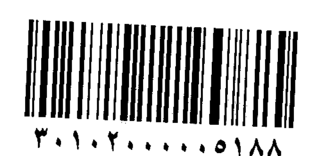
المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التّعليم العالي
جامعة أمّ القرى
كلّيّة اللّغة العربيّة
قسم الدّراسات العليا



ما يعرض للألفاظ بين الاعتداد به والإهمال

رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها

تخصّص النّحو والصّرف

إعداد الطّالب

عبد الله بن محمّد بن حامد اللّحيانيّ

الرّقم الجامعيّ: ٤٢٢٧٠٠٢٨

إشراف الأستاذ الدّكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

عَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

مُلَخَّصُ البحث

عنوانُ البحث : ما يَعْرِضُ للألفاظ بينَ الاعْتداد به و الإهمال

ناقشَ البحثُ ما يعْرِضُ على أُصولِ الألْفـــاظِ مِنْ عوارِضَ جالبةٍ ، أو قادحةٍ في علَّـــةِ الحكـــمِ النَّحويِّ ، و الصَّرفِيِّ المتعلِّق باللَّفظ .

و قدْ وقعَ البحثُ في ثلاثةِ فُصولٍ مشتملةٍ على مباحثَ ، جاءتْ على النَّحوِ التَّالي :

الفصلُ الأوَّلُ : العوارِضُ اللَّفظيَّةُ ، و فيهِ : عُروضُ الشَّكلِ ، و الإبدالِ ، و الحذفِ و الزِّيادةِ ، و تخفيفِ الهمزةِ ، و التقاءِ السَّاكنَين ، و الوقفِ ، و القلبِ المكانيِّ .

الفصلُ الثَّاني : العوارِضُ المعنويَّةُ الَّتي لا يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفظِ ، و فيهِ : عُروضُ التَّـــسميةِ ، و الوصفيَّةِ .

الفصلُ الثَّالثُ : العوارِضُ المعنويَّةُ الَّتي لا يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفظِ ، و فيهِ : عُروضُ التَّعريفِ ، و تاءِ التَّأنيثِ ، و التَّثنيةِ و الجمعِ ، و التَّصغيرِ ، و النَّسبِ ، و بناءِ الفعلِ للمفعولِ .

الخاتمةُ : و فيها إشارةٌ موجزةٌ إلى أثَرِ العوارضِ على الأحكامِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ ، وما يَلْحَـــقُ بهما، كما تضمَّنتْ نتائجَ البحثِ ، و من أهمِّ تلكَ النَّتائجِ :

١ ـــ تحديدُ الأصلِ ، و العارضِ ، فالأصلُ : ما جاءَ عليه اللَّفظُ في أوَّلِ وضعِهِ ، ولوِ افْتراضًا ، و العارضُ : ما يطرأُ عليه استعمالا فيما بعدُ طروءًا جائزًا ، لا لعلَّةٍ موجبةٍ .

٢ ـــ من العوارضِ ما يلزمُ اللَّفظَ ، إمَّا لكونِهِ لغةً لقبيلةٍ ، و إمَّا لكونِ أصلِهِ مرفوضًا ، و لا يخرجه ذلك عن العُروضِ .

٣ ـــ تنقسمُ العوارضُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : عوارضُ لفظيَّةٌ ، و عوارضُ معنويَّةٌ تطرأُ دونَ تغييرِ اللَّفظِ، عوارضُ معنويَّةٌ لا تكونُ إلا بتغييرِ اللَّفظ.

٤ ـــ العوارضُ اللَّفظيَّةُ لا تتناولُ الأحكامَ المتعلِّقةَ بمعنى اللَّفظِ ، و العوارضُ المعنويَّةُ : ما لا يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفظِ ، و ما يترتَّبُ عليها تغييرُهُ ، تتناولُ الأحكامَ المتعلِّقةَ بجانبَي الكلمةِ : اللَّفظ ، و المعنى

٥ ـــ أكَّدَ البحثُ خطأَ القطْعِ بأنَّ العارضَ لا يُعتدُّ به ، و صوابَ ما ذهبَ إليه أكثرُ النُّحاة من أنَّ الغالبَ في العارضِ ألا يُعتدَّ به ، على أنَّ من العوارضِ ما يُعتدُّ به مطلقًا ، و منها ما يكثرُ الاعتداد به .

٦ ـــ تأثُّرَ الاعتدادُ بالعارضِ ، و إهمالُ الاعتداد به أحيانًا بضروبٍ من مقاصد العربيَّةِ .

٧ ـــ مع تشعُّبِ مسائلِ العُروضِ استطاعَ البحثُ أنْ يقنِّنَ ما ضاقتْ فيه دائرةُ العارضِ ، و ذلك بالعارضِ الواحدِ ينبني عليه الحكمُ و نقيضُهُ مهما تعدَّدتْ مسائلُهُ ، كما استطاعَ أنْ يُقـــنِّنَ للحكـــمِ النَّحويِّ ، و الصَّرفيِّ الواحدِ باختلافِ العوارضِ الَّتي تعرضُ عليهِ ، و في ذلكَ جمعٌ لمحترزاتِ القـــوانينِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ المتعلِّقةِ بالألفاظ .

شُكْرٌ وتقديرٌ

أحقُّ مُستحقٍّ للشُّكرِ ربي الّذي أنعمَ ابتداءً، وهو الغنيُّ الحميدُ، وأسبغَ نعمَهُ ظاهرةً، وباطنةً، وهو الغفورُ الودودُ، فلهُ الحمدُ، والشُّكرُ في الأولى، والآخرةِ عددَ خلقه، وزنةَ عرشه، ورضاءَ نفسه، ومدادَ كلماته.

والشُّكرُ بعدُ لمنْ لهما حُسنُ الصّحابة، أصلحني اللهُ بالدُّعاءِ لهما، وأحسنَ إليَّ بحُسنِ البرِّ بهما، فجزاهما اللهُ خيرَ ما جزى والداً عنْ ولده.

كما أتقدّمُ بالشُّكرِ لكلِّ مَنْ تعلّمتُ على يده، واشتَرْتُ من فكْرِه، واهتديتُ بسراجِ نُصْحه، وأخصُّ منهمْ أُستاذي ومُشرفي فضيلةَ الأُستاذ الدُّكتور / سُليمانَ بنِ إبراهيمَ العايد -حفظَهُ اللهُ- الذي ولِيَ أمرَ الإشرافِ عليَّ، فكانَ بي رفيقاً، وتعهّدني بنصحه، فكانَ لآرائه القيِّمة، وتوجيهاته السّديدةِ الفضْلُ بعدَ اللهِ في ظُهورِ البحثِ بهذه الصُّورة.

كما أتقدّمُ بالشُّكرِ لجامعةِ أمِّ القُرى ممثلةً في معالي مُديرِها الموقَّر، ولكليّةِ اللُّغةِ العربيّةِ في شخصِ عميدِها المكرّم، ولرئيسِ قسمِ الدّراساتِ العُليا المبجّل.

كما لا يفوتُني أنْ أتقدّمَ سلفاً بخالصِ الشُّكرِ لمنْ سيناقشُ هذا البحثَ من الأساتذةِ الأجلاء.

وأخيراً أسألُ اللهَ أنْ يجعلَ عملي خالصاً لوجهه، وأنْ ينفعَني، وينفعَ به، ويجعلَهُ في ميزانِ حسناتِ كلِّ عالمٍ صحيحِ المعتقدِ من علمائنا المتقدّمينَ والمتأخّرينَ، إنّه سُبْحانَهُ يجزي بالكثيرِ عنِ القليل، وآخرُ دعْوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

الباحثُ

عبدُاللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ حامدٍ اللحيانيُّ

بِسمِ اللهِ الرَّحْمَـــنِ الرَّحيــــمِ

المقـــدّمـــةُ :

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ ، و الصَّلاةُ و السَّلامُ على سيِّدِ الأوَّلينَ و الآخرينَ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ المبعوثِ رحمةً للعالمينَ ، و بعـــدُ :

فإنَّ خيرَ ما تُصرَفُ فيه الأنفاسُ ، و تُبذلُ فيه الأعْمارُ ـــ بعدَ ذِكْرِ اللهِ تعالَى ـــ علمٌ يُتقرَّبُ به إليهِ سبحانَهُ ، يحاطُ به كتابُهُ العزيزُ ، وتُصانُ بهِ لغتُهُ ، و يتَّصِلُ منهُ الخَلَفُ بتراثِ السَّلفِ ، إنَّهُ العلمُ المستطيلُ ، علمُ اللُّغةِ العربيَّة .

و للهِ هذهِ اللغةُ ، ما أعظمَها ! بما استودعتْ من طَرائفِ الحِكْمَةِ ، و نيطَتْ به من عَلائقِ الإتْقانِ و الصَّنْعَةِ ، حتى اسْبَطَرَّتْ لعلمائها قَوانينُها ، و انْقادتْ لهمْ عِلَلُها ، " و لو كانتْ هذه اللُّغةُ حَشْوًا مَكيلا ، و حَثْوًا مَهيلا لكَثُرَ خلافُها ، و تَعادَّتْ أوْصافُها " [1] ، فلا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أنَّ ذلكَ وَقَعَ اتّفاقًا ، أوِ اتَّجهَ اعْتباطًا ، فهي إمّا وَحْيٌ نُبِّهوا بهِ ، و دَلَّ على قبولِ طبائعِـــهِمْ لهُ ، فهو لهمْ أنْبَـــهُ ، و إمّا اصْطِلاحٌ تَرافَدَتْ خَواطِرُهُمْ على تقْسيمِهِ و تَرْتيبِهِ ، و تَأْصيلِهِ و تَفْريعِهِ ، و هذا بِهِمْ أشْبَـــهُ .

و مما أَسْفَرَتْ بهِ عنْ مَحاسِنِها ما انْبنَتْ عليهِ هذهِ اللُّغةُ الشَّريفةُ من أُصولٍ في ألفاظِها ، و تراكيبِها قلَّما تُنقضُ إلا في الموضعَينِ ، أو ما قارَبَهُ ، و لذا يقولُ الجُرْجَانيُّ في **شرحِ الإيضاحِ** : " و العربُ لا تَنْقُضُ أُصولَها لِلَبْسٍ يَعْرِضُ " [2] ، و على سَنَنِهِمْ مَضَى علماءُ العربيَّةِ ، فهمْ ـــ كما يقولُ الشَّلَوْبين ـــ : " إنَّما يَعْقِدونَ قوانينَهُمْ أبدًا على الأُصولِ ، لا على العَوارِضِ " . [3]

وقد لفتَ نظري ما تردَّدَ في علومِ العربيَّةِ من إشاراتٍ إلى الأصالةِ ، و العُروضِ ، و ما يترتَّبُ عليهما من أحكامٍ ، و لا سيَّما الصَّرفُ ، و هو أَشْرَفُ شَطْرَيِ العربيَّةِ ، و ألطَفُهما صنعةً ، و أبعدُهما غورًا ، و أكدُّهما للذِّهنِ ، و قدْ صَدَقَ المازنيُّ حينَ قال : " التَّصريفُ إنَّما ينبغي أنْ ينظرَ فيه منْ قدْ نقَّبَ في العربيَّةِ ، فإنَّ فيه إشْكالا ، و صُعوبَةً على منْ رَكِبَهُ

---

[1] ينظر الخصائص ١ / ٢٤٤ .

[2] ينظر الأشباه و النّظائر ٢ / ٢٦٥ ، و للجرجانيّ كتابان في شرح الإيضاح : المقتصد و هو مطبوع و لم أعثر على قوله فيه ، و المغني ، فلعلَّ السُّيوطيَّ نقلَ ذلكَ منهُ .

[3] ينظر شرح المقدِّمة الجُزوليَّة ١ / ٢٥١ .

غيرَ ناظرٍ في غيرِه منَ النَّحوِ " .[1]

كما لم تخلُ كتبُ النَّحوِ من الإشارةِ إلى العارضِ ممَّا يوجبُ على الباحثِ أنْ يضربَ في كلٍّ منها بسهْمٍ ، و يلُمَّ من جميعِها بطرفٍ .

و ما إنْ جمعتُ طرفًا من المسائلِ المتعلِّقة بذلكَ الموضوعِ حتَّى أشارَ عليَّ بـه شَـيْخي الفاضلُ ــ نفعَ اللهُ بعلمِه ــ الأُستاذُ الدكتورُ / سليمانُ العايد ــ ليكونَ يدًا بَيْضاءَ تُضافُ إلى أياديه ــ فجاءَ خاطرًا اتَّفقَ معْ خاطرٍ ، فكانَ لنفسي أرْوَحَ ، و حافرًا وقعَ على حافرٍ ، فكنتُ إليه أمْيَلَ .

و لَمَّا صرفتُ الجهْدَ إليه ، و أمضيتُ وقتًا أُقلِّبُ صفحاتِ الكتبِ فيه ، وجدتُ أنَّ في هذا الموضوعِ من الجِـدَّةِ و الطَّرافةِ ، و عُمْقِ المسائلِ ، و اتّساعِ المادّةِ ، و القيمةِ العلميّةِ ، و ما أثارَهُ من سؤالاتٍ يجدُ الباحثُ من خلالِها مَوْطِئَ قدمٍ لرأيِه ــ ما يصلحُ أنْ يكونَ رسالةً للدكتوراه ، بل كَثُرَتِ الإشارةُ في كُتُبِ العربيَّةِ بفنونِها إلى تلكَ العوارضِ الَّتي تَطْرَأُ على أُصولِ الألفـاظِ ، و التَّراكـيبِ ، و المعـاني ، كالتَّقديمِ و التَّأخيرِ ، و الذِكْرِ و الحذْفِ ، و الحقيقةِ و المجازِ ، و البناءِ و الإعرابِ ، و هجومِ الحركاتِ على الحركاتِ ، و الصَّرفِ و منعِه ، و التَّذكيرِ و التَّأنيثِ ، و الحذفِ و الزيادةِ ، و الإعلالِ و الإبدالِ ، و تخفيفِ الهمْزِ ، و الوَصْلِ و الوَقْفِ ، ... إلى آخرِ ذلكَ ، حتى عدُّوا الضَّروراتِ عارضةً لا ينقاسُ عليها ــ في غيرِ بابِها ــ حكـمٌ ، فلا يُعتدُّ بها ، و لَمَّا كانَ من تلكَ المسائلِ ما يتعلَّقُ بأبوابٍ كُلِّيَّةٍ ، و أخرى بعيدةٍ عن مَيْدانِ النَّحوِ ، و الصَّرفِ رأيتُ أنْ أجعلَ البحْثَ مقصورًا على ما يَعْرِضُ في الألفاظِ ، فكانَ عُنوانُهُ (**ما يَعْرِضُ للألْفاظِ بينَ الاعتدادِ بهِ و الإهمالِ**) .

و قد جاءتْ عباراتُ النُّحاةِ فيما يتعلَّقُ بالعارضِ ، مبهمةً أحيانًا ، كقولِهم : " العربُ قد تعتدُّ بالعارضِ في بعضِ الأماكنِ "[2] ، و قولِهم : " العارضُ قدْ يُراعَى تارةً ، و لا يُراعَى تارةً أُخرَى "[3] ، دونَ أنْ تكشفَ القناعَ تفصيلا عن تلكَ المواطنِ الَّتي يُعتدُّ فيها بهِ ، و المواضعِ الَّتي يُهمَلُ الاعتدادُ بهِ

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٣٤٠ .

[2] ينظر الممتع ٢ / ٦٥٧ ــ ٦٥٨ .

[3] ينظر شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١١٩ .

كما جاءتْ فضفاضةً أحيانًا أخرى ، بما يفتحُ البابَ على مِصْراعَيْهِ ، كقولِهم : " العارضُ عندَ العربِ ، و النَّحويِّين على ضربَينِ : يجــوزُ الاعتدادُ به ، و يجــوزُ ألا يُعتدَّ بهِ "[1] ، ثمَّ لم تَحْصُرْ مواضعَ جوازِ الضَّربَينِ ، فتذكَّرتُ قولَ المتنبِّي :

أنامُ مِلْءَ جُفُوني عنْ شَوارِدِها وَ يَسْهَرُ القَوْمُ جَرَّاها وَ يَخْتَصِمُوا .

و جاءتْ أحيانًا قاطعةً بأنَّ العارضَ " لا يُعتدّ بهِ في أكثرِ اللُّغة "[2] ، و أنَّ العربَ " لا يعتدُّونَ بهِ في أكثرِ كلامِهم "[3] ، و هيَ دعــوى لا أحْسبُ النُّحــاةَ أطلقوها إلا و لها في أنفُسِهم متَّكأٌ ، فهل يُبرمُها البحثُ أو ينقُضُها أنكاثًا ؟

كما جاءتْ أحيانًا أُخرى متردِّدَةً ، كقولِ الرَّضيِّ : " و أنا إلى الآن لم يقمْ لي دليلٌ قاطعٌ على أنَّ الوصفَ العارضَ غيرُ معتدٍّ بهِ في منعِ الصَّرفِ "[4] .

و معَ كثرةِ ما ردَّدَ العلماءُ من قولِهم : إنَّ العارضَ لا يعتدُّ بهِ ، و ما استقرَّ في حسِّهِمْ منهُ ، إلا أنَّ لهمْ في ذلكَ خِلافًا عَريضًا فيما يُعدُّ أصلا ، أو عارضًا ، و ما يعتدُّ بهِ من العَوارضِ ، و ما لا يُعتدُّ به

ـــ فما أُصولُ الألفاظِ الَّتي بُنيتْ عليها ؟ و مِنْ ثَمّ ما العــوارضُ الَّتي تَعْرِضُ على تلكَ الأُصولِ ؟

ـــ و هل هذهِ الأُصولُ ، و العَوارضُ مُتَّفَقٌ عليها ، أو مُختَلَفٌ فيها ؟

ـــ و ما الصُّورُ الَّتي تأتي عليها هذهِ العَوارضُ ؟

ـــ و هل عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ ، أو الاعتدادُ به مُطَّرِدٌ مُنْقادٌ ؟

ـــ و هل هناكَ عوارضُ يَطَّرِدُ الاعتدادُ بها ، و أُخْرى لا يطَّرِدُ ؟

ـــ و إذا ما اعتدَّ بعــارضٍ هل يَستمِرُّ لهُ ذلكَ في كلِّ مَوضِعٍ ، أو أنَّ ذلكَ في مواضــعَ مخصوصةٍ ؟ و ما طبيعتُها ؟

ـــ و هل يمكنُ بعدَ جمعِ تلكَ المسائلِ ، و تصنيفِــها ، و دراستِــها ، و مناقشتِــها الخروجُ بقوانينَ ، و ضوابطَ تحكمُ ذلكَ ؟

---

[1] ينظر الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٥٠ .

[2] ينظر الأشباه و النّظائر ٢ / ٢٦٩

[3] ينظر الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٨٧ .

[4] ينظر شرحه الكافية ١ / ١٢٧ .

كلُّ تلكَ الدَّوافعِ ، و الأهدافِ ، و التَّساؤلاتِ كانتْ حافـزًا قـويًّا ؛ لاختيارِ هـذا الموضوعِ (**ما يَعْرِضُ للألْفاظِ بَيْنَ الاعْتدادِ بهِ وَ الإهمالِ**) ميدانًا للبحْثِ ، و قد اقتضتْ طَبيعَةُ البَحْثِ أنْ يأتيَ في ثلاثةِ فصولٍ مشتملةٍ على مباحثَ ــ بينَ يَدَيْ بعـضِها مُلخّـصٌ لأحكامِه ، و تحديدٌ لإطارِهِ ــ تَسْبقُها مقدِّمةٌ ، و تَعْقُبُها خاتمةٌ ، ثمّ الفهـارسُ الفنيّـةُ ، فجاءتْ خُطّـةُ البحثِ على النَّحوِ التَّالي :

المقدِّمةُ : و فيها تحدثتُ عن التَّعريفِ بالموضوعِ ، و بيانِ أهميّتِهِ ، و الدَّوافعِ الَّتي دفعتْ إليه ، و الأهدافِ المرجُوَّةِ منهُ ، و خُطَّةِ البحثِ الَّتي سرتُ عليها .

الفَصْلُ الأَوَّلُ : العوارضُ اللَّفظيَّةُ ، و فيهِ سبعةُ مباحثَ ، و هي :

المبحَثُ الأوَّلُ : عُروضُ الشَّكْلِ .

أوَّلا : عُرُوضُ شَكْلِ البِنْيَةِ .

ثانيًا : عُروضُ شَكْلِ الإعرابِ ، و البناءِ .

المبحَثُ الثَّاني : عُروضُ الإبدالِ .

المبحَثُ الثَّالثُ : عُروضُ الحذْفِ ، و الزِّيادَةِ .

أولا : عُروضُ الحذْفِ .

ثانيًا : عُروضُ الزِّيادَةِ .

المبحَثُ الرَّابعُ : عُروضُ تخفيفِ الهمْزِ .

المبحَثُ الخامسُ : عُروضُ الْتقاءِ السَّاكنَينِ .

المبحَثُ السَّادسُ : عُروضُ الوَقْفِ .

المبحَثُ السَّابعُ : عُروضُ القَلْبِ المكانيِّ .

الفَصْلُ الثَّاني : العوارضُ المعنويَّةُ الَّتي لا يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفْظِ ، و فيها مبحثانِ :

المبحَثُ الأَوَّلُ : عُروضُ التَّسْمِيَةِ .

المبحَثُ الثَّاني : عُروضُ الوَصْفيَّةِ .

الفَصْلُ الثَّالثُ : العوارضُ المعنويَّةُ الَّتي يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفْظِ ، و فيهِ ستَّةُ مباحثَ :

المبحَثُ الأَوَّلُ : عُروضُ التَّعْريفِ .

المبحَثُ الثاني : عُروضُ تاءِ التَّأنيثِ .

المبحَثُ الثَّالثُ : عُروضُ التَّثنيَةِ ، و الجَمْعِ .

المبحَثُ الرَّابعُ : عُروضُ التَّصْغيرِ .

المبحَثُ الخامسُ : عُروضُ النَّسَبِ .

المبحَثُ السَّادسُ : عُروضُ بناءِ الفعْلِ للمَفْعولِ .

الخاتـــمَةُ : و قد تضمَّنتْ إشارةً موجزةً إلى أَثَرِ العوارضِ على الأحكامِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ ، و ما يَلْحَقُ بهما ، كما تضمَّنتْ نتائجَ البحثِ .

أمّا المنهجُ الذي سلكتُهُ في دراسةِ هذا الموضوعِ ، و تحقيقِ أهدافِهِ فهو منهجٌ وصــفِيٌّ ، استنباطِيٌّ ، قوامُهُ الأُسُسُ التَّاليةُ :

ـ جَمْعُ المسائلِ النَّحويّــةِ ، و الصَّرفــيَّةِ الَّتي تتعلَّقُ بموضوعِ البحْثِ من مَظانِّها ، و تَوْثيقُها ، و عَزْوُ ما تضمَّنتْهُ من آراءٍ ما أمكنَ ، و تخريجُ ما فيها من شواهدَ .

ـ ترتيبُ تلكَ المسائلِ في أبوابِها حَسَبَ الخُطَّةِ .

ـ عرْضُ تلكَ المسائلِ ، و تحليلُها ، و تفسيرُها ، بتهذيبِ عبارتِها ، و إيضاحِ غامضِها ، و سرْدِ حججِها و أدلَّتِها .

ـ مناقشةُ تلكَ المسائلِ مناقشةً علميّةً ـ بما يَجِدُّ في ذِهْني ـ ترتكزُ على ما أصّلَهُ علماؤُنا المتقدّمونَ من أهلِ الصنعة من خلالِ التَّعقيبِ عليها ، و في أثناءِ عرْضِها .

ـ محاولةُ الخروجِ بقوانــينَ ، و ضوابــطَ تَحْكُمُ قَضِيَّةَ العُروضِ في الألْفاظِ ، و ذلكَ بالنَّظَرِ التَّفْصيليِّ المتأمِّلِ لكلِّ مسألةٍ في بابِها ، أو في منظومةِ البَحْثِ مُجْتَمعَةً .

و أخيرًا أللهَ أسألُ أنْ يَعصِمَني من زَلَّةِ القَدَمِ ، و زَيْغِ الفِكْرِ ، و طُغيانِ القَلَمِ ، إنَّهُ سبحانَهُ أكْرَمُ مَسْئولٍ ، و أَعْظَمُ مأْمولٍ ، ﴿ سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ .

الفصلُ الأوَّل: العوارضُ اللَّفظيَّةُ

المبحثُ الأوَّلُ: عُروضُ الشَّكْلِ

المبحثُ الثَّاني: عُروضُ الإبدالِ

المبحثُ الثَّالثُ: عُروضُ الحذْفِ، والزِّيادةِ

المبحثُ الرَّابعُ: عُروضُ تخفيفِ الهمْزةِ

المبحثُ الخامسُ: عُروض التقاءِ السَّاكنَيْنِ

المبحثُ السَّادسُ: عُروضُ الوقْفِ

المبحثُ السَّابعُ: عروضُ القلْبِ المكانيِّ

المبحثُ الأوَّلُ : عُروضُ الشَّكْلِ

يُقصدُ بالشَّكلِ ما تستحقُّهُ حروفُ الكلمةِ من سكونٍ ، و حركاتٍ ، فإنْ تعلّقَ ذلكَ بآخرِ الكلمةِ فهو شكْلُ الإعرابِ ، و البناءِ ممّا هو محلُّ نظرِ النحويِّ ، و إنْ تعلّقَ ذلكَ بما قبلَهُ فهو شكلُ البِنْيَةِ ممّا هو محلُّ نظرِ الصرفيِّ ، و على هذا قسّمتُ هذا المبحثَ :

أولا : عُروضُ شكلِ البِنْيَةِ :

قد تُغيّرُ العربُ شكلَ البِنْيَةِ ؛ لضربٍ من التَّخفيفِ ، و هذا التغييرُ لا يخرجُ عن أحدِ أحوالٍ ثلاثة :

الحالُ الأُولى : أنْ يكونَ ذلكَ بتسكينِ حرفٍ متحرِّكٍ .

الحالُ الثَّانيةُ : أنْ يكونَ ذلكَ بتحريكِ حرفٍ ساكنٍ .

الحالُ الثَّالثةُ : أنْ يكونَ ذلكَ بتغييرِ حركةٍ مكانَ حركةٍ ، و هذا أقلُّها ؛ لأنّ حركةَ الحرفِ أوْلى به من الحركةِ المجتلبةِ ، أو المنقولةِ .

الحالُ الأولى : تغييرُ شكلِ البِنْيَةِ بتسكينِ أحدِ حروفِها المتحرّكةِ ، و يندرجُ تحتَ ذلكَ ـ مما يتعلّقُ بالعُروضِ ـ مسألتان :

المسألةُ الأولى : عروضُ شكلِ البِنْيَةِ بتسكينِ العينِ تخفيفًا :

يجوزُ في كلِّ ثلاثيٍّ مضمومِ العينِ ، أو مكسورِها تسكينُ عينِه تخفيفًا سواءٌ أكانَ اسمًا ـ مفردًا أو جمعًا ـ أمْ فعلا ـ مبنيًّا للفاعلِ أو للمفعولِ ـ ، و على ذلكَ قُرِئَ قولُهُ تعالى : ﴿ كَبْرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [1] بسكونِ الباءِ ، و الأصلُ : ﴿ كَبُرَتْ ﴾ ، و قُرِئَ : ﴿ فَمَا وَهْـنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ ﴾ [2] بسكونِ الهاءِ من ﴿ وَهَنُوا ﴾ على لغةِ من قالَ : (وَهِنَ يَهِنُ) ،كـ (ورِمَ يَرِمُ) حكاها أبو حاتمٍ [3] ، و قُرِئَ أيضا : ﴿ و إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظْرَةٌ

---

[1] سورة الكهف ١٨ / الآية ٥ ، و القراءة بلا نسبة في البحر المحيط ٦ / ٩٧ ، و فيه " و هي في لغة تميم " .

[2] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٤٦ ، القراءة منسوبة لأبي السمّال العدويّ في إعراب القرآن للنحّاس ١ / ٤١١ ، و زاد في البحر المحيط ٣ / ٧٤ عكرمة .

[3] ينظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١٠ ، و أبو حاتم : هو سهل بن محمد السِّجستانيّ الجُشميّ ، له إعراب القرآن ، والمذكّر والمؤنّث ، والمقصور والممدود ، وغيرها توفى سنة ٢٥٥ هـ ، يُنظر : مراتب النحويين ١٣٠ ، و إنباه الرواة ٢ / ٥٨ .

إلى مَيْسَرَةٍ ﴾[1] بسكونِ الظّاءِ ، و الأصلُ : ﴿ فَنَظِرَةٌ ﴾ ، و قُرِئَ : ﴿ و لُعْنُوا بما قالوا ﴾ [2] ، و الأصلُ : ﴿ وَلُعِنُوا ﴾ ، و من ذلكَ قولُ الأخطلِ التغلبيِّ : [3]

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَ غَارِبُهْ [4]

و الأصلُ : (ضَجِرَ ، و دَبِرَتْ) ، و قالَ أبو النَّجمِ العِجْلِيُّ : [5]

لَوْ عُصْرَ منهُ البَانُ وَ الْمِسْكُ انْعَصَرْ [6]

و الأصلُ : (عُصِرَ) .

فإنْ كانَ مفتوحَ العينِ فلا تُسكَّنُ عينُهُ إلا شُذوذًا ، أو ضرورةً ، كقولِه :

وَ مَا كُلُّ مُغْبونٍ وَ لَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ [7]

و ذلكَ ؛ " لأنّ الفتحَ أخفُّ عليهِم من الضّمِّ ، و الكسرِ ، كما أنّ الألفَ أخفُّ من الواوِ ، و الياءِ ... ، نحو (جَمَلٍ ، و حَمَلَ) ، و نحوِ ذلكَ " . [8]

و قد عُزِيَ تخفيفُ العينِ بالتَّسكينِ إلى " بَكْرِ بنِ وائلٍ ، و أُناسٍ كثيرٍ من بني تميمٍ " [9] ، و في **النُّكَت** " و هذهِ اللُّغةُ كثيرةٌ في تغْلبَ ، و هو أخو بَكْرِ بنِ وائلٍ " [10] ، و نسبهَا ابنُ

---

[1] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٨٠ ، و هي قراءة الحسن بخلاف ، و أبي رجاء ، و مجاهد في المحتسب ١/ ١٤٣ ، و زاد في البحر المحيط ٢ / ٣٤٠ الضحّاك ، و قتادة .

[2] سورة المائدة ٥ / الآية ٦٤ ، و القراءة لأبي السمّال في البحر المحيط ٣ / ٥٢٣ .

[3] هو مالكُ غِياثِ بنِ الصَّلت التَّغلبيّ ، شاعر إسلاميّ من شعــراء النَّقائض ، ينظر طبقات ابن سلام ٤٥١ ، و الشعر والشعراء ٤٨٣ .

[4] البيت من الطويل ، و هو للأخطل في الكامل ٣ / ١٠٩٤ ، و لم أعثــر عليه في ديوانه الّذي أعتمده ، و بلا نسبة في المنصف ١ / ٢١ ، و الإنصاف ١٢٣ ، و شرح الملوكي ٣١ ، و الأُدْمُ : الإبل .

[5] هو الفضل بن قُدامةَ ، من رُجّاز الإسلام الفحول ، ينظر : الشعر و الشعراء ٢ / ٦٠٣ ، و الأغاني ١٠ / ١٨٣ .

[6] الرَّجز لأبي النَّجم العِجليّ في ديوانه ١٠٣ ، و الكتاب ٤ / ١١٤ ، و إصلاح المنطق ٣٦ ، و المنصف ١ / ٢٤ .

[7] البيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ٨٤ ، و المنصف ١ / ٢١، و ضرائر الشعر ٨٤ ، و المغبون : المنقوص في الثّمنِ ، و غيرِه ، و سلْفَ : مضى ، و وجب ، و صفقُهُ : إيجابُهُ البيعَ ، و الرِّداد : فسخُ البيعِ .

[8] ينظر الكتاب ٤ / ١١٥ .

[9] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ١١٣ .

[10] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١٠٧٩ .

جنِّي [1] ، و أبو حيَّانَ [2] إلى تميمٍ ، و لعلَّ شُهْرَةَ التَّخفيفِ في تميمٍ جعلتِ الرضيَّ [3] يتوهَّمُ أنَّ أبا النَّجمِ العِجْليَّ ــ و هو من بَكْرِ بنِ وائلٍ ــ أنَّهُ من تميمٍ [4] ، و " أمّا أهلُ الحجازِ فلا يغيّرونَ البناءَ " . [5]

و علّةُ التَّخفيفِ بإسكانِ العينِ إمّا لكراهةِ الانتقالِ من الأخفِّ إلى الأثقلِ ، نحو (عَلِمَ و كَتِفٍ ، و كَرُمَ و عَضُدٍ) ، و إمّا لكراهةِ توالي ثقيلَينِ ، نحو (عُنُقٍ ، و إِبِلٍ) ، و إمّا لكراهةِ الخروجِ من ضمٍّ إلى كسرٍ لازمٍ ، نحو (ضُرِبَ) ، و لا يكونُ عكسُهُ ، قالَ سيبويه : " و إنما حملَهم على هذا أنَّهم كرِهوا أنْ يرفعوا ألسنتَهم عن المفتوحِ إلى المكسورِ ، و المفتوحُ أخفُّ عليهم ، فكرِهوا أنْ ينتقلوا من الأخفِّ إلى الأثقلِ ، و كرِهوا في (عُصِرَ) الكسرةَ بعدَ الضمّةِ ، كما يكرهون الياءَ بعدَ الواوِ في مواضعَ ، و معَ هذا أنّهُ ليسَ بناءٌ في من كلامِهم إلا في هذا الموضعِ ، فكرِهوا أنْ يحوِّلوا ألسنتَهم إلى الاستثقالِ .

و إذا تتابعتِ الضَّمَّتانِ فإنّ هؤلاءِ يخفِّفون أيضًا ؛كراهةَ ذلكَ ،كما يكرهون الواوَينِ ، و إنَّما الضَّمّتانِ من الواوَينِ ، فكما تُكرَهُ الواوانِ كذلكَ تُكرَهُ الضَّمّتانِ ؛ لأنّ الضَّمّةَ من الواوِ ، و ذلكَ قولُكَ : (الرُّسْلُ ، و الطُّنْبُ ، و العُنْقُ) تريدُ (الرُّسُلَ ، و الطُّنُبَ ، و العُنُقَ) .

و كذلكَ الكسرتانِ تُكرهانِ عندَ هؤلاءِ ، كما تُكرهُ الياءانِ في مواضعَ ، و إنَّما الكسرةُ من الياءِ ، فكرِهوا الكسرتَينِ ،كما تُكرَهُ الياءانِ ، و ذلكَ نحوُ قولِكَ في (إِبِلٍ) : (إِبْل) " . [6]

و من الأحكامِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ المترتِّبةِ على تسكينِ العينِ تخفيفًا :

أوّلا : أثَرُ تسكينِ العينِ على الصَّرفِ ، و منعِه ، و من مسائلِهِ :

---

[1] ينظر المحتسب ١ / ١٤٣ .

[2] ينظر البحر المحيط ٥ / ٣٨٧ ، و أبو حيَّان : هو محمد بن يوسف الأندلسيّ ، له التذييل ، و ارتشاف الضَّرَب ، و غيرهُما ، توفي سنة ٧٤٥ هـ ، ينظر : البغية ١ / ٢٨٠ ، و معجم المؤلفين ١٢ / ١٣٠ .

[3] هو محمد بن الحسن الأَستراباذيّ ، له شرحَي الكافية ، و الشّافية لابن الحاجب ، و غيرهما توفي سنة ٦٨٦ هـ ، ينظر : البغية ١ / ٥٦٧ ، و معجم المؤلفين ٩ / ١٨٣ .

[4] ينظر : شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٤٣ ، و اللّهجات العربيَّة في التُّراث ١ / ٢٤٤

[5] ينظر شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٤٠ .

[6] ينظر الكتاب ٤ / ١١٤ ــ ١١٥ .

١ ــ إذا سمَّيتَ رجلا بــ (ضُرِبَ) ، و نحوِها فإنَّها تُمنعُ من الصَّرفِ للعلميّــةِ ، و وزنِ الفعلِ ، فإذا سكّنتَ العينَ تخفيفًا فإنَّها تُصرفُ عندَ سيبويه الّذي قالَ : " و إنْ سمَّيتَ رجلا (ضُرِبَ) ، ثُمّ خفَّفتَهُ ، فأسكنتَ الرَّاءَ صرفتَهُ ؛ لأنّكَ قد أخرجتَهُ إلى مثــالِ مــا ينصرفُ ، كما صرفتَ (قيل) " . [1]

و فصّلَ المبرِّدُ ، فقالَ : " إنْ كانَ التغييرُ قبلَ النّقلِ أخلَّ بالوزنِ ؛ لأنّــهُ لا يجــامعُ إذًا العلميّةَ ، و أمّا إنْ كانَ بعدَ النّقلِ و التّسميَةِ ، كما إذا سُمِّيَ بــ (عُلِمَ) ، ثُــمّ خُفِّــفَ فالوزنُ معتبرٌ ؛ لأنّهُ جامعَ الوزنُ العلميّةَ ، و زوالُ الوزنِ فيه يكونُ عارضًا غيرَ لازمٍ ، و أمّا التغييرُ في الأوّلِ فهو في العلميّةِ لازمٌ ؛ إذ لم يصادفْهُ الوزنُ العَلَميُّ إلا مخفَّفًا " [2] ، فيكــونُ لزومُهُ كلزومِ التّسكينِ في (رُدَّ ، و شُدَّ) ؛ للزومِ الإدغامِ ، فيُصرفُ كما صُــرِفَ ؛ لأنّ المدغمَ قد خرجَ إلى مثالٍ من أمثلة الأسماءِ ، نحو (البُرِّ ، و الكُرِّ) . [3]

و وافقَ المبرِّدَ في ذلكَ المازنيُّ [4] ، و ابنُ السَّرَّاج . [5]

٢ ــ يجوزُ في العلمِ الثلاثيِّ المؤنَّثِ الّذي سكنَ وسطُهُ الــصَّرفُ ، نحــو (هِنْــدٍ ، و دَعْدٍ) ، و هو أجودُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ في الأسماءِ ، و يجوزُ منعُهُ [6] ، قالَ الشَّاعرُ :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ [7]

فصرفَ (دعدًا) الأولى ، و منعَ صرفَ (دعدَ) الثانيةِ . فإنْ تحرَّكَ وسطُهُ وجــبَ منــعُ صرفهِ نحو (سَقَر) .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٧ .

[2] ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ١٦٦ .

[3] ينظر المقتضب ٣ / ٣٢٤ .

[4] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٣ ، و المازنيُّ : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقّية المازنيّ ، له علل النّحو ، و التّصريف ، و غيرهما ، توفي سنة ٢٤٩هــ بالبصرة ، ينظر : مراتــب النحويين ١٢٦ ، و طبقات الزبيدي ٨٧ .

[5] ينظر الأصول في النحو ٢ / ٩٤ ، و ابن السَّرَّاج : أبو بكر محمد بن السَّريّ ، له الأصول في النّحو ، والموجز وغيرهما ، توفي سنة (٣١٦هــ) ببغداد ، ينظر : النزهة ١٨٦ ، و إنباه الرواة ٣/١٤٥ .

[6] ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٢٤١ ، و شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٧٠ ــ ٧١ .

[7] البيت من المنسرح ، و قد نُسب لجرير في ملحق ديوانه ٢ / ١٠٢١ ، و لسان العرب ٣ / ١٦٦ (د ع د) ، و نُسب لعُبيد الله بن قيس الرُّقيّات في ملحق ديوانه ١٧٨ ، و تتلفَّعُ : تلتحفُ ، و العُلَبُ : جمعُ عُلْبة : قدحٌ ضخمٌ من جلود الإبل ، ينظر لسان العرب ٨ / ٣٢٠ (ل ف ع) ، و ١ / ٦٢٨ (ع ل ب) .

فإذا سمّيتَ امرأةً بـــ (عَضُد ، أو كَتِف) امتنعَ صرفُها ؛ لتحرُّكِ وسطِها ، فإنْ سكّنتَ العينَ بعدَ التّسميةِ تخفيفًا بقِيَ لها منعُ الصَّرفِ ، و لم يُعتدَّ بالتّخفيفِ ؛ لعروضِه ، هذا هـــو القياسُ ؛ لأنَّ الحركةَ في النّيّةِ ، و لكنْ لمّا كانَ حكمُ منعِ الصَّرفِ مبنيًّا على اللّفظِ و قـــد سكنَ ؛ فإنّ الكلمةَ تُصرفُ اعتدادًا بالتّخفيفِ العارضِ ، و لهُ نظائرُ _ ستأتي في مواضعِها من البحثِ _ منها :

_ قولُهم في (جَنَادِلَ) : (جَنَدِلٌ) مصروفًا ؛ لزوالِ صيغةِ الجمعِ .[1]

_ إذا صغّروا (أَحْمَدَ ، و عُمَرَ ، و جُمَحَ) ، و نحوهما قالوا : (حُمَيْدٌ ، و عُمَيْرٌ ، و جُمَيْحٌ) ، فصرفوا .[2]

_ و قالوا في (هِنْد) مصغّرةً : (هُنَيْدَةُ) ، فلم يصرفوا .[3]

أمّا إنْ سمّيتَ امرأةً بـــ (عَضْدٍ ، و كَتْفٍ) مخفّفَينِ فإنّهُ يجـــوزُ الـــصَّرفُ ، و عـــدمُ الصَّرفِ .

ثانيًا : أثرُ تَسكينِ العينِ على فتحِ عينِ ما جُمعَ بالألفِ و التّاءِ :

إذا كانَ المجموعُ بالألفِ و التّاءِ اسمًا ، ثلاثيًا ، ساكنَ العـــينِ ، غـــيرَ معتلِّهـــا ، و لا مدغمِها وجبَ فتحُ عينِه إنْ كانتْ فاؤُهُ مفتوحةً إتباعًا لفتحةِ فائِه ، فيقالُ : (حَسَرَاتٌ ، و تَمَرَاتٌ ، و دَعَدَاتٌ ، ...) .[4]

فإذا سُكّنَ ما كانَ على وزنِ (فَعِلة) نحو (كَلِمَة ، و نَظِرَة) ، و كذا ما كانَ علـــى وزنِ (فَعُلَة) نحو (سَمُرَة ، و مَثُلَة ، و صَدُقَة) تخفيفًا ، ثمّ جُمعَ بالألفِ و التّاءِ لم يُعتـــدّ بهذا السُّكونِ العارضِ ، فلا يجوزُ فتحُ عينِه ، بل تبقى على سكونِها ، فيقالُ في جمعِ ما سبقَ مخفّفًا : (كَلْماتٌ ، و نَظْراتٌ ، و سَمْراتٌ ، و مَثْلاتٌ ، و صَـــدْقاتٌ) ؛ لأنَّ التّـــسكينَ عارضٌ .

---

[1] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٧٠ .

[2] ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٦ ، و أوضح المسالك ٣ / ١٣٥ .

[3] ينظر علل النحو ٤٦٠ .

[4] ينظر في تفصيل هذه المسألة : شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٢٨ _ ٣٤ ، و شرح الكافية للرضيّ ٣ / ٣٩٢ _ ٣٩٦ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٥٩ _ ٦٦ .

قالَ ابنُ جنِّي : " و أمّا من قالَ : ﴿ المَثْلاتُ ﴾ [1] بفتحِ الميمِ ، و سكونِ الثّـاءِ ، فإنّـه أسكنَ عينَ ﴿ ٱلْمَثُلَٰتُ ﴾ استثقالا لها ، فأقرَّ الميمَ مفتوحةً .

و إنْ شئتَ قلتَ : أسكنَ عينَ الواحدِ ، فقالَ : (مَثْلَةٌ) ، ثُمّ جمعَ ، و أقرّ الـسكونَ بحالِه ، و لم يفتحِ الثّاءَ ، كما قالَ في (جَفْنة ، و تَمْرة) : (جَفَنات ، و تَمَرات) ؛ لأنّها ليسَتْ في الأصلِ (فَعْلَة) ، و إنّما هي مسكَّنةٌ من (فَعُلَة) ، ففصلَ بذلكَ بينَ (فَعْلَـة) مرتجلةً ، و (فَعْلَة) مصنوعةً منقولةً عن (فَعُلَة) كما ترى " . [2]

و يمكنُ أنْ يُقالَ بناءً على ما سبق _ و لم أقـفْ على من نصَّ عليه _ ما إذا سمَّيـتَ امرأةً بـ (سَمُرَة ، أو نَبِقَة) ، ثمّ خفَّفتَهُ بالإسكانِ ، فإنّ جمعَهُ (سَمْرات ، و نَبْقـات) بإسكانِ العينِ فيهما ، و لا يجوزُ فتحُها ، فإنْ سمَّيتَ به مخفّفًا ، ثُمّ جمعتَهُ وجبَ فتحُ عينِه ، فيقالُ : (سَمَرات ، و نَـبَقات) ، كما وجبَ الفتحُ في (دَعْدٍ) فقيلَ : (دَعَدات) ، و هو قياسُ قولِ المبرِّدِ في المسألةِ السَّابقةِ .

ثالثًا : أثرُ تسكينِ العينِ على الإعلالِ ، و يشملُ ذلكَ حالتَينِ :

الحالةُ الأولى : عودةُ الحرفِ المعلِّ إلى أصلِه ؛ لذهابِ علَّةِ إعلالِه بسببِ سكونِ العينِ ، و هذا الأصلُ قد يكونُ همزًا ، و سيأتي إنْ شاءَ اللهُ [3] ، و قد يكونُ حرفَ علّـةٍ ، و هـو إنَّما يكونُ في الفعلِ ، و ذلكَ في ثلاثةِ أوزانٍ :

أولُها : (فَعِلَ) من الواويِّ اللامِ نحو (شَقِيَ ، و رَضِيَ) ؛ لأنّهما من (الـشِّقْوة ، و الرِّضْوان) ، و إنَّما قُلبتِ الواوُ ياءً ؛ لكونِها لامًا انكسرَ ما قبلَها [4] ، فإذا زالتِ الكـسرةُ بتسكينِ العينِ من أجلِ التّخفيـفِ " لم تُردّ الواوُ ؛ لأنّ الإسكانَ عـارضٌ ، و أيضًا فإنّكَ

---

[1] سورة الرعد ١٣ / الآية ٦ ، و قد نسبت هذه القراءة إلى يحيى بن وثّاب في مختصر شواذ القراءات ٦٦ ، و عيسى الثقفي ، و طلحة بن سليمان في المحتسب ١ / ٣٥٣ ، و إلى الأعمش في فتح القدير ٣ / ٦٧ ، و إلى ابن مصرِّف في البحر المحيط ٥ / ٣٦٦ .

[2] ينظر المحتسب ١ / ٣٥٤ _ ٣٥٥ .

[3] ينظر صفحة ١٧ .

[4] ينظر المنصف ٢ / ١٢٤ .

تحملُ التَّخفيفَ على التَّحريكِ " [1] ؛ لأنَّ العينَ كما ذَكرَ ابنُ جنّي في نيّةِ الحركةِ . [2]

فإنْ كانَ (فَعِلَ) يائيَّ اللامِ نحو (خَشِيَ ، و هَوِيَ ، و غَوِيَ) فلا شيءَ فيه أَبقيَ على كسرِهِ أو سكنَ تخفيفًا ؛ لأنَّهُ لم يُعلّ أصلا .

ثانيها : (**فَعُلَ**) من اليائيِّ اللامِ نحو قولِهم : " (قَضُوَ الرَّجلُ ، و رَمُوَ) إذا حــذِقَ القضاءَ ، و أجادَ الرَّمْيَ " [3] ، و إنَّما قُلبتِ الياءُ واوًا ؛ " لئلا تقعَ الياءُ بعدَ ضمّةٍ " . [4]

قالَ الرَّضيُّ : " و قد يجيءُ على قلّةٍ في بابِ التّعجُّبِ (فَعُلَ) من النَّاقصِ اليــائيِّ ، و لا ينصرفُ كـــ (نِعْمَ ، و بِئْسَ) ، فلا يكونُ لهُ مضارعٌ كـــــ (قَــضُــوَ الرّجــلُ ، و رَمُـــوَت اليدُ) " . [5]

فإذا سكنتِ العينُ فيما سبقَ تخفيفًا بقيتِ الواوُ على أصلِها ، و لم تردّ الياءُ إلى أصلِها ، و هو الواوُ ؛ " لأنّ التَّسكينَ عارضٌ " [6] ، و لو اعتددتَ بهذا العارضِ " لوجبَ أنْ تقــولَ في (قَضُوَ) : (قَضْيَ) ؛ لزوالِ الضَّمّةِ ، و هذا لا يقولُهُ عربيٌّ " . [7]

فإنْ كانتِ اللامُ واوًا صحّتْ " نحو (سَرُوَ) ؛ إذ لا موجبَ للإعلالِ فيه " [8] ، و على هذا لا مدخلَ لهُ في العُروضِ إذا ما سكنتْ عينُهُ تخفيفًا .

ثالثها : (**فُعِلَ**) المبنيُّ للمفعولِ من الواويِّ اللامِ نحو (غُزِيَ) حيثُ تُقلبُ الواوُ ياءً ؛ لوقوعِها لامًا بعدَ كسرةٍ ، فإذا سكنتِ العينُ تخفيفًا بقيتِ الياءُ بحالِها ؛ " لعُروضِ ســكونِ الزَّاي " [9] ، و قالَ سيبويهِ : " و لا تُحوِّلُ الياءَ واوًا ؛ لأنَّها إنَّما خُفِّفتْ و الأصلُ عنــدهم التَّحرُّكُ ، و أنْ تُجرَى ياءً " . [10] ، و عليهِ قولُ الرَّاجزِ :

---

[1] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٢٣ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ١٢٥ .

[3] ينظر شرح الملوكي ٦١ .

[4] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٣٩٤ .

[5] ينظر شرحه للشافية ١ / ٧٦ .

[6] ينظر الممتع في التّصريف ٢/ ٥٢٢ ، و نحوه في اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٣٩٤ .

[7] ينظر المنصف ٢ / ١٢٥ .

[8] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٢٢ .

[9] ينظر شرح الشافية للرضيّ ١ / ٤٤ .

[10] ينظر الكتاب ٤ / ١١٦ .

تَهْزَأُ مِنّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ
قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنْيَ لَهْ [1]

" يريدُ : (دُنِيَ لهْ) ، و هو من (دنوتُ) ، فأسكنَ النُّونَ ، و أقرّ الياءَ " . [2]

فإذا كانَ الفعلُ يائيَّ اللامِ ، نحو (قُضِيَ ، و رُمِيَ) فلا شيءَ يتعلّقُ بالعُروضِ فيـه ؛ لأنَّهُ لم يُعلّ أصلا .

فإذا أُسندَ نحوُ (رَضْيَ ، و غُزْيَ) إلى واوِ الجماعةِ قيلَ في المشهورِ : (رَضُـوا ، و غُزُوا) ، فلا يُعتدّ بالسُّكونِ العارضِ ، و قد حُكِيَ عن بعضِ العربِ (رَضْيُوا) بسكونِ الضَّادِ ، و إثباتِ الياءِ ، قال سيبويهِ : " و سألتُـهُ عن قولِ بعضِ العربِ : (رَضْـيُوا) ، فقالَ : هي بمنزلةِ (غُزْيَ) ؛ لأنَّهُ أسكنَ العينَ ، و لو كسرَها لحذفَ ؛ لأنَّـهُ لا يلتقـي ساكنانِ حيثُ كانتْ لا تدخلُها الضَّمّةُ ، و قبلَها كسرةٌ " [3] ، فجرتِ الياءُ لسكونِ ما قبلَها مجرى الصحيحِ ، فأُقرَّتْ ، كما أقرَّتْ في (ظَبْيٍ) ، و لم تُستثقلْ عليها الضَّمّةُ ؛ لأنَّهـا لم تقعْ بعدَ كسرٍ ، و في ذلكَ كما ذكرَ الرَّضيُّ [4] عدمُ اعتدادٍ بالسُّكونِ العارضِ من جهـةِ قلبِ الواوِ ياءً ، و اعتدادٌ بهِ من جهةِ إثباتِ ضمّةِ الياءِ ، و لو لم يعتدُّوا بهِ من كلِّ جهـةٍ لقالوا : (رَضُوا ، و غُزُوا) ، فلم يتبيَّنْ كونُ الواوِ لاحقًا بـ (رَضْـيَ ، و غُـزْيَ) المخفَّفتَينِ .

و أمّا ما كانَ الأصلُ فيهِ الهمزَ فيكونُ في الاسمِ ، كما يكونُ في الفعلِ : أمّا في الاسمِ فمثالُهُ ما قالَهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ : " و إنْ خفَّفتَ (كُفُؤًا) الّذي هو على وزنِ (عُنُـقٍ) قلـتَ : (كُفُوًا) ، فأبدلتَ من الهمزةِ الواوَ ، كما أبدلتَها إذا خفَّفتَ نحوَ (جُـوَنٍ ، و تُوَدَةٍ) ... فإذا خفَّفتَ الحركةَ قلتَ : (كُفْوًا) ، فأسكنتَ الفاءَ ، و أبقـيتَ الواوَ ، كما كانَ معَ إشباعِ الحركةِ .

فإنْ قلتَ : هلا رددتَ الهمزةَ معَ الإسكانِ ؛ لأنّ الضّمّةَ الّتي أوجبتْ قلبَها واوًا قد زالتْ ؟

---

[1] نُسب هذا الرجز لرجل من تميم يقال له : صُحَيْر بن عُمَيْر في الأصمعيّات ٢٣٤ ، و لأعرابيّ في أمالي أبي عليّ القاليّ ٢ / ٢٨٤ ، و الدّالفُ : الّذي يقارب الخطْوَ في مشيهِ ، ينظر لسان العرب ٩ / ١٠٦ (د ل ف) .

[2] ينظر المنصف ٢ / ١٢٥ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ٣٨٦ .

[4] ينظر شرحه للشافية ٣ / ١٦٥ .

قيلَ : قُرِّرتِ الواوُ ، و لم تُردَّ الهمزةُ ؛ لأنّ الحركةَ في النيّةِ ، فلمّا كانتْ في النيّة كانتْ بمنزلةِ الثّابتة في اللّفظِ ، كما كانتْ في (لَقَضُوَ الرجلُ) ، و في قولِهم : (رَضْيَ) بمنزلــةِ الثّابتةِ في اللّفظ " . [1]

و أبو عليٍّ الفارسيُّ إنّما يشيرُ إلى وقفِ حمزةَ [2] ، فإنّهُ " إذا وقفَ [3] كأنّهُ يُعملُ الضّمّةَ الّتي كانتْ على الزّاي ، و الفاءِ في الأصلِ ، و كانَ يجبُ عليهِ على أصلِ التّخفيفِ لو تابعَ لفظَهُ أنْ يُلقيَ حركةَ الهمزةِ على السّاكنِ الّذي قبلَها ،كما يفعلُ في ﴿ جُزْءًا ﴾ [4] ، فقالَ في الوقفِ : ﴿ جُزًا ﴾ ، فكانَ يجبُ عليه أنْ يقولَ : (كُفًا ، و هُزًا) ، و لكنّهُ رفضَ ذلــكَ ؛ لئلا يخالفَ الخطَّ ، فأعملَ الضّمّةَ الأصليةَ الّتي كانتْ على الزّاي ، و الفاءِ في الهمزة " . [5]

و قد جعلَ الفارسيُّ ذلكَ قياسًا حيثُ قالَ : " و تقولُ على ما وصفْنا : (لَبُؤَةٌ) ، فإذا خفّفتَ الهمزةَ قلتَ: (لَــبُوَةٌ) ، فإنْ أسكنتَ العينَ فيمن قالَ : (عَضْدٌ ، و سَبْعٌ) قلتَ : (لَبْوَةٌ) ، فلم تردّ الهمزةَ لتقديرِ الحركة " . [6]

و أمّا في الفعلِ فإنّ حمزةَ يقفُ على نحوِ (قُرِئ) بإبدالِ الهمزةِ ياءً [7] ، فإذا أســكنتَ الرّاءَ على حدّ قولِهم في (عُصِرَ) : (عُصْرَ) أبقيتَ الياءَ على تقديرِ الكسرةِ ، كما قيلَ في (غُزِيَ) : (غُزْيَ) ، و الله أعلمُ .

الحالةُ الثّانيةُ : إعلالُ حرف ؛ لكون تسكينه جزءًا من علّة إعلاله ، و من مسائله :

١ ــ ممّا يُجمعُ عليه (فَعولٌ) : (فُعُلٌ) ،" قالوا : (عَمودٌ ، و عُمُدٌ) ، و (زَبورٌ ، و زُبُرٌ) ، و (قَدومٌ ، و قُدُمٌ) " [8] ، كما جمــعوا (فِعالا) على (فُعُلٍ) ، فقـــالوا :

---

[1] ينظر الحجّة للقرّاء السّبعة ٦ / ٤١٤ ــ ٤١٥ .

[2] هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات أحد القُراء السبعة توفي سنة ١٥٦هــ ، وقيل : ١٥٨ هــ بحلوان ، ينظر : وفيات الأعيان ٢/٢١٦ ، و معرفة القراء ١/١١١ ، و الشّذرات ١/٢٤٠ .

[3] أي على (كُفْؤًا ، و هُزْؤًا) قال : (كُفوًا ، و هُزْوًا) .

[4] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٦٠ .

[5] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٤٧ .

[6] ينظر الحجّة للقراء السبعة ٢ / ١٠٧ .

[7] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ١١٣ ، ١١٥ .

[8] ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٨ .

" (حِمارٌ ، و حُمُرٌ) ، و (خِمارٌ ، و خُمُــرٌ) ، و (إزارٌ ، و أُزُرٌ) ، و (فِــراشٌ ، و فُرُشٌ) ، و إنْ شئتَ خففتَ جميعَ هذا في لغة تميمٍ " .[1]

و قد تكونُ عينُ (فَعُــولٍ ، أو فعالٍ) ياءً ، كــ (صَيُودٍ ، و صُيُدٍ) ، و (غَيُــورٍ ، و غُيُرٍ) ، و (بَيُوضٌ ، و بُيُضٌ)[2] ، و قالوا : " (عِيانٌ ، و عُيُنٌ) ، و العِيانُ : حديــدةٌ تكونُ في متاعِ الفدَانِ " .[3]

فإذا خُفِّفَ هذا و نحوُهُ تخفيفَ (رُسُلٍ) اعتُدَّ بهذا التَّسكينِ ، فكُسِرتْ من أجله الفاءُ ، كما كُسرت في (بِيضٍ) ، و أصلُهُ : (بُيْضٌ) جمعُ (أبيضَ) على (فُعْلٍ) ؛ لئلا تُقلبَ العينُ واوًا ؛ لسكونِها إثْرَ ضمٍّ ، قالَ سيبويهِ : " و زعمَ يونسُ[4] أنَّ من العربِ من يقولُ : (صَيُودٌ ، و صِيدٌ) ، و (بَيُوضٌ ، و بِيضٌ) ، و هو على قِياسِ من قالَ في (الرُّسُــلِ) : (رُسْلٌ) " .[5]

٢ ــ و تقولُ إذا بنيتَ على وزنِ (فَعِلان) من (حَوَيْت ، و قَوِيتُ) : (حَوِيان ، و قَوِيان) ، " فمن أسكنَهُ ، و هو يريدُ (فَعِلان) ؛ استثقالا للكسرةِ ، كمــا يقــولُ في تخفيفِ (فَخِذٍ) قالَ : (حَوْيان ، و قَوْيان) ، كما يقــولُ في تخفيفِ (فَعُــلان) مــن (حييتُ) : (حيْوان) ؛ لأنَّه ينوي هنا الضَّمَّةَ ، كما كانَ ينوي الكسرةَ " .[6]

فلم تُقلبِ الواوُ ياءً معَ سكونِها ، و مجيءِ الياءِ بعدَها ؛ لأنَّ التَّخفيــفَ بالــسُّكــونِ عارضٌ ، و الأصلُ الحركةُ ، فلم يُعتدَّ بهِ ، و لذلكَ إذا بنيتَ منهُما على وزنِ (فَعْــلان) قلتَ : (حَيّان ، و قَيّان) بالقلبِ و الإدغامِ ؛ لأصالةِ السُّكونِ .

و كذا تقولُ إذا بنيتَ من (حييتُ) على وزنِ (فَعُلان) : (حيُوان) ، تقلبُ الياءَ الثَّانيةَ واوًا ؛ لكونِها لامًا مضمومًا ما قبلَها ، و الأصلُ (حيُيان) " و من ســكّنَ الــضمّةَ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٦٠١ .

[2] الصَّيود من النّساء : السَّيِّئةُ الخُلُق ، و دجاجةٌ بَيوضٌ : كثيرةُ البَيْضِ ، ينظر في ذلك لسان العرب ٣ / ٢٦١ (ص ي د) ، و ٥ / ٤٢ (غ ي ر) ، و ٧ / ١٢٥ (ب ي ض) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٢ ، و العيان : السِّكَّة الّتي تُحرثُ بها الأرضُ ، ينظر لسان العرب ١٣ / ٣٠٧ (ع ي ن) .

[4] هو يونس بن حبــيب الضبيّ بالولاء ، له معاني القرآن ، والنــوادر ، و غيرهما ، توفي سنة ١٨٢ هــ ، ينظــر : طبقات الزبيدي ٥١ ، و البغية ٢/٣٦٥ ، و إشارة التعيين ٣٩٦ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٢ .

[6] ينظر المنصف ٢ / ٢٨٧ ــ ٢٨٨ .

تخفيفًا قالَ : (حيْوان) فأبقَى الواوَ ، و لم يردّ الكلمــةَ إلى أصــلِها ، و لم يــدغمْ ؛ لأنّ التَّخفيفَ عارضٌ ، و الأصلُ الحركةُ " .[1]

رابعًا : أثرُ تَسكينِ العينِ على التقاءِ ساكنَين :

و ذلكَ نحوُ ما نقلَهُ الخليلُ عن العربِ من قولِهم : (انْطَلْقَ يا زيدُ) بسكونِ اللامِ ، و فتحِ القافِ [2] ، " و أصلُهُ : (انطَلِقْ يا زيدُ) ، فشبهوا (طَلِقْ) بـــ (كَتِفٍ ، و وَرِكٍ) ، فأسكنوا اللامَ على حدِّ إسكانِ (كَتِفٍ) ، فالتقَى ساكنانِ في (انْطَلْقْ) ، و هو القـــافُ سكنتْ ؛ للأمرِ ، و اللامُ قبلَها سكنتْ ؛ للتخفيفِ ، فحُرّكتِ القافُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، و حُرّكتْ بأقربِ المتحرِّكاتِ إليها ، و هي فتحةُ الطَّاءِ ، كما قـــالوا : (غُضُّ ، و فِرِّ ، و عَضَّ) فيمن أتبعَ .

و مثلُهُ قولُ الشّاعرِ :

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وَ ليسَ لَهُ أَبٌ   وَ ذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ [3]

كأنَّهُ شبَّهَ قولَهُ : (يَلِدْ) بـــ (كَتِفٍ) ، فسكّنَ اللامَ ، و حرّكَ الدَّالَ إتباعًا لحركـــةِ الياءِ ، كما قلنا في (انطَلْقَ) " .[4]

و ما ذهبوا إليهِ هنا فيه اعتدادٌ بعارضِ التَّخفيفِ ، و لذلكَ حرّكوا الثَّاني بالفتحةِ ؛ لئلا يلتقيَ ساكنانِ ، و إنما مثَّلَ بهِ وصلا [5] ؛ لأنّ التقاءَ السَّاكنَينِ في الوقفِ مُغتفــرٌ ، فكـــانَ يقـــالُ حينئـــذٍ : (انْطَلْقْ) ، و لو نُقلَ بناءً على ما سبقَ لساغَ لي أنْ أزعمَ أنّ ســـكونَ القافِ إنَّما هو للوقفِ لا للبناءِ ؛ لأن سكونَ البناءِ قد زالَ في الوصلِ بالفتحِ بدليلِ سكونِ اللامِ ، فلمّا وَقفَ على القافِ سَكّنَ ، كما يُوقفُ على كلِّ متحرِّكٍ .

---

[1] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٧٥٥ _ ٧٥٦ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ١١٥ .

[3] البيت من الطويل ، و هو لرجل من أَزْدِ السَّراة في الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٥٧ ، و خزانة الأدب ٢ / ٣٨١ .

[4] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٤٥٧ _ ٤٥٨ .

[5] و مثّلَ سيبويهِ له بقوله : " و من ذلكَ قولهم : (انْطَلْقَ) بفتح القاف ... حدّثنا بذلكَ الخليل عن العرب " الكتاب ٤ / ١١٥ ، ففتح القاف دليل على إرادة الوصل .

و من ذلكَ ما ذكرَهُ أبو الحسنِ الأخفشُ من قراءةِ " بعضِهم : ﴿ أَحَدَ عْـــشَرَ ﴾ [1] ، و أسكنَ العينَ ، و كذلكَ ﴿ تِسْعَةَ عْشَرَ ﴾ [2] إلى العشرينِ ، لمّا طـــالَ الاســـمُ ، و كثُـــرتْ مُتحرِّكاتُـــهُ أسكنوا ، و لم يُسكنوا في قولـــهم : ﴿ ٱثْنَى عَشَرَ ﴾ [3]، و ﴿ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ ﴾[4] ؛ للحرفِ السّاكنِ الّذي قبلَ العينِ ، و حركةُ العينِ في كلّ ذلكَ هو الأصلُ " . [5]

و قد فصّلَ الفرّاءُ مواضعَ تخفيفِ العينِ من (عَشَرَ) حيثُ قالَ بعـــدَ ذكـــرِ القـــراءةِ السّابقـــةِ في ﴿ عليها تسْعَةَ عْشَرَ ﴾ : " و منهُم من يخفّفُ العينَ في ﴿ تِـــسْعَةَ عْـــشَرَ ﴾ ، فيجزمُ العينَ في الذُّكرانِ ، و لا يخفّفُها في (ثَلاثَ عَشْرَةَ) إلى (تِسعَ عَشْرَةَ) ، و لأنهم إنما خفّفوا في المذكّرِ ؛ لكثرةِ الحركاتِ ، فأمّا المؤنَّثُ فإنّ الشّينَ من (عشْرة) ساكنةٌ ، فلـــم يخفّفوا العينَ منها فيلتقي ساكنانِ ، و كذلكَ (اثنا عشَر) في الذُّكرانِ لا يُخفّفُ العـــينُ ؛ لأنّ الألفَ من (اثنا عشَر) ساكنةٌ ، فلا يسكُنُ بعدَها آخرُ ، فيلتقي ساكنانِ " [6] ، و لذا أجازَ الزّجّاجُ [7] تسكينَ العينِ مطلقًا " ما كانَ قبلَ العينِ حرفٌ متحرِّكٌ " . [8]

على أنّهُ قد نُقلَ تسكينُ العينِ قراءةً في ﴿ اثنتا عْشَرَةَ عَيْنًا ﴾ [9] ، وحملَهُ ابنُ الجَزَرِيّ [10]

---

[1] سورة يوسف ١٢ / الآية ٤ ، و هي قراءة يزيد بن القعقاع ، و عبّاس عن أبي عمرو في مختصر شواذ القراءات ٦٢ ، و أبي جعفر ، و الحسن في إعراب القران للنحّاس ٢ / ٣١٣ ، و زاد في المحتسب ١ / ٣٣٢ نافع بخلاف ، و طلحة بن سليمان .

[2] سورة المدّثّر الآية ٣٠/٧٤ ، و هي قراءة أبي جعفر في المحتسب ٢ / ٣٣٨ ، و زاد في البحر المحيط ٨ / ٣٧٥ طلحة ابن سليمان .

[3] سورة المائدة ٥ / الآية ١٢ .

[4] سورة البقرة ٢ / الآية ٦٠ .

[5] ينظر معَاني القرآن للأخفش ١ / ٣٩٤ .

[6] ينظر معَاني القرآن للفرّاء ٣ / ٢٠٣ .

[7] هو أبو إسحاق إبراهيم السَّـــريّ الزّجّاج ، له معاني القرآن ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وغيرهما . توفي سنة ٣١١ هــ ، وقيل ٣١٦ هــ ، ينظر : طبقات الزبيدي ١١١ ، و النزهة ١٨٣ .

[8] ينظر معَاني القرآن للزجّاج ٣ / ٩٠

[9] سورة البقرة ٢ / الآية ٦٠ ، و القراءة بلا نسبة في إعراب شـــواذّ القراءات ١ / ١٦٤ ، و النشر في القراءات العشر ٣٣٨ .

[10] هو شمس الدين محمـــد بن محمد الدمشقيّ ، له النّـــشر في القراءات العشر ، توفي سنة ٨٣٣ هــ ، ينـــظر : الشّذرات ٧ / ٢٠٤ ، و معجم المؤلفين ١١ / ٢٩١ .

على العُروضِ الّذي لم يُعتدَّ بِهِ .[1]

و قالَ العُكبَريُّ [2] : " و وجهُ جوازِهِ أنَّ الألفَ فيها مدٌّ يجري مَجرى الحركةِ ، و الكلمةُ الأخرى ملازمةٌ للأولى في الاستعمالِ ، فجرتا مَجرى الكلمةِ الواحدةِ ، و صارَ ذلكَ ، كـ (دابّةٍ ، و شابّةٍ) ، و قد قالوا : (التَقَتْ حَلَقتَا الْبِطانِ) [3] بإظهارِ الألفِ ، و إسكانِ اللامِ " .[4]

خامسًا : أثَرُ تسكينِ العينِ على حركةِ الإتباعِ :

يجوزُ في كلِّ اسمٍ ، أو فعلٍ ثلاثيٍّ على وزنِ (فَعِلٍ) ثانيه حرفُ حلقٍ ، كـ (شَهِدَ ، و فَخِذٍ) أربعةُ أوجهٍ ، فيُقالُ : (شَهِدَ ، و فَخِذٌ) على الأصلِ ، و (شَهْدَ ، و فَخْذٌ) بالتَّخفيفِ ، و (شِهِدَ ، و فِخِذٌ) بإتباعِ الفاءِ للعينِ ، و (شِهْدَ ، و فِخْذٌ) بالتَّخفيفِ بعدَ الإتباعِ .[5]

و المقصودُ هنا الوجهُ الرَّابعِ ، و هو (شِهْدَ ، و فِخْذٌ) ، فإنَّ الفاءَ ما كُسِرَتْ إلا إتباعًا لكسرةِ العينِ التي كانت في قولِهم : (شِهِدَ ، و فِخِذٌ) ، فلمَّا سكنتِ العينُ تخفيفًا بقيت كسرة الفاءِ ؛ لأنَّ سكونَ العينِ عارضٌ فلم يُعتدّ بهِ ، كما بقيتْ في قولِهم : (صِعَقِيٌّ) ؛ لأنَّ فتحَ العينِ عارضٌ في النَّسبِ [6] ، و عليه بيتُ الكتابِ :[7]

إذا غابَ عَنَّا غابَ عنَّا فُراتُنا و إنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَ نَوافِلُهْ .[8]

و " من ذلكَ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) ، إنَّما هما (فَعِلَ) ، و هو أصلُهما " .[9]

---

[1] ينظر النشر في القراءات العشر ٣٣٨ .

[2] هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ ، لهُ اللباب في علل البناء و الإعراب ، و إعراب القراءات الشّاذّة ، و غيرهما ، توفي سنة ٦١٦ هـ ، ينظر : البغية ٢ / ٣٨ ، و إشارة التّعيين ١٦٣ .

[3] هذا مثل يضرب في تناهي الشرّ ، ينظر جمهرة الأمثال ١ / ١٨٨ ، و مجمعَ الأمثال ٢ / ١٨٦ ، و المستقصى ١ / ٣٠٦ .

[4] ينظر إعراب شواذّ القراءات ١ / ١٦٤ _ ١٦٥ .

[5] ينظر المقتبس في توضيح ما التبس ١ / ١٩٥ _ ١٩٦ .

[6] ينظر المسائل الشّيرازيّات ٢ / ٦٣٠ .

[7] ينظر الكتاب ٤ / ١١٦ .

[8] البيت من الطويل ، و هو للأخطل في ديوانه ١ / ١٢٦ .

[9] ينظر الكتاب ٤ / ١١٦ .

تعقيبٌ :

يتّضحُ مِمَّا سبقَ أنَّ تغييرَ شكلِ البِنْيَةِ بالتَّسكينِ تخفيفًا فيما أصلُهُ الحركةُ عارضٌ لا يُعتدّ بهِ إلا في الأحوالِ التالية :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الحكمُ النَّحويُّ مبنيًّا على اللَّفظِ ، فإنّ هذا الحكمَ يزولُ لزوالِ اللَّفظِ المعتبرِ ، و لهذا صُرِفَ (ضُرْبَ) المخفَّفُ من (ضُرِبَ) اسمِ رجلٍ ، و جازَ في (كَتْفٍ ، و عَضْدٍ) المخفَّفتَينِ من (كَتِفَ ، و عَضُدَ) علمَينِ لمؤنَّثٍ الصَّرفُ ، و منعُ الصَّرفِ ، كما جاز ذلكَ فيما أصلُ عينِهِ السُّكون ، نحو (هِنْد ، و دَعْد) .

الثَّاني : أنْ يُؤدِّيَ التخفيفُ بإسكانِ العينِ إلى أنْ تسكُنَ الياءُ عقبَ ضمٍّ ، و ذلـكَ في كلِّ جمعٍ على (فُعُلٍ) ، كـ (صُيُد ، و غُيُرٍ ، و عُيُنٍ) ، في جمعِ (صَيُودٍ ، و غَيُـورٍ ، و عِيانٍ) ، فإذا ما سكنتِ العينُ كُسرتِ الفاءُ ؛ لتسلمَ الياءُ من القلبِ واوًا .

الثَّالثُ : أنْ يُؤدِّيَ التَّخفيـفُ إلى التقاءِ ساكنَينِ ، فإنّه يعتدُّ بِهِ حينئذٍ ؛ لأنّ التقـاءَ السَّاكنَينِ على غيرِ حدِّه وصلا [1] ، و في غيرِ الوقفِ لا يجوزُ ، و لهذا لم يجزْ (انْطَلْـقْ يـا زيدُ) بسكونِ اللامِ و القافِ معًا ، معَ عُروضِ سكونِ اللامِ ، فحرّكوا القافَ بحركةِ الطَّاءِ تخلّصًا من التقائِهما ساكنَين .

و إنما حرّكوا ثاني السَّاكنَينِ ؛ لأنَّهم سكّنوا اللامَ من أجلِ التَّخفيـفِ ، و في تحريـكِ الأوَّلِ (اللامِ) بالكسرِ ؛ تخلّصًا من التقاءِ الساكنَينِ ــ كما هو الـشَّأنُ في الـسَّاكنَينِ إذا التقيا ــ نقضٌ لما رامُوهُ من التَّخفيفِ .

فإنْ قيلَ : و أينَ الخفّةُ و قد استبدلوا بحركةِ القافِ حركةَ اللامِ ؟

فالجوابُ : أنّ الفتحةَ أخفُّ من الكسرةِ على كلِّ حالٍ .

و لاعتدادِهم بعارضِ التَّسكينِ تخفيفًا امتنعـوا من تسكينِ العـينِ في (عَـشَرَةَ) في المؤنَّثِ ؛ لسكونِ الشِّينِ .

فأمّا جوازُهُ في (اثنا عْشَرَ) فللعلّةِ الّتي ذكرَها العُكْبَرِيُّ ، و هي أنَّ الألفَ فيها من المدِّ ما يجري مَجرى الحركةِ ، و لهذا قالوا : (التَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ) ، و (لَهُ ثُلُثَـا الْمَـالِ)

---

[1] ينظر تفصيل ذلك في مبحثِ عروضِ التقاء السَّاكنَينِ صفحة (١٥٤) .

بإثباتِ الألفِ فيهما [1]، و قُـرِئَ : ﴿ مَحْيَايْ وَ مَمَاتِيَ ﴾ [2] ، و يؤكِّدُ أنَّ ذلكَ إنما كـانَ للألفِ أنّي لم أقفْ عليهِ قراءةً في ﴿ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [3] .

و قالَ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانيُّ [4] معقّبًا على ما أجازَهُ يونسُ [5] من توكيدِ الفعلِ المسندِ إلى ألفِ الاثنينِ بنونِ التّوكيدِ الخفيفةِ نحو (يفعلانْ) [6] : " و القولُ عندي أنَّ هذا لا يقـبُحُ كلَّ القبحِ ؛ لأجلِ أنَّ في الألفِ فرطُ مدٍّ ، و المدُّ يقومُ مَقامَ الحركةِ ، و إذا حسُنَ اللفـظُ جازَ اجتماعُ السَّاكنَينِ " . [7]

و ممَّا يدلُّ على عدمِ قبحهِ كلَّ القبحِ قياسُهُ في نحوِ قولِهم : (آلحسنُ عنـدَكَ ؟) ، و (آيمنُ اللهِ يمينُك ؟) فرقًا بين الخبرِ ، و الاستخبارِ [8] ، و لعلَّ الأقربَ في نطقِ هذا ، و نحوه أنْ يكونَ بتمكينِ الألفِ ، و زيادةِ مدّهِ ؛ ليمتازَ أحدُ السَّاكنينِ عن الآخرِ . [9]

و لابنِ جنّي كلامٌ مُستطرفٌ في هذا المعنى حيثُ قالَ : " و من طريفِ حديثِ اجتماعِ السَّواكنِ ، و إنْ كانَ في لغةِ العجمِ ، فإنّ طريقَ الحسِّ موضعٌ تتلاقَى عليهِ طباعُ البشرِ ، و يتحاكمُ إليهِ الأسودُ ، و الأحمرُ ، و ذلكَ قولُهم : (آرْدْ) للدَّقيقِ ، و (ماسْتْ) للّـبنِ ، فيجمعونَ بينَ ثلاثةِ سواكنَ ، إلا أنّي لم أرَ ذلكَ إلا فيما كانَ ساكنُـهُ الأوّلُ ألفًـا ، و ذلكَ أنّ الألفَ لَمّا قـاربتْ بضـعفِها ، و خفائِها الحـركةَ صارتْ (ماسْتْ) و كأنَّـها

---

[1] ينظر الحجّة للقرّاء السّبعة ٣ / ٤٤١ .

[2] سورة الأنعام ٦ / الآية ١٦٢ ، و هي قراءة نافع ، ينظر إعراب القراءات السبع ١ / ١٧٤ ، و الحجّة للقرّاء السّبعة ٣ / ٤٤٠ .

[3] سورة المائدة ٥ / الآية ١٢ .

[4] هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، من مصنفاته المقتصد في شرح الإيضاح العضدي ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، وغيرها ، توفي بجُرْجان سنة ٤٧١هـ ، ينظر : النزهة ٢٦٤ ، و إنباه الرواة ٢/١٨٨ .

[5] هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ بالولاء ، له معاني القرآن ، والنوادر ، واللغات ، و غيرها ، توفي سـنة ١٨٢ هـ ، ينظر : طبقات الزبيدي ٥١ ، و النزهة ٤٧ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

[7] ينظر المقتصد ٢ / ١١٣٢ ، و من طريفِ شأنِ العارضِ هنا أنّهُ لم يجتمع ساكنانِ و أُولاهما واوٌ ، أو ياءٌ في غير الوقفِ إلا بعارضَينِ يترافدان : أوّلهما : الإدغامُ ، و ثانيهما : التّصغيرُ ، أو بناءُ الفعلِ للمفعولِ ، أو أنْ يكونَ ذلكَ في كلمتَينِ ، و كلُّ ذلكَ عارضٌ .

[8] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٢ / ٢٢٤ ، و شرحها للجاربرديّ ١ / ١٥٢ .

[9] ينظر النشر في القراءات العشر ٣٣٨ .

(مَسْتْ) " . [1]

و أمّا قولُ بعضِهم : (رَضَيُوا ، و غُزْيُوا) فإنَّما قالَهُ من قالَهُ ليدلَّ على أنَّهُ إنَّما أسندَ إلى واوِ الجمعِ (رضْيَ ، و غزْيَ) ؛ لأنَّهُ في ذلكَ لا يخلو من أحدِ أحوالٍ ثلاثة :

أوّلُها : أنْ يَعتدَّ بالسُّكونَ من كلِّ وجهٍ ، و سيقولُ حينئذٍ : (رَضْوُوا ، و غُزْوُوا) ، و هذا ممتنعٌ لأمرينِ :

الأمر الأول : أنَّهُ ليسَ في الأفعالِ ما هو ساكنٌ أصالةً ، و في إعادةِ الواوِ ما يوهمُ أنَّ السُّكونَ أصلٌ ، و هو محالٌ كما ذكرَ ذلكَ ابنُ جنِّي ؛ " لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ فعلٌ ماضٍ أصلُ بنائه (فَعْلَ) بإسكانِ العينِ " . [2]

و **الأمرُ الثّاني** : أنَّ اجتماعَ واوَينِ و الأوَّلُ منهُما مضمومٌ أثقلُ من الكسرِ الّذي فُرَّ منهُ .

ثانيها : ألا يَعتدَّ بالسُّكونِ من كلِّ وجهٍ ، و يُسندَ على نيّةِ الكسرِ ، و سيقولُ بناءً على هذا : (رَضُوا ، و غُزُوا) ، فيتساوى صورةً معَ إسنادِ من لم يُخفّفْ ، و معَ ما ذكرَهُ الرّضيُّ من اللّبسِ ، فإنّ حملَهُ على أنّ قائلَهُ رجعَ إلى الأصلِ أولى ، كما رجعَ من قالَ : (عَلِمْتُ ، و كَرُمْتُ ، و نُصِرْتُ) ؛ لأنّ فيهِ حذفَ حرفٍ ، و هو أخفُّ مِمَّا رامَهُ من حذفِ حركةٍ .

ثالثُها : أنْ يَعتدَّ بالسُّكونِ من وجهٍ فيُثْبتَ الياءَ ، و لا يعتدَّ بها من وجهٍ فلا يعيدُ الواوَ ، و هي الصُّورةُ المتعيِّنةُ لمن أرادَ أنْ يشيرَ إلى أنَّ ما أسندَهُ إلى الواوِ إنَّما هو (رَضْيَ ، و غُزْيَ) المخفّفتَينِ ، فيكونُ الاعتدادُ بالعارضِ حينئذٍ لازمًا ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] ينظر الخصائص ١ / ٩٠ ، و إنّما نقلتُ ذلكَ استئناسًا ، و إلا فإنّ لغة العجم لا تكون حجّة على لغة العرب ، و فيها من الأصوات ، وائتلافها و الصّيغ ما ينبو عنها الذوق اللغويُّ العربيُّ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ١٢٥ .

المسألةُ الثّانيةُ : عُروضُ شكلِ البِنْيَةِ بالتّسكينِ لأجلِ الإدغامِ :

اجتماعُ الحرفَينِ المتماثلَين مكروهٌ عندَ العرب ؛ " لأنّهم يستثقلونَ أنْ يُميلوا ألسنتَهم عن موضعٍ ، ثُمّ يُعيدوها إليه ؛ لِمَا في ذلكَ من الكُلْفةِ على اللّسانِ ، و قد شبَّهَ الخليلُ ذلكَ بمشيِ المقيّدِ ؛ لأنّهُ يرفعُ رجلَهُ ، و يضعُها في موضعِها ، أو قريبٍ منهُ ؛ لأنّ القيدَ يمنعُهُ عن الانبعاثِ ، و امتدادِ الخُطوةِ " .[1]

و قد وقفتِ اللُّغةُ العربيةُ من ذلكَ التّقلِ مواقفَ عدّة ، فعمدتْ إلى الحذفِ تارةً ، نحو (ظَلْتُ ، و أَحَسْتُ ، و مَستُ) في (ظَلِلْتُ ، و أَحْسَسْتُ ، و مَسَسْتُ) ، و إلى الإبدالِ تارةً أخرى ، نحو (أمْليْتُ ، و تظَنّيتُ ، و تسرّيْتُ) ، و الأصلُ : (أملَلْتُ ، و تظَنَّنْتُ ، و تسرَّرْتُ) ، و لربُّما أبدلوا من المدغمِ ، نحو (دينارٍ ، و قيراطٍ) ، و أصلُهما : (دنَّارٌ ، و قِرَّاطٌ) ، و إلى الإدغامِ تاراتٍ كثيرةً[2] ، و كلُّ ذلكَ عارضٌ و إنْ لزمَ ، فالأصلُ ذكرُ الحرفِ بلفظِهِ مفكوكًا[3] ، و قد جاءَ عنهُم (لحِحَتْ عينُه ، و ضَبِبَ البلدُ ، و ألِلَ السِّقاءُ)[4] ، و لهذا يحقُّ للشّاعرِ معاودةُ ذلكَ الأصلِ عندَ الضرورةِ .[5]

فأمّا الحذفُ ، و الإبدالُ فلكلٍّ منهُما مبحثٌ في العُروضِ ، و سيأتي في موضعِهِ إنْ شاءَ الله ، و إنّما ذكرتُ الإدغامَ في عُروضِ الشّكلِ ؛ لأنّ فيه تغييرَ شكلِ اللّفظِ بإسكانِ الأوَّلِ نحو (مدَّ) ، أو بنقلِ حركةٍ نحو (يَمُدُّ) ، ثُمّ إنَّ الإدغامَ مقدّمٌ على الحذفِ ، و البدلِ ؛ لأنّ فيهِ حفظًا لجوهرِ الكلمةِ ، و إنّما حُذفَ في (احَسْتُ) ، و نحوِهِ ، و أُبدلَ في (أمْلَيْتُ) ؛ لفصلِ الحركةِ على الأوَّلِ بينَ المثلَين ، و لسكونِ الثّاني ، فالإدغامُ متعذِّرٌ[6] ، و أُبدلَ في (تظَنّيْتُ ، و تسرَّيْتُ) ؛ لأنّ ما قبلَ أوَّلِ المتحرِّكَينِ ساكنٌ ، فلو أُدغما لالتقى ساكنانِ .[7]

---

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧ .

[2] ينظر في أحكام الإدغام : الكتاب ٤ / ٤٣١ و ما بعدَها ، و المقتضب ١ / ١٩٢ و ما بعدَها ، و شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ١٢٠ و ما بعدَها .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٩٩ .

[4] ينظر الخصائص ٢ / ٣٤٧ .

[5] ينظر ذلكَ ، و شواهده في شرح كتاب سيبويه ٢ / ١١٥ ، و ضرائر الشعر ٢٠ ـ ٢١ .

[6] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ١٢١ ـ ١٢٢ ، و الممتع في التّصريف ٢ / ٦٦٠ ـ ٦٦١ .

[7] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٤٧٧ .

و لعُروضِ شكلِ البِنْيَةِ بالتَّسكينِ للإدغامِ فيما يتعلَّقُ بالعُروضِ صورتانِ :

الصُّورةُ الأولى : أَثَرُ التَّسكينِ للإدغامِ على اجتماعِ السَّاكنَين :

إذا سُكِّنَ حرفٌ لِيُدغَمَ في مثلِه ، نحوَ (دابَّة ، و خاصَّة ، و ورادٌ) ، فإنَّ هذا التَّسكينَ عارضٌ ؛ للإدغامِ ، و لا يكونُ ذلكَ في السَّاكنَين يجتمعان إلا و ما قبلَ المشدَّدِ حرفُ مدٍّ ؛ " لأنَّ أحدَهما ساكنُ اللَّفظِ و الخِلْقةِ ، و الآخرُ ساكنُ اللَّفظ متحرِّكُ الخلقة " .[1]

و من مواضِعِ ذلكَ : التَّصغيرُ ، نحو (أُصَيْمّ) ، و المبنيُّ للمفعـولِ ، نحـو (تُمُـودَّ الثَّوبُ) ، و الفعلُ المضارعِ إذا كانَ من الأفعالِ الخمسةِ ، و قد اتَّصلَ بهِ ياءُ المـتكلِّم ، و منهُ قـراءةُ : ﴿ أتعِدَانِّي ﴾[2] ، و قولُهُ تعالى : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[3] ، و الفعلُ المضارعُ المـسندُ إلى ألفِ الاثنَينِ إذا أُكِّدَ بالنُّونِ الثَّقيلةِ ، كقولِهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ .[4]

الصُّورةُ الثَّانيةُ : أَثَرُ التَّسكينِ للإدغامِ على الإمالة :

الأصلُ في نحو (جادٌّ ، و رادٌّ) : (جادِدٌ ، و رادِدٌ) ، فأُسكنَ أوّلُ المثلَينِ ، و أُدغـمَ في الثَّاني ، فزالَ بإسكانِ الأوَّلِ سببُ الإمالةِ ، و هو الكسرةُ الَّتي بعدَ الألفِ ، و الأفصحُ[5] حينئذٍ أنْ يُعتدَّ بالإدغامِ العارضِ ، فلا تُمالُ الألفُ ؛ لأنّ الكسرةَ قد سقطتْ مـن اللَّفـظِ لزومًا ، و قد اعتبرَها قومٌ نظرًا إلى الأصلِ ، فلم يعتدّوا بعُروضِ الإدغامِ ، و أجرَوا الإمالةَ رفعًا ، و نصبًا ، و جرّا .

و يؤثِرُ في ذلكَ كونِ المدغمِ فيهِ مكسورًا ، فتقوى الإمالةُ في نحوِ (من جادٍّ) ، كمـا أمالوا لكسرةِ الإعرابِ نحوَ (مررتُ ببابِهِ ، و أخذتُ من مالِه)[6] ، و أقوى منهُ أنْ يكونَ المكسورُ راءً[7] ؛ لأنَّهُ عبارةٌ عن حرفَينِ لما فيهِ من تكرارٍ ، و لهذا " فـإنَّ من أمالَ نحـوَ

---

[1] ينظر دقائق التصريف ١٩٤ .

[2] سورة الأحقاف ٤٦ / الآية ١٧ ، و قد نُسبتْ إلى عدد من القرّاء منهم : الحسن ، و عاصم ، و أبو عمرو في رواية هشام ، و رويت عن نافع ، ينظر البحر المحيط ٨ / ٦٢ .

[3] سورة الزُّمَر ٣٩ / الآية ٦٤ .

[4] سورة يونس ١٠ / الآية ٨٩ .

[5] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧ .

[6] ينظر الكتاب ٤ / ١٢٢ ، و قد مرّ عرض ذلكَ مفصّلا في عروض شكل الإعراب .

[7] ينظر أثر (الرَّاء) على الإمالة و تركها في شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٦١ ـ ٦٢ .

(جادّ ، و جوادّ) اعتبارًا بكسرةِ الدَّالِ المقدّرةِ لم يُملْ نحو (هذا جارٌّ ، و جوارٌّ) ؛ لما ذكرنا من قوّة ضمّةِ الرَّاءِ ، و فتحتِها ، فتمنعانِ الكسرةَ المقدّرةَ لضعفِها " . [1]

و كما يكونُ ذلكَ في كلمةٍ يكونُ في كلمتَينِ ، فكلٌّ " من أدغمَ الرَّاءَ في مثلِها ، أو في اللامِ أبقى إمالةَ الألفِ قبلَها نحو ﴿ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ رَبَّنَآ ﴾ [2] ... من حيثُ إنَّ الإدغامَ عارضٌ ، و الأصلُ عدمُ الاعتدادِ ، و رَوَى ابنُ حبشٍ [3] عن السُّوسيِّ [4] فتحَ ذلكَ حالةَ الإدغامِ اعتدادًا بالعارضِ " . [5]

تعقيبٌ :

التَّفخيمُ أو النَّصبُ هو الأصلُ ، و الإمالةُ طارئةٌ ، و إنَّما تقعُ إذا توافرَ سببُها ، و الَّذي يدلُّ على ذلكَ [6] جوازُ تفخيمِ كلِّ ممالٍ ، و لا تجوزُ إمالةُ كلِّ مفخَّمٍ ، كما أنّ التَّفخيمَ لا يحتاجُ إلى سببٍ ، و ما لا علّةَ لهُ مقدّمٌ على ما لا بدَّ له من علّةٍ .

و إذا كانَ قد نُقلَ عدمُ الاعتدادِ بعروضِ ذهابِ الكسرةِ للإدغامِ ، فأمالَ من أمالَ ، إلا أنَّ الأفصحَ _ كما مرّ _ هو الاعتدادُ بعارضِ الإدغامِ ، و ما يترتّبُ على ذلكَ من تركِ الإمالةِ لمن كانَ يميلُ ، نحوَ (كاتِبٍ ، و عالِمٍ) للكسرةِ ، و الَّذي يقوي الاعتدادَ بالعارضِ ههنا أمرانِ :

الأول : أنّ الإمالةَ عارضةٌ ، و هي معَ توافرِ سببِها جائزةٌ لا واجبةٌ ، فلمّا خفِيَ سببُها بالإدغامِ ازدادتْ وهنًا على وهنٍ ، و لهذا [7] اقتصرَ بعضُ من أمالَ ما ذهبَ فيهِ الإدغامُ بالكسرةِ على ما كانَ المدغمُ فيهِ مكسورًا ، نحو (من جادٍّ) دونَ المرفوعِ ، و المنصوبِ .

---

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٢٢ .

[2] سورة آل عمران ٣ / الآيتان ١٩١ ، ١٩٢ .

[3] هو الحسن بن عليّ بن أحمد ، المعروف بابن حبش ، عُمِّر طويلا ، و توفي سنة ٣١٨ هـ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ٢٤٣ .

[4] هو أبو شُعَيب صالح بن زياد السُّوسيّ ، توفي سنة ٢٦١ هـ ، ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٩٣ .

[5] ينظر النشر في القراءات العشر ١ / ٢٩٩ .

[6] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٥٤ .

[7] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧ .

الثاني : أنَّ الإدغامَ في (رادٌّ ، و جادٌّ) لازمٌ ، و العارضُ متى لزمَ عُـــــومِلَ معَاملـــةَ الأصلِ ، و سيتكرَّرُ ذلكَ في مواضعَ من البحثِ ، و الله أعلمُ .

الحالُ الثَّانيةُ : تغييرُ شكلِ البِنْيَةِ بتحريكِ حرفٍ ساكنٍ :

المسألةُ الأُولى : عُروضُ شكلِ البِنْيَةِ بالحركةِ المنقولةِ :

تُنقلُ الحركةُ من موضعِها لأمورٍ منها : الثِّقلُ ،كـ (يقُولُ ، و يبِيــعُ ، و قِيــلَ) ، فاكتُفيَ بالنَّقلِ ، و قد يترتَّبُ على النَّقلِ الإبدالُ ،كـ (أقَامَ ، و مَنَاصٍ) ، أو الإدغــامُ ، كـ (يَشُدُّ ، و أصَمَّ) ، أو الحذفُ ، كـ (رَضُوا ، و شَقُوا ، و يسَلُ) ، و الدلالةُ على أصلِ العينِ ، أو حركته ، كـ (قُلْتُ ، و طُلْتُ ، و بِعْتُ ، و خِفْتُ) .

و الحركةُ المنقولَةُ وإنْ كانتْ أصلا على الحرفِ الَّذي كانتْ عليه إلا أنَّها عارضةٌ على الحرفِ الَّذي نُقلتْ إليهِ ، و يترتَّبُ على عُروضِ الحركةِ المنقولةِ على السَّاكنِ قبلَها أثرُ تلكَ الحركةِ المنقولةِ إلى فاءِ الكلمةِ على بقاءِ همزةِ الوصلِ ، و حذفِها ، و لهُ حالتانِ :

الحالةُ الأُولى : أنْ يُدغمَ تاءُ الافتعالِ ــ في الفعلِ ، و ما تصرَّفَ منهُ ــ فيما بعدَهُ ، و هو إدغامٌ جائزٌ لا واجبٌ ؛ " لأنَّهُ لا يلزمُ تاءَ (افْتَعَلَ) أنْ يكونَ ما بعدَها مثلَها ، كما لا يلزمُ ذلكَ في الكلمتَينِ ؛ لأنَّكَ تقولُ : (اكتَسَبَ) فلا يجتمعُ لكَ مثلانِ " [1] ، و ذلكَ نحوُ قولِهم [2] في (اقْتَتَلوا) : (قِتَّلوا) ، و يجوزُ حينئذٍ فتحُ القافِ بالحركةِ المنقولــةِ مــن أُولى التَّاءَينِ ، و كسرُها تخلُّصًا من التقاءِ السَّاكنَينِ ، وكسرُ الفاءِ معَ الإدغامِ لغةُ بكرِ بنِ وائلٍ ، و تميمِ بنِ مُرَّةَ ، ذكرَ ذلكَ أبو حاتمٍ . [3]

قالَ سيبويهِ مستشهدًا لقولِهم : (قِتَّلوا) : " و تصديقُ ذلكَ قولُ الحسنِ [4] : ﴿ إلا منْ

---

[1] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٦٣٨ ــ ٦٣٩ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٤٣ .

[3] ينظر البحر المحيط ٧ / ٣٥٣ ، و فتح القدير ٤ ٣٨٨ .

[4] هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري ، من سادات التابعين وكبرائهم توفي سنة ١١٠ هــ ، ينظر : طبقات ابن سعد ١١٤/٧ ، و معرفة القراء ٦٥ .

خَطَّفَ الخَطْفَةَ ﴾ [1] " . [2]

فإذا تحركتْ فاءُ الكلمةِ بالفتحِ ، أو بالكسرِ اعتُدّ بتلكَ الحركةِ ، فاستُغْنِيَ بها عن همزةِ الوصلِ ، فتقولُ في الفعلِ : (قَتَّلوا) بفتحِ القافِ ، و كسرِها ، و في المصدرِ (قِتَّالا) بكسر القاف ، و ممَّن نصّ على ذلكَ سيبويهِ [3] ، و ابنُ جنِّي [4] ، و الزجّاجُ [5] ، و أبو عليّ الفارسيُّ [6] ، و غيرُهم [7] ، و يؤكِّدُ هذا الاعتدادَ سكونُ النُّونِ من (مَنْ) في قراءةِ الحسنِ الّتي استشهدَ بها سيبويهِ ، و لولا ذلكَ لقرأَ : (مَنِ خَطَّفَ) .

و خالفَ في هذا الفرَّاءُ ، فقالَ : " إذا قالوا : (اخْتَصَموا ، و احْتَجَموا) ، و ما أشبهَهُ ممَّا جازَ فيهِ الإدغامُ ، فإنَّكَ إذا أدغمتَهُ تحرّكتْ ما بعدَ الألفِ إلى كسرٍ ، أو فتحٍ أشبَهَ الألفَ إذا لم يكنْ قبلَها كلامٌ ، فقلتَ : (اهَدُّوا ، و اخَصِّموا) بكسرِ الثّاني ، و فتحِهِ ، و الأوَّلُ مكسورٌ " . [8]

قالَ السِّيرافيُّ [9] شارحًا ، و معقِّبًا : " أجازَ الفراءُ في (افْتَعَلوا) إذا أُدغِمتْ تاءُ (افْتَعَل) فيما بعدَها ، و حُرِّكَ ما قبلَها ، و هو فاءُ الفعلِ أنْ تَثْبُتَ ألفُ الوصلِ من

---

[1] سورة الصَّافات ٣٧ / الآية ١٠ ، و المنسوب للحسن بعدَ تشديد الطاء و كسرها قراءتان : الأولى : فتح الخاء بالحركة المنقولة ، و قد نسبت إلى الحسن ، و قتادة ، و عيسى ، ينظر البحر المحيط ٧ / ٣٥٣ نقلا عن مختصر ابن خالويه ، و ليسَت في المطبوع ، و لم يذكر فتح القدير ٤ / ٣٨٨ إلا عيسى ، و الإتحاف ٢ / ٤٠٨ إلا الحسن . والقراءة الثانية : كسر الخاء للساكنين ، و قد نُسبت إلى الحسن ، و قتادة ، و عيسى ، ينظر مختصر في شواذّ القرآن ١٢٧ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٤٤ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٤٤٣ .

[4] ينظر المنصف ٢ / ٢٢٢ .

[5] ينظر إعراب القرآن للزجّاج ٤ / ٢٩٩ .

[6] ينظر المسائل البصريّات ١ / ٢١٩ .

[7] ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٤١٠ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٤٨١ ، و شرح الأشموني ٤ / ٥٩٢ ، و همع الهوامع ٦ / ٢٨٦ .

[8] ينظر ما ذكره الكوفيّون من الإدغام ٧٩ .

[9] هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبانيّ السِّيرافيّ ، له شرح كتاب سيبويه ، أخبار النحويين البصريين ، و غيرهما توفي سنة ٣٦٨ هـ ببغداد ، ينظر : طبقات الزبيدي ١١٩ ، و معجم الأدباء ٢/٥٠٥ .

(افْتَعَل) ، و اختارَ ذلكَ ، و كَسَرَ ما بعدَها ، و فَتَحَهُ ، و لم يعتدّ بتحرُّكِ ما بعدَ الألفِ ؛ لأنّها في نيّةِ السُّكونِ .

و ما ذكرَ هذا سيبويهِ ، و لا علمتُ أحدًا من البصريِّينَ يذهبُ إليه ، إلا أنْ يكونَ الأخفشُ ، فإنَّ الأخفشَ أجازَ (اِسلْ) بألفِ وصلٍ بعدَها سينٌ متحرِّكةٌ ؛ لأنّها في نيّة سكونٍ ، و أصلُها (اسْأَلْ) " . [1]

و قياسًا على (قِتّلوا) تقولُ إذا بنيتَ من (الحُوَّةِ) على مثالِ (احْمَرَّ) على ما ذكرَ العُكْبَريُّ : " (حَوَّى) بواوٍ مشدَّدةٍ مثلُ (قَوَّى) ، و أصلُهُ : (احْوَوَوَ) ، مثلُ أصلِ (احْمَرَّ) ، فنُقلتْ فتحةُ الواوِ الأُولى إلى الحاءِ ، و استُغنِيَ بذلكَ عن همزةِ الوصلِ ، و أُدغمتِ الواوُ المسكّنةُ في الثّانيةِ ، و أُبدلتِ الثّالثةُ ألفًا ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، فصارتْ (حَوَّى) " [2] ، ثمّ أشارَ إلى أنّ في مصدرِه مذهبَينِ :

أحدُهما : (حِيواء) كـ (ميزان) ، و الأصلُ (احْوِوَاء) بقلبِ الواوِ الواقعةِ بعدَ الألفِ الحادثةِ في المصدرِ همزةً ، و نقلِ كسرةِ الواوِ الأُولى إلى الحاءِ ، و استُغنِيَ عن همزةِ الوصلِ بحركةِ الحاءِ ، ثُمَّ قُلبتِ الواوُ السّاكنةُ ياءً ؛ لوقوعِها بعدَ كسرةٍ ، و لم تُدغمِ فيما بعدَها ؛ لأنَّ سكونَها عارضٌ .

و المذهبُ الثّاني : (حِوَّاء) ؛ لأنَّ الواوَ لمّا سكنتْ أُدغمت في الأخرى .

الحالةُ الثّانيةُ : أنْ يُدغمَ العينُ في اللامِ في فعلِ الأمرِ من الثلاثيِّ المضعّف ، فإنَّ أهلَ الحجازِ يفكُّونَ الإدغامَ ؛ لأنّهُ لا يلتقِي ساكنانِ ، فيقولونَ : (ارْدُدْ ، و اعْضَضْ ، و افْرِرْ) ، و أمّا بنو تميمٍ ، و غيرُهم من العربِ ــ و هم كثيرٌ [3] ــ فيدغمون ، و يقولونَ : (رُدّ ، و عَضّ ، و فِرّ) ، يسكّنونَ أوّلَ المتماثلَين ، و يحرّكونَ الثّاني . [4]

إلا أنَّ الكسائيَّ حَكَى " أنّهُ سمِعَ من عبدِ القيسِ (أُرُدّ ، و أُعُضّ ، و اِفِرّ) بهمزةِ

---

[1] ينظر ما ذكره الكوفيّون من الإدغام ٨٠ .

[2] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٤١٩ ــ ٤٢٠ .

[3] ذكر المبرّد منهم قيس ، و أسد ، ينظر الكامل ١ / ٤٣٨ ، و نسبت في حُجّة القراءات ٢٣٠ لغير الحجازين .

[4] ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٥٢٩ ــ ٥٣٠ ، ٤ / ٤١٧ ــ ٤١٨ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٢٣٨ ــ ٢٣٩ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٤٨٧ .

الوصلِ ، و لم يحكِ ذلكَ أحدٌ من البصريِّينَ "[1] ، بل " ما حكاهُ أحدٌ من أصحابِه "[2] ، و كأنَّ أصحابَ هذهِ اللُّغةِ بنوهُ على نيّةِ السُّكونِ في الفاءِ ، و عدمِ الاعتدادِ بالحركةِ المنقولةِ ؛ لعروضِها .

تعقيــبٌ :

أجمعَ النحاةُ على أنَّ همزةَ الوصلِ إنَّما جيءَ بها توصُّلا للنطقِ بما سكنَ أوّلُــهُ ، كمــا أجمعوا على سقوطِها ــ في غيرِ الضــرورةِ ــ في الدرجِ[3] ؛ لأنَّ حركةَ ما قبلَهــا تقــومُ مَقامَها ، و كانَ القياسُ على هذا يقتضي سقوطَها أيضًا إذا تحرّكَ الساكنُ الّذي جيءَ بهــا من أجلِه اعتدادًا بتلكَ الحركةِ العارضةِ ، و هذا ما عليه عامّةُ العربِ استعمالا ، و النُّحــاةُ قياسًا ، و هو ما ينبغي الأخذُ بهِ ، في هذه المسألةِ ؛ إذ لم يَشذَّ عن ذلكَ إلا الفرّاءُ في بــابِ (افْتَعَل) إذا أُدغمتْ تاءُ الافتعالِ فيما بعدَها ، و ما حكاهُ الكسائيُّ عن عبدِ القــيسِ ، و حكاهُ قُطْربٌ[4] أيضاً ، و قد مرّ هذان أنفا .

و يترتّبُ على ما أجازَهُ الفرّاءُ ، و حكاهُ الكسائيُّ ، و قُطْربٌ ما إذا جاءَ قبلَهما ساكنٌ سواءٌ أكانَ صحيحًا أم مدًّا ، أيحرَّكُ الصَّحيحُ ، و يحذفُ المدُّ ، أو يثبتانِ ، كما هما على ما عليهِ الجمهورُ ؟

قالَ السِّيرافيُّ : " و إذا أَدغمتَ تاءَ الفعلِ فيما بعدَها ، و حرّكتَ فاءَ الفعلِ منــهُ ، و كانَ قبلَه ساكنًا يتحرَّكُ لاجتماعِ السَّاكنَينِ كانَ فيه وجهانِ :

إنْ شئتَ تركتَهُ على سكونِهِ ، و إنْ شئتَ حرّكتَهُ لاجتمــاعِ الــسَّاكنَينِ : أحــدُهما السَّاكنُ الّذي في آخرِ الكلمةِ ، و الآخرُ السَّاكنُ الّذي هو فاءُ الفعلِ في الأصلِ ، و إنْ كانَ قد تحرّكَ في اللّفظِ ، و ذلكَ قولُكَ : (قدْ خَصَّموا) ، سكّنتَ الدَّالَ ؛ لأنّ الخاءَ متحرّكةٌ .

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٤٨٧ ، و الحقُّ أنّ قُطْرُبًا ــ و هو بصريٌّ ــ قد حكى ذلك دونَ نسبة ، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٦١٦ .

[2] ينظر ما ذكره الكوفيّون من الإدغام ٨٠

[3] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٦١٥ ، و ضرائر الشعر ٥٣ ، و ذلك إذا لم تكنْ في الحرفِ ، فإنّ لها مواضعَ تثبتُ فيها ، ينظر المنصف ١ / ٦٩ ــ ٧٠ .

[4] هو أبو على محمد بن المستنير البصريّ ، له معاني القرآن ، و غريب الحديث وغيرهما ، توفي سنة ٢٠٦ هـــ ، ينظر مراتب النحويين ١٠٩ ، و إشارة التعيين ٣٣٨ .

و الوجهُ الآخرُ (قدِ خَصّموا) ، بكسرِ الدّالِ على أنّ الخاءَ ساكنةٌ غيرُ معتدٍّ بحركتِها على أنّهُ في التّقديرِ (قدِ اخْتصموا) ، ثمّ أَدْغَمَ ، و حرّكَ الخاءَ ، و تَرَكَ كسرةَ دالِ (قد) على حكمِ سكونِ الخاءِ .

و إنْ كان قبلَها حـــرفٌ يسقطُ لاجتماعِ الساكنَينِ نحو الواوِ ، و الياءِ ، و الألفِ ففيه وجهان :

إنْ شئتَ لم تحذفْ ، و إنْ حذفتَ على نيّةِ السُّكونِ ، كقولِكَ : (القاضي خَــصَّموا عندَه ، و القاضِ خَصّموا عندَه) ، و كذلكَ (كانوا خَصَّموا عندَه ، و كـــانُ خَــصَّموا عندَه) ، وكذلكَ (كانا خَصَّما عندَه ، و كانَ خَصَّما عندَه) ، بحذفِ ألفِ (كانا) .

و قد ذكرَ أنّهُ سمعَ من العربِ في (ايتَدَمَ النَّاسُ) ــ و هــو (افْتَعَــلَ) مــن الأُدْمِ ــ (أدَّموا) ، و أدغمَ التّاءَ في الدّالِ ،كما يدغمُها في الصّادِ من (اخْتَصَمُوا) ، فوجــبَ أنْ يقالَ في ذلكَ : (أدَّمــوا ، و إدَّمــوا) [1] ، و على جوازِ ألفِ الوصلِ في مذهبِ الفــرّاءِ (أَدَّمُــوا ، و إدَّمُــوا) ، فذكرَ أنّهُ سمعَ (ما أدّمــوا ، و مأدّمــوا) ،كما تقولُ : (ما خَصَّمُوا ، و مَ خَصَّمُوا) بإثباتِ ألفِ (ما) ، و حذفِها على ما ذكرْنَاهُ " . [2]

قلتُ : لمّا كانَ أمنُ اللّبسِ ــ عدا ما شذّ منهُ ــ مطلبًا من مطالبِ البيانِ في العربيةِ ، و كانَ في تحرُّكِ الفاءِ ما يغني عن همزةِ الوصلِ فإنّ الاختيارَ في (قِتّلوا) كسرَ الفاءِ ، و حذفَ الهمزةِ ؛ لئلا يلتبسَ بناءُ (افْتَعَل) مدغمًا ببناءِ (فَعّل) المضعفِ العينِ ، و يبقى الــسَّاكنُ قبلَهُ إنْ وردَ مُثبتًا على سكونِه .

و أمّا من اختارَ نقلَ الحركةِ في الفعلِ فإنّهُ يحذفُ همزةَ الوصلِ للسماعِ ، و القياسِ ، ثُمّ إنْ سُبقَ بساكنٍ ، و أُمنَ اللّبسُ بقِيَ السَّاكنُ مُثبتًا على سكونِه نحو (قدْ قَتّلَ زيدٌ و عمرٌو قَتّالا) أي (اقتتل) ، و إنْ لم يُؤمنِ اللّبسُ أُعطِيَ السَّاكنُ ما يستحقُّهُ من التّحريــكِ ، أو الحذف إذا التقى بساكنٍ ، فيقالُ : (قد قَتّلوا ، و مَ قَتّلوا) .

فأمّا ما ذكرُهُ ابنُ جنّي من أنّ " القياسَ إذا أدغمتَ التّاءَ الأُولى أنْ تُحوّلَ حركتَها على الفاءِ ، فتقولَ : (قَتّل ، و حَوّى) ؛ لأنّ عامّةَ كلامِهم على هذا ، ألا ترى إلى قــولِهم :

---

[1] الأول بنقل حركة التّاء ، و الثاني بالكسر لالتقاء الساكنين .

[2] ينظر ما ذكره الكوفيّون من الإدغام ٨١ ــ ٨٢ ، و قد خلّط الطابع في إملاء بعض تلكَ الألفاظ ، و ضبطها .

(يرُدُّ ، و يَضَنُّ ، و يَخِفُّ) كلُّهُ على تحويلِ الحركةِ " [1] ، فليسَ على إطلاقِه ، بل أَمْنُ اللَّبسِ معتَبرٌ هنا ، فيجوزُ في (قَتَّلَ زيدٌ و عمرٌو قِتَّالا) الكسرُ و الفتحُ ، و في (قَتَّلتُ أنا و زيدٌ) بالكسرِ ليسَ إلا ، و المختارُ في ذلكَ كلِّه الكسرُ طردًا للبابِ في الفعلِ ، و في الفعلِ معَ المصدرِ ، و إنَّما وجبَ النقلُ في قولِهم : (يرُدُّ ، و يَضَنُّ ، و يَخِفُّ) محافظةً على بابِ الفعلِ ، وهو من الأصولِ الصرفيّةِ المعتَبرةِ ، و لذا كانَ ما احتجّ بهِ ابنُ جنِّي قياسًا معَ الفارق .

و أمّا في المصدرِ نحو (قِتَّالٍ) ، فتُحذفُ همزةَ الوصلِ ، و يبقَى السَّاكنُ ، سواءٌ أقدّرْنا الكسرةَ للتخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ أم قدرناها منقولةً عن تاءِ الافتعالِ ؛ لأنّهُ لا لَبْسَ ، و كذا لا يلتبسُ في المضارعِ ؛ لأنَّ حركةَ حرفِ المضارَعَةِ تفرِّقُ بينَهما ، فـ (يَقتِّلُ) مضارعُ (يَقْتَتِلُ) ، المزيدُ بحرفَينِ ، و (يُقَتِّلُ) مضارِعُ (قتَّل) المزيدُ بحرفٍ واحدٍ ، و الله أعلمُ .

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٢٢٣ .

المسألةُ الثّانيةُ : فتحُ العينِ السّاكنةِ لحرفِ الحلقِ ، و أَثَرُ تلكَ الفتحةِ العارضةِ لحرفِ الحلقِ على إعلالِ الواوِ ، و الياءِ :

ذكرَ ابنُ جِنّي قراءةَ سهلِ بنِ شعيبٍ النّهميِّ [1] : ﴿ جَهَرَةً ﴾ [2] ، و ﴿ زَهَرَةَ ﴾ [3] بفتحِ العينِ فيهما لكونهِ حرفًا حلقيًا ، كما قالوا في (البَّحْر ، و النَّهْر ، و الشَّعْر) : (البحَر ، و النهَر ، و الشَّعَر) ، و ذكرَ اختلافَ البصريِّينَ ، و الكوفيِّينَ فيه حيثُ ذهبَ البصريُّونَ إلى أنّ الفتحَ لغةٌ ، و ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنَّهُ عارضٌ لحرفِ الحلقِ ، و لهذا أجازُوهُ فيما لم يُسمعْ ، ثمّ قالَ بعدَ أنْ رجّحَ مذهبَ الكوفيِّينَ : " و سمعَتُ بعضَهم [4] و هو يقولُ في كلامِه : (ساروا نَحَوَهُ) بفتحِ الحاءِ ، و لو كانتِ الحاءُ مبنيّةً على الفتحِ أصلا لما صحّتِ اللامُ ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، ألا تراكَ لا تقولُ : هذه عصَوٌ ، و لا فَتَوٌ " . [5]

و فيما نُسبَ لبني عُقَيْلٍ منْ قولِهم : (نَحَوَه) إهمالُ الاعتدادِ بالفتحةِ العارضةِ من أجلِ حرفِ الحلقِ ، فلم تُعلّ الواوُ معَ تحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها .

---

[1] ينظر في ترجمتهِ طبقات القرّاء ١ / ٣١٩ .

[2] سورة البقرة ٢ / الآية ٥٥ .

[3] سورة طه ٢٠ / الآية ١٣١ .

[4] أي بني عُقَيْل .

[5] ينظر المحتسب ١ / ٨٤ _ ٨٥ .

المسألةُ الثَّالثةُ : أَثَرُ الحركةِ العارضةِ على إعلالِ الواوِ ، و الياءِ لامَين في الفعلِ ، و الاسمِ :

قد يلحقُ بالفعلِ ، و الاسمِ ما يقتضي تحريكَ اللامِ فيهما ، أو ردَّهُ و تحريكَهُ ، نحو (غزَوَا ، و رمَيَا ، و ارْضَيَنَّ ، و يرْضَيَان ، و عصَوَان ، و رحَيَان ، و صلَوَات ، و فتَيَات) ، و حينئذٍ لا تُعلّ الواوُ ، و لا الياءُ معَ تحرُّكِهما و انفتاحِ ما قبلَهما ؛ لأنّه " لولا هذهِ اللّواحقُ لم تتحرّكْ فحركتُها عارضةٌ ، و لا يُقلبُ الواوُ ، و الياءُ ألفًا إذا تحرّكتا بحركة عارضة " .[1]

و الّذي قوّى عدمَ الاعتدادِ بالحركةِ العارضةِ على الواوِ ، و الياءِ ما يكونُ من لبسٍ لو اعتدّ بها :

أمّا في (غزَوَا ، و رمَيَا) فلأنَّ قلبَ الواوِ ، و الياءِ ألفَين يؤدّي إلى حذفِهما ، فيقالُ : (غزَا ، و رَمَا) فيتشابهانِ معَ المسندِ إلى المفردِ .

و أمّا (يرضَيَانِ ، و عَصَوَانِ ، و رَحَيَانِ) فتصيرُ بعدَ الإعلالِ (يَرْضَانِ ، و عَصَانِ ، و رَحَانِ) ، واللّبسُ فيها إنّما يكونُ إذا حُذفتِ النُّونُ منْ (يَرْضَانِ) بالجازمِ ، ومنْ (عَصَانِ ، و رَحَانِ) ؛ للإضافة .

و أمّا (صَلَوَاتٌ ، و فتَيَاتٌ) فتلتبسُ بعدَ الإعلالِ ، وحذفِ الألفِ للسّاكنَينِ بالمفردِ ؛ إذ يقالُ فيهما : (صلاتٌ ، و فتاتٌ) ، و اللّبسُ هو السّببُ الّذي دعا إلى ردِّ اللامِ فيما سبقَ كلِّهُ ، فيقعُ ما فُرّ منهُ .

و أمّا (ارضَيَنَّ) فمن ذهبَ إلى أنّهُ مبنيٌّ على الفتحِ فإنّما رُدّتْ " لأنَّ حذفَها كانَ للجزمِ ، أو للوقفِ الجاري مجراهُ ، و معَ قصدِ البناءِ على الفتحِ للتركيبِ لا جزمٌ ، و لا بناءٌ ... و هذا الّذي ذكرناهُ من كونه مبنيًّا على الفتحِ مذهبُ سيبويه ، و المبرّد ، و أبي عليٍّ الفارسيِّ ، و قالَ الزّجّاجُ ، و السِّيرافيُّ : بل الحركةُ للسّاكنَينِ ، معْربًا كانَ الفعلُ أم مبنيًّا ؛ لأنَّهُ بلحاقِ النُّونِ بَعدَ الفعلُ عن شَبهِ الأسماءِ ، فعادَ إلى أصلِه من البناءِ ، و الأصلُ في البناءِ السُّكونُ ، فلزمَ التَّحريكُ للسّاكنَينِ ... و أمّا على مذهبِ من قالَ : الفعلُ باقٍ على ما كانَ عليهِ قبلَ دخولِ النُّونِ من الإعرابِ ، و البناءِ فإنَّهُ يقولُ : إنّما رُدّتِ اللامُ ، و فُتحتْ

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٥٨ .

في النَّاقصِ ، نحو (اغْزُوَنّ ، و ارْمِيَنّ) ؛ إذ لو لم تُردّ لقيلَ : (اغزُنّ) بالضمِّ ، و (ارمِنَّ) بالكسرِ ، فكانَ يلتبسُ بالأوَّلِ جمعُ المذكّرِ ، و بالثّاني الواحدُ المؤنَّثُ ... ، و أمّا رَدُّ اللامِ في (ارْضَيَنّ ، و اخْشَيَنّ) فلطردِ البابِ فقط " . [1]

تعقيــبٌ :

يتّضحُ مِمَّا سبقَ أنَّ عروضَ الحركةِ على الواوِ ، و الياءِ لامَيْنِ بسببِ ما يلحقُهما مــن ألفِ الاثنَينِ ، و نونِ التّوكيدِ اللّذَينِ يستوجبانِ فتحَ ما قبلَهما في الفعلِ ، و ألفِ المثنّى ، و ألفِ جمعِ المؤنّثِ السَّالمِ اللّذَينِ يستوجبانِ فتحَ ما قبلَهما في الاسمِ ـــ أنَّ عروضَها لا يعتــدّ بهِ في قلبِ الواوِ ، و الياءِ ألفَينِ معَ تحرُّكِهما و انفتاحِ ما قبلَهما ؛ لأنَّ حركتَهمــا حينئــذٍ عارضةٌ ، فلم يُعتدّ بها .

و ليسَ المعَوّلُ عليه هنا وقوعَ اللّبسِ ، بلِ اللّبسُ هنا زادَ العارضَ ضعفًا على ضعفٍ ، و يدلُّ على ذلكَ أنّهم قالوا : (رَمَتَا ، و غزَتَا) ، فلم يعتدُّوا بعروضِ حركةِ التّاءِ ، و بقيتِ اللامُ محذوفةً ، و لو اعتدُّوا بحركتِها لم يكنْ ثَمّ لبسٌ ، و كانَ يقالُ : (رَماتَا ، و غزَاتَا) ، و قد جاءَ ما ظاهرُهُ الاعتدادُ بالحركةِ العارضةِ ، و ذلكَ قولُهُ :

لَهَا مَتْنَتَان خَظَاتَا كَما أَكَبَّ عَلى سَاعِدَيْه النَّمرْ [2]

قالَ ابنُ جنّي بعدَ ذكرِ البيتِ : " فإنّ الكسائيّ قالَ : أرادَ (خَظَتا) ، فلمّا حرَّكَ التَّاءَ ردَّ الألفَ الّتي هي بدلٌ من لامِ الفعلِ ؛ لأنّها إنّما كانتْ حُذفتْ لسكونِها و سكونِ التَّاءِ ، فلمّا حرَّكَ التَّاءَ ردَّها ، فقالَ : (خَظَاتا) ، و يلزمُهُ على هذا أنْ يقــولَ في (قَــضَتَا ، و غزَتَا) : (قَضَاتَا ، و غزَاتَا) ، إلا أنَّ لهُ أنْ يقولَ : إنّ الشَّاعرَ لَمّا اضطُرَّ أجــرى الحركــةَ العارضةَ مجرى اللازمةِ في نحو (قولا ، و بيعا) .

و ذهبَ الفرَّاءُ إلى أنّهُ أرادَ (خَظَاتانِ) ، فحذفَ النُّونَ ، كما قالَ أبو دؤادٍ : [3]

---

[1] ينظر شرح الكافية للرضيّ ٤ / ٤٩٠ ـــ ٤٩١ .

[2] البيت من المتقارب ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤ ، و سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٤ ، و المتن : متن الظّهر من الإنسان مذكّر ، و قد يؤنّث ، خظاتا : عَظُمتا ، ينظر المذكّر و المؤنّث لابن الأنباريّ ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٧ .

[3] هو أبو دؤاد الإياديّ ، شاعر جاهليّ ، اختُلف في اسمــه ، ينظر : الشعر و الشعراء ١ / ٢٣٧ ، و الأغــاني ١٦ / ٤٠١ .

وَ مَتْنان خَظَاتان كَزُحْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ [1]

... و مذهبُ الكسائيِّ في (خَظَاتا) أقيسُ عندي من قولِ الفرّاءِ ؛ لأنّ حذفَ نونِ التّثنيةِ شيءٌ غيرُ معْروفٍ " . [2]

و في بيتِ امرئِ القيسِ قولٌ ثالثٌ قالَ به المبرّدُ في مناظرةٍ جرتْ بينَهُ و بينَ ثعلبٍ [3] ، و هو أنّ (خَظَاتا) اسمٌ مثنًى حُذفتْ منهُ النُّونُ للإضافةِ إلى (كما) ، و هو اختيارُ البصريِّينَ [4] ، و قد ضعّفَهُ ثعلبٌ بأنَّ نعتَ الشّيءِ لا يُضافُ إلى غيرِهِ ؛ لأنّهُ لا يقالُ : (مررتُ بالزيدَينِ صديقَيْ عمرٍو) ، و حملَ البغداديُّ [5] المثالَ ، و ما نظَّرَ بهِ ياقوت الحمويُّ [6] تأيدًا للمبرِّدِ على أنّها " أبْدالٌ لا نعوتٌ ؛ لعدمِ الربطِ " . [7]

و على هذا يكونُ في بيتِ امرئِ القيسِ ثلاثةُ أقوالٍ :

الأول : أنّ (خَظَاتا) اسمٌ مثّنى حُذفتْ منهُ النُّونُ ضرورةً ، و هو قولُ الفرَّاءِ ، و المرزوقيِّ [8] ، و قد ضعّفَهُ ابنُ جنِّي ، كما مرّ ، و لا وجهَ لتضعيفِهِ ؛ لأنّهُ قد وردَ عنهُم حذفُ النُّونِ ضرورةً في غيرِ ما موضعٍ [9] ، و الضرورةُ بابٌ متّسعٌ .

---

[1] البيت من الهزج ، و هو لأبي دؤاد في ديوانه ٢٨٨ ، و نُسب لعقبة بن سابق في الأصمعيّات ٤١ ، و الزُحلوف : مكانٌ منحدرٌ مُملّس ، و الهضب : الجبل المنبسط ، ينظر لسان العرب ٩ / ١٣١ (ز ح ل ف) ، و ١ / ٧٨٤ (هـ ض ب) .

[2] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥ .

[3] ينظر مجالس العلماء ٨٦ ـ ٨٧ ، و طبقات الزبيدي ١٤٥ ـ ١٤٦ ، و ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، له المجالس ، والفصيح ، وغيرهما توفي سنة ٢٩١ هـ ، ينظر : النزهة ١٧٣، و إنباه الرواة ١/١٧٣ .

[4] ينظر إنباه الرواة ١ / ١٨١ .

[5] هو عبد القادر بن عمر البغداديّ ، له خزانة الأدب ، و شرح أبات مغني اللبيب ، و غيرهما ، توفي بالقاهرة سنة ١٠٩٣ هـ ، ينظر : الأعلام ٤ / ١٦٧ ، و معجم المؤلفين ٥ / ٢٩٤ .

[6] هو شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحمويّ ، له معجم الأدباء ، و معجم البلدان ، و غيرهما ، توفي سنة ٦٢٦ هـ ، ينظر : مرآة الجنان ٤ / ٨٤ ، و معجم المؤلفين ١٣ / ١٧٨ .

[7] ينظر شرح شواهد الشافية ١٦٠ .

[8] ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١ / ٨٠ ، و المرزوقيّ : هو أبو عليّ أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، له شرح الحماسة ، توفي سنة ٤٢١ هـ ، ينظر إنباه الرواة ١ / ١٤١ .

[9] من أمثلة ذلكَ : قوله : لَهَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُها لأوْلادِها ثِنْتا و ما بَيْننا عَنْزُ

و قوله :

هُما خُطَّتا إمَّا إِسَارٌ وَ مِنَّةٌ وَ إِمَّا دَمٌ و القَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

الثاني : أنَّ (خَطَاتا) اسمٌ مثّنى حُذفتْ منهُ النُّونُ للإضافةِ ، و هو قولُ المبرِّدِ ، و من تابعَهُ . و على القولَين السَّابقَين ليسَ فيهِ من العروضِ شيءٌ ؛ لأنّهُ اسمٌ حذفتْ منهُ نونُ المثنى .

الثالث : أنّهُ فعلٌ ماضٍ اعْتُدّ فيه بحركةِ تاءِ التَّأنيث ، فعادتِ اللامُ المحذوفةُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ : سكونها و سكونِ التّاءِ ، و هو قولُ الكسائيِّ ، و ثعلبٍ ، و أيّدَهُ ابنُ جنِّي ، و ابنُ عصفورٍ [1] ضرورةً ، لا قياسًا ؛ لأنّ لهُ نظائرَ من الاعتداد بالعارضِ ، و جوَّزَهُ بعضُهم [2] ، و قد ذكرَ الزّجّاجُ أنّ ذلكَ لغةٌ [3] ، و وصفَها المراديُّ [4] بأنّها رديئةٌ . [5]

و عندي ــ و لم أرَ من قالَ به ــ أنّ (ظَاتَا) تقابلُ من المتقاربِ (عولن) ، فلا بدّ من الألفِ ، و لّما كانَ قولُهُ : (خَطَاتا) ضرورةً ، فإنّ حملَها على إشباعِ فتحةِ الظَّاءِ حتَّى نشأَ عنهُ الألفُ أولى لأمورٍ :

أولها : أنَّ إشباعَ الحركةِ ليتولّدَ عنها حرفٌ من جنسها أكثرُ في بابِ الضَّرائرِ ، و الشواهدُ فيها كما قالَ ابنُ الأنباريِّ [6] كثيرةٌ جدًّا ، حتَّى إنّ هناكَ من حملَ بعضَ الضَّرائرِ عليه ، كإثباتِ حرفِ العلّةِ معَ الجازمِ .

ثانيها : أنَّ في القولِ بالإشباعِ معَاودةُ الشَّاعرِ لأصلٍ ، و الضَّرورةُ متى كانتْ كذلكَ حسُنتْ ، كصرفِ الممنوعِ ، و فكِّ المدغمِ ، و قصرِ الممدودِ .

ثالثها : الاعتدادُ بالحركةِ العارضةِ في موضعٍ لم يُعهد الاعتدادُ بهِ البتّةَ ، فقد قالوا : (رمتِ المرأةُ ، و رمتَ اباكَ ، و رمَتُ امُّكَ) ، و لم يعتدُّوا .

---

[1] هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ ، له شرح جمل الزّجّاجيّ ، و المقرَّب في النحو ، و الممتع في التّصريف ، و غيرها ، توفي سنة ٦٦٩ هـ ، ينظر : البغية ٢ / ٢١٠ ، و الأعلام ٥ / ١٧٩ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٢ / ٢٣٠ .

[3] ينظر المقرّب ٥٥٢ .

[4] هو ابن أمِّ قاسم الحسن بن قاسم المراديّ ، له الجنى الدّاني في حروف المعاني ، و شرحٌ لألفيّة ابن مالك ، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ ، ينظر : البغية ١ / ٥١٧ ، و الشذرات ٦ / ١٦٠ .

[5] ينظر الجنى الداني ٥٩ .

[6] ينظر أسرار العربيّة ٤٦ ، و ابن الأنباريِّ : هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، له الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين و الكوفيّين ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ، وغيرهما . توفي سنة ٥٧٧ هـ ، ينظر : إنباه الرواه ٢ / ١٦٩ ، إشارة التعيين ١٨٥ .

و ليسَ في قولِهم : (خافا ، و خافوا ، و خـافي ، و لم يخافـا ، و لم يخـافوا ، و لم تخافي ، و خافَنَّ) ما يقوِّي قولَ الكسائيِّ :

أمّا (لم يخافا ، و لم يخافوا ، و لم تخافي) " فإنّ الحركاتِ لوازمُ على كلِّ حـالٍ ... و لم تدخلِ الألفُ ههنا على ساكنٍ ، و لو كانَ كذلكَ لقالَ : (لم يَخَـفَا) ، كما قـالَ : (رمتا) " [1] ، و كذا الحالُ في الأمرِ منهُ (خافا ، و خافوا ، و خافي) ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ علـى حذفِ النُّونِ .

و أمّا (خافَنَّ) ، و مثله (هل تخافَنَّ) عندَ الزَّجّاجِ ، و السِّيرافيِّ اللَّذَينِ ذهبـا إلى أنَّ الفتحةَ للسَّاكنَينِ على ما مرّ آنفا فقد ذكرَ الرَّضيُّ أنَّ الحركةَ هنا كاللازمة ؛ " لأنَّ الـلامَ متحرِّكةٌ في الأصلِ أيِ : المضارعِ ، و كونَ النونِ كجزءِ الكلمةِ لاتِّصالِه بنفسِ الفعـلِ ... فلكونِها كاللازمةِ رُدّتِ العينُ المحذوفـةُ للـسَّاكنَينِ في (قـومَنَّ) ، و لم تُـردّ في ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ " . [2]

هذا على أنَّ تاءَ التَّأنيثِ في (رمتْ) عريقةُ السُّكونِ بخلافِ لامِ الفعلِ . [3]

و **الخلاصةُ** : أنّ بيتَ امرئِ القيسِ ضرورةٌ بإشباعِ الحركةِ ، و أنَّ قولَ مـن قـالَ : (رماتا ، و دعاتا ، و بكاتا) فيه اعتدادٌ بالعارضِ ، و لكنَّهُ رديءٌ جدًّا ، و لا يخرجُهُ ذلكَ عن الضرورةِ بجامعِ الشُّذوذِ في كلٍّ ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ١٥٨ .

[2] ينظر شرح الكافية للرضيّ ٤ / ٤٩٠ .

[3] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٢ / ٢٣٠ .

الحالُ الثَّالثةُ : تغييرُ شكلِ البِنْيَةِ باستبدالِ حركةٍ مكانَ حركةٍ :

العربُ قد تستثقلُ الحركةَ الأصليةَ على حرفِها ، فتعمدُ إلى تغييرِها إمّا لثقلِها في نفسِها فتكتفي بهذا ، كالفتحِ لحرفِ الحلقِ ، أو لتعذُّرِها كفتحِ ما قبلَ الألفِ ، و إمّا لما يترتَّبُ عليها من وجوهِ التَّخفيفِ كالحذفِ ، أو الإعلالِ ، و هذه الحركةُ قد تكونُ مجتلبةً ، و قد تكونُ منقولةً ، فتكونُ الحركةُ الَّتي جيءَ بها خلفًا عن الحركةِ الأصليَّةِ حينئذٍ عارضةً ، و من المسائلِ الَّتي تندرجُ تحتَ ذلك :

المسألةُ الأُولى : أَثَرُ حركةِ الإتباعِ على الصَّرفِ ، و منعه :

قالوا في العلمِ : (يَعْفُرُ ، و يَعْصُر) ، و هما ممنوعانِ منَ الصَّرفِ اتِّفاقًا ؛ للعلميَّةِ ، و الوزنِ ؛ لأنَّهما كـ (يَقْتُلُ) ، و قد ضمُّوا الياءَ فيهما ؛ إتباعًا لضمِّ العينِ ، فقالوا : (يُعْمُر ، و يُعْصُر) ، قالَ سيبويهِ ـ رحمهُ اللهُ ـ : " و من ذلكَ قولُ ناسٍ كثيرٍ في (يَعْفُرَ) : (يُعْفُرُ) " [1] ، و قد اختلفَ النُّحاةُ فيهما " فبعضُهم يستصحبُ المنعَ ؛ لأنَّ الضمَّ عارضٌ ، و بعضُهم يصرفُ ؛ لأنَّ الوزنَ الفعليَّ قد زالَ لفظًا " . [2]

و ممَّن أشارَ إلى الصَّرفِ ، و احتجَّ لهُ ابنُ جنِّي ، قالَ : " و من ضمَّ الياءَ فقياسُهُ أنْ يصرفَ ؛ لزوالِ مثالِ الفعلِ ، و ذلكَ أنَّ بابَ ما لا ينصرفُ لأجلِ الصُّورةِ إنَّما يُراعى فيه اللَّفظُ ، ألا تراكَ لو سمَّيتَ رجلا بـ (شُدّ ، و مُدّ) ، أو (قِيلَ ، و بِيعَ) لصرفتَ ، و إنْ كانَ في الأصلِ (شُدِدَ ، و مُدِدَ ، و قُوِلَ ، و بُيِعَ) ؛ لأنَّكَ لمَّا أصرتَهُ إلى (شُدّ ، و مُدّ ، و قِيلَ ، و بِيعَ) أشبهَ بابَ (كُرٍّ ، و بُرٍّ ، و ديكٍ ، و فِيلٍ) " . [3]

و صَحَّحَ الصَّرفَ أبو حيَّانَ [4] ، و جُعِلَ الصَّرفُ قياسَ قولِ سيبويهِ فيمن سكَّنَ عينَ (ضَرِبَ) علمًا لرجلٍ ، كما حكى أبو زيدٍ [5] أنَّ من قالَ : (يُعْفُرٌ) بضمِّ الياءِ صَرَفَ . [6]

و قد نُسبَ المنعُ للأخفشِ ، فقد حكى الفارسيُّ في **التذكرة** أنَّ الأخفشَ زعمَ أنَّ من

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ٢٦٦ .

[2] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٥ .

[3] ينظر المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٢٢٤ .

[4] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٨٥٨ .

[5] هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، له النوادر ، والهمز ، ومعاني القرآن ، وغيرها ، توفي سنة ٢١٥هـ ، ينظر : طبقات الزبيدي ١٦٥، و إنباه الرواة ٢/ ٣٠ .

[6] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٣ .

ضمَّ ياءَ (يَعفُرَ ، و يَعْصُرَ) لم يصرفْ [1] ، و قالَ ابنُ جنِّي موجِّهًا لهُ : " و يمكنُ أنْ يُفرَّقَ بينَهُ و بينَ (شُدّ ، و مُدّ ، و قِيلَ ، و بيعَ) بأنْ يقولَ : أصلُ هذا مرفوضٌ غيرُ مستعملٍ ، و أمَّا (يُعْفُرُ) فأكثرُ ما يُستعملُ مفتوحَ العينِ ، و إنَّما ضُمَّ إتباعًا ، فجازَ أنْ يُراعى أصلُ هذا ؛ لجوازِ استعماله ، و لم يجزْ أنْ يُراعى أصلُ (شُدّ ، و مُدّ ، و قِيلَ) ؛ لامتناعِ استعماله ، و هذا فرقُهما " . [2]

و مثلُ ذلكَ قولُهم : (تُتْفُل) علمًا لرجلٍ ، فقد جعلوا أصلَهُ : (تَتْفُلَ) ، و الضَّمُّ إتباعٌ ، قالَ الزَّجَّاجُ : " و كذلكَ من قالَ : (تُتْفُل) لم يصرفْ ؛ لأنَّ الأصلَ الفتحُ في التَّاءِ ، و لكنَّها ضُمَّتْ تبعًا للفاءِ ، و التَّتْفُلُ : الثَّعلبُ " . [3]

و نحوُ ذلكَ إذا سمَّيتَ بـ (نَرْجِسَ) امتنعَ منَ الصَّرفِ ؛ لأنَّهُ على زنة (نَضْرِب) ، فإنْ أتبعتَ النُّونَ للجيمِ ، فقلتَ : (نِرْجِس) جرى فيه الخلافُ السَّابقُ . [4]

تعقيبٌ :

اختلفَ النُّحاةُ فيما خرجَ من الممنوعِ منَ الصَّرفِ عن وزنِ الفعلِ بالإتباعِ نحوَ (يُعْفُر ، و يُعْصُر) أيصرفُ أم يبقى على منعهِ ؟ فمذهبُ ابنِ جنِّي ، و أبي حيَّانَ الصَّرفُ ، و مذهبُ الأخفشِ ، و الزَّجَّاجِ المنعُ .

أمَّا السَّماعُ فقد ورد بالصَّرفِ ، و هو حكايةُ أبي زيد ، و بالمنعِ ، و هو حكايةُ الأخفشِ ، و لو لم ترد إلا إحداهما لكانَ ذلكَ داعيًا لإسقاطِ رأيِ المخالفِ ، و لهذا قالَ ابنُ عقيلٍ [5] بعد أنْ ذكرَ حكايةَ أبي زيد : " و على هذا قد يُقالُ : يضعُفُ قولُ المنعِ ، أو يسقطُ ، لكنْ حكى الفارسيُّ في **التذكرة** أنَّ الأخفشَ زعمَ أنَّ من ضمَّ ياءَ (يَعفُرَ ، و يَعْصُرَ) لم يصرف " . [6]

---

[1] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٣ .

[2] ينظر المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٢٢٥ .

[3] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٢٤ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ٢٤ .

[5] هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ، له شرح ألفية ابن مالك ، و المساعد على تسهيل الفوائد ، و غيرهما ، توفي سنة ٧٦٩ هـ ، ينظر : البغية ٢ / ٤٧ ، و الشَّذرات ٦ / ٢١٥ .

[6] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٣ .

و أمَّا القياسُ فابنُ جنِّي قاسَهُ على (شُدّ ، و مُدّ) ، و (قِيلَ ، و بيـعَ) ، فاختـار الصَّرفَ ، و جُعلَ مذهبًا لسيبويه قياسًا على صرفه (ضُرْب) .

و عندي ـ و اللهُ أعلمُ ـ أنَّهُ يجب التفريقُ بينَ التَّغيير اللازم الذي لا يُـستعملُ معـهُ الأصلُ ، و التَّغيير العارض الذي يُستعملُ الأصلُ معهُ ، و بهذا يسقطُ تنظيرُ ابنُ جنِّي لصرفه بصرفِ (شُدّ ، و مُدّ ، و قِيلَ ، و بيعَ) ، و قد استدركَ ابنُ جنِّي على نفـسهِ فجعـلَ لاختيارِ الأخفشِ وجهًا لذلكَ .

كما يجبُ التَّفريقُ ـ لتضييقِ دائرةِ الخلافِ ـ بينَ ما يئولُ بالتَّغييرِ العـارضِ إلى وزنٍ يكونُ في الأسماءِ فهذا يجبُ صرفُهُ ـ كما في (ضُرْبِ) المخفَّفِ عن (ضُـرِبَ) علمًـا ، فإنَّهُ يصيرُ ، كـ (قُفْلٍ) ـ و ما يئولُ بالتَّغييرِ العارضِ إلى وزنٍ لا يكـونُ في الأسمـاءِ ، كـ (يُعْفُر) ؛ لـ " أنَّهُ ليسَ في الكلامِ (يُفْعُلٌ) " [1] ، فجوازُ الوجهَينِ في مثـلِ هـذا قائمٌ ، و لا مرجِّحَ ، و هو ما وردتِ الحكايةُ بهما .

و بهذا يكونُ في نسبةِ صرفِ (يُعْفُر) لسيبويهِ قياسًـا علـى اختيـارِهِ الـصَّرفَ في (ضُرْب) نظرٌ لا يخفى على متأمِّلٍ ، و اللهُ أعلم .

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ٢٦٦ .

المسألةُ الثّانيةُ : أثَرُ فتحِ عينِ الفعلِ المضارعِ من المثالِ الواويِّ في حذفِ الواوِ :

تُحذفُ الواوُ من مضارعِ الفعلِ المعتلِّ الفاءِ بالواوِ إذا جاءَ مضارعُهُ على زنة (يفعِل) بكسرِ العينِ ، نحو (وَعَدَ يَعِدُ ، و وَزَنَ : يَزِنُ) ، و قد اختُلفَ في علّةِ ذلكَ ، فقيلَ :

لوقوعِ الواوِ بينَ ياءٍ و كسرةٍ [1] ، ثُمّ حُمِلَ باقي المضارعِ عليه ، فقالوا : (أَعِدُ ، و نَعِدُ ، و تَعِدُ) ، و لهذا ثَبَتَتْ في نحو (يَوْجَلُ ، و يَوْحَلُ ، يَوْطُؤُ ، يَوْضُؤُ) ، و سببُ ذلكَ " أنَّ الواوَ مستثقلةٌ ، و قد اكتنفَها ثقيلانِ : الياءُ ، و الكسرةُ ، و الفعلُ نفسُهُ أثقلُ من الاسمِ ، و ما يعرضُ فيهِ أثْقَلُ مِمَّا يعرضُ في الاسمِ ، فلمّا اجتمعَ هذا الثِّقلُ وجبَ تخفيفُهُ " . [2]

و قيلَ : إنّما سقطتِ الواوُ ؛ " لأنّها خرجتْ ساكنةً ، و خِلْقَتُها الضّمّةُ ، و العربُ تكرهُ الكسرةَ بعدَ الضّمّةِ إلا فيما لم يُسمّ فاعلُهُ ، فأسقطوها كراهيةَ ضمّةٍ بعدَها كسرةٌ " [3] ، فتكونُ هذه علّةً للبابِ كلِّه .

و ذهبَ الكوفيُّونَ إلى " أنَّ الواوَ إنّما سقطتْ فرقًا بينَ ما يتعدّى من هذا البابِ ، و ما لا يتعدّى " [4] ، و مثّلوا للمتعدّي بـ (وَعَدَهُ : يعِدُهُ) ، و لغيرِ المتعدّي بـ (وَحَلَ : يَوْحَلُ) .

فإنْ فُتحتْ عينُ المضارعِ ؛ لوقوعِ حرفِ الحلقِ عينًا ، كـ (يَهَبُ) مضارعِ (وَهَبَ) ، أو لامًا ، كـ (يَضَعُ) مضارعِ (وَضَعَ) بقيَ حذفُ الواوِ ؛ لأنَّ الكسرةَ في حكمِ المنطوقِ بها ، و الفتحُ عارضٌ ، فلم يُعتدّ به ، و سببُ الفتحِ ما ذكرَهُ ابنُ يعيشَ [5] " أنَّ هذه الحروفَ السّتّةَ [6] حلقيّةٌ مستثقلةٌ ، و الضّمّةُ ، و الكسرةُ مرتفعتانِ في الطّرفِ الآخرِ من الفمِ ، فلمّا كانَ بينَهما تباعدٌ في المخرجِ ، ضارعوا بالفتحةِ حروفَ الحلقِ ؛ لأنَّ

---

[1] ينظر المصدر السّابق ٤ / ٥٢ _ ٥٣ .

[2] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٣٤ .

[3] نظر دقائق التصريف ٢٢١ ، و فيه أنّ ذلكَ قول الخليل .

[4] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٨٣ (م / ١١٢) ، و شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ٥٩ ، و قد بيّنا ضعفَ مذهب الكوفيّين .

[5] هو موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش ، له شرح المفصّل ، و شرح الملوكي ، توفي بحلب سنة ٦٤٣ هـ ، ينظر : البغية ٢ / ٣٥١ ، و البلغة ٢٤٣ .

[6] أي (الهمزة ، و الهاء ، و العين ، و الحاء ، و الغين ، و الخاء) .

الفتحةَ من الألفِ ، و الألفُ أقربُ إلى حروفِ الحلقِ ؛ لتتناسبَ الأصواتُ ، و يكون العملُ من جهةٍ واحدة " . [1] و يقع ذلكَ في بابَين :

الأول : (فعِلَ يفْعِل) ، و ذلكَ نحوُ (وَسِعَ : يسَعُ ، و وَطِئَ : يَطَأُ) ، " و لا ثالثَ لهما " [2] ، فكانَ الأصلُ : (يوْسِع ، و يوْطِئ) ، فحذفتِ الواوُ لما ذكرهُ سيبويهِ آنفًا ، ثُمّ فتحتِ العينُ لحرفِ الحلقِ ، فلم يعتدّ بهذا الفتحِ ؛ لأنَّهُ عَرَضَ لحرفِ الحلقِ .

والثاني : (فعَلَ يفعِل) ، و ذلكَ نحو (يَدَع ، و يضَع ، و يهَب) ، و الأصلُ فيها : (يوْدِع ، و يوْضِع ، و يوْهِب) ، ثم حدثَ فيها ما حدثَ في (يَسَعُ ، و يَطَأُ) .

و قالوا في مضارعِ (وَجَدَ) : (يجِدُ) ، فحذفوا على ما هو القياسُ ، و رُوِيَ فيه (يَجُدُ) ، بحذفِ الواوِ ، و ضمِّ الجيمِ ، و استشهدوا عليه بقوله :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا [3]

و نُسبَتْ لغةً لبني عامرٍ ، و لا نظيرَ لها في بابِ المثالِ [4] ، فهي في هذا الفعلِ خاصّةً ، و قالَ أبو حيّانَ : " و جعلَ ابنُ مالكٍ ذلكَ قانونًا كليًّا لغةً لبني عامرٍ في كلِّ ما فاؤُهُ واوٌ من (فَعَلَ) ، و لَيْسَ بصحيحٍ " [5] ، و نصّ البغداديُّ على أنّ ذلكَ في كتابِ **التّسهيلِ** ، ثمّ قالَ بعدَ أنْ أوردَ اعتراضَ أبي حيّانَ : " و كذا اعترضَ عليهِ شُرَّاحُهُ كابنِ عقيلٍ ، و المراديِّ " . [6]

و هذا تقوُّلٌ على ابنِ مالكٍ ، فإنَّهُ و إنْ قالَ في **تسهيلِ الفوائدِ** : " كالتزامِ الكسرِ عندَ

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٤٠ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٩١ .

[3] البيت من الكامل ، و هو لجرير في ديوانه ٣٦٤ ، و لسان العرب ٨ / ٣٦١ (ن ق ع) ، و للبيد بن ربيعة العامريّ في شرح الشافية للرضي ١ / ١٣٢ ، و لسان العرب ٣ / ٤٤٥ (و ج د) ، و صحّح البغداديّ في شرح شواهد الشافية ٥٥ نسبته إلى جرير .

[4] ينظر الصحاح ٢ / ٥٤٧ (و ج د) .

[5] ينظر ارتشاف الضَّرَب ١ / ١٥٩

[6] ينظر شرح شواهد الشافية ٥٤ ، و ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٩٤ ، و شرح التّسهيل للمراديّ ٢ / ٦١٢

غيرِ بني عامرٍ فيما فاؤُهُ واوٌ " [1] إلا إنَّهُ قيَّـــدَهُ في شرحِهِ بـــ (يَجُدُ) [2] ، و قالَ في آخـــرِ كتابِهِ التَّسهيلِ : " و لا لـــ (يَفْعُلُ) إلا ما شَذَّ من (يَجُدُ) " . [3]

و في هذهِ اللَّفظةِ توجيهانِ ذكرَهما الرَّضيُّ [4] :

أحدُهما : أنّهُ مبنيٌّ على (يفْعُل) ، و حُذفتِ الواوُ ، و فيهِ حينئــذٍ شـــذوذانِ ، و لا عروضَ فيهِ ؛ لأنّ الضّمّةَ أصليَّةٌ . [5]

ثانيهما : أنّه مبنيٌّ على (يفْعِل) على أصلِ البابِ ، ثُمّ ضُمّ العينُ بعدَ حذفِ الواوِ ، و أُبقِيَ الحذفُ ؛ لأنّ الضمّةَ عارضةٌ . [6]

و قد استشكلَ الدُّكتورُ أحمدُ علمُ الدينِ الجنديُّ أمورًا : [7]

١ ــ نسبةَ (يَجُدُ) لبني عامرٍ ، ثُمّ الاستشهادَ عليهِ ببيتٍ لجريرٍ التميميِّ [8] ، فنفَى بناءً على ذلكَ نسبتَها لبني عامرٍ ، و غفلَ عن أنَّ الاستشهادَ قد يكونُ بلغةِ الرَّاوي ، لا بلغـــةِ المنشدِ .

٢ ــ و زعمَ أنّ ابنَ عامرٍ [9] قرأَ بها في قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا

---

[1] ينظر تسهيل الفوائد ١٩٧ ، و هي عبارةٌ لا يُفهم منها ما فَهِمَهُ أبو حيَّان عفا اللهُ عنهُ .

[2] ينظر شرحه لتسهيل الفوائد ٣ / ٤٤٦ .

[3] ينظر صفحة ٣١٣ .

[4] ينظر شرحه للشافية ١ / ١٣٢ ــ ١٣٤ .

[5] قال بهِ : سيبويهِ في الكتاب ٤ / ٥٣ ، و ابن خالويه في ليسَ في كلام العرب ٣٩ .

[6] قال بهِ : ابن جنِّي في المنصف ١ / ١٨٧ ، و ابن عصفور في الممتع في التّصريف ١ / ٤٢٨ ، و العُكْبَرِيُّ في اللّباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٣٥٤ .

[7] ينظر اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٧٨ ــ ٥٨١ .

[8] هو أبو حزرة جرير بن عطية بن الخَطَفَى ، من بنى كليب بن يربوع عده ابن سلام من الطبقة الأولى من الإسلاميين توفي باليمامة سنة ١١٠هـــ ، ينظر : طبقات ابن سلام ٣٧٤ ، و الأغاني ٨ / ٥ .

[9] هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن ربيعة اليَحْصُبيّ ، أمَّام أهل الشام في القراءة ، وأحد القراء السبعة ، توفي سنة ١١٨ هـــ ، ينظر : طبقات ابن سعد ٣١٢/٧ ، و معرفة القراء ٨٢ .

﴿ وَلَا نَصِيرًا ﴾ [1] ، و أحالَ على **مختصرٍ في شواذّ القرآن** لابنِ خالويه [2] ، و بني على ذلك وهمَ النُّحاةِ ؛ لتشابهِ الاسمينِ ، و ابنُ عامرٍ لم يقرأْ بها ، و الّذي في مختصرِ ابنِ خالويه نصًّا : " ﴿ وَلا تَجِدُ لَهُۥ ﴾ بروايةٍ عنِ ابنِ عامرٍ ، و (يَجُدُ) لغةٌ غيرُ قراءةٍ " . [3]

٣ ـ و أخذَ بالرّأيِ الّذي نُسبَ لابنِ مالكٍ ، فشنّعَ على من وصفَ تلكَ اللُّغةَ بالضَّعفِ ، أو الشُّذوذِ ، و قد أثبتُّ أنَّ نسبةَ ذلكَ إلى ابن مالكٍ فعلُ من لم يحقّقْ قولَهُ .

و عندي بعدُ أنَّ هذه اللُّغةَ ثابتةٌ لبني عامرٍ بروايةِ الثِّقاتِ ، و أنَّها خاصَّةٌ بهذا الفعلِ ، وأمّا استشهادُهم ببيتِ جريرٍ ـ و لم يذكروا شاهدًا غيرَهُ ـ فلا يصلُحُ لتطرّقِ الاحتمالِ إليه ، ففي **لسانِ العربِ** : " جيدَ الرجلُ يُجادُ جُوادًا ، فهو مجودٌ إذا عَطِشَ ، و الجَوْدَةُ : العَطْشَةُ ، و قيلَ : الجُوَادُ ، بالضَّمِّ ، جَهْدُ العَطَشِ . **التهذيب** : و قد جِيدَ فلانٌ من العَطَشِ يُجادُ جُوَادًا ، و جَوْدَةً ، قالَ ذُو الرُّمَّة : [4]

تُعاطيه أَحْيَانًا إذا جَادَ جَوْدُهُ   رُضَابًا كَطَعْمِ الزَّنْجَبيلِ المعَسَّلِ [5]

أيْ : عطِشَ عَطَشُهُ . و قالَ الباهليُّ :

و نَصْرُكَ خَاذِلٌ عَنّي بَطِيءٌ   كَأنَّ بِكُمْ إلى خَذْلي جُوَادًا [6]

أيْ : عَطَشًا " . [7]

فيكونُ قولُ جريرٍ : (لا يَجُدْنَ غَليلا) أيْ : لا يَعْطَشْنَ عَطَشًا ، من (جَادَ : يَجودُ) إذا عَطِشَ ، و (غليلا) مفعولٌ مطلقٌ من معنى (جادَ) ، لا من لفظِهِ ، و هذا أقوى في المعنى من الروايةِ المشهورةِ (لا يَجِدْنَ غليلا) .

---

[1] سورة النساء ٤ / الآية ١٢٣ ، و قراءة ابن عامر إنما هي بضمِّ الدّال على الاستئناف ، و هي رواية ابن بكّار عنهُ ، كما في : البحر المحيط ٣ / ٣٥٦ ، و فتح القدير ١ / ٥١٩ .

[2] هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانيّ ، له إعراب ثلاثين سورة ، و ليس في كلام العرب ، و غيرهما ، توفي سنة ٣٧٠ هـ ، ينظر البغية : ١ / ٥٢٩ ، و إشارة التعيين ١٠١ .

[3] ينظر مختصر في شواذّ القرآن ٢٩ .

[4] هو الحارث بن غيلان ، أحد فحول الشّعراء ، توفي سنة ١١٧ هـ ، ينظر : الشّعر و الشعراء ٥٢٤ ، و الأغاني ١٨ / ٥ .

[5] البيت من الطويل ، و هو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٣ / ١٤٧٠ .

[6] البيت من الوافر ، و هو للباهليِّ أيضًا في تاج العروس ٧ / ٥٣٠ (ج و د) .

[7] ينظر لسان العرب ٣ / ١٣٨ (ج و د) .

تعقيبٌ :

تُحذفُ الواوُ من مضارعِ (فَعَلَ ، أو فَعِلَ) من المثالِ الواويِّ إذا جاءَ على (يفعِل) بكسرِ العينِ ، نحو (وَعَدَ : يَعدُ ، و وَرِثَ : يَرِثُ) ؛ لوقوعِ الواوِ بينَ ياءِ المضارعةِ ، و كسرِ العينِ ، و قد أجمعَ الصرفيُّونَ على أنَّ العينَ إذا فُتحتْ لكونِ حرفِ الحلقِ عينًا ، نحو (وَهَبَ : يَهَبُ) ، أو لامًا ، نحو (وَضَعَ : يَضَعُ ، و وَسِعَ يَسَعُ) فإنَّهُ لا يُعتدُّ بهذه الفتحة العارضةِ مطلقًا ، و لم أقفْ على خلافٍ فيهِ ، بل إنَّهم ليستدلُّونَ بحذفِ الواوِ على أنَّ الأصلَ (يفْعِلُ) ، و الفتحُ عارضٌ .

أمّا ما ذكروهُ في (يَجُدُ) فإنَّ حملَهُ على أنَّ الأصلَ فيه (يَجدُ) على زنة (يَفْعِلُ) ، ثُمَّ ضُمَّت الجيمُ ، أولى من القولِ بأنَّ أصلَهُ (يَوْجُدُ) على زنة (يَفْعُلُ) ، و أنَّ الواوَ حُذفتْ شذوذًا ؛ لأنَّ (فعَلَ) الواويَّ الفاءِ لا يكونُ مضارعُهُ إلا على (يَفْعِلُ) ، أو (يَفْعَلُ) ، و لذا قالوا في المشهورِ : (يَجِدُ) ، و لأنَّ حملَهُ على (يفعِلُ) فيه شذوذٌ واحدٌ هو ضمُّ العينِ بلا علّةٍ ظاهرةٍ ، و حملُهُ على (يفعُل) فيهِ شذوذانِ : حذفُ الواوِ ، و ضمُّ العينِ في مضارعِهِ .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ الحرَكَةِ المنقولَةِ إلى عَيْنِ الفعْلِ على حرَكةِ همْزَةِ الوصْلِ :

إذا أُسندَ فعلُ الأمرِ الثلاثيُّ المعَتلُّ اللامِ إلى واوِ الجماعةِ ، أو ياءِ المخاطبةِ ، فإنَّ الحركةَ تُستثْقلُ على حرفِ العلّةِ ، فتُنقلُ إلى الحرفِ الّذي قبلَها ، و هو العينُ ، ثُمّ يُحذفُ حرفُ العلّةِ ؛ لالتقاءِ السّاكنَين .

كما أنَّ همزةَ الوصلِ تُحرَّكُ بحركةِ عينِ الفعلِ تابعةً لها ، فتُضمُّ في نحوِ (اُكتُبْ) ، و تُكسرُ في نحوِ (اِجْلسْ) ، و يُحملُ الفتحُ على الكسرِ ، نحو (اِذهبْ) فرقًا بينَ فعلِ الأمرِ ، و المضارعِ المجزومِ الصادرِ عن المتكلِّمِ نحو (لم أَذْهَبْ) .

إذا عُلمَ هذا فإنَّ الحركةَ المنقولةَ على العينِ إنْ كانتْ مخالفةً لحركتِها الأصليةِ ، نحو (اِمْشُوا ، و اُغْزِي) بقيتْ حركةُ همزةِ الوصلِ كما هي ، و لم يُعتدّ بهذهِ الحركةِ المنقولةِ ؛ لأنّها عارضةٌ [1] ، و على هذا تقولُ : (اِبْنُوا ، و اِرْمُوا ، و اِقْضُوا ، و اُدْعِي ، و اُدْنِي ، و اُهْجِي) .

قالَ ابنُ جنِّي : " قالوا : (اُغْزِي يا امرأة) ، فضمُّوا الهمزةَ ، و إنْ كانتِ الزَّايُ مكسورةً ، و قالوا : (اِمْشُوا) ، فكسروا الهمزةَ و الشّينُ مضمومةٌ ، و هذانِ مطّردانِ في بابهما ، فإنَّهُ إنَّما جازَ ؛ لأنَّ أصلَ الزّاي أنْ تكونَ مضمومةً ، و أصلُ الشّينِ أنْ تكونَ مكسورةً ، ألا ترى أنَّ أصلَ (اُغْزِي) : (اُغْزُوِي) ، بوزنِ (اُقْتُلي) ، و (اِمْشُوا) : (اِمْشِيُوا) بوزنِ (اِضْرِبُوا) ، فاستُثقلت الكسرةُ على الواوِ ، فنُقلتْ إلى الزّاي ، و استُثقلت الضّمّةُ على الياءِ ، فنُقلتْ إلى الشّينِ ، فسكنتا و بعدَ كلِّ واحدٍ منهُما حرفٌ ساكنٌ ، فحُذفتا ؛ لالتقاءِ السّاكنَين ، فالكسرةُ في الزّاي من (اُغْزِي) عارضةٌ ، كما أنَّ الضّمّةَ في الشّينِ من (اِمْشُوا) عارضةٌ ، فجاءتِ الهمْزتانِ في أوّلهما على أصلِ بنائِهما الّذي كانَ يجبُ لهما " . [2]

[1] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ١٩٢ .

[2] ينظر المنصف ١ / ٥٥ .

و ذهب ابنُ مالك [1] ، و تبعَهُ ابنُهُ [2] إلى جوازِ الضمِّ ، و الكسرِ في نحوِ (أُغْزِي) ، و الضمُّ أجودُ ؛ لأنَّ الأصلَ : (أُغْزُوِي) [3] ، و مرجعُ الوجهَينِ إهمالُ الاعتداد بالعـارضِ في الأوَّلِ ، و ما ترتَّبَ عليهِ من بقاءِ الضمِّ ، و الاعتدادُ به ، و ذلكَ بكسرِها .

فأمَّا في (امْشُوا) فلا يجوزُ الوجهانِ ؛ " لأنَّ الأصلَ كسرُ الهمزة ، و قد عُضِّدَ بأصلِ الكسرِ ، فأُلغيَ العارضُ ؛ لمعارضةِ أصلَينِ ، و لا كذلكَ (أُغْزِي) ؛ لأنَّ هذا العارضَ داعٍ لأصلٍ هو الكسرُ ، فجازَ الاعتدادُ بهِ دونَ الضمِّ في (امْشُوا) " . [4]

و يترتَّبُ على ما سبقَ ما أشارَ إليهِ الرَّضيُّ [5] من أنَّ من تخلَّصَ من التقاءِ السَّـاكنَينِ بالإتباعِ ، كما في قراءةِ : ﴿ وَ قَالَتُ اخـرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [6] بإتباعِ تاءِ التَّأنيثِ في ﴿ قَالَت ﴾ لضمَّةِ الرَّاءِ في ﴿ اخرُجْ ﴾ ينبغي أنْ يقولَ : (قالتُ اغزِي) ، و (قالـتِ ارمُـوا) ؛ لأنَّ الأصلَ في الزَّايِ الضَّمُّ ، و في الميمِ الكسرُ .

تعقيـبٌ :

اختلفَ النُّحاةُ في الصُّورةِ الَّتي زيدتْ عليها همزةُ الوصلِ [7] ، و من هنـا اختلفـوا في توجيهِ حركتِها معَ فعلِ الأمرِ ، فمن النُّحاةِ من ذهبَ إلى أنَّها تابعةٌ لعينِ الفعلِ ، و كُسِرَتْ

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٦ .

[2] هو ابن النَّاظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، له شرح الألفيَّة ، و غيرها ، توفي سنة ٦٨٦ هـ ، ينظر : البغية ١ / ٢٢٥ ، و معجم المؤلفين ١١ / ٢٣٩ .

[3] ينظر شرحه لألفية ابن مالك ٨٣٤ .

[4] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٥٥ .

[5] ينظر شرحه للشافية ٢ / ٢٤٢ .

[6] سورة يوسف ١٢ / الآية ٣١ ، و ينظر في هذه القراءة الموضح في وجوه القراءات و عللها ٢ / ٦٧٧ .

[7] ذهب ابن جنِّي إلى أنها زيدت ساكنة ينظر المنصف ١ / ٥٣ ، و هو مذهب الكوفيين ، كما في شرح الشافية للرضيّ ٢ / ٢٦١ ، و عزاه التفتازاني في شرح تصريف العزيّ ٧١ للجمهور ، و نسب ذلكَ للفارسيّ و تبعه الشلوبين ، و نسب إلى سيبويهِ أنها زيدت متحركة ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٥٢ ، و في التكملة للفارسيّ ٢٠٢ ما يدلّ على موافقته لسيبويهِ ، و ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٣٧ (م ١٠٧) ، و شرح الأشموني ٤ / ٤٦٨ .

معَ المفتوحِ العينِ ؛ لئلا يلتبسَ بالمضارعِ الصَّادرِ عن المتكلِّمِ إذا كانَ مجزومًا ، كما قـــدَّمنا آنفًا .

و منهُم من ذهبَ إلى أنّها مكسورةٌ في كلِّ حالٍ إمّا أصالةً ، و إمّا لالتقائهـــا بفـــاءِ الفعلِ السَّاكنِ ، وإنَّما ضُمَّتْ معَ المضمومِ العينِ ؛ لئلا ينتقلَ المتكلِّمُ من الكسرِ إلى الضَّمِّ و ما بينهما حاجزٌ غيرُ حصينٍ لسكونِه ، و من هنا جاءَ قولُهم : (اِمشوا) بإهمالِ العارضِ ، و كذا (اُغْزِي) على كلا الرأيينِ ، و عليه قيلَ : (قالتُ اغْزِي ، و قالتِ امشُوا) .

فإذا قيلَ : (قالتِ اغزِي) وجبَ حملُهُ على الأصلِ في التَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ ، لا على الإتباعِ ، و اللهُ أعلمُ .

ثانيًا : عُروضُ شَكْلِ الإعرابِ ، و البناءِ :

اختلفَ النُّحاةُ في أصلِ الألفاظِ في وضعِها الأوَّلِ أهو الإعرابُ أم البناءُ ؟ [1] فذهبَ قومٌ ـ و أجازَهُ الأخفشُ [2] ، و رجَّحَهُ أبو البقاءِ العُكْبَريُّ ـ إلى أنَّ حركاتِ الإعرابِ سـابقةٌ على حركاتِ البناءِ لأمرَينِ :

أحدُهما : أنَّ الإعرابَ تابعٌ لفائدةِ الكلامِ ، و الكلامُ موضوعٌ للتَّفـاهمِ ، فيجـبُ أنْ يكونَ مُقارنًا للكلامِ كمقارنة المفردِ لمعناهُ .. و التَّخاطبُ لا يكونُ إلا بالمركَّـبِ ... و إذا كانَ الإعرابُ مُقارنًا للكلام فُهِمَ معنى المركَّبِ عندَ انتهاءِ ألفاظه .

ثانيهما : أنَّ واضعَ اللُّغة حكيمٌ ، و من حكمته أنْ يضعَ الكلامَ للتَّفاهمِ ، و لا يـتمُّ التَّفاهمُ إلا بالإعرابِ ، فوجبَ أنْ يكونَ مُقارنًا للكلامِ ؛ لتحصلَ فائدةُ الوضعِ .

و ذهبَ قومٌ إلى أنَّ البناءَ هو الأصلُ ؛ للزومِ حركتِه . و ذهبَ فريقٌ ثالثٌ إلى أنَّهمـا متطابقانِ من غيرِ ترتيبٍ ، أيْ : أنّ كلَّ واحدٍ منهُما أصلٌ فيما هو فيه ، و اختارَ ذلكَ ابنُ جنِّي ، و علَّلَ ذلكَ بقولِه : " لأنَّهُ أدلُّ على حكمتِها ، و أشهدُ لها بعلمِها بمصايرِ أمرِهـا ، فتركوا بعضَ الكلامِ مبنيًّا غيرَ معربٍ ، نحو (أمسِ ، و هؤلاءِ ، و أينَ ، و كيفَ ، و كمْ ، و إذْ) ، و احتملوا ما لا يُؤمنُ معَه من اللَّبسِ ، ... و يَشهـدُ للمعنى الأوَّلِ أنَّهم قـالوا : (اُقْتُلْ) ، فضمُّوا الأوَّلَ توقُّعًا للضَّمّة تأتي بعدُ ، و كذلكَ قالوا : (عَظاءَةٌ ، و صَلاءَةٌ ، و عَباءَةٌ) ، فهمزوا معَ الهاءِ توقُّعًا لما سيصيرونَ إليهِ من طرحِ الهاءِ ، و وجوبِ الهمـزِ عنـدَ (العَظَاءِ ، و الصَّلاءِ ، و العَباءِ) " . [3]

و الحقُّ أنّ مثلَ هذا لا يمكنُ القطعُ بهِ ، و إنَّما يقالُ فيه بما يقتضيه النَّظرُ ؛ لأنَّهُ مـبنيٌّ على أصلِ اللُّغةِ ، و منشئها ، و لكنْ ينبغي أنْ يُفرَّقَ بينَ الألفاظِ مفردةً ، و مركَّبةً ، و بما أنَّ المفردَ سابقٌ على المركَّبِ ، فإنَّ الألفاظَ حالَ إفرادِها لا تُوصفُ بإعرابٍ ، و لا بنـاءٍ ،

---

[1] ينظر في هذه المسألة و الخلاف فيها في : الإيضاح في علل النحو ٦٧ ـ ٦٩ ، و التبيين على مذاهب النحويين ١٧٠ ـ ١٧٢ (م / ١٣) ، و همع الهوامع ١ / ٤٤ .

[2] ينظر الخصائص ٢ / ٣١ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٣١ ـ ٣٢ .

فأمرُها كما قالَ الزَّجَّاجيُّ :[1] " إنّ الكلامَ سبيلُهُ أنْ يكونَ سابقًا للإعرابِ ؛ لأنَّا قد نرى الكلامَ في حالِ غيرِ معربٍ ، و لا يختلُّ معناهُ ، و نرى الإعرابَ يدخلُ عليه ، و يخــرجُ و معناهُ في ذاتهِ غيرُ معدومٍ ، مثالُ ذلكَ أنَّ الاسمَ ، نحو (زيد ، و محمّد ، و جعفر) ، و ما أشبَهَ ذلكَ معربًا كانَ ، أو غيرَ معربٍ لا يزولُ عن معنى الاسميَّة ، و كذلكَ الفعلُ المضارعُ ... ، و إنَّما يدخلُ الإعرابُ لمعَانٍ تعتورُ هذه الأشياءَ ، و معَ هذا فقد رأينا الــشَّيءَ مــن الكلامِ الَّذي ليسَ بمعربٍ قريبًا من معربهِ كثرةً ... ، فعلمْنا بذلكَ أنّ الإعرابَ عَرَضٌ داخلٌ في الكلامِ لمعنًى يُوجِدُهُ ، و يدلُّ عليه ، و الكلامُ إذًا سابقُهُ في المرتبةِ ، و الإعرابُ تابعٌ من توابعهِ " .[2]

و أمّا الألفاظُ حالَ تركيبِها فالبصريُّونَ مجمعونَ على أنّ الأصلَ في الاسماءِ الإعرابُ ، و أنّ الأصلَ في الأفعالِ ، و الحروفِ البناءُ ، قال الزَّجَّاجيُّ : " قالَ الخليلُ ، و ســيبويه ، و جميعُ البصريِّينَ : المستحقُّ للإعرابِ من الكلامِ الأسماءُ ، و المستحِقُّ للبنـــاءِ الأفعـــالُ ، و الحروفُ ، هذا هو الأصلُ ، ثُمّ عرضَ لبعضِ الأسماءِ علّةٌ منعتْها من الإعرابِ فبُنيـــتْ ، و تلكَ العلَّةُ مشابهَةُ الحرفِ ، و عرضَ لبعضِ الأفعالِ ما أوجبَ لها الإعرابَ فأُعربتْ ، و تلكَ العلّةُ مضارعةُ الأسماءِ ، و بقيتِ الحروفُ كلُّها على أصولِها مبنيّةً ؛ لأنَّهُ لم يعرضْ لها مـــا يخرجُها عن أصولِها " .[3]

و لا يقالُ : كيفَ حُكِمَ بذلكَ ، و قد تقدَّمَ آنفًا أنَّ الأصلَ في الألفاظِ الإفرادُ ، وهي في حالِ الإفرادِ غيرُ مستحقَّةٍ للإعرابِ ؟

فالجوابُ : " أنَّ الواضعَ لم يضعِ الأسماءَ إلا لتُستعملَ في الكلامِ مركّبةً ، فاســتعمالُها مفردةً مخالفٌ لنظرِ الواضعِ ، فبناءُ المفرداتِ ــ و إنْ كانتْ أُصُولا للمركَّباتِ ــ عــارضٌ لها ؛ لكونِ استعمالِها مفردةً عارضًا لها غيرَ وضعيٍّ " .[4]

---

[1] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، له الجمل في النحو ، و الأمالي ، و شرح أسماء الله الحسنى ، و غيرها ، توفي سنة ٣٤٠ هــ بطبرية ، ينظر : طبقات الزبيدي ١١٩ ، و إشارة التعيين ١٨٠ .

[2] ينظر الإيضاح في علل النحو ٦٧ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٧٧ .

[4] ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ٦٥ .

أمّا الكوفيُّونَ فقد خالفُوا البصريِّينَ في فعلَي المضارعِ ، و الأمرِ ، فذهبوا إلى أنَّ الفعـلَ المضارعَ معربٌ أصالةً ، كالاسمِ لِمَا يعتـورُهُ من المعاني الّتي لا تَستبينُ إلا بالإعرابِ [1] ، و أنَّ فعلَ الأمرِ معربٌ مجزومٌ . [2]

و معَ اتّفاقِ النُّحاةِ على أصالةِ الإعرابِ في الاسمِ مثلا إلا أنّهم يُشيرونَ إلى أنّ نـوعَ الإعرابِ عارضٌ [3] ؛ لأنّهُ يتغيَّرُ بتغيُّرِ العاملِ على ما سيأتي في مسائلِ عُروضِ الإعرابِ ، و لذلكَ قُلبتِ الواوُ ، و الياءُ لامَينِ ألفًا إذا تحركتْ كلٌّ واحدةٍ منهُما ، و انفتحَ ما قبلَها ، و هما لا يُقلبانِ للحركةِ العارضةِ ، قالَ العُكْبَريُّ : " فإنْ قيلَ : إذا كانتِ الواوُ ، و الياءُ لامًا كانتْ حركتُها عارضةٌ فلمَ قلبتا ؟

قيلَ : حركةُ الإعرابِ لازمةٌ ، و إنّما تُحذفُ في الوقفِ ، و هو عارضٌ ، و الأصـلُ الوصلُ ". [4]

و من مسائلِ عُروضِ الإعرابِ :

١ ــ أنَّ ضمّةَ الإعرابِ لا تُستثقَلُ بعدَ الكسرةِ ؛ لأنّها عارضةٌ ، قالَ ابنُ جنِّي : " فإنْ قلتَ : فقد قالوا : (فَخِذٌ ، و كَتِفٌ) ، و (هو يضرِبُ ، و يجلِسُ) ، فخرجُوا من الكسرِ إلى الضَّمِّ ؟ فليسَ ذلكَ بشيءٍ ؛ لأنّ الضَّمّةَ في حرفِ الإعرابِ غيرُ لازمةٍ ، و النَّصبُ ، و الجرُّ يزيلانِها ، و إنّما يُكرهُ من هذا ما كانَ لازمًا " . [5]

٢ ــ أنّهُ يجوزُ إبدالُ الواوِ المضمومةِ بضمّةٍ لازمةٍ همزةً ، أوقعتْ أوْلا نحو (أُجُـوهٍ ، و أُقِّتتْ) في (وُجُوه ، و وُقِّتتْ) ، أم وسطًا نحو (أَثْؤُبٍ) في (أثوُب) [6] ، فـإنْ كانـتِ الضَّمّةُ على الواوِ للإعرابِ لم يجزِ الهمزُ نحو (هذا دلوٌ ، و غزوٌ) [7] ؛ لكونِها عارضـةً ، و

---

[1] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩ ــ ٥٥٠ (م / ٧٣) ، و التبيين عن مذاهب النحويين ١٥٣ (م / ٨) .

[2] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٤ ــ ٥٤٩ (م / ٧٢) ، و التبيين عن مذاهب النحويين ١٧٦ (م / ١٥) .

[3] ينظر شرح الشافية للرضيّ ١ / ٨٢ .

[4] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٣٠٣ .

[5] ينظر المنصف ١ / ٥٤ ــ ٥٥ .

[6] ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٤ / ٣٣١ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧٨ .

[7] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٢ .

قد تصيرُ الكلمةُ إلى الجرِّ ، و النَّصبِ ، فتزولُ .

٣ ــ أنَّ الإمالةَ لكسرةِ الإعرابِ ، نحو (من مالِهِ ، و ببابِهِ) أضعفُ من إمالة ما كسرتُهُ لازمةٌ ، نحو (عالِمٍ ، و عِمادٍ) ، قالَ سيبويه : " و ممَّا يميلونَ ألفَهُ قولُهم: (مررتُ ببابِهِ ، و أخذتُ من مالِهِ) هذا في موضعِ الجرِّ ، و شبَّهُوهُ بـ (فاعِلٍ) ، نحو (كاتِبٍ ، و ساجِدٍ) ، و الإمالةُ في هذا أضعفُ ؛ لأنَّ الكسرةَ لا تلزمُ " . [1]

و لَمَّا كانتْ كسرةُ الإعرابِ سببًا ضعيفًا في الإمالة ؛ لعروضِها أثَّرَ فيها الحرفُ المستعلي المنفصلُ بعدَها في نحو (من مالِ قاسمٍ) ، قالَ الرَّضيُّ : " و إذا كانَ سببُ الإمالةِ قويًّا ، و ذلكَ ؛ لكونِ الكسرةِ لازمةً لم يعزلْهُ المستعلي المنفصلُ عزلَهُ للسَّببِ الضَّعيفِ ، أعني الكسرةَ العارضةَ ، فيعزلُ في (على مالِ قاسِمٍ) أكثرُ من عزلِهِ في (عِمادُ قاسِمٍ) ؛ لأنَّ كسرةَ لامِ (على مالِ) ، و هي السَّببُ ضعيفةٌ لعروضِها ، فالمانعُ الضَّعيفُ ــ أعني المستعلي المنفصلَ ــ يستولي عليها لضعفِها ، و أمّا في نحو (عِمادُ قاسِمٍ ، و عالِمُ قاسِمٍ) ، فالسَّببُ ، و هو كسرةُ العينِ في الأوّلِ ، و اللامِ في الثَّاني قويٌّ للزومِهِ ، فلا يستولي عليه المانعُ الضَّعيفُ " . [2]

٤ ــ أنَّ العينَ ، و اللامَ إذا كانتا ياءَينِ ، و الأُولى منهُما غيرُ مفتوحة ، فإنْ تحرّكت الثَّانيةُ بحركةٍ لازمة جازَ الإظهارُ ، و الإدغامُ ، قالَ سيبويه : " و ذلكَ قولُكَ : (قد حَيَّ في هذا المكانِ ، و قد عَيَّ بأمرِهِ) ، و إنْ شئتَ قلتَ : (قد حَيِيَ في هذا المكانِ ، و قد عَيِيَ بأمرِهِ) ، و الإدغامُ أكثرُ ، و الأخرى عربيّةٌ كثيرةٌ ... ، و مثلُ ذلكَ (قد أُحيَّ البَلَدُ) ، فإنَّما وقعَ التَّضعيفُ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (خشِيَ ، أو رُمِيَ) كانتِ الفتحةُ لا تفارقُ ، و صارتْ هذهِ الأحرفُ على الأصلِ بمنزلة (طُرِدَ ، و أُطرِدَ ، و حُمِدَ) ، فلمّا ضاعفَتْ صارتْ بمنزلةِ (مُدَّ ، و أُمِدَّ ، و وَدَّ) ، قالَ اللهُ عزّ و جلّ : ﴿ وَ يَحْيَى مَنْ حَيَّ عنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [3] " . [4]

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ١٢٢ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٢٠ .

[3] سورة الأنفال ٨ / الآية ٤٢ ، و قراءة الإدغام نسبت إلى أبي عمرو ، و ابن عامر ، و حمزة ، و الكسائي ، و نسبت قراءة الإظهار إلى نافع ، و يعقوب ، و قرأ بهما ابن كثير ، و عاصم . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٩٢ ، و حجّة القراءات لابن زنجلة ٣١١ ، و الموضّح في وجوه القراءات ٢ / ٥٧٩ ــ ٥٨٠ .

[4] ينظر الكتاب ٤ / ٣٩٥ ــ ٣٩٦ .

و وجهُ الإظهارِ الإتيانُ " بالفعلِ على أصلِه ، و استثقالُ الإدغامِ و التَّشديدِ في الياءِ ، و أيضًا فإنَّهُ شبَّهَها بياءِ (يُحْيِي) الَّتي لا يحسنُ فيها الإدغامُ في حالِ نصبٍ ، و لا رفعٍ ، و إنَّما أشبهتْها ؛ لأنَّها قد تتغيَّرُ بالسُّكونِ إذا اتَّصلَ بها المضمرُ المرفوعُ " .[1]

فإنْ لم تتحرَّكِ الياءُ الثَّانيةُ ، نحو (يُحْيِي) ، أو تحرَّكتْ بحركةٍ غيرِ لازمةٍ كحركةِ الإعرابِ ، نحو (لن يُحْيِيَ ، و رأيتُ معْيِيًا) وجبَ الإظهارُ ؛ " لأنَّ الإعرابَ عارضٌ يزولُ في حالِ الرَّفعِ ، و الخفضِ ، فيَسْكُنُ الحرفُ ، فلا يُمكنُ الإدغامُ فيه ، و يُحملُ النَّصبُ في امتناعِ الإدغامِ على الرَّفعِ ، و الخفضِ ، و ذلكَ نحو (لنْ يُحْيِيَ ، و رأيتُ مُحْيِيًا) ، فلا تُدْغَمُ ، كما لا تُدْغَمُ في نحوِ (هو يُحْيِي) ، و لا في (هو مُحْيِيكَ) " .[2]

و خالفَ في ذلكَ الفرَّاءُ ، فأجازَ الإدغامَ في المرفوعِ ، و المنصوبِ ، إذ قال عندَ قولِه تعالى : ﴿ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[3] : " تُظْهِرُ الياءَينِ ، و تكسرُ الأُولى ، و تَجزمُ الحاءَ ، و إنْ كسرتَ الحاءَ ، و نقلتَ إليها إعرابَ الياءِ الأولى الَّتي تليها كان صوابًا ، كما قالَ الشَّاعرُ :

وَ كَأَنَّها بَيْنَ النِّساءِ سَبيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ[4]

أراد (فتُعْيِي) " .[5]

٥ ـ أنَّهُ يجوزُ أنْ تُتبعَ ؛ للتَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ ، فتقولَ : (قالتُ اخْرُجْ ، و قالتِ اجْلِسْ) ؛ لأنَّ حركةَ عينِ الفعلِ لازمةٌ ، فإنْ كانتْ عارضةً لم يجزْ إلا كسرُ أوّلِ السَّاكنَينِ ، قالَ السُّيوطيُّ :[6] " الأصلُ في التقاءِ السَّاكنَينِ أنْ يُحَرَّكَ الأوَّلُ بالكسرةِ ، فإنْ كانَ بعدَهُ ضمَّةٌ لازمةٌ حُرِّكَ بالضَّمِّ إتباعًا ، و لا عبرةَ بالضَّمَّةِ العارضةِ ، كضمّةِ الإعرابِ

---

[1] ينظر الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٩٢ .

[2] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٧٧ .

[3] سورة القيامة ٧٥ / الآية ٤٠ .

[4] البيت من الكامل ، و قد نسب للحطيئة في تاج العروس ١٠ / ٢٦١ (ع ي ى) ، و ليسَ في ديوانه الّذي اعتمدته ، و هو بلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٢٦٩ ، و الممتع ٢ / ٥٨٥ .

[5] ينظر معَاني القرآن للفرّاء ٣ / ٢١٣ .

[6] هو جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ له همـع الهوامع ، و الأشباه و النّظائر ، و غيرهما ، توفي سنة ٩١١ هـ ، ينظر : الشّذرات ٨ / ٥١ ، و معجم المؤلفين ٥ / ١٢٨ .

نحو (لمْ يَضْرِبِ ابنُ زَيدٍ) ، فإنَّكَ تكسرُ الباءَ لا غيرُ ، و إنْ كانتِ النُّـونُ مـضمومةً ؛ لعروضِ ضمَّتِها " . [1]

و لذلكَ لزمتْ همزةُ (امرئٍ ، و ابنِم) الكسرَ على كلِّ حالٍ ، و لمْ تُعامَـلْ معاملـةَ همزةِ الوصلِ في الفعلِ الَّتي تتبعُ عينَهُ في نحوِ (اُقتُلْ ، و اضرِبْ) ؛ " لأنَّ الـضَّمّةَ فيهمـا عارضةٌ للرَّفعِ غيرُ لازمةٍ ، و ليسَتْ كذلكَ في (اُقتُلْ) " . [2]

تعقيـــبٌ :

يتّضحُ من عرضِ المسائلِ السَّابقةِ أنَّ نوعَ الإعرابِ عارضٌ ؛ لأنَّهُ يزولُ بزوالِ العاملِ ، و من هنا لمْ يُعتدّ بهِ إلا في الإمالةِ ، و ذلكَ " أنَّ الغرضَ من الإمالةِ إنَّمـا هــو مُـشاكَلَةُ أجراسِ الحروفِ ، و التَّباعُدِ عن تنافيها ، و ذلكَ أمرٌ راجعٌ إلى اللَّفظِ ، لا فرقَ فيــهِ بــينَ العارضِ ، و اللازمِ " [3] ، إلا أنّهم قد نصُّوا على ضعفِ الاعتدادِ بــهِ ، و تــأثيرِ الــسَّببِ الضعيفِ فيه .

فأمّا ما أجازَهُ الفرَّاءُ فمخالفٌ للسّماعِ ، و قياسِ التَّصريفِ ، و قد قالَ ابــنُ خالويــهِ مُنكِرًا ذلكَ : " أهلُ البصرةِ سيبويهِ ، و أصحابُهُ لا يجيزونَ إدغــامَ (يُحْيــي) ، قــالَ : بسكونِ الياءِ الثّانيةِ ، و لا يعبئونَ بالفتحةِ في الياءِ ؛ لأنّها حركةُ إعرابٍ غيرُ لازمة " [4] ، و قالَ ابنُ جنِّي عن البيتِ : " بيتٌ شاذٌّ ، و قد طُعِــنَ في قائلِــهِ ، و القيــاسُ ينفيــهِ ، و يُسقطُهُ " [5] ، و قالَ أبو حيّانَ : " و البيتُ الَّذي أنشدَهُ لا يُعرفُ قائلُهُ ، فلعلَّهُ مصنوعٌ ، أو شاذٌّ لا يُعتدّ به " . [6]

---

[1] ينظر الأشباه و النظائر ٢ / ٢٦٥ .

[2] ينظر المنصف ١ / ٦٢ .

[3] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٥٧ .

[4] مختصر في شواذّ القرآن ١٦٥ ـــ ١٦٦ .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٢٠٦ .

[6] ينظر همع الهوامع ١ / ١٨٥ .

المبحثُ الثّاني: عُروضُ الإبدالِ

فرّقَ ابنُ يعيشَ بينَ البدلِ اللازمِ ، و البدلِ غيرِ اللازمِ _ العارضِ _ بقولِهِ في بابِ الأسماءِ الّتي تُصغَّرُ : " اعلمْ أنَّ البدلَ على ضربَينِ : لازمٍ ، و غيرِ لازمٍ ، و المرادُ باللازمِ : ما كانَ الإبدالُ فيه لضربٍ من التّخفيف ، لا لعلّةٍ أوجبتْ ذلكَ لهُ .

و غيرُ اللازمِ : ما كانَ البدلُ فيه لعلّةٍ أوجبتْ ذلكَ فيه ، إمّا بحركةٍ أوجبتْ قلبَ ما بعدَها ، و إمَّا بحرفٍ على حالةٍ تُوجبُ قلبَ حرفٍ بعدَهُ " [١]، ثُمَّ مثّلَ للازمِ بـ (قائلٍ ، و بائعٍ ، و تُخَمَةٍ ، و تُكَلَةٍ ، و تُراثٍ ، و أُدَد) ؛ لقولِهم في تصغيرِها : (قُوَيْئِلٌ ، و بُوَيْئِعٌ ، و تُخَيْمَةٌ ، و تُكَيْلَةٌ ، و تُرَيِّثٌ ، و أُدَيْدٌ) .

و مثّلَ لغيرِ اللازمِ بـ (ميزانٍ ، و ميعادٍ ، و ميقاتٍ ، و قيلَ ، و ريحٍ ، و مُتَّعِدٍ ، و مُتَّسِرٍ ، و مُتَّزِنٍ ، و بابٍ ، و نابٍ) ؛ لقولِهم في تصغيرِها : (مُوَيْزِينٌ ، و مُوَيْعِيدٌ ، و مُوَيْقِيتٌ ، و قُوَيْلٌ ، و رُوَيْحَةٌ ، و مُوَيْعِدٌ ، و مُيَيْسِرٌ ، و مُوَيْزِنٌ ، و بُوَيْبٌ ، و نُيَيْبٌ) .

و ما ذكرَهُ ابنُ يعيشَ هو المفهومُ من كلامِ الزّمخشريِّ [٢] حيثُ قالَ : " و البدلُ غيرُ اللازمِ يُردُّ إلى أصلِه [٣] ، كما يُردُّ في التّكسيرِ " [٤] ، و ما مثّلَ بهِ لنوعَيِ البدلِ هي أمثلةُ الزّمخشريِّ ، و يبدو أنَّ ابنَ الحاجبِ [٥] _ و إنْ لم يعترضْ عليه _ لم يوافقْهُ حيثُ قالَ : " و قد فسّرَ بعضُ النّاسِ البدلَ اللازمَ بأنّهُ : الّذي يلزمُ المكبَّرَ ، و المصغَّرَ ، و غيرَ اللازمِ : كلُّ ما كانتْ العلّةُ فيه في المكبَّرِ دونَ المصغَّرِ " [٦] ، ثُمَّ ذكرَ الأمثلةَ الّتي أوردَها الزّمخْشريُّ .

و لعلّ من هؤلاءِ النّاسِ ابنَ جنّي حيثُ قالَ : " و قالوا : (إيسانٌ) ، فأبدلوا نونَ (إنسانٍ) ياءً ، قالَ :

---

[١] ينظر شرح المفصّل لابن يعيشَ ٥ / ١٢٢ _ ١٢٤ .

[٢] هو جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ ، له المفصّل في صنعة الإعراب ، و الكشّاف ، و غيرهما ، توفي سنة ٥٣٨ هـ ، ينظر معجم الأدباء ٥ / ٤٨٩ ، و البغية ٢ / ٢٧٩ .

[٣] أيْ : في التّصغير .

[٤] ينظر المفصّل في صنعة الإعراب ٢٠٣ .

[٥] هو أبو عمرو عثمان بن عمر الكردي ، له الإيضاح في شرح المفصل ، والكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، وشرحهما ، وغيرها توفي سنة ٦٤٦ هـ بالإسكندرية ، ينظر : البغية ٢ / ١٣٤ ، و إشارة التعيين ٢٠٤ .

[٦] ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٥٧٥ _ ٥٧٦ .

فَيالَيْتَني مِنْ بَعْدِ ما طافَ أَهْلُها هَلَكْتُ ، و لَمْ أَسْمَعْ بِها صَوْتَ إيسانِ .[1]

البيتُ لعامرِ بنِ جُوَيْنٍ[2] ، إلا أنَّهم قد قالوا في جمعِه أيضًا : (أَياسيّ) ، بياءٍ قبلَ الألفِ ، فعلى هذا يجوزُ أنْ تكونَ الياءُ غيرَ مبدلة ، و جائزٌ أيضًا أنْ يكونَ من البدلِ اللازمِ ، نحو (عيدٍ ، و أعيادٍ ، و عُيَيْدٍ) ، و نحوُهُ (ميثاقٌ ، و مَياثِيقُ ، و مِيثَرَةٌ ، و مَياثِرُ) ، و هذا هو الوجهُ عندي في (إيسانٍ) " .[3]

و ما يُفهَمُ من قولِ الزَّمخشريِّ ، و شَرَحَهُ ابنُ يعيشَ مُؤيِّدًا لهُ غيرُ مستقيمٍ في تحديدِ اللازمِ ، و غيرِ اللازمِ أو العارضِ بشكلٍ عامٍّ ، فهذا ابنُ يعيشَ يهدمُ ما بناهُ هنا بقولِهِ في باب إبدالِ الحروفِ عن إبدالِ الواوِ ياءً في (ديوان) : " الياءُ غيرُ لازمةٍ ؛ لأنَّها إنَّما أُبدلتْ تخفيفًا ، ألا ترى أنَّهم قالوا : (دواوينُ) ، و أعادوا الواوَ لَمّا زالتِ الكسرةُ من قبلِها ، فبانَ لكَ أنّ هذه الياءُ ليسَتْ لازمةً ؛ لأنَّها ترجعُ إلى أصلِها في بعضِ الأحوالِ " .[4]

فقولُهُ : " تخفيفًا " يدلُّ _ بناءً على ما تقدَّمَ من تعريفِهِ _ أنَّهُ إبدالٌ لازمٌ ، و قولُهم في تصغيرِها : (دُوَيْوينٌ) يُوجِبُ أنْ يكونَ عندَهُ إبدالا غيرَ لازمٍ .

و قالَ في موضعٍ آخرَ : " و إنَّما وقعَ البدلُ في نحوِ (آدمَ) لازمًا لاجتماعِ الهمزتَينِ ، و معنى اللزومِ أنَّهُ لا يجوزُ استعمالُ الأصلِ ، و أمَّا (راسٌ) فيجوزُ استعمالُ الأصلِ ، و الفرعِ ، فكانَ غيرَ لازمٍ لذلكَ " .[5]

و يُلاحظُ هنا أنَّهُ اعتبرَ الإبدالَ في (آدمَ) لازمًا معَ أنّ ذلكَ وقعَ لعلّةٍ أوجبتِ الإبدالَ فيهِ ، كما قالوا في تصغيرِهِ : (أُوَيْدِمٌ) .

و مَنْشَأُ هذا الاضطرابِ أنّ ابنَ يعيشَ حَمَلَ اللازمَ على المطَّرِدِ المقيسِ تارةً ؛ لأنَّ لهُ علّةً أوجبتْهُ ، و على ما أُبدِلَ للتَّخفيفِ _ و إنْ لم يطَّرِدْ _ تارةً أخرى ، و حَمَلَ غيرَ اللازمِ على المبدَلِ للتَّخفيفِ مرّةً ، و على الجائزِ الَّذي يمكنُ استعمالُ الأصلِ فيهِ أخرى ،

---

[1] البيت من الطويل ، و هو لعامر بن جُوَيْن كما ذكر ابن جنّي ، و هو في لسان العرب ٦ / ١٣ (أ ن س) ، و بلا نسبة في : شرح الملوكي لابن يعيش ٢٥٦ ، و الممتع في التّصريف ١ / ٣٧٢ .

[2] هو عامر بن جُوَيْن الطّائيّ ، أحد الخلعاء الفُتّاك ، ينظر : أسماء المغتالين ٢٢٧ ، و الخزانة ١ / ٥٠ .

[3] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٥٧ .

[4] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ٢٦ .

[5] ينظر المصدر السّابق ١٠ / ١٩ .

فـ (ميزانٌ) غيرُ لازمٍ ، و هو مثلُ (آدمَ) في عدمِ جوازِ استعمالِ الأصلِ ، و كانَ عليه أنْ يعدَّهُ ، كـ (آدمَ) لازمًا ، و (راسٌ) غيرُ لازمٍ ؛ لجوازِ استعمالِ الأصلِ ، و معلومٌ أنَّ البدلَ فيه لمجرَّدِ التَّخفيفِ ، وهو على هذا لازمٌ .

أمَّا ابنُ عصفورٍ فعبَّرَ بالبدلِ اللازمِ عمَّا يلزمُ اللَّفظَ لا يجوزُ معَهُ غيرُهُ ، أكانَ لعلَّةٍ مُوجبةٍ أم غيرِ موجبةٍ ، و من الإبدالِ الَّذي وصفَهُ باللزومِ : (ذوائبُ ، صحراوَيْن ، و صَحْراواتٌ ، و صحراوِيٌّ ، و أُوتِـيَ ، و دِيباجٌ ، و قِيراطٌ ، و شِيرازٌ ، و ظَرابيٌّ ، و تَسنَّى ، و إيمانٌ) .[1]

و عبَّرَ بالبدلِ غيرِ اللازمِ عمَّا يجوزُ استعمالُهُ ، و استعمالُ الأصلِ ، و من ذلكَ (كِساوَيْن ، و رِداوَيْن ، و سادِي ، و خامِي ، و أَراني ، و ثَعَالي ، و إيسانٌ ، و يأْتَمي ، و قَصَّيْتُ)[2] ، و لهذا فغيرُ اللازمِ عندَ ابنُ عصفورٍ قد يكونُ مطَّرِدًا نحوَ (جُـوَنٍ ، و نُوِيٍ ، و كساوَيْن) ، كما يكون غير مطّرد نحو (فحصْطُ) .

و عندِي أنَّ البدلَ اللازمَ : هو ما كانَ لعلَّةٍ مُوجبةٍ ، فهو لازمٌ مطَّرِدٌ مَقيسٌ ما لزِمَتْ تلكَ العِلَّةُ ، و إنْ شذَّ من ذلكَ أُلَيْفاظٌ ، و من أَمثلتِهِ (ميزانٌ ، و مُوقِنٌ ، و ضُـوَيْرِبٌ ، و قالَ ، و باعَ ، و حمراءُ ، و آدمُ ، و إيمانٌ ، و اتَّعَدَ ، و اضْطَرَبَ ، و ازْدَجَرَ ، ...) .

و البدلُ غيرُ اللازمِ ، و هو العارضُ : هو ما كانَ لغيرِ علَّةٍ مُوجبةٍ ، و إنَّما هو التَّخفيفُ ، و الاستحسانُ ، و إنْ لزِمَ في بعضِ الألفاظِ ، و من أمثلتِهِ (ماءٌ ، و أُقِّتَتْ ، و إشاحٌ ، و أناةٌ ، و تظنّى ، و تسنّى ، و الثَّعالي ، و الأراني ، و دِيباجٌ ، و دِينارٌ ، و آلٌ ، و صَنْعانيٌّ ، و شِمْباءُ ، و تُراثٌ ، و ...) .

و من مسائلِ الإبدالِ العارضِ :

المسألةُ الأُولى : أَثَرُ الإبدالِ العارضِ على حرفِ الإعرابِ المبدلِ :

تلحقُ حرفَ الإعرابِ تَغيُّراتٌ عدةٌ ، كتغييرِ حركتِهِ الظَّاهرةِ ، أو المقدرةِ للعاملِ ، و حذفِهِ إذا لقِيَ ما بعدَهُ ساكنَين ، و إدغامِهِ فيما بعدَهُ ممَّا يقاربُهُ مخرجًا ، و صفةً ، و غيرِ ذلكَ ، و لمَّا كانَ الحرفُ الصَّحيحُ جَلْدًا ، لا يتأثَّرُ كتأثُّرِ الحرفِ المعتلِّ انحصرتْ صورُ هذه

---

[1] ينظر الممتع في التّصريف ١ / ٣٦٣ ، و ٣٦٥ ، و ٣٦٩ ، و ٣٧٠ ، و ٣٧١ ، و ٣٧٢ ، ٣٧٩ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٣٦٣ ، و ٣٦٨ ، و ٣٦٩ . و ٣٧١ ، و ٣٧٤ .

المسألةِ من العُروضِ فيما إذا أُبدلَ حرفُ الإعرابِ ياءً ، و من الصُّورِ الّتي تتحقّقُ فيها هذهِ المسألة :

الصُّورةُ الأُولى : أَثَرُ الجزمِ ، و البناء في الحرفِ المبدَل :

أُبدلَ حرفُ الإعرابِ من الفعلِ المضعَّف ياءً في عدّة ألفـــاظٍ ، و هو إبدالٌ شاذٌّ [١] ، و جعلَهُ ابنُ عصفورٍ ضرورةً [٢] ، و من ذلكَ قولُهم : (تَسَرَّيْتُ) ، و أصلُهُ (تَسَرَّرْتُ) مـــن السِّرِ ، و هو الجماعُ ، أو من السُّرورِ ، و هو قولُ أبي الحسنِ [٣] ، و" قولُ اللهِ عزّ و جـــلّ : ﴿ **وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنهَا** ﴾ [٤] إنّما هو من (دسَّيْتُ) " [٥] ، و " حَكَى ابـــنُ الأعـــرابيّ [٦] (خَرَجْنا نَتَلَعَّى) أيْ : نأخذُ اللُّعاعَةَ ، وهو بَقْلٌ ناعمٌ في أوَّلِ ما يبدو " [٧] ، وفي **الكتاب** : " و (تقصَّيْتُ) من (القِصَّة) " [٨] ، و قالَ اللِّحيانيُّ [٩] : (قصَّيْتُ أَظْفارِي) [١٠] ، في معنى : (قصَّصْتُها) [١١] ، و (تفضَّيْتُ) ــ من الفِضَّة ــ ، و أصلُهُ : (تفَضَّضتُ) [١٢] ، و (تقضَّى البازِي) ، و أصلُهُ (تقَضَّضَ) ، قالَ العَجَّاجُ : [١٣]

تَقَضِّيَ البازِي إذِ البازِي كَسَرْ . [١٤]

---

[١] و هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

[٢] ينظر ضرائر الشعر ٢٢٥ .

[٣] ينظر لسان العرب ٤ / ٣٥٨ ــ ٣٥٩ ، و قول أبي الحسن في شرح الملوكي لابن يعيش ٢٥٠ .

[٤] سورة الشّمس ٩١ / الآية ١٠ .

[٥] ينظر القلب و الإبدال لابن السِّكِّيت ٥٨ ، و أصلُهُ (دسَسْتُ) .

[٦] هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي اشتهر بالرواية وكثرة السماع والحفظ له ، النوادر ، وأسماء خيلِ العرب وفرسانها ، وغيرهما ، توفي سنة ٢٣١ هــ ، ينظر : مراتب النحويين ١٤٧ ، طبقات الزبيدي ١٩٥ .

[٧] ينظر إصلاح المنطق ٣٠٢ .

[٨] الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

[٩] هو عليّ بن حازم اللحيانيّ الكوفيّ ، له النّوادر ، ينظر : طـــبقات الزبيدي ١٩٥ ، و إنبـــاه الرّواة ٢ / ٢٥٥ .

[١٠] و قد حكاها الفرّاء عن القنانيّ ، ينظر إصلاح المنطق ٣٠٢ .

[١١] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٥٩ .

[١٢] ينظر لسان العرب ٧ / ٢٠٨ (ف ض ض) .

[١٣] هو أبو الشَّعْثاء عبد الله بن رؤبة التّميميّ ، اشتُهر بالعجَّاج ، وهو أول من رفع الرَّجز ، وشبهه بالقصيد ، توفى سنة ٩٠ هــ . طبقات ابن سلام ٧٣٨ ، ٧٥٣ ، و الشعر والشعراء ٥٩١ .

[١٤] الرجز للعجّاج في ديوانه ٨٣ .

و من ذلكَ (أَمْلَيْتُ) قالَ تعالى : ﴿ فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [1] ، و أصلُه (أملَلْتُ) ، و عليهِ قولُهُ عزّ و جلّ : ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [2] ، و (يأْتَمِي) ، و أصلُهُ (يأتمّ) ، قالَ :

نَزورُ امْرَأً أَمَّا الإلَهَ فَيَتَّقِي وَ أَمَّا بِفِعْلِ الصَّالحينَ فيَأْتَمي [3]

و من ذلكَ : (يَتَسَنَّى) قالَ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [4] ، قالَ أبو عُبيدةَ :[5] " سمعتُ أبا عمرِو بنِ العَلاءِ [6] يقولُ : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّ ﴾ : لم يتغيّرْ ، من قولِه تعالى : ﴿ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [7] ، أيْ : متغيِّر " . [8]

فإذا جيءَ بالمضارعِ من تلكَ الأفعالِ ، و أُدْخِلَ عليها جازمٌ ، أو جيءَ بالأمرِ منها عُومِلَتْ معاملةَ الفعلِ المعتلِّ اللامِ بالياءِ ، فحُذفتِ الياءُ للجزمِ ، والبناءِ ، فقيلَ في المضارعِ : (لم يتسرَّ ، و لم يُمْلِ) ، و عليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ حُذفتِ الياءُ للجازمِ ، و أُلحقَ بهِ الهاءُ ؛ لبيانِ الحركة ، و قيلَ في الأمرِ : (تَسَرَّ ، و أمْلِ) ، و في ذلكَ اعتدادٌ بالعارضِ .

الصُّورةُ الثّانيةُ : أَثَرُ السَّاكنِ في الحرفِ المبدلِ السَّاكنِ :

إذا أُبدلَ حرفٌ ، وكانَ المبدلُ حرفَ عِلّةٍ ساكنًا ، ثُمَّ لَقِيَهُ ساكنٌ حُذفَ الحرفُ المبدَلُ معاملةً للعارضِ معاملةَ اللازمِ ، فيقالُ : (تقضَّى البازي ، و يُملَى الكتابُ) بحذفِ الألفِ فيهِما ، و في قولِهِ :

---

[1] سورة الفرقان ٢٥ / الآية ٥ .

[2] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٨٢ .

[3] البيت من الطويل ، و هو لكُثَيِّر عزة في ديوانه ٣٠٠ ، و بلا نسبة في : شرح الملوكي لابن يعيش ٢٥٢ ، و الممتع في التّصريف ١ / ٣٧٤ .

[4] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٥٩ .

[5] هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنّى التيميّ البصريّ ، له مجاز القرآن، ومعاني القرآن ، و غيرهما ، توفي سنة ٢٠٨ هـ ، وفي ذلكَ خلاف ، ينظر : إنباه الرواة ٣/ ٢٨٦ ، معجم الأدباء ٥/ ٥٠٩ .

[6] هو أبو عمرو بن العلاء المازنيّ ، و اسمه زبّان ، توفي سنة ١٥٤ هـ ، ينظر أخبار النّحويين ٤٦ ، و طبقات الزّبيديّ ٣٥ .

[7] سورة الحجر ١٥ / الآية ٢٦ .

[8] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٥٨ .

بَلْ لَوْ رَأَيْتَ النَّاسَ إِذْ تُكُمُّوا

بِغُمَّةٍ لَوْ لَمْ تُفَــرَّجْ غُمُّــوا .[1]

" قالوا : أرادَ (تُكُمِّمُوا) من (كَمَمْتُ الشَّيءَ) إذا سترتَهُ ، فأبدلَ الميمَ الأخيرةَ يـاءً مثلَ (تظَنَّيْتُ) ، فصارَ في التَّقديرِ (تُكُمِّيُوا) ، فأُسْكِنَتِ الياءُ ، و حُذفتْ ، كما تقولُ : (قد تُوُلُّوا ، و تُعُلُّوا) من (وَليتُ ، و عَلَوْتُ) " .[2]

وكذا في الاسمِ المنوَّنِ في الرَّفعِ ، و الجرِّ إذ يقالُ : (هذا مُملٍ) ، و " يقالُ : (رجلٌ مُلَبٌّ) ، و إنَّما هو من (أَلْبَبْتُ) أيْ : أَقَمْتُ " [3] ، و أمّا في النَّصبِ فيظهرُ الفتحُ لخفّتِهِ ، و من ذلكَ قولُهُ :

بُوَيْزِلُ أَعْوَامٍ أَذاعَتْ بِخَمْسَةٍ   وَ تَعْتَدُّني إِنْ لَمْ يَقِ اللهُ سادِيًا[4]

و إذا كانَ المنقوصُ بالإبدالِ ممنوعًا من الصَّرفِ عُوملَ معاملةَ (جوارٍ) ، و من ذلكَ قولُهُ :

لَها أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعالي وَ وَخْزٌ مِنْ أَرانيها[5]

و قولُهُ :

وَ مَنْهَلٍ ليسَ لَهُ حَوازِقُ

وَ لِضَفادي جَمِّهِ نَقانِقُ .[6]

فـ (ثعالٍ ، و أرانٍ ، و ضفادٍ) ،كـ (جوارٍ) تُحذفُ منها الياءُ في الرَّفعِ ، الجرِّ ، و تُثبَتُ في النَّصبِ .

---

[1] البيتان من الرجز ، و هما للعجّاج في ديوانه ٣٧٤ ، و لسان العرب ١٢ / ٥٢٧ (ك م م) .

[2] ينظر سر صناعة الإعراب ٧٦١ ، و ذَكر فيه أيضا وجها آخر .

[3] ينظر القلب و الإبدال لابن السِّكّيت ٥٨ ، كأنهم قالوا : (لبَّبَ) ، ثُمَّ أبدلوا ، فقالوا : (لبّى) ، فهو (مُلَبٌّ) .

[4] البيت من الطويل ، و هو لرجل لم يُسمَّ يقارع زوجته أيُّهما يموت قبلَ ، و كان تزوج نساء قبلَها فمـتنَ ، و تزوجت هي أزواجا قبلَه فماتوا ، ينظر : القلب و الإبدال لابن السِّكّيت ٦٠ ، و سر صناعة الإعراب ٧٤١ ، و شرح شواهد الشافية ٤٤٧ .

[5] البيت من البسيط ، و هو لأبي كاهل اليشكُريّ في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥٦ ، و شرح شواهد الشافيـة ٤٤٣ ، و نسب للنمر بن تولب في الدرر ٣ / ٤٧ ، و لرجلٍ من بني يشكُر في الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، و التحصيل ٣٤٣ .

[6] البيتان من الرجز ، و هما بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، و المقتضب ١ / ٢٤٧ ، و قيل هما لخلف الأحمر كـما في الدرر٦ / ٢٢٧ .

و قالوا في جمعِ (دَيْجوجٍ) [1] : (دَياجٍ) ، و أصلُهُ : (دَياجِيجُ) ، فقيلَ : إنَّهُ خُفِّفَ بحذفِ الجيمِ الأخيرةِ ، و نسبَهُ ابنُ سيده [2] لابنِ جنِّي [3] ، و في **سرِّ صناعةِ الإعرابِ** : " أُبدلَت الجيمُ الآخرةُ ياءً ، و حُذفتِ الياءُ قبلَها تخفيفًا " [4] ، فيكونُ ذلكَ ، كقولِهم في (مَكاكيكَ ، و ظرابينَ ، و أناسينَ) جمعِ (مَكُّوكٍ ، و ظَرِبانٍ ، و إنسانٍ) : (مَكاكيٌّ ، و ظَرابيٌّ ، و أناسيٌّ) بالإبدالِ معَ الإدغامِ ، و في (دياجٍ) بالإبدالِ ، و حذفِ الياءِ الأُولى ، ثُمَّ معاملتِها معاملةَ (جوارٍ) مع كونِ الإبدالِ عارضًا .

تعقيبٌ :

يتّضحُ من العرضِ السَّابقِ أنَّ حرفَ الإعرابِ إذا أُبدلَ ياءً إبدالا عارضًا فإنَّهُ يُعتدُّ بهذا الإبدالِ ، و يُعاملُ اللَّفظُ معاملةَ ذواتِ الياءِ أصالةً ، و قد تمثَّل ذلكَ في :

١ ــ حذفِ الحرفِ المبدَلِ للجزمِ ، و البناءِ .

٢ ــ تقديرِ حركتَي الضَّمَّةِ ، و الكسرةِ ، و إظهارِ الفتحةِ لخفَّتها .

٣ ــ حذفِ الحرفِ المبدلِ السَّاكنِ إذا التقَى ساكنا كــ (تاء التَّأنيثِ ، أو التَّنوينِ ، أو غيرِهما) .

٤ ــ معاملةِ ما كانَ على صيغةِ منتهى الجموعِ مِمَّا أُبدِلَ فيهِ حرفُ الإعرابِ ياءً مُعاملةَ (جوارٍ) .

---

[1] يقال : ليلةٌ دَيْجوجٌ : أيْ مُظلمة ، ينظر لسان العرب ٢ / ٢٦٥ (د ج ج) .

[2] هو عليّ بن أحمد (و قيل : إسماعيل) بن سيده الأندلسيّ ، له المخصّص ، و المحكم و المحيط الأعظم ، توفي سنة ٤٥٨ هــ ، ينظر معجم الأدباء ٣ / ٥٤٤ ، و إنباه الرّواة ٢ / ٢٢٥ .

[3] ينظر المخصّص ٩ / ٣٨ .

[4] ينظر صفحة ٧٦٤ .

المسألةُ الثَّانيةُ : أَثَرُ الإبدالِ العارضِ على الممنوعِ من الصَّرفِ :

قالت العربُ : (أُصَيْلانٌ) ، و قد اختُلِفَ في كُنْهِها ، فقيلَ : إنّها مفردٌ ، كـ (ثُكْلان ، و غُفْران) [1] ، و ذهبَ ابنُ برِّي [2] إلى أَنَّها جمعُ (أصيلٍ) ، كـ (جريبٍ و جُرْبانٍ) ، ثُمَّ صُغِّرَ ، و ذهبَ ابن السِّيدِ البَطَلْيَوْسيّ [3] ، و ابنُ يعيشَ [4] إلى أنّها تصغيرُ (أصيلٍ) على غيرِ قياسٍ ، فإذا سُمِّي بها مُنعتْ من الصَّرفِ للعلميةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّونِ .

و قد أبدَلَتِ العربُ نونَها لامًا [5] ، و رُوِيَ به قولُ النَّابغة : [6]

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالا أُسائِلُها عَيَّتْ جَوابًا وَ ما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ . [7]

قالَ الأخفشُ : " إذا سَمَّيْتَ بـ (أُصَيْلالَ) منعتَ الصَّرفَ ؛ لأنَّ اللامَ بدلٌ من النُّونِ ، كما لا تصرفُ إذا سَمّيتَ بـ (هَراقَ) ؛ إذ الهاءُ بدلٌ من الهمزةِ " . [8]

و قد قَرَّرَ ذلكَ الرَّضيُّ بقولِه : " و إذا غُيِّرَ وزنُ الفعلِ عمّا كانَ عليه ، فإنْ كانَ بإبدالِ الزِّيادةِ المعتبرةِ في أوَّلِه حرفًا آخرَ كـ (هَراقَ ، و هَرِقْ) فإنَّهُ لا يضرُّ ذلكَ بوزنِ الفعلِ ، و إنْ كانَ الهاءُ لا اختصاصَ لهُ بالفعلِ كالهمزةِ ، و ذلكَ لعدمِ لزومِ ذلكَ الإبدالِ ؛ لأنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ (أراقَ ، و أرِقْ) " . [9]

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٤ / ١٢٦ .

[2] ينظر شرح شواهد الإيضاح ١٩١ ، و ابن برِّي ، هو عبد الله بن برِّي ، لـه حاشيةٌ على الصِّحاح ، توفي سنة ٥٨٢ هـ ، ينظر إنباه الرّواة ٢ / ١١٠ ، و البغية ٢ / ٣٤ .

[3] ينظر الحُلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨ , و ابن السِّيد البَطَلْيَوْسيّ ، هو عبد الله بن محمد الأندلسيّ ، لـه شرح أبيات الجمل ، و غيره ، توفي سنة ٥٢١ هـ ، ينظر : إنباه الرّواة ٢ / ١٤١ ، و البغية ٢ / ٥٥ .

[4] ينظر شرح المفصّل لابن يعيشَ ١٠ / ٤٦

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٠ .

[6] هو زياد بن معاوية الذبياني ، شاعر جاهلي ، كانت تضرب له قبة حمراء بسوق عكاظ فتعرض عليه الشعراء أشعارها ، ينظر : الأغاني ١١/ ٥ ، السمط ٥٨ ، ٧٩ .

[7] البيت من البسيط ، و هو للنابغة الذبيانيّ في ديوانه ٩ ، و الكتاب ٢ / ٣٢١ .

[8] ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ١٦٠ .

[9] ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٦٥ .

تعقيـــبٌ :

إذا أدَّى الإبدالُ العارضُ إلى زوالِ علَّةِ منعِ الصَّرفِ ، فإنّ هذا الإبدالَ لا يُعتدُّ به ، و لذا منعوا صرفَ نحوِ (أُصيلالَ ، و هراقَ ، و هَرِقَ) أعلامًا ؛ " إعطاءً للبدلِ حُكمَ المبدلِ منهُ ... ، و لو أُبدِلَ من حرفٍ أصليٍّ نونٌ صُرِفَ بعكسِ (أُصَيْلالَ) ، و مثـــالُ ذلـــكَ (حِنَّانٌ) في (حِنَّاء) ، أُبدلتْ همزتُهُ نونًا " [1] ، قالَ الشاعرُ :

وَ لَقَدْ أَروحُ بِلِمَّةٍ فَيْنانَةٍ سَوْداءَ لَمْ تُخْضَبْ مِنَ الحِنَّانِ [2]

و لعلَّ تَمسُّكَهم بمنعِ الصَّرفِ كانَ للدلالةِ على الأصلِ المبدَلِ منهُ ، فلو صـــرفوا نحـــوَ (أُصَيْلالَ ، و هَراقَ) علمَينِ لكانا لغةً أخرى لا إبدالا ، هذا إلى قِلَّةِ استعمالِ المبدلِ .

---

[1] ينظر شرح الأشموني ٣ / ٤٥٦ .

[2] البيت من الكاملِ ، و هو بلا نسبة في لسان العرب ١ / ٦١ (ح ن أ) .

المسألةُ الثَّالثةُ : أَثَرُ الإبدالِ العارضِ على حرفٍ آخرَ أُبدِلَ من أجلِ الحرفِ المبـــدَلِ منهُ :

تُبدلُ تاءُ (افْتَعَل) طاءً إبدالا لازمًا فيما فاؤُهُ أحدُ حـــروفِ الاســـتعلاءِ [1] ، و هـــي (الصَّادُ ، و الضَّادُ ، و الطَّاءُ ، و الظَّاءُ) ، فيقالُ : (اصْطَبَرَ ، و اضْطَرَبَ ، و اطَّلَـــعَ ، و اظْطَلَمَ) ، " و ذلكَ لأنَّ التَّاءَ مهموسةٌ لا إطباقَ فيها ، و هذهِ الحروفُ مجهورةٌ مُطْبقـــةٌ ، فاختاروا حرفًا مُستعليًا من مخرجِ التَّاءِ ، و هو الطَّاءُ ، فجعلوهُ مكانَ التَّاءِ ؛ لأنَّهُ مناســـبٌ للتَّاءِ في المخرجِ ، و الصّادِ ، و الضَّادِ ، و الظاءِ في الإطباقِ " . [2]

و لهذا يقالُ في (ضَجَعَ) من (الضُّجْعة) : (اضْطَجَعَ) ، وقد قالَ " بعضُ العربِ : (الْطَجَعَ) في (اضْطَجَعَ) أبدلَ اللامَ مكانَ الضَّادِ ؛ كراهيةَ التقاءِ المطبقَين ، فأبدلَ مكانَها أقربَ الحروفِ منها في المخرجِ ، و الانحرافِ " [3] ، و عليهِ قولُهُ :

لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ وَ لا شِبَعْ

مَالَ إِلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ . [4]

و كانَ القياسُ يقتضي رجوعَ تاءِ (افْتَعَل) ؛ لأنَّها إنَّما أُبدلتْ طاءً للضّادِ قبلَها ، قالَ ابنُ جنّي : " فإنْ قيلَ : فقد أحطْنا علمًا بأنَّ أصلَ هذا الحرفِ (اضْتَجَعَ) : (افْتَعَل) من (الضُّجْعَةِ) ، فلمّا جاءتِ الضَّادُ قبلَ تاءِ (افْتَعَل) أُبدلتْ لها التَّاءُ طاءً ، فهلا لَمّـــا زالـــتِ الضَّادُ فصارتْ بإبدالِها إلى اللامِ رُدّتِ التَّاءُ ، فقيلَ : (الْتجَعَ) ، كما تقولُ : الْـــتحَمَ ، و الْتَجَأَ) ؟

قيلَ : هذا إبدالٌ عرضَ للضّادِ في بعضِ اللُّغاتِ ، فلمّا كانَ أمرًا عارضًا ، و ظـــلاً في أكثرِ اللُّغاتِ خالصًا أقرُّوا الطَّاءَ بحالِها ؛ إيذانًا بقِلّةِ الحَفْلِ بما عرضَ من البدلِ ، و دلالةً على الأصلِ المَنْحُوِّ المعتمدِ " . [5]

---

[1] ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٩ ، و المنصف ٢ / ٣٢٤ ، و الممتع في التّصريف ١ / ٣٦٠ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٢٢٦ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ٤٨٣ .

[4] البيتان من الرجز ، و هما لمنظور بن حيَّة الأسديّ في التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٦٤ ، و بلا نسبة في إصـــلاح المنطق ٩٥ .

[5] ينظر المحتسب ١ / ١٠٧ .

و نحوُ ذلكَ ما حكاهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ عن خَلَفِ الأحمرِ [1] من قولِهم : (الْتَقَطْتُ النَّوى ، و اشْتَقَطْتُهُ ، و اضْتَقَطْتُهُ) ، قالَ ابنُ جنِّي : " يجوزُ أنْ تكونَ الضَّادُ بدلا من الشِّين في (اشْتَقَطْتُهُ) . نعم ، و يجوزُ أنْ تكونَ بدلا من اللامِ في (الْتَقَطْتُهُ) ، فيُتركُ إبدالُ التَّاءِ طاءً مع الضّادِ ؛ ليكونَ ذلكَ إيذانًا بأنَّها بدلٌ من اللامِ ، أو الشِّينِ ، فتصحُّ التَّاءُ معَ الضَّادِ ، كما صَحّتْ مع ما الضَّادُ بدلٌ منهُ " . [2]

تعقيبٌ :

لم تتأثَّرْ تاءُ الافتعالِ المبدلةُ طاءً في (اضْطَجَعَ) من أجلِ الضَّادِ حينَ أُبدلتِ الضَّادُ لامًا إبدالا عارضًا ، كما لم تُبدلْ تاءُ الافتعالِ طاءً فيما حكاهُ ابنُ جنِّي عن أبي عليٍّ الفارسيِّ من قولِهم : (اضْتَقَطَ) ؛ لكونِها مبدلةً إبدالا عارضًا من اللامِ في (الْتَقَطَ) ، أو الشِّينِ من (اشْتَقَطَ) ، كما قرّرَ ابنُ جنِّي .

و هذه الحكايةُ لم أقفْ عليها عندَ غيرِ ابنِ جنِّي ومن نقَلَ عنهُ ، و لعلَّ عدمَ الاعتدادِ بالإبدالِ العارضِ في (الْطَجَعَ ، و اضْتَقَطَ) إيذانٌ بأنَّ ذلكَ إبدالٌ عرضَ ، لا لغةٌ ، ثُمَّ إنَّهُ لو اعْتُدّ بالعارضِ ، فأُبدلَ تاءُ الافتعالِ في (اضْتَقَطَ) طاءً ؛ لكانَ فيه اجتماعُ ثلاثةِ أحرفٍ مطبقةٍ اثنانِ منها طاءٌ ، ومعَهما القافُ الّتي تُشاركُ الطَّاءَ في الجهْرِ ، و الاستعلاءِ ، و نظيرُ ذلكَ في تركِ الإبدالِ للثّقلِ ــ و إنْ كانتِ الضَّادُ أصلا ــ ما حكاهُ اللّحيانيُّ من قولِهم : (اضْتَغَطَتُ) بالإظهارِ في قولِهم : (ضَغَطَ عليهِ ، و اضْتَغَطَ) أي : تَشَدَّدَ عليهِ في غُرْمٍ ، أو نحوِهِ . [3]

---

[1] هو أبو مُحْرِز خَلَفُ بن حيَّان الأحمر ،كان راوية شاعراً ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، وقيل : بعد المائتين بيسير ، ينظر : طبقات الزبيدي ١٦١ ، و البغية ١/٥٥٤ .

[2] ينظر الخصائص ٢ / ٣٤٩ .

[3] ينظر لسان العرب ٧ / ٣٤٣ (ض غ ط) .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ الإبدالِ العارضِ على الإدغامِ :

قد يُؤدِّي الإبدالُ العارضُ إلى ما يقتضي الإدغامَ ، إمّا لمماثلة الحرفِ المبدَلِ لما يَليه ، و إمّا لاجتماعِ الواوِ و الياءِ ، و سبقِ أحدِهما بالسُّكونِ ، و ممَّا وردَ من ذلكَ :

١ ــ قالوا في (مَكَاكِيكَ ، و ظَرَابِينَ ، و أناسِينَ) : (مَكَاكِيُّ ، و ظَرابِيُّ ، و أناسيُّ) كما مرَّ آنفًا ، فأدغموا ؛ اعتدادًا بالإبدالِ العارضِ لَمّا كانَ ما بعدَ الحرفِ المبدَلِ مماثلا لهُ .

٢ ــ قالوا في (دوَّانٍ) : (ديوانٌ) ، و في (اجْلوَّاذٍ ، و اخْرِوَّاطٍ ، و اعْلِوَّاطٍ)[1] : (اجْليواذٌ ، و اخْريواطٌ ، و اعليواطٌ) ، و الفرقُ بينَ هذهِ ، و بينَ (ديوانٍ) أنَّ الإبدالَ في (ديوانٍ) لازمٌ مع عروضِهِ ، ولعلّ هذا الّذي سوَّغَ للشَّاعرِ إثباتَها في الجمعِ[2] في قولِهِ :

عَدَاني أَنْ أَزُورَكِ أُمَّ عَمْرٍو　　دَيَاوِينٌ تَشَقَّقُ بالْمِدادِ[3]

و أمّا (اجْلَوَّذَ ، و اخْرَوَّطَ ، و اعْلَوَّطَ) ، فالقياسُ في مصادرِها (اجْلِوَّاذٌ ، و اخرِوَّاطٌ ، و اعْلِوَّاطٌ) بتصحيحِ الواوِ " من قِبَلِ أنّها لَمّا أُدغمتْ في الّتي بعدَها قويتْ ، و ضارعتِ الحروفَ الصِّحاحَ ، فجازَ ثباتُها مع انكسارِ ما قبلَها ، كما قالوا : (قَرْنٌ أَلْوَى) ، و (قُرُونٌ لُيّ) ، فصحَّحوا الواوَ الأولى ، و إنْ كانتْ ساكنةً مضمومًا ما قبلَها ، من قِبَلِ أنّها قويتْ بالإدغامِ ، فحصَّنها عن القلبِ " .[4]

و في (دِيوانٍ) ، و (اجْلِيواذ) ، و نحوِهما لا يجوزُ الإدغامُ بحالٍ ، فلا يقالُ : (دِيَّانٌ) ، و لا (اجْلِيَّاذٌ ، أو اخرِيَّاطٌ) بقلبِ الواوِ ياءً ، و إنْ كانتْ قبلَها ياءٌ ساكنةٌ " من قِبَلِ أنَّ قلبَ الأُولى منهما عارضٌ ليسَ بلازمٍ ، و لا واجبٍ ... ، و إنّما قُلبتْ ؛ لضربٍ من التَّخفيفِ " .[5]

---

[1] الاجْلوَّاذُ ، و الاخْرِوَّاط : المَضاءُ ، و السُّرعة في السَّيْر ، و الاعْلوَّاطُ : ركوب الرّأس ، و التَّقحُّم على الأمور بغير رويّة ، و ركوب العُنُق ، و ركوب المركوب عُريًا ينظر لسان العرب ٣ / ٤٨٢ (ج ل ذ) ، و ٧ / ٢٨٦ (خ ر ط) ، و ٧ / ٣٥٥ (ع ل ط)

[2] ينظر المنصف ٢ / ٣٢ .

[3] البيت من الوافر ، و قد أنشده خلف الأحمر كما في الخصائص ٣ / ١٥٨ ، و هو بلا نسبة أيضا في لسان العرب ١٣ / ١٦٦ (د و ن) .

[4] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٠ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٥٨٦ ــ ٥٨٧ .

و قد نَظَّرَ ابنُ جنِّي لـ (دِيوانٍ) في عدمِ الإدغامِ ؛ لعروضِ الإبدالِ بالأمرِ من (أويْتُ) ، و ذلكَ قولُهم : (اِيوِ)[1] نحو (اِشْوِ) من (شَويْتُ) ، فقالَ : " فإنْ قالَ قائلٌ : لِمَ صَحَّتِ الواوُ في (اِيوِ ، و ايويا) ، و نحوِ ذلكَ ، و قبلَها ياءٌ ساكنةٌ ، و هلا قُلبتْ ، كما قُلبتْ في (سيِّد ، و ميِّت) ؟

فالجوابُ : أنَّ هذه الياءَ ليسَتْ لازمةً ، و إنَّما هي بدلٌ من همزةِ (أَوَى) أُبدلتْ لوقوعِ همزةِ الوصلِ قبلَها ، ألا ترى أنَّها متى زالتِ همزةُ الوصلِ صَحَّتِ الهمزةُ ، و ذلكَ نحو قولِكَ : (قُمْ فأْوِ) ، و كذلكَ (اذهبْ و أْوِ) ؟

فلمَّا كانتِ الياءُ غيرَ لازمةٍ جرتْ مَجرَى (ديوانٍ) الَّتي إنَّما هي بدلٌ من الواوِ الَّتي كانتْ مُدغمةً " .[2]

و ما ذكرَهُ ابنُ جنِّي من أنَّ الإبدالَ في (اِيوِ) غيرُ لازمٍ فيه نَظَرٌ ، بل الإبدالُ فيه لازمٌ ، و لهذا أجمعَ القُرَّاءُ بلا خلافٍ عنهم[3] على قراءة : ﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَـٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ﴾[4] ، و الإدغامُ هنا لمْ يمتنعْ ؛ لكونِ الإبدالِ عارضًا ، و إنَّما لكونِ همزةِ الوصلِ الَّتي أوجبَتْ الإبدالَ عارضةً ، و لولا ذلكَ لوجبَ الإدغامُ ، و لهذا لمْ يَذْكرْ سيبويهِ في مصدرِ (احْواوَى) غيرَ (احْوِيَّاء)[5] ؛ " لأنَّ الياءَ تقلبُها ، كما قَلَبَتْ واوَ (أيَّام) "[6] لمّا كانَ الإبدالَ في مثلِه لازمًا ؛ لانكسارِ ما قبلَ الألفِ ، لا للعلَّةِ الَّتي ذكرَها الرَّضيُّ[7] من أنَّ المصدرَ أَصْلٌ للفعلِ ، فلا يكونُ الياءُ بدلا من الألفِ ، بل الألفُ في الفعلِ بدلٌ من الياءِ .

---

[1] أصلهُ : (اِإوِي) كـ (اِضْرِبْ) حُذفت الياءُ للبناءِ ، و أُبدلت الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً ؛ لسكونِها بعد همزةٍ مكسورةٍ في الصَّدرِ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ٢٤٠ .

[3] ينظر إتحاف فضلاء البشر ١ / ١٩٢ .

[4] سورة يونس ١٠ / الآية ١٥ .

[5] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٢٠ ، و إلى ذلكَ ذهب المازني ينظر المنصف ٢ / ٢٢١ ، و ابن سيده ، ينظر لسان العرب ١٤ / ٢٠٧ .

[6] ينظر الكتاب ٤ / ٤٠٤ .

[7] ينظر شرحه للشافية ٣ / ١٢٠ .

و قد قالَ بعضُهم : (احْويواءٌ)[1] ، و ليسَ ذلكَ لأنّ الياءَ غيرُ لازمة ، فإنّ الإبدالَ في مثلِهِ لازمٌ ، فالألفُ إذا سُبِقَتْ بكسرةٍ وجبَ قلبُها ياءً ، و لهذا كانَ (احْوِيَّاءٌ) أكثرَ[2] ، و هو القياسُ في نظائرِهِ .[3]

تعقيبٌ :

إذا أدَّى الإبدالُ العارضُ إلى ما يقتضي الإدغامَ ، فإنْ كانَ ذلكَ لتوالي متماثِلَينِ وجبَ الإدغامُ ، و لا يُلتفَتُ لعروضِ الإبدالِ ، بل يُعتدّ به ، و ذلكَ قولُهم : (مكاكيُّ) ، و نحوُهُ ، و إنْ كانَ ذلكَ لاجتماعِ الواوِ و الياء ، و سَبْقِ أحدِهما بالسُّكونِ فلا إدغامَ ، و ذلكَ قولُهم : (ديوانٌ ، و اجْليوَاذٌ) ، و نحوِهما ، فلا يُعتدّ بالعارضِ حينئذ ؛ لِمَا في ذلكَ من الإيغالِ في البُعْدِ عن الأصلِ دونَ أنْ يكونَ هناك من الإبدالِ اللازمِ ما يُشيرُ إلى ذلكَ الأصلِ ، و لذلكَ كانتْ (رُوْيا) أحسنَ من (رُيَّا) ، و (رُيَّا) أحسنُ من (رِيَّا) ؛ لِمَا في الأخيرةِ من البعدِ عن الأصلِ ، و هو (رؤْيا) على ما سيأتي إنْ شاءُ الله تعالى بيانُهُ .[4]

و أمّا من قالَ : (احْويواءٌ) فقد تَبيَّنَ أنَّ الإبدالَ فيه لازمٌ ، وكانَ ينبغي أنْ يُدغمَ الواوَ بعدَ قلبِها ياءً في اليَّاء بعدَهَا ، و هو الَّذي نصَّ عليه سيبويه ، و غيرِهِ ، و لعلَّ ترْكَ الإدغامِ إنّما كانَ لما يترتَّبُ على الإدغامِ من إعلالِ الألفِ بقلبِها ياءً ، و إعلالِ الواوِ الثَّانيةِ ــ و هي لامُ الكلمةِ الأُولى ــ بقلبِها ياءً ، ثُمَّ إدغامِها ، و إعلالِ الواوِ الثَّالثةِ ــ و هي لامُ الكلمةِ الثَّانيةُ ــ بقلبِها همزةً[5] ، فلاجتماعِ تلكَ الإعلالاتُ تَنكَّبَ من قالَ : (احْوِيواءٌ) الإدغامَ ، و الله أعلمُ .

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٢٢١ ، و أجازه العكبري وجهًا آخر ، و قدّمه على (احويَّاء) ، ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٤٢٠ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ٢٢٢ .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٢٤٠ .

[4] ينظر صفحة (١٤٢) .

[5] جعل ابن جِنّي الإعلالَين الأخيرين ممّا يقوي (احويواء) قليلا ، ينظر المنصف ٢ / ٢٢١ .

المبحثُ الثّالثُ : عُروضُ الحذفِ ، و الزيادةِ

أوّلا : عُروضُ الحذفِ :

قَسّمَ ابنُ يعيشَ الحذفَ إلى ضربَينِ : لازمٍ ، و عارضٍ ، ثُمّ عرّفَ كلا منهُما بقولِه :

" فاللازمُ : ما حدثَ عن عِلّة لازمة ، نحو ما ذكرْناهُ من الحـذفِ في (يَعِـدُ ، و تَعِـدُ ، و أُكرِمُ ، و تُكرِمُ) ، و نظائرِ ذلكَ ، فهذا الحذفُ مُعتدٌّ به من حيثُ إنّهُ لازمٌ للزومِ سببِه .

و أمّا ما يُحذَفُ لعلّة عارضة فلا يُعتدُّ به حذفًا ، و يكونُ في حُكْمِ الموجودِ ، و إنْ لم يُنطَقْ به نحوَ ما حُذِفَ للوقفِ ، أو للجزمِ ، أو لالتقاءِ السّاكنَينِ " . [1]

و من مسائلِ الحذفِ العارضِ :

المسألةُ الأُولى : أَثَرُ الحذفِ العارضِ على شَكْلِ اللّفظ :

قُرِئَ قولُهُ تعالى : ﴿ لا تُضارْ والِدَةٌ بِوَلَدِها ﴾ [2] بإسكانِ الرّاءِ من ﴿ تُضَارْ ﴾ [3] ، و في توجيهِها قولانِ :

الأول : أنّهُ من (ضَارَ يَضِيرُ) ، و هو مرفوعٌ ، و إنّما اختُلستِ الضّمّةُ فظنّهُ الـرّاوي إسكانًا ، و هو أحدُ قولَي الزّمخْشريِّ [4] ، و قيلَ : إنّهُ من إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقـفِ ، و هو قولُ أبي حيّانَ [5] .

الثّاني : أنّ الأصلَ فيهِ (تُضارِرْ) ، أو (تُضارَرْ) ، و قد قُرِئَ بهما [6] ، ثُمّ حُذِفتِ الرّاءُ الثّانيةُ تخفيفًا ، " فكانَ يجبُ على هذا (لا تُضارِ) [7] ؛ لأنّ الأولى مكسورةٌ في الأصـلِ ، فيجبُ أنْ تُقرَّ على كسرِها ؟

قيلَ : لا ، بل لَمّا حُذفتِ الثّانيةُ ، و قد كانَتِ الأُولى ساكنةً ؛ لأنّها كانَتْ مُدغمَةً في

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٤٤ .

[2] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٣٣ .

[3] و هي قراءة الأعرج ، و أبي جعفر ، ينظر مختصر في شواذّ القرآن ١٤ ، و البحر المحيط ٢ / ٢١٥ .

[4] ينظر الكشّاف ١ / ٢٧٦ .

[5] ينظر البحر المحيط ٢ / ٢١٥ .

[6] ينظر إعراب القراءات الشواذّ ١ / ٢٥٢ .

[7] أو (لا تُضارَ) بالفتح .

الثَّانية أُقـــرَّتْ على سكونِها ؛ ليكونَ ذلكَ دليـــلا على أنَّها قد كانَـــتْ مُدغمَـــةً قبـــلَ الحذف " .[1]

و قالوا : (لا أُكلِّمُهُ حِيْريَّ دَهْرٍ) بفتحِ الحاءِ ، و كسرِها ، و تشديدِ الياءِ مفتوحةً ، أيْ : أبدًا[2] ، و قالوا أيضًا : (حَيْرِيْ) بسكونِ الياءِ ، و قد حَمَلَهُ البصريُّونَ على تسكينِ المنصوبِ[3] ، فلا عُروضَ فيه ، و قالَ ابنُ جنِّي : " و لي أنا فيه مذهبٌ غيرُ هذا ، و هو أنْ يكونَ أرادَ (حَيْرِيَّ دَهْرٍ) بالتَّشديد ، ثُمّ خفَّفَ الكلمةَ ، فحذفَ ياءَها الثَّانيـــةَ ، و قـــد كانَت الأُولى المدغمَةُ فيها ساكنةً ، فأقرَّها على سكونِها تلفُّتًا إلى الياءِ المحذوفةِ الثَّانية ؛ لأنَّهُ في حُكْمِ الثَّابتِ " .[4]

تعقيـــبٌ :

جعلَ ابنُ جنِّي قولَهُ تعالى : ﴿ لا تُضارْ وَالِدَةٌ بِوَلَدِها ﴾ في قراءةِ من قرأَها بـــسكونِ الـــرَّاءِ من ﴿ تُضَارْ ﴾ ، و قولَ العربِ : (لا أُكلِّمُهُ حَيْرِيْ دَهْرٍ) فيمن أسكنَ الياءَ مـــن (حَيْرِيْ) من قبيلِ الحذفِ العارضِ الَّذي لم يُعتدّ به ، فبقيَ الحرفُ المدغَمُ على سكونِهِ ، و لو اعتُدّ بهذا الحذفِ لعادتْ للحرفِ المدغمِ حركتُهُ قبلَ الإدغامِ .

ثُمّ حَكَمَ على ذلكَ في ﴿ تُضَارْ ﴾ بالضَّعفِ ، و علّلَ لضعفِه بقولِه : " ألا ترى أنَّكَ لو رخَّمتَ (قاصًّا) ــ اسمَ رجلٍ ــ على قولِكَ : (يا حارِ) لقلتَ : (يا قاصِ) ، فرددتَ عينَ الفعلِ إلى الكسرِ ؛ لأنَّهُ (فاعِلٌ) ، و أصلُهُ (قاصِصٌ) ، فمن هنـــا ضَـــعُفَتْ هـــذه القراءةُ ، و إنْ كانَ فيها من الاعتذارِ ، و الاعتلالِ ما قدَّمنا ذكرَه " .[5]

و لضعفِ ما وجّهَهُما به ابنُ جنِّي ، فإنّ حملَ (حَيْرِيْ) علـــى إســـكانِ المنـــصوبِ أقوى ، قالَ ابنُ جنِّي نقلا عن المبرِّدِ[6] : " إسكانُ هذهِ الياءِ في موضعِ النَّصبِ من أحـــسنِ

---

[1] ينظر المحتسب ١ / ١٢٣ ــ ١٢٤ .

[2] ينظر لسان العرب ٤ / ٢٢٥ (ح ي ر) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٠٧ .

[4] ينظر المحتسب ١ / ٢٩٠ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٢٤ .

[6] ينظر المقتضب ٤ / ٢١ ، و الكامل ٢ / ٩٠٨ ــ ٩٠٩ .

الضرورات حتى إنّهُ لو جاءَ به جاءٍ في النَّثرِ لكانَ جائزًا "[1] ، و عليهِ قراءةُ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾[2] ، و قولُهم في المثلِ : (أَعْطِ القوسَ بارِيْها[3]) .[4]

و أمّا ﴿ تُضارْ ﴾ فإنْ سلَّمنا أنَّهُ من المضعَّفِ فإنَّ جعلَهُ من إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ أقوى ، و لهُ نظائرُ منها : قولُــهُ ســبحانَهُ و تعــالى : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾[5] ، بإثباتِ هاءِ السَّكتِ حالَةَ الوصلِ .

---

[1] ينظر المحتسب ٢ / ٣٤٣ .

[2] سورة المائدة ٥ / الآية ٨٩ ، و هي قراءة جعفر الصادق ، ينظر البحر المحيط ٤ / ١٠ ــ ١١ .

[3] هذا مثلٌ يُضربُ في وجوبِ تفويضِ الأمرِ إلى منْ يُحْسِنُهُ ، ينظر المُستقصَى في أمثالِ العربِ ١ / ٢٤٧ ، و مجمع الأمثال ٢ / ١٩ .

[4] ينظر في ذلكَ : المفصّل في صنعةِ الإعراب ٣٨٤ ــ ٣٨٥ ، و أمالي ابن الشجريّ ١ / ١٥٧ .

[5] سورة الحاقّة ٦٩ / الآيتان ٢٨ ، ٢٩ .

المسألةُ الثَّانيةُ : أَثَرُ الحذفِ العارضِ على الصَّرفِ ، و منعه :

١ ــ قالوا في جمعِ (بَرِيءٍ) : (بُرآءُ) ، كـ (فَقيه و فُقَهاءَ) ، و (بِراءٌ) ، كــ (كَريمٍ و كِرامٍ) ، و (أَبْرياءُ) ، كـ (نَصيبٍ و أَنْصِباءَ) ، و (أَبْراءٌ) ، كـ (شَرِيفٍ و أَشْراف) .[1]

و قالوا أيضًا : (بُرَاءُ) غيرُ مصروفٍ ، و رُوِيَ به قولُ الحارثِ بنِ حِلِّزَةَ :[2]

أَمْ جَنايا بَني عَتيقٍ فَمَنْ يَغْـ.....ـدِرْ فَإِنَّا مِنْ حَرْبِهِمْ لَبُرَاءُ[3]

و قد اختُلِفَ فيه على أقوالٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ جمعٌ ، و الأصلُ فيه : (بِراءُ) بالكسرِ ، ثُمَّ أُبدِلَتْ فيه الضَّمَّةُ بالكسرةِ ، كما قالوا : (رُخْلَةٌ و رِخالٌ) ، و قالَ بعضُهم : (رُخَالٌ) ــ بضمِّ الرَّاءِ ــ ، و قــالوا : (شاة رُبَّى ، و غنمٌ رُبابٌ ، و رِبابٌ) ــ بضمِّ الرَّاءِ وكسرِها ــ ، و هي الحديثةُ النِّتاجِ ، أي : الحديثةُ الوِلادةِ ، و هو قولُ الزَّجَّاجِ[4] ، و أكثرِ أهلِ البصرةِ .[5]

الثَّاني : أَنَّهُ مفردٌ ، يُقالُ : " رجلٌ بريءٌ ، و بُراءٌ ، مثلُ (عَجيبٍ ، و عُجابٍ) ، و هو قولُ الجوهريِّ .[6]

و اعترضَ عليهِ ابنُ برِّي ، فقالَ : المعروفُ في (بُراءٍ) أَنَّهُ جمعٌ لا واحدٌ ، و عليهِ قولُ الشَّاعرِ :

رَأَيْتُ الــحَرْبَ يَجْنيها رِجالٌ وَ يَصْلَى حَرَّها قَوْمٌ بُراءُ[7]

---

[1] ينظر الصِّحاح ١ / ٣٦ (ب ر أ) .

[2] هو الحارث بن حِلِّزة بن مكروه اليشكُريّ ، كان إماماً في قومه ، عدّه بن سلام من شعراء الطّبقة السّادسة من الجاهليين ، ينظر : طبقات ابن سلام ١٥١ ، و الشّعر والشّعراء ١٩٧ .

[3] البيت من الخفيف ، هو للحارث بن حِلِّزة اليشكريّ في معلّقتِه ، ينظر شرح القصائد السّبع الطوال ٤٨١ .

[4] ينظر معاني القرآن للزجّاج ٥ / ١٥٧ .

[5] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٨١ .

[6] ينظر الصِّحاح ١ / ٣٦ (ب ر أ) ، و الجوهريّ هو : هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، له تاج اللغة و صحاح العربية ، و مقدمة في النحو ، وغيرهما . توفي سنة ٣٩٣ هــ و قيل ٣٩٨ هــ بنيسابور، ينظر : إنباه الرواة ١ / ٥٢٩ ، معجم الأدباء ٢ / ٢٠٥ .

[7] البيت من الوافرِ ، و هو للهيثم بن الأسود النَّخعيّ في المستقصى في الأمثال ٢ / ٧ ــ ٨ .

قالَ : و مثلُهُ لزُهَيْرٍ :[1]

إِلَيْكُمْ إِنَّنا قَوْمٌ بُراءُ [2] " .[3]

الثَّالثُ : أَنَّهُ جمعٌ ، و الأصلُ فيهِ : (بُرآءُ) إلا إنَّهم حذفوا الهمزةَ الأُولى الَّتي هي لامُ الكلمةِ تخفيفًا ، و هو قولُ الفرَّاءِ [4] ، و نُسبَ للكوفيِّينَ ، و لا يجوزُ هذا عندَ البصريِّينَ ؛ لأَنَّكَ تحذفُ همزةً لغيرِ علَّة .[5]

و على قولِ الفرَّاءِ الَّذي يقولُ : إنَّ الأصلَ فيهِ : (بُرآءُ) ، ثُمّ حذفتْ منهُ اللامُ ، فإنَّ الكلمةَ لا تتأثَّرُ بهذا الحذفِ العارضِ ، و يبقَى لها منعُ الصَّرفِ ؛ " لأنَّ الهمزةَ الباقيةَ للتَّأنيثِ على حدِّها في (حمراءَ ، و صحراءَ) ، و وزنُ الكلمةِ إذًا (فُعاءُ) " .[6]

٢ ــ و نحوُ (بُراءَ) في حذفِ الهمزةِ لامًا ؛ استثقالا للهمزَتَين بينَهما ألفٌ (أشـياءُ) عندَ الأَخْفَشِ ، و الفرّاءِ [7] ، فقد ذهبا إلى أنَّ الأصلَ فيها : (أَشْيِئاءُ) على وزنِ (أَفْعِلاء) على أنَّها جمعُ (شيْءٍ) عندَ الأخفشِ ، و (شيْءٍ) مخفَّف (شيِّءٍ) عندَ الفرَّاءِ ، و هـي ممنوعةٌ من الصَّرفِ ؛ لألفِ التَّأنيثِ ، ثُمّ حُذِفَتِ الهمزةُ الَّتي قبـلَ الألـفِ ، و هـي لامُ الكلمةِ ، فوزنُها (أَفْعاء) .

٣ ــ و قالوا : (جَنَادِلُ) ، و (ذَلاذِلُ) [8] ممنوعَين من الصَّرفِ ؛ لأنَّهما على صـيغةِ منتهَى الجموعِ ، و قد جاءَ عنهُم أيضًا (جَنَدِلٌ ، و ذَلَذِلٌ) بحـذفِ الألـفِ منـوَّنَينِ ،

---

[1] هو زهير بن أبي سلمي بن ربيعة بن رياح المزني، أحد عبيد الشعر ومن أصحاب المعلقاتِ ، عدَّه ابن سلام من الطبقة الأولى من الجاهلين ، ينظر : طبقات ابن سلام ٦٣ ، و الأغاني ١٠/٣٣٨ .

[2] هذا عجـز بيت من الوافـر ، وصـدره :

وَ إِمَّــا أَنْ يَقُــولَ بَنــو مَصَـــادٍ

و هو لزهير بن أبي سُلمى ، ينظر ديوانه ٧٤ .

[3] ينظر لسان العرب ١ / ٣٢ .

[4] ينظر معاني القرآن للفرَّاء ٣ / ١٤٩ ــ ١٥٠ .

[5] شرح القصائد المشهورات لابن النَّحَّاس ٢ / ٧٤ .

[6] ينظر شرح الملوكي ٣٨١ .

[7] ينظر المنصف ٢ / ٩٤ ــ ٩٩ .

[8] (الجنادل) جمع (جنْدل) ، و هي الصخرة مثل رأس الإنسان ، و (الذَلاذِل) : أسافل القميص الطويل إذا ناس فأخْلق ، ينظر لسان العرب ١١ / ١٢٩ (ج ن د ل) ، و ٢٥٩ (ذ ل ل) .

فصرفوهما ؛ لأنَّهُما نقصَا عنِ البناءِ المانعِ من الصَّرفِ [1] ، و نُسبَ ذلكَ لسيبويهِ [2] ، و ليس بصحيحٍ ، بل التَّنوينُ عندَهُ تنوينُ عِوَضٍ ، قالَ : " و يقولُ بعضُهم : (جَنَدلٌ ، و ذَلَــذلٌ) بحذفِ ألفِ (جنادلَ ، و ذلاذلَ) ، و يُنوِّنونَ ، يجعلونَهُ عِوَضًا من هذا المحــذوفِ " [3] ، و أجازَهُ ابنُ مالك . [4]

و مع أنَّهُم أرادوا الألفَ ، و لم يعتدُّوا بحذفِها بدليلِ توالي أربعِ متحرِّكاتٍ في كلمــةٍ واحدةٍ ، و لولا أنَّ الألفَ مُرادةٌ منويَّةٌ لم يجزْ ، إلا أنَّهُم مع ذلكَ اعتدُّوا بحذفِها فصرفُوهما ، قالَ ابنُ يعيشَ : " ألا ترى أنَّهُم قالوا : (ذَلَذِلا ، و جَنَدلا) فصرفُوهُما ، و إنْ كانَ المُرادُ (ذَلاذِلَ ، و جَنادِلَ) غيرَ مصروفَينِ ؛ لأنَّهما بزنةِ (مساجدَ) ، لكنَّهم حــذفوا الألــفَ منهُما تخفيفًا ، و ما حُذِفَ للتَّخفيفِ كانَ في حُكْمِ المنطوقِ بهِ ، و يزيدُ وضوحًا أنَّ الألفَ مُرادةٌ أنَّهُ اجتمعَ فيهِما أربعُ متحرِّكاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ ، و مع كونِ الألفِ مُرادةً فهــو مصروفٌ لمراعاةِ اللَّفظِ " . [5]

٤ ــ قرأَ يحيى بنُ وثَّابٍ [6] ، و إبراهيمُ [7] : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مثْنى و ثُلاثَ وَ رُبَــعَ ﴾ [8] ، بحذفِ الألفِ من ﴿ رُبَاعَ ﴾ ممنوعةً من الصَّرفِ [9] ، قالَ ابنُ جنِّي : " ينبغي أنْ يكونَ محذوفًا من (رُباعَ) تخفيفًا ... ، و يقوِّي أنَّهُ أرادَ (رُباعَ) ، ثُمّ حذفَ الألــفَ تركُ صرفِهِ كما كانَ قبلَ الحذفِ غيرَ مصروفٍ " . [10]

---

[1] ينظر النّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٣٠ ، و ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٥٣ .

[2] ينظر لسان العرب ١١ / ١٢٩ (ج ن د ل) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٨ .

[4] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٥ ــ ١٤٢٦ .

[5] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيشَ ١ / ٧٠ .

[6] هو يحيى ابن وثّاب الأسديّ الكوفيّ القارئ ، تابعيٌّ توفي سنة ١٠٣ هــ ، ينظر : معرفة القراء ١ / ٦٢ ، و مرآة الجنان ١ / ١٧٠ .

[7] هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود النَّخَعِيّ ، توفي سنة ٩٦ ، ينظر : طبقات ابن سعد ٦ / ٢٧٩ ، و مرآة الجنان ١ / ١٥٧ .

[8] سورة النساء ٤ / الآية ٣ .

[9] رواها الأعمش عن يحيى بن وثّاب ، و المغيرة عن إبراهيم النَّخَعِيّ ، ينظر المحتسب ١ / ١٨١ ، و البحر المحيط ٣ / ١٦٣ .

[10] ينظر المحتسب ١ / ١٨١ .

٥ ــ و قالوا في التّفضيلِ : (هذا خيرٌ منهُ ، و هذا شرٌّ منهُ) ، مصروفَينِ ، و أ صلُهما (أخْيَرُ ، و أشَرُّ) ممنوعَينِ من الصَّرفِ للوصفيَّة ، و الوزنِ ، قالَ :

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَ ابْنُ الأخْيَرِ .[١]

و قُرِئَ : ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذّابُ الأشَرُّ ﴾[٢] ، فحُذفتِ الهمزةُ تخفيفًا ؛ لكثرةِ الاستعمالِ[٣] ، و قالَ الأخفشُ : " لأنَّهما لَمَّا لم يُشتقَّا من فعلٍ خُولِفَ لفظُهما " .[٤]

تعقيبٌ :

يتّضحُ من عرضِ المسائلِ السَّابقةِ أنَّ الحذفَ في الممنوعِ من الصَّرفِ ينقسمُ إلى قسمَينِ :

الأول : ما لا تزولُ به علَّةُ منعِ الصَّرفِ ، أو إحدى علَّتَيه ، فلا يُعتدُّ بهذا الحذفِ العارضِ ، بل يبقى الاسمُ على حالته السَّابقَة من منعِ الصَّرفِ ، و ذلكَ نحو (بُراءَ) ، و (أشياءَ) عندَ الفرَّاءِ ، و الأخفشِ ؛ لأنّ علَّةَ منعهما من الصَّرفِ ألفُ التَّأنيثِ ، و هي باقيةٌ فيهِ بعدَ الحذفِ ، فبقيَ لهما منعُ الصَّرفِ ، و لم يُعتدّ بالحذفِ العارضِ .

و كذلكَ ﴿ رُبَعَ ﴾ من قولِه تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مثْنى و ثُلاثَ وَ رُبَعَ ﴾ ؛ لأنّ كلمةَ (رُباعَ) إنَّما مُنعتْ من الصَّرفِ عندَ سيبويه ، و أكثرِ النَّحويِّينَ للوصفيَّة ، و العدلِ عن تكرارِ العددِ[٥] ؛ إذ إنَّها في معنى (أربعة أربعة) ، و كذلكَ ﴿ رُبَعَ ﴾ ؛ إذ العدلُ فيها باقٍ بعدَ الحذفِ بدليلِ عطفها على ﴿ مَثْنَى و ثُلاثَ ﴾ ، و وجهُ تركِ الاعتدادِ ههنا أنَّ العارضَ قد دلَّ على عُروضِهِ دليلٌ ، فضَعُفَ الاعتدادُ به .

و كذلكَ (جَنَدِلٌ ، و ذَلَذِلٌ) عند سيبويه ، و جوَّزهُ ابنُ مالكٍ ، لأنَّ توالي المتحرِّكاتِ ، و انعدامَ الوزنِ يُشيرانِ إلى الألفِ المحذوفةِ .

---

[١] البيتُ من الرَّجزِ ، و قد نُسبَ لرؤبةَ في المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، و ليس في ديوانه .

[٢] سورة القمر ٥٤ / الآية ٢٦ ، و هي قراءة أبي قُلابةَ في المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، و زاد في فتح القدير ٥ / ١٢٦ أبا جعفر ، و في البحر المحيط ٨ / ١٧٩ " قتادة ، و أبو قُلابةَ " .

[٣] ينظر المحتسب ٢ / ٢٩٩ .

[٤] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٤٣٣ .

[٥] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤٧ .

الثّاني : ما تزولُ به عِلّةُ منعِ الصَّرفِ ، أو إحدى عِلّتَيه ، كحذفِ الهمزةِ من (أخْيَرَ ، و أشرَّ) ؛ إذْ زالَ بهذا الحذفِ وزنُ (أفعلَ) ، فصُرفتا .

و مثلُهُ الحذفُ الذي يلحقُ الجمعَ الموازنَ لـــ (مَفاعِلَ ، أو مَفاعيلَ) ، و هو ما كـــانَ " أوَّلُهُ حرفًا مفتوحًا ، و ثالثُهُ ألفًا غيرَ عِوَضٍ ، يليها كسرٌ أصليٌّ ملفوظٌ بهِ ، أو مقدَّرٌ على أوّلِ حرفَينِ بعدَ الألفَينِ ، و لا فرقَ في الحرفِ الأوَّلِ منَ الكلمةِ بينَ الميمِ ، و غيرِها " .[1]

و هذه العِلّةُ تقومُ مقامَ عِلّتَينِ ، و لذا اكتُفيَ بها في منعِ الصَّرفِ ، أمَّا العِلّةُ الأُولى فقد اتَّفقَ النُّحاةُ على أنَّها معنويَّةٌ ، و هي دلالتُهُ على الجمعِ .[2]

و أمَّا العِلّةُ الثَّانيةُ فقد اختلفوا فيها ، فأكثرُ النُّحاةُ[3] على أنَّها لفظيَّةٌ ، و هي خروجُهُ عن صِيَغِ الآحادِ ، قالَ سيبويه : " لأنَّهُ ليسَ شيءٌ يكونُ واحدًا يكونُ على هذا البناءِ ، و الواحدُ أشدُّ تمكُّنًا ، و هو الأوَّلُ ، فلمَّا لم يكنْ هذا من بناءِ الواحدِ الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا ، و هو الأوَّلُ تركوا صرفَهُ ؛ إذْ خرجَ من بناءِ الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا " .[4]

و قد حذفوا الألفَ من (جَنادِلَ ، و ذَلاذِلَ) ، وذلكَ قولُهم : (جَنَدِلٌ ، و ذَلَذِلٌ) ، و اعتدُّوا بهذا الحذفِ ، فأعادوا الاسمَ إلى أصلِهِ من الصَّرفِ ـــ عند من جعل التَّنوينَ تنوينَ صرفٍ ـــ ؛ لأنَّ الكلمةَ بالحذفِ قد باينتْ زنـــةَ صيغةِ منتهَى الجموعِ ، و لهذا نُـــسبَ إلى الخليلِ ، و سيبويهِ أنّ التَّوينَ اللاَّحقَ لـــ (جَوارٍ ، و غَواشٍ) ، ونحوِهما في حالَتَي الرَّفعِ ، و الجرِّ تنوينُ صرفٍ ؛ لأنَّهُ " لمّا حُذفتِ الياءُ نقصَ الاســمُ ، و زالَ بنـــاءُ (مـــساجِدَ) ، فانصرفَ " .[5]

فأمَّا ما أشارَ إليه ابنُ يعيشَ فلا شكَّ أنَّ توالي أربـــعِ متحرِّكـــاتٍ ، و انعـــدامَ وزنِ (فَعَلَل) دليلٌ على أنَّ الألفَ في النِّيَّةِ ، وأنَّهم لم يذهلوا عنها ، و أنَّ صرفَهُ ـــ عنـــد مـــن صرفَهُ ـــ دليلٌ على أنَّ الألفَ غيرُ مُرادةٍ ، وكلٌّ ذلكَ راجعٌ إلى اللَّفظِ ، و هذا تناقضٌ بيِّنٌ

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٠٩ ، و فيه شرحٌ لتلكَ القيود ، و بيانٌ مُحترَزاتها .

[2] ينظر شرح الأشموني ٣ / ٤٤٤ .

[3] ينظر شرح المقدِّمة الكافية ١ / ٢٩١ ، و شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٠٩ ، و ذهبَ ابنُ السَّرّاج , و تبعهُ ابن الحاجب إلى أنّها معنويَّةٌ ، و هي تكرارُ الجمعِ تحقيقًا ، أو تقديرًا ، فكأنَّهُ جُمِعَ مرَّتَينِ ، ينظر الأصول في النحو ٢ / ٩٠ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٧ . و نحوهُ في المقتضب ٣ / ٣٢٦ ، و ما ينصرف و ما لا ينصرف ٦٣ , و الإيضاح ٢٣٦

[5] ينظر شرح الملوكي ٣٥٠ .

فيهِ جمعٌ بينَ الاعتدادِ بالعارضِ ، و عدمِ الاعتدادِ بهِ ، و المُخرِجُ من ذلكَ أنَّ الأصلَ في هذه المسألةِ عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ ، و أنَّ الألفَ في النِّيَّةِ ، و إنَّما صُرِفتْ تلكَ الألفــاظُ ؛ لأنَّ عِلَلَ المنعِ ضعيفةٌ في نفسِها ؛ و لهذا " احْتيــجَ في هذا الحكمِ إلى كونِ الاسمِ فرعًــا مــن جهتينِ ، و لم يُقتنعْ بكونِهِ فرعًا من جهةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ المشابَهَةَ بالفرعيَّةِ مشابهةٌ غيرُ ظاهرةٍ ، و لا قويَّةٍ ... ، فلم تكفِ علَّةٌ واحدةٌ منها إلا إذا قامتْ مقامَ علَّتَينِ " [1] ، فلمَّا وهنتِ العلَّةُ اللَّفظيَّةُ بالحذفِ صُرِفَ ، و إنْ كانتِ العلَّةُ المعنويَّةُ ، و هي الدَّلالةُ على الجمعِ باقيةً .

[1] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٠٤ .

المسألةُ الثَّالثةُ : أَثَرُ الحذفِ العارضِ على الجمعِ :

اختلفَ النُّحاةُ في جمعِ ما كانَ على زنةِ (أَفْعَلَ) صفةً جمعَ مذكّرٍ سالمًا ، فمنعَهُ البصريُّونَ ، و أجازَهُ الكوفيُّونَ [1] ، و نُسبَ الجوازُ لابنِ كَيْسَانَ [2] ، و استشهدَ المجيزُ بقولِه :

فَما وَجَدَتْ نساءُ بَنِي نِزارٍ حَلائِلَ أَحْمَرِينَ وَ أَسْوَدِينا [3]

و هو عندَ البصريِّينَ شاذٌّ .

و قد قَرَأَ الجمهورُ : ﴿ وَلَو نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾ [4] ، و نحوُ الآيةِ قولُ الكُمَيْتِ : [5]

وَ مَا ضَرَبَتْ هَجائِنَ مِنْ نِزارٍ فَوالِجُ مِنْ فُحُولِ الأَعْجَمِينا [6]

و حَمَلَ المانعونَ ذلكَ على أنَّهُ جمعُ (أَعْجَمِيٌّ) حُذفتْ منهُ ياءا النَّسبِ ، قالَ أبو الحسنِ الأخفشُ : " واحدُهم (الأَعْجَمُ) ، و هو إضافةٌ ، كـ (الأَشْعَرِينَ) " [7] ، يريدُ : أنَّ واحدَهُ (أَشْعَرِيٌّ) كذلكَ ، قالَ الكُمَيْتُ :

وَ لَوْ جَهَّزْتَ قَافِيَةً شَرُودًا لَقَدْ وَصَلَتْ بُيُوتَ الأَشْعَرِينا [8]

قالَ ابنُ جِنِّي مُعَلِّقًا على قراءةِ الحسنِ : ﴿ الأَعْجَمِيِّين ﴾ [9] : " هذهِ القراءةُ عُذْرٌ في القراءةِ المجتمعِ عليها ، و تفسيرٌ للغرضِ فيها ، و هي قولُهُ : ﴿ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾ ، و ذلكَ أنّ ما كانَ من الصِّفاتِ على (أَفْعَلَ) ، و أُنْثاهُ (فَعْلاءُ) لا يُجْمَعُ بالواوِ و النُّونِ ،

---

[1] ينظر همع الهوامع ١ / ١٥٣ .

[2] ينظر شرح المفصّل لابن يعيشَ ٥ / ٦١ ، و ابن كيسان هو : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، له غريب الحديث ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود ، وغيرها توفي سنة ٢٩٩هـ ، وقيل :٣٢٠هـ ، ينظر : طبقات الزبيدي ١٥٣ ، إنباه الرواة ٥٧/٣ .

[3] البيت من الوافر ، و هو للكميت الأسديّ في شعره ٢ / ٤١٣ .

[4] سورة الشعراء ٢٦ / الآية ١٩٨ .

[5] هو الكميت بن زيد بن الأخنسِ الأسدي ، يكنى أبا المستهلّ ، شاعر إسلامي ، كان شيعيًّا ، مات سنة ١٢٦ هـ ينظر : الأغاني : ١٧/ ٣ ، و السير ٥/ ٣٨٨ .

[6] البيت من الوافر، و هو في شعر الكميت الأسديّ ٢ / ٤١٣.

[7] ينظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٢ .

[8] البيت من الوافر، و هو في شعر الكميت الأسديّ ٢ / ٤١٦ .

[9] نُسبت هذه القراءة للحسن في مختصر في شواذ القرآن ١٠٧ ، و زاد أبو حيّان في البحر المحيط ٧ / ٤٢ ابن مِقسم .

و لا مؤنَّثُهُ بالألفِ و التَّاءِ ، ألا تراكَ لا تقولُ في (أَحْمَرَ) : (أَحْمَرُونَ) ، و لا في (حَمْرَاءَ) : (حَمْرَاواتٌ) ، فكانَ قياسُهُ ألا يجوزَ فيه (الأَعْجَمُونَ) ؛ لأنَّ مؤنَّثَهُ (عَجْمَاءُ) ، و لكنَّ سببَهُ أنَّهُ يريدُ (الأَعْجَميُّونَ) ، ثمّ حذفَ ياءَ النَّسبِ ، و جعلَ جمعَهُ بالواوِ و النُّونِ دليلا عليْها ، و أمارةً لإرادتِها ، كما جُعلتْ صِحَّةُ الواوِ في (عَواوِرَ) أمارةً لإرادَةِ الياءِ في (عَواوِيرَ) " . [1]

تعقيبٌ :

لا شكَّ أنَّ الأصلَ في اللَّفظِ ألا يكونَ منسوبًا إليه ، كما أنّ الأصلَ فيه ألا يكونَ مصغَّرًا ، و لذا فالنَّسبُ معنًى عارضٌ على الاسمِ المنسوبِ إليه [2] ، و مع أنّ النَّسبَ عارضٌ على الاسمِ المنسوبِ إليهِ إلا أنَّهُ يجوزُ في الاسمِ بسببِهِ من الأحكامِ النَّحويّةِ ما لم يكنْ جائزًا قبلُ ، و من تلكَ الأحكامِ :

١ ــ الوصفُ به ، نحوُ (مررتُ برجلٍ مكّيٍّ) .

٢ ــ العملُ ، نحوُ (مررتُ برجلٍ مكّيٍّ أبوهُ) .

٣ ــ جمعُهُ جمعَ مذكّرٍ سالمًا ، نحوُ (أَحْمَرِيُّونَ) في جمعِ (أَحْمَرِيٌّ) ، و لولا النِّسبَةُ لم يَجُزْ .

و على هذا قيلَ في جمعِ (أَعْجَمِيٌّ) : (أَعْجَمِيُّونَ) ، فلمّا حُذفتْ ياءُ النَّسبِ في (أَعْجَمَ) ، و معنى النَّسبِ مرادٌ فيها لم يُعتدَّ بهذا الحذفِ ؛ لعروضِهِ في معنى النِّسبةِ ، فلا يُقالُ : إنّ ذلكَ رجوعٌ إلى الأصلِ .

و قد قاسَ ابنُ جنِّي ما وُجِّهتْ بهِ قراءةُ الجمهورِ ، فأجازَ " أنْ يُقالُ في مؤنَّثِهِ : (مررتُ بنسوةٍ عَجْمَاواتٍ) ، فيُجمعُ بالتَّاءِ ؛ لأنَّهُ في معنى (عَجْماويَّاتٍ) ، و نظيرُ ذلكَ (الهُبَيْرُونَ) ؛ لأنَّهُ يريدُ (الهُبَيْرِيُّونَ) في النَّسبِ إلى (هُبَيْرَةَ) [3] " . [4]

---

[1] ينظر المحتسب ٢ / ١٣٢ .

[2] ينظر مبحث عروض النسب صفحة (٣١١) .

[3] أراد ابن جنّي : أنه لولا إرادة ياء النسب لما صحّ جمعه جمعَ مذكّر سالما ؛ لتاء التّأنيث ، و لوجب أنْ يُقالُ فيه : (هُبَيْرات) ، و الله أعلم .

[4] ينظر المحتسب ٢ / ١٣٢ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ الحذفِ العارضِ على ما يجبُ فيهِ القلبُ لولا تقديرُ الحذفِ ، و لهُ صورتان :

الصُّورةُ الأُولى : ما يجبُ قلبُ حرفِ العلَّة فيه _ لولا تقديرُ الحذف _ همزةً :

إذا اكْتَنَفَ ألفَ الجمعِ واوانِ نحوَ جمعِ (أَوَّلٍ) ، أو ياءان نحوَ جمعِ (عَيِّلٍ) ، أو واوٌ و ياءٌ نحوَ جمعِ (فَوْعَلٍ) من (البَيْعِ) ، و جمعِ (فَيْعَلٍ) من (القَوْلِ) وجبَ قلبُ الثَّانيةِ منهُما همزةً متى وَلِيَتِ الطَّرفَ ، فيُقالُ في جمعِ ما سبقَ : (أوائلُ ، و عيائلُ ، و بوائعُ ، و قيائلُ) ، و إنَّما قُلبَ ثاني حرفَيِ العلَّةِ الَّذي توسَّطَ بينَهما الألفُ " استثقالا لتوالي ثلاثِ ليِّنات متّصلة بالطَّرف " .[1]

و خَصَّ أبو الحسنِ الأخْفَشُ ذلكَ بما اكتَنَفَ فيهِ ألفَ الجمعِ واوانِ [2] ، و لا يَختَصُّ ذلكَ عندَ الجمهورِ بالجمعِ ، و خالفَ في ذلكَ الأخفشُ ، و الزَّجَّاجُ ، فذهبا إلى منعِ الإبدالِ في المفردِ لخفَّته ، بخلافِ الجمعِ .[3]

فإنْ لم تلِ إحداهُما _ الواوُ ، أو الياءُ _ الطَّرفَ لم يجزْ إبدالُها همزةً ،كما في قولِهم : (طَوَاويسُ ، و نَوَاويسُ [4] ، و عَوَاويرُ [5]) ، فإنْ حُذفتِ الياءُ حذفًا عارضًا ، فقيلَ : (طَواوِسُ ، و نَواوِسُ ، و عَواوِرُ) لم يُعتَدّ بهذا الحذفِ ، و بقِيَ للواوِ حكمُها الَّذي كانَ لها قبلَ الحذفِ ؛ لأنَّ الياءَ في النِّيَّة ، و الحذفُ عارضٌ للضرورةِ ، " و لم يكنْ تركُ الواوِ لازمًا لهُ ، فيُهْمَزُ " [6] ، و عليهِ قولُهُ :

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ [7]

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٧٣ .

[2] ينظر في هذه المسألة الكتاب : ٤ / ٣٦٩ _ ٣٧١ ، و المنصف ٢ / ٤٤ _ ٤٦ ، و الممتع في التصريف ١ / ٣٤٣ _ ٣٤٥ .

[3] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٧٧ .

[4] جمع (ناووس) ، " و هي مقابر النصارى " ، ينظر لسان العرب ٦ / ٣٤٥ (ن و س) .

[5] جمع (عُوَّار) ، و هو " القذى في العين ، يُقالُ : بعينه عُوَّار ، أي قذًى " ، كما يطلق على " الضعيف الجبان السريع الفرار " ، ينظر لسان العرب ٤ / ٦١٥ ، ٦١٦ (ع و ر) .

[6] ينظر الكتاب ٤ / ٣٧٠ .

[7] البيت من الرجز ، و هو لجَنْدَل بن المثنّى الطُّهَوِيّ في التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٧٣ ، و شرح شواهد الشافية ٣٧٤ ، و نُسب للعجَّاج في الخصائص ٣ / ٣٢٦ ، و ليسَ في ديوانه .

قالَ ابنُ جنِّي : " اعلمْ أنَّهُ كانَ القياسُ أنْ يُهمَزَ (العَواورُ) في كلِّ قولٍ ؛ لأنَّ الألفَ اكتنفَها واوانِ ، و لكنَّهُ لمَّا أرادَ (العَواويرَ) ، و اضطُرَّ إلى قصرِ الممدودِ تَرَكَ الواوَ بحالِها ؛ لتكونَ صحَّتُها دلالةً على إرادةِ ذلكَ المعنى ، و أمارةً للمدِّ ، و صارتْ نيَّـــةُ اليـــاءِ تمنـــعُ القلبَ ؛ لأنَّها في تقديرِ الملفوظِ به " . [1]

و مثلُهُ قولُ لبيد : [2]

وَ في كُلِّ يَوْمٍ ذي حِفاظٍ بَلَوْتَني فَقُمْتُ مَقامًا لَمْ تَقُمْهُ العَواوِرُ . [3]

الصُّورةُ الثَّانيةُ : ما يجبُ قلبُ حرفِ العلَّةِ فيه _ لولا تقديرُ الحـــذفِ _ حـــرفَ علَّةٍ :

١ _ القياسُ يقتضي إعلالَ عينِ ما كانَ على (مفْعَل) إذا كانَتْ عينُهُ واوًا ، أو يـــاءً بنقلِ حركتِها إلى الفاءِ ، ثُمّ قلبِها ألفًا ؛ لتحرُّكِها بحسبِ الأصلِ ، و انفتاحِ ما قبلَها حسبَ الآنِ ، و ذلكَ لكونِها مُوازنةً للفعلِ ، فـــ (مَفْعَل) ، كـــ (يَعْلَمُ) ، و مثالُهُ : (مَناصٌ ، و مَثابةٌ) ، و (مُفْعَل) ، كـــ (يُحْمَدُ) ، و مثالُهُ : (مُقامٌ ، و مُباعٌ) ، و (مِفْعَـــل) ، كـــ (اعْلَمْ) [4] ، و قد جـــاءَ عنهُم (مِخْيَطٌ ، و مِقْوَلٌ ، و مِكْيَلٌ) ، و كانَ القياسُ أن تُعلَّ ، فيُقالُ : (مِخاطٌ ، و مِقالٌ ، و مِكالٌ) بقلبِ الواوِ ، والياءِ فيها ألفًـــا بعـــدَ نقـــلِ حركتِها إلى ما قبلَها .

و قد اختُلفَ في عِلَّةِ ذلكَ ، فقيلَ : هما أصلانِ ، و (مِفْعَل) محمولٌ على (مفعـــال) في تَرْكِ الإعلالِ ؛ لكونِه بمعناهُ ، و هو اختيارُ ابنِ مالكٍ _ رحمهُ اللهُ _ حيثُ قـــالَ : " و كانَ حـــقُّ (مِفْعَل) ، كـــ (مِخْيَطٍ) أنْ يُعلَّ ؛ لأنَّهُ على وزنِ (تِعْلَمُ) على لغـــةِ بـــني أخْيَلَ ، إلا أنَّهُ حُمِلَ على (مِفْعالٍ) ، كما حُمِلَ (عَوِرَ) على (اعْوَرَّ)

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٤٩ .

[2] هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ ، شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم هو و قومه ، مات في أول خلافة معاوية بالكوفة ، ينظر : طبقات ابن سعد ١٠٧/٦ ، و الأغاني ٣٥٠/١٥ .

[3] البيت من الطويل ، و هو في ديوان لبيد ٢١٩ ، و لسان العرب ٤ / ٦١٦ (ع و ر) .

[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٠٣ _ ١٠٤ .

وَ (مِفْعَلٌ) أُلْحِقَ بـ (المِفْعالِ) في الحكْمِ كـ (المِقْوَلِ) ، و (المِقْوالِ) " .[1]

و قالَ الرَّضيُّ : " و هذا أَوْلى ؛ إذ موافقتُهُ لمعناهُ لا تدلُّ على أنَّهُ فرعُهُ " [2] ، و على هذا القولِ فلا تَعَلُّقَ للعُروضِ به .

و ذهبَ الخليلُ إلى أنَّ (مِخْيَطٌ ، و مِقْوَلٌ) مقصورانِ من (مِخْيَاط ، و مِقْوَالٍ) بحذفِ الألفِ فيهما ، قالَ سيبويهِ : " و سألتُهُ [3] عن (مِفْعَل) لأيِّ شيءٍ أُتِمَّ ، و لم يجرِ مَجرى (افْعَلْ) ؟

فقالَ :لأنَّ (مِفْعَل) إنَّما هو من (مِفْعَال) ، ألا ترى أنَّهُما في الصِّفة سواءٌ ، تقولُ : (مِطْعَنٌ ، و مِفْسادٌ) ، فتريدُ في (المِفساد) من المعنى ما أردتَ في (المِطْعنِ) ، و تقولُ : (المِخْصَفُ [4] ، و المِفْتاحُ) ، فتريدُ في (المِخْصفِ) من المعنى ما أردتَ في (المِفْتاحِ) .

و قد يعتورانِ الشَّيءَ الواحدَ ، نحو (مِفتحٍ و مِفتاحٍ ، و مِنْسجٍ و مِنساجٍ ، و مِقْولٍ و مِقْوال) ، فإنَّما أُتْمِمَتْ فيما زعمَ الخليلُ أنَّها مقصورةٌ من (مِفعالٍ) أبدًا ، فمن ثَمّ قالوا : (مِقْوَلٌ ، و مِكْيَلٌ) . [5]

٢ ــ و من ذلكَ ما قُرِئَ بِهِ قولُهُ عزَّ و جلَّ : ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾ [6] ، و قد اختُلفَ في وجهِ ذلكَ :

فذهبَ بعضُهم إلى أنَّهُ مصدرٌ ، كـ (الشِّبَعِ ، و الرِّضا) ، و كانَ القياسُ ألا يُعلَّ ، كما لم يُعلّ (عِوَضٌ ، و حِوَلٌ) ، فإعلالُهُ هنا شاذٌ ، و ممَّن قالَ بذلكَ الفارسيُّ ، و مكّيُّ بنُ أبي طالبٍ [7] ، و لا تعلُّقَ للعُروضِ بهِ في هذا الوجهِ .

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٤١ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١١٢٥ ــ ١٢٦ .

[3] أي الخليل .

[4] المِخصفُ : المِثْقَبُ ، ينظر لسان العرب ٩ / ٧٢ (خ ص ف) .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٣٥٥ ــ ٣٥٦ .

[6] سورة الأنعام ٦ / الآية ١٦١ ، و هي قراءة الكوفيّين (حمزة ، و الكسائيّ ، و عاصم) ، و ابن عامر ، ينظر الحُجّة للقرّاء السبعة ٣ / ٤٣٩ .

[7] ينظر : الحُجّة للقرّاء السبعة ٣ / ٤٣٩ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٥٩ ، و مكّيٌّ : هو مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ ، له المشكل في إعراب القرآن ، و غيره ، توفي سنة ٤٣٧ هـ ، ينظر : البغية ٢ / ٢٩٨ ، و إشارة التّعيين ٣٥٤ .

و ذهبَ بعضُهم إلى أنّ الأصلَ فيهِ : (قِيامًا) ، ثُمّ خُفِّفَ بحذفِ الألفِ ، و لم يُعتدّ بهذا الحذفِ ، فبقيَ إعلالُ الواوِ ياءً كما كانَ معَ الألفِ ، و ممَّن قالَ به ابنُ عصفورٍ [1] ، و ذُكرَ ثالثَ ثلاثةِ أوجه [2] في قراءةِ من قرأ : ﴿ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ . [3]

٣ ـ و نحوُ ذلكَ أنَّهُم جمعوا (ثورًا) فقالوا : " أثْوارٌ ، و ثِيارٌ ، و ثِيارةٌ ، و ثِوَرَةٌ ، و ثِيَرةٌ ، و ثيرانٌ ، و ثِيْرةٌ " [4] ، و لكلٍّ منها وجهُهُ ، و نظيرُهُ ماعدا (ثِيَرةً) ، و قد اختلفوا في وجهها على ثلاثةِ أقوالٍ نصَّ عليها ابنُ جِنّي حيثُ قالَ : " فأمَّا (ثِيَرةٌ) ففي إعلالِ واوِهِ ثلاثةُ أقوالٍ :

أمَّا صاحبُ **الكتاب** فحملَهُ على الشُّذوذ [5] ، و أمّا أبو العبّاسِ فذكرَ أنَّهم أعلُّوهُ ؛ ليفصِلوا بذلكَ بينَ الثَّورِ من الحيوانِ ، و بينَ الثَّورِ ، و هو القِطْعةُ من الأَقِطِ ؛ لأنَّهُم لا يقولونَ فيهِ إلا : (ثِوَرةٌ) بالتَّصحيحِ لا غيرُ [6] ، و أمَّا أبو بكرٍ فذهبَ في إعلالِ (ثِيَرةٍ) إلى أنَّ ذلكَ ؛ لأنَّها منقوصةٌ من (ثِيارَةٍ) ، فتركوا الإعلالَ في العينِ أمارةً لِما نَوَوْهُ من الألف [7] " . [8]

و القولُ الَّذي يتعلَّقُ بالعُروضِ من هذهِ الأقوالِ هو ما نسبَهُ ابنُ جِنّي ـ نقلا عن أبي عليٍّ الفارسيِّ ـ لابنِ السَّرَّاجِ من أنَّ الأصلَ فيهِ (ثِيارةٌ) أُعلَّ كما أُعلَّ (سِياطٌ ، و حِياضٌ) ، و هما جمعُ (سَوْطٍ ، و حَوْضٍ) ، فلمَّا حُذفَتِ الألفُ منهُ لم يُعتدّ بهذا الحذفِ العارضِ ، بل بقِيَ على إعلالِهِ تنبيهًا على الأصلِ المقصودِ .

---

[1] ينظر الممتع في التَّصريف ١ / ٦٤ .

[2] ينظر التبيان في إعراب القرآن١ / ١٦٧ .

[3] سورة النساء ٤ / الآية ٥ ، و هي قراءة نافع ، و ابن عامر ، ينظر الحُجَّة للقرَّاء السبعة ٣ / ١٢٩ ـ ١٣٣ .

[4] ينظر لسان العرب ٤ / ١١١ (ث و ر) .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٣٦١ .

[6] نسب له هذا القول ابنُ السَّرَّاج في الأصول ٣ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، و معه قول آخر ، و فيه " و قال : بنوْه على (فِعْلة) ، ثُمّ حرّكُوه فصار (ثِيَرة) " ، و لم أقف على هذين القولين في ما اطّلعت عليه من كتبه ، و الله أعلم .

[7] نسبة ذلكَ لابن السرّاج نقلها ابن جنّي عن أبي عليّ كما في المنصف ١ / ٣٤٧ ، و في الأصول وافق سيبويه ، و حكم بشذوذه ، ينظر الأصول ٣ / ٢٦٤ .

[8] ينظر الخصائص ١ / ١١٢ .

تعقيبٌ :

يَتَبَيَّنُ مِمَّا سبقَ أنَّ الحرفَ المحذوفَ لا يخلو من حالتَين :

إحداهما : أنْ يكونَ وجودُهُ مانعًا للإعلالِ ، كاليــاءِ في (عواويرَ ، و طواويسَ) ، و نحوِهما ؛ إذ به يَبْعُدُ ثاني حرفَيِ العِلَّة عن الطَّرفِ ، و قربُهُ من الطَّرفِ شرطٌ في إعلالــه ، كما في (أوائلَ ، و عيائلَ) ، و نحوِهما ، وكذا في (مِخْياطٍ ، و مِقْوالٍ ، و مِكْيــالٍ) ؛ لأنَّ الكلمةَ بَعدَتْ به عن موازَنة الفعلِ .[1]

و **الثَّانيةُ** : أنْ يكونَ وجودُهُ من الشروطِ الَّتي تُوجبُ الإعلالَ ، كما في (قِيامٍ[2] ، و ثِيارةٍ[3]) .

و في كلتا الحالتَين بقيَ للكلمة حكمُها السَّابقُ قبلَ الحذف العــارضِ ، فلــم تُعــلّ (عواوِرُ) ، و لا (مِخْيَطٌ ، و مِقْوَلٌ ، و مِكْيَلٌ) ، لأنَّ الأصــلَ فيهــا : (عَــوَاوِيرُ ، و مِخْيَاطٌ ، و مِقْوَالٌ ، و مِكْيَالٌ) ، و مثلُها لا يُعلُّ ، كما أُعلَّتْ (قِــيَمٌ ، و ثِيَــرةٌ) ؛ لأنَّ الأصلَ : (قِيامٌ ، و ثِيَارةٌ) ، و هما مِمّا يجبُ إعلالُهُ ، و علَّةُ كلِّ ذلكَ أنَّ هــذا الحــذفَ عارضٌ ، لا لازمٌ ، فلم يُعتدَّ بهِ ، و ليكونَ بقاءُ الحكمِ الَّذي تقرَّرَ قبلَ الحذفِ دليلا علــى الأصلِ المقصودِ ، و الله أعلمُ .

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٠٤ .

[2] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٤٩٥ ، و لهذا صحّت الواو في (عوَض ، و حوَل) ؛ لأنها ليسَ بعدها ألف .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٤٧٢ ، كما قيل في (سوط ، و حوض) : (سياط ، و حياض) .

المسألةُ الخامسةُ : أَثَرُ الحذفِ العارضِ في مجيءِ ما لم يأتِ في العربيَّةِ :

وردَ عن العربِ قولُهم : (هُدَبِدٌ ، و خُزَخِزٌ ، و عُكَمِسٌ ، و دُلَمِصٌ ، و عُجَلِطٌ ، و عُلَبِطٌ ، و دُوَدِمٌ) [1] ، كما قالوا : (جَنَدِلٌ ، و ذَلَذِلٌ ، و زَلَزِلٌ) ، و قالوا : (عَرَتُن ، و عَبَقَرٌ ، و عَرَقُصان) [2] ، و كلُّ ذلكَ ليسَ بأصلٍ ؛ إذ لو كانَتْ أصلا " لكانَتْ خارجةً عمّا عليهِ كلامُهم ، ألا ترى أنَّهُ ليسَ في كلامِهم كلمةٌ يجتمعُ فيها أربعُ متحرِّكاتٍ " [3] ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ الأصلَ فيها ما وردَ من قولِهم : (هُدَابِدٌ ، و خُزَاخِزٌ ، و عُكَامِسٌ ، و دُلامِصٌ ، و عُجَالِطٌ ، و عُلابِطٌ ، و دُوَادِمٌ ، و جَنَادِلُ ، و ذَلاذِلُ ، و زَلازِلُ) بالألفِ ، و (عَرَنْتُن) بالنُّونِ ، و (عَبَيْقَرٌ) بالياءِ ، و (عَرَنْقُصان ، أو عَرَيْقُصان) بالنُّونِ ، أو بالياءِ ، فحُذفتِ الألفُ ، و النُّونُ ، و الياءُ تخفيفًا .

و كما لم تَستنْكِرِ العربُ تواليَ أربعِ متحرِّكاتٍ ؛ لعروضِ الحذفِ ، لم يُثْبِتِ الصَّرفيُّونَ وزنَ (فُعَلِل ، و فَعَلِل ، و فَعَلُل) في الرُّباعِيِّ ؛ للعلَّةِ نفسِها . [4]

---

[1] الهُدَبِدُ ، و الهُدابِدُ : اللَّبنُ الخاثر جدًّا ، و عَمَشٌ يكونُ بالعينِ ، ينظر لسان العرب ٣ / ٤٣٥ (ه د ب د) ، و رجلٌ خُزاخِزٌ : قويٌّ غليظٌ كثيرُ العَضَلِ ، ينظر المصدر السَّابق ٥ / ٣٤٦ (خ ز ز) ، و العُكَامِسُ : القطيعُ الضَّخمُ من الإبلِ ، و كلُّ شيءٍ تراكَمَ ، و تراكبَ و كثُرَ حتى يُظلم من كثرتِهِ فهو عُكامِسٌ ، و عُكَمِسُ ، ينظر المصدر السَّابق ٦ / ١٤٥(ع ك م س) ، و الدُّلَمِصُ : البرَّاق الذي يبرُق لونُه ، ينظر المصدر السَّابق ٧ / ٣٨ (د ل م ص) ، و العُجَلِطُ : اللَّبنُ الخاثرُ الطَّيِّب ، ينظر المصدر السَّابق ٧ / ٣٤٩ (ع ج ل ط) ، و رجلٌ عُلَبِطُ و عُلابِطٌ : ضخمٌ عظيمٌ ، و لبنٌ عُلَبِطٌ : غليظٌ رائبٌ متكبِّدٌ خاثرٌ جدًّا ، ينظر المصدر السَّابق ٧ / ٣٥٥ (ع ل ب ط) ، و الدُّوادِمُ ، و الدُّوَدِمُ : شيءٌ يشبهُ الدَّمَ يخرجُ من السَّمُرةِ ، ينظر المصدر السَّابق ١٢ / ١٦٩ (د د م) .

[2] العَرَتُن : شجرٌ يُدبغُ بعروقِهِ ، ينظر المصدر السَّابق ١٣ / ٢٨٤ (ع ر ت ن) ، و عَبَقَرٌ : أرضٌ تسكنها الجنُّ ، ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٥٣٥ (ع ب ق ر) ، و العَرَقُصان : نبتٌ ، و دابَّةٌ من الحشرات ، ينظر المصدر السَّابق ٧ / ٥٤ (ع ر ق ص) .

[3] ينظر المنصف ١ / ٢٨ .

[4] ينظر الممتع في التَّصريف ١ / ٦٨ ــ ٦٩ .

المسألةُ السَّادسةُ : ترخيمُ المنادَى :

ترخيمُ المنادَى عارضٌ ، فالأصلُ أنْ يُذكرَ اللَّفظُ بتمامه ، فلمّا رخَّموا المنادَى اعتباطًا لا لعِلَّةٍ مُوجبةٍ كانَ التَّرخيمُ عارضًا لذلكَ ، وإنْ كانَ قياسًا ، و إنَّما ارتكبوا التَّرخيمَ في المنادَى لكثرتِهِ في كلامهم ، فطلبوا فيهِ التَّخفيفَ من وجوهٍ منها : التَّرخيمُ .[1]

و في ترخيمِ المنادَى لغتانِ :

إحداهما : أنْ تبقَى للحرفِ الَّذي تطرَّفَ بعدَ الحذفِ حالَتُهُ قبلَ الحذفِ ، فيُقالُ في (حارِثٍ ، و سَلَمَةَ ، و بُرْثُنٍ ، و هِرَقْلَ) : (يا حارِ ، و يا سَلَمَ ، و يا بُرْثُ ، و يا هِرَقْ) ، و تُسمَّى لغةَ من ينتظرُ .

و الثَّانيةُ : أنْ يُعامَلَ اللَّفظُ بعدَ الحذفِ ، و كأنَّهُ اسمٌ تامٌّ لم يُحذفْ منهُ شيءٌ ، فيُقالُ فيما سبقَ : (يا حارُ ، و يا سَلَمُ ، و يا بُرْثُ ، و يا هِرَقُ) ، و تُسمَّى لغةَ من لا ينتظرُ .

و اللُّغةُ الأولى أكثرُ في لسانِ العربِ ، قالَ سيبويه : " و اعلمْ أنَّ ما يُجعلُ بمنزلةِ اسمٍ ليسَتْ فيهِ هاءٌ أقلُّ في كلامِ العربِ ، و تركُ الحرفِ على ما كانَ عليه قبلَ أنْ تُحذفَ الهاءُ أكثرُ ، من قِبَلِ أنَّ حرفَ الإعرابِ في سائرِ الكلامِ غيرُهُ ، و هو على ذلكَ عربيٌّ " .[2]

و على هذا فإنَّ عدمَ الاعتدادِ بالتَّرخيمِ العارضِ و إبقاءَ الكلمةِ على ما كانَتْ عليهِ قبلَ طُروءِ الحذفِ بالتَّرخيمِ هو الأكثرُ ، و الاعتدادُ بهِ ، ومعاملةُ اللَّفظِ بعدَ التَّرخيمِ على أنَّ هذا هو أصلُهُ قليلٌ ، و يترتَّبُ على ذلكَ مسائلُ منها :

١ ــ يُرخَّمُ نحوُ (ثمودُ ، و بنونَ ، و قَمَحْدُوةٌ[3] ، و قَلَنْسُوةٌ[4] ، و عَرْقُوةٌ[5]) على لغةِ من ينتظرُ بإبقاءِ آخرِ الاسمِ واوًا قبلَها ضَمَّةٌ ، فيُقالُ : (يا ثَمُو ، و يا بَنُو ، و يا قَمَحْدُو ،

---

[1] ينظر في أحكامه ، و شروطه : الكتاب ٢ / ٢٣٩ ــ ٢٧٤ ، و الأصول في النحو ١ / ٣٥٩ ــ ٣٦٦ ، و همع الهوامع ٣ / ٧٦ ــ ٩٣ .

[2] ينظر الكتاب ٢ / ٢٥٠ .

[3] القَمَحْدُوَةُ : ما خلف الرَّأس ، و هي الهَنةُ النَّاشزةُ فوقَ القفا ، ينظر لسان العرب ٣ / ٣٦٨ (ق م ح د) .

[4] القلنسوة : من ملابس الرؤوس ، ينظر المصدر السَّابق ٦ / ١٨١ (ق ل س)

[5] العَرْقُوَةُ : خشبةٌ معروضةٌ على الدَّلْوِ ، و هي أيضًا : الغليظ المنقاد في الأرض من الجبال يمنعك من علُوِه ، و ليس يُرتقى لصعوبته ،و ليس بطويل ، ينظر المصدر السَّابق ١٠ / ٢٤٨ (ع ر ق) .

...) ، كما يُرخَّمُ نحو (هِرَقْلَ ، و سِبَطْرٍ [١] ، و قِمَطْرٍ [٢]) بإبقاءِ آخرِ الاسمِ ساكنًا ، فيُقالُ : (يا هِرَقْ) ، و إنَّما اغتُفِرَ مجيءُ الاسمِ المتمكِّنِ على ما لا يكونُ في مثلِه ؛ لعُروضِ التَّرخيمِ ، و عدمِ الاعتدادِ بهِ ، و خالفَ في الأوَّلِ الفرّاءُ ، فاعتدَّ بعروضِ التَّرخيمِ ، و أوْجبَ حذفَ الواوِ في (ثمودَ) ، و نحوِها ؛ " لئلا يبقَى آخرُ الاسمِ واوًا بعدَ ضمَّةٍ " [٣] ، و خالفَ في الثَّاني الكوفيُّونَ ، فأوجبوا حذفَ السَّاكنِ ، و ما بعدَهُ في (هِرَقْلَ) ، و نحوِها ؛ لئلا يُشابهَ الأدواتِ ، و ما أشبهَها من الأسماءِ ، و ذلكَ لا يجوزُ . [٤]

و أُجيبوا بأنَّ هذا غيرُ مُعتبر " و لو كانَ معتبرًا لوجبَ أنْ يُحذَفَ الحرفُ المكسورُ ؛ لئلا يُشبهَ المضافَ إلى المتكلِّمِ " [٥] ، كما أنَّ ترخيمَ (حارثٍ) يصيِّرُهُ إلى بناءٍ لا نظيرَ لهُ ، فـ (حارِ) : (فاعِ) ، و لا نظيرَ لهُ في الأصولِ ، و معَ ذلكَ جازَ أنْ يبقَى على هذا المثالِ ؛ لأنَّ التَّرخيمَ عارضٌ ، فلا اعتدادَ بهِ في هذا المعنى " . [٦]

فأمَّا على لغةِ من لا ينتظرُ ، و يعتدُّ بالعارضِ ، فتُقلبُ الضمّةُ كسرةً ، و الواوُ ياءً ، فيُقالُ : (يا ثَمِي ، و يا بَنِي ، و يا قَمَحْدِي ، ...) ، و يضمُّ السَّاكنُ ، فيُقالُ : (يا هِرَقُ ، و يا سِبَطُ ، ...) .

٢ ــ تَسلمُ الواوُ ، و الياءُ المتطرِّفتانِ بعد ألفٍ زائدةٍ على لغةِ من ينتظرُ ، فيُقالُ في (عَلاوَةٍ ، و شَقاوَةٍ ، و سِقايَةٍ ، و عِنايَةٍ) : (يا عَلاوَ ، و يا شَقاوَ ، و يا سِقايَ ، و يا عِنايَ) ، كما تسلمانِ أيضًا متطرفتَينِ معَ تحرُّكِهما ، و انفتاحِ ما قبلَهما ، فيُقالُ في (كَرَوان ، و قَطَوان [٧] ، و رَحَيان) : (يا كروَ ، و يا قطوَ ، و يا رَحَيَ) ، و لولا

---

[١] السِّبَطْرُ : الماضي ، و السَّبْطُ المنبَسِطُ ، ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٣٤٢ (س ب ط ر) .

[٢] القِمَطْرُ : الجملُ القويُّ السَّريع ، و قيل : القويُّ الضَّخم ، و من الرِّجال : القصير ، ينظر المصدر السَّابق ٥ / ١١٦ (ق م ط ر) .

[٣] ينظر همع الهوامع ٣ / ٨٥ ، و اضطرب ابن مالك ، فنسب إليهِ الجواز ، و المنع ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٣ ، و ٤٢٥ .

[٤] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٦١ (م / ٥٠) .

[٥] ينظر المصدر السَّابقِ في الصَّفحة نفسها .

[٦] ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ٤٥٩ .

[٧] القَطَوان : الَّذي يُقارِب المشْيَ من كلِّ شيءٍ ، ينظر لسان العرب ١٥ / ١٩٠ (ق ط و)

عروضُ التَّرخيمِ ، و عدمُ الاعتدادِ بهِ لوجبَ قلبُ الواوِ ، و اليـاءِ في الأوَّلِ همـزةً ، و في الثَّاني ألفًا .

٣ ــ يُحرَّكُ السَّاكنُ بعدَ الألفِ بحركته الأصليَّة إنْ كانَ لهُ أصلٌ في الحركةِ ، و ذلكَ " قولُك في رحلٍ اسمُهُ (رادٌّ) : (يا رادِ أقبلْ) ، و إنَّما كانَتِ الكسرةُ أولى به ؛ لأنَّهُ لو لم يُدغمْ كانَ مكسورًا ... ، و إنْ حَذَفْتَ من اسمِ (محمارّ ، و مضارّ) قلتَ : (يا مُحمارِ ، و يا مُضارِ) تجيءُ بالحركةِ الَّتي هي لهُ في الأصلِ ... ، و إذا سمَّيتَهُ بـــ (مُضارّ) ــ و أنتَ تريدُ المفعولَ ــ قلت : (يا مُضارَ أقبلْ) ، كأنَّكَ حَذفتَ من (مُضارَر) " [1] ، فـإنْ لم يكنْ له أصلٌ في الحركةِ حُرِّكَ بالفتحِ ؛ لخفَّتهِ ، أو بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الـسَّاكنَينِ [2] ، فيُقالُ في رجلٍ اسمُهُ (إسحارٌّ) : (يا إسحارَ أقبلْ) ، و " إنَّما منعَ (إسحارًّا) أنْ يكــونَ بمنزلةِ (محمارٌّ) أنَّ أصلَ (محمارٌّ) : (مُحمارِرٌ) ، يدلُّكَ على ذلكَ فعلُهُ إذا قلتَ : (لم يحمارِرْ) ، و أمَّا (إسحارٌّ) فإنَّما هو اسمٌ وقعَ مُدغمًا آخرُهُ ، و لـيسَ لرائـهِ الأُولى في كلامِهم نصيبٌ في الحركةِ ، و لا تقعُ إلا ساكنةً " . [3]

هذا مذهبُ البصريِّينَ وصلا [4] ، فأمَّا الكوفيُّونَ فيحذفونَ السَّاكنَ معَ الألفِ على مـا تقدَّمَ من مذهبِهِم في نحوِ (هِرقْلَ ، و سِبطْرٍ) آنفًا .

٤ ــ يُرخَّمُ نحوُ (خمسةَ عشرَ) بحذفِ الثَّاني ، و إبقاءِ الصَّدرِ ، فيُقالُ على لغةِ مـن ينتظرُ (يا خمسةَ أقبلْ) وصلا ، و على اللُّغةِ القُلَّى (يا خمـسةُ أقبـلْ) ، و لا شـيءَ في ذلكَ ؛ لأنَّهُ قد رُوعيَ في كلِّ لغةٍ ما تستحِقُّهُ قياسًا ، أمَّا في الوقفِ فيوقفُ عليه بالهـاءِ في اللُّغَتَينِ [5] ، فيُقالُ : (يا خمسهْ) ، قالَ سيبويه : " و إذا رخَّمتَ رجلا اسمُهُ (خمسةَ عشرَ) قلتَ : (يا خمسةَ أقبلْ) ، و في الوقفِ تُبيِّنُ الهاءَ ؛ لأنَّها تلكَ الهاءُ الَّتي كانَتْ في (خمسةَ) قبلَ أنْ تُضَمَّ إليها (عشرَ) " . [6]

---

[1] ينظر الكتاب ٢ / ٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

[2] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ ٥٥٥ ، و شرح الأشموني ٣ / ٣٣٧ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٦٦ .

[4] تقييده بالوصل هو ما وقفت عليه بعدُ عند ابن عصفور ، ينظر شرحه لجمل الزجَّاجيّ ٢ / ١١٧ .

[5] ينظر الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ٣٠٣ .

[6] ينظر الكتاب ٢ / ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

و كانَ القياسُ يقتضي عندَ من نَوَى ثبوتَ المحذوفِ أنْ يُثبِتَ التَّاءَ ساكنةً ، فيقــولُ : (يا خمسةْ) ، و لكنَّهم قالوا ذلكَ ؛ " لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ لا يُنطَقُ بها إلا في الوصلِ " [1] ، و لا يوقفُ عليها تاءً غيرَ مبدلةٍ هاءً إلا في بعضِ اللُّغاتِ .

٥ ــ منعَ المبرِّدُ ترخيمَ نحوِ (طَيْلسانَ [2]) على لغةِ من لا ينتظرُ ، فلا يُقــالُ : (يــا طَيلسُ) ؛ لعدمِ وجودِ (فَيْعِل) في الصَّحيحِ [3] ، و نُسبَ لأبي الحسن الأخفشِ ، و كــثيرٍ من النَّحويِّينَ [4] ، و قالَ ابنُ السَّرَّاجِ : " يجبُ عليه ألا يفعلَ ذاكَ إلا بما مثلُهُ في الأسمــاءِ ، فمن رخَّمَ اسمًا فكانَ ما يبقَى منهُ على مثالِ الأسماءِ فجائزٌ ، و إنْ كانَ ما يبقَى على غــيرِ مثالِ الأسماءِ فهو غيرُ جائزٍ " [5] ، و توسَّعَ ابنُ مالكٍ في التمثيلِ [6] ، فمنعَ ترخيمَ (حِذْرِيَةٍ) [7] ، فلا يُقالُ : (يا حِذْري) ؛ لعدمِ وجودِ (فِعْلي) ، و لا في (عَرْقُوة) : (يــا عَرْقــي) ؛ لعدمِ و جودِ (فَعْلي) ، و لا في (حُبْلَوِيٌّ ، و حمراوِيٌّ) : (يا حُبْلَى ، و يا حمــراءُ) ؛ لأنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ تكونَ ألفُ (فُعْلَى) مبدلةً من واوٍ ، و هي لا تكونُ إلا زائدةً غيَر مبدلةٍ ، و تكونُ ألفُ (فَعْلاءَ) مبدلةً من واوٍ ، و هي لا تكونُ إلا مبدلةً من ألف .

و خالفَ في ذلكَ السِّيرافيُّ [8] ، و تَبِعَهُ الأعلمُ الشَّنْتَمَرِيُّ [9] الَّذي ردَّ على المــبرِّدِ ــ و زادَ النَّصَّ على (حُبْلَوِيٌّ) [10] ــ بقولِهِ : " فأمَّا البِنْيَةُ العارضةُ في كلامِهم الخارجــةُ عــن أَبنيتِهم فلا يلتزمونَ تغييرَها إلى أبنيتِهم ، و لا إخراجَها من كلامِهــم ، نحــوَ اســتعمالِهم

---

[1] ينظر الأصول في النحو ١ / ٣٦٣ .

[2] الطَّيْلَسان : ضربٌ من الأكسية ، لسان العرب ٦ / ١٢٥ (ط ل س) .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٣٥٠ .

[4] ينظر الأصول في النحو ١ / ٣٧٣ ، و ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٢٣٨ .

[5] ينظر الأصول في النحو ١ / ٣٦٣ ، و نَقل نحو ذلكَ المبرِّدُ عن المازنيِّ ، ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ٤١١ .

[6] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٦ ، و شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٥ــ ١٣٦٦ .

[7] الحِذْرِيةُ : الأرض الغليظة الخَشِنَة ، لسان العرب ٤ / ١٧٦ (ح ذ ر) .

[8] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٣٥٠ .

[9] هو يوسف بن سليمان ، يُعرفُ بالأعلم الشَّنْتَمَرِيّ ، له شرح الحماسة ، و النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ، توفي سنة ٤٤٦ هــ ، ينظر : البغية ٢ / ٣٥٦ ، و إشارة التَّعيين ٣٩٣ .

[10] قال المبرِّد : " ألا ترى أنّ النحويين لا يُجيزون ترخيم رجلٍ في النداء يسمَّى (حُبْلَوِيّ) في قول من قال : (يا حارُ) ، فرفع ... ؛ لأنّ الواو تنقلب ألفًا لفتحة ما قبلَها ، و مثال (فُعْلى) لا يكون إلا للتَّأنيث ، و محالٌ أنْ تكون ألفُ التَّأنيث منقلبةً ، فقد صار مؤنثًا مذكرًا في حال ، فلهذا ذكرت لك أنَّهُ مُحال " .

(إبراهيمَ ، و إسماعيلَ ، و هابيلَ ، و قابيلَ) ، و ليسَ شيءٌ من هذهِ الأبنيةِ في كلامِهم ، و كذلكَ إذا قلنا : (يا طَيْلِسُ ، و يا حُبْلَى) إنَّما هو شيءٌ عرضَ في الكلامِ ليسَ ببنيةٍ أصليَّةٍ " . [1]

٦ ــ رجوعُ ما حُذِفَ من الكلمةِ إذا كانَتِ الزِّيادةُ هي عِلَّةُ الحذفِ ، قالَ سيبويه : " هذا بابُ ما إذا طُرِحتِ الزيادتانِ اللَّتانِ بمنزلةِ زيادةٍ واحدةٍ رَجَعْتَ حرفًا ، و ذلكَ في قولِكَ في رحلٍ اسْمُهُ (قاضُونَ) : (يا قاضِي أقبلْ) ، و في رحلٍ اسْمُهُ (ناجيٌّ) : (يا ناجي أقبلْ) ، أظهرتَ الياءَ لحذفِ الواوِ و النُّونِ ، و في رحلٍ اسْمُهُ (مُصْطَفَونَ) : (يا مُصْطَفَى أقبلْ) ... ؛ لأنَّ حذفَها لم يكنْ إلا لأنَّهُ لا يسكنُ حرفانِ معًا " [2] ، و قيلَ : إنَّ ذلكَ في اللُّغَتَينِ بلا خلافٍ بينَ النُّحاةِ . [3]

و الصَّوابُ أنَّهُ مذهبُ أكثرِ النُّحاةِ [4] ، إذْ أجازَ ابنُ مالكٍ الردَّ ، و عدمَ الردِّ في لغةِ من لا ينتظرُ ، فيُقالُ : (يا قاضُ) ، و (يا قاضِي) ، و (يا مُصْطَفُ ، و يا مُصْطَفَى) . [5]

فأمّا على لغةِ من ينتظرُ فلم يَستبعدْ ابنُ الحاجبِ [6] الحذفَ ، و جعلَهُ ابنُ عصفورٍ الأظهرَ [7] ، و أوجبَهُ ابنُ مالكٍ . [8]

تعقيبٌ :

يتّضحُ من العرضِ السَّابقِ أنَّ ترخيمَ المنادَى عارضٌ ، و إنْ كثُرَ ، و اطَّرَدَ ، و أنَّ من ينتظرُ لا يعتدُّ بهذا العارضِ ، بل يكونُ المحذوفُ في نيّةِ الملفوظِ بهِ ، فيبقَى آخرُ الكلمةِ ،

---

[1] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٨٤ .

[2] ينظر الكتاب ٢ / ٢٦٢ ــ ٢٦٣ .

[3] ينظر شرح جمل الزجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١١٦ ، و شرح الكافية للرضيّ ١ / ٤٠٧ .

[4] ينظر همع الهوامع ٣ / ٨٩ ، و ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٥٨٨ ، و الأصول في النحو ١ / ٣٦٣

[5] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٥ ، و لم يذكر في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٣ إلا الردّ حيثُ قال :

و نحو (قاضِينَ) على الوجهينِ ما عنْ ردِّ لامِهِ غِنًى إنْ رُخِّما

[6] الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٠١ ، و استحسن قوله الرضيّ ، ينظر شرح الكافية له ١ / ٤٠٧ .

[7] ينظر شرح جمل الزجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١١٧ .

[8] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٥ ، و رجع عنهُ في شرح الكافية الشافية ، على ما مرّ في هامش (٥) .

كما كانَ قبلَ الحذفِ ، حتى لو أدّى ذلكَ إلى وزنٍ ، أو صورةٍ لا تقبلُها العربيّةُ في غيرِ التَّرخيمِ ، و ذلكَ لعروضِهما ، فتطرَّفتِ الواوُ إثْرَ ضمَّةٍ في (يا ثَمُو ، و يا بَنُو) ، و نحوِهما ، و بقيتِ الواوُ ، و الياءُ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ دونَ قلبٍ في (يا شَقَاوَ ، و يا عنايَ) ، و نحوِهما ، كما لم تُقلبا طرفًا متحركَتَينِ بعدَ فتحةٍ في (يا كَرَوَ ، و يا رَحَيَ) .

فأمّا التَّرخيمُ على لغةِ من لا ينتظرُ فهو معَ عروضِهِ مُعتدٌّ به ؛ لأنَّ اللَّفظَ فيه يُعامَلُ على أنَّ المرخَّمَ هو الأصلُ فيه من غيرِ اعتبارٍ للعارضِ ، و لهذا اعترضَ من اعترضَ على قولِهم : (يا طَيْلسُ) دونَ (يا طَيْلسَ) .

قلتُ : و عندي فيما يتعلّقُ بالوزنِ أنَّ اللَّفظَ المرخَّمَ على لغةِ من لا ينتظرُ إمّا أنْ يكونَ أعجميًّا ، و إمّا أنْ يكونَ عربيًّا ، فإنْ كانَ أعجميًّا كـ (طَيْلسان) [1] فالصّوابُ ما قالَهُ السِّيرافيُّ ، و الأعْلَمُ ؛ لأنَّ الأعجميَّ لا يخضعُ وجوبًا لأوزانِ العربيّةِ في وزنِه الأصليِّ ، فمن الأَوْلى ألا يخضعَ لها في وزنِه العارضِ .

و إنْ كانَ عربيًّا فلعلَّ الصوابَ جوازُهُ ، و يقوِّي ذلكَ أنَّ سيبويهِ ، و ابنَ السَّرَّاجِ قد رخَّما (عَرْقُوَةً) ، فقالوا فيها : (ياعَرْقِي) [2] ، و قد نصَّ ابنُ مالكٍ على أنَّ ذلكَ وزنٌ معدومٌ في العربيّة ، و أوجبَ فيه لغةَ من ينتظرُ .

فأمَّا ما ذكروهُ من (يا حُبْلَى) في ترخيمِ (حُبْلَوِيٌّ ، أو حُبْلَيان) ، و (يا حَمْراءُ ، و يا صَحْراءُ) في ترخيمِ (حَمْراوِيٌّ ، و صَحْراوِيٌّ) ، فلا أدري ما الَّذي منعَ النُّحاةَ المانعينَ من أنْ يقولوا : إنَّ الألفَ ، و الهمزةَ قد عادتا إلى أصلَيْهما بعدَ حذفِ الزِّيادةِ المُوجبةِ لقلبِهما واوًا ، هذا إلى أنَّ الحذفَ على لغةِ من لا ينتظرُ عارضٌ يُعتدُّ به ، فأشبهَ الحذفَ اللازمَ ، و هذا الرَّضيُّ يقولُ بعدَ أنْ ذكرَ أنَّكَ إذا أزلتَ (صحراءُ) عن النِّداءِ صرفتَهُ ؛ لأنَّ همزتَهُ ليسَتْ منقلبةً عن ألفِ التَّأنيثِ ، بل هي منقلبةٌ عن الواوِ المنقلبةِ عن الهمزِ المنقلبِ عن ألفِ التَّأنيثِ ، فبعُدَ التَّأنيثُ فيها ـ يقول : " و الأَوْلى ألا تصرفَهُ نظرًا إلى الأصلِ " . [3]

---

[1] ينظر المعرّب للجواليقيّ ٤٤٦ .

[2] ينظر الكتاب ٢ / ٢٤٩ ، و الأصول في النحو ١ / ٣٦٣ .

[3] ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ٤١١ .

و ذكرَ الرَّضيُّ في (يا حُبْلَى) وجهًا ، فقالَ : " و قياسُ قولِ الأخفشِ جوازُها ؛ لأنَّهُ يكونُ إذًا مُلحقًا بـ (جُخْدَب) ، بفتحِ الدَّالِ " . [1]

و ما قالَهُ ليسَ بجيِّدٍ ؛ لأنَّ الألفَ إنَّما يجوزُ فيها الوجهانِ باستعمالِ العربِ ، لا باعتبارَينِ مختلفَينِ ، و ألفُ (حُبْلَى) للتَّأنيثِ في النِّداءِ ، و غيرِهِ .

و بعدُ فإنَّ الأخذَ بلغةِ من ينتظرُ في (حُبْلَوِيٌّ ، و حُبْليانِ ، وحَمْراوِيٌّ ، و صَحْراوِيٌّ) ، و نحوِها أولى ؛ خروجًا من الخلافِ ، و تمسُّكًا باللُّغةِ الأقوى ، و لكنْ ليسَ على سبيلِ الوجوبِ .

و بالرّغمِ من إشارةِ كثيرٍ من النُّحاةِ أنَّ التَّرخيمَ عارضٌ إلا أنّني لم أقفْ ــ فيما رجعتُ إليهِ ــ على من فرَّقَ بينَ لغةِ من ينتظرُ ، و لغةِ من لا ينتظرُ فيما يتعلَّقُ بالاعتدادِ بالعارضِ ، و إهمالِهِ ، و لهذا أطلقَ ابنُ عصفورٍ ، فقالَ : " إنّ المحذوفَ للترخيمِ عارضٌ ، و العارضُ قد يُراعَى تارةً ، و لا يُراعَى تارةً أُخرَى " . [2]

و لم يشذَّ عمّا قرَّرتُهُ ــ من أنَّ التَّرخيمَ على لغةِ من ينتظرُ عارضٌ لا يُعتدُّ بهِ ــ إلا ثلاثُ مسائلَ :

الأُولى : قولُهم في ترخيمِ (رادٌّ) ــ و نحوِهِ ممّا جاءَ فيهِ قبلَ المُدغَمِ ألفٌ ــ على لغةِ من ينتظرُ في الوصلِ : (يا رادِ) ، و كانَ القياسُ يقتضي أنْ يبقَى الحرفُ المتطرِّفُ ساكنًا ؛ لأنّ المحذوفَ في نيَّةِ الملفوظِ بهِ ، و ليكونَ السُّكونُ دليلا عليهِ ، و لكنَّهم ــ أي : البصريِّينَ ــ رفضوا ذلكَ ، و حرَّكوهُ بحركتِهِ الأصليَّةِ ، أو بحركةٍ مناسبةٍ إنْ لم يكنْ لهُ أصلٌ في الحركةِ .

الثَّانيةُ : قولُهم في ترخيمِ (خمسةَ عشرَ) على لغةِ من ينتظرُ في الوقفِ : (يا خمسهْ) بالهاءِ ، و كانَ القياسُ يقتضي أنْ يُقالَ : (يا خمسةَ) ، ثُمّ تسكنُ التَّاءُ للوقفِ ، فيُقالُ : (يا خمسةْ) .

الثَّالثةُ : قولُ أكثرِ النُّحاةِ في ترخيمِ (قاضُون) على لغةِ من ينتظرُ في الوصلِ ، و الوقفِ : (يا قاضِي) ، بردِّ ياءِ (قاضي) الَّتي حُذفتْ ؛ لالتقائها ساكنةً بالواوِ السَّاكنةِ ، و كانَ القياسُ أنْ يبقَى الياءُ محذوفًا ؛ لأنَّ الواوَ و النُّونَ في نيّةِ الملفوظِ بهما .

---

[1] ينظر شرح الكافية للرضيّ ١ / ٤١١ .

[2] ينظر شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١١٩ .

قالَ ابنُ عصفورٍ قبلَ أنْ يُعلِّلَ لخروجِ هذه المسائلِ الثلاثِ عمَّا يقتضيه القيـاسُ : " و لولا إطباقُهم عليها لأخذتُ بالظَّاهرِ فيها ، فكنتُ أقولُ : (يا قاضْ ، و يا رادْ ، و يا خمسةَ و قفًا) ، و لكنْ ينبغي للإنسان أنْ يتَّهمَ نفسَهُ ، و يجعلَ التَّقصيرَ في حقِّه " . [1]

و الاختيارُ عندي في المسألةِ الأولى و الثَّانية وجوبُ الاعتدادِ بالعارضِ ، و العلَّةُ ما علَّلَ بهِ ابنُ عصفورٍ ، و قد قرَّرتُهُ من قبلُ في مسائلَ من أنَّ عدمَ الاعتدادِ بالعارضِ إذا أدَّى إلى الخروجِ عن سَنَنِ العربيَّةِ ، و مَهْيَعِ العربِ في كلامِها وجبَ المصيرُ إلى إهمالِ الاعتدادِ به ، و تغييرِ اللَّفظِ لتجريَ علية سُنَنُ العربيَّة .

فالعربُ لا تجمعُ بينَ ساكنَينِ على غيرِ حدِّهما وصلا ، و لذا وجبَ تحريكُ الطَّرفِ في نحـو (يا رادِ) ، و (يا إسحارَ) ، بما يستحقُّهُ مثلُهُ في غيرِ التَّرخيمِ .

و لا يمكنُ الاحتجاجُ بقراءةِ : ﴿ محيايْ ﴾ [2] ، و لا مذهبِ يونسَ في جوازِ توكيدِ الفعلِ المسندِ إلى ألفِ الاثنَينِ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ ؛ لأنَّ ما جاءَ فيه ساكنٌ بعد ألفٍ وصـلا في غايةِ الشُّذوذِ ، و ترخيمُ المنادي كثيرٌ مطَّردٌ ، و لو قلَّ لكانَ ذلكَ مسوِّغا لجوازِهِ موصـوفًا بالقِلَّةِ و الشُّذوذِ .

و أمَّا في الوقفِ فأرى جوازَهُ لكنْ على اعتبارِ أنَّ السكونَ سكونُ الوقفِ لا سـكونُ الحرفِ ، فاجتماعُ السَّاكنينِ بهذه المثابة ينادي على نفسه ، و اللهُ أعلمُ .

و العربُ في الأفصحِ لا تقفُ على تاءِ التَّأنيثِ المتحرِّكة إلا بإبدالها هاءً ، و لهذا وجبَ في ترخيمِ (خمسةَ عشرَ) وقفًا أنْ يُقالُ : (يا خمسهْ) ، و لا يُقالُ : (يا خمسةَ) ، كمـا مالت إليه نفسُ ابنُ عصفورٍ ؛ لأنّ العربَ لا تقفُ على حركةٍ بحالٍ .

ثُمَّ إنَّ الأمرَ في نحوِ هذا ما أصَّلَهُ ابنُ جنِّي من " أنّ الحكمَ للطـارئ " [3] ، و ذلـكَ أنَّ الأصلَ (يا خمسةَ) على نيّةِ الوصلِ ، ثمَّ طرأَ عليه الوقفُ ، فأخلى المقيمُ للواردِ محلَّـهُ ، و جرى فيهِ ما يكونُ الحكمُ في مثله ، فأُبدلَتِ التَّاءُ هاءً ساكنةً .

و أمّا تعليلُ ابنِ عصفورٍ للمسألةِ الثَّالثة من أنَّهُ " لمّا زالَ ما كانَتِ الياءُ ذهبتْ لأجلـه زوالا غيرَ عارضٍ ؛ لأنَّهُ زالتِ الواوُ وصلا ، و وقفًا فوجدناهم متى زالَ الموجبُ لأمرٍ مـا

---

[1] ينظر شرح جمل الزجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١١٨ .

[2] سورة الأنعام ٦ / الآية ١٦٢ ، و قد سبقت الإشارة إليها ، ينظر صفحة (٢٤) .

[3] ينظر الخصائص ٣ / ٦٢ .

وصلا و وقفًا ردُّوا ذلكَ المحذوفَ ، فقالوا : (لم يخافا) ، و ردُّوا الألف الَّتي كانَتْ إنَّما ذهبتْ لالتقائها مع الفاءِ السَّاكنةِ في (لم يخفْ) ؛ لأنَّ حركةَ الفاءِ لازمةٌ وصلا ، و وقفًا " [1] ، ففيه نظرٌ لأمورٍ :

أوّلُها : أنَّ العارضَ إنَّما وُصِفَ بذلكَ بالنَّظرِ إلى عروضِهِ على ما هو الأصلُ في اللَّفظِ ، لا بالنَّظرِ إلى أحوالِهِ المختلفةِ ، و على هذا فالعارضُ عارضٌ و إنْ لَزِمَ ، فثباتُ التَّرخيمِ وصلا ، و وقفًا لا يخرجُهُ من العُروضِ .

ثانيها : أنّ في قوله : " زوالا غيرَ عارضٍ " مع قولِهِ بعروضِ التَّرخيمِ تناقضًا ظاهرًا .

ثالثها : أنّ حركةَ الفاءِ في (لم يخافا ، و خافا) لازمةٌ ، لا عارضةٌ ؛ إذ ليسَ الأصلُ فيها السُّكونَ ، فليسَ (لم يخفْ) أصلا لـ (لم يخافا) ، بل الأصلُ فيه (يخافان) ؛ لأنَّ أوّلَ أحوالِ المعربِ الرَّفعُ ، هذا من جهةٍ ، و من جهةٍ أُخرى : الفعلُ لا يُثَنَّى ، و لا يُجمعُ لترعُمَ أنّ المفردَ أصلٌ لهُ ، و لا يُنظَّرُ للعارضِ باللازمِ .

و الوجهُ في هذهِ المسألةِ ما اختارَهُ أكثرُ النُّحاة ، فيُقالُ في ترخيمِ رجلٍ مسمًى بـ (قاضُون) على لغةِ من ينتظرُ : (يا قاضي) ، بردِّ الياءِ المحذوفة .

و لا حُجَّةَ لمن لم يردّ بأنّ المحذوفَ منويٌّ ، فجازَ هنا كما جازَ (يا ثَمُو ، و يا طَفَاوَ) ؛ لأنّ الأصلَ فيها قبلَ النِّداءِ و التَّرخيمِ (قاضيُون) ، ثُم حُذفتِ الياءُ لتعذُّرِ النُّطقِ بالسَّاكنَين ــ بعدَ نقلِ حركةِ الياءِ إلى الضَّادِ ؛ لثِقَلِ الضَّمَّةِ على الياءِ ــ ، فلمّا زالَ موجِبُ الحذفِ بالتَّرخيمِ أمكنَ النُّطقُ بالياءِ ، فعادتْ .

هذا على لغةِ من ينتظرُ ، فأمَّا على لغةِ من لا ينتظرُ فإنَّ فيها اعتدادًا بالعارضِ ، إلا أنَّهُ قليلٌ ؛ لقلّةِ هذهِ اللُّغةِ ، ثمَّ إنَّ هذا الاعتدادَ يُشترطُ فيه أحيانًا ألا يؤدِّيَ إلى ما تأباهُ العربيّةُ ، و إلا عُدِلَ حينئذٍ إلى اللُّغةِ الشُّهْرَى ، كما منعَ ابنُ مالكٍ ترخيمَ (حُبْلَيان ، و حُبْلَوِيّ ، و حَمْراوِيٍّ ، و طَيْلَسان ، و حِذْرِيَة ، و هيَّبان [2]) ، و لا يُعترضُ على ذلكَ بقولِهم : (يا حيْوُ) بلا إدغامٍ ، و ما فيها من عدمِ الاعتدادِ بالعارضِ ؛ لأنّ (حيْوَة) بُني قبلَ النِّداءِ ، و التَّرخيمِ على التَّصحيحِ ، و لهذا فلا نَظَر فيهِ كما ذَهَبَ إلى ذلكَ ابنُ الحاجبِ . [3]

---

[1] ينظر شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور ٢ / ١٨٨ ــ ١١٩ .

[2] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٦ .

[3] ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٠١ .

ثانيًا : عُروضُ الزِّيادةِ :

الزِّيادةُ نوعانِ :

زيادةٌ يترتَّبُ عليها تغييرُ المعنى ، كزيادةِ التَّاءِ للتَّأنيثِ ، و علامَتَيِ التَّثنيةِ ، و الجمـــعِ ، و ياءَيِ النِّسبِ ، و نحوِها ، و سيأتي الحديثُ عنها ــ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ــ في مواضعِها .[1]

و زيادةٌ لا يترتَّبُ عليها تغييرُ المعنى ، كإشباعِ حركةٍ ينتجُ عنها حرفُ مدٍّ ، و ألفٍ ، و نونٍ يُزادانِ آخرَ اللَّفظِ ، و هذهِ الزِّيادةُ هي المقصودةُ في هذا المبحثِ ، و من مسائلِها :

المسألةُ الأُولى : أَثَرُ الزِّيادةِ العارضةِ على الصَّرفِ ، و منعِه :

إذا سمَّيتَ بما جاءَ على زنةِ الفعلِ منعتَهُ من الصَّرفِ ؛ للوزنِ ، و التَّعريفِ ، فإنْ طَـرَأَ عليهِ زيادةٌ تخرجُهُ عن الوزنِ كإشباعِ الحركةِ ليتولَّدَ عنها حرفُ مدٍّ فالقياسُ ، كمـا قـالَ الفارسيُّ : " أنْ تصرفَ ما يخرجُ بهذهِ المدَّاتِ عن شَبَهِ الفعلِ ، و وزنِهِ إذا لم يكنْ فيه شيءٌ آخرُ غيرُ التَّعريفِ "[2] ، و تابعَ ابنُ جنِّي شيخَهُ ، فقالَ : " لو سمَّيْتَ رجلا بـ (أَنْظُـرُ) لمنعتَهُ الصَّرفَ للتَّعريفِ ، و وزنِ الفعلِ ، و لو سمَّيْتَهُ بـ (أَنْظُورُ) من قولِ الشَّاعرِ :

وَ أَنَّني حيثُما يُشْرِي الهَوى بَصَرِي   مِنْ حيثُ ما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظورُ[3]

لصرفتَهُ ؛ لزوالِ لفظِ الفعلِ ، و إنْ كنَّا نعلمُ أنَّ الواوَ إنَّما تولَّدتْ عن إشـباعِ ضـمَّةِ الظَّاءِ ، و أنَّ المرادَ عندَ الجميعِ (أَنْظُرُ) " .[4]

فإنْ لم تُخرِجْهُ الزِّيادةُ العارضةُ عن شَبَهِ الفعلِ لم يُصرَفْ عندَ ابنِ جنِّي ، كما في قولِهِ الشَّاعرِ :

يَنْبـاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَـةٍ مِثْـلِ الفَنيقِ المُكْـدَمِ[5]

و ذلكَ إذا قلنا : إنَّ (ينباعُ) إنَّما هو إشباعٌ لــ (يَنْبَـعُ) ، لا إنَّـهُ علـى وزنِ (يَنْفَعِـلُ) من قولِهم : (انباعَ الشُّجاعُ ينباعُ انبياعًا) ، إذا انخرطَ من الصَّفِّ ماضيًا على

---

[1] ينظر الفصل الثّالث على التّوالي صفحة (٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٣١١) .

[2] ينظر المسائل البصريّات ١ / ٢٤٥ .

[3] البيت من البسيط ، و هو لإبراهيم بن هَرْمة في ملحق شعره ٢٣٩ ، و شرح القصائد السبع الطّوال ٣٣٢ .

[4] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٣٨ .

[5] البيت من الكامل ، و هو لعنترة بن شدّاد العَبْسيّ في ديوانه ٢٠٤ .

ما رواهُ الأصمعيُّ [1] ، و أنشدَ :

يُطْـرِقُ حِلْمـاً وَ أَنـاةً مَعـاً ثُمَّتَ يَنبـاعُ انْبياعَ الشُّجـاعْ [2]

" و ذلكَ أنَّهُ و إنْ كانَ أصلُهُ (يَنْبَعُ) ، فنُقلَ إلى (ينْباعُ) ، فإنَّهُ بعدَ النَّقلِ قد أشْبَهَ مثالا آخرَ من الفعلِ ، و هو (ينْفَعِلُ) نحو (ينْقادُ ، و ينْحازُ) ، فكما أنَّك لـو سمَّيـتَ رجلا بـ (ينْقادُ ، و ينْحازُ) لما صرفتَهُ معرفةً ، فكذلكَ (ينْباعُ) ، و إنْ كانَ قد فقـدَ لفظَ (ينْبَعُ) ، وهو (يفْعَلُ) ، فقد صارَ إلى (ينْباعُ) الَّذي هو بوزنِ (ينحازُ) " . [3]

و مذهبُ الفارسيِّ صرفُهُ ؛ " لأنَّ حرفَ المدِّ هنا كحـرفِ المـدِّ في (يَعْـسوبٍ ، و يَعْضيدٍ) [4] ، فكما تصرِفُ هذَينِ لو سمَّيتَ بهما رجلا ، كذلكَ تصرفُ (ينباعٍ) " [5] ، و صحَّحَ أبو حيَّانَ الصَّرفَ . [6]

تعقيـبٌ :

يتّضحُ مِمَّا سبقَ أنَّك إذا سمَّيتَ بلفظٍ موازنٍ للفعلِ ، ثُمّ عَرَضَ عليه زيادةٌ تزيلُ هـذه الموازنةَ انصرفَ ، كما لو سُمِّيَ بـ (أَنْظُورُ) من بيتِ إبراهيمَ بنِ هَرْمَةَ [7] ، و ذلكَ لأنَّـهُ إنَّما امتنعَ من الصَّرفِ لعلَّتَينِ : إحداهما تعودُ للمعنى ، و هي التَّعريفُ ، و الثَّانيةُ تعـودُ إلى

---

[1] ينظر ضرورة الشعر ٣٤ و هذه الرواية نُسبت لابن الأعرابيّ في شرح المعلّقات العشر للخطيب التبريزيّ ١٦٥ ، و الأصمعيُّ : هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الباهليّ ، له خَلْق الإنسان ، و الفرق ، والشاء ، وغيرها ، توفي سنة ٢١٠ هـ وقيل ٢١٦هـ بخراسان ، ينظر : أخبار النحويين ٧٢ ، و إنباه الرواة ٢/١٩٧.

[2] البيت من السريع ، و هو للسَّفّاح بن بُكَيْر اليَرْبوعي في المفضَّليّات ٣٢٢ .

[3] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، و في المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٢٢٥ قال ابن جني : " و كذلك لو سمَّيتهُ بـ (يذهبُ) لم تصرفهُ معرفة ، فإنْ مددتَ ، فقلتَ : (يذهابٌ) صرفتَهُ " ، إلا أنَّ ما في السرّ هو المتأخر ، فقد ذكر المبهج في الخصائص ٢ / ١٩٧ ، و ذكر الخصائص في السرّ ٣٣ .

[4] اليَعْسُوب : أميرُ النَّحلِ ، و ذكرُها ، و اليعضيد : بقلةٌ أشدُّ صفرة من الورس ، و قيل هي من الشّجر ، ينظر فيهما لسان العرب ١ / ٥٩٩ (ع س ب) ، ٣ / ٢٩٥ (ع ض د) .

[5] ينظر المسائل الحلبيَّات ١١٩ .

[6] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٨٥٨ .

[7] هو إبراهيم بن هَرْمة بن علي ، و هو آخر من يُحتجّ بشعرِهِ في اللغة ، توفي سنة ١٥٠ هـ ، ينظر : الشّعر و الشّعراء ٢ / ٧٥٣ ، و الأغاني ٤ / ٤٦١

اللَّفظِ ، و هي موازنةُ الفعلِ ، فلمَّا زالتِ الموازنةُ ، و مرجعُها إلى اللَّفظِ انصرفَ ، و حَكَمَ عليهِ الفارسيُّ بأنَّهُ القياسُ .

فإنْ لم تُزِلِ الزِّيادةُ وزنَ الفعلِ ، أو أزالتِ الوزنَ ، و لكنْ حلَّ مكانَ الوزنِ علَّةٌ أُخرى معَ التَّعريفِ بقِيَ لهُ ما كانَ من منعِ الصَّرفِ ، و ذلكَ نحو (ينْباعُ) في بيتِ عنترةَ [1] ، فإنَّهُ لو سُمِّيَ بـ (يَنْبَعُ) ، ثُمَّ عَرَضَتْ عليهِ الزِّيادةُ حتّى آلَ إلى (يَنْباعُ) لُمنِعَ من الصَّرفِ ؛ لأنَّهُ و إنْ زالَ وزنُ (يفْعَل) فقد حلَّتْ مكانَهُ موازنتُهُ لـ (ينقادُ ، و ينحازُ) .

فأمَّا ما ذهبَ إليهِ الفارسيُّ فقد ردَّهُ ابنُ جنِّي ـ مفترضًا ، و لم يذكر شيخَهُ ـ بقولِهِ : " فإنْ قيلَ : إنَّ (ينباعُ) بزنةِ (يفعال) ، لا (ينْفعِل) ، كـ (ينقادُ ، و ينحازُ) ، فكيفَ تُشَبِّهُ ألفَ (يفعال) بعينِ (يَنْفَعِل) ؟

فالجوابُ : أنّا إنَّما شبَّهناهُ بهِ شبهًا لفظيًّا ، فساغَ لنا ذلكَ ، و لم نُشبِّهْهُ شبهًا معنويًّا ، فيفسُدْ ذلكَ علينا " . [2]

و يمكنُ لي تفصيلُ ما كانَ نحوَ هذهِ المسْألةِ مِمَّا سُمِّيَ بهِ من الأفعالِ و قد لحقتْهُ الزيادةُ الناشئةُ عن إشباعِ الحركةِ بالقولِ : إنَّ هذهِ الزيادةَ لا تخرجُ عن إحدى حالتينِ :

الأُولى : أنْ يئولَ اللَّفظُ بها إلى وزنٍ يكونُ في الأسماءِ ، و حينئذٍ يُصرفُ ؛ لزوالِ الوزنِ المختصِّ بالفعلِ ، كأنْ يُسمَّى بـ (أَنْظُور ، و يَكْتُوب ، و يَجْلِيس ، و تَجْلِيس ، و تَذْهاب) ، فإنَّها تئولُ إلى نحوِ (أُسْروعٍ [3] ، و يَرْبوعٍ [4] ، و يَعْضيدٍ ، و تَنعيمٍ [5] ، و تَقْضاءٍ [6]) .

الثَّانيةُ : أنْ يئولَ اللَّفظُ بها إلى وزنٍ لا يكونُ في الأسماءِ ، و حينئذٍ لا يخلو من حالتَينِ :

---

[1] هو عنْترة بن عمرو بن شدَّاد العَبسيّ ، شاعرٌ جاهليّ من أصحاب المعلَّقات ، ينظر : الشّعر و الشّعراء ١ / ٢٥٠ ، و الأغاني ٨ / ٢٤٤ .

[2] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٣٣٩ .

[3] الأُسْرُوعُ : دودٌ حمر الرؤوس بيض الأجساد تكون في الرَّمل تُشبَّهُ به أصابع النِّساء ، ينظر لسان العرب ٨ / ١٥٣ (س ر ع) .

[4] اليَرْبوعُ : دابَّةٌ ، و أبو حَيٍّ من تميم ، ينظر المصدر السَّابق ٨ / ١١١ (ر ب ع) .

[5] التَّنعيم : موضعٌ بمكَّةَ في الحِلّ ، ينظر معجم البلدان ٢ / ٥٨ .

[6] هو من أبنية المصادر ، ينظر أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر ١٥٧ .

إحداهما : أنْ ينتقلَ إلى وزنٍ من أوزانِ الفعلِ إمَّا حقيقةً كأنْ يُسمَّي بـ (عُولِمَ) مُشْبَعًا من (عُلِمَ) ، فإنَّهُ كـ (ضُورِبَ) مبنيًّا للمفعولِ من (ضارَبَ) و أرى أنَّهُ ممنوعٌ من الصَّرفِ .

و إمَّا أنْ يبقى لهُ لفظًا ، و ذلكَ كأنْ يُسمَّى بـ (ينباعَ) ، قالَ سيبويه : " و ليسَ في الكلامِ (يَفْعالٌ) " [1] ، إلا أنَّهُ كـ (ينقاد) ، و فيهِ الخلافُ ، و هو الذي يظهرُ لي ، و تركُ صرفه أقربُ .

أمَّا صرفُهُ فلأنَّ الوزنَ في منعِ الصَّرفِ مقصودٌ حقيقةً لا صورةً ، و لهذا صرفوا (نَهْشَلا) ، و إنْ كانَ كـ (نذْهَب) ؛ لأنَّ وزنَهُ (فَعْلَلٌ) ، لا (نَفْعَلُ) ، و جاءَ عنهم الوجهانِ في (أرْطَى [2] ، و أَوْلَق [3]) تبعًا للوزنِ المعتبرِ .

و أمَّا منعُ صرفهِ فإنَّ عدمَ وجودِ وزنِ (يفْعال) في الأسماءِ دليلٌ على أنَّهُ في الأصلِ فعلٌ أشبعت حركةُ عينهِ ، فلم يُعتدّ بما طرأ عليهِ ، فيكونُ هذا كمنعِ صرفِ (يُعْفُرَ) علمًا ؛ لأنَّ الإتباعَ أخرجَهُ عن وزنِ الفعلِ ، و ليسَ في الأسماءِ (يُفْعُلٌ) [4] ، و اللهُ أعلمُ .

ثانيهما : أنْ يخرجَ اللَّفظُ بها عن وزنِ الفعلِ ، كأنْ يُسمَّى بـ (أجْليسَ) ، فهو وزنٌ معدومٌ في الأفعالِ ، كما أنَّهُ " ليسَ في الكلامِ (أفْعيلٌ) " [5] ، فيجوزُ فيهِ ما جازَ في (يَنْباع) علمًا ؛ للتعليلِ نفسهِ .

فأمَّا على ما رواهُ الأصمعيُّ من قولِهم : (انباعَ ينباعُ) فإنَّ الألفَ عينُ الفعلِ ، و ليسَتْ بزائدةٍ ، و وزنُهُ (ينْفَعِل) ، فلو سُمِّيَ بهِ مُنعَ من الصَّرفِ للتَّعريفِ ، و الوزنِ .

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ٢٦٥ .

[2] الأرْطَى : " شجرٌ ينبُتُ بالرملِ , قالَ أبو حنيفة : هو شبيهٌ بالغَضا ، يُنبتُ عِصيًّا من أصلٍ واحدٍ ، يطول قدْرَ قامة " . ينظر لسان العرب ٧ / ٢٥٤ (أ ر ط) .

[3] الأولَقُ : الجُنون ، ينظر المصدر السَّابق ١٠ / ٧ (أ ل ق) .

[4] ينظر صفحة (٤٤) .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ .

المسألةُ الثَّانيةَ : أَثَرُ الزِّيادةِ العارضةِ على الإعلالِ :

١ ـ سبقتِ الإشارةُ إلى أنَّهُ إذا اكتنفَ ألـفَ الجمـعِ واوان ، أو يـاءان ، أو واوٌ و ياءٌ وجبَ قلبُ الثَّانيةِ منهُما همزةً متى وَلِيتِ الطَّرفَ ، كما في (أوائلَ ، و عيائـلَ) ، و (بوائعَ ، و قيائلَ) ، من (البيعِ ، و القولِ)[1] ، و إنَّما قُلبَ ثاني حرفَيِ العِلَّةِ الَّذي توسَّطَ بينَهُما الألفُ " استثقالا لتوالي ثلاثِ ليِّنات متَّصلة بالطَّرف " .[2]

فإنْ لم تلِ إحداهما ـ الواوُ ، أو الياءُ ـ الطَّرفَ لم يجزْ إبدالُها همزةً ، كما في قولِهم : (طواويسُ ، و نواويسُ ، و عواويرُ) .

فإذا اضْطُرَّ شاعرٌ ، فأشبعَ كسرةَ العينِ الثَّانيةِ في نحو (أوائلَ ، و عيائلَ ، و بوائعَ ، و قيائلَ) بقيتِ الهمزةُ بحالِها ، و لم ترجعْ إلى أصلِها ، كقولِ الرَّاجزِ :

فِيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَ نُمُرْ[3]

في روايةِ من همزَ (عيائيلَ) جمعَ (عَيِّلٍ) ، و ذلكَ أنّ اليَّاءَ ليسَ بمراد ، " و إنَّما إشباعٌ حدثَ عن كسرةِ الهمزةِ ... فلم يكنْ به اعتدادٌ ، و صـارتِ اليـاءُ في الحكـمِ مجـاورةً للطَّرفِ ، فهُمزتْ لذلكَ " .[4]

٢ ـ قالوا في منزلٍ من منازلِ القمرِ : (العَوَّى) بالقصرِ ، كما قالوا : (العَـوَّاء) ، بالمدِّ[5] ، " و القصرُ فيها أكثرُ "[6] ، و عينُها واوٌ ، و لامُها ياءٌ من (عَوَيْتُ يدَهُ) ، أيْ : (لويتُها) .[7]

فأمّا المقصورةُ فقُلبتْ ياؤُها واوًا ، و ذلكَ شأنُ الياءِ في (فَعْلَى) اسْمًا ، كما قالوا :

---

[1] ينظر صفحة ٨٤ .

[2] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٣٧٣ .

[3] البيت من الرجز ، و هو لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعيّ ، ينظر شرح شواهد الشافية ٣٨٠ .

[4] ينظر شرح المفصّل لابن يعيشَ ١٠ / ٩٣ .

[5] ينظر الصحاح ٦ / ٢٤٤٢ (ع و ي) ، و هي خمسة كواكب ، و طلوعها لاثنين و عشرين ليلة من أيلول ، و سقوطها لاثنين و عشرين ليلة تخلو من آذار ، ينظر : الأزمنـة و الأمكنـة للمرزوقيّ ١٤٢ ، و لسان العرب ١٥ / ١٠٩ (ع و ي) .

[6] ينظر لسان العرب ١٥ / ١١٠ (ع و ي) .

[7] ينظر المنصف ٢ / ١٥٩ .

(الشَّرْوَى ، و التَّقْوَى ، و الرَّعْوَى) ، و هي من (شَرَيْتُ ، و وَقَيْتُ ، و رَعَيْتُ) . [1]

و أمّا الممدودةُ فقد صحَّتْ حكايتُها و إنْ غلَّطَها الفارسيُّ [2] ، و تحتملُ وجهَين :

الأول : أنْ تكونَ (فعّالا) ، كـ (شَوَّاء) بتشديدِ العينِ ، و إبدالِ اللامِ همزةً ، و تذكيرُها لأنَّها في معنى المترلِ ، و لا شيءَ من العُروضِ فيها حينئذ .

الثّاني : أنْ تكونَ (فَعْلاء) ، و كانَ القياسُ فيها ـ كما هو الشأنُ في مثلها ـ (عيَّاءُ) ، قالَ ابنُ جنِّي : " و القولُ عندي في ذلكَ أنَّهُ زادَ للمدِّ ألفًا قبلَ ألفِ التَّأنيثِ الَّتي في (العَوَّى) ، فصارَ التقديرُ : (العَواا) بألفَينِ ـ كما ترى ـ ساكنَينِ ، فقُلبتِ الآخرةُ الَّتي هي علمُ التَّأنيثِ همزةً ...

فإنْ قيلَ : فلمّا نُقلتْ من (فَعْلَى) إلى (فعْلاءَ) ، فزالَ القصرُ عنها ، هلا رُدَّتْ إلى القياسِ ، فقُلبتِ الواوُ ياءً ؛ لزوالِ وزنِ (فَعْلَى) المقصورةِ ، كما يُقالُ : (رجلٌ ألْوَى ، و امرأةٌ لَيَّاءُ) ، فهلا قالوا على هذا (العيَّاءُ) ؟

فالجوابُ : أنَّهُم لم يبنوا الكلمةَ على أنَّها ممدودةٌ البتَّةَ ، و لو أرادوا ذلكَ لقالوا : (العيَّاءُ) ، و أصلُها : (العوْياءُ) ، و لكنَّهم إنَّما أرادوا القصرَ الَّذي في (العَوَّى) ، ثُمّ إنَّهُم اضْطُرُّوا إلى المدِّ في بعضِ المواضعِ ضرورةً ، فبقُّوا الكلمةَ بحالها الأُولى من قلبِ الياءِ الَّتي هي لامٌ واوًا ، و كانَ تركُهم القلبَ بحاله أدلَّ شيءٍ على أنَّهُم لم يعتزموا المدَّ البتةَ ، و إنَّهُم اضْطُرُّوا إليهِ ، فركبوهُ ، و هم بالقصرِ معنيُّونَ ، و لهُ ناوونَ " . [3]

و يحتملُ على (فعلاءَ) وجهًا آخرَ ، و هو أنْ يكونَ من (عَوَى الكلبُ) ، و قد قالوا فيهِ : (عَيَّةٌ) على القياسِ مثل (طويْتُ طيّةً) ، و حكى " ثعلبٌ أنّ بعضَهم قالَ : (عَوَى الكلبُ عَوَّةً) ... ، و لكنَّهُ شاذٌّ في بابِهِ ، فيكونُ (العَوَّاءُ) في مَن مدَّهُ ، و جعلَهُ (فعلاءَ) مثلَهُ في الشُّذوذِ " . [4]

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨ .

[2] ينظر مقاييس المقصور و الممدود ١٠٣ .

[3] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٨٩ ـ ٩٠ .

[4] ينظر المنصف ٢ / ١٦٠ .

تعقيبٌ :

يتّضحُ من عرضِ المسألتَين السّابقتَين أنّ الزيادةَ الّتي تلحقُ اللّفظَ ممّا لا يترتّبُ عليها تغييرُ معناهُ لا يُعتدّ بها في الإعلالِ ، فـ (عيائيلُ) في قولِ حَكيمٍ أصلُها (عيايلُ) جمعُ (عيِّلٍ) قلبتْ فيها ثاني الياءَينِ همزةً ، فصارتْ (عيائلُ) ، فلمّا أشبعَ الرّاجزُ كسرةَ الهمزةِ ، و نتجَ عنها ياءٌ بَعدَت به الياءُ الثّانيةُ من (عيايلَ) عن الطّرفِ ـ و قربُها شرطُ إبدالِها ـ فكانَ حقُّها ألا تُهمزَ ، كما لم يُهمزْ نحوُ (طواويسَ ، و نواويسَ) ؛ لبعد الواوِ الثّانية عن الطّرفِ ، و لكنْ لمّا كانَت الياءُ الثّانيةُ زائدةً عارضةً لم يُعتدّ بها ، و بقيَ للّفظِ حكمُهُ الّذي يستحقُّهُ قبل طَرآنِها ؛ ليكونَ ذلكَ دليلا على أنّ ذلكَ إنّما هو شيءٌ عرضَ للّفظِ ، لا أصلٌ لازمٌ لهُ .

و كذلكَ قولُهم : (العَوّاءُ) على حدِّ قولِ ابنِ جنِّي من أنّ أصلَها : (العَوَّى) ، و وزنُها (فَعْلَى) من (عويتُ) أُبدلتْ فيها الياءُ واوًا ، كما قالوا : (تَقْوَي ، و شَرْوَى) من (وقيتُ ، و شريتُ) ، ثُمّ زيدتْ فيها ألفٌ قبلَ ألفِ التّأنيث ، فصارتْ إلى (عَوّاءَ) ، و وزنُها (فعلاءُ) ، و كانَ الإبدالُ الّذي تستحقُّهُ أنْ تُبدلَ الواوُ ياءً ؛ لاجتماعِهما ، و سبقِ إحداهما بالسُّكون ، فيُقالُ : (عيّاء) ، كما قالوا : (لَيّاءُ) من (لَوَيْتُ) ، و لكنْ بقيَ لها ما يجبُ في (فَعْلَى) اسمًا من وجوبِ قلبِ يائها واوًا دلالةً على أصلِها ، و أنّ الزِّيادةَ عرضتْ عليها ، و ليسَتْ بأصلٍ فيها .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ الزِّيادةِ العارضةِ على الإدغامِ :

كلُّ ثلاثيٍّ مضعَّفُ العينِ و اللامِ من الأسماءِ ، و الأفعالِ على زنة (فَعِل ، أو فَعُـل) يجبُ إدغامُهُ إلا ما شذَّ من ذلكَ [1] ، فإنْ كانَ على وزنِ (فَعَل) فإنَّهُ يُدغمُ في الفعلِ دونَ الاسمِ ؛ لِثقَلِ الفعلِ ، و خفّةِ الاسمِ ، و الأصلُ في هذا الإدغامِ للفعلِ ، و إنّما أُدغِمَ الاسمُ لموازنتِه لهَ . [2]

فإذا أَلحقْتَ الاسمَ المستحقَّ للإدغامِ الألفَ و النُّونَ في آخرِه " تركتَ الصَّدورَ على ما كانَتْ عليه قبلَ أنْ تُلْحِقَ ذلكَ ، و ذلكَ نحـو (رَدَدَان) ، فـإنْ أردتَ (فَعُلانًـا) ، أو (فَعِلانًا) أَدغمْتَ ، فقلتَ : (رَدَّانٌ) فيهما ، و هو أَوْثَقُ من أنْ تُظهرَ ... ؛ لأنَّ الألفَ و النُّونَ يجيئانِ كالشَّيءِ المنفصلِ ، ألا ترى أنَّ التَّصغيرَ لا يُحتسبُ بهما فيه ، كما لا يحتسبُ بياءَيِ النَّسبِ ، و لا بـألفَيِ التَّأنيـثِ ، فيـصغِّرونَ (زعفرانًـا) : (زُعَيْفِرانًـا) ، و (خُنْفُسَاءَ) : (خُنَيْفساءَ) " . [3]

و القولُ بالإدغامِ هو مذهبُ الخليلِ ، و سيبويه [4] ، و حُجَّتُهما ما فسَّرَهُ ابنُ جِنِّي من قولِ المازنيِّ بقولِه : " لأنَّ الألفَ ، و النُّونَ جرَتا مَجرى هاءِ التَّأنيثِ ـ و قـد تقـدّمت الدلالةُ على ذلكَ ـ فكما أنَّهُ لو بُني مثلُ (فَعِلة) ، أو (فَعُلَة) من (رددتُ) لقـالوا : (ردَّةٌ) ، فأدغموا ، و لم يعتدُّوا بالهاءِ ، بل يُدغمون ، كما يُدغمُ ما لا هاءَ فيه . فكذلكَ يجبُ إدغامُ ما فيه ألفٌ و نونٌ ، فإذا كانَتِ الألفُ و النُّونُ في (فَعِلان) ، و (فَعُـلان) بمنزلةِ هاءِ التَّأنيثِ وجبَ ألا يُعتدَّ بهما ، و أنْ يجريَ على الصَّدرِ ما كانَ يجري عليه قبـلَ لحاقِهما " . [5]

و مذهبُ أبي الحسنِ الإظهارُ " فيقولُ : (رَدُدان) ، و (رَدِدان) ، يقولُ : هو مُلحَقٌ بالألفِ و النُّونِ ، فلذلكَ يظهرُ ليسَلَمَ البناءُ " . [6]

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٣٠٢ ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ١٢٢٦ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ٣٠١ .

[3] و هو قول أبي عثمان المازنيّ ، ينظر المنصف ٢ / ٣١٠ ـ ٣١١ .

[4] ينظر الكتاب ٤ / ٤٢٧ .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٣١١ .

[6] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٣١١ .

و احتجّ أبو عليٍّ الفارسيُّ لأبي الحسنِ بأنَّ " الألفَ ، و النُّونَ قد يجريـــان في بعـــضِ المواضعِ مجري الأصولِ ، كما أُجريتا مُجرى الزوائد ، ألا ترى أنَّ الكلمةَ تُكسَّر عليهما ، كما تُكسَّر على ما هو من نفسِ الكلمةِ ، و ذلكَ نحوُ قولِهم : (سِرْحانٌ ، و سراحينُ) ، و (ضِبْعانٌ ، و ضباعينُ) ، فجرتِ النُّونُ مَجرى سينِ (قِرطاسٍ ، و قَراطِيسَ) ، و قافِ (حِمْلاقٍ ، و حَمَاليقَ) " . [1]

فإذا بنيتَ من (حَيِيتُ) على وزنِ (فَعُلان) ففيه مذهبان :

الأوّلُ : الإدغامُ ، و هو اختيارُ سيبويه ، و الرَّضيِّ ، و قد قاسَهُ سيبويه على (فَعُلان) من (رَدَدتُ) ، فقالَ : " تُدغِمُ كما تُدغِمُ (فَعُلان) من (رددتُ) " [2] ، فيُقـــالُ فيـــهِ عندئذ : (حَيَّان) كـــ (رَدَّان) .

الثَّاني : قلبُ الياءِ الثَّانيةِ واوًا ؛ لانضمامِ ما قبلَها ، فيُقالُ : (حَـــيُوان) ، و هـــو اختيارُ المازنيّ ، و ابنِ جنِّي [3] ، و ابنِ عصفور . [4]

و إنْ بنيتَ منهُ على (فَعِلان) ففيهِ ثلاثةُ مذاهبَ :

الأوّلُ : جوازُ الإدغامِ ، و الإظهارِ ، و هو اختيارُ كلٍّ من الخليلِ ، و سيبويه ، و ابنِ جنِّي ، فيُقالُ : (حَيَّان ، و حَيِيَان) ، إلا أنَّ الخليلَ قدَّمَ الإظهارَ على الإدغامِ [5] ، و عكسَ ذلكَ سيبويه ، فقالَ : " و تُدغِمُ إلا في اللُّغةِ الأُخرى " [6] ، و جعلَ ابنُ جنِّي الإدغامَ هـــو الوجهُ ، ثُمّ علَّلَ لجوازِ الإظهارِ . [7]

الثَّاني : الإدغامُ ، و هو اختيارُ الرَّضيِّ ، و عَلَّلَ بقولِه : " لأنَّ (رَدِدَانًـــا) واجـــبُ الإدغامِ ، و (حَيِيَان) أيضًا ؛ لأنَّ الأصلَ في بابِ الإدغامِ أعني الفعلَ في مثلِه يجوزُ فكُّـــهُ ،

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٣١٢ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٠٩ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٣٠٨ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٢٨٩ .

[4] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٧٥٤ .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٢٨٧ .

[6] ينظر الكتاب ٤ / ٤٠٩ ـــ ٤١٠ ، و هو يشير إلى قولهم : (حَيَّ في هذا المكانَ ، و قد عَيَّ بأمره ، و حَيِيَ في هذا المكانَ ، و قد عيِيَ بأمره) ، ثم قال : " و الإدغامُ أكثرُ ، و الأخرى عربيّةٌ كثيرةٌ " . ينظر ٤ / ٣٩٥ .

[7] ينظر المنصف ٢ / ٢٨٧ .

نحو (حَيِيَ ، و حَيَّ) " [1] ، و لعلَّهُ أرادَ أنَّ الإدغامَ في الاسمِ إنَّما كانَ حملا على الفعلِ ، فاكتُفيَ في الاسمِ بهِ .

الثَّالثُ : الإظهارُ ، و اختارَهُ ابنُ عصفورٍ ؛ " لأنَّهُ لا يخلو أنْ تَعتدَّ بالألفِ و النُّـــونِ ، أو لا تعتدّ ، فإنْ اعتددتَ لم تُدغِمْ ؛ لخروجِ البناءِ بهما عن شبَهِ الفعلِ ، و إنْ لم تعتـــدّ لم تُدغِمْ أيضًا ، كما كانَ لا يُدغَمُ لو ذهبتِ الألفُ ، و النُّونُ " . [2]

و إنَّما منعَ الإدغامَ إذا لم يُعتدّ بهما ؛ لأنّ شرطَ الإدغامِ تحرُّكُ ثاني اليـــاءَينِ بحركـــةٍ لازمةٍ [3] ، فلم يُدغموا (حييًا) ؛ لقولِهم : (حَيٍ) ، كما تركُوا إدغامَ (أنْ يُحْيِـــيَ) ؛ لقولِهم : (يُحيِي) ، و (رأيتُ مُعْيِيًا) لقولِهم : (مُعْيٍ) .

و قد تعجَّبَ ابنُ مالكٍ من قولِهِ : " إنْ اعتددتَ لم تُدغِمْ ؛ لخروجِ البناءِ بهما عن شَبَهِ الفعلِ " لقولِهم : (أحيَّةٌ ، و أعيَّةٌ ، و أحِيَّاءُ) بالإدغامِ ، و الإظهارِ ، و التَّاءُ ، و الهمـــزةَ للتأنيثِ يُبعدانِ عن شَبَهِ الفعلِ . [4]

و الَّذي يبدو أنَّ التَّاءَ لا تُبعدُهُ عن شَبَهِ الفعلِ ؛ لأنَّها تدخلُ عليهما ، و يبقَى ما اعترضَ بهِ من (أحِيَّاءَ) قائمًا .

تعقيـــبٌ :

زيادةُ الألفِ ، و النُّونِ كزيادةِ تاءِ التَّأنيثِ ، فهما معَ عروضِهما يجوزُ أنْ تُبنى الكلمـــةُ عليهما تارةً ، فيُعامَلا معاملةَ العارضِ اللازمِ ، فيُعتدُّ بهما حينئذٍ ، و يجوزُ ألا تُبنى الكلمـــةُ عليهما تارةً أُخرى ، فيكونا عارضَينِ غيرَ لازمينِ ، فلا يُعتدُّ بهما حينئذٍ ، بـــل يجـــري في اللَّفظِ من الأحكامِ ما يستحقُّهُ لو لم يكونا ، و لهذا قـــالوا : في تـــصغيرِ (زَعْفَـــرانٍ) : (زُعيْفِرانٌ) ، فلم يعتدُّوا بهما ، بل صغَّروا الصَّدرَ ، ثُمّ أتَوا بالألفِ و النُّونِ بعدَهُ ، و لـــو اعتدُّوا بهما لحذفوهما ، كما حذفوا في تصغيرِ (سَفَرْجَلٍ ، و فَرَزْدَقٍ) .

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٣٠٨ .

[2] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٧٥٦ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، و شرح الشافية ٣ / ١١٤ ـ ١١١٦ .

[4] نقل ذلكَ محقّق الممتع عن حاشية على أحد نُسخه ، ينظر الممتع في التّصريف٢ / ٧٥٦ ـ ٧٥٧ .

و قالوا في جمعِ (سِرْحانٍ) : (سَراحِينُ) ، فاعتدُّوا بهمـــا ، و جعلـــوا النُّـــونَ مـــن (سرحان) بمثابةِ السِّينِ من (قِرْطَاسٍ) حينَ قالوا : (قَرَاطِيسُ) .

و يُقالُ في (فُعُلَةٍ) من (الغَزْوِ) : (غُزُوَةٌ) إنْ بُنِيَتْ على التَّـــاءِ ، و (غُزِيَـــةٌ) ـــ بإبدالِ الواوِ ياءً ، و كسرِ ما قبلَها ـــ إنْ لم تُبنَ عليها ؛ لئلا تتطرَّفَ الواوُ إِثْرَ ضمٍّ .[1]

و على هذا يُقالُ في (فُعُلان) ، و (فَعِلان) مـــن (رددتُ) : (رَدَّان) ، و هـــو اختيارُ الخليلِ ، و سيبويهِ ، و في ذلكَ عدمُ اعتدادٍ بالألفِ ، و النُّونِ ؛ لأنَّ (فعُـــل) ، و (فعِل) من مضعَّفِ العينِ ، و اللامِ يجبُ إدغامُهُ لمشابهته الفعلَ .

و مذهبُ الأخفشِ الإظهارُ ، فيُقـــالُ : (ردُدَان ، و رَدِدَان) ، و في ذلـــكَ اعتـــدادٌ بالألفِ ، و النُّونِ ، و قد أجازَ سيبويهِ (قوُوَان) فأظهرَ " فإذا جازَ هذا معَ الواوِ المستثقلِ فهو معَ الصِّحاحِ الَّتي ليسَ فيها أكثرُ من التَّضعيفِ أحرى بالجوازِ " .[2]

قالَ ابنُ جنِّي : " و كلا القولَينِ لما أَرَيتُكَ مذهبٌ " ، ثُمَّ قوّى اختيـــارَ الخليـــلِ ، و سيبويهِ بقولِهم لما يبقَى في أسفلِ الحوضِ من الطِّينِ ، و المـــاءِ : (إِمِـــدَّانٌ) ، و أصـــلُهُ : (إِمْدِدَانٌ) .[3]

و إذا بنيتَ من (حَيِيتُ) على وزنِ (فَعُلان) ـــ على ما مرَّ ـــ جازَ الإدغامُ ، و هو اختيارُ سيبويهِ ، و الرَّضيِّ ، و جازَ قلبُ الياءِ الثَّانيةِ واوًا ؛ لانضمامِ ما قبلَهـــا ، فيُقـــالُ : (حَيُوان) ، و هو اختيارُ المازنيِّ ، و ابنِ جنِّي ، و ابنِ عصفورٍ .

و كـــلا القولَينِ مذهبٌ ، فمن أدغمَ لم يعتدَّ بالألفِ و النُّونِ ، فأجرى في الكلمةِ مـــا يكونُ في (فعُل) من مضعَّفِ العينِ ، و اللامِ من وجوبِ الإدغامِ ، و مـــن أبـــدلَ اعتـــدَّ بالألفِ ، و النُّونِ ؛ لأنَّ اللَّفظَ قد خرجَ بهذه الزِّيادةِ عن مُوازَنةِ الفعلِ ، فكما لا يُـــدغمُ في نحوِ (سُرُرٍ ، و كَلَلٍ ، و دُرَرٍ) ؛ لمفارقتِهِ وزنَ الفعلِ ، فكذلكَ هنا ، و لو لم يُعتدّ لم يجـــزْ أنْ تتطرَّفَ الواوُ إِثْرَ ضمٍّ ، فجازَ هنا ، كما جازَ في (عنفُوانٍ ، و قَمَحْدُوةٍ) .

قلتُ : القلبُ أقربُ ؛ لأمرَينِ :

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ٤١٠ ـــ ٤١١ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ٣١٢ ، و قول سيبويهِ في الكتاب ٤ / ٤٠٦ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٣١٣ .

الأوّل : أنَّهُ قد يجوزُ في المعتلِّ ما لا يجوزُ في غيرِه [1] ، فقد قالوا في المعتلِّ : (حَيِيَ ، و يُحْيِيَ) ، فلم يُدغموا ، و قالوا في الصَّحيحِ : (ضَنَّ يضَنُّ) ، فأدغموا .

الثَّاني : أنَّ في الإظهارِ إزالةً للَّبسِ ؛ إذ يجوزُ في (حَيَّان) أنْ يكون (فَعْلان ، و فَعُلان ، و فَعِلان) ، و هو و إنْ وردَ عنهُم من الألفاظِ المحتملةِ لأكثرِ من وزنٍ ما لا يُحْصَى إلا أنَّ إزالةَ اللَّبسِ مطلبٌ ، و لهذا كانَ القلبُ أقربَ ، لا واجبًا .

و إنْ بَنيتَ من (حَيِيتُ) على وزنِ (فَعِلان) ففيه ثلاثةُ مذاهبَ :

الأوَّلُ : جوازُ الإدغامِ ، و الإظهارِ ، و هو اختيارُ الخليلِ ، و سيبويهِ ، و ابنِ جنِّي .

الثَّاني : الإدغامُ ، و هو اختيارُ الرَّضيِّ .

الثَّالثُ : الإظهارُ ، و اختارَهُ ابنُ عصفورٍ .

و الرَّأيُ في هذا إمّا جوازُ الإدغامِ و الإظهارِ ، أو وجوبُ الإظهارِ ، و لكنْ على اعتبارَينِ مختلفَينِ :

فيجوزُ الإدغامُ ، و الإظهارُ ـ و الإدغامُ أكثرُ ـ لمن يعتدّ بالألفِ ، و النُّونِ للزومِ حركةِ الياءِ الثَّانيةِ ، كما جازَ ذلكَ في (حَيِيَ ، و حَيَّ) في الفعلِ ، و (أَحيِيَةٍ و أحِيَّةٍ ، و تَحِيِيَةٍ و تَحِيَّةٍ ، و أعْيِيَاءَ و أعِيَّاءَ) في الاسمِ . [2]

و يجبُ الإظهارُ لمن لا يعتدُّ بهما ، و يُعاملُ الاسمَ كما لو كانَ دونَهما ؛ لأنَّ الاسمَ المعتلَّ الآخرِ بالياءِ لا تلزمُ حركةُ الياءِ فيهِ كما مرَّ آنفًا ، و شَبَهِ الفعلِ وحدَهُ لا يشفعُ لهُ لِيُدغمَ ، و اللهُ أعلمُ .

[1] ينظر الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، و المنصف ٢ / ٢٨٧ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١١٥ .

المبحث الرابع : عروض تخفيف الهمز :

الهمـــزةُ أصلٌ في كلّ ما كانَ أصلُهُ الهمزَ ، ثمّ يعرضُ لهـــا التّخفيـــفُ بـــشروطِه ، و أحكامِه ، و عِلَلِه ، و تخفيفُها يكونُ بالإبدالِ ، و الحذفِ ، و أنْ تُجعلَ بينَ بينَ ، [1] و هو " لغةُ قريشٍ ، و أكثرِ أهلِ الحجازِ ، و هو نوعُ استحسانٍ ؛ لثقلِ الهمزةِ ، و التحقيقُ لغـــةُ تميمٍ ، و قيسٍ ، قالوا : لأنَّ الهمزةَ حرفٌ ، فوجبَ الإتيانُ به كغيرِه من الحروفِ " . [2]

و من مسائلِ عروضِ تخفيفِ الهمزِ :

المسألةُ الأولى : أثَرُ الإعرابِ ، و البناء فيما خُفّفَ بالإبدال أو الحذف :

إذا خُفّفت الهمزةُ السّاكنةُ المتطرِّفَةُ المتحرِّكُ ما قبلَها ــ سواءٌ أكانَ ســـكونُها ســـكونَ إعرابٍ نحوَ (لم يقرأْ) أم سكونَ بناءٍ نحوَ (نَبِّئْ) ــ أُبدلَتْ حرفًا من جنسِ تلكَ الحركةِ ، كما يكونُ ذلكَ إذا وقعتْ وسطًا نحوَ (رَأْسٍ ، و ذِئْبٍ ، و مُؤْمِنٍ) .

و قد اختُلفَ في تأثيرِ الجازمِ ، و سُكونِ البناءِ على حرفِ العلّةِ المبـــدَلِ مـــنَ الهمـــزةِ تخفيفًا ، فذهبَ ابنُ عصفورٍ إلى جوازِ حذفِ حرفِ العلّةِ بالجازمِ ، و بقائه ، و لم يـــذكرْ سكونَ البناءِ ، فقالَ : " فإنْ كانَ مُبدَلا من همزةٍ نحوَ (يقرَا ، و يُقرِي ، و يُوضَى) جـــازَ فيهِ وجهانِ :

أحدُهما : حذفُ حرفِ العلّةِ ؛ إلحاقًا بالمعتلّ المحضِ .

و الثّاني : إثباتُهُ ؛ إجراءً لهُ مُجرَى الصَّحيحِ ، و على الحذفِ جاءَ قولُهُ :

جَرِيءٌ مَتى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه   سَرِيعًا وإلا يُبْدَ بالظّلْمِ يَظْلِمِ [3] " . [4]

و قالَ في **المُمتِعِ** : " ألا ترى أنّكَ إذا خفَّفتَ (يَوْضُؤُ) ، ثُمّ أدخلتَ الجازمَ حـــذفتَ الواوَ للجزمِ في أحدِ الوجهَينِ ــ ثمّ ذكرَ بيتَ زُهَيْرٍ ، و قالَ ــ : فخفّفَ همزةَ (يُبْدَأْ) ، ثمّ أجراها مُجرَى حروفِ العلّةِ ، فحذفَها للجازمِ " . [5]

---

[1] ينظر في تخفيف الهمزة و أحكامه : الكتـــاب ٣ / ٥٤١ ــ ٥٥٦ ، و الكشف عن وجوه القراءات السّبـــع ١ / ١٠٢ ــ ١١٨ ، و شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٣٠ ــ ٦٦ ، و غيرها .

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٧ .

[3] البيت من الطويل ، و هو لزهير بن أبي سلمى من معلّقته ، ينظر شرح ديوان زهير ٢٤ .

[4] ينظر المقرّب ٥٢ .

[5] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٤٢٨ ــ ٤٢٩ .

و ذهبَ أبو عليٍّ المالكيُّ [1] إلى جوازِ الحذْفِ ، و الإبقاءِ معَ سكونِ البناءِ ، نقلَ عنـهُ ابنُ الجزَرِيِّ ذلكَ ، فقالَ : " إذا كانتِ الهمزةُ ساكنةً لموجبٍ [2] ، فأُبدِلَتْ حرفَ مدٍّ بقـيَ ذلكَ الحرفُ بحالِه لا يُؤثِّرُ فيه الجازمُ ، و ذلكَ نحو (نَبِّئْ ، و اقرأْ ، و يشأْ ، و يهيِّئْ) ، و شذَّ صاحبُ **الرَّوْضَة** أبو عليٍّ المالكيُّ ، فقالَ : و يقفُ على ﴿ نَبِّئْ عِبَادِىٓ ﴾ [3] بغيرِ همزٍ ، فإنْ طَرَحْتَ الهمزةَ ، و أثَرَها قلتَ : (نبِّ) ، و إن طَرَحْتَها ، و أبقيْتَ أثرَهـا قلـتَ : (نبِّي) ، انتهى ــ ثمّ ردَّ عليه بقولِه : و ما ذكرَهُ من طَرْحِ أثرِ الهمزِ لا يصحُّ ، و لا يجوزُ ، و هو مخالفٌ لسائرِ الأئمَّة نصًّا ، و أداءً ، و اللهُ أعلمُ " . [4]

و ممَّن صرّحَ ببقاءِ الهمزةِ المبدلة ــ عدا ابنِ الجزَرِيِّ ــ الرَّضيُّ حيثُ ذكرَ في تخفيـفِ الهمزةِ السَّاكنة المتحرِّكِ ما قبلَها إبدالَها بحرفٍ من جنسِ تلـكَ الحركـةِ توسَّـطتْ ، أو تطرَّفتْ ، و مثَّلَ للمتطرِّفةِ بقولِه : " أو في الآخرِ ، كـ (لم يَقْـرَا ، و لم يَـرْدُو ، و لم يُقْرِي) " [5] ، ففي إثباتِه لحرفِ العِلّةِ المبدلِ من الهمزةِ دليلٌ على مذهبِه ، و شاهدُ ذلكَ ما أنشدَهُ سيبويهِ :

عَجِبْتَ مِنْ لَيْـلاكَ وَ انْتِيَـابِها
مِنْ حَيْثُ زارَتْني وَ لَمْ أُوْرا بِها [6]

قالَ سيبويهِ : " خفَّفَ (و لم أورأْ بها) " . [7]

و قالَ السُّيوطيُّ في **الهمْع** : " فإذا دخلَ الجازمُ على المضارعِ في هذه اللُّغـةِ [8] لم يجـزْ حذفُ الآخرِ لهُ ؛ لأنَّ حكـمَهُ حكمُ الصَّحيحِ ، و يُقَـدَّرُ حَذْفُ الجـازمِ الضَّمَّـةَ من

---

[1] هو أبو عليّ الحسن بن محمد البغداديّ المالكيّ ، توفي سنة ٤٣٨ هـ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ٣٦٩ .

[2] يقصد بـ (الموجب) أيْ : ما كان وقفا ، و وصلا . ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ٤٣٠ .

[3] سورة الحجر ١٥ / الآية ٤٩ .

[4] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ٤٦٦ .

[5] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ / ٣٢ .

[6] الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣ / ٥٤٤ ، و لسان العرب ١ / ١٩٤ (و ر أ) ، و الدرر ١ / ١٦٣ ، و في الأخير " و معنى (لم أورأ بها) : لم أعلم بها ... و يُقال : معنى (لم أورأ بها) : لم أُغرَ ، و أصله : لم أوأر ، ثمّ قلب " .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٤ .

[8] أي : ما حُكيَ عن الأخفش من قولهم : (قَرَيْتُ ، و تَوَضَّيْتُ ، و رَفَوْتُ) .

الهمزة " [1] ، ثم أنشدَ البيتَ .

فأمّا قراءةُ الحسنِ [2] : ﴿ أَنْبِهِمْ ﴾ في قولِه تعالى : ﴿ قُلْنا يا آدمُ أَنْبِئْهُمْ ﴾ [3] فعلى البدلِ ، لا على التَّخفيفِ القياسيِّ [4] ، و لهذا قالَ أبو جعفرٍ النحّاسُ [5] في ﴿ أَنْبِئْهُمْ ﴾ : " فإنْ خفَّفْتَ الهمزةَ قلتَ : ﴿ أَنْبِيهُم ﴾ ،كما قلتَ : (ذيبٌ ، و بيرٌ) ، و إنْ أبدَلْتَ منها قلتَ : ﴿ أَنْبِهِم ﴾ ، كما قالَ زُهَيْرٌ :

جَرِيءٌ مَتى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِه سَرِيعًا وإلا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ " . [6]

و إذا سُبقتِ الهمزةُ بألفٍ حُذفتْ مطلقًا بأيِّ حركةٍ كانتْ ؛ لامتناعِ تخفيفِها التَّخفيفَ القياسيَّ ؛ إذِ الألفُ لا تقبلُ الحركةَ ، فيُقالُ في (يَشَاءُ ، و يَسُوءُ ، و يَجِيءُ) : (يَشَا ، و يَسُو ، و يَجِي) ، قالَ الرَّضيُّ : " فعلى هذا تقولُ في الجزمِ ، و الوقفِ : (لم يجِ ، و لم يسُ ، و لم يشَ ، و جِهْ ، و سُهْ ، و شَهْ) ، فيقعُ الجزمُ ، و الوقفُ على العينِ " . [7]

و إذا خَفّفتَ الهمزةَ في نحوِ (طارئ ، و ناشئ ، و هادئ) التَّخفيفَ القياسيَّ فالواجبُ أنْ تُجعَلَ بينَ بينَ ، فإنْ أبدلْتَها بجعلِها ياءً ، فأصبحَ الياءُ حرفَ إعرابٍ _ و ذلكَ لا يكونُ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ [8] _ فأنَّها تصيرُ حينئذٍ " إلى أحكامِ ذواتِ الياءِ " [9] ، قالَ إبراهيمُ بنُ هَرْمَةَ :

إنَّ السِّباعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرائِسِها وَ النَّاسُ ليسَ بِهادٍ شَرُّهُمْ أَبَدا [10]

فأبدلَها ضرورةً في الموضعَينِ (تَهْدَا ، و هادٍ) ، و مثلُهُ قولُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حسّانَ : [11]

---

[1] ينظر همع الهوامع ١ / ١٨٠ .

[2] ينظر المحتسب ١ / ٦٦ .

[3] سورة البقرة ٢ / الآية ٣٣ .

[4] ينظر إعراب القراءات الشاذّة ١ / ١٤٦ .

[5] هو أحمد ابن محمد بن إسماعيل المراديّ ، توفي سنة ٣٣٧ هـ ، له إعراب القران ، و شرح القصائد المشهورات ، ينظر إنباه الرّواة ١ / ١٣٦ ، و البغية ١ / ٣٦٢ .

[6] ينظر إعراب القرآن ١ / ٢١١ .

[7] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ ٣٦ .

[8] ينظر الكتاب ٣ / ٤٤٥ ، و المقتضب ١ / ١٦٦ ، و ضرورة الشعر ٢٢٩ .

[9] ينظر الخصائص ٣ / ١٥٣ .

[10] البيت من البسيط ، و هو في ديوانه ٩٧ ، و لسان العرب ١ / ١٨٠ (هـ د أ) .

[11] هو عبد الرّحمن بن حسّان بن ثابت الأنصاريّ ، ينظر طبقات ابن سعد ٥ / ٢٠٤ .

وَ كُنْـــتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقاعٍ يُشَجِّـــجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ وَاجِي [1]

و أصلُهُ : (واجئ) ، قالَ ابنُ جِنِّي : " فأَبدَلَ الهمزةَ ياءً ، و أجراها مُجرَى الياءِ الأصليَّةِ ، و الدليلُ على ذلكَ أنَّهُ جعلَها وصلا لحركةِ الجيمِ ، ألا ترى أنَّ البيتَ جيميٌّ ، و لو كانت الهمزةُ عندَهُ منويَّةً لم يجزْ أنْ تكونَ الياءُ وصلا " [2] ، و على هذا حملَهُ سيبويهِ [3] ، و وهَّمَـــهُ ابنُ الحاجبِ ، و حملَهُ على التَّخفيفِ القياسيِّ ؛ إذِ الهمزةُ ساكنةٌ للوقـــفِ ، و مـــا قبلَهـــا مكسورٌ ، فقُلِبتْ ياءً على القياسِ ، قالَ : " و هو عندي وَهْمٌ ، فإنَّ هذهِ الهمزةَ موقـــوفٌ عليها ، فالوجهُ أنْ تُسكَّنَ لأجلِ الوقفِ ، و إذا سُكِّنتْ دبرها حركةُ ما قبلَها ، فيجبُ في التَّسهيلِ أنْ تُقلبَ ياءً ، فليسَ لإيرادِهِمْ لها فيما خرجَ عن القياسِ من إبدالِ الهمزةِ حـــرفَ لينٍ وجهٌ مستقيمٌ " [4] ، و تبعَهُ في هذا التوجيهِ الرَّضيُّ . [5]

قالَ الزَّمخْشريُّ منبِّهًا على ما افترضَهُ من هذا الوَهْمِ : " و لا يُقالُ : وقفَ على الهمـــزةِ في (واجئ) ، ثمَّ قلبَها ياءً لكسرةِ ما قبلَها ؛ لأنَّهُ لو وقفَ لوقفَ على الجيمِ الَّـــذي هـــو حرفُ الرَّويِّ " . [6]

و ما قالَهُ ابنُ الحاجبِ مردودٌ ، فالقصيدةُ جيميةٌ مطلقَةٌ ، فقبلَ البيتِ :

وَ أمَّا قَوْلُـــكَ : الخُلَفـــاءُ مِـــنَّا فَهُمْ مَنَـــعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وِداجِي

وَ لولا هُمْ لكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ هَوى فِي مُظْلِمِ الغَمَرَاتِ دَاجِي

و تقديرُ ابنِ الحاجبِ سكونَ همزةِ (واجئ) يُؤدِّي إلى تغايُرِ الرَّويِّ ، و القافيةِ ، و لا يصحُّ أنْ يُقالَ : إنَّهُ إنَّما سكَّنَ لتنقلبَ الهمزةُ ياءً على القياسِ ، فيتَّفقُ الرَّويُّ ، و القافيـــةُ ؛ لأنَّ تقييدَ القافيةِ لا يكونُ سببًا لإطلاقِها ، و لهذا ذَكَرَ الزَّمخْشرِيُّ أنَّهُ إنْ قصدَ الوقفَ وجبَ أنْ يقفَ على الجيمِ ، كما يُوقَفُ على نحوِ (هذا قاضٍ) ، و محالٌ أنْ تكونَ القافيةُ مقيَّـــدةً

---

[1] البيت من الوافر ، و هو في ديوانه ١٨ ، و الكتاب ٣ / ٥٥٥ ، و شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ١١٤ .

[2] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٣٩ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٥ .

[4] ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ٣٤١ .

[5] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ / ٤٩ .

[6] ينظر شرح شواهد الشافية ٣٤٢ .

مطلقةً في آنٍ واحدٍ ، فلم يبقَ إلا أنْ تكونَ مطلقةً أُبدلَتْ فيها الهمزةُ ياءً ضرورةً ، و هــو عينُ ما استشهدَ بهِ سيبويه ــ رحمه الله ــ ، و من وافقَهُ .

و يُبْنى على هذا كيفيَّةُ الوقفِ على (هادئ ، و طارئ ، و ناشــئ) ، و مــا كــانَ نحوَها ، إذا أُبدلَتِ الهمزةُ ياءً ؛ لسكونِها و انكسارِ ما قبلَها ، هل يُقدَّرُ الإعــرابُ علــى الياءِ ، فيُوقَفُ عليها كما يوقفُ على المنقوصِ حقيقةً ، بالخلافِ الَّذي فيه ، أو تُراعى نيَّــةُ الهمزِ ، فيُوقَفُ عليها بالياءِ ؟

الَّذي يترجَّحُ عندي التفريقُ بينَ الإبدالِ القياسيِّ النَّاتجِ عن سكونِ الهمزةِ ؛ للوقــفِ و انكسارِ ما قبلَها ، و الإبدالِ لغيرِ قياسٍ الَّذي لا يكونُ إلا في الشِّعرِ ، فالثَّاني أمرُهُ كما ذكرَ ابنُ جنِّي يعاملُ معاملةَ ذواتِ الياءِ ، وكما يُفهَمُ من تنبيهِ الزَّمخْشريِّ آنفًا ، و عليه جاء بيتُ ابنِ هَرْمةَ (هادٍ) ، و أمَّا الأوَّلُ فالواجبُ فيه ألا يُعتدَّ بعارضِ التَّخفيفِ ، بل يُوقَفُ عليــه بالياءِ ، فيُقالُ : (هذا أمرٌ طاري ، و غلامٌ ناشي) ، و لا يعاملُ معاملةَ المنقوصِ حقيقــةً ؛ لأنَّ إبدالَ الهمزةِ إنَّما كانَ ؛ لسكونِها وقفًا ، و سقوطُ الياءِ إنَّما يكونُ على تقديرِ التَّنوينِ وصلا ، و عدمِ الاعتدادِ بعارضِ الوقفِ ، و بينَ تقديرِ الوقفِ الدَّاعي إلى البَدَلِ القياسيِّ ، و تقديرِ الوصلِ الدَّاعي ــ لما فيه من الإعرابِ ، و التَّنوينِ ــ إلى الحذفِ تنافٍ ، و تــسويغٌ لما لا يجوزُ إلا في الضرورةِ ، و لا حجَّةَ في قولِهم : (جاءٍ ، و شاءٍ) ــ اسمي فاعــلٍ مــن (جاءَ ، و شاءَ) ــ ، فإنَّ الفرقَ بينَهما أنَّ الإبدالَ في (طاري) ، و ما كانَ نحوَهُ عارضٌ للوقفِ ، و لو كانَ في الوصلِ لم يجزْ إبدالُهُ إلا ضرورةً على ما تقدَّمَ ، و أمَّا في (جــاءٍ) ، و نحوِه ــ على قولِ سيبويه ــ فالإبدالُ واجبٌ وصلا و وقفًــا ، في منظــومِ الكــلامِ ، و منثورِه ، قالَ الرَّضيُّ : " فإنْ قيلَ : لو كانتِ الثَّانيةُ [1] منقلبةً عن همــزةٍ لم تُعَــلَّ بحــذفِ حركتِها ، كما في (داري) [2] ، و (مستهزِيُونَ) ؟

فالجوابُ : أنَّ حُكْمَ حرفِ اللِّينِ المنقَلبِ عنِ الهمزةِ انقلابًا لازمًا حكمُ حروفِ اللِّــينِ الأصليَّةِ الَّتي ليسَتْ بمنقلبةٍ عن الهمزِ ، و إنْ كانَ الانقلابُ غيرَ لازمٍ ،كما في (داري) ، و

---

[1] أي : في نحو (جاءٍ) على مذهب سيبويه ، و أصلها عنده (جاءِئ) ، ثم (جاءِي) ، ثمّ (جاءٍ) كــ (قاضٍ)

[2] (داري) : اسم فاعل من (درأ) ، و أصله (دارئ) ثمّ خفّف وقفا .

(مُسْتَهْزِيونَ) ، فالأكثرُ أنَّ حكمَها حكمُ الهمزةِ ؛ لعروضِها ، فلذا بقِيَ الياءُ في (داري ، و مُسْتَهْزِيونَ) " . [1]

تعقيبٌ :

يتَّضحُ ممَّا سبقَ أنَّ إثباتَ حرفِ العلَّةِ إبقاءً على نيَّةِ الهمزةِ ، و عدمَ الاعتدادِ بعارضِ التَّخفيفِ هو الوجهُ ، و ذلكَ أنَّ التَّخفيفَ إنَّما دخلَ الهمزَ بعدَ أن استقرّ سكونُها بالجزمِ ، أو بالبناءِ ، فلا يُتصوّرُ جزمٌ بعدَ جزمٍ ، و لا بناءٌ بعدَ بناءٍ ، و أمّا ما أنشدَهُ ابنُ عصفورٍ فقد قالَ عنه أبو جعفرٍ النّحّاسُ : " و قولُهُ : (و إلا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ) ، الأصلُ فيه الهمزُ ، من (بدأَ يبدأُ) إلا أنَّهُ لمّا اضطُرَّ أبدَلَ من الهمزةِ ألفًا ، ثمّ حذفَ الألفَ للجزمِ ، و هذا من أقبحِ الضروراتِ " [2] ، فارتكبَ الشّاعرُ ما ارتكبَ لحاجته إلى الحذفِ ، و اتّخذَ الإبدالَ لذلكَ سلَّمًا ، و مصداقُ ذلكَ أنَّهُ لم يخفِّفْ (جريءٌ) ؛ لأنَّها مهموزةٌ ، و مخفّفةً بالإدغامِ (جريٌّ) ـ سواءٌ في الوزنِ ، و هذا من ضرورةِ الشّعرِ ، كما كانَ إثباتُ حروفِ العلّةِ من أجلِ الوزنِ ـ حيثُ تستحِقُّ الحذفَ ـ ضرورةً [3] تقابلُ ذلكَ .

على أنَّ ابنَ عصفورٍ في موضعٍ سابقٍ من **الممتع** قالَ : " و أُبدِلَتْ بغيرِ اطّرادٍ في (قَرَأْتُ ، و بَدَأْتُ ، و تَوَضَّأْتُ) ، فقالوا : (قَرَيْتُ ، و تَوَضَّيْتُ ، و بَدَيْتُ) ، و على (بَدَيْتُ) جاءَ قولُ زُهَيرٍ :

---

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ١ / ٢٦ .

[2] ينظر شرح القصائد المشهورات ١ / ١١٩ .

[3] و من شواهد ذلكَ : قول زهير بن قيس العبسيّ :

أَلَمْ يَأْتِيكَ و الأنباءُ تَنْمَى   بما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ

فأثبت الياء من (يأتيك) مع الجزم ، و من ذلكَ قول عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ :

و تَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قبلَي أَسيرًا يَمانِيا

فأثبت الألف من (ترى) مع الجزم أيضا ، و كقول عمرو بن العلاء :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجو وَ لَمْ تَدَعِ .

فأثبت الواو من (تهجو) ، ينظر في ذلكَ شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ١١٨ ـ ١١٩ ، و ضرائر الشعر ٤٤ ـ ٤٧ .

جَرِيءٌ مَتى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِه   سَرِيعًا وإلا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ [1]

فحذفَ الألفَ المنقلبةَ عن الياءِ المبدلة من الهمزةِ للجزمِ في (يُبْدَى) " [2] ، و هو عينُ ما ذهبَ إليهِ الأنبارِيُّ [3] ، و ابنُ جنِّي [4] ، فلا يكونُ فيه حينئذ حُجّةٌ لما ذهبَ إليـه ابـنُ عصفورٍ في **الممتع** لاحقًا ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ على الماضي (بَدَيْتُ) ، فليسَ ثَمّ همزةٌ في المـضارعِ ، فكأنَّهُ كـ (رَمَيْتُ ، و يُرْمَى) ، أُبدلَتِ الهمزةُ في الماضي ياءً بغيرِ علّة إبدالا شاذًّا ، و بُنِيَ المضارعُ على الياءِ ، ثُمّ قُلبتِ الياءُ عندَ بنائه للمفعولِ ألفًا ، و حُذفَ الألفُ للجازمِ .

و قد قالَ ابنُ جنِّي عن قراءةِ الحسنِ الأُخْرَى : ﴿ أنْبيهم ﴾ : " فقولُهُ : ﴿ أنْبيهم ﴾ بياءٍ ساكنة ينبغي أنْ يكونَ على التَّخفيفِ القياسيِّ ، لا على أنَّهُ أبدلَ الهمزةَ ياءً إبدالا مُستكرَهًا على حدِّ قولهم في البدلِ : (قَرَيْتُ) ، كـ (أعْطَيتُ) ، فإنَّما كانَ ذلكَ كذلكَ من قِبَلِ أنَّهُ لو أَبدلَ لكانَ قد أخرجَ الهمزةَ على أصلها إلى ذواتِ الياءِ ، و لو كانَ فعلَ ذلكَ لوجبَ حذفُهُ ، كما تُحذفُ لامُ (أعطَيْتُ ، و أَغْزَيْتُ) للوقفِ و الجزمِ ، كما حذفَها في القراءةِ الأُخْرَى لمّا أبدلَ ، فقالَ : ﴿أنْبِهم ﴾ ، و لو اعتقدَ أنَّهُ أبدلَ البتةَ لما جازَ إثبـاتُ اليـاءِ في موضعِ الوقفِ ، كما لا يجوزُ (أَعْطِيهم ، و أَغْـزِيهم) ، إلا أنْ يُحْمَـلَ ذلـكَ علـى الضرورةِ " . [5]

و أمّا ما ذكرَهُ الرَّضيُّ من نحوِ (لم يشَ) في الجزمِ ، و (شَهْ) في الأمرِ من (يَـشَا) المخفَّفِ من (يشاء) بحذفِ الألفِ للجزمِ ، و البناءِ ، و ما فيه من الاعتدادِ بعارضِ تخفيفِ الهمزِ ، فصحيحٌ ؛ لأنَّ الألفَ بعدَ حذفِ الهمزةِ صارتْ آخرَ الكلمة ، و هو محلّ الإعرابِ ، و البناءِ ، كما صارتْ الدَّالُ من (يدٍ) ، و الميمُ من (دمٍ) ، و الرّاءُ من (حرٍ) حـرفَ إعراب ، فظهرتْ عليه علامتُهما .

و أمّا ما كانَ مخفَّفًا من نحوِ (طارِئ) فقد مضى الاختيارُ فيه ، و وَجْهُ ترجيحهِ آنفًا .

---

[1] سبق تخريجه ، ينظر صفحة (١١٠) .

[2] ينظر الممتع في التّصريف ١ / ٣٨١ .

[3] ينظر شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ .

[4] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٢٩ .

[5] ينظر المحتسب ١ / ٦٧ .

المسألةُ الثّانيةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ على الممنوعِ من الصَّرفِ :

يَمنعُ الوزنُ من الصَّرفِ إذا جامعَهُ التَّعريفُ ، أو الوصفُ ،كـ (أَحْمَدَ ، و أَحْمَرَ) ، و من ذلكَ قولُهم : (فَحْلٌ أرْأَسُ) : و هو الضَّخمُ الرَّأسِ ، و الأُنْثَى (رَأْسَاءُ) [1]، ممنوعًا من الصَّرفِ ؛ للوصفيَّةِ ، و الوزنِ ، فإنْ خَفَّفتَ (أرْأَسَ) بالنّقلِ ، و الحذفِ صارَ إلى (أَرَسَ) ، غيرَ مصروفٍ أيضًا ، و إنْ زالَ وزنُ (أفْعَلَ) ؛ لأنَّ ذلكَ عارضٌ [2] ، و به احتجَّ سيبويهِ على منعِ صرفِ (أُحَيَّ) مصغَّرِ (أحْوَى) ، ردًّا على عيسى بنِ عُمرَ [3] الَّذي يرى صرفَهُ . [4]

و يُقاسُ على ذلكَ كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مهموزِ العينِ ، فإنَّ تخفيفَ مضارعِه المسمَّى بهِ لا يُصيِّرُهُ مصروفًا ، و ذلكَ نحو مخفَّفِ (يرْأَسُ ، و يرْأَمُ ، و يجْأَرُ ، و يَزْئِرُ) أعلامًا ، إذ يُقالُ : (يَرَسُ ، و يَرَمُ ، و يجَرُ ، و يزِرُ) ، غيرُ مصروفةٍ .

تعقيبٌ :

الوزنُ عِلَّةٌ لفظيَّةٌ ، و هي مجيءُ اللَّفظِ على وزنٍ يختصُّ بالفعلِ ، أو أنْ يكونَ في أوَّلِهِ زيادةٌ كزيادتِهِ [5] ، و مناطُ هذهِ المسألةِ بوجودِ الزيادةِ الَّتِي تختصُّ بالوزنِ ، و لهذا لم ينصرفْ (أرَسُ) ، و لا (يرَسُ) ، و ما كانَ نحوهما ؛ لوجودِ حرْفَيِ المضارَعةِ : الهمزةِ في الأوَّلِ ، و الياءِ في الثَّاني ، كما لم ينصرفْ (يَضَعُ ، و يَعِدُ) علمَينِ ، و إنْ نقصَ وزنُ الفعلِ ، و لهذا قالَ سيبويهِ عن (أُحَيَّ) : " لأنَّ الزيادةَ ثابتةٌ في أوَّلِهِ ، و لا يُلتفتُ إلى قلَّتِهِ ، كما لا يُلتفتُ إلى قِلَّةِ (يَضَعَ) " . [6]

---

[1] ينظر لسان العرب ٦ / ٩١ (ر أ س) .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٣٣ .

[3] هو عيسى بن عمر البصريّ الثّقفيّ ، له الإكمال ، و الجامع ، توفي سنة ١٤٩ هـ ، ينظر أخبار النّحويّين ٤٩ ، و إنباه الرّواة ١ / ٣٧٤ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٢ .

[5] ينظر شرح المقدّمة الكافية ١ / ٣١٠ _ ٣١١ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٤٧١ .

و لا فرقَ في ذلكَ بينَ ما نقصَ الوزنُ فيهِ لعلّةٍ واجبةٍ ، كـ (يضَع ، و يعِـد) ، أو عارضة ، كتخفيفِ الهمزةِ من (أرْأَسَ) ، و (يرْأسَ) علمَينِ ؛ لأنَّ حكمَ منعِ الصَّرفِ منوطٌ بـ " قيامِ حرف المشابَهَةِ " . [1]

قالَ سيبويهِ : " كلُّ اسمٍ يُسمَّى بشيءٍ من الفعلِ ليسَتْ في أوّلِه زيادةٌ ، و لهُ مثالٌ في الأسماءِ انصرفَ ، فإنْ سمَّيتَهُ باسمٍ في أوّلِه زيادةٌ ، و أشبَهَ الأفعالَ لم ينصرِفْ ، فهذا جملةُ هذا كلِّه " . [2]

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٣٣ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٨ .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزِ على الجمعِ :

إذا خففتَ المهموزَ تخفيفًا قياسيًّا فإنَّ جمعَهُ ، و جمعَ ما خُفِّفَ عنهُ سواءٌ ، و لا يُعتدُّ بعارضِ التَّخفيفِ القياسيِّ ، فتقولُ في جمعِ (راسٍ ، و فاسٍ) المخفَّفتَينِ عن (رَأْسٍ ، و فَأْسٍ) : (رُءُوسٌ و أَرْؤُسٌ ، و فُئُوسٌ و أَفْؤُسٌ) ، و لا يُقالُ فيهما : (أَرْوَاسٌ) ، و لا (أَفْوَاسٌ) ، كـ (مالٍ و أموالٍ) .

قالَ المبرِّدُ : " أمّا من خفَّفَ فقالَ : (نبيٌّ) و جعلَها ، كـ (خَطِيَّةٍ) فأنَّهُ يقولُ : (نُبَآءُ) ، فيردُّها إلى أصلِها ؛ لأنَّها قد خرجتْ عن (فَعيلٍ) ، كما قالَ :

يَا خَاتَمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ   بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا [1] " [2]

و هذا أصلٌ مطَّردٌ عقدَ لهُ سيبويهِ بابًا قالَ فيه : " هذا بابُ تحقيرِ كلِّ حرفٍ فيه بدلٌ ، فإنَّكَ تحذفُ ذلكَ البدلَ ، و تردُّ الَّذي هو من أصلِ الحرفِ إذا حقّرتَهُ ، كما تفعلُ ذلكَ إذا كسَّرتَهُ للجمعِ " . [3]

و قالوا في أُنثى الأسدِ : " (اللَّبُؤَةُ) ، و فيها أربعةُ أوجهٍ : (اللَّبُؤَةُ) بضمِّ الباءِ مع الهمزِ ، و (اللَّبْأَةُ) على وزنِ (حَمْأَةٍ) ، و (اللَّبَةُ) على تركِ الهمزِ ، كما تقولُ في (الحَمْأَةِ) إذا تركتَ همزَها : (حَمَةٌ) ، و (اللَّباةُ) على مثالِ (الكَماةِ) " [4] ، و يُحتمَلُ في (اللَّباةِ) وجهانِ :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ مخفَّفةً من (اللَّبْأَةِ) التي هي لغةٌ في (اللَّبُؤَةِ) .

الثاني : أنْ تكونَ مخفَّفةً من (اللَّبْأَةِ) المخفَّفةِ من (لَبُؤَةٍ) تخفيفَ (عَضُدٍ) .

و تخفيفُها من (اللَّبْأَةِ) في الوجهَينِ قليلٌ عندَ سيبويه ، قالَ : " وقد قالوا : (الكَمَاةُ ، و المَرَاةُ) ، و مثلُهُ قليلٌ " [5] ، و عندَ الفارسيِّ تخفيفٌ شاذٌّ ، إذ قالَ :" و قالوا : (لَبْأَةٌ) مثلُ (حَمْأَةٍ) ، و قالوا : (لَبَاةٌ) كـ (قَطاةٍ) ، و ذلكَ شاذٌّ " . [6]

---

[1] البيت من الكامل ، و هو للعبَّاسِ بن مِرْداس السلميّ في ديوانه ١٢٢ ، و الكتاب ٣ / ٤٦٠ ، و لسان العرب ١ / ١٦٢ (ن ب أ) .

[2] نظر المقتضب ١ / ١٦٢ .

[3] نظر الكتاب ٣ / ٤٥٧ .

[4] ينظر المخصَّص ١٦ / ١٠٦ .

[5] نظر الكتاب ٣ / ٥٤٥ .

[6] نظر التكملة ٢٣٠

و جمعُها على الوجهِ الأوَّلِ : (لَبَآتٌ) ، كما تُجمعُ (لَبْأَةٌ) التي خُفِّفتْ عنها ، و كذا يُقالُ في جمعِ (لَبَةٍ) .

و على الوجه الثّاني : (لَبُؤاتٌ) ؛ لأنَّ (لَباةً) مخفَّفةٌ عن (لَبْأَةٍ) ، و (لَبْأَةٌ) مخفَّفةٌ عن (لَبُؤَةٍ) ، قالَ ابنُ منظورٍ [1] : " و (اللَّبْأَةُ) ، و (اللَّبَاةُ) كـ (اللبُؤَةِ) ، فإنْ كانَ مخفَّفًا منهُ فجمعُهُ كجمعهِ [2] ، و إنْ كانَ لغةً [3] فجمعُهُ (لَبَآتٌ) " . [4]

تعقيبٌ :

ما خُفِّفَ تخفيفًا قياسيًّا عارضًا يتَّفقُ في جمعهِ مع جمعِ ما خُفِّفَ عنهُ ، و لا يُعتدُّ بالتخفيفِ ؛ لأنَّهُ عارضٌ ، و لهذا يُقالُ في جمعِ (راسٍ) ، و (فاسٍ) : (أرْؤُسٌ ، و رُؤوسٌ ، و أفْؤُسٌ ، و فُؤوسٌ) ، كما يُجمعُ (رأْسٌ ، و فأْسٌ) ، و لا يُقالُ فيهما : (أرْواسٌ ، و أفْواسٌ) ، كما يُقالُ في (مالٍ) : (أموالٌ) .

و هذا بخلافِ ما إذا كانَ الإبدالُ لازمًا ناتجًا عن علَّةٍ موجبةٍ ، و لهذا قالَ ابنُ جنِّي : " و لو خفَّفتَ مثلَ (رأْسٍ) لقلتَ : (راسٌ) ، فإذا جمعتَهُ لم تقلْ فيهِ : (أرْواسٌ) ، و تُجريهِ مُجرى (أمْوالٍ) ؛ لأنَّكَ إنَّما خفَّفتَ ، و لم تُبدلْ ، كما أبدلتَ في (آخَرَ ، و آدَمَ) ، فإنَّما يجبُ أنْ تقولَ : (أرْؤُسٌ) ، فإذا خفَّفتَ قلتَ : (أرُسٌ) ، تحذفُ الهمزةَ ، و تُلقِي حركتَها على الرَّاءِ قبلَها ؛ لأنَّها ساكنةٌ " . [5]

و كذا يُنزَّلُ منزلةَ اللازمِ ما أُبدلَ إبدالا عارضًا ، قالَ المبرِّدُ : " و من قالَ : (نَبيٌّ) ، فجعلَها بدلا لازمًا ، كقولكَ : (عيدٌ و أعْيادٌ) ، و كقولكَ : (أحَدٌ) في (وَحَدٍ) فيقولُ : (أنْبياءُ) ، كما يقولُ : (تَقيٌّ و أتْقياءُ ، و شَقيٌّ و أشْقياءُ ، و غَنيٌّ و أغْنياءُ) ، و كذلكَ جمعُ (فَعيلٍ)الَّذي على هذا الوزنِ " [6] ، و لهذا استدلَّ الرَّضيُّ لمذهبِ سيبويه [7]

---

[1] هو جمال الدِّين محمد بن مكرم الأنصاريّ ، له لسان العرب ، توفي سنة ٧١١ هـ ، ينظر : البغية ١ / ٢٤٨ ، و الأعلام ٧ / ٣٢٩ .

[2] أيْ : (لَبَآت) ، بفتح الباء على تقدير أنّ الفتح جُلب للجمع .

[3] أثبتها ابن سيده في المخصّص ٨ / ٥٩ .

[4] ينظر ١ / ١٥١ (ل ب أ) .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٣١٤ .

[6] ينظر المقتضب ١ / ١٦٢ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٠ .

أنَّ (النَّبيَّ) مهموزُ اللام أصلا بجمعِهم لهُ على (نُبَآءَ) ، ثُمّ قالَ : " و إنَّما جُمعَ على (أَنْبياءَ) و إنْ كانَ (أَفْعِلاءُ) جمعَ (فَعِيلٍ) المعتلِّ اللامِ ، كـ (صَفِيٍّ ، و أَصْفِياءَ) ، و (فُعَلاءُ) جمعُ الصَّحيحِ اللام ، كـ (ككُرَماءَ ، و ظُرَفاءَ) ـ لأنَّهُم لمّا ألزموا واحدَهُ التَّخفيفَ صارَ كالمعتلِّ اللامِ ، نحوَ (سَخِيّ) ، و كذا أُلزِمَ التَّخفيفَ في مصدرِهِ ، كـ (النُبُوَّةِ) ، و جاءَ في السَّبعِ : ﴿ النُّبوءَةَ ﴾ [1] " . [2]

و من هنا اختُلفَ في جمعِ (نبيٍّ) [3] ، فمن جعلَهُ مخفَّفًا تخفيفًا عارضًا عن (نبيءٍ) ، كـ (خَطِيَّةٍ) قالَ : (نُبَآءُ) ، و كأنَّها جمعُ (نبيءٍ) ، كـ (كريمٍ و كُرماءَ) ، و من جعلَهُ مبدلا إبدالا لازمًا عاملَهُ مُعاملةَ (تقيٍّ ، و صفيٍّ) ، فقالَ : (أنبياءُ) ، كما قالَ : (أتقياءُ ، و أصفياءُ) ، فاستوى في ذلكَ مع من جعلَهُ من قولِكَ : (نبا ينبو) ؛ تنزيلا للإبدالِ اللازمِ منزلةَ ما هو من أصلِ الكلمةِ .

---

[1] سورة آل عمران ٣ / الآية ٧٩ ، و الهمز قراءة نافعٍ وحده ، ينظر الحجّة للقرّاء السّبعة ٢ / ٨٧ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٣٥ .

[3] ينظر المقتضب ١ / ١٦٢ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ بالنَّقلِ ، أوِ الإبدالِ في إعلالِ الواوِ ، و الياءِ :

من القواعدِ المقرَّرةِ عندَ الصَّرفيِّينَ أنَّ الواوَ ، و الياءَ إذا تحرَّكا بحركةٍ أصليّةٍ ، و انفتحَ ما قبلَهما قُلبا ألفًا ، و اشتراطُ أصالةِ الحركةِ يُخرجُ الحركةَ المنقولةَ عن الهمزةِ إلى الواوِ ، و الياءِ ، فلا تُقلبانِ ألفًا ؛ لعُروضِ هذهِ الحركةِ .

فإذا خُفِّفَ نحوُ (جَيْأَلٍ ، و حَوْأَبٍ)[1] التَّخفيفَ القياسيَّ ، فقيلَ : (جَيَلٌ ، و حَوَبٌ) بقيتِ الواوُ ، و الياءُ بلا إعلالٍ مع تحرُّكِهما ، و انفتاحِ ما قبلَهما ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ ، و الهمزةُ في النِّيَّةِ ، قال سيبويهِ ـ رحمهُ اللهُ ـ : " و إنْ كانتْ في كلمةٍ واحدةٍ ، نحوَ (سَوْأَةٍ ، و مَوْأَلةٍ) حذفوا ، فقالوا : (سَوَةٌ ، و مَوَلَةٌ) ، و قالوا في (حَوْأَب) : (حَوَبٌ) ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ ما هو من نفسِ الحرفِ ، وقد قالَ بعضُ هؤلاءِ : (سَوَّةٌ ، وضَوٌّ) ، شبَّهُوهُ بـ (أَوَّنْتَ) " .[2]

و لهذا احتُمِلَ من أجلِ الهمزةِ ما لولا الهمزةُ لم يُحتمَلْ ، و ذلكَ قولُهم : (ضَوٌ ، و نَوٌ) في تخفيفِ (ضَوْءٍ ، و نَوْءٍ) " ، فاحتملُوا تحريكَ الواوِ ، و إنْ كانتْ طرفًا قبلَها فتحةٌ ؛ لأنّ تقديرَ الهمزةِ يمنعُ من قلبِ الواوِ ، و إنْ كانتْ طرفًا ، فلمَّا كانتِ الواوُ تصحُّ في (نَوْءٍ ، و ضَوْءٍ) ؛ لسكونِها صحَّتْ كذلكَ في (ضَوٍ ، و نَوٍ) ؛ لأنَّ الهمزةَ في تقديرِ الثَّباتِ بعدَها ".[3]

و فرَّقَ أبو عليٍّ الفارسيُّ بينَ الاعتدادِ بحركةِ الهمزةِ المحذوفةِ في قولِهم : (لَحْمَرُ) ، و ما تبِعَها من حذفِ همزةِ الوصلِ ، و عدمِ الاعتدادِ بحركتِها في (جَيَلٍ ، و حَوَبٍ) ، قالَ ابنُ جِنِّي : " و سألتُ أبا عليٍّ ـ رحمهُ اللهُ ـ فقلتُ : من أَجرَى غيرَ اللازمِ مُجرَى اللازمِ ، فقالَ في تخفيفِ (الأحمرِ) : (لَحْمَرُ) أيجوزُ لهُ على هذا أنْ يقلِبَ الواوَ ، و الياءَ في (حَوَبٍ ، و جَيَلٍ) ألِفًا ، فيقولُ : (حابٌ ، و جالٌ) ؟

---

[1] الجَيْأَلُ : الضَّبُعُ . و وادٍ حوْأَبٌ : واسعٌ ، و هو موضعُ بئرٍ أيضًا ، ينظر لسان العرب ١١ / ٩٦ (ج أ ل) ، و ١ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩ (ح أ ب) .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٦ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٢٧ ـ ٢٨ .

فقالَ : لا ، و أَوْمأَ إلى أنَّ حُكْمَ القلبِ أقوى من حُكْمِ الاعتدادِ بالحركةِ في (لَحْمَرِ) ، أيْ : فلا يبلُغُ في الجوازِ ذلكَ ؛ لشناعته ، و هو كما ذَكَرَ " . [1]

و على هذا إذا بنيْتَ من (وَأَى يَئِي) على مثالِ (كَوْكَب) [2] قلتَ : (وَوْأَيٌ) ، ثُمَّ (وَوْأَى) ، فإذا خَفَّفْتَ الهمزةَ بإلقاءِ حركتِها على السَّاكنِ قبلَها ، ثُمَّ حَذَفْتَها قلتَ : (وَوًى) كـ (فَتًى) ، فعندَ الخليلِ ، و سيبويه ، و الفارسيِّ الَّذينَ لا يشترطونَ لقلبِ أُولى الواوَينِ المتصدِّرتَينِ همزةً تحرُّكَ الثَّانيةِ بحركة أصليَّةٍ ـ القلبُ واجبٌ ، أمّا عندَ ابنِ الحاجبِ الَّذي يشترطُ ذلكَ فالقلبُ جائزٌ ، لا واجبٌ ؛ لأنَّ الحركةَ على الواوِ الثَّانيةِ عارضةٌ منقولةٌ من الهمزةِ المحذوفةِ ، فيجوزُ عندَهُ أنْ تقولَ : (أَوًى ، و وَوًى) ، و إنَّما وجبَ القلبُ في (أُولى) عندَهُ حملا للواحدِ على الجمعِ .

و في البناءِ السَّابقِ (وَوْأَى) " إذا خَفَّفتَ الهمزةَ أَلقيتَ حركتَها على الواوِ ، و لم تقلبْها ؛ لأنَّ أَقْصَى أحوالِ هذه الواوِ المتحرِّكةِ أنْ تكونَ كواوِ (نَوًى ، و طُوًى) ؛ لأنَّ الحركةَ في الهمزِ غيرُ لازمةٍ " . [3]

و مثلُ ذلكَ أنْ تَبْنِيَ منهُ مثلَ (اغْدَوْدَنَ) ، فتقولُ : (ايْأَوْأَى) بوزن (عِيعَوْعَى) ، و أصلُها : (اوْأَوْأَى) بوزنِ (عِوْعَوْعَى) ، فتنقلبُ الواوُ الأولى ياءً ؛ لسكونِها ، و انكسارِ ما قبلَها ، فإذا خَفَّفتَ الهمزتَينِ بإلقاءِ حركتِهما على الواوِ السَّاكنِ قبلَ كلٍّ منهما صارتْ (وَوًى) ، فعادتِ الياءُ واوًا لقوّتِها بالحركةِ ، و استُغْنِيَ عن همزةِ الوصلِ ، " و قد أجازَ أبو عليٍّ أنْ يُقالَ : (وَوًى) ، و أنْ يُقالَ : (وَوْأَى) ـ أي : بتخفيفِ الأُولى دونَ الثَّانيةِ ـ ، فلا يقلبُ الواوَ ـ أي : الأولى ـ همزةً ، قالَ : لأنَّ نيَّةَ الهمزِ فاصلةٌ بينَ الواوَينِ ؛ لأنَّ الأصلَ : (اوْأَوْأَى) كما تقدَّمَ ، فتَرْكُ الهمزِ هنا نظيرُ تصحيحِ الواوِ في تخفيفِ (رُؤْيا ، و نُؤْي) إذا قلتَ : (رُويا ، و نُويٌ) ، فلم تَقلبِ الواوَ ، و إنْ كانتْ ساكنةً قبلَ الياءِ ؛ لأنَّ نيَّةَ الهمزِ تمنعُ من القلبِ ، كما يمنعُ لو كانَ حاضرًا ملفوظًا به " . [4]

---

[1] ينظر المحتسب ١ / ٦٨ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧٦ ـ ٧٨ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٢٤١ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٨ .

و لو بنيتَ منهُ على زِنَة (فُعْلٍ) قلتَ : (وُؤْيٌ) ، فإذا خفَّفتَ قلـتَ : (وُويٌ) ، فالخليلُ يُوجِبُ قلبَ الواوِ الأُولى همزةً ؛ لأنَّ الواوَ الثَّانيةَ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ ، كما هو مذهبُ الكوفيِّينَ في (أُوْلى) ، فإنَّ أصلَهُ عندَهم (وُؤْلى) ــ فُعْلـى مـن (وَأَلَ) ــ ثمَّ (وُوْلى) ، ثمَّ (أُولى) " وردَّ المازنيُّ على الخليلِ بأنَّ الواوَ في مثله ــ أيْ : في (وُوي) ــ عارضةٌ غيرُ لازمة ؛ إذْ تخفيفُ الهمزِ في مثله غيرُ واجبٍ ، فقالَ : يجوزُ (أُوْيٌ ، و وُوْيٌ) ؛ لضمَّةِ الواوِ ، لا لاجتماعِ الواوَينِ ، كما في (وُجوه و أُجوه) " . [1]

و إذا تطرّفتِ الواوُ بعدَ ضمَّةٍ في اسمٍ مُتمكِّنٍ قُلبتِ الضَّمَّةُ كسرةً ، و الواوُ ياءً نحـوَ (أَدْلٍ ، و التَّغازي) ، فإنْ كانتِ الواوُ مشدَّدةً قويتْ بعضَ القوَّة ، و علَّةُ القلبِ ــ حالَ قلبِها ــ أنَّهُ " لم يُعتدّ بالسَّاكنِ بينَهما ؛ لأنَّهُ هوائيٌّ ، فلم يُعتدّ به ، فكأنَّها متطرِّفةٌ و قبلَها ضمَّةٌ ، فقلبوا الضَّمَّةَ كسرةً ، و الواوَ ياءً " [2] ، ثُمَّ قُلبتِ الواوُ السَّاكنةُ قبلَ الياءِ يـاءً ، و أُدْغمتِ الياءُ في الياءِ ، ثُمَّ [3] إمّا أنْ يجبَ القلبُ مع ذلكَ نحوُ (مَقْـوِيٌّ) مفعـولٍ مـن (القُوَّة) ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ على واوٍ ، و نحوُ (جُثِيٌّ ، و عُصِيٌّ) ؛ لأنَّهُ جمعٌ على (فُعُولٍ) ، و إمّا أنْ يكونَ القلبُ أَوْلى و يجوزُ تَرْكُهُ ، و ذلكَ في كلِّ (مفعولٍ) فعْلُهُ من بابِ (فَعِلَ) نحوَ (مَرْضِيٌّ) ، و إمّا أنْ يكونَ تَرْكُ القلبِ أَوْلى ، و ذلكَ في كلِّ مصدرٍ على (فُعُـولٍ) نحوَ (جُثُوٌّ ، و عُتُوٌّ) ، و من قَلَبَ فلإعلالِ الفعلِ .

فإذا خفَّفتَ (مَخْبُوءًا) أبدلْتَ الهمزةَ واوًا ، و أَدْغمتَ الـواوَ في الـواوِ ، فقلـتَ : (مَخْبُوٌّ) ، كما تقولُ في (قُرُوءٍ) : (قُرُوٌّ) [4] هذا هو القياسُ ؛ لأنَّ الهمزةَ في النِّيَّـةِ ، و قالَ الرَّضـيُّ : " و قد يُعَلّ هذا الإعلالَ الَّذي لامُهُ همزةٌ بعدَ تخفيفِ الهمزةِ ، كقـولِهم : (مَخْبِيٌّ) ، و الأصلُ (مَخْبُوٌّ) . [5]

---

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٧٧ .

[2] ينظر أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٣٢ .

[3] ينظر في تفصيل ذلكَ شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٧٠ ــ ١٧٣ .

[4] و بها قرأ الزهريّ ــ و رويت عن نافع ــ قوله تعالى : ﴿ يتربصْنَ بأنفسهنّ ثلاثة قروء ﴾ سورة البقرة ٢ / الآية ٢٢٨ ، ينظر البحر المحيط ٢ / ١٨٦ .

[5] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ / ١٧٢ ــ ١٧٣ .

تعقيبٌ :

يتَّضحُ من المسألةِ السَّابقةِ أنَّ الحركةَ العارضةَ المنقولةَ عن الهمزةِ المحذوفةِ لا يُعتدُّ بها في قلبِ الواوِ ، و الياءِ ألفًا إذا انفتحَ ما قبلَهما ، و أنَّ هذا أصلٌ مُتْلَئِبٌّ ، و طريقٌ منقادٌ ، على أنَّ بعضَ الأمثلةِ السَّابقةِ قد جامعَ وجوبَ إهمالِ الاعتدادِ بالعارضِ علَّةٌ أُخْرَى توجبُ تَرْكَ قلبِ الواوِ ، و الياءِ ، كما في (وَوًى) مخفَّفُ (وَوْأًى) ، تلكَ العلَّةُ هي عدمُ الجمعِ بينَ إعلالَينِ في كلمةٍ ، فإذا لم تُعلَّ الواوُ في (نَوًى ، و طَوًى) مع أصالةِ الحركةِ ؛ لئلا يُجمعَ بينَ إعلالَينِ فمنَ الأَوْلى ألا تُعلَّ في (وَوًى) و حركتُها عارضةٌ .

و كذا في (ضَوٍ ، و نَوٍ) ، فلو قُلبتِ الواوُ ألفًا لكانتْ هذهِ الألفُ تَسْقُطُ معَ التَّنوينِ ، أو في حالِ التقائِها بساكنٍ ، فيبقَى الاسمُ الظَّاهرُ على حرفٍ واحدٍ ، و هذا محالٌ .

و لهذا أعادوا الهاءَ في (شاةٍ) بعدَ جمعِها بطرحِ التَّاءِ ، ثُمَّ أبدَلوا الهاءَ همزةً للعلَّةِ نفسِها ، فقالوا : (شاءٌ) .[1]

و كذا لم يَعتدّ أبو عليٍّ الفارسيُّ بعارضِ تخفيفِ الهمزِ في (وَوًى) المخفَّفِ عن (اوْأَوْأًى) و هذا أَوْلى ؛ لأنَّ الواوَينِ وإنْ اجتمعَتا صورةً إلا أنَّهُما في الحقيقةِ غيرُ مجتمعتَينِ ، فالهمزةُ الَّتي حُذفتْ بقيتْ حركتُها فاصلةً بينَهما ، فلم يَقلبِ الواوَ الأُولى همزةً .

و أمّا اختلافُ الخليلِ ، و المازنيِّ في (وُوْيٍ) المخفَّفِ عن (وُؤْيٍ) ـ و هي من مسائلِ التَّمرينِ المبنيَّةِ على القياسِ ـ فإنّ الاختيارَ فيه ما ذهبَ إليه المازنيُّ ، و ما فيه من إهمالِ الاعتدادِ بالعارضِ ، و ذلكَ لأمرينِ :

أوَّلُهما : أنَّ الثِّقَلَ الصَّوتيَّ الَّذي هو علَّةُ قلبِ الواوَينِ المتصدِّرتَينِ همزةً ، و أنَّهما عُرْضَةٌ لدخولِ واوِ العطفِ ، فيزدادُ الثِّقَلُ ، و قد تحقّقَ هذا الثِّقلُ بالواوِ الثَّانيةِ سواءٌ أكانتْ أصليَّةً أم منقلبةً عن الهمزةِ ـ أنَّ هذا الثِّقَلَ ثِقَلٌ عارضٌ ، و لهذا لم يوجبْ أحدٌ من الصَّرفيِّينَ قلبَ الواوِ همزةً في (وُوْرِيَ) ، و هو مثلُ (وُوْيٍ) إذا اعتبرنا النَّاحيةَ الصَّوتيَّةَ .

ثانيهما : ما في اختيارِ الخليلِ من جمعٍ بينَ النَّقيضَينِ ؛ لأنَّهُ اعتدَّ بالتَّخفيفِ ، فأبدلَ أُولى الواوَينِ همزةً وجوبًا ، و لم يعتدّ ، فتركَ الواوَ الثَّانيةَ على حالِها ، و كانَ عليه لو تابعَ اختيارَهُ أنْ يقولَ : (أُيٌّ) ، و لهذا كانَ اختيارُ المازنيِّ أَوْلى ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

و أمّا ما ذكرَهُ الرَّضيُّ من قولِهم : (مخبيٌّ) ، و أصلُهُ (مَخْبُوٌّ) مخفّفٌ عن (مَخْبوءٍ) فهو بعيدٌ جدًّا ؛ لأنَّ ما جاءَ على (مفعولٍ) من الواويِّ اللامِ أصلا إنَّما يُعَلُّ حملا على فعْلِه إذا كانَ بزنة (فَعِلَ) ، و لهذا قالوا : (مَرْضيٌّ) حملا على (رَضيَ) ، فإنْ كانتْ عينُ الفعلِ مفتوحةً ، كـ (غزا) ، أو مضمومةً ، كـ (سرُوَ) فإنَّ القلبَ حينئذٍ شاذٌّ مخالفٌ للقياسِ [1] ، و عليه قولُ الشّاعرِ :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسي مُلَيْكَةُ أنّني　　　أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ و عادِيًا [2]

و لهذا ما حَمَلَ ابنُ جنِّي قولَهم : (بَعيرٌ مَرْطيٌّ) على الياءِ ، لا على الواوِ [3] ؛ لوجوبِ الإعلالِ في الياءِ بلا تفصيلٍ نحوَ (مَرْمِيّ) ، و قالَ ابنُ مالكٍ في ألفيّته :

وَ صَحِّحِ المفعولَ من نحوِ (عَدا)　　　و أعْلِلِ انْ لم تَتَحَرَّ الأَجْوَدا

فجعلَهُ جائزًا مرجوحًا ، و لعلَّ علّةَ الجوازِ عندَهُ ما زعمَهُ الفرَّاءُ [4] من أنَّهُ محمولٌ على (فُعِلَ) ؛ لقولِهم : (غُزِيَ ، و دُعِيَ) بالإعلالِ ، و أبطلَها ابنُ عصفورٍ ؛ لأنَّهُم قد أعَلُّوا المصدرَ ، و هو غيرُ مبنيٍّ على فعلِ المفعولِ ، و علَّلَ بما علَّلَ به ابنُ الحاجبِ آنفًا .

قلتُ : ردُّ ابنِ عصفورٍ ما عَلَّلَ بهِ الفرَّاءُ هو الحقُّ ؛ لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لجازَ جوازًا مطَّردًا ؛ إذ كلُّ واويِّ اللامِ سيعتلُّ في (فُعِلَ) ، و لمَا كانَ للتفريقِ بينَ (شَقِيَ ، و دَعا) وجهٌ ، و اللهُ أعلمُ .

فإذا كانَ إعلالُ نحوِ (مَدْعُوٍّ) ممَّا أصلُ لامه الواوُ شاذًّا مخالفًا للقياسِ و هو القولُ ، أو مرجوحًا على قولٍ فأنَّهُ ينبغي أنْ يُلتمسَ لقولِهم : (مَخْبِيٌّ) وجهٌ ، و أَقْرَبُ ما يُقالُ في ذلكَ ما ذكرَهُ أبو منصورٍ ، قالَ : " تَرَكتِ العربُ الهمزَ في (أَخْبَيْتُ) ، و (خبَّيْتُ) ، و في (الخابيةِ) ؛ لأنَّها كثُرَتْ في كلامِهم ، فاستثقلوا الهمزَ فيها " [5] ، فيكونُ ذلكَ [6]

---

[1] و هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب ٤ / ٣٨٥ ، و ابن جنّي ، ينظر المنصف ١ ١١٨ ، و ابن هشام ، ينظر أوضح المسالك ٤ / ٣٩٠ .

[2] البيت من الطويل ، و هو لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ في الكتاب ٤ / ٣٨٥ ، و سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٩١ ، و خزانة الأدب ٢ / ١٠١ .

[3] ينظر المنصف ١ / ١١٨ .

[4] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٥٠ _ ٥٥١ .

[5] ينظر لسان العرب ١ / ٦٢ (خ ب أ) .

[6] ينظر الصحاح ١ / ٧٥ (ن ب أ) .

كجمعهم (نَبيًّا) على (أَنْبِيَاءَ) لمَّا التُزِمَ فيه تَرْكُ الهمزِ ، كما قالوا فيما لا أصلَ للهمزِ فيهِ : (أصْفِياءُ ، و أشْقِياءُ) جمعا (صَفِيٍّ ، و شَقِيٍّ) ، و قياسُهُ لولا ذلكَ (نُبَآءُ) ، كـ (بَرِيءٍ و بُرآءَ) ، و كما قالوا [1] في تحقيرِ (عِيد) : (عُيَيْدٌ) ، و في جمعِه : (أعيادٌ) ، و لم يقولوا : (عُوَيْدٌ) ، و لا (أَعْوَادٌ) ؛ لأَنَّهُم ألزمُوهُ البدلَ ، و لو كانَ إعلالُ (مَخْبِيٍّ) ، كإعلالِ (مَرْضِيٍّ) لنُقِلَ ذلكَ في (قرُوء) عندَ تخفيفها على (قروٍّ) ، فكانَ يُقال : (قُرِيٌّ) ، كـ (عُصِيٍّ) ؛ لأنَّها جمعٌ على (فُعُولٍ) ، و القلبُ في جمعِ الواويِّ اللامِ واجبٌ ، فَدلَّ ذلكَ على أنّ العِلَّةَ ما ذكرتُ ، و الله أعلمُ .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٨ .

المسألةُ الخامسةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ بالنَّقلِ و الحذفِ على التَّصغيرِ :

إذا صغَّرتَ الاسمَ الثلاثيَّ المؤنَّثَ العاريَ من علامةِ التَّأنيثِ ألحقتَهُ عندَ التَّصغيرِ تاءَ التَّأنيث ، فإنْ آلَ الاسمُ إلى ثلاثة أَحْرُف بسببِ تخفيفِ الهمزِ لم يُعتدّ بعارضِ التَّخفيف ، فلم تَلْحقْهُ التَّاءُ ، قالَ أبو حيّانَ : " (أَرْؤُسُ) إذا سمّيتَ به امرأةً ، ثمّ خفّفتَ الهمزةَ بحذفِها ، و نقْلِ حركتِها إلى الراءِ قلتَ : (أُرَيْسُ) ، و لا تُدْخلِ الهاءَ ، و إنْ كانَ قد صارَ ثُلاثيًّا ، و إذا صغَّرتَ (هِنْدًا) قلتَ : (هُنَيْدةٌ) بالهاءِ ، و الفرقُ بينَهما أنَّ تخفيفَ الهمزةِ بالنقْلِ و الحذفِ عارضٌ ، فالهمزةُ مقدَّرةٌ في الأصلِ ، و كأنَّهُ رُباعيٌّ لم ينقصْ منهُ شيءٌ "[1] ، و قالَ : " و (جَيَلٌ) عندنا من (جَيْأَلٍ) كذلكَ لا تلحقُهُ التَّاءُ "[2] .

قلتُ : لئِنْ أجازَ الفرَّاءُ ترخيمَ نحوِ (حَكَمٍ ، و حَسَنٍ) " في المنادَى قياسًا على إجرائِهم (سَقَرَ) مُجرَى (زينبَ) في إيجابِ منعِ الصَّرفِ ، لا مُجرَى (هند) في جوازِ الصَّرفِ ، و عدمِهِ ، و إجرائِهم (جَمَزَى) ؛ لحركةِ وسطِهِ مُجرَى (حُبارَى) في إيجابِ حذفِ ألفِهِ في النَّسبِ ، لا مُجرَى (حُبْلى) في إجازةِ حذفِ ألفِهِ ، و قلبِها واوًا "[3] ــ كأنَّهُم نزّلوا الحركةَ منزلةَ الحرفِ ــ فلأنْ تُراعَى الحركةُ على الرَّاءِ في (أُرَسَ) ــ و هي دليلُ حرفٍ ــ أَوْلى ، و اللهُ أعلمُ .

[1] ينظر الأشباه و النظائر ٤ / ١٧٩ ، و في ارتشاف الضَّرب ١ / ٢٧٨ ما هو قريبٌ ممَّا نسبهُ السُّيوطيّ لأبي حيَّانَ .

[2] ينظر ارتشاف الضَّرَب ١ / ٢٧٨ .

[3] ينظر شرح قطر الندى ٣٥٤ ــ ٣٥٥ .

المسألةُ السَّادسةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ بالنَّقلِ و الحذفِ على حركةِ عينِ المنسوبِ إليهِ :

إذا كانَ الاسمُ المنسوبُ إليهِ على ثلاثةِ أحرفٍ ، و كان صحيحَ اللامِ ، مكسورَ العينِ ، وجبَ فتحُ عينِه في النَّسبِ ، فيُقالُ في (إبِلٍ ، و نَمِرٍ ، و دُئِل) : (إِبَليّ ، و نَمَرِيٌّ ، و دُؤَلِيٌّ) ؛ استثقالا لتتابعِ الأمثالِ من الياءِ ، و الكسرةِ في الثلاثيِّ المبنيِّ على الخفَّةِ .[1]

فإذا نسبتَ إلى (يَزِرَ) المخفَّفِ عن (يزْئِرَ) حالَ كونِه علمَ رجلٍ ، ففيهِ وجهانِ :

" **أحدهما** : أنْ يُنسبَ إليهِ على اللَّفظِ ؛ إذِ الهمزُ في النِّيَّةِ ، فهو في التَّقدير من بابِ (تَغْلِبَ) .

و الثَّاني : أنْ تُجريَهُ مُجرى (نَمِرٍ) ؛ اعتبارًا بما آلَ إليه " .[2]

فيُقالُ على الأوَّلِ : (يَزِرِيٌّ) ، كما يُقالُ في المختار من نحوِ (تَغْلِبَ) : (تَغْلِبِيٌّ) ، فلا يُعتدُّ بالتخفيفِ ــ و إنْ آلَ اللَّفظُ إلى مثالِ (نَمِرٍ) ــ لعروضِه .

و يُقالُ على الثَّاني : (يَزَرِيٌّ) ؛ اعتدادًا بالتخفيفِ العارضِ ، و كأنَّ اللَّفظَ ثلاثيُّ الأصلِ .

تعقيبٌ :

كلُّ اسمٍ ثلاثيِّ الأصلِ مكسورِ العينِ تُفتَحُ عينُهُ عندَ النَّسبِ إليهِ ، فإنْ آلَ الاسمُ إلى ثلاثةِ أحرفٍ لضربٍ منَ الحذفِ العارضِ فإنَّهُ يجوزُ فيهِ فتحُ عينِه اعتدادًا بما طرأ عليهِ ، و بقاءُ كسرِها إهمالا لما عرضَ فيه .

أمَّا فتحُ العينِ فلأنَّ علَّةَ الفتحِ في الثُّلاثيِّ الأصلِ كراهةُ توالي الأمثالِ من الكسرتَينِ في (نَمِر ، و دُئِل) ، و الكَسَراتِ في (إبِلٍ) ، و ياءَي النَّسبِ ، و هي علَّةٌ صوتيَّةٌ ، و قد آلَ اللَّفظُ بالحذفِ إلى ما يُستكرهُ ، فاعتُدَّ بالعارضِ لَمَّا كانَ في الاعتدادِ به ما يُحقِّقُ الخِفَّةَ بفتحِ العينِ .

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٨ .

[2] ينظر حاشية الجاربرديّ لابن جماعة ١ / ١٠٢ .

و أمَّا تركُ العينِ على كسرِها فيسوِّغُهُ أمورٌ :

أوَّلها : التفريقُ في الحكمِ بينَ ما أصلُهُ ثلاثيٌّ مكسورُ العينِ ، و ما آلَ إلى ذلكَ مآلا عارضًا ، و لهذا أيضًا كانَ القياسُ في النَّسبِ إلى (يَعِدَ) (يَعَدِيًّا) [1] ؛ لأنَّ الكسرَ فيه أصلٌ ، و قد آل إلى الثُّلاثيِ بحذفٍ لازمٍ لا عارضٍ ، في حينِ أنَّ التَّخفيفَ ، و الكسرَ في (يَزِرَ) المخفَّفِ من (يزْئَرَ) كلاهما عارضٌ .

ثانيها : أمنُ اللَّبسِ و ذلكَ بالتَّفريقِ بينَ النَّسبِ إلى (يَزِرَ) المخفَّفِ من (يزْئَرَ) ، و النَّسبِ إلى (يَزِرَ) مضارعِ (وَزَرَ) ، فتبقى عينُ الأوَّلِ مكسورةً ؛ لعروضِ كسرتِهِ ، و تُفتحُ عينُ الثاني ؛ لأنَّ كسرتَهُ عارضةٌ .

ثالثُها : أنَّ الأصلَ أثقلُ منَ العارضِ ؛ للزومِ الأوَّلِ ، و عروضِ الثَّاني ، فيُحتملُ الثِّقلُ لتحوُّلِهِ .

و شبيهٌ بهِ النَّسبُ إلى (بِلِزٍ) المخفَّفِ عن (بِلِزٍّ) المشدَّدِ الزاي ، " فالأخفشُ يُلحِقُهُ بـ (نَمِرٍ) ، و غيرُهُ يُجيزُ فيهِ الوجهَينِ " . [2]

---

[1] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٦١٦ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٦١٦ .

المسألةُ السَّابعةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ في إعادةِ المحذوفِ :

كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ معتلِّ العينِ فإنَّ الأمرَ منهُ يكونُ بحذفِ عينِه ؛ لسكونِها ، و سكونِ لامِه ، فيُقالُ : (نَمْ ، و قُلْ ، و بِعْ) ، كما أنَّ مضارعَهُ المجزومُ كذلكَ ، فيُقالُ : (لم يَنَمْ ، و لم يَقُلْ ، ولم يَبِعْ) ، فإنْ جاءَ بعدَ هذا الفعلِ ما أوَّلُهُ همزةٌ ، و خُفِّفتْ بإلقاءِ حركتِها على لامِ الفعلِ السَّاكنةِ لم يُعتدّ بهذهِ الحركةِ ، فلا تُعادُ عينُ الفعلِ ، قالَ سيبويه : " و كذلكَ إذا قلتَ : (لَمْ تَخفَ اباكَ) في لغةِ أهلِ الحجازِ ، و أنتَ تُريدُ (لَمْ تَخَفْ أباكَ) ، و (لم يبعَ ابوكَ ، و لم يقُلَ ابوكَ) ؛ لأنَّكَ إنَّما حرّكتَ حيثُ لم تجدْ بُدًّا من أنْ تحذفَ الألفَ ، و تُلقِيَ حركتَها على السَّاكنِ الَّذي قبلَها ، و لم تَقْدِرْ على التَّخفيفِ إلا كذا " .[1]

و نحوُ ذلكَ قراءةُ ورشٍ[2] قولَهُ تعالى : ﴿ قُلَ اؤنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِن ذَالِكُمْ ﴾[3] ، بتخفيفِ همزةِ الاستفهامِ ، و إلقاءِ حركتِها على لامِ ﴿ قُلْ ﴾ .[4]

تعقيبٌ :

ممَّا سبقَ يتّضحُ أنَّ حركةَ الهمزةِ المنقولةَ إلى السَّاكنِ قبلَها بغرضِ تخفيفِها غيرُ مُعْتدٌّ بها ، فلا تنقُضُ حكمًا أبْرَمَهُ السُّكونُ .

فسكونُ البناءِ في (قُلْ) ، و الجزمِ في (لم يَقُلْ) هو علَّةُ حذفِ عينِ الفعلِ ؛ لئلا يلتقيَ ساكنانِ ، و متى ما تحرَّكتِ اللامُ السَّاكنةُ بحركةِ همزةٍ رِيمَ تخفيفُها بقيتِ العينُ محذوفةً وإنْ زالَ سكونُ اللامِ ؛ لأنَّ ذلكَ عارضٌ ، فالهمزةُ في نيَّةِ الملفوظِ بها ، و السُّكونُ في التَّقديرِ .

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ١٥٨ .

[2] هو عثمان بن سعيد المصريّ ، لُقّب بورشٍ ؛ لشدَّة بياضِه ، إليهِ انتهت رياسة الإقراء بمصر في زمانه ، توفي سنة ١٩٧ هـ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ١٥٢ .

[3] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٥ .

[4] ينظر البحر المحيط ٢ / ٤١٦ .

المسألةُ الثَّامنةُ : أثَرُ تخفيفِ الهمزةِ في نحوِ (الأحمرِ) على السَّاكنِ آخرِ الكلمةِ التي قبلَها :

السَّاكنُ قبلَ الهمزةِ المخفَّفةِ المنقولةِ حركتُها إلى لامِ التَّعريفِ لا يخلو [1] من أنْ يكـــونَ حرفَ مدٍّ كقولِهِ سبحانَهُ و تعـــالى : ﴿ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ [2] ، و ﴿ سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [3] ، و ﴿ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ ﴾ [4] ، و ﴿ قَالُوا ٱلْـَٔانَ ﴾ [5] ، و ﴿ وَأَنكِحُوا ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾ [6] ، و ﴿ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ ﴾ [7] ، و ﴿ فِي ٱلْأَنْعَـٰمِ ﴾ [8] ، و ﴿ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [9] ، و ﴿ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [10] ، و مثلُهُ الصِّلةُ في نحوِ قولِهِ : ﴿ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [11] ، و ﴿ لا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [12] ، و ﴿ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [13] ، و قد يكونُ حرفًا صحيحًا نحوَ قولِهِ : ﴿ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [14] ، و ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾ [15] ، و ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ ﴾ [16] ، و ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [17] ، ومنهُ

---

[1] هذا الحصر مستفاد من ابن الجزَريِّ بشيءٍ من التصرف ، و الزِّيادةِ ، ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤١٦ .

[2] سورة الأعراف ٧ / الآية ١٥٠ .

[3] سورة طه ٢٠ / الآية ٢١ .

[4] سورة الانشقاق ٨٤ / الآية ٣ .

[5] سورة البقرة ٢ / الآية ٧١ .

[6] سورة النور ٢٤ / الآية ٣٢.

[7] سورة النساء ٤ / الآية ٥٨ .

[8] سورة المؤمنون ٢٣ / الآية ٢١ .

[9] سورة النساء ٤ / الآية ٥٩ .

[10] سورة الروم ٣٠ / الآية ١٩ .

[11] سورة القصص ٢٨ / الآية ٨١ .

[12] سورة الأنعام ٦ / الآية ١٠٣.

[13] سورة الزخرف ٤٣ / الآية ٥١ .

[14] سورة التوبة ٩ / الآية ٣٨ .

[15] سورة الجنّ ٧٢ / الآية ٩ .

[16] سورة القيامة ٧٥ / الآية ١٤ .

[17] سورة الزمر ٣٩ / الآية ٦٩ .

ميمُ الجمعِ ، نحوَ قولهِ تعالى: ﴿ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ﴾ [1] ، و ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [2] ، و التَّنوينُ ، نحوَ (أ قادمٌ الآن زيدٌ ؟) .

و في كلِّ ما سبقَ يجوزُ الاعتدادُ بحركةِ لامِ التَّعريفِ العارضةِ بعدَ تخفيفِ الهمزةِ ، فيبقَى السَّاكنُ قبلَهُ كما هو ، و يجوزُ عدمُ الاعتدادِ ، فيجري على كلِّ ساكنٍ حكمُهُ من الحذفِ ، أو التَّحريكِ ، أو الإدغامِ قالَ ابنُ الجزريِّ : " و هذا _ أيْ : عدمُ الاعتدادِ _ مما لا خلافَ فيه بينَ أئمَّةِ القراءةِ ، نصَّ على ذلكَ غيرُ واحدٍ ، كالحافظِ أبي عمرٍو الدَّانيِّ [3] ، و أبي محمدٍ سبطِ الخيّاطِ [4] ، و أبي الحسنِ السَّخاويِّ [5] ، و غيرِهم ، و إنْ كانَ جائزًا في اللُّغةِ ، و عندَ أئمَّةِ العربيَّةِ الوجهانِ : الاعتدادِ بحركةِ النَّقلِ ، و عدمِ الاعتدادِ بها " . [6]

و لذا جعلَهُما الفارسيُّ قياسًا فقالَ : " فنقولُ على اللُّغةِ الأُولى _ أيْ : عدمِ الاعتدادِ بالعارضِ _ : ﴿ قَالُ لانَ ﴾ [7]، فتَحذفُ واوَ الضَّميرِ ؛ لأنَّ اللامَ في تقديرِ السُّكون ، كما تَحذفُهُ في (بُحِ اليومَ) ، و على قياسِ اللُّغةِ الأُخرى : ﴿ قَالُوا لانَ ﴾ ، فتُثْبتَ واوَ الضَّميرِ ؛ لأنَّ اللامَ لم تُنزَّلْ تنزيلَ السُّكونِ ... ، و تقولُ على قياسِ اللُّغةِ الأُولى : (ملانَ) إذا أَرَدْتَ (مِنَ الآنَ) ، فحَذفْتَ النُّونَ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَين ، كما حَذفْتَهُ من قولِ الشَّاعرِ :

أَبْلغْ أَبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذي قَدْ يُقال مِ الْكَذِبِ [8]

و تقولُ على قياسِ اللُّغةِ الأُخرى : (مِنْ لانَ) ، فلا تحذفُ النُّونَ ؛ لأنَّهُ لم يلتقِ

---

[1] سورة الحجر ١٥ / الآية ٣ .

[2] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٣٩ .

[3] هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّانيّ ، له طبقات القُرَّاء ، و الوقف و الابتداء ، توفي سنة ٤٤٤ هـ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ٤٠٩ .

[4] هو أبو محمد عبد الله بن عليّ سبط أبي منصور الخيَّاط ، توفي سنة ٥٤١ هـ ، ينظر المصدر السَّابق ١ / ٤٩٥ .

[5] هو أبو الحسن عليّ بن محمد السَّخاويّ ، شيخ القرَّاء بدمشق في زمانه ، توفي سنة ٦٤٣ هـ ، ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٦٣١ .

[6] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤١٦ _ ٤١٧ .

[7] سورة البقرة ٢ / الآية ٧١ .

[8] البيت من المنسرح ، و هو للقيط بن زرارة في شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨ ، و قيل خُوطب به في إيضاح شواهد الإيضاح ، و بلا نسبة في التكملة ٢٣١ ، و سرّ صناعة الإعراب ٥٣٩ ، و خزانة الأدب ٩ / ٣٠٥ ، و المَأْلُكَةُ : الرِّسالةُ ، ينظر لسان العرب ١٠ / ٣٩٢ (أ ل ك) .

ساكنانِ " . [1]

و جوازُ الوجهَينِ كما وردَ لغةً ، و صحَّ قياسًا ، وردَ نقلا عنِ القُرَّاءِ ، قالَ أبو حيَّـــانَ عندَ قولِهِ تعالى : ﴿ قَالُوا ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ : " و قرأَ نافعٌ [2] بحذفِ الهمزةِ ، و إلقـــاءِ حركتِها على اللامِ ، و عنهُ روايتانِ :

إحداهما : حذفُ واوِ ﴿ قالوا ﴾ ، إذْ لم يعتدّ بنقلِ الحركةِ ؛ إذ هو نقلٌ عارضٌ .

و الرِّوايةُ الأُخرى : إقرارُ الواوِ ؛ اعتدادًا بالنَّقلِ ، و اعتبارًا لعارضِ التَّحريـــكِ ؛ لأنَّ الواوَ لم تُحذفْ إلا لأجلِ سكونِ اللامِ بعدَها ، فإذا ذهبَ مُوجِبُ الحذفِ عادتِ الواوُ إلى حالِها منَ الثُّبوتِ " . [3]

كما نُسبَ الاعتدادُ بالعارضِ قراءةً لابنِ مُحَيْصِنٍ [4] في قولِهِ عزّ و جلّ : ﴿ يـــسألونك عَن لَّهلّة ﴾ [5] ، و ﴿ عَن لّنفال ﴾ [6] ، و ﴿ مِن لّاثمين ﴾ [7] بإسكان النُّونِ ، و إدغامِهـــا في اللامِ . [8]

و من شواهدِ الاعتدادِ بالعارضِ ما أنشدَهُ الكسائيُّ : [9]

فقَدْ كُنْتَ تُخْفي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْها بالَّذي أَنْتَ بائِحُ [10]

حيثُ أُسكنَ الحاءَ الَّتي كانتْ قد تحرَّكتْ ؛ لسكونِ اللامِ لَمّا تحرَّكتْ بحركةِ الهمزةِ .

و من ذلكَ قولُ الرَّاجزِ : [11]

حَدَبْدَبى بَدَبْدَبى مِنْكُمْ لان إِنَّ بَني فَزارَةَ بنِ ذُبْيـــانْ

---

[1] ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة ٤ / ٢٩٨ .

[2] هو أبو نُعيم نافع بن عبد الرحمن اللَّيثيّ ولاءً ، المدنيّ ، توفي سنة ١٦٩ هـــ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ١٠٧ .

[3] ينظر البحر المحيط ١ / ٤٢٢ .

[4] هو محمد بن عبد الرّحمن بن مُحَيْصن ، قارئ أهل مكّة ، توفي سنة ١٢٣ هـــ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ٩٨ .

[5] سورة البقرة ٢ / الآية ١٨٩ .

[6] سورة الأنفال ٨ / الآية ١ .

[7] سورة المائدة ٥ / الآية ١٠٦ .

[8] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤١٧ .

[9] ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة ٤ / ٢٩٧ .

[10] البيت من الطويل ، و هو لعنترة بن شداد العبسيّ في ديوانه ٢٩٨ ، و فيه (فبحْ عنك)

[11] ينظر الخصائص ٣ / ٩١ .

قَدْ طَرَّقَتْ ناقتُـهُمْ بإنْسان مُشَيَّأٍ سُبْحانَ ربِّي الرحمنْ [1]

فأسكنَ الميمَ في (منكمْ) لما تحرَّكتِ اللامُ بعدَ أنْ كانتْ مضمومةً مع تحقيقِ همزةِ (الآنَ) .

و مثلُهُ ما أنشدَهُ أبو زيد : [2]

أَلا ياهِنْدُ هِنْدَ بني عُمَيْرٍ أَرَثٌّ لَّانَ وَصْلُكِ أَمْ جَديدُ ؟ [3]

بإدغامِ تنوينِ (رثٍّ) .

و مثلُهُ في الإدغامِ ما " اتَّفقَ عليهِ ورشٌ ، و قالونُ [4] ، و أبو جعفرٍ [5] ، و يعقوبُ [6] في : ﴿ عَادًا لُّولَى ﴾ في النَّجمِ [7] من نقلِ حركةِ الهمزةِ المضمومة بعدَ اللامِ ، و إدغامِ التَّنوينِ قبلَها فيها حالةَ الوصلِ من غيرِ خلافٍ من أحدٍ منهم " [8] ، و لو قُدِّرَ سكونُ اللامِ لما جازَ الإدغامُ ؛ لأنَّهُ لا يُدغَمُ في ساكنٍ ، و نُسبتْ إلى نافعٍ ، و أبي عمروٍ بن العلاء . [9]

و لّما اعتدَّ قالونُ بالحركةِ ردَّ " الواوَ الَّتي هي بعدَ اللامِ إلى أصلِها و هو الهمزُ ، و ذلكَ أنَّ أصلَ (أُولَى) (وُؤْلَى) مشتقٌّ من (وَأَلَ) : إذا لَجَأَ ، فلمَّا انضمَّتِ الواوُ أُبدِلَ منها همزةً ، كما فَعَلَ في (وُجوهٍ ، و وُقِّتتْ) ، فاجتمعَ همزتانِ الثَّانيةُ ساكنةٌ ، فخُفِّفتِ الثَّانيةُ ، فأُبدلَ منها واوٌ ؛ لانضمامِ ما قبلَها ، فصارتْ (أُولى) ، فلمَّا ألقَى حركةَ الهمزةِ المضمومةِ

---

[1] الرجز لسالم بن زُرَارةَ في خزانة الأدب ٢ / ١٤٧ ، و لسان العرب ١ / ٣٠٢ (ح ر ب) ، و لأبي المِنْهالِ في لسان العرب ١٣ / ٤٢ (أ ي ن) .

[2] ينظر الخصائص ٣ / ٩١

[3] البيت من الوافر ، و هو بلا نسبة في لسان العرب ١٣ / ٤٢ (أ ي ن) .

[4] هو أبو موسى عيسى بن ميناء ، قارئ أهل المدينة في زمانهِ و نحويُّهم ، و قالون : لفظةٌ روميّةٌ معناها : جيّد ، توفي سنة ٢٢٠ هـ ، ينظر معرفة القرّاء ١ / ١٥٥ .

[5] هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزوميّ ولاءً ، أحد القرّاء العشرة ، ينظر المصدر السّابق ١ / ٧٢ .

[6] هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ ، قارئ أهل البصرة في عصره ، توفي سنة ٢٠٥ هـ ، ينظر المصدر السّابق ١ / ١٥٧ .

[7] الآية ٥٠ .

[8] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤١٠ .

[9] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السَّبع ١ / ٩٢ .

على اللامِ ، و وقعَ الإدغامُ فلم يُقَدِّرْ رجوعَ المضمومةِ ... ، فرجعتِ الواوُ إلى أصلِها و هو الهمزُ " .[1]

قال أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ : " سمعتُ محمدَ بنَ الوليدِ[2] يقولُ : سمعتُ محمدَ بـنَ يزيـدَ يقولُ : ما علمتُ أنَّ أبا عمرو بنِ العلاءِ لَحَنَ في صميمِ العربيَّةِ إلا في حرفَينِ : أحـدهما : ﴿ عَادًا لُوْلَى ﴾ ، و الآخرِ ﴿ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ ﴾[3] ، و إنَّما صارَ لحنًا ؛ لأنَّهُ أدغمَ حرفًا في حرفٍ فأسكَنَ الأوَّلَ ، و الثَّاني : حكمُهُ السُّكونُ ، و إنَّما حركتُهُ عارضةٌ ، فكأنَّـهُ جمـعَ بـينَ ساكنَينِ " .[4]

أمَّا الرَّضيُّ[5] فيفرِّقُ بينَ الاعتدادِ بالعارضِ في ﴿ عَادًا لُوْلَى ﴾ ، و نحوِه على قِلَّتِـهِ ، و عدمِ الاعتدادِ في ﴿ سِيرَتَهَا الْوُلَى ﴾[6] بحذفِ حرفِ المدِّ ؛ بعلَّةِ التَّخفيفِ الَّـتي تحـصلُ في الأوَّلِ بالإدغامِ ، فاعتدَّ بالعارضِ ، وفي الثَّاني بالحذفِ ، فلم يعتدّ به .

و قد جمعَ بينَ الاعتدادِ من حيثُ الإدغامُ ، و عدمِه من حيثُ حَذَفَ ألفَ (على) من قالَ : (علَّرْضِ) ؛ " لأنَّهُ نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى لامِ التَّعريفِ ، ثمّ اعتدّ بالحركةِ المنقولـةِ ، فأدغمَ لامَ (على) فيها ، و كذا قالوا في (جلا الأمرَ ، و سلا الإقامةَ) : (جَلَّمْـرُ ، و سَلِّقامةَ) "[7] ، و قُرِئَ : ﴿ عَلَّرَائِكِ ﴾ .[8]

تعقيـبٌ :

إذا عُرِّفَ المتصدِّرُ بهمزةِ قطـعٍ بأداةِ التعريفِ ، ثُمَّ خُفِّفَتْ همزتُهُ بنقـلِ حركتِها إلى

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٩١ ـ ٩٢ .

[2] هو محمد بن الوليد ـ المعروف بولّاد ـ المصريّ قرأ على المبرِّد كتاب سيبويه ، توفي سنة ٢٩٨ هـ ، ينظر البغية ١ / ٢٥٩ ، و إنباه الرّواة ٣ / ٢٢٤ .

[3] سورة آل عمران ٣ / الآية ٧٥ ، و هو يشير إلى إسكـان الهاء ، ينظر الكشف عن وجـوه القـراءات السَّبع ١ / ٣٤٧ .

[4] ينظر إعراب القرآن ١ / ٢٣٧ .

[5] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٥٢ .

[6] سورة طه ٢٠ / الآية ٢١ .

[7] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٢٤٦ .

[8] سورة الكهف ١٨ / الآية ٣١ ، و نُسبت هذه القراءةُ لابن مُحَيْصن ، ينظر البحر المحيط ٦ / ١١٧ .

اللامِ ، و حذفِها ، فإنْ كانَ قبلَ هذا اللفظِ ساكنٌ جازَ جوازًا مطلقًا الاعتدادُ بحركةِ الهمزةِ العارضةِ على اللامِ ، فيُبقى الساكنُ كما هو ، و يجوزُ إهمالُ الاعتدادِ بالحركةِ العارضةِ ، و تقديرُ سكونِ اللامِ ، و حينئذٍ يجري في كلِّ ساكنٍ ما يستحقُّهُ من الحذفِ ، أو التحريكِ ، أو الإدغامِ ، و قد ثبتَ لغةً ، و قراءةً ، و صحَّ قياسًا .

و لكن بالرّغمِ من جوازِ الاعتدادِ بعارضِ تخفيفِ الهمزةِ ، و عدمِهِ فيما سبقَ إلا أنَّ عدمَ الاعتدادِ هو الأكثرُ [1] ، كما حكمَ ابنُ جنِّي على قراءةِ : ﴿ قَالُ لانَ ﴾ بحذفِ الواوِ بأنَّها القُرَّاءةُ القويَّةُ .[2]

غيرَ أنَّ الرَّضيَّ علَّقَ رُجحانَ الاعتدادِ ، و إهمالِهِ بعلَّةِ التَّخفيفِ ، فأيُّهما أدَّى إلى التَّخفيفِ فالمعوَّلُ عليهِ ، و لهذا ترجَّحَ عدمُ الاعتدادِ فيما أدَّى إلى حذفِ السَّاكنِ ، نحوَ ﴿ سِيرَتَهَا الُوْلَى ﴾ ، و ترجَّحَ الاعتدادُ فيما أدَّى إلى الإدغامِ ، نحوَ ﴿ عَادًا لُّوْلَى ﴾ ؛ لخفَّةِ الأوَّلِ بالحذفِ ، و الثاني بالإدغامِ .

على أنَّ هناكَ من جمعَ بينَ الاعتدادِ ، و عدمِهِ حينَ أدغمَ ، فقالَ : (علَّرْضِ ، و جَلَّمْرُ ، و سَلِّقامةَ) في (على الأرضِ ، و جلا الأمرَ ، و سلا الإقامةَ) ، أمَّا عدمُ اعتدادِهِ فلأنَّهُ حذفَ الألفَ من (على ، و جلا ، و سلا) ، و لو نظرَ إلى حركةِ اللامِ لما حذفَ ؛ لأنَّهُ لم يلتقِ ساكنانِ ، و أمَّا اعتدادُهُ فلكونِهِ أدغمَ اللامَ في اللامِ ، و لو قدَّرَ اللامَ ساكنةً لما ساغَ لهُ الإدغامُ ؛ لأنَّهُ لا يُدغمُ في ساكنٍ .

---

[1] ينظر شافية ابن الحاجب ٩١ ، و شرحها للرضي ٣ / ٥٢ .

[2] ينظر الخصائص ٣ / ٩١ .

المسألةُ التّاسعةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ السَّاكنةِ المتحرِّكِ ما قبلَها بما يقْتضي الإدغامَ في غيرِهِ :

مرَّ في المسألةِ السَّابقةِ أنَّ من صُورِ الاعتداد بتخفيفِ الهمزةِ إذا ما سُبقَ نحوُ (الأحمرِ) مخفَّفًا بساكنِ الإدغامَ ، كقراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ قولَهُ تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَن لَّهِلَّةِ ﴾ [1] ، و ﴿ عن لَّنْفَالِ ﴾ [2] ، و ﴿ مِن لَّاثمينَ ﴾ [3] بإسكان النُّونِ ، و إدغامِها في اللامِ ، و لو كانَ قُدِّرَ أنَّ اللامَ ساكنةٌ _ و لو لم يُعتدّ بحركةِ الهمزةِ المنقولةِ إليها _ لما جازَ الإدغامُ ؛ لأنَّ السَّاكنَ لا يُدغمُ في ساكنٍ مثلِهِ . [4]

و يمكنُ أنْ يُضافَ هنا صورتانِ أُخريانِ غيرَ ما سبقَ :

١ _ تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنةِ المتحرِّكِ ما قبلَها بما يقتضي الإدغامَ في غيرِهِ :

القياسُ في تخفيفِ الهمزةِ السَّاكنةِ المتحرِّكِ ما قبلَها هو أنْ تُبدلَ حرفًا من جنسِ تلكَ الحركةِ ، فيُقال في (رَأْسٍ ، و بِئْرٍ ، و بُؤْسٍ) : (راسٌ ، و بيرٌ ، و بوسٌ) ، و على هذا إذا خَفَّفَتْ نحوَ (رُؤْيةٍ ، و رُؤْيا ، و نُؤْيٍ ، و تؤْوي) ، و (رِئْيًا) قلتَ : (رُويَةٌ ، و رُويَا ، و نُويٌ ، و تُووِي) ، و (رِيئًا) ، فينشأُ عنِ التَّخفيفِ ما يقتضي الإدغامَ لو جاءَ في غيرِها إمّا باجتماعِ الواوِ و الياءِ ، و سبقِ أحدِهما بالسُّكونِ ، و إمّا باجتماعِ المتماثلَينِ ، و من هنا كانَ العُروضُ في هذه المسألةِ يدورُ حولَ الإدغامِ اعتدادًا بالعارضِ ، أو عدمِ الإدغامِ ؛ لعدمِ الاعتدادِ بعارضِ التَّخفيفِ ، فكأنَّ الهمزةَ في النّيّةِ .

قالَ المازنيُّ : " وكذلكَ _ أيْ : لا تُدغمُ _ (رُؤْيا ، و رُؤْيَةَ) إذا خَفَّفتَ الهمزةَ ؛ لأنّها إنّما تكونُ واوًا إذا خُفِّفَتْ ، و إلا فهي همزةٌ ثابتةٌ " [5] ، و اختارَهُ الرَّضيُّ [6] ، و حَكَمَ ابنُ جنِّي بشهرةِ الإظهارِ ، و كثرتِهِ [7] ، و علَّلَ لهُ بقولِهِ : " لأنَّ أصلَ الواوِ الهمزةُ ، فكما

---

[1] سورة البقرة ٢ / الآية ١٨٩ .

[2] سورة الأنفال ٨ / الآية ١ .

[3] سورة المائدة ٥ / الآية ١٠٦ .

[4] ينظر صفحة (١٣٦) ، و فيها أمثلةٌ أخرى من الإدغام .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٢٦ .

[6] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٤٠ .

[7] ينظر المنصف ٢ / ٣٠ .

لا تُدغمُ الهمزةُ في الياءِ ، كذلكَ لا يُدغمُ في الياءِ ما هو جارٍ مَجرى الهمزةِ ؛ لأنَّ نيَّةَ الهمزةِ ، و تقديرَها يمنعُ من الإدغامِ ، كما تمنعُ الهمزةُ لو كانتْ حاضرةً " . [1]

و من العربِ من يُدغمُ ، قالَ المازنيُّ : " و قد قالَ بعضُهم : (رُيَّا ، و رُيَّةٌ) ، جعلَها كالواوِ الَّذي في (لَيَّةٍ) مصدرِ (لويتُ) " [2] ، و ذلكَ على إجراءِ غيرِ اللازمِ مُجرى اللازمِ .

و أشارَ إلى الإدغامِ الرَّضيُّ ، و نَسبَ لبعضِهم قياسَهُ ، فقالَ : " و يقيسُ عليه بعضُ النَّحاةُ ، فيقولُ في تخفيفِ (نؤْيٍ) : (نُيٌّ) ... و كذا إذا بَنَيْتَ مثلَ (فُعْلٍ) من (وَأَيْتُ) ، و خففتَ الهمزةَ بالقلبِ قلتَ : (وُيٌّ ، و وِيٌّ) ، و كذا (فُعْل) من (شَوَيْتُ) : (شُيٌّ ، و شِيٌّ) " [3] ، و في **النَّشْرِ في القراءاتِ العشْرِ** : " أَجْمعَ الرُّواةُ عن أبي جعفرٍ على أنَّهُ إذا أَبدلَ الهمزةَ واوًا في (رُؤيا) ، و ﴿ الرُّؤْيا ﴾ [4] ، و ما جاءَ منهُ [5] يقلبُ الواوَ ياءً ، و يُدغمُ الياءَ في الياءِ الَّتي بعدَها ؛ معاملةً للعارضِ معاملةَ الأصليِّ ، و إذا أَبدلَ ﴿ تُؤْوِي ﴾ [6] ، و ﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ [7] جمعَ بينَ الواوَينِ مظهرًا " . [8]

و صحّحَ ابن الجزَرِيِّ في (تُؤْوِي ، و تُؤْوِيهِ ، و رِئْيًا) الوجهَينِ : الإظهارَ ، و الإدغامَ ، ثُمّ قالَ : " و قد نَصَّ على الوجهَينِ غيرُ واحدٍ من الأئِمَّةِ [9] ، و رجَّحَ الإظهارَ صاحبُ **الكافي** ، و صاحبُ **التَّبْصِرةِ** ، و قالَ : إنَّهُ الَّذي عليه العملُ ، و لم يُذكرْ في **الهِدايَةِ** ، و **الهادي** ، و **تَلْخيصِ العِباراتِ** ، و **التَّجْريدِ** سواه . و رجَّحَ الإدغامَ صاحبُ

[1] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٧ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٨ .

[3] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٤٠ .

[4] كما في قوله تعالى: ﴿ و ما جعلنا الرؤيا الّتي أريناك إلا فتنة للناس ﴾ (سورة الإسراء ١٧ / الآية ٦٠) .

[5] جاء منه : (رؤياك) في قوله تعالى : ﴿ لا تقصص رؤياك على أخوتك ﴾ سورة يوسف ١٢ / الآية ٥ ، و (رؤياي) في قوله تعالى : ﴿ يا يها الملأ أفتوني في رؤياي ﴾ سورة يوسف ١٢ / الآية ٤٣.

[6] من قوله تعال : ﴿ ترجي من تشاء منهن و تؤوي إليك من تشاء ﴾ سورة الأحزاب ٣٣ / الآية ٥١ .

[7] من قوله تعالى : ﴿ و فصيلته الّتي تؤويه ﴾ سورة المعارج ٧٠ / الآية ١٣ .

[8] ينظر ١ / ٣٩١ .

[9] نصَّ ابن الجزريّ على أصحاب الكتب التي سيذكرها في أوّل كتابه النّشر في القراءات العشر تحت عنوان (باب أسانيد الكتب التي رواها المؤلّف) ١ / ٥٦ ، و ما بعدها .

التَّذْكِرَة ، و الدَّانيُّ في **جامع البيان** ، فقالَ : هو أَوْلى ؛ لأَنَّهُ قد جاءَ منصوصًا عن حمزةَ ، و لموافقةِ الرَّسمِ ، و لم يذكرْ صاحبُ **العُنْوان** سواهُ . و أطلقَ صاحبُ **التَّيسيرِ** الوجهَين على السَّواءِ ، و تبعَهُ على ذلكَ الشَّاطِبيُّ [1] " . [2]

و نظَّر ابنُ جنِّي للإدغامِ بقولِه تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [3] ، قالَ : " و الأصلُ : (لكنْ أنا) ، فخُفِّفَت الهمزةُ بأنْ حُذِفَتْ ، أُلقِيتْ حركتُها على النُّون السَّاكنة قبلَها ، فصارتْ في التَّقديرِ (لَكِنَنَا) ، فكرهوا اجتماعَ حرفَينِ مثلَينِ متحرِّكَينِ ، فأسكنوا الأُولى منهما ، و أدغموها في الثَّانية ، فقالوا : ﴿ لَكِنَّا ﴾.

أَوَ لا تراهُمْ قد أَجرَوا حركةَ النُّونِ الأُولى مُجرَى اللازمِ حتى أَسكنوها ، و أَدغموها في الَّتي بعدَها ، و ليسَتْ في الحقيقةِ لازمةٌ للنُّونِ إنَّما هي فتحةُ الهمزةِ المحذوفة ، فأجرَوا ذلكَ مُجرَي (شَدَّ ، و مَدَّ) ممَّا حركتُهُ لازمةٌ ، و كانَ القياسُ أنْ يقولوا : (لَكِنَنَا) ، لِما ذكرتُ ، و قد قُرِئَ به : ﴿ لَكِنَنَا ﴾ [4] " . [5]

و للأخفشِ رأْيٌ يُسَوِّغُ الإدغامَ ، فقد حملَهُ على القلبِ ، لا على التَّخفيفِ القياسيِّ حيثُ قالَ : " إنَّ من قالَ : (رُيَّا) فأَدغمَ لم يجئْ به على التَّخفيفِ القياسيِّ ، بل قَلَبَ الهمزةَ قلبًا على حدِّ (أَخْطَيْتُ ، و قَرَيْتُ ، و تَوَضَّيْتُ) ، و استدلَّ على أَنَّهُ قلبَ الهمزةَ قلبًا على غيرِ قياسٍ بقولِ بعضِهم : (رِيٌّ ، و رِيَّةٌ) ، قالَ : فكسرَ الأَوَّلَ ، كما يَكسرُهُ في قولِهم : (قَرْنٌ أَلْوَى ، و قُرُونٌ لِيٌّ) ، و لو أرادَ التَّخفيفَ القياسيَّ لتركَ الرَّاءَ مضمومةً ، و لكنَّهُ قلبَهُ قلبًا على غيرِ حدِّ التَّخفيفِ القياسيِّ .

قالَ أبو عليٍّ : و قد يُمكنُ من كَسَرَ الرَّاءَ فقالَ : (رِيًا ، و رِيَّةٌ) على مذهب التَّخفيفِ القياسيِّ ، لكنَّهُ لَمَّا قلبَ الواوَ ياءً ؛ لإجرائه إيَّاها مُجرَى اللازمِ شبَّهَهُ بما لا أصلَ لهُ في الهمزِ ، فكسرَ الرَّاءَ ، كما كسرَ اللامَ من (لِيٌّ) جمعِ (أَلْوَى) .

---

[1] هو القاسم بن فِيَرة الرُّعَيْنيّ الشَّاطبيّ ، له القصيدة اللاميّة حرز الأماني و وجه التهاني المعروفة بالشَّاطبيّة ، توفي سنة ٥٩٠ ، ينظر معرفة القرّاء ٢ / ٥٧٣ .

[2] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤٧١ _ ٤٧٢ ،

[3] سورة الكهف ١٨ / الآية ٣٨ .

[4] نسبت إلى فرقة في البحر المحيط ٦ / ١٢٨ .

[5] ينظر المنصف ٢ / ٢٨ _ ٢٩ .

قالَ : و قولُ أَبي الحسنِ أقربُ إلى (رِيّا) " [1] ، و الرَّضيُّ يرى جوازَ الضمِّ ، و الكسرِ في التَّخفيفِ القياسيِّ إذا أَدغمتْ . [2]

و قد رتَّبَ ابنُ جِنِّي لغات (رُؤْيا ، و رُؤْية) ، و هي أربعُ لغــاتٍ : " (رُؤْيــا ، و رُؤْيةٌ) بالتَّحقيقِ ، و يتبعُها (رُويا ، و رُويَةٌ) بالتَّخفيفِ ، و يتبعُهــا (رُيّــا ، و رُيّــةٌ) بالإدغامِ ، و ضمِّ الرَّاءِ ، و يتبعُها (رِيّا ، و رِيّةٌ) بالإدغامِ ، و كَسْرِ الرَّاءِ " . [3]

٢ ـ سبقتِ الإشارةُ إلى أنَّ تميمًا ، و أسدًا ، و قيسًا ، و جماعةً من العربِ يــدغمونَ في الأمرِ منَ الفعلِ الثلاثيِّ المضعَّفِ ، فيقولونَ : (رُدَّ ، و عَضّ ، و فِرّ) ، و أنَّ الحجازيِّينَ لا يدغمونَ مثلَهُ ؛ لسكونِ الثّاني . [4]

فإنْ تحرَّكَ ثاني المتماثلَــينِ بحركةِ الهمزةِ المخفَّفةِ بالنَّقلِ ، و الحـــذفِ نحـــو قـــولِهم : (اخْصُصَ اباكَ) فإنَّ من يُدغِمُ معَ سكونِه فإدغامُهُ مع تحرُّكِه أَوْلى ، و أمَّا من لا يُــدغِمُ فإنَّه لا يُدغِمُ هنا ؛ لعروضِ تحرُّكِ الثَّاني ، و لهذا اشترطوا في إدغامِ مثله أصــالةَ الحركــةَ ، فقالوا : إنَّ من شرْطِ الإدغامِ " ألا تكونَ حركةُ ثانيهما عارضةً نحوَ (اخْــصُصَ ابي) ، و (اكْفُفِ الشَّرَ) ، أصلُهما : (اخصُصْ ، و اكْفُفْ) ـ بسكونِ الآخرِ ـ ثُمَّ نُقلتْ حركةُ الهمزةِ من (أبي) ، و هي الفتحةُ إلى الصَّادِ من (اخْصُصْ) ، و حُرِّكــتِ الفــاءُ مـــن (اكْفُفْ) بالكسرِ ؛ لالتقاءِ الساكنَينِ ، فالحركةُ فيهما عارضةٌ لا يُعتدّ بها " . [5]

تعقيـــبٌ :

بناءً على ما سبقَ كانَ ينبغي على من خفَّفَ الهمزةَ بما يقتضي الإدغـــامَ ؛ لاجتمـــاعِ الواوِ ، و الياءِ ألا يُدغِمَ ، كما هي القُرَّاءةُ المشهورةُ في (رُؤْيا) ، و ما جاءَ منها ؛ ليكونَ عدمَ الإدغامِ ـ نتيجةً لعدمِ الاعتدادِ بالعارضِ ـ دليلا على أنَّ الكلمــةَ مهمـــوزةٌ ، و في الإدغامِ خروجٌ بالكلمةِ عن أصلِها بلا دليلٍ ، و لهذا أيضًا كانَ ما ذكرَهُ الأخفشُ جيِّدًا .

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٣٠ ـ ٣١ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ١٤٠ ١٤١ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٣١ .

[4] ينظر صفحة (٣٠) .

[5] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٤٨٠ .

أمّا ما ذكرَهُ الفارسيُّ تعقيبًا على قولِ الأخفشِ ، و أنَّ ذلــكَ إمعانًـــا في الاعتـــداد بالعارضِ ففيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ قلبَ الهمزةِ واوًا مع ضمٍّ ما قبلَها في قولِهم : (رُويا ، و رُويـــةٌ) فيهِ مراعاةٌ لها ، و أنّها في التّقديرِ ، فدليلُها و هو الضمُّ لائحٌ ، و المنادي عليها و هو تَــرْكُ الإدغامِ صائحٌ ، فإذا أدغَمْتَ بعدُ ، فقلتَ : (رُيًّا ، و رُيَّةٌ) كنتَ مُضيعًا لها ، فلا يــسوغُ لكَ بعدَ ذلكَ أنْ تبالغَ في إضاعتِها ، و ذلكَ بالكسرِ مع الإدغامِ قائلا : (رِيًّا ، و رِيَّةٌ) ، و لذا حملَهُ الأخفشُ على أنّها قُلبتْ قلبًا ، و لم تُخفَّفِ التّخفيفَ القياســيَّ مــع الإدغـــامِ و الكسرِ ، و هذا من دقَّة نظرِ المتقدِّمينَ .

أمّا إنْ كانَ تخفيفُ الهمزةِ يُؤدِّي لاجتماعِ متماثلَين فالخطبُ أيسرُ ، و الإدغامُ أسوغُ ؛ لأنَّ الحرفَ الّذي خُفِّفتْ إليهِ الهمزةُ ما زالَ ماثلا ، و الإدغامُ لم يذهبْ بجوهرِهِ ؛ لذا كانَ ــ في نظري ــ اختيارُ أبي جعفــرٍ للإدغامِ في (رُؤيا) ، و ما جــاءَ منها ، و تَرْكِــهِ في (تُؤْوي ، و تُؤْوِيهِ) اختيارًا معكوسًا إذا حُمِلا على التّخفيفِ القياسيِّ ، أمّـــا إذا حُمِـــلَ الأوَّلُ على القلبِ ، و الثّاني على التّخفيفِ القياسيِّ فإنَّ هذا يقوِّي ما ذهبَ إليهِ الأخفشُ ، و هو الاختيارُ ، و اللهُ أعلمُ .

و ليسَ للمُدغمِ أنْ يحتجَّ بقولِهم : (مَقْرُوَّةٌ ، و بَرِيَّةٌ) في (مَقْرُوءَة ، و بَرِيئَة) ، فـــإنَّ " الفرقَ بينَهما أنَّ قلبَ الهمزةِ في (مَقْرُوَّة ، و بَرِيَّة) لقَصْدِ الإدغامِ فقط ، حــتى تخــفَّ الكلمةُ بالإدغامِ ، و لا مُقْتَضَى لهُ غيرُ قَصْدِ الإدغامِ ، فلو قُلِبَتْ بلا إدغامٍ لكـــانَ نقــضًا للغرضِ "[1] ، و لهذا قُلبَتِ الهمزةُ من جنسِ الحرفِ الّذي قبلَها ، بخلافِ نحوِ (جــاءَ) إذ جُعِلَتْ بينَ بينَ ؛ لتعذُّرِ الإدغامِ ، أمّا في (رُؤْيا ، و رُؤْيَة) فإنَّ المقتضيَ لهُ ضمُّ الــرَّاء ، و لهذا فتخفيفُ الهمزةِ ، ثمَّ الإدغامُ في (رِئيا ، و تُؤْوي ، و تُؤْوِيهِ) و نحوِها سائغٌ مقبولٌ ، و اللهُ أعلمُ .

و أمّا قولُهُ تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ فالاختيارُ عندي هو أنَّ الهمزةَ حُذِفَتْ حذفًا اعتباطيًّا ، وليسَ على التّخفيفِ القياسيِّ خلافًا لما اختارَهُ كثيرٌ من المحقِّقينَ ، قـــالَ جـــامعُ العلومِ[2] : " و إنْ شئتَ قلتَ : حُذِفَتِ الهمزةُ بحركتِها ، و هو الأَوْجَهُ ، و أُدغمتْ نـــونُ

---

[1] ينظر شرح الشافية للرضيّ ١ / ٢٨ .

[2] هو علي بن الحسين المعروف بجامع العلوم الباقوليّ ، توفي سنة ٥٤٣ هـــ ، ينظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٤٧ ، و البغية ٢ / ١٦٠ .

(لكنْ) في النُّونِ بعدَها ، فصارتْ ﴿ لَكِنَّا ﴾ " [1] ، و قد ذكرَهُ أبو حيّانَ عن بعضِهم ، و لم يعلِّقْ عليه . [2]

و قالَ ابنُ هِشامٍ [3] : " و ممَّا يتخرَّجُ على الإهمالِ الَّذي هو لغةُ الأكثرينَ قولُ بعضِهم (إنَّ قائمٌ) ، و أصلُهُ (إنْ أنا قائمٌ) ، فحُذِفَتْ همزةُ (أنا) اعتباطًا ، و أُدغمتْ نونُ (إنْ) في نونِها ، و حُذِفَتْ أَلِفُها في الوصلِ ، و سُمِعَ (إنَّ قائمًا) على الإعمالِ ، و قولُ بعضِهم : نقلتْ حركةُ الهمزةِ إلى النُّونِ ، ثُمَّ أُسقِطَتْ على التَّخفيفِ القياسيِّ بالنَّقلِ ، ثمّ سكنتِ النُّونُ ، و أُدغِمتْ مردودٌ ؛ لأنَّ المحذوفَ لعلَّة كالثَّابت ، و لهذا تقولُ : (هذا قاضٍ) بالكسرِ ، لا بالرَّفعِ ؛ لأنَّ حذفَ الياءِ للسَّاكنَينِ ، فهي مقدَّرةُ الثُّبوتِ ، و حينئذٍ يمتنعُ الإدغامُ ؛ لأنَّ الهمزةَ فاصِلَةٌ في التَّقديرِ ، و مثلُ هذا البحثُ في قولِهِ تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ " . [4]

و قالَ الفرَّاءُ : " و قولُهُ : ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ ، معناهُ : (لكنْ أنا هو الله ربّي) ، تُرِكَ همزةُ الألفِ من (أنا) ، و كثُرَ بها الكلامُ ، فأُدْغمتِ النُّونُ من (أنا) معَ النُّونِ من (لكنْ) ... و أنشدني أبو ثَرْوانَ : [5]

و تَرْمِينَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ و تَقْلِينَني لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلي [6]

يريدُ (لكنْ أنا إيَّاكِ لا أَقْلي) ، فترَكَ الهمزَ ، فصارَ كالحرفِ الواحدِ ، و زعمَ الكسائيُّ أنَّهُ سمِعَ العربَ تقولُ : (لَكِنَّ و اللهِ) ، يريدونَ (لَكِنْ أنا واللهِ) ، و قالَ الكسائيُّ : سمعْتُ بعضَ العربِ يقولُ : (إنَّ قائمٌ) ، يريدُ : (إنْ أنا قائمٌ) ، فتَرَكَ الهمزَ ، و أَدغمَ ، فهي نظيرٌ لـ (لَكِنَّ) " . [7]

---

[1] ينظر كشف المشكلات و إيضاح المعضلات ٢ / ٧٥٩ .

[2] ينظر البحر المحيط ٦ / ١٢٨ .

[3] هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ ، توفي سنة ٧٦١ هـ ، ينظر البغية ٢ / ٦٨ .

[4] ينظر مغني اللّبيب ٢٠ .

[5] هو أبو ثَرْوان العُكْليّ ، أعرابيٌّ فصيحٌ من أعراب الكوفة ، أكثر الفرّاء في معانيه من الرّواية عنهُ ، ينظر إنباه الرُّواة ٤ / ١٠٥ ، و الأعراب الرُّواة ١٨١ .

[6] البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في شرح المفصّل لابن يعيش ٨ / ١٤٠ ، و خزانة الأدب ١١ / ٢٢٥ .

[7] ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٤ ــ ١٤٥ .

و قد أَلمحَ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ للحذفِ الاعتباطيِّ حينَ قالَ عن إثباتِ أَلفِ ﴿ لَكِنّا ﴾ وصلا [1] بقولِهِ : " لأنَّ الهمزةَ قد حُذِفَتْ من (أَنا) ، فصارَ إثباتُ الأَلِفِ عِوَضًا من الهمزةِ " . [2]

و مثلُ قولِهِ تعالى : ﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ ما نُسبَ للخليلِ [3] ، و الفرَّاءِ [4] ، و قالَ به الأعلمُ الشَّنْتَمَريُّ [5] ، و ابنُ يعيشَ [6] ، و هو أحدُ قولَيْ سيبويه [7] من أنَّ الأصلَ في لفظِ الجلالةِ (إلاهٌ) ، دخلتْ عليه الألفُ و اللامُ ، ثمّ خُفِّفتْ همزتُهُ التَّخفيفَ القياسيَّ ، فصارَ (اللاهُ) ، فاجتمعَ مثلانِ متحرِّكانِ ، فأُسكنتِ الأُولى وأُدغمت الثَّانيةُ .

و القولُ بأنَّ الهمزةَ حُذفتْ حذفًا أَوْلى ، كما كان في ﴿ لَكِنّا ﴾ كذلك ، و قد قالَ به قومٌ [8] ، و هو المفهومُ من قولِ سيبويهِ : " و كأنَّ الاسمَ ــ و الله أعلمُ ــ (إلاهٌ) ، فلمَّا أُدخلَ فيهِ الألفُ ، و اللامُ حذفوا الألفَ ، و صارتِ الألفُ ، و اللامُ خَلَفًا عنها " [9] ، و الهمزةُ المخفَّفةُ تخفيفًا قياسيًّا لا يُعوَّضُ عنها .

فأمَّا أمرُ المضعَّفِ نحوَ (ارْدُدْ) ، و المضارعُ المجزومُ منهُ نحوَ (لم يرْدُدْ) فقد صحَّ فيهِ الإدغامُ لغةً ، و قراءةً معَ سكونِ الثَّاني ، فإنْ تحرَّكَ الثَّاني بحركةِ الهمزةِ المخفَّفةِ نحوَ (ارْدُدَ اباك ، و لم يَرْدُدَ اباك) فجوازُهُ أَوْلى ، و الله أعلمُ .

---

[1] و هي قراءة ابنِ عامر ، و المثنّى عن نافع ، و ورش عن يعقوب ، ينظر فتح القدير ٣ / ٢٨٧ .

[2] ينظر معاني القرآن و إعرابه ٣ / ٢٨٧ ، و حسَّنَ ذلكَ الزَّمَخْشريُّ للعلّة نفسها في الكشاف ٢ / ٦٩٤ .

[3] ينظر أمالي ابن الشَّجريّ ٢/ ١٩٧_١٩٨ .

[4] ينظر معاني الحروف للرمَّانيّ ٦٥ .

[5] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٤٧ .

[6] ينظر شرح المفصَّل لبن يعيش ٢/ ٩ .

[7] ينظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

[8] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٤٧ .

[9] ينظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

المسألةُ العاشرةُ : أَثَرُ تخفيفِ الهمزةِ على إثباتِ همزةِ الوصلِ ، و حذفِها :

همزةُ الوصلِ إنَّما دخلتِ الكلامَ توصُّلا للنُّطقِ بالسَّاكنِ ؛ إذ إنَّ العربيّةَ لا يُبتدأُ فيها بساكنٍ ، و لا يوقفُ على متحرِّكٍ ، و صورةُ هذه المسألةِ أنْ يكونَ بعدَ السَّاكنِ الَّذي تقدَّمتْهُ همزةُ الوصلِ همزةٌ خُفِّفتْ بإلقاءِ حركتِها على ذلكَ السَّاكنِ الَّذي جيءَ بهمزةِ الوصلِ من أجلِه ، و من ذلكَ :

١ ــ أنْ تَدْخُلَ (أل) التَّعريفِ على ما أوَّلُهُ همزةٌ نحو (الأحمرِ ، والأرضِ ، والآخرةِ ، ...) ، فتُخفَّفُ الهمزةُ حينئذٍ بنقلِ حركتِها إلى لامِ التَّعريفِ وحذفِها ، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ : " إنَّ لامَ المعرفةِ إذا دخلتْ على كلمةٍ أوَّلُها الهمزةُ فخُفِّفتِ الهمزةُ فإنَّ في تخفيفِها وجهَينِ :

أحدُهما : أنْ تُحذَفَ ، و تُلقَى حركتُها على اللامِ ، و تُقرَّ همزةُ الوصلِ ، فيُقالُ : (الَحْمر) ، و قد حَكَى ذلكَ سيبويه .[1] و حَكَى أبو عثمانَ عن أبي الحسنِ أنَّ ناسًا يقولونَ : (لَحْمر) ، فيحذفونَ الهمزةَ الَّتي للوصلِ " .[2]

و هذهِ الحكايةُ تدلُّ معَ الجوازِ على القلَّةِ ، و هذا ما أكَّدَهُ أبو البقاءِ العُكْبَريُّ بقولِه : " و من العربِ من إذا حذفَ الهمزةَ ، و حرَّكَ لامَ المعرفةِ حذفَ همزةَ الوصلِ ؛ لاستغنائه عنها بحركتِها ... ، فيجعلُ العارضَ كاللازمِ ؛ لأنَّهُ منقول عن لازم "[3] ، و جعلَ ابنُ مالكٍ الحذفَ مرجوحًا ، و الإثباتُ أجودُ ؛ لأنَّ استعمالَهُ في القُرَّاءةِ أشهرُ[4] ، و في **المُوضَحِ**[5] أنَّ حذفَ همزةِ الوصلِ مذهبُ أبي الحسنِ ، و إبقاءَها مذهبُ سيبويهِ ، و هو اختيارُ أبي عليٍّ الفارسيِّ .[6]

و يَبني ابنُ الجزَريِّ هذَينِ الوجهَينِ على مذهبِ النَّاقلِ في حرفِ التَّعريفِ ، فيقولُ : " إمّا أنْ يُجعلَ حرفُ التَّعريفِ (أل) ، أو اللامَ فقطْ ، فإنْ جُعِلت (أل) ابتدأَ بهمزةِ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٥ .

[2] ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة٤ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، و قد ذكر الوجهين المبرِّد في المقتضب ١ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٤٤٥ .

[4] ينظر شرح التسهيل ٣ / ٤٦٦ ـ ٤٦٧ .

[5] ينظر ١ / ١٨٧ .

[6] ينظر المسائل البصريات ٢١٦ ـ ٢١٧ .

الوصلِ بعدَها اللامُ المحرَّكةُ بحركةِ همزةِ القطعِ ، فتقولُ : (الَرضُ ، الَاخرةُ ، اليمـــانُ ، الَبرارُ) ليسَ إلا . و إنْ جُعلتِ اللامَ فقطْ فإمَّا أنْ يُعتدَّ بالعارضِ ، و هو حركةُ اللامِ بعـدَ النَّقلِ ، أو لا يُعتدَّ بذلكَ ، و يعتبرَ الأصلَ . فإنْ اعتددْنا بالعارضِ حذفْنا همزةَ الوصـــلِ ، و قلْنا : (لَرضُ ، لاخرةُ ، ليمانُ ، لانَ ، لَبرارُ) ليسَ إلا . وإن لم نعتدّ بالعارضِ ، و اعتبرْنا الأصلَ جعلْنا همزةَ الوصلِ على حالِها ، و قلْنا : (الرضُ ، الاخرةُ) ، كما قلْنا على تقديرِ أنَّ حرفَ التَّعريفِ (أل) ، ثم يقولُ : " و هذانِ الوجهانِ جائزانِ في كلِّ ما يُنقَلُ إليه من لاماتِ التَّعريفِ لكلِّ من ينقُلُ " .[1]

٢ ــ تخفيفُ فعلِ الأمرِ من الثُّلاثيِّ المهموزِ الفاءِ في الابتداءِ :

و ممَّا ورد من ذلكَ قولُهم : (سَلْ) ، و فيهِ وجهانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ أصلُهُ (سَالَ يَسالُ) مثلَ (خافَ يخافُ) و الأمرُ منهُ (سَــلْ) ، كـــ (خَفْ) ، و أصلُهُ الواوُ ؛ لقولِهم : (يَتَساوَلانِ) [2] ، و نصَّ الزَّمَخْشَرِيُّ على أنَّها لغةُ قريشٍ [3] ، فلا يحتاجُ فيهِ إلى همزةِ وصلٍ ، و عينُهُ إنَّما حُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، و هو على هذا لا علاقةَ له بالعُروضِ .

ثانيهما : أنْ يكونَ أصلُهُ (اسْأَلْ) ، ثمّ أُلقِيتْ حركةُ الهمزةِ ــ الفتحُ ــ على السِّينِ ، و حُذِفَتْ ، فلمّا تحرَّكت السِّينُ بالحركةِ العارضةِ استُغْنِيَ عن همزةِ الوصــلِ ، قـــالَ ابــنُ سيده : " و العربُ قاطبةً تحذفُ منهُ الهمزةَ في الأمرِ ، فإذا وصلُوا بالفاءِ ، أو الواوِ همزوا ، كقولِكَ : (فاسأَلْ ، و اسألْ) [4] ، و " رَوَى اليزيديُّ [5] عن أبي عمـــرٍو أنَّ ذلـــكَ لغـــةُ

---

[1] ينظر النَّشْر في القراءاتِ العشْر ١ / ٤١٥ .

[2] ينظر المقتضب ١ / ١٦٧ ، و لسان العرب ١١ / ٢١٩ (س أ ل) .

[3] ينظر الكشاف ٤ / ٥٩٦ ، و لسان العرب ١١ / ٣٥٠ (س و ل) .

[4] ينظر المحكم و المحيط الأعظم ٨ / ٥٤٧ (س أ ل) .

[5] هو أبو محمّد يحيى بن المبارك اليزيديّ ، صاحبَ أبا عمرو ، و أخذ عنهُ ، توفي سنة ٢٠٢ هـــ ، ينظر : إنباه الرّواة ٤ / ٣١ ، و البغية ٢ / ٣٤٠ .

قريشٍ " [1] ، و نَسَبَ أبو حيّانَ [2] الحذفَ لأهلِ الحجازِ ، و الإثباتَ لبعضِ تميمٍ ، و قيلَ : " و تميمٌ (اسألْ) " . [3]

و قد أوجبَ الحذفَ ابنُ الحاجبِ ، فقالَ : " يلزمُ حذفُ همزةِ الوصلِ ، و إنْ كانَ حركةُ السِّينِ عارضةً ؛ لأنَّ مقتضى كثرةِ التَّخفيفِ فيه اجتماعُ همزتَين ، و لو كانتِ الهمزةُ باقيةً لما بَقِيتْ حركتُها على السِّينِ ، فحُذفتْ همزةُ الوصلِ وجوبًا " [4] ، و هو مذهبُ سيبويهِ [5] ، و جعلَ الفارسيُّ الحذفَ حكمًا عامًّا لسائرِ الهَمَزاتِ المجتلبةِ للوصلِ _ عدا همزةَ لامِ التَّعريفِ _ إذا تحرَّكَ ما بعدَها . [6]

و قالَ السِّيرافيُّ : " و قد حَكَى بعضُ النُّحاةِ _ يعني الأخفشَ _ (اسَلْ) نحو (الَحْمر) " ، و نُسبَ للأخفشِ جوازُهُ [7] ، كما حَكَى أبو عثمانَ أنَّهُ سمعَ من العربِ من يقولُ : (اسَلْ) [8] ، و هي " لغةُ عبدِ القيسِ حكاها أبو زيدٍ ، و الفرّاءُ " [9] .

و يبدو أنَّ إثباتَ همزةِ الوصلِ معَ تحرُّكِ ما بعدَها لغةٌ لهم ، فقد " حَكَى الكسائيُّ أنَّهُ سمعَ من عبدِ القيسِ (أُرُدّ ، و أُعُضّ ، و افِرّ) بهمزةِ الوصلِ ، و لم يحكِ ذلكَ البصريُّونَ " [10] ، و قرأ بها قومٌ [11] قولَهُ تعالى : ﴿ اِسَل بَنِيَ إِسۡرَآءِيلَ ﴾ . [12]

و قد أنكرَ المبرِّدُ ما أجازَهُ الأخفشُ ، و تنظيرَهُ بـ (لَحْمَر) قائلا : " و هذا غلطٌ شديدٌ ؛ لأنَّ السِّينَ متصرِّفةٌ كسائرِ الحروفِ ، و ألفُ الوصلِ لا أصلَ لها ، فمتى وُجِدَ

---

[1] ينظر البحر المحيط ٣ / ٢٣٦ .

[2] ينظر المصدر السّابق في الصّفحةِ نفسها .

[3] ينظر المزهر ٢ / ٢٧٦ .

[4] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٤٢ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٦ ، و شرح الشافية ٣ / ٥١ .

[6] ينظر المسائل البصريات ١ / ٢١٦ .

[7] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٥١ _ ٥٢ .

[8] ينظر المخصّص ١٢ / ٢١٨ .

[9] ينظر ليسَ في كلام العرب ٨٩ ، ٣٤٨ .

[10] ينظر التصريح بمضمون التّوضيح ٥ / ٤٨٧ .

[11] ينظر البحر المحيط ٢ / ١٢٦ .

[12] سورة البقرة ٢ / الآية ٢١١ .

السَّبيلُ إلى إسقاطِها سقطتْ ، و اللامُ مبنيَّةٌ على السُّكونِ ، لا موضعَ لها غيرُهُ ، فأمرُهما مختلفٌ " .[1]

و قالَ الرَّضيُّ : " و يُفسدُ ما حكاهُ أنَّهُ ليسَ أحدٌ يقولُ : (اقُــلْ) ، و لا (ارُدّ) "[2] على اعتبارِ أنَّ الأصلَ (اقْوُلْ ، و ارْدُدْ) لا (يقُولُ ، و يرُدّ) .

و ما أجازَهُ الأخفشُ يناقضُ اختيارَهُ في (الَحْمر) بحذفِ همزةِ الوصلِ كما مرَّ ؛ لأنَّهُ إنْ ساغَ لهُ الحذفُ في (لَحْمَرِ) ، فهو في (سَلْ) أسوغُ ، و إنْ كانَ المبرِّدُ[3] ، و الرَّضيُّ قد فرَّقا بينَ (سَلْ ، و الَحْمَرِ) " بأنَّ أصلَ السِّينِ الحركةُ ، كمــا في (سَــأَلَ) ، و لامُ التَّعريفِ أصلُها السُّكونُ "[4] ، و لهذا حَكَى الكسائيُّ ، و الفرَّاءُ أنَّ من العربِ من يقلــبُ الهمزةَ لامًا في مثلِ هذا ، فيقولُ في (الأحْمَرِ ، و الأرضِ) : (اللَّحْمَــرُ ، و اللَّــرْضُ) ؛ محافظةً على سكونِ اللامِ المعرِّفة " .[5]

و ممَّا وردَ من فعلِ الأمرِ من الثُّلاثيِّ المهموزِ العينِ في الابتداءِ " قولُ بعضِ العربِ : (نِ نُؤْيَكَ) ، يريدُ (انْأَ نُؤْيَكَ) أي : أصْلِحْهُ ، و كذا يُقالُ لمــن يُــؤْمرُ بالنَّــأْيِ : (نِ عنِّي) ، و الأصلُ (انْأَ عنِّي) ، فنُقِلتْ حركةُ الهمزةِ إلى النُّونِ ، و اســتُغْنِيَ عــن همــزةِ الوصلِ " .[6]

ومن ذلكَ ما قاسَهُ سيبويهِ في قولِهِ : " و إذا أردتَ أنْ تُخفِّفَ همزةَ (ارْأَوْهُ) قلــتَ : (رَوْهُ) ، تُلقِي حركةَ الهمزةَ على السَّاكنِ ، و تُلقِي ألفَ الوصلِ ؛ لأنَّكَ استغنيتَ حــينَ حرَّكتَ الَّذي بعدَها ؛ لأنَّكَ إنَّما ألحقتَ ألفَ الوصلِ للسُّكونِ ، و يدلُّكَ على ذلــكَ (رَ ذاك ، و سَلْ) ، خفَّفوا (ارْأَ ، و اسْأَلْ) " .[7]

---

[1] ينظر المقتضب ١ / ٢٥٤ .

[2] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ / ٤٢ _ ٤٣ .

[3] ينظر المقتضب ١ / ٢٥٤ .

[4] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٤٣ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٥٢ .

[6] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٧ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٦ .

تعقيبٌ :

اتِّفاقُ النُّحاةِ على أنَّ همزةَ الوصلِ زيدتْ توصُّلا للنُّطقِ بالسَّاكنِ مؤدَّاهُ سقوطُها عندَ تحرُّكِ السَّاكنِ الَّذي جيءَ بهمزةِ الوصلِ من أجلِهِ ، و لهذا سقطتْ في الدَّرجِ ؛ لأنَّ هناكَ ما يغني عنها .

و لكنَّ العربَ في قولِهم : (الَحْمَرُ ، و الَرْضُ) ، و نحوِهما مِمَّا تصدَّرتْهُ همزةُ قطْعٍ ، و عُرِّفَ بـ (أل) ، ثُمَّ خفِّفتْ همزتُهُ بإلقاءِ حركتِها على لامِ التَّعريفِ ذهبوا في همزةِ الوصلِ مذهبَينِ :

ـ منهم من يثبتُها و إنْ تحرَّكتْ لامُ التَّعريفِ ؛ لأنَّ النيَّةَ فيها السُّكونُ ، و تحرُّكَها عارضٌ ، فلم يعتدَّ به .

ـ و منهم من اعتدَّ بتلكَ الحركةِ ، فحذفَ همزةَ الوصلِ ، و قالَ : (لَحْمَرُ ، و لَرْضُ) ، و هو ـ معْ قِلَّتِهِ ـ القياسُ ؛ لأنَّ العِلَّةَ التي جيءَ بهمزةِ الوصلِ قد زالت .

و كما اختلفَ العربُ اختلفَ القرَّاءُ ، فوردَ عنهم المذهبانِ السَّابقانِ من الإثباتِ ، و الحذفِ .

إلا أنَّ إثباتَ همزةِ الوصلِ هو الأكثر ، و الأجودُ في كلامِ العربِ ، كما يُفهمُ من نقلِ النُّحاةِ ، و لهذا اختارَهُ سيبويهِ ، و أبو عليٍّ الفارسيُّ ، و ابنُ جِنِّي ، و رجَّحَهُ ابنُ مالكٍ ، و هو الأشهرُ في القراءةِ .

و لمخالفةِ إثباتِ همزةِ الوصلِ مع تحرُّكِ الحرفِ السَّاكنِ الَّذي جاءت الهمزةُ توصُّلا للنُّطقِ به ذهبَ النُّحاةُ في تعليلِ إثباتِ همزةِ الوصلِ في (الَحْمرِ) ، و نحوِهِ مذاهبَ شتَّى :

فالمبرِّدُ ، و الرَّضيُّ يذكرانِ أنَّ اللامَ أصلُها السكونُ ، فهيَ مبنيَّةٌ عليهِ ، لا موضعَ لها غيرُهُ ، بخلافِ سائرِ ما نُقلتْ إليهِ حركةُ الهمزةِ ، فإنَّهُ متصرِّفٌ ، ثُمَّ إنَّ اللامَ كلمةٌ أخرى ، فهي على شرفِ الزَّوالِ ، فكأنَّها زالتْ ، و عادتْ إلى سكونِها .[1]

[1] ينظر المقتضب ١ / ٢٥٤ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٤٢ ـ ٤٣ .

و الفارسيُّ ـ وذكرَ ذلكَ ابنُ جنِّي و مثَّلَ لهُ [1] ـ يُعلِّلُ بأنَّ همزةَ الوصلِ مــعَ الــلامِ تفارقُ سائرَ هَمَزاتِ الوصلِ من وجوهٍ :

أوَّلُها : كونُها مفتوحةً ، و غيرُها إنَّما يكونُ مضمومًا ، أو مكــسورًا ، فــضارعتْ بذلكَ همزةَ (أَحْمَرَ ، و أَفْكَلٍ) .

ثانيها : قطعُها في مواضعَ لم يُقطَعْ فيهِ غيرُها كقولِهم : (يا أَللهُ اغفرْ لي) ، و (أ فأللهِ لَيفعلَنَّ) .

ثالثُها : ثباتُها مع حرفِ الاستفهامِ في قولِهم : (آلرجلُ قالَ ذلكَ ؟) ؛ لئلا يلتــبسَ الخبرُ بالاستفهامِ .

رابعُها : قولُهم في تذكُّرِ (الخليلِ) ، و نحوِهِ : (الي) ، فلمْ يحذفوها معَ حركةِ اللامِ .

و أبو حيَّانَ يذكرُ : " أنَّ (أل) حرفٌ ، و أصلُ الحروفِ ألا يُتصرَّفَ فيها ، و الاعتدادُ بالعارضِ أقوى في الفعلِ منهُ في الحرفِ ؛ إذْ هو تصرُّفٌ كما ذكرنا " . [2]

و رَبَطَ ابنُ الجزريِّ بين هذينِ المذهبَينِ ، و مذهبِ النَّاقلِ في أداةِ التَّعريفِ أهيَ الألفُ و اللامُ أم اللامُ دونَ الألفِ ؟

فإنْ كانَ حرفُ التَّعريفِ (أل) ، فلا يجوزُ إلا إثباتُ همزةِ الوصلِ ، و إنْ كانَ الــلامَ جازَ إثباتُ همزةِ الوصلِ إذا لم يُعتدّ بالعارضِ ، و جازَ حذفُها إذا أُعتدّ بالعارضِ .

و ما ذكرَهُ ابنُ الجزريِّ جيّدٌ يُركنُ إليهِ في اختيارِ أحدِ المذهبَينِ ، و لكنَّــهُ لا يفــسِّرُ اختلافَ العربِ في ذلكَ .

و لإثباتِ همزةِ (أل) بعد تخفيفِ الهمزةِ ـ معَ وجوهٍ أُخرى ـ صحَّــحَ ابنُ مالــكٍ قــولَ الخليلِ [3] بأنَّ أداةَ التَّعريفِ هي (أل) ، بهمزةٍ مقطوعةٍ جُعلت موصــولةً ؛ لكثرةِ

---

[1] ينظر المسائل البصريَّات ٢١٦ ـ ٢١٧ ، و المنصف ١ / ٦٩ ـ ٧٠ ، و الفارسيُّ ، و تلميذُهُ ابنُ جنِّي إنَّما وظَّفا كلامَ سيبويهِ ، ينظر الكتاب ٤ / ١٤٨ .

[2] ينظر التذييل و التَّكميل ٣ / ٢٢٥ .

[3] نُسبَ ذلكَ للخليلِ ، و ابنِ كيسان ، ينظر الجنى الدّاني ١٣٨

الاستعمالِ .[1]

و على ذلكَ فمنْ أثبتَها في (لَحْمرِ ، و لَرْضِ) _ و هو أكثرُ المذهبَينِ _ نظَرَ إلى حقيقتِها ، و أنَّها في الأصلِ همزةُ قطعٍ ، و من حذفَها نظرَ إلى ما آلتْ إليهِ ، ثُمّ احتكَمَ إلى القياسِ ، فحذفَ الهمزةَ لَمَّا تحركتِ اللامُ .

و من ذلكَ اختلافُهم في إثباتِ همزةِ الوصلِ مع فعلِ الأمرِ المهموزِ العينِ الَّذي تحرَّكَ فاؤُهُ بحركةِ الهمزةِ المخفَّفةِ بالنَّقلِ ، و الحذفِ ، و ممَّا وردَ من ذلكَ قولُهم في الأمرِ من (سَأَلَ) : (سَلْ) ، و أصلُهُ (اسْأَلْ) _ كما هو القياسُ في كلِّ فعلِ أمرٍ مهموزِ العينِ حُقِّقتْ همزتُهُ _ ثُمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزةِ _ الفتحُ _ إلى السِّينِ ، و استُغنِيَ عن همزةِ الوصلِ ، هذا هو القياسُ فيه ، و في أمثالِه كقولِهم : (نِ نُؤْيَكَ) ، و (نِ عنِّي) ، و (رَ ذاك) ، و قد أوجبَهُ ابنُ الحاجبِ ، إلا أنَّ المازنيَّ ، و الأخفشَ حكَيَا عنهم (اِسَلْ) بإثباتِ همزةِ الوصلِ ، و نسبَها أبو زيدٍ ، و الفرَّاءُ لعبد القيس .

و قد أنكرَ المبرِّدُ ما أجازَهُ الأخفشُ من إثباتِ همزةِ الوصلِ ، و غلَّطَهُ في تنظيرِه بـ (الَحْمَر) ، و لا وجهَ لذلكَ بعدَ أنْ رواها الثِّقاتُ ، و نُسبتْ لعبد القيس ، و قُرِئَ بها .

و أمَّا ما قاسَهُ سيبويهِ على (سَلْ) بأنَّك تقولُ : (رَوْهُ) في (ارْأَوْهُ) ، و استدلالُهُ على (سَلْ) بـ (رَ ذاك) في (ارْأَ ذاك) فالحقُّ أنَّ بينَ الفعلَينِ فرقًا ؛ لإجماعِ العربِ على تخفيفِ الثَّاني _ بقولِهم : (أَرَى ، و نَرَى ، و تَرَى ، و يَرَى) ، و الأمرُ مبنيٌّ على المضارعِ _ دونَ الأوَّلِ ، و لكنَّ ذلكَ لا يقوِّي ما أجازَهُ الأخفشُ ؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ و إنْ ثَبَتَتْ معَ تحرُّكِ لامِ التَّعريفِ بالحركةِ العارضةِ المنقولةِ من الهمزةِ فإنَّ " اللامَ كلمةٌ أُخرى غيرُ الَّتي في أوَّلِها الهمزةُ ، فهي على شَرَفِ الزَّوالِ ، فكأنَّها زالتْ ، و انتقلتْ حركةُ الهمزةِ الَّتي نُقلتْ إليها على الهمزةِ ، و بقيتِ اللامُ ساكنةً "[2] ، فلم يُذهَلْ عن همزةِ الوصلِ ، بخلافِ (سَلْ) ، فإنَّها من كلمةِ الهمزِ ، فكأنَّ في حركةِ السِّينِ رائحةَ اللزومِ ، ثُمَّ إنَّ الحذفَ في (سَلْ) ، كما ذكرَ الرَّضيُّ[3] إنَّما كانَ لكثرةِ الاستعمالِ ، لا لاجتماعِ الهمزتَينِ ، فكثُرَ

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٤ _ ٢٥٥ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٣ / ٥٠ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٤٢ .

تخفيفُهُ ، يدلُّ على ذلكَ أنّهم لم يفعلوا ذلكَ في نحوِ (اجأرْ ، و ارأمْ) ، فكانَ إثباتُ همــزةِ الوصلِ معَ التّخفيفِ نقضًا للغرضِ ، و نكثًا لما أبرموا ، و لذا كانَ ما حُكِيَ من قــولِهم : (اِسَلْ) ، و نُسبَ لعبدِ القيسِ شاذًّا لا يجوزُ القياسُ عليهِ ، و كانَ الاعتدادُ بالعــارضِ في هذهِ المسألةِ أصلا يُعتصمُ بهِ ، و اللهُ أعلمُ .

المبحث الخامس : عروض التقاء السَّاكنَين :

لا يسوغُ في العربيَّةِ أنْ يلتقيَ ساكنانِ في كلمةٍ واحدةٍ على غيرِ حــدِّهِ ، وحــدُّهُ أنْ يكونَ السَّاكنُ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ ، و الثَّاني منهما مشدَّدًا ، و مقصودُ النُّحاةِ بحــدِّهِ شــرطُهُ الّذي يسوِّغُ التقاءَهما في كلمةٍ واحدةٍ وصلا ، لا أنَّ ذلكَ أصلٌ ، فالسَّاكنانِ في العربيَّــةِ لا يلتقيانِ مطلقًا إلا التقاءً عارضًا ؛ " لأنَّ السَّاكنَ كالموقوفِ عليهِ ، و ما بعدَهُ كالمبدوءِ بهِ ، و محالٌ الابتداءُ بساكنٍ ، فلذلكَ امتنعَ التقاؤُهما " .[1]

فاشتراطُ النُّحاةِ كونَ أوَّلِ السَّاكنَينِ مدًّا إنَّما كانَ ليمتدَّ الصَّوتُ ، و لا ينقطعُ حــتى ينتقلَ اللِّسانُ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ الثَّاني ، فلا يكونُ في حُكمِ المبدوءِ به ، و اشتراطُهم كونَ ثاني السَّاكنَينِ مدغمًا يدلُّ على أنَّ التقاءَ السَّاكنَينِ بهذهِ المثابةِ لا يكونُ إلا عارضًــا ؛ لأنَّ الأصلَ في المدغمِ الفكُّ ، و إنْ كانَ أصلا في غالبِ أحوالِهِ متروكًا ، قالَ ابنُ جنِّي بعد أنْ أوردَ قولَ الرَّاجزِ :

وَإِنْ رَأَيْت الحجَجَ الرَّوَادِدا

قَواصِــرًا بِالْعُمرِ أَوْ مَوادِدًا [2]

" قُلتُ : هذا ظهرَ على أصلِهِ منبهةً على بقيَّةِ بابِهِ ، فتعلمُ بهِ أنَّ أصــلَ (الأصــمِّ) : (أصْمَمُ) ، و أصلَ (صَبٌّ) :(صَبِبٌ) ، و أصلَ (الدَّوابِّ ، و الشَّوابِّ) :(الدَّوابِبُ ، و الشَّوابِبُ) ، على ما نقولُهُ في نحوِ (استصوبَ) ، و بابِهِ : إنَّما خرجَ إيذانًا بأُصولِ مــا كانَ مثلَهُ " .[3]

و لهذا يسوغ للشَّاعرِ في الضَّرورةِ أنْ يُعاوِدَ ذلكَ الأصلَ [4] ، و هذا النَّحوُ في الــشِّعرِ كثيرٌ .[5]

---

[1] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ١٢٠ .

[2] البيتانِ من الرّجز ، و هما لرُؤْبَةَ في ديوانِهِ ٤٥ .

[3] ينظر الخصائص ١ / ١٩١ .

[4] ينظر ضرائر الشعر ١٧٢ ـ ١٧٤ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٥ .

و من التقائهما عُروضًا ما يكونُ في التّصغيرِ ، نحوَ (أُصَيْمّ) ، و المبنيِّ للمفعولِ ، نحـــوَ قولِهم : (تُمُودَّ الثّوبُ) ، أو في الوقفِ سواءٌ أكانَ ثاني السّاكنَينِ مدغمًا أم غيرَ مُـــدغَمٍ ، وسيأتي بيانُ كلٍّ منها في موضعِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى .[1]

ومنَ الالتقاءِ العارضِ ما يكونُ في كلمتَينِ ؛ لأنَّ تواليَ كلمتَين بخصوصهما عـــارضٌ ؛ إذْ قدْ تزولُ إحدى الكلمتَينِ ، فيأتي بعدَ المدِّ غيرُها ، كما في (ثَوبَّكرٍ ، و جيبَّكـــرٍ) ؛ إذْ يُمكنُ أنْ يُقالَ : (ثوبُ زيدٍ ، و جَيْبُ زيدٍ) .

و معَ أنَّ التقاءَ السّاكنَينِ على حدِّهِ عارضٌ ، و العارضُ لا يُستثقلُ استقالَ الـــلازمِ ؛ لتغيُّرِهِ ، و تحوُّلِهِ إلا إنَّهم قد ارتكبوا ما يدلُّ على استثقالِهم لهُ ، و تنكُّبِهم إيّـــاهُ ، و مـــن ذلكَ :

أوّلًا : أنَّهم جدُّوا في الهربِ منهُ بِهمزِ الألفِ[2] ، فقالوا : (دأَبَّةٌ ، و شأَبَّةٌ) ، و قُرِئَ : ﴿ وَ لا الضَّأَلِّينَ ﴾[3] ، و هي لغةٌ مسموعةٌ من العربِ حكاها أبو زيدٍ[4] ، و ذلـــكَ أنَّهـــم حرَّكوا الألفَ ، فقلبوهُ همزةً ؛ " لأنَّ الألفَ حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المخرجِ لا يحتملُ الحركةَ ، فإذا اضطُرُّوا إلى تحريكِهِ قلَبُوهُ إلى أقربِ الحروفِ إليهِ ، و هو الهمزةُ " .[5]

في حينِ أنَّهم لم يفعلوا ذلكَ في الواوِ ، و الياءِ ؛ لعروض اجتماع السّاكنَينِ معهما ، و العارض يُستَخفُّ و إنْ كانَ ثقيلا .

ثانيًا : أنهم حذفوا الواوَ في (اغْـــزُنَّ) ، و الياءَ في (ارمِـــنَّ) ، و لو أثبتوا الـــواوَ ، فقالوا : (اغْـــزُونَّ) ، و الياءَ ، فقالوا : (ارْمِـــينَّ) لكانَ ذلكَ التقاءً للسّاكنَينِ علـــى حدِّهِ على ما ذكرَ النُّحاةُ .[6]

---

[1] ينظر على التوالي : مبحث عروض التصغير(٣٠٨) ، و مبحث عروض بناء الفعل للمفعول(٣٢٩) ، و مبحث عروض الوقف (١٧٥) .

[2] ينظر المفصّل في صنعة الإعراب ٣٥٤ .

[3] سورة الفاتحة ٢ / الآية ٧ ،و هي قراءة أيّوب السَّخْتيانيّ في النّشْر في القراءات العشر ١ / ٩٠ ، و البحر المحيط ١ / ٣٠ .

[4] ينظر المحتسب ١ / ٤٧ .

[5] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ١٢٩ ـــ ١٣٠ .

[6] ينظر شرح الكَافية للرّضيّ ٤ / ٤٨٩ .

ثالثًا : أنَّهم تارةً يفكُّون الإدغامَ في نحوِ (تكرمونَني) ، و تارةً يحذفونَ أحدَ النُّونَين ، فيقولون : (تكرمونِي) ، و عليهِ قرأَ نافعٌ ، و ابنُ عامرٍ قولَهُ تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾ [1] ، وقولَهُ : ﴿ أَتَأْمُرُونِي ﴾ [2] بحذف النُّونِ ، و " زعمَ أبو الحسنِ أنَّ ذلكَ لغةٌ " . [3]

رابعًا : أنَّهم ربَّما يحذفونَ ــ في ضرورةِ الشِّعر ــ السَّاكنَ الثَّاني ، و من ذلكَ قولُهُ :

فَسِرْنا إِلَيْهِمْ كافةً في رِحالِهِمْ   جَميعًا عَلَيْنا البَيْضُ لا يَتَخَشَّعُ . [4]

و ذلكَ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنان في حشْوِ البيت . [5]

و لأنّ التقاءَ السَّاكنَينِ على غيرِ حدِّه عارضٌ ، فإنّ ما يترتَّبُ على ذلكَ من الحذفِ ، و التَّحريكِ عارضٌ كذلكَ ، و من مسائلِ عروضِ التقاءِ السَّاكنَينِ ما يأتي :

المسألةُ الأُوْلى : أَثَرُ الحركةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ على رجوعِ المحذوفِ :

إذا سكنتِ اللامُ من الفعلِ الأجوفِ للجزمِ ، أو للبناءِ حُذفتْ عينُهُ ؛ لِئلا يلتقيَ ساكنانِ ، و ذلكَ نحو (لم يقُلْ) ، و (قُلْ) ، فإنْ تحرَّكتِ اللامُ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ العارضةِ ، لم يُعتدّ بتلكَ الحركةِ ، و بقِيَتِ العينُ محذوفةً ، و ذلكَ نحوُ قولِهِ تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [6] ، و قولِهِ عزّ و جلّ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [7] ، و قولِهِ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ . [8]

و كذلكَ إذا حُذِفتْ لامُ الفعلِ ؛ لسكونِها و سكونِ ما اتّصلَ بالفعلِ نحو (رَمَتْ) ، فإنَّهُ عندَ تحرُّكِ ما حُذِفتْ بسببِهِ اللامُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ نحوَ (رمَتِ المرْأةُ) لا يعتدّ بتلكَ الحركةِ ؛ لعروضِها ، فلا تُعادُ اللامُ المحذوفةُ .

---

[1] سورة الأنعام ٦ / الآية ٨٠ .

[2] سورة الزُّمَر ٣٩ / الآية ٦٤ .

[3] ينظر الحجّة للقراء السّبعة ٣ / ٣٣٣ .

[4] البيتُ من الطَّويل ، و هو لعبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه ــ في ديوانه ٩٦ .

[5] ينظر : ضرائر الشعر ١٣٥ ــ ١٣٦ ، و الضرائر و ما يسوغ للشّاهر دون النّاثر ٥٩ .

[6] سورة البيّنة ٩٨ / الآية ١ .

[7] سورة آل عمران ٣ / الآية ٢٦ .

[8] سورة المزمّل ٧٣ / الآية ٢ .

و منهُ قولُهم : (اخْشَوُا اللهَ ، و اخْشَوُنَّ ، و اخشَيِنَّ) ، فإنَّ أصلَه : (اخْشَيُوا) ، ثُمّ نقلتِ الضَّمَّةُ من الياءِ ؛ لثِقَلها عليها إلى الشِّينِ ، فـالتقَى ســاكنان : لامُ الفعــلِ ، و واوُ الجماعةِ ، فحُذفتِ اللامُ ، فلمَّا تحرَّكتِ الواوُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَين : لامِ التَّعريــفِ ، و أُوْلى نونَي التَّوكيدِ لم يُعتدّ بتلكَ الحركةِ ، و بقيتِ اللامُ على حَذْفِها ، و نحوُهُ قولُهُ ســبحانَهُ و تعــالى : ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [1] ، و قولُــهُ عــزَّ و جـــلَّ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ . [2]

و كذلكَ لم يُعتدّ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ في قولِهم : (اخشَوُنَّ ، و اخشَيِنَّ) ، فلم تَعُدْ لامُ الفعلِ الَّتي حُذفتْ ؛ لسكونِها ، و سكونِ واوِ الجماعةِ ، و ياءِ المخاطبةِ معَ تحرُّكِهما ؛ لأنَّ حركتَهُما عارضةٌ ؛ لسكونِهما ، و سكونِ نونِ التَّوكيدِ .

و ليسَتِ الحركةُ على لامِ الفعلِ في نحوِ (قُولَنَّ ، و بِيعَنَّ) لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، و إلا لمــا عادتْ عينُ الفعلِ ، بل هي حركةُ بناءٍ لازمةٌ ، و لهذا اعتُدَّ بها . [3]

و ذهبَ الخليلُ في قولِهم : (لم أُبَلِهْ) إلى أنَّ أصلَها : (لم أُبالِهْ) ، ثُمّ حُذفتِ الألفُ تخفيفًا ؛ لكثرتِهِ في كلامِهم ، كما حذفوا أَلِفَ (احْمَرَّ) ، و أَلِفَ (عُلَــبِط) [4] ، ففيــه عروضُ الحذفِ على ما تقدَّم .

فأمَّا أبو عليٍّ الفارسيُّ فذهبَ إلى أنَّهم " حذفوا الألفَ مـــن (لم أُبَــلْ) ؛ لالتقـــاءِ السَّاكنَينِ ، ثُمّ حرَّكوا اللامَ بالكَسرِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ : اللامِ ، و الهاءِ ، و لم يَردُّوا الألفَ المحذوفةَ ؛ لالتقائِهما ، و إنْ حرَّكتَ السَّاكنَ الَّذي من أجلِهِ حذفْتَ السَّاكنَ الأوَّلَ ؛ لأنَّ حركتَهُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ " . [5]

فأصلُهُ عندَ الفارسيِّ ــ كما فسَّرَهُ ابنُ جِنِّي ــ " (لم أُبالِ) ، ثُمّ حُــذفتِ الحركــةُ تخفيفًا ، فسقطَتِ الألفُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، فبقِيَ (لم أُبَلْ) ، ثُمّ دخلَتْ الهــاءُ و هــي ساكنةٌ ، فانكسرَتِ اللامُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ .

---

[1] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٣٧ .

[2] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٨٦ .

[3] ينظر الحُجَّة للقراء السَّبعة ١ / ١٢٠ .

[4] ينظر الكِتاب ٤ / ٤٠٥ .

[5] المسائل العسكريّة ٢٧٨ ــ ٢٧٩ .

قالَ : " و لم تُردّ الألفُ ، و إنْ كانَتِ اللامُ قد انكسرَتْ ؛ لأنَّ حركةَ التقاءِ السَّاكنَينِ غيرِ معتدٍّ بها ؛ لأنَّها غيرُ لازمةٍ " . [1]

تعقيــبٌ :

إذا حُذفَتْ عينُ الفعلِ ، أو لامُهُ ؛ لسكونِهما ، و سكونِ ما قبلَهما ، فـالأَوَّلُ نحـوُ (قُلْ ، و لم يقُلْ) ، و الثَّاني نحوُ (رَمَتْ) ، فإنَّ ذلكَ المحذوفَ لا يرجعُ إذا حُرِّكَ السَّاكنُ الثاني بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ؛ لأنَّ تلكَ الحركةَ عارضةٌ ؛ إذْ " قد يزولُ أحدُهما ، و يعـودُ إلى أصلِهِ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : (لم أَنَمِ البارحةَ) ، و (رَمَـتِ المـرْأةُ) ، فـلا تُعيـدُ المحذوفَ ، و إنْ تحرَّكَ اللامُ من قِبلِ أنّ الحركةَ عارضةٌ ، فاعرفْهُ " . [2]

و لاطِّرادِ ذلكَ ذكر العُكْبَرِيُّ [3] أنَّ من ذهبَ إلى أنَّ الحركةَ قبلَ نونِ التَّوكيدِ للبنـاءِ احتجَّ على من ذهبَ إلى أنَّها لالتقاءِ السَّاكنَينِ بأنَّها لو كانَتْ كذلكَ لما عادَ المحـذوفُ في نحـوِ (بيعَنَّ ، و قُولَنَّ) ؛ لأنَّ حركةَ التقاءِ السَّاكنَينِ غيرُ لازمةٍ ، فلمَّا رجَـعَ المحـذوفُ صحَّ أنَّها للبناءِ .

و رُبَّما جاءَ ما ظاهرُهُ الاعتدادُ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، و ما يترتَّبُ على ذلـكَ مـن رجوعِ العينِ المحذوفةِ ، لمَّا حُرِّكتِ اللامُ ، و ذلكَ في الضَّرورةِ ، ومنهُ قولُهُ :

يَا حـبُّ قَدْ أَمْسَيْنـا

وَ لَمْ تَنَـامِ الْعَيْـنا [4]

وكانَ قياسُـهُ (و لم تَنَمِ العينانِ) ، و لكنَّهُ " ردَّ الألـفَ اعتـدادًا بحركـةِ المـيمِ العارضةِ " [5] ، و مثلُهُ قولُهُ :

وَيْهـًا فِدَاءٌ لكَ يَا فَضَالَهْ

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٢٣٣ .

[2] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٤٤ _ ٣٤٥ .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٦٧ .

[4] البيتان من الرجز ، و هما بلا نسبة في كتاب الشعر ١ / ١٢٥ ، و ضرائر الشعر ٤٨ .

[5] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٩ .

أجرَّهُ الرُّمْحَ و لا تُهَالَـــهْ [1]

فقد ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ [2] إلى أنَّهُ حرَّكَ اللامَ المنجزِمَةَ بالفتحِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ : اللامِ ، و الهاءِ ، و كانَ القياسُ ألا تُردَّ الألفُ .

و ما ذُكِرَ في الشَّاهدَينِ السَّابقَينِ غيرُ متعيِّنٍ ؛ إذْ يجوزُ فيهما أنْ تكونَ الألفُ نتجـــتْ عن إشباعِ الفتحةِ قبلَها ، و هو بابٌ واسعٌ كما مرَّ [3] ، و يجوزُ في (و لا تُهالَهْ) ما ذكرَهُ أبو حاتمٍ من أنَّهُ إنَّما فتحَ اللامَ ؛ لأنَّهُ أرادَ النُّونَ الخفيفةَ فحذفَها [4] ، فـــلا ينكـــسرُ عـــدمُ الاعتدادِ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ في ردِّ المحذوفِ .

فأمَّا قولُهم : (لَمْ أُبلِهْ) فهو شاذٌّ غيرُ مطَّردٍ [5] ، و ما ذكرَهُ الفارسيُّ معترضٌ عليهِ من وجوهٍ ثلاثة :

١ ــ إذا كانَتِ الحركةُ حُذِفَتْ من اللامِ ، فقيلَ : (لم أُبالْ) تخفيفًا ، فكيـــفَ تُـــزادُ الهاءُ ، و الحرفُ أثْقَلُ من الحركةِ !

٢ ــ أنَّ هذهِ الهاءُ إنَّما تُزادُ على متحرِّكٍ ؛ لبيانِ حركتِهِ ، فكيفَ زيدتْ على ساكنٍ ، و هي ساكنةٌ !

٣ ــ أنَّ كسرةَ اللامِ ــ إذا ذهبنا مذهبَ الفارسيِّ ــ ليسَتْ كسرةَ التقاءِ السَّاكنَينِ ، و حملُها على أنَّها كسرةُ اللامِ الأصليَّةِ أوْلى ؛ لأنَّ ردَّ الأصلِ أوْلى من اجتلابِ الزَّائدِ ، فكانَ يجبُ رجوعُ ألفِ (أُبالِ) .

و ما أجابَ بهِ ابنُ جنِّي عن الاعتراضِ الثَّاني من أنَّ الهاءَ زيدتْ ؛ لأنَّ أصـــلَ الـــلامِ الحركةُ يُوقِعُ في اعتراضٍ آخرَ ــ ذكرَهُ ابنُ جنِّي [6] ــ و هو أنَّ الفارسيَّ حـــذفَ الألـــفَ لسكونِ اللامِ ، و زادَ الهاءَ لتحرُّكِ اللامِ ، فصارتِ اللامُ ساكنةً متحرِّكةً ، و هذهِ مناقضةٌ ،

---

[1] البيتان من الرجز ، و هما بلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٣ ، و ضرائر الشعر ٤٧ ، و أجرَّهُ الرُّمحَ : طعنهُ بهِ و تركَهُ فيه . و لا تهاله : لا تخافه ، ينظر لسان العرب ٤ / ١٢٨ (ج ر ر) ، و ١١ / ٧١١ (ه و ل) .

[2] ينظر الحُجَّة للقراء السَّبعة ١ / ٦٧ .

[3] ينظر صفحة (٤٠) .

[4] ينظر نوادر أبي زيد ١٣ .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٤٠٥ .

[6] ينظر المنصف ٢ / ٢٣٤ ــ ٢٣٥ .

فالقولُ إذًا في قولِهم : (لم أُبَلِهْ) ما قالَهُ الخليلُ ـــ رحمَهُ الله ـــ و إنْ كانَ حذفُ الألـــفِ قليلا ؛ لخفَّةِ الألفِ [1] ، إلا أنَّهُ ههنا أقربُ ؛ لِثقَلِ الفعلِ ، و الله أعلمُ .

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٨٤ .

المسألةُ الثَّانيةُ : أَثَرُ الحركةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ على حَذْفِ ما التَّسكينُ شرطٌ في حذفِه :

تُحذفُ نونُ (يكونُ) بشرطِ أنْ يكونَ مجزومًا بالسُّكونِ ، غيرَ متّصلٍ بضميرِ نصبٍ ، و لا بساكنٍ [1] ، و منهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَم أَكُ بَغِيًّا ﴾ [2] ، و قولُهُ عزّ و جلّ : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا ﴾ [3] ، فإنْ تحرَّكتِ النُّونُ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ؛ للساكنِ الَّذي يكونُ بعدَها لم تُحذفْ ، كما في قولِه تعالى : ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [4] ، و قولِه : ﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾ [5] ، و في هذا اعتدادٌ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ العارضةِ ، و خالفَ في ذلكَ يونسُ ، و قيلَ : " الكوفيُّون ، و يونسُ " [6] ، و وافقَهم ابنُ مالكٍ قائلا : " و بقولِه أقولُ ؛ لأنَّ هذه النُّونَ إنّما حُذفتْ للتَّخفيفِ ، و ثِقَلُ اللَّفظِ بثبوتِها قبلَ ساكنٍ أشدُّ من ثقلِه بثبوتِها دونَ ذلكَ ، فالحذفُ حينئذٍ أَوْلى ، إلا أنَّ الثبوتَ دونَ ساكنٍ ، و معَ ساكنٍ أكثرُ من الحذفِ ... ، و قد استعملتِ العربُ الحذفَ قبلَ السَّاكنِ كثيرًا ، و منهُ قولُ الشَّاعرِ :

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هاجَهُ ... رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ [7]

و قولُ الآخرِ :

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَ سَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [8]

و قولُهُ :

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٤٠

[2] سورة مريم ١٩ / الآية ٢٠ .

[3] سورة النساء ٤ / للآية ٤٠ .

[4] سورة البيّنة ٩٨ / الآية ١ .

[5] سورة النساء ٤ / الآية ١٣٧ .

[6] ينظر تخليص الشواهد ٢٦٨ .

[7] البيت من الرّمل ، و هو لحُسَيْل بن عُرْفُطَة ، و قيل : حَسِيل ، و قال أبو حاتم : حُسَيْن ، و خُطِّيَّ ، ينظر : نوادر أبي زيد ٧٧ ، و خزانة الأدب ٩ / ٣٠٤ ، و (السَّرَر) موضع .

[8] البيت من الطويل ، و هو للخنْجَر بن صخْر الأسديِّ ، أو لأبي صخر الأسديّ ، ينظر : فسرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٢ ، و خزانة الأدب ٩ / ٣٠٤ .

إِذَا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفتَى   فَليسَ بِمُغْنٍ عنهُ عَقْدُ الرَّتائِمِ [1] " . [2]

و كأنَّ من أجازَ ذلكَ لمْ يعتدّ بحركةِ النُّونِ العارضةِ ، و أنَّهــا في تقــديرِ الـسُّكونِ ، فحذفَها لذلكَ ، و الجمهورُ على أنَّ ذلكَ ضرورةٌ . [3]

تعقيــبٌ :

إذا سكنتْ نونُ مضارعِ (كانَ) للجازمِ ، و لم تتَّصلْ بضميرِ نصبٍ ، و لا بــساكنٍ جازَ حذفُها ، كما جازَ إثباتُها ، و من إثباتِها قولُهُ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ أَلَم تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً ﴾ [4] ، فإنْ وَلِيَها ساكنٌ لم تُحذفْ ؛ لأنَّها إنّما حُــذِفَتْ لــسكونِها ، فأشْــبَهَتْ " أَحْرُفَ المدِّ و اللِّينِ في سكونِها ، و امتدادِ الصَّوتِ بها ، فتُحذَفُ كما يُحذفْنَ بجامعِ أنَّها تكونُ إعرابًا مثلَهُنّ ، و تُحذَفُ للجازمِ كما يُحذفْنَ " [5] ، فإذا سكنَ ما بعدَها ــ و هــي ساكنةٌ ــ تحرَّكتْ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، فقَوِيَتْ بالحركةِ ، فلم تُحذَفْ إلا اضطرارًا ، و خالفَ في ذلكَ يونسُ ، و الكوفيُّونَ ، و وافقَهم ابنُ مالكٍ رحمه اللهُ .

و على هذا فمَنْ لم يحذفِ النُّونَ المتحرِّكةَ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ اختيارًا اعتدَّ بتلــكَ الحركةِ ، و جعلَ إهمالَ الاعتدادِ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ مقصورًا على الضَّرورةِ .

و أمّا من أجازَ الحذفَ فعلَّتُهُ " أنَّ هذهِ الحركةَ إنَّما هي لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، و أحداثُ التقائِهما ملغاةٌ غيرُ مُعتدَّةٍ ، فكأنَّ النُّونَ ساكنةٌ " . [6]

و الاختيارُ هنا ما ذهبَ إليهِ الجمهورُ من لزومِ الاعتدادِ بحركــةِ التقــاءِ الــسَّاكنَينِ في السَّعَةِ ، و قصرِ تَرْكِ الاعتدادِ بها في الضَّرورةِ ؛ لأنّ " الثُّبوتَ دونَ ساكنٍ ، و معَ ســاكنٍ

---

[1] البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨ ، و همع الهوامع ٢ / ١٠٨ ، و الرَّتائمُ : جمعُ رتيمةٍ ، و هي الخيط الّذي يُشدُّ في الإصبع ليُتذكَّر به الحاجةُ ، ينظر لسان العرب ١٢ / ٢٢٥ (ر ت م) .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٦ .

[3] ينظر همع الهوامع ٢ / ١٠٨ .

[4] سورة النساء ٤ / الآية ٩٧ .

[5] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٤١ .

[6] ينظر الخصائص ١ / ٩٠ .

أكثرُ من الحذفِ" [1] ، و صرَّحَ أبو حيّانَ بأنَّ الحذفَ معَ توافرِ شرطِه " شاذٌّ في القياسِ ؛ لأنَّها من نفسِ الكَلمةِ نحو النُّونِ من (لم يَصُنْ ، و يَهُنْ) ، و لكنْ سوَّغَهُ كثرةُ الاستعمالِ ، و شَبَهُ النُّونِ بحروفِ العلَّةِ ، فكأنَّهم جدَّدوا لهُ جزمًا ، و تُنوسِيَ الجزمُ القياسيُّ لَمَّا قدَّروا كثرةَ استعمالِه بالنُّونِ ، فكأنَّهُ لم يُحذفْ منهُ شيءٌ للجزمِ ، فجدَّدوا عليه الجزمَ ، و جعلوا النُّونَ كأنَّها حرفُ مدٍّ ، و لذلكَ لم يحذفوها من هذا اللَّفظِ إلا في موضعٍ لا تجبُ لها الحركةُ فيه ؛ لأنَّ الشَّبَهَ إنَّما هو من أجلِ الغُنَّةِ الَّتي تلحقُها بعدَ خروجِها من مخرجِها من اللِّسانِ ، و إنَّما تتبيَّنُ لها تلكَ الغُنَّةُ منها عندَ سكونِها ، فإذا تحرَّكتْ ضعُفَتْ فضعُفَ الشَّبَهُ ، فلم تُحذَفْ " . [2]

و ما علَّل بهِ ابنُ مالكٍ ـــ رحمَهُ اللهُ ـــ من التَّخفيفِ ، و أنَّ ثِقَلَ اللَّفظِ بثبوتِها قبلَ السَّاكنِ أشدُّ قد ردَّهُ أبو حيانَ بقولِه : " و ليسَ التَّخفيفُ علَّةً لحذفِ النُّونِ ، و أيُّ ثِقَلٍ في لفظِ (لم يكنْ) ، و إنَّما حُذفتْ ؛ لكَثرةِ الاستعمالِ ، و لِشَبَهِ هذهِ النُّونِ لأجلِ سكونِها بحروفِ العِلَّةِ ، فمجموعُ هذا هو العِلَّةُ في الحذفِ ، لا التَّخفيفُ " [3] ، و " العِلَّةُ المركَّبةُ تزولُ بزوالِ بعضِ أجزائِها " . [4]

فأمَّا ما استشهدَ بهِ من أجازَ نحوَ (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ منطلقًا) فقدَ قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ ـــ و تبِعَهُ ابنُ جِنِّي [5] ـــ : " فهذا إنْ شئتَ قلتَ فيه : إنَّ الجزمَ لحقَهُ قبلَ لحاقِ السَّاكنِ ، و اجتماعه معَهُ ، فكأنَّ السَّاكنَ لحِقَ و قدَ مضَى الحذفُ في الحرفِ " . [6]

و قولُهما يقتضي قياسَ هذا الحذفِ [7] ، و الصَّحيحُ أنَّهُ ضرورةٌ ، و ما ذكراهُ تكلُّفٌ ليسَ بأبعدَ مِمَّا وجَّهَ بهِ ابنُ جِنِّي قراءةَ : ﴿ الحِبُكِ ﴾ . [8]

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالكَ ١ / ٣٦٦ .

[2] ينظر التذييل و التكميل في شرح التسهيل ٤ / ٢٣٦ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٢٣٨ .

[4] ينظر همع الهوامع ٢ / ١٠٨ .

[5] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٤١ .

[6] ينظر المسائل العسكريّة ٢٧٦ .

[7] ينظر خزانة الأدب ٩ / ٣٠٦ .

[8] سورة الذّاريات ٥١ / الآية ٧ ، و هي مِمَّا قرأ به الحسن ، و ينظر ما قاله ابن جني في المحتسب ٢ / ٢٨٧ .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ الضَّمَّةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ على همزِ الواوِ :

يجوزُ جوازًا مطّردًا لا ينكسرُ إبدالُ الواوِ المضمومةِ بضمَّـــة لازمة همزةً ، سواءٌ أوقعتْ أولا نحوَ (أُجُوه ، و أُقِّتَتْ) في (وُجُوه ، و وُقِّتَتْ) ، أم وسطًا نحوَ (أَثْؤُب ، و أَدْؤُر) في (أَثْوُب ، و أَدْوُر) [1] ، و لمّا كانَ شرطُ همزِ الواوِ لزومَ ضمّتِها لمْ تُهمَزْ إذا كانَتِ الـضَّمَّةُ ناتجةً عن التّخلّصِ من التقاءِ السّاكنَينِ ، و ذلكَ نحوُ قولِه تعـــالى : ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ ﴾ [2] ، و قولِهِ تعـــالى : ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [3] ، و قولِـــهِ ســبحانَهُ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [4] ؛ " لأنَّ أحدَ السّاكنَينِ قد يزولُ ، و يرجعُ إلى أصلِه " . [5]

على أنَّ هناكَ من اعتدَّ بحركةِ التقاءِ السّاكنَينِ العارضةِ ، و أنزلَها منزلةَ الضّمّةِ اللازمةِ ، فهمزَ ، و قد قُرِئَ : ﴿ لَترؤُنَّ الجَحيمَ ، ثُمَّ لَترؤُنّها عَيْنَ اليَقينِ ﴾ [6] ، و قالَ ابنُ جنِّـــي : " و قيسٌ تقـــولُ : ﴿ اشْتَرَؤا الضَّلالَةَ ﴾ [7] ، و قالَ بعـــضُ العـــربِ : (عَـــصَؤا اللهَ) ، مهموزةً " . [8]

تعقيـــبٌ :

الشّرطُ في همزِ الواوِ المضمومةِ أنْ تكونَ ضمّتُها لازمةً ، فإنْ كانَتْ عارضـــةً لم يجـــزْ همزُها ، و لذا لم تُهمَزْ في نحوِ (هذا دَلْوٌ ، و غَزْوٌ) ؛ لأنَّ الضّمّةَ للإعرابِ ، و قد مرَّ [9] ، كما لا يجوزُ همزُ الواوِ المضمومةِ بضمّةِ التقاءِ السّاكنَينِ العارضةِ جوازًا مطّردًا ، و لذا حُكِمَ

---

[1] ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٤ / ٣٣١ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧٨ .

[2] سورة البقرة ٢ / الآية ١٦ .

[3] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٣٧ .

[4] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٨٦ .

[5] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٢ ، و ينظر الممتع في التّصريف ١ / ٣٣٦ .

[6] سورة التكاثر ١٠٢ / الآيتان ٦ ، و ٧ ، و قد حُكيت هذه القراءة عن أبي عمرو ، و الحسن ، ينظر : مختصر في شواذّ القرآن ١٧٩ ، و المحتسب ٢ / ٣٧١ ، و البحر المحيط ٨ / ٥٠٥ .

[7] سورة البقرة ٢ / الآية ١٦ ، و في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٧٠ " حدّثنا ابن مجاهد عن السُّمَّريّ عن الفرّاء عن الكَسائيّ قال : سمعت بعضَهم يقرأ : ﴿ اشْتَرَؤا الضَّلالة ﴾

[8] ينظر المحتسب ١ / ٥٥ .

[9] ينظر صفحة (٥٥ ـ ٥٦) .

على ذلكَ بالغَلَط [1] ، و المقصودُ بالغَلَطِ هنا الوهمُ ، و إنّما أوقعَهُ في هذا الوهمِ استثقالُ الواوِ مضمومةً حتَّى كأنَّها واوانِ ، و سواءٌ أكانَ ذلكَ في كلمة أم في كلمتَينِ ، و عدَّهُ الزَّمخْشريُّ مستكرهًا [2] ، فأمّا ابنُ جنِّي فوصفَهُ بأنّهُ ضعيفٌ مرذولٌ [3] ، و قد نسَبَهُ لقيسٍ ، و فرَّق بينَ التقاءِ السَّاكنَينِ في كلمةٍ ، و بينَ التقائهما في كلمتَينِ ، و ملخَّصُ ما فرَّق بهِ أنّهم قالوا : إنَّ الفعلَ في قولِهم : (لأفْعَلَنَّ كذا) مبنيٌّ على الفتحِ ، كما أنَّ (أيْنَ ، و كَيْفَ) مبنيَّتانِ على الفتحِ ، و (أمْسِ ، و هؤلاءِ) على الكَسْرِ ، و (مُنْذُ) على الضَّمِّ ، فأثبتوا تلكَ الحركاتِ ، و احْتَسبوها ، و اعتدُّوا بها ، و جعلوا ما هي فيه مبنيًّا عليها ، و إنْ كانَتْ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ؛ لكَونِ ذلكَ في كلمةٍ واحدةٍ ، و لم يقولوا : إنَّ الفعلَ يُبْنَى على الكَسرِ مع كثرةِ ما جاءَ عنهُم من نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ ، و قولِهِ سبحانَهُ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ ، و سببُ تَرْكِ الاعتدادِ بها كونُ السَّاكنَينِ من كلمتَينِ ، ثُمّ قالَ : " فإذا ثَبتَ بذلكَ الفرْقُ بينَ حركتَيِ التقاءِ السَّاكنَينِ و هما منفصلانِ ، و بينَهما و هما متّصلانِ سَكَنْتَ إلى همزةِ الواوِ من قولِه : ﴿ لَتَرَؤُنَّ الجَحيمَ ﴾ ، و ﴿ لَتَرَؤُنَّها ﴾ ، فاعرفْ ذلكَ ، فإنَّ جميعَ أصحابِنا تلقَّوا همزةَ هذه الواوِ بالفسادِ ، و جمعوا بينَها و بينَ همزةِ الواوِ من قولِهِ : ﴿ اشْتَرَؤا الضَّلالَةَ ﴾ فيمن همزَ الواوَ ، و هذهِ ــ لعمري ــ قبيحةٌ ؛ لأنَّ السَّاكنَينِ من كلمتَينِ ، فلذلكَ فُرِّق ما بينَ الموضعَينِ " . [4]

قلتُ : و بعدُ فإنَّ وصْفَ من همزَ بالغالطِ غيرُ مستقيمٍ من وجهَينِ : ورودِ القراءةِ بها و لو على وجهِ الشُّذوذِ ، و نسبةِ هذا الهمزِ لغةً لقيسٍ ، و من حفظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظْ ، و ليسَ قبولُهُ بأبعدَ من قَبولِ النّصبِ بـــ (لم) ، و لكنَّهُ معَ ذلكَ ضعيفٌ مرذولٌ ، كما ذكرَ ابنُ جنِّي ، و يقوِّي وصْفَهُ بالضَّعفِ أمرانِ :

---

[1] ممن قال بذلكَ الزجّاج في معاني القرآن ١ / ٩١ ، و أبو جعفر النحّاس في إعراب القرآن ١ / ١٩٣ ، و ابن خالويه في مختصر في شواذّ القرآن ٢

[2] ينظر الكشّاف ٤ / ٢٨١ .

[3] ينظر المحتسب ٢ / ٣٧١ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٣٧٢ .

الأوَّلُ : أنَّ الغالبَ إهمالُ الاعتدادِ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَين ، كما اتَّضحَ مـن عـرضِ المسائلِ السَّابقَة ، و منِ اعتدَّ في نحوِ (شُدّ الحبلَ) ، فلأنّه اعتدّ به في (شُدّ ، و لمْ يَـشُدّ) مع سكونِ الثَّاني ؛ استثقالا للمتماثلَينِ ، فمن الأولى أنْ يَعتدَّ بهِ في (شُدّ الحبلَ) ، كيف و قد تحرَّك ثاني المتماثلَين ؟

الثَّاني : أنَّ في همْزِ الواوِ المضمومةِ في ﴿ لَتَرَؤُنَّ الجَحيمَ ﴾ ، و ﴿ اشْـتَرَؤا الـضَّلالَةَ ﴾ تناقضًا ظاهرًا ؛ لأنَّ همْزَ الواوِ يعني الاعتدادَ بالضَّمَّةِ العارضَـةِ ، و حـذْفُ لامِ الفعـلِ ؛ لسكونِهِ و سكونِ واوِ الجماعةِ يعني عدمَ الاعتدادِ بها ، و لا يُخرجُ من هذا التَّنـاقضِ إلا تَرْكُ الهمْزِ ، و عدمُ رجوعِ المحذوفِ ، و هو القياسُ ، أو همْزُ الواوِ ، و رجوعِ المحذوفِ ، و ما وقفتُ على أنّ أحدًا نَطَقَ به .

و لعلَّ هذا التَّناقضَ هو الَّذي دفعَ إلى ألا يعتدُّوا بكسرِ الفعلِ في ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾، و ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ ، لأنَّ قولَهم اعتدادًا بالكسرةِ على اللامِ : إنَّ الفعلَ مبنيٌّ على الكَسرِ ــ و حركةُ البناءِ في المبنيِّ أصالةً لازمةٌ ــ يُلزِمُهم ردَّ العينِ ، فإذا قالوا ذلكَ ، و لم يَرْجِعوا العينَ كانَ في هذا تناقضٌ .

ولا وجهَ للتَّفريقِ بينَ ما كانَ في كلمةٍ ، و ما كانَ في كلمتَين ، فقـدْ وردتْ روايـةُ الهمْزِ فيهما ، فأمّا بناءُ (أَيْنَ ، و كَيْفَ ، و أَمْسِ ، و هؤلاءِ ، و مُنْذُ) علـى الفـتحِ ، و الكَسرِ ، و الضَّمِّ فإنَّهُ بناءٌ لازمٌ ، لا عارضٌ ، و لو كانَ عارضًا لما التزموا حركةً بعينِها ، و قد قُرِئَ : ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ بضمِّ الواوِ ، و كسرِها ، و فتحِها [1] ، و الله أعلمُ .

---

[1] ينظر إعراب القراءات الشواذّ ١ / ١٢٥ ــ ١٢٦ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ الحركةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ على حركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ :

يقالُ : (اضْرِبِ الغلامَ) ، فتُكسَرُ لامُ الفعلِ ؛ لسكونِها ، و سكونِ لامِ التَّعريف ؛ تخلُّصًا من التقائِهما ، فإذا تحرَّكتْ لامُ التَّعريفِ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ لَمْ يُعتدّ بهذه الحركةِ ، و تبقَى لامُ الفعلِ مكسورةً ، و ذلكَ قولُكَ : (اضْرِبِ الابْنَ ، و اكتُبِ الاسْمَ ، و أكْرِمِ الاثْنَينِ) ؛ " لأنَّ تحريكَ اللامِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، فهي في تقديرِ السُّكونِ ، فكما أنَّ لامَ (افْعلْ) إذا وقعَ بعدَها ساكنٌ يُحرَّكْ ، و لا يُسكَّنْ ، فكذلكَ إذا وقعتْ بعدَها حركةٌ لالتقاءِ السَّاكنَينِ تُحرَّكُ من حيثُ كانَتِ الحركةُ غيرَ معتدٍّ بها ، فصارتْ من أجلِ ذلكَ في حُكْمِ السُّكونِ " . [1]

تعقيبٌ :

إذا حُرِّكَ حرفٌ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، فإنَّ تحريكَ السَّاكنِ الثَّاني بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ غيرُ معتدٍّ بها ، بل تبقَى حركةُ السَّاكنِ الأَوَّلِ و إنْ تحرَّكَ السَّاكنُ الثَّاني ؛ لأنَّ حركةَ السَّاكنِ الثَّاني إنّما كانَتْ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، و ذلكَ نحوُ (اضْرِبِ الابْنَ) ، فإنَّ كسرةَ الباءِ من (اضربْ) إنّما جاءتْ ؛ للتَّخلُّصِ من سكونِها ، و سكونِ اللامِ بعدَها ، و لا يُعتدُّ بحركةِ اللامِ ؛ لأنَّها كُسِرَتْ ؛ لسكونِها ، و سكونِ الباءِ من (ابْنٍ) ، فهي ساكنةٌ في النيَّةِ .

[1] ينظر الحُجَّة للقراء السَّبعة ١ / ١٢١ _ ١٢٢ .

المسألةُ الخامسةُ : أَثَرُ الحركةِ العارضةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ على إدغامِ المتماثلَينِ :

إذا كانَ الفعلُ ثلاثيًا مضعّفًا بأنْ يكونَ عينُهُ ، و لامُهُ من جنسٍ واحدٍ فإنَّهُ " إذا تحرَّكَ الحرفُ الآخرُ فالعربُ مجمعونَ على الإدغامِ " [1] ، ما لم يكونا ياءينِ ، و ذلكَ نحو (شدَّ ، و ردَّ ، و غَضَّ) ، و (يَشُدُّ ، و يَرُدُّ ، و يَغُضّ) ، فإنْ سكنَ اللامُ للجزمِ ، أو للبناءِ فإنَّ أهلَ الحجازِ يفكُّونَ الإدغامَ ؛ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنانِ ، فيقولونَ : (لم يشْدُدْ ، و لمْ يرْدُدْ ، و لم يغْضُضْ ، و اشْدُدْ ، و ارْدُدْ ، و اغْضُضْ) ، و أمّا بنو تميمٍ ، و غيرُهم من العربِ ، منهم قيسٌ ، و أسدٌ فيدغمون ، و يقولونَ : (لم يَشُدّ ، و لم يَرُدّ ، و لم يَغُضّ ، و شَدَّ ، و رَدَّ ، و غُضَّ) ، يسكّنونَ أوّلَ المتماثلَينِ ، و يحرِّكونَ الثّاني . [2]

و باللُّغتَينِ قُرِئَ عددٌ من الآياتِ [3] ، منها قولُهُ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾ [4] ، و قولُهُ عزَّ و جلّ : ﴿ لا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ ﴾ . [5]

و لمّا كانَ المدغمُ في نحوِ (اشْدُدْ ، و لم يَشْدُدْ) يسكِّنُ الأوَّلَ ، و يحرِّكُ الثَّاني الَّذي كانَ ساكنًا ؛ ليتسنَّى لهُ الإدغامُ جعلَ ابنُ عصفورٍ حركةَ الثَّاني للتَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ ، فقال عن لغةِ الحجازيّينَ : " فإنْ قلتَ : فهلا حرَّكُوا الثّاني من السَّاكنَينِ إذا التقَيا ، ثُمّ أدغَموا الأوَّلَ ؟

فالجوابُ : أنَّ حركةَ التقاءِ السَّاكنَينِ عارضةٌ ، فلم يُعتدّ بها ، كما لم يُعتدّ بها في نحو ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ ، ألا ترى أنّهم لا يردُّونَ الواوَ المحذوفةَ من ﴿ قُمْ ﴾ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ و إنْ كانَتِ الميمُ قد تحرَّكتْ ؛ لأنَّ حركتَها عارضةٌ .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٠ .

[2] سبق تخريج هذهِ المسألةِ ، ينظر صفحة (٣٢) .

[3] ينظر اللّهجات العربيّة في التُّراث ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٨ .

[4] سورة المائدة ٥ / الآية ٥٤ ، قرأ نافع ، و ابن عامر بالإظهار ، و الباقون بالإدغام ، ينظر الحُجّة للقُرّاء السَّبعة ٣ / ٢٣٢ ، و الكَشف عن وجوه القراءات السَّبع ١ / ٤١٢ ـ ٤١٣ .

[5] سورة يوسف ١٢ / الآية ٥ ، قرأ الجمهور بالإظهار ، و قرأ زيد بن عليّ بالإدغام ، ينظر البحر المحيط ٥ / ٢٨٠ .

و أمّا غيرُهم من العربِ فيُدغِمُ ، و يعتدُّ بالعارضِ ؛ لأنَّ العربَ قد تعتدُّ بالعارضِ في بعضِ الأماكنِ " .[1]

و كذلكَ إنْ تحرَّكَ ثاني المثْلَينِ بحركة التقاءِ السَّاكنَينِ العارضةِ في نحوِ (ارْدُدِ الرَّجُلَ) ، و (لم يَرْدُدِ الرَّجُلَ) أبقَى الحجازيُّونَ اللَّفظَ على ما كانَ عليهِ من الفكِّ ، و لم يُـدغموا ؛ " لأنَّ هذا التَّحريكَ ليسَ بلازمٍ لها ، إنّما حرَّكوا في هذا الموضعِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ "[2] ، و متى زالَ السَّاكنُ الثَّاني زالتْ معَهُ ، و ذلكَ قولُكَ : (ارْدُدْ زيدًا) ، و لهذا لم يعتدُّوا بها ، و احتملُوا ثِقَلَ المتماثلَينِ محرَّكَينِ ؛ لعروضِه .

فأمَّا غيرُهم فيُبْقُونهُ على إدغامِهِ ، و قد جاءَ القرآنُ باللُّغتَينِ ، قالَ اللهُ تعـالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[3] ، و قالَ سبحانَهُ و تعـالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ .[4]

تعقيـبٌ :

فكُّ الإدغامِ فيما سكنَ ثاني المثْلَينِ فيهِ للجزمِ ، أو للبناءِ نحوَ (لم يَشْدُدْ ، و اشْدُدْ) لغةُ الحجازيِّينَ ، وحجَّتُهم ألا يلتقِيَ ساكنان ، فأمّا غيرُهم فيدغمونَ ، وكلاهما " قياسٌ مطَّـردٌ بيِّنٌ "[5] ، إلا أنَّ لغةَ الحجازيِّينَ هي اللُّغةُ القديمةُ الجيِّدةُ ، كما ذكرَ سيبويهِ ، و أكثرُ قراءةِ الجمهورِ عليها[6] ، فالفكُّ أصلٌ ، و الإدغامُ فرعُهُ ، و لذا وافقَهم من أدغمَ ، ففكَّ الإدغامَ في نحوِ (ارْدُدْنَ) ، قالَ سيبويه : " و أهلُ الحجازِ ، و غيرُهم مجتمعونَ على أنَّهم يقولـونَ للنساءِ : (ارْدُدْنَ) ، و ذلكَ لأنَّ الدَّالَ لم تسْكُنْ ههنا لأمرٍ ، و لا نهيٍ ... ألا تـرَى أنَّ

---

[1] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٦٥٦ _ ٦٥٧ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، و ينظر _ أيضًا _المنصف ٢ / ٣٠٤ .

[3] سورة الأنفال ٨ / الآية ١٣ .

[4] سورة الحشر ٥٩ / الآية ٤ .

[5] ينظر الكامل ١ / ٤٣٩ .

[6] ينظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطيّ ٢ / ٤٧١ .

السُّكونَ لازمٌ لهُ في حال النَّصبِ ، و الرَّفعِ ، و ذلكَ قولُكَ : (ردَدْنَ ، و هنّ يرْدُدْنَ ، و على أنْ يرْدُدْنَ) " .[1]

فإنْ تحرَّكَ ثاني المتماثلَين بحركةِ التقاءِ السَّاكنَين العارضةِ فإنّ أهلَ الحجازِ لا يعتدُّونَ بها ؛ لعروضِها ، فلا يدغِمونَ ، و أَدغَمَ غيرُهم ، فإنْ كانَ في كلمةٍ نحوَ (شُدّ ، و لم يَشُدّ) فإنْ فيه على رأْيِ ابنُ عصفورٍ اعتدادًا بالعارضِ ، فأمّا في الكلمتَين نحو (شُدّ الحبلَ ، و لم يشُدّ الحبلَ) فليسَ فيهِ اعتدادٌ بالعارضِ ، و لكنْ لأنَّهم يدغمونَ فيما كانَ ساكنًا ، فمن الأَوْلى أنْ يدغِموا في المتحرِّكِ ، و عليهِ قولُ جريرٍ :

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّكَ منْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَ لا كِلابًا .[2]

فإنْ لزِمَتْ حركةُ الثَّاني ، و ذلكَ " إذا اتَّصلَ بالمدْغَمِ فيهِ واوُ جمعٍ نحوَ (رُدُّوا) ، أو ياءُ مخاطبةٍ نحوَ (رُدِّي) ، أو نونُ توكيدٍ نحوَ (رُدُّنَّ) أَدغمَ الحجازيُّون ، و غيرُهم من العربِ ؛ لأنَّ الفعلَ حينئذٍ مبنيٌّ على هذهِ العلاماتِ ، فليسَ تحريكُهُ بعارضٍ " .[3]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٤ .

[2] البيت من الوافرِ ، و هو في ديوانِ جرير ٢ / ٨٢١ .

[3] ينظر شرح الأشمونيّ ٤ / ٥٩٦ _ ٥٩٧ .

المبحثُ السَّادسُ : عُروضُ الوقفِ

اللغةُ إنّما وُضعتْ للتفاهمِ ، و إيصالِ المعاني الكامنة في النفسِ إلى غيرِها ، و لهذا كانَ الوصلُ هو الأصلَ الموافقَ لاختيارِ الواضعِ ، و الوقفُ عارضٌ .[1]

و المقصودُ بالوقفِ : " قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدَها "[2] ؛ لتمامِ المعنى ، و هو الوقفُ الاختياريُّ ، أو لانقطاعِ النَّفَسِ ، و هو الوقفُ الاضطراريُّ ، أو لاختبارِ المتكلِّمِ كيفَ يقفُ ؟ و هو الوقفُ الاختباريّ .[3]

و أنواعُ الوقفِ أحدَ عشرَ نوعًا ، و هي تختلفُ في الحسنِ ، كما يختلفُ بعضُها في المحلّ[4] ، و هذهِ الأنواعُ هي[5] : الإسكانُ المجرَّدُ ، و الرَّوْمُ ، و الإشْمامُ ، و إبدالُ الألفِ ، و إبدالُ تاءِ التَّأنيثِ هاءً ، و زيادةُ الألفِ ، و إلحاقُ هاءِ السَّكتِ ، و إثباتُ الواوِ ، و الياءِ ، أو حذفُهما ، و إبدالُ الهمزةِ ، و التّضعيفُ ، و نقلُ الحركةِ ، و بعضُ هذهِ الوجوهِ ينضوي تحتَ غيرِه .

و من مسائلِ عُروضِ الوقفِ ما يأتي :

المسألةُ الأولى : أثرُ الوقفِ على إثباتِ الياءِ ، و حذفِها من المنقوصِ المنوَّن :

يجبُ في الاسمِ المنقوصِ المنصوبِ منوّنًا ، أو غيرَ منوّن إثباتُ يائه وصلا ، و وقفًا ، نحو قولِه تعالى : ﴿ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾[6] ، و قولِه عزّ و جلّ : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[7] ، و قولِه عزّ و جلّ : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ .[8]

---

[1] ينظر ما سبق عن عُروض الإعراب ، و البناء صفحة (٥٥) .

[2] ينظر الشافية في علم التصريف ٦٣ .

[3] ينظر في هذا المعنى الإتحاف ١ / ٣١٩ .

[4] ينظر في الوقف ، و أحكامه : الكتاب ٤ / ١٦٦ _ ٢٠١ ، و شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٧٩ _ ٢٠٠١ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٢٧١ _ ٣٢٤ .

[5] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٣٤ .

[6] سورة آل عمران ٣ / الآية ١٩٣ .

[7] سورة الأحقاف ٤٦ / الآية ٣١ .

[8] سورة القيامة ٧٥ / الآية ٢٦ .

فإنْ كانَ المنقوصُ مرفوعًا ، أو مجرورًا جازَ في الوقفِ إثباتُ يائه ، و حذفُها سواءٌ أكانَ منوّنًا أم غيرَ منوّنٍ ، فالمنوّنُ نحو قولهِ سبحانهُ و تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [1] ، و قولِهِ عزّ و جلّ : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [2] ، قرأ الجمهورُ بحذفِ الياءِ ، و قرأَ ابنُ كثيرٍ [3] بإثباتِها . [4]

فأمَّا غيرُ المنوّنِ ، و هو المعرّفُ بـ (أل) فنحو قولِهِ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [5] ، و قولِهِ سبحانه : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [6] ، و قفَ الجمهورُ بحذفِ الياءِ ، و وقفَ ابنُ كثيرٍ بإثباتِ الياءِ فيهما . [7]

و كذا من غيرِ المنوّنِ المضافُ إذا وُقِفَ عليهِ دونَ المضافِ إليهِ نحو قولِهِ تعالى : ﴿ وَمَا أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ﴾ [8] ، و قولِهِ سبحانهُ : ﴿ وَمَا أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ﴾ [9] ، وقفَ الكسائيُّ بحذفِ الياءِ فيهما ، و رُوِيَ عن حمزةَ ، و وقفَ الباقونَ بإثباتِها في الأولى ؛ لأنّهُ الأصلُ ، و فيهِ اتِّباعٌ لرسمِ المصحفِ ، و حذفِها في الثانيةِ ؛ لاتِّباعِ الرسمِ . [10]

و ما ذُكرَ من الوجهينِ في الوقفِ على المرفوعِ ، و المجرورِ ــ أكانا منوّنينِ أم غيرَ

---

[1] سورة النّحل ١٦ / الآية ٩٦ .

[2] سورة الرّعد ١٣ / الآية ٣٣ .

[3] هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو الكنانيّ مولاهم ، الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة ، توفي سنه ١٢٠هـ ، بمكة ، ينظر : معرفة القراء ٨٦ ، و وفيات الأعيان ٣/٤١ .

[4] ينظر حُجّة القراءات ٣٧٥ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢١ .

[5] سورة الرّعد ١٣ / الآية ٩ .

[6] سورة غافر ٤٠ / الآية ١٥ .

[7] ينظر حُجّة القراءات ٣٧٢ ، و ٦٢٧ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢٤ ، و ٢٤٦ .

[8] سورة النّمل ٢٧ / الآية ٨١ .

[9] سورة الرُّوم ٣٠/ الآية ٥٣ .

[10] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ١٦٦ .

منوّنين _ لغتانِ وردتا عن العربِ فيهما ، و قد اختُلفَ في الجيِّدِ الأكثرِ منهما .[1]

و الّذي يعنينا هنا هو الوقفُ على المرفوعِ ، و المجرورِ المنوّنينِ ، قالَ سيبويه : " و ذلكَ قولُكَ : (هذا قاضْ ، و هذا غازْ ، و هذا عمْ) تريدُ : (العمِي) ، أذهبوها في الوقـــفِ ، كما ذهبتْ في الوصلِ ... ، فهذا الكلامُ الأكثرُ الجيّدُ .

و حدّثنا أبو الخطّابِ[2] ، و يونسُ أنّ بعضَ من يُوثقُ بعربيّتهِ من العربِ يقولُ : (هذا رامي ، و غازي ، و عمي) ، أظهروا في الوقفِ حيثُ صارتْ في موضعِ غيرِ تنوينٍ " .[3]

و وجهُ من أثبتَ الياءَ أنّ الياءَ إنما حُذفتْ في الوصلِ ؛ لسكونِها ، و سكونِ التنوينِ ، فلمّا كانَ الوقفُ لا تنوينَ فيهِ رجعتِ الياءُ ، و قد رجّحَ يونسُ هذهِ اللغةَ ؛ " لأنّ الياءَ إنّما حُذفتْ لأجلِ التّنوينِ ، و لا تنوينَ في الوقفِ ، فوجبَ ردُّ الياءِ " .[4]

و وجهُ من حذفَ الياءَ " أنَّ حذفَ التّنوينِ في الوقفِ عارضٌ ، و العارضُ لا يُعتدُّ بهِ ، فبقيتِ الياءُ محذوفةً ، و سكنَ ما قبلَها ؛ لأنّهُ لا يوقفُ على متحرّكٍ ، و هذه اللُّغةُ أوجـــهُ اللُّغتَينِ ؛ لأنّها مبنيةٌ على عدمِ الاعتدادِ بالعارضِ ، و هو الأكثرُ " .[5]

تعقيـــبٌ :

في الوقفِ على الاسمِ المنقوصِ المنوّنِ في حالّتي الرَّفعِ ، و الجرِّ لغتانِ :

الأولى : حذفُ الياءِ فيُقالُ : (هذا قاضْ ، و مِن قاضْ) ، و بهِ قرأَ الجمهورُ قولَهُ عزّ و جلّ : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ ، و قولَهُ تعالى : ﴿ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ﴾، و في هذهِ اللُّغةِ إهمالُ الاعتدادِ بالوقفِ ؛ لعروضِهِ ؛ لأنَّ اليـــاءَ حـــذفتْ ؛ لسكونِها ، و سكونِ التّنوينِ في الوصلِ ، فلمّا وُقفَ عليهِ بالسُّكونِ حُذفتِ الكسرةُ الّـــتي

---

[1] ينظر في ذلــك : الكتــاب ٤ / ١٨٣ ، و أســرار العربيــة ٣٨ _ ٤٠ ، و التصريح بمضمــون التوضيــح ٥ / ٢٤٢ _ ٢٤٦ ، و همع الهوامع ٦ / ٢٠٢ _ ٢٠٣ .

[2] هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، يعرف بالأخْفَش الكبير أو الأكبر ، أحد شيوخ سيبويه ، ينظر : مراتب النحويين ٤٦ ، و النزهة ٤٤ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ١٨٣ .

[4] ينظر أسرار العربية ٣٩ .

[5] ينظر شرح المقدّمة الجُزُولية الكبير ٣ / ١٠٧٠ .

كانتْ قبلَ الياءِ ، كما يقالُ : (هذا زيدْ ، و مررتُ بزيدْ) ، و لم تُرجَعِ الياءُ مع زوالِ التَّنوينِ في الوقفِ ؛ لأنّه زوالٌ عارضٌ ، و هي أجودُ اللُّغتينِ .

الثَّانيةُ : إثباتُ الياءِ ، فيُقالُ : (هذا قاضي ، و مِن قاضي) ، و بهِ قرأَ ابنُ كثيرٍ قولَهُ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَ مَا عِنْدَ اللهِ باقي ﴾ ، و قولَهُ عزّ و جلّ : ﴿ وَ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادي ﴾ ، و في هذهِ اللغةِ اعتدادٌ بالوقفِ ، فأُثبتتِ الياءُ لَمّا زالَ التَّنوينُ .

و من هنا فإنّ ترْكَ الاعتدادِ بالوقفِ ، و ما يترتّبُ عليهِ من حذفِ الياءِ هو الأكثرُ ، و لعلّ العلّةَ فيهِ ما أشارَ إليها الرّضيُّ بقولِهِ : " لئلا يعودَ الياءُ ، فيكونَ حالُ الوقفِ ظاهرَ الثِّقلِ " [1] ، و لذلكَ كانَ الوقفُ بالسُّكونِ " هو الأكثرُ ، و الأغلبُ ، و هو الأصلُ ؛ لأنَّ سلبَ الحركةِ أبلغُ في تحصيلِ غرضِ الاستراحةِ " . [2]

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٣٠١ .

[2] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٤٦ .

المسألةُ الثَّانيةُ : أَثَرُ الوقفِ على التقاءِ السَّاكنَين :

سبقَ في صدرِ مبحثِ التقاءِ السَّاكنَين أنّ حدَّ التقائهما أنْ يكونَ أوَّلُهما حرفَ مدٍّ ، و الثَّاني حرفًا مُدغمًا ، و أنّ التقاءهما مطلقًا يُعدُّ عارضًا [1] ، و من ذلك التقاؤهما في الوقف ؛ لعروضه .

و إنَّما سوَّغَهُ أنَّ " الوقفَ على الحرفِ يُمكِّنُ جَرْسَ ذلكَ الحرفِ ، و يُوَفِّرُ الصَّوتَ عليه ، فيصيرُ توفيرُ الصَّوتِ بمنزلةِ الحركةِ لهُ " . [2]

فإنْ أدَّى الوقفُ إلى التقاءِ ثلاثةِ أحرفٍ ساكنةٍ لم يجزْ ، و ذلكَ كالوقفِ على قولِهِ سبحانَهُ و تعالى : ﴿ ءَأَنت ﴾ [3] ، و ﴿ أَرَءَيْت ﴾ [4] على مذهبِ من روى البدلَ ـ أيْ في الهمزةِ الثانيةِ ـ عن الأزرقِ [5] عن ورشٍ ، و هو أحدُ وجهَينِ لهُ فيها ، و الآخرُ جَعْلُها بينَ بينَ [6] ، " و ذلكَ من أجلِ اجتماعِ ثلاثِ سواكنَ ظواهرَ ، و هو غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ " [7] ، و لكنَّهُ إنْ وقفَ جعلَها بينَ بينَ .

و لهذا زعمَ ابنُ الجزريِّ أنّه قد تجتمعُ ثلاثةُ أحرفٍ سواكنَ ، فقالَ : " إذا وُقِفَ على المشدَّدِ المتطرِّفِ ، و كانَ قبلَهُ أحدُ حروفِ المدّ ، أو اللّينِ ، نحو ﴿ ٱلدَّوَآبِّ ﴾ [8] ، و

---

[1] ينظر صفحة (١٥٤) .

[2] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ١٢١ .

[3] سورة المائدة ٥ / الآية ١١٦ .

[4] سورة الكهف ١٨ / الآية ٦٣ .

[5] هو يوسف بن عمرو بن يسار المدنيّ ، لزم ورشًا مدَّة طويلة ، توفي في حدود سنة ٢٤٠ هـ ، ينظر معرفة القرَّاء ١ / ١٨١ .

[6] ينظر النشر في القراءات العشر ١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ .

[7] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٤٠٨ .

[8] سورة الأنفال ٨ / الآية ٢٢ .

﴿ صَوَآفَّ﴾ [1] ، و ﴿ اللَّذَانِّ ﴾ [2] ، و نحو : ﴿ تُبَشِّرونِّ ﴾ [3] ، و ﴿ و اللَّذَيْنِّ ﴾ [4] ، و ﴿ هَاتَيْنِّ ﴾ [5] وُقِفَ بالتَّشديدِ كما يوصلُ ، و إنِ اجتمعَ في ذلكَ أكثرُ من ساكنَينِ ، و مُدَّ من أجلِ ذلكَ ، و ربّما زيدَ في مدِّه وقفًا لذلكَ " . [6]

و كذا ذهبَ أبو عمرٍو الدّانيُّ ، و ذلكَ عندَ قولِه تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِّ ﴾ حيثُ قالَ : " و الوقفُ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ غيرُ ممكنٍ إلا بتخفيفِ النونِ ؛ لالتقاءِ ثلاثِ سواكنَ فيهِ إذا شدّدتَ ، و التقاؤُها ممتنعٌ ، و ذلكَ بخلافِ الوقفِ على المشدّدِ الّذي تقعُ الألفُ قبلَهُ نحو ﴿ ٱلدَّوَآبِّ ﴾ ، و ﴿ صَوَآفَّ﴾ ، و ﴿ غَيْرَ مُضَآرٍّ ﴾ [7] ، و ﴿ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [8] ... ؛ لأنَّ الألفَ للزومِ حركةِ ما قبلَها قَوِيَ المدُّ بها فصارتْ كالمتحرّكِ " . [9]

تعقيبٌ :

يجوزُ في الوقفِ بالسُّكونِ أنْ يجتمعَ ساكنانِ على غيرِ حدِّه ، و ذلكَ إذا سكنَ ما قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه ؛ لأنَّ اجتماعَهما عارضٌ للوقفِ فلم يُستثقلْ ، على أنَّ هناكَ من يستثقلُهُ ، و بهذا علّلَ ابنُ يعيشَ لمن وقفَ بنقلِ الحركةِ ، فقالَ : " فكانَ في ذلكَ محافظةٌ على حركةِ الإعرابِ ، و تنبيهٌ عليها ، و خروجٌ عن محذورِ الساكنَينِ " . [10]

---

[1] سورة الحج ٢٢ / الآية ٣٦ .

[2] سورة النساء ٤ / الآية ١٦ ، و هي قراءة ابن كثير ، ينظر : حجّة القراءات ١٩٣ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٨١ .

[3] سورة الحجر ١٥ / الآية ٥٤ ، و تشديد النون ، و كسرها قراءة ابن كثير ، ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٠ .

[4] سورة فُصّلت ٤١ / الآية ٢٩ ، و هي قراءة ابن كثير ، ينظر : حجّة القراءات ١٩٣ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٨١ .

[5] سورة القصص ٢٨ / الآية ٢٧ ، و هي قراءة ابن كثير ، ينظر : حجّة القراءات ١٩٣ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٨١ .

[6] ينظر النشر في القراءات العشر ٢ / ١٢٧ .

[7] سورة النساء ٤ / الآية ١٢ .

[8] سورة الرحمن ٥٥ / الآية ٣٩ .

[9] ينظر النشر في القراءات العشر ٢ / ١٢٧ .

[10] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٩ / ٧١ .

و لعلَّ اللغةَ العربيةَ ــ في نظري ــ تأبى اجتماعَ ساكنَينِ خالصَينِ مُتمحِّضَين في السُّكونِ لا على سبيلِ الأصالةِ ، و لا على سبيلِ العُروضِ ، و ذلكَ أنّ القسمةَ تقتضي أنْ يكونَ ذلكَ في كلمةٍ ، أو كلمتَينِ ، و قد يكونُ أوَّلُ السَّاكنَينِ مدًّا أو في حكمِه ، و قد يكونُ حرفًا صحيحًا ، كما أنَّ السَّاكنَ الثَّاني قد يكونُ مُدغمًا ، و قد يكونُ غيرَ مُدغمٍ ، و ذلكَ كلُّهُ إمَّا أنْ يكونَ وصلا ، أو وقفًا ، و يمكنُ إجمالُ ذلكَ في حالَّتينِ بالنَّظرِ إلى السَّاكنِ الثَّاني :

الأولى : أنْ يكونَ مشدَّدًا مُدغمًا في مثله ، و لا يكونُ إلا مسبوقًا بحرفِ مدٍّ ، نحو (دابَّة ، كتابَّكرٍ) ، أو ما في حُكْمِه ، نحو (أُصَيْمّ ، و تُوبَّكر) ــ و صلا ، أو وقفًا ــ ، و عندَها ينبو اللِّسانُ عنهما نَبْوَةً واحدةً ، قالَ ابنُ يعيشَ : " و السَّاكنُ إذا كانَ مُدغمًا يجري مَجرى المتحرِّكِ ؛ لأنَّ اللِّسانَ يرتفعُ بهما دفعةً واحدةً " [1] ، و لا شكَّ أنَّ هذه النَّبْوةَ تُقلقُ السُّكونَ ، و توهنُ خلوصَهُ ، هذا منْ جهة .

و منْ جهةٍ أخرى فإنَّ مدَّ الصَّوتِ بالأوَّلِ بمثابةِ الحركةِ ؛ إذْ إنَّ الصَّوتَ به لا ينقطعُ ، بل يستمرُّ حتَّى ينتقلَ اللِّسانُ إلى النُّطقِ بالثَّاني ، و لو انقطعَ لكانَ النُّطقُ بالسَّاكنِ الثَّاني بمثابةِ الابتداءِ بالمُدغَمِ ، و هذا لا تُجيزهُ العربيَّةَ ، و لهذا يتركُ البَزِّيُّ [2] مذهبَهُ في التَّاءِ المبتدأ بها إلى مذهبِ الجمهور . [3]

الثانيةُ : أنْ يكونَ السَّاكنُ الثاني غيرَ مشدَّد ، و حينئذٍ قد يكونُ ما قبلَهُ حرفَ مدٍّ وصلا ، أو وقفًا ، و المدُّ كالحركةِ على ما مرَّ آنفًا ، و قد يكونُ ما قبلَهُ حرفًا صحيحًا ، و ذلكَ لا يكونُ إلا في الوقفِ .

أمَّا السَّاكنُ الأوَّلُ فإنَّكَ إمَّا أنْ تُمدَّ الصوتَ بهِ من أجلِ السَّاكنِ بعدَهُ ، و تمكِّنَهُ ــ إنْ كانَ ممَّا يقبلُ ذلكَ ، فيطولُ الصَّوتُ ، و لا ينقطعُ ، و يظهرُ ذلكَ بملاحظةِ الفرقِ بينَ نطقِ الصَّادِ في (يصْبرُ ، و نَصْرٌ) ، و إمَّا ألا تُمدَّ الصَّوتَ ؛ لأنَّهُ لا يقبلُ المدَّ ، كالحروفِ الشَّديدةِ ، أو " لأنَّ أخذَكَ في حرفٍ آخرَ ، و تأهُّبكَ لهُ قد حالا بينكَ و بينَ التَّلبُّثِ ، و

---

[1] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ .

[2] هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله البَزِّيّ ، قارئ مكة ، و مؤذِّن المسجد الحرام ، توفي سنة ٢٠٥ هـ ، ينظر معرفة القرَّاء ١ / ١٧٣ .

[3] ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣١٤ .

الاستراحةِ ، الذي يوجدُ معها ذلكَ الصُّوَيْبُ " [1] ، فيكونُ العذرُ في السَّاكنِ الثَّاني ، و هو لا يخلو حينئذٍ من أنْ يكونَ رِخوًا ، أو شديدًا ، أو بينهما .

فأمَّا إنْ كانَ الحرفُ رِخْوًا ، و الحروفُ الرِّخْوةُ هي : (الهاءُ ، و الحاءُ ، و الغينُ ، و الخاءُ ، و الشّينُ ، و الصّادُ ، و الضّادُ ، و الزّاي ، و السّينُ ، و الظّاءُ ، و الثّاءُ ، و الذّالُ ، و الفاءُ) [2] ، فإنَّ الصّوتَ يجري مع كلٍّ منها ؛ لضعفِ الاعتمادِ عليهِ في موضعه [3] ، و جريانُ الصَّوتِ يناقضُ السُّكونَ الَّذي هو قطعُ الصَّوتِ بالحرفِ ، و هذا مِمَّا يقلقُ السُّكونَ ، و يوهنُ خلوصَهُ أيضًا .

و أمَّا إنْ كانَ الحرفُ شديدًا ، و الحروفُ الشَّديدةُ هي : (الهمزةُ ، و القافُ ، و الكافُ ، و الجيمُ ، و الطاءُ ، و التّاءُ ، و الدَّالُ ، و الباءُ) ، فإنَّ الصّوتَ و إنْ لم يجرِ معَ كلٍّ منها ؛ لقوّةِ الاعتماد عليهِ في موضعه فإنَّ سكونَها لا يتمحّضُ ، فأمَّا (القافُ ، و الجيمُ ، و الطاءُ ، و الدّالُ ، و الباءُ) فإنَّ الواقفَ على أحدِها لا بدّ أنْ يُتبعَها صوتًا ، أو نبرةً زائدةً عن الحرفِ ، و هو ما يُعرفُ بالقلقلة [4] ، و هي بهذا تُشبهُ المدغمَ ، و يتّضحُ ذلكَ مثلا بالوقوفِ على (دوابّ) ، و (كتابْ) ، و أمّا (الكافُ ، و التّاءُ) فهما مهموسانِ ضعُفَ الاعتمادُ عليهما في موضعهما ، و جرى النّفَسُ معهما [5] ، و قد جعلَ ابنُ يعيشَ (الكافَ) من حروفِ القلقلةِ إلا أنَّها دونَ (القافِ) في ذلكَ [6] ، كما أنّ (التّاءَ) حرفٌ مهتوتٌ لما فيهِ من الضّعفِ ، و الخفاءِ [7] ، و أمَّا (الهمزةُ) فمعَ أنَّها حرفٌ شديدٌ مجهورٌ فهي حرفٌ عندَ الوقفِ عليهِ بالسُّكونِ يضعفُ ، و لهذا وصفهُ بعضُ العلماءِ بالمهتوتِ [8] ، و لعلّ هذا الضّعفَ هو الَّذي جرَّأهم على قصرِ الممدودِ .

---

[1] ينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٧ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٤ _ ٤٣٥ .

[3] ينظر الرعاية لتجويد القراءة ١١٩ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ١٢٤ .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

[6] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ١٢٩ .

[7] ينظر المصدر السَّابق ١٠ / ١٣١ .

[8] ينظر الرعاية لتجويد القراءة ١٣٨ .

و أمَّا إنْ كانَ الحرفُ يجمعُ بينَ الشّدَّةِ ، و الرَّخاوةِ ، و تلكَ الحروفُ هي (العينُ ، و الـرّاءُ ، و اللامُ ، و النُّـونُ ، و الميمُ ، و الألفُ ، و الياءُ ، و الواوُ) فإنَّ هذهِ الحـروفَ " شديدةٌ في أصلِها ، و إنّما يجري النّفَسُ معها ؛ لاستعانتِها بصوتِ ما جاورَ من الرِّخـوةِ كالعينِ الّتي يستعينُ المتكلّمُ عندَ لفظِهِ بها بصوتِ الحاءِ ، و كاللامِ الّتي يجري فيها الصوتُ ؛ لانحرافِها ... ، و كالنُّونِ تستعينُ بصوتِ الخياشيمِ ؛ لما فيها من الغُنَّةِ ، و كحروفِ المدِّ و اللِّينِ الّتي يجري فيها الصّوتُ ؛ للينِها " . [1]

قلتُ : و الميمُ كالنُّونِ ، و " الدليلُ على ذلكَ أنّكَ لو أمسكتَ بأنفِكَ ، ثُمّ تكلّمـتَ بهما لرأيتَ ذلكَ قد أخلّ بهما " [2] ، و الرَّاءُ حرفٌ مُكرّرٌ " يجري فيهِ الصَّوتُ لتكريرِهِ ، و انحرافِهِ إلى اللامِ ، فتجافى للصّوتِ ، كالرّخوةِ " . [3]

فإذا تبيّنَ أنَّ اجتماعَ ساكنَينِ خالصَينِ مُتمحِّضَينِ في كلمةٍ فيهِ نظـرٌ ، فـإنّ القـولَ بإمكانِ اجتماعِ ثلاثِ سواكنَ ظواهرَ مُحالٌ ، و اللهُ تعالى أعلمُ .

---

[1] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٠ / ١٢٩ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٤ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٤٣٥ .

المسألةُ الثالثةُ : أَثَرُ الوقفِ على الإمالةِ :

" و قالوا : (مررتُ بمالٍ كثيرٍ) ، و (مررتُ بالمالْ) ، كما تقولُ : (هذا ماشْ) ، و (هذا داعْ) ، فمنهم من يدعُ ذاكَ في الوقفِ على حالِه ، و منهم من ينصبُ في الوقفِ ؛ لأنَّهُ قدْ أسكنَ ، و لم يتكلّمْ بالكسرةِ ، فيقولُ : (بالمالْ ، و ماشْ) ، و أمّـا الآخـرونَ فتركوهُ على حاله ؛ كراهيةَ أنْ يكونَ كما لَزِمَهُ الوقفُ " [1] ، و إنّما أمالَ من أمالَ ، مـا ذهبتْ فيه الكسرةُ بسببِ الوقفِ ، و همُ الأكثرُ [2] ؛ " ليبيِّنوا الكسرةَ في الأصلِ " . [3]

ثُمّ إنَّ الّذينَ لا يميلونَ ؛ لأنّهم لم يلفظوا بالكسرةِ ، و اعتـدُّوا بحـذفها في الوقـفِ " يقولونَ : (مررتُ بحمارْ) ؛ لأنّ الرّاءَ كأنّها عندَهم مضاعفةٌ ، فكأنّه جَرَّ راءً قبل راءٍ ، و ذلك قولُهم : (مررتُ بالحمارْ) ، و (أستجيرُ باللهِ منَ النّارْ) " . [4]

و منهم من يميلُ الألفَ المبدلةَ من التّنوينِ المنصوبِ في حالةِ الوقفِ ، فقد " قالَ ناسٌ : (رأيتُ عمادا) ، فأمالوا للإمالةِ كما أمالوا للكسرةِ " [5] ، أيْ أنّهم أمالوا الألفَ الثانيـةَ المبدلةَ من التّنوينِ ، و هو قليلٌ ؛ " لأنَّ الألفَ عارضةٌ للوقفِ ، فهي في حكمِ التّنوينِ " . [6]

تعقيـبٌ :

أسبابُ الإمالةِ عامّةً ترجعُ في حقيقتِها إلى الكسرةِ ، و الياءِ ، و قد اختُلفَ في أيِّهمـا أقوى [7] ، على أنَّ الكسرةَ تؤثِّرُ في الإمالةِ [8] سواءٌ أكانت إعرابًا ، نحو (مررتُ ببابِه) ، أم بناءً ، نحو (نزالِ) ، ظاهـرةً __ كما مرّ __ أم مقـدّرةً ، نحو (من المالْ) ، متّـصلةً __ كما مرّ __أم منفصلةً ، نحو (لزيـدٍ مالْ) ، إلا أنَّ كسرةَ البناءِ ؛ للزومِها أقوى من كسرةِ الإعرابِ ، و الكسرةُ الظاهرةُ أقوى من المنويَّةِ ، و المتّصلةُ أقوى من المنفصلةِ .

---

[1] ينظر الكتاب ٤ / ١٢٢ _ ١٢٣ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧ _ ٨ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ١٣٢ .

[4] ينظر المصدر السّابق ٤ / ١٤٠ .

[5] ينظر المصدر السّابق ٤ / ١٢٣ .

[6] ينظر شرح الشافية للجاربرديّ ١ / ٢٤٢ .

[7] ينظر شرح الشافية للجاربرديّ ، و بهامشها حاشية ابن جماعة ١ / ٢٤٢ _ ٢٤٣ .

[8] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢٩٢ .

و تُنوَى الكسرةُ في مواضعَ منها : الوقفُ بالسُّكونِ ، و الإدغامُ ، و هــذهِ الكــسرةُ المنويّةُ قد تكونُ كسرةَ بِنيةٍ ، نحو (داعْ ، و ماشْ) ، و أصلُهما : (داعِي ، و ماشِــي) ، و (جادٌّ) ، و أصله : (جادِدٌ) ، و لذا يُمالُ في الأحوالِ الإعرابيةِ المختلفةِ ، و المجرورُ في المدغمِ أقوى ، و قد تكونُ كسرةَ إعرابٍ ، نحو (من ماءْ) ، و لا تُمــالُ حينئــذٍ إلا في الجرِّ .

و إذا كانتِ الكسرةُ المنويَّةُ على راءٍ ، نحوَ (سارْ) في الوقفِ علــى (ســاري) ، و (سارٌّ) ، و (منَ النَّارْ) كانت أقوى في تأثيرِ الإمالةِ من الكسرةِ على غيرِ الرَّاءِ ؛ لِمــا في الرَّاءِ من تِكرارٍ ، فكأنَّ المنويَّةَ كسرتانِ .

و كلٌّ من أمالَ للكسرةِ المنويّةِ في الوقفِ ، و همُ الأكثرُ لم يعتدّ بحذفِها فيــه ؛ لأنّ الوقفَ عارضٌ ، و الأصلُ الوصلُ ، و هذهِ الكسرةُ " تعودُ إذا وَصلَ ، فقالَ : (هذا ماشٍ يا فتى) " .[1]

و كما اعتدّ بالوقفِ من أمالَ ؛ للكسرةِ المحذوفةِ بسببِه ، اعتدّ به أيضًا من أمالَ الألفَ المبدلةَ من التّنوينِ المنصوبِ في الوقفِ ، فقالَ : (رأيتُ زيدًا) ، إلا أنَّ ذلكَ قليلٌ ضعيفٌ .

و لضعفِ إمالةِ الألفِ المبدلةِ من التّنوينِ استدلّ السيرافيُّ[2] على أنّ الألفَ في المقــصورِ المنوّنِ هي لامُهُ ، و ليسَتِ الألفَ المبدلةَ من التّنوينِ ، و ذلكَ نحو (رأيتُ فتًى) ؛ لأنّهــم أمالوا في قولِه عزَّ و جلّ : ﴿ وَٱتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[3] ، و لذلكَ فحملُهــا على أنّها لامُهُ أولى ؛ لقوّةِ إمالةِ الألفِ حينئذٍ .

---

[1] ينظر المحتسب ١ / ٢٠٦ .

[2] ينظر شرح الشافية للرضيّ ٢ / ٢٨٣ _ ٢٨٤ .

[3] سورة البقرة ٢ / الآية ١٢٥ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ الوقفِ على مجيءِ الوزنِ الَّذي لا نظيرَ لهُ :

من أنواعِ الوقفِ : الوقفُ بنقلِ الحركة ، و عليهِ قراءةُ : ﴿ وَ العَـصِرْ ﴾ [1] ، و قُـرِئَ كـذلِكَ : ﴿ وَ تَوَاصَوا بِالصَّبِرْ ﴾ [2] ، و مثلُهُ قولُهُ :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُرْ [3]

و قولُهُ :

لَنَا صَـرْخَةٌ ثُمَّ إِسْكَاتَةٌ كَمَا طَـرَّقَتْ بِنِفَاسٍ بِكِرْ [4]

و لهُ شروطٌ خمسةٌ [5] ، منها ألا يؤدّيَ إلى عدمِ النّظيرِ ، و لذلِكَ " لم يقولوا : (هـذا عِدُلْ) ، و لا (مِنْ قُفِلْ) ... ؛ لئلا يُؤدّيَ إلى الوزن المرفـوض "[6] ؛ لأنَّه ليسَ في الكلام (فِعُل) ، و لا في الأسماءِ (فُعِل) ، فأمّا من أثبت (دُئِل) فيجوزُ عندَهُ (مِنْ قُفِلْ) . [7]

و لمّا كانَ النَّقلُ يُؤدّي إلى عدمِ النَّظـيرِ أَتْبَعوا " و قالوا : (هذا عِدِلْ ، و فِسِلْ ... ؛ لأنَّهُ ليسَ من كلامِهم (فِعُل) ، و قالوا : (في البُسُرْ) ، و لم يكسروا في الجرِّ ؛ لأنَّهُ ليسَ في الأسماءِ (فُعِل) ، فأتبعوها الأوَّلَ " . [8]

تعقيـبٌ :

يتّضحُ ممَّا سبقَ أنَّ الوقفَ بنقلِ الحركةِ يُعتدُّ بهِ ، فيُرفضُ إنْ أدَّى إلى وزنٍ مرفوضٍ ، و لهذا لم يقولوا : (هذا عِدُلْ) ، و لا (في البُسِرْ) ؛ لانعدامِ هذينِ الوزنَينِ في الأسمـاءِ ، و ذلكَ عندَ من لم يُثبتْ (دُئِل) ، و في هذا اعتدادٌ بالوقفِ معَ عروضِهِ ، و لهذا ذهبَ مـن

---

[1] سورة العصر ١٠٣ / الآية ١ ، و قد نُسبت هذه القراءة لسلاّم أبي المنذر في الحُجَّة للقرّاء السبعة ٦ / ٤٣٩ .

[2] سورة العصر ١٠٣ / الآية ٣ ، و هي قراءة أبي عمرو ، ينظر مختصر ابن خالويه ١٧٩ ، و البحر المحيط ٨ / ٥٠٩

[3] البيت من الرجز ، و قد نُسب لبعض السّعديّين في الكتاب ٤ / ١٧٣ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٥٩ ، و لعُبيد ابن مَاوِيَّةَ الطّائيّ في لسان العرب ٥ / ٢٣١ (ن ق ر) ، و لهما ، أو لفدكيّ بن عبد الله ـ و قيـل : أعبـد ـ المنقريّ في الدرر ٦ / ٣٠٠ .

[4] البيت من المتقارب ، و هو لأوس بن حَجَر في ديوانه ٣١ .

[5] ينظر تلك الشروط ، و ما يتعلّق بها في التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٥١ ـ ٢٥٦ .

[6] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٣١٢ ـ ٣٢٢ .

[7] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

[8] ينظر الكتاب ٤ / ١٧٣ ـ ١٧٤ .

ينقلُ الحركةَ إلى الإتباعِ ، فقالَ : (هذا عدِلْ ، و في البُسُرْ) هروبًا من الوزنِ المرفوضِ ، ثُمّ طَرَدَ ذلكَ فيما لا يؤدِّي إلى الوزنِ المرفوضِ ، و كذا فعلَ في المنصوبِ ؛ " لأنَّه لمَّا لَزِمَهُ تسويةُ الرّفعِ ، و الجرِّ فيهما ؛ لئلا يؤدِّيَ إلى الوزنِ المرفوضِ أتبعَهما المنصوبَ ، و جعلَ الأحوالَ الثلاثةَ متساويةً " . [1]

و لم يخالفوا ذلكَ إلا فيما كانَ مهموزَ اللامِ ، ففي **الكتاب** : " و اعلم أنَّ ناسًا من العربِ كثيرًا يُلقون على السَّاكنِ الَّذي قبلَ الهمزةِ حركةَ الهمزةِ ، سمعنا ذلكَ من تميمٍ ، و أسد ، يريدونَ بذلكَ بيانَ الهمزةِ ، و هو أبينُ لها إذا وَلِيَتْ صوتًا ... ، فلمّا كانت الهمزةُ أبعدَ الحروفِ ، و أخفاها في الوقفِ حرّكوا ما قبلَها ؛ ليكونَ أبينَ لها ، و ذلكَ قولُهم : (هو الوَثُؤْ ، و منَ الوَثِئْ ، و رأيتُ الوَثَأْ) ، و (هو البُطُؤْ ، و منَ البُطِئْ ، و رأيتُ البُطَأْ) ، و (هو الرِّدُؤْ ـ و تقديرُها : (الرِّدُعْ) ـ و منَ الرِّدِئْ ، و رأيتُ الرِّدَأْ) ، يعني بالرِّدْءِ : الصَّاحبَ " . [2]

و الَّذي يدلُّ على أنّ ذلكَ إنَّما كانَ للهمزِ أنّهم وقفوا بالنّقلِ في المنصوبِ فقالوا : (رأيتُ الوَثَأْ ، و البُطَأْ ، و الرِّدَأْ) ، و لا يكونُ ذلكَ في غيرِ الهمزِ " فلم يقولوا : (رأيتُ البَكَرْ) ؛ لأنَّهُ في موضعِ التّنوينِ ، و قد يلحقُ ما يُبيِّنُ حركتَهُ " [3] ، و ذلكَ قولُكَ : (رأيتُ بكْرًا) .

و هؤلاءِ الَّذينَ لم يحفلوا بما يُؤدِّيهِ النَّقلُ معَ الهمزِ إلى الوزنِ المرفوضِ لم يعتدُّوا بالوقفِ ؛ " لعروضِ ذلكَ الوزنِ في الوقفِ ، وكونِه غيرَ موضوعٍ عليهِ الكلمةُ " . [4]

على أنَّ بعضَ بني تميمٍ [5] ـ و هم قلَّةٌ [6] ـ تحاشَوا من الوزنَينِ المرفوضَينِ في الهمزِ ما تحاشَوهُ في غيرِ الهمزِ ، فأتبعوا في الهمزِ في أحوالِه الثلاثةِ ، كما أتبعوا في غيرِه في الرّفعِ ، و الجرِّ ، فقالوا : (هو الرِّدِئْ ، و منَ البُطُؤْ) .

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٣٢٢ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ١٧٣ .

[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٣١١ .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

[6] ينظر الحُجَّة للقرّاء السبعة ١ / ٩٩ .

و قولُهم هذا يحتملُ أمرَينِ :

الأولُ : أنّهم ممَّن يتبعُ ، وكانَ من نتيجةِ الإتباعِ زوالُ الوزنِ المرفوضِ ، و هو اختيارُ أبي عليٍّ الفارسيِّ الّذي استدلّ على ذلكَ بقولِهم " في الوقفِ : (رأيتُ الرِّدِئْ ، و مِنَ البُطُؤْ ، و رأيتُ العِكِمْ ، و رأيتُ الجُحُرْ) ، فأتبعوا الأوسطَ تحريكَ الأوّلِ ، فكذلكَ يكونُ قولُهم : (هذا الرِّدِئْ) على هذا الحدِّ ، لا لكراهةِ الضَّمَّةِ بعدَ الكسرةِ ، فكما لا يكونُ في (رأيتُ الجُحُرْ) إلا على الإتباعِ لما قبلَهُ ، كذلكَ لا يكونُ في (هذا عِدِلْ) إلا كذلكَ ، لا لكراهةِ الضَّمَّةِ بعدَ الكسرةِ " . [1]

الثاني : أنّهم إنّما أتبعوا لما يُؤدِّيه الإتباعُ من زوالِ الوزنِ المرفوضِ ، و هو اختيارُ سيبويهِ حيثُ قالَ : " و أمّا ناسٌ من بني تميمٍ فيقولونَ : (هو الرِّدِئْ) ، كرهوا الضَّمَّةَ بعدَ الكسرةِ ؛ لأنّه ليسَ في الكلامِ (فِعُل) ، فتنكّبوا هذا اللفظَ ؛ لاستنكارِ هذا في كلامِهم ، و قالوا : (رأيتُ الرِّدِئْ) ، ففعلوا هذا في النصّبِ ، كما فعلوا في الرّفعِ ، أرادوا أنْ يُسوُّوا بينهما ، و قالوا : (مِنَ البُطُؤْ) ؛ لأنَّهُ ليسَ في الأسماءِ (فُعِل) ، و قالوا : (رأيتُ البُطُؤْ) ، أرادوا أنْ يُسوُّوا بينَهما، و لا أراهم إذْ قالوا : (مِنَ الرِّدِئْ ، و هو البُطُؤْ) إلا يتبعونَهُ الأوّلَ ، و أرادوا أنْ يُسوُّوا بينهنّ إذْ أُجْرِينَ مُجرًى واحدًا ، و أتبعوهُ الأوَّلَ ، كما قالوا : (رُدُّ ، و فِرِّ) " . [2]

و بينَ القصدَينِ فرقٌ ، فعلى الأوّلِ يكونونَ كغيرِهم من تميمٍ ، و أسدٍ في أنّهم لا يعتدُّونَ بالوقفِ في المهموزِ و إنْ أدّى إلى وزنٍ مرفوضٍ ، و إنْ لم ينطقوا به ، و على الثاني يكونونَ ممّنْ يعتدّ بالوقفِ العارضِ ، فأتبعَ حينَ أدّى الوقفُ بالنّقلِ إلى وزنٍ مرفوضٍ ، ثُمّ أتبعَ أيضًا في ما لم يؤدِّ إلى وزنٍ مرفوضٍ طرْدًا للبابِ .

و كلا القولَينِ مذهبٌ ؛ فأمَّا اختيارُ الفارسيِّ فيؤيِّدُهُ أنّ النّقلَ نُسبَ إلى بني تميمٍ ، و الإتباعُ في أكثرِهِ منسوبٌ إليهم [3] ، و أمَّا اختيارُ سيبويه فيؤيِّدُهُ أنَّهُ لو لم يكنْ قصدُهم تحاشيَ الوزنِ المرفوضِ لما أتبعوا ؛ لأنّ ذلكَ مغتفرٌ في الوقفِ بالنّقلِ على المهموزِ ، و هو ما عليهِ عامَّةُ تميمٍ ، و أسدٍ ، و طردُ البابِ من مقاصدِ العربيّةِ .

---

[1] ينظر الحُجّة للقرّاء السبعة ١ / ١٠٠ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ١٧٧ ـ ١٧٨ .

[3] ينظر اللهجات في كتاب سيبويه ١٠٠ ـ ١٠٢ .

و يُبنى على ذلكَ ما إذا قيلَ : (هذا البُسُرْ ، و مِن عِدِلْ) ، فإنَّهُ محمولٌ على الإتبـــاعِ عندَ الفارسيِّ ، و أمَّا عندَ سيبويهِ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ من قبيلِ النَّقلِ ، و يجوزُ أنْ يكونَ من قبيلِ الإتباعِ ، و أرادَ قائلُهما أنْ يسوِّيَ بينهُما و بينَ (مِن البُسُرْ ، و هذا العِدِلْ) .

و اختيارُ الفارسيّ أحبُّ إليَّ بدليلِ إتباعِهم في المنصوبِ ، و هو مِمَّا لا يُوقَـــفُ عليـــهِ بالنَّقلِ في غيرِ المهموزِ ، و إذا وُقِفَ عليهِ بالنَّقلِ في المهمـــوزِ لم يـــؤدِّ إلى وزنٍ مرفـــوضٍ ، فإتباعُهم فيهِ دليلٌ على أنّهم مِمَّنْ شأنُهُ الإتباعُ ، و اللهُ أعلمُ .

المبحث السابع : عروض القلب المكاني

قيلَ في تعريفِ القلبِ المكانيِّ : إنَّهُ " تقديمُ بعضِ حروفِ الكلمةِ على بعضٍ ، و أكثـرُ ما يتّفقُ القلبُ في المعتَلِّ ، و المهموزِ ، و قد جاءَ في غيرِهما قليلا " [1] ، و هو عارضٌ ؛ لأنّ الأصلَ أنْ يقعَ كلُّ حرفٍ في موضعِهِ من اللّفظِ ، فإنْ قُدِّم ، أو أُخِّر كانَ ذلـكَ خـلافَ الأصلِ .

و لهذا قالَ ابنُ جنِّي : " اعلمْ أنَّ كلَّ لفظَينِ وُجِدَ فيهما تقديمٌ ، و تأخيرٌ ، فأمكنَ أنْ يكونا جميعًا أصلَينِ ليسَ أحدُهما مقلوبًا عن صاحبهِ فهو القياسُ الَّذي لا يجوزُ غـيرُهُ ، و إنْ لم يُمكنْ ذلكَ حكمتَ بأنَّ أحدَهما مقلوبٌ عن صاحبه " . [2]

و ليسَ كلُّ لفظَينِ اتَّفقا معنًى ، و اتّحدا حروفًا معَ تقديمِ بعضِ الحروفِ على بعضٍ في أحدِهما يُحكمُ بأنَّ أحدَهما مقلوبٌ عن الآخرِ [3] ، إذ يخرجُ من القلبِ ما كـانَ لغـةً ، كـ " (صاعِقَة و صواعِقَ) ، و هو مذهبُ أهلِ الحجازِ ، و بهِ نزلَ القرآنُ ، و بنو تميمٍ يقولونَ : (صاقِعَةٌ و صواقِعُ) . [4]

و كذا لا يُعدُّ من القلبِ ما إذا تساوتِ اللّفظتانِ في التصرُّفِ ، و لهذا قالَ سـيبويه : " و أمّا (جذبْتُ) ، و (جبذْتُ) ، و نحوُهُ فليسَ فيه قلبٌ ، و كلُّ واحدٍ منهُما علـى حدَتِه ؛ لأنَّ ذلكَ يطَّرِدُ فيهما في كلِّ معنًى ، و يتصرَّفُ الفعلُ فيه ، و ليسَ هذا بمنزلةِ ما لا يطَّرِدُ ممَّا إذا قلبتَ حروفَهُ عمَّا تكلّموا بهِ وجدتَ لفظَهُ لفظَ ما هو في معَناهُ من فعـلٍ ، أو واحدٍ هو الأصلُ الَّذي ينبغي أنْ يكونَ ذلكَ داخلا عليه كدخولِ الزوائدِ " . [5]

و يندرجُ تحتَ هذا المبحثِ ممَّا يتعلّقُ بالعُروضِ عدَّةُ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : أثَرُ القلبِ المكانيِّ على الصَّرف ، و منعه :

بعدَ استقراءِ عددٍ كبيرٍ من الألفاظِ المقلوبةِ قلبًا مكانيًّا ، و الوقوفِ على ما جـاءَ منها

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢١ .

[2] ينظر الخصائص ٢ / ٦٩ .

[3] ينظر أدلّة القلب في شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٣ ـ ٢٤ ، و همع الهوامع ٦ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

[4] ينظر الكامل للمبرِّد ٣ / ١٢٥٨ ، و قد أورد أحمد علم الدين الجندي طائفة من ذلكَ ، ينظر اللهجات العربيّة في التراث ٢ / ٦٤٨ ـ ٦٥٣ .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٣٨١ .

ممنوعًا من الصَّرفِ لم أعثرْ على لفظةٍ واحدةٍ أزالَ القلبُ المكانيُّ علّةَ منعِها ، و لهذا بقيَتْ تلكَ الألفاظُ على حكمِها الّذي كانَ لها ، و من تلكَ الألفاظ :

١ ـ (أشياءُ) عندَ الخليلِ ، و سيبويه [1] ، و أصلُها : (شيئاءُ) ، ثُمّ قُـدِّمتِ الـلامُ (الهمزةُ) على الفاءِ (الشّينِ) ، فوزنُها (لَفْعاءُ) ، و قد بقيَ لها منعُ الصّرفِ ، قـالَ الله تعالى : ﴿ لا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ . [2]

و نحوُ (أشياءَ) (حَوْباءُ) ، و هي النّفْسُ [3] ، قالَ ذو الرُّمَّة :

حَتَّى إذا اصْفَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ أَوْ كَرَبَتْ ... أَمْسَى وَ قَدْ جَدَّ في حَوْبائِه القَرَبُ [4]

" الأصلُ : (حبْواءُ) ، قُدِّمتِ اللامُ ، و هي الواوُ الّتي هي متلوَّةٌ للآخرِ على الباءِ ، و هي عينُ الكلمةِ ، فوزنُها (فَلْعاءُ) ، والدليلُ على أنّهُ مقلوبٌ قولُهم : (حابيتُ الرّجلَ) : إذا أظهرتَ له خلافَ ما في حوْبائِكَ " . [5]

٢ ـ (التراقي) ، و أصلُها : (التراقِي) جمعَ (تَرْقُوَةٍ) [6] ، " أنشدَ يعقوبُ : [7]

هُمُ أَوْرَدُوكَ المَـوْتَ حِينَ أَتَيْتَهُمْ ... وَ جَاشَتْ إِلَيْكَ النَّفْسُ بَيْنَ التَّرائِقِ [8] " . [9]

و نحوُها " جاءتِ الخيلُ (شوائعَ) ، و (شواعيَ) على القلبِ ، أيْ : متفرِّقةً ، قـالَ الأجدعُ بنُ مالكٍ بنِ مسروقٍ بنِ الأجدعِ :

وَ كَأَنَّ صَرْعاها قِداحُ مُقَامِـرٍ ... ضُـرِبَتْ عَلَى شَزَنٍ فَهُنَّ شَواعِي [10] " . [11]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٥٦٤ ، و ٤ / ٣٨٠ ، و الإنصاف ٢ / ٨١٢ ـ ٨٢٠ (م / ١١٨) .

[2] سورة المائدة ٥ / الآية ١٠١ .

[3] ينظر لسان العرب ١ / ٣١٠ (ح و ب) .

[4] البيت من البسيط ، و هو لذي الرُّمَّة في ديوانه ١ / ٥٦ ، و القَرَب : سيرُ الليلِ لورْدِ الغَدِ ، ينظر لسان العرب ١ / ٦٦٦ (ق ر ب) .

[5] ينظر همع الهوامع ٦ / ٢٧٧ .

[6] التّرقوةُ : عظم يصل بين ثغرة النحر و العاتق من الجانبين ، ينظر لسان العرب ١٠ / ٣٢ (ت ر ق) .

[7] هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت ،له إصـلاح المنطق ، والإبـدال ، وكتاب الألفاظ ، وغيرها ، توفي ببغداد سنة ٢٤٣ هـ ، ينظر : طبقات الزبيدي ٢٠٢ ، و إنباه الرواة ٤ / ٥٦ .

[8] البيت من الطّويل ، و هو بلا نسبةٍ في الاقتضاب ٢ / ٢٥٩ ، و ضرائر الشِّعر ١٨٩

[9] ينظر لسان العرب ١٠ / ٣٢ (ت ر ق) .

[10] البيت من الكامل ، و هو منسوبٌ للأجدعِ أيضا في الأصمعيَّات ٦٩ ، و المعاني الكبير ١ / ٥٤ .

[11] ينظر المصدر السَّابق ٨ / ١٩١ (ش ي ع) .

و قالوا : (الأوالي) في (الأوائلِ)[1] ، و منهُ قولُهُ :

تَكادُ أَوَاليها تَفَــرَّى جُلُودُها   وَ يَكْتَحِلُ التَّالي بِمُــورٍ وَ حاصِبِ[2]

و أجازَ ابنُ جنِّي في (الثعالي) في قولِ الشَّاعرِ :

لَها أَشارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّــرُهُ   مِنَ الثَّعالي وَ وَخْــزٌ مِنْ أَرانيهَا[3]

أنْ يكونَ " جمعَ (ثُعالةَ) ، و هو الثَّعلبُ ، و أرادَ أنْ يقولَ : (ثعائـــلُ) ، فقلـــبَ ، فقالَ : (الثَّعالي) " .[4]

إلا أنَّ ما كانَ نحوَ (شواعٍ ، و أوالٍ) يجوزُ أنْ يكونَ مصروفًا على ما هو معَروفٌ من رأيِ سيبويهِ في تنوينِ (جوارٍ) ، و بابِها ، و لكنَّ علّةَ الصَّرفِ هي الحـــذفُ لا القلـــبُ المكانيُّ ، فلو بقيتِ الياءُ فيهما بعدَ القلبِ لكانا ممنوعَينِ من الصَّرفِ .

٣ ــ و قالوا : (رجلٌ أغْرَلُ) ، و (أرْغَلُ) على القلبِ ، و هو الأقْلَــفُ[5] ، قـــالَ الشَّاعرُ :

فَإِنِّي امْـــرُؤٌ مِنْ بَني عامِـــرٍ   وَ إِنَّـــكَ دارِيَّـــةٌ ثَيْـــتَـــلُ

تَبُـــولُ العُنوقُ عَلى أَنْفِـــــهِ   كَما بالَ ذُو الوَدْعَةِ الأَرْغَلُ[6]

و الظَّاهرُ أنَّهُ لغةٌ ، و إنْ لم تُنسبْ ؛ لتصرُّفِهِ كتصرُّفِهِ .[7]

تعقيـــبٌ :

العِلَلُ المانعةُ منَ الصَّرفِ تسعٌ جاءتْ في قولِه :

عَدْلٌ ، و وصْفٌ ، و تأنيثٌ ، و مَعْرِفَةٌ   و عُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْـــعٌ ، ثُمَّ تركيبُ

---

[1] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٣ .

[2] البيت من الطويل ، و قد نُسب لذي الرُّمَّة في ضرار الشعر ١٨٩، وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٨ ، و المورُ : الغُبار ، و الحاصبُ ريحٌ تحملُ التُّراب و الحصْباء ، ينظر لسان العرب ٥ / ١٨٧ (م و ر) ، و ١ / ٣٢٠ (ح ص ب) .

[3] سبق تخريجه صفحة (٦٤) .

[4] ينظر سرّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٣ .

[5] ينظر المزهر ١ / ٤٨٠ .

[6] البيتان من المتقارب ، و لم أعثر لهما على نسبة ، و الدَّاريَّة : الّذي يلزم داره لا يطلب معاشًا ، و الثَّيْتل : الوعْل ، و هو ممّا لا يبرح الجبل ، و العُنوق : جمع عَناق ، و هي الأنثى من المَعز ، ينظر لسان العرب ٤ / ٢٩٩: (د و ر) ، و ١١ / ٨٢ (ث ت ل) ، و ١٠ / ٢٧٤ (ع ن ق) .

[7] ينظر لسان العرب ١١ / ٢٩٠ (ر غ ل) ، و ٤٩٠ (غ ر ل) .

و النُّـــونُ زائِـــدةً من قبْلِـــها أَلِـــفٌ   و وَزْنُ فعْلٍ ، و هذا القَوْلُ تقْريبُ .[1]

و هذه العِلَلُ منها ما يتعلَّقُ بجانبِ اللَّفظِ ، و منها ما يتعلَّقُ بجانبِ المعنى ، و منها ما لهُ جانبٌ لفظيٌّ ، و جانبٌ معنويٌّ .

فأمَّا ما يتعلّقُ من تلكَ العِلَلِ بالمعَنى ، و هي : الجمعُ ، و التَّأنيثُ فيما يمتنعُ صرفُهُ لعلّـــة واحدة تقومُ مَقامَ علّتَينِ ، و العلميّةُ ، و الوصفيّةُ ، و العُجْمَةُ فيما يمتنعُ صرفُهُ لعلّتَينِ فـــإنَّ القلبَ المكانيَّ لا يزيلُها ؛ لأنَّهُ تغييرٌ عارضٌ يلحقُ اللَّفظَ ، فلا سلطانَ لهُ على المعنى .

و أمَّا ما يتعلّقُ باللَّفظ من تلكَ العِلَلِ ، و هي : لزومُ علامة التَّأنيث ، و خروجُ صِـــيَغِ منتهى الجموعِ عن صِيَغِ الآحادِ فيما يمتنعُ صرفُهُ لعلّةٍ واحدةٍ تقومُ مَقامَ علّتين ، و العـــدلُ ، و التركيبُ ، و زيادةُ الألفِ و النُّونِ ، و وزنُ الفعلِ ، و العُجْمةِ فإنِّي لم أجـــدْ ــ فيمـــا وقفتُ عليهِ من ألفاظ ممنوعة منَ الصَّرفِ مِمَّا جاءت عنِ العربِ مقلوبةً عن أصلِها ــ مـــا أثَّرَ القلبُ المكانيُّ في عِلَّتِها اللَّفظيَّة .

ففي (أشياءَ ، و حوباءَ) المقلوبتَينِ عن (شيئاءَ ، و حبْواءَ) لزمتْ علامةُ التَّأنيـــث ، ذلكَ أنَّ القلبَ المكانيَّ لا يزيلُها ، كما لا يطالُها ، فعلامةُ التَّأنيثِ لا تكونُ حشوًا .

و في (شواعِي ، و ترائِق ، و أوالِي ، و ثعالِي) المقلوبةُ عن (شوائع ، و تراقـــي ، و أوائل ، و ثعائل) بقيتِ الصيغةُ فيها خارجةً عن صيغِ الآحادِ " في كونِ أوَّلِه مفتوحًـــا ، و ثالثه ألفًا غيرَ عوَض ، و يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ ، أو مقدَّرٌ على أوَّلِ حرفَينِ بعدَها ، أو ثلاثة أوسطُها ساكنٌ غيرُ منويٍّ به ، و بما بعدَهُ الانفصالَ " .[2]

و في (أرْغَلَ) مقلوبِ (أَغْرَلَ) الممنوعِ من الصَّرفِ لعلّتَي الوصـــفيَّة ، و الـــوزنِ لم تتأثّرِ العلّتان ، أمَّا الوصفيَّةُ فهي علّةٌ تعودُ إلى المعَنى ، و لا دخلَ للقلبِ المكانيِّ فيها ، و أمَّا الوزنُ فإنَّ الزيادةَ في أوَّلِ (أرْغَلَ) المشبهةِ لزيادةِ الفعلِ كـــ (أذهَب) لم تتأثَّرْ ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإنَّ الحرفَ المنقولَ من موضعِه إلى موضعِ حرفٍ آخرَ يأخذُ شكلَ ذلكَ الحرفِ سكونَهُ ، و حركاتِه ، فسلمَ لهُ الوزنُ .

---

[1] البيتان من البسيط ، و هما لابي سعيد الأنباريّ ، و قبلهما :

مَوانِعُ الصَّرفِ تسعٌ كلّما اجْتمعتْ   ثِنْتانِ منه فما للصّرفِ تصويبُ

ينظر تعليق محقق شرح المقدّمة الكافية ١ / ٢٥٨ .

[2] ينظر شرح الأشموني ٣ / ٤٤٢ .

المسألةُ الثانيةُ : أَثَرُ القلبِ المكانيِّ على جمعِ المقلوبِ :

إذا جُمعَ اللَّفظُ المقلوبُ جمعًا سالمًا ، أو جمعَ تكسيرٍ لم يؤثِّرِ القلبُ في الجمعِ ، بل تُجمعُ الكلمةُ المقلوبةُ ، و كأنَّها بُنِيَتْ على القلبِ ، قالَ سيبويه : " و كذلكَ لو كسَّرتَ للجمعَ لقلتَ : (لواثٍ ، و شواكٍ) [1] ، كما قالوا : (أيانقُ) [2] " . [3]

و من الألفاظِ المقلوبةِ الَّتي وردتْ مجموعةً قولُهم : (أَشَاوَى) في جمعِ (أشـياءَ) ، و أصلُـها (أشايِيُّ) بثلاثِ ياءاتٍ ، الأولى عينُ الكلمةِ المتأخرةُ إلى موضعِ اللامِ ، و الثانيةُ هي المنقلبةُ عن الألفِ لانكسارِ ما قبلَها ، و الثَّالثةُ هي المنقلبةُ عن ألفِ التَّأنيثِ الَّتي قُلبتْ في المفردِ همزةً ؛ لاجتماعِ ألفَينِ ، ثُمَّ حُذفتِ الياءُ الأولى طلبًا للخفَّةِ ، و أُبدلتْ كسرةَ الياءِ الثَّانيةِ فتحةً ، فقُلبتِ الياءُ الثَّالثةُ ألفًا لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، ثُمَّ أُبدلتِ الياءُ الثَّانيةُ واوًا ، فقيلَ : (أَشَاوَى) ، كما قيلَ في (صحراءَ) : (صحارَى) .

كما جمعوا (أشياءَ) أيضًا جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا ، فقالوا : (أشْياواتٌ) ، فتركوا اللامَ (الهمزةَ) في أوَّلِه ، و قلبوا الهمزةَ واوًا ، كما قالوا في (صحراءَ) : (صحراواتٌ) .

و قالوا في (بسبسٍ) المقلوبِ عن (سبسبٍ) ـ عندَ يعقوبَ ـ ، و هو البَرُّ القَفْرُ الواسعُ : (بسابِسُ) . [4]

تعقيبٌ :

يتبيَّنُ مِمَّا سبقَ أنَّ الكلمةَ الَّتي عرضَ فيها القلبُ المكانيُّ تُعامَلُ عندَ جمعِها على أنَّ ذلكَ هو أصلُها بمعَنى أنَّهُ يُعتدُّ بالقلبِ الَّذي طرأَ عليها ، فتُجمعُ وكأنَّها مبنيَّةٌ على القلبِ ، فلا يُعيدُ التَّكسيرُ ـ الَّذي يعيدُ الأشياءَ إلى أصولِها ـ الحروفَ إلى مواضعِها ، كما كانَ هذا هو شأنُ التَّصغيرِ ، و هما من وادٍ واحدٍ .

---

[1] أيْ في جمعِ (لاثٍ ، و شاكٍ) المقلوبتين عن (لائث ، و شائك) .

[2] أيْ في جمعِ (أيْنق) المقلوبة عن (أنْوُق) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٦ .

[4] ينظر لسان العرب ٦ / ٢٩ (ب س س) .

المسألةُ الثالثةُ : أَثَرُ القلبِ المكانيِّ على الإعلالِ :

و ضعَ الصَّرفيُّونَ قواعدَ تضبطُ الإعلالَ بوجوهِ من القلبِ ، و الحذفِ ، و الإسكانِ ، فإنْ حدثَ في كلمةٍ قلبٌ مكانيٌّ أُجريَ فيها من الإعلالِ ، و التَّصحيحِ ما تستحقُّهُ وَفقَ تلكَ القيودِ ممَّا يجري في غيرها من الألفاظِ الَّتي لم يطرأْ عليها القلبُ المكانيُّ ، و هذه أمثلةٌ متعدِّدةٌ على ذلكَ :

١ ــ الأصلُ في جمعِ (بئرٍ ، و رئمٍ ، و رأيٍ) أنْ يقالَ : (أبْآرٌ ، و أرْآمٌ ، و أرْآءٌ) على وزنِ (أفْعَال) ، و قد قالوا : (آبارٌ ، آرامٌ ، و آراءٌ) بالقلبِ المكانيِّ حيثُ قُدِّمت العينُ على الفاءِ ، فوزنُها بعدَ القلبِ (أعْفَال) ، و أصلُها : (أأْبارٌ ، و أأْرامٌ ، و أأْراءٌ) ، فاجتمعَتْ همزتانِ : الأولى مفتوحةٌ ، و الثانيةُ ساكنةٌ ، فأُبدِلت الثانيةُ ألفًا ، كما قالوا في غيرِ المقلوبِ : (آدمُ ، و آمَنَ) .[1]

و قُرِئَ : ﴿ فَاجْعَلْ آفِدَةً مِنَ النَّاسِ ﴾[2] ، قالَ الزمخشريُّ : " و فيه وجهانِ : أحدُهما أنْ يكونَ من القلبِ ، كقولِكَ : (آدُرٌ) في (أدؤرٍ) . و الثاني أنْ يكونَ اسمَ (فاعلة) من (أفِدَت الرِّحلةُ إذا عَجِلَتْ) "[3] ، و وزنُه مقلوبًا (أعْفِلَة) بتقديمِ العينِ على الفاءِ ، فيصيرُ إلى (أأْفِدةٍ) ، ثُمّ (آفدةٍ) بإبدالِ الهمزةِ الثانيةِ ألفًا ؛ لسكونِها ، و انفتاحِ ما قبلَها .

٢ ــ و قالوا في (تراقي) : (ترائقُ)[4] ، و أصلُها بعدَ القلبِ : (تراوِقُ) ؛ لأنَّها جمعُ (تَرْقُوة) ، ثُمّ أُبدِلتِ الواوُ همزةً ، و عندَ المحقّقينَ أُبدلت الواوُ ألفًا ، ثُمّ أُبدلتِ الألفُ همزةً ؛ لوقوعِها بعدَ ألفِ الجمعَ ، كما قالوا : (عجائزُ) في جمعِ (عجوزٍ) .

٣ ــ و قالوا في (شائكٍ ، و لائثٍ) : (شاكٍ ، و لاثٍ) ، و أصلُهما بعدَ القلبِ المكانيِّ : (شاكِوٌ ، و لاثِوٌ) تطرَّفتِ الواوُ إثرَ كسرةٍ ، فقُلبَتْ ياءً ، ثُمّ أُعلَّتْ إعلالَ (قاضٍ) ، كما قالوا في غيرِ المقلوبِ (غازي) ، و هو (فاعِل) من (الغزوِ) ، و أصلُه (غازِوٌ) .

و قالَ الشَّاعرُ :

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٣٠ .

[2] سورة إبراهيم ١٤ / الآية ٣٧ ، و القراءة بلا نسبة في البحر المحيط ٥ / ٤٣٢ .

[3] ينظر الكشّاف ٢ / ٥٣٧ .

[4] ينظر ما سبق آنفا صفحة (١٨٧) .

مَرْوانُ مَرْوانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي [1]

و أصلُهُ : (اليَموُ) قُلبتِ الواوُ ياءً لتطرُّفِها بعدَ كسرٍ .

و نحوُ ما سبقَ قولُهم : (عاقِي) في (عائقٍ) ، و هو من (عاقَ يعوقُ) ، و أصلُهُ بعدَ القلبِ : (عاقِوٌ) ، و منهُ قولُ الشَّاعرِ :

وَ لَوْ أَنِّي رَمَيْتُكَ مِنْ قَرِيبٍ　　لَعاقَكَ عِنْ دُعاءِ الذِئبِ عاقي . [2]

و قالوا : (الحادِي) في (الواحدِ) ، و (الطَّادِي) في (الواطد) ، و هو الثَّابتُ ، و أصلُهما بعدَ القلبِ (حادِو ، و طادِو) ، قالَ الشَّاعرُ :

ما اعْتادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُعْتادِ　　وَ ما تَقَضَّى بَواقي دَيْنِها الطَّادِي [3]

٤ ـــ و قُرِئَ قولُهُ تعالى : ﴿ وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِئاءً وَ الْقَمَرَ نُورًا ﴾ [4] ، قالَ أبو عليٍّ الفارسيُّ : " فأمَّا الهمزةُ في موضعِ العينِ من ﴿ ضِئَاءً ﴾ فيكونُ على القلبِ ، كأنَّهُ قدَّمَ اللامَ الَّتي هي همزةٌ إلى موضعِ العينِ ، و أُخِّرتِ العينُ الَّتي هي واوٌ إلى موضعِ اللامِ ، فلمَّا وقعتْ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ انقلبتْ همزةً ، كما انقلبتْ في (شَقَاءٍ ، و غَلاءٍ) " . [5]

٥ ـــ و قُرِئَ قولُهُ تعالى : ﴿ وَ إِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَ نَاءَ بِجَانِبِهِ ﴾ [6] ، و في **البحرِ المحيط** : " قيلَ : هو مقلوبُ (نأى) ، فمعَناهُ : بعُدَ ، و قيلَ : معَناه : نَهَضَ بجانبِه " [7] ، و على أنَّهُ مقلوبٌ أصلُهُ بعدَ القلبِ : (نَأَوَ) تحرَّكتِ الواوُ ، و انفتحَ ما قبلَها فقُلبتْ ألفًا .

---

[1] البيت من الرجز ، و هو للأخزر الحمَّاني في شرح شواهد الشافية ٦٩ ، و بلا نسبة في الكتاب ٤ / ٣٨٠ .

[2] البيت من الوافر ، و هو لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ في نوادر أبي زيد ١١٦ ، و ضرائر الشعر ١٩٠ .

[3] البيت من البسيط ، و هو للقطاميّ في ديوانه ٧٨ ، و لسان العرب ١٥ / ٦ (ط د ى) .

[4] سورة يونس ١٠ / الآية ٥ ، و كذا قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوْسَى وَ هَارُوْنَ الْفُرْقَانَ وَ ضِئَاءً ﴾ ، سورة الأنبياء ٢١ / الآية ٤٨ ، و قوله سبحانـه : ﴿ مَنْ إِلـهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِضِئَاءٍ ﴾ ، سورة القصص ٢٨ / الآية ٧١ ، و هي قراءة قُنْبُل عن ابن كثير ، ينظر : النشر في القراءات العشر ١ / ٤٠٦ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٥١٢ .

[5] ينظر الحجّة للقرَّاء السبعة ٤ / ٢٥٨ ـــ ٢٥٩ .

[6] سورة الإسراء ١٧ / الآية ٨٣ ، و كذا في سورة فصِّلت ٤١ / الآية ٥١ ، و قد نُسبت هذه القراءة لابن عامر ، ينظر الحجّة للقرَّاء السبعة ٥ / ١١٥ ، و حجّة القراءات ٤٠٨ .

[7] ينظر البحر المحيط ٦ / ٧٥ .

و نحوُهُ قولُهم : (راءَ) في (رَأى) [1] ، قالَ الشَّاعرُ :

وَ كُلُّ خَليلٍ راءَني فَهُوَ قائِلٌ   مِنَ اجْلِكَ : هذا هامَةُ الْيَوْمِ أوْ غَدِ [2]

و أصلُهُ (رَيَأَ) تحرّكتِ الياءُ ، و انفتحَ ما قبلَها فقُلبتْ ألفًا .

و نحوُ ذلكَ (طاغوتٌ) ، فقدَ قيلَ : إنّ أصلَها (طَغَيُوتٌ ، أو طَغَوُوتٌ) ، و لامُها ياءٌ ، أو واوٌ ، و وزنُها (فَعَلُوت) ، " ثُمّ إنّ اللامَ قدِّمتْ إلى موضعِ العينِ ، فصارتْ بعدَ القلبِ (طَيَغُوتٌ ، أو طَوَغُوتٌ) ، فلمَّا تحرّكتِ الياءُ ، أو الواوُ ، و انفتحَ ما قبلَها قُلبتْ في اللّفظِ ألفًا ، فصارتْ (طاغوت) كما ترى " . [3]

و خُرِّجَ عليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ بَلَى قَدْ جَأَتْكَ آيَاتِي ﴾ [4] ، قالَ أبو حيّانَ : " (جَأَتْكَ) بالهمزِ من غيرِ مدٍّ بوزنِ (جَعَتْكَ) ، و هو مقلوبٌ من (جاءَتْكَ) قُدِّمتْ لامُ الكلمةِ ، و أُخِّرتِ العينُ ، فسقطتِ الألفُ ، كما سقطتْ في (رَمَتْ ، و غَزَتْ) " . [5]

و إذا أدَّى القلبُ المكانيُّ إلى زوالِ العلّةِ الَّتي توجبُ الإعلالَ لم تُعَلّ الكلمةُ ، و من ذلكَ ما مرَّ في لفظِ (الشّواعي) ، و أصلُها قبلَ القلبِ المكانيّ : (شوائعُ) قُلبتِ الياءُ فيها همزةً ؛ لوقوعِها بعدَ ألفِ الجمعَ ، فلمَّا لم تلِ الياءُ ألفَ الجمعَ بسببِ القلبِ المكانيّ رجعتِ الهمزةُ إلى أصلِها .

و نحوُ ذلكَ ما مرّ أيضًا من قولِهم : (الأوالي) في (الأوائل) ، و (الثعالي) على ما أجازَهُ ابنُ جنِّي ، و ضعّفَهُ من أنَّ الأصلَ : (ثعائلُ) جمع (ثُعالَة) .

و من ذلكَ ما مرّ من قولِهم : (عاقي) في (عائق) ؛ لأنَّ الواوَ بالقلبِ لم تقعْ بعدَ ألفِ (فَاعِل) ، و لكنْ أتاها الإعلالُ بعدَ القلبِ ؛ لتطرُّفِها إثرَ كسرٍ ، و نحوُهُ ما جاءَ في قولِهِ :

حَتَّى اسْتَفَأْنا نِساءَ الحَيِّ ضاحِيَةً   وَ أَصْبَحَ المَرْءُ عَمْرٌو مُثْبِتًا كاعي [6]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٧ .

[2] البيت من الطويل ، و هو لكُثَيِّر عزّة في ديوانه ٤٣٥ .

[3] ينظر المحتسب ١ / ١٣٢ .

[4] سورة الزُّمر ٣٩ / الآية ٥٩ ، و هي قراءة الحسن ، والأعرج ، و الأعمش ، ينظر مختصر في شواذّ القراءات ١٣١ .

[5] ينظر البحر المحيط ٧ / ٤٣٦ .

[6] البيت من البسيط ، و هو بلا نسبة في ضرورة الشعر ١٨٩ ، و لسان العرب ٨ / ٣١٧ (ك ي ع) .

و أصلُ (كاعِي):(كائعٌ) من (كاعَ يكيعُ) بمعن جَبُنَ ، فلمَّا بعُدتِ الياءُ عن ألـفِ (فاعِل) ، فزالَ موجبُ إعلالِها رجعتْ لأصلِها .

و لم يشُذّ عن ذلكَ _ مِمَّا وقفتُ عليه _ إلا خمسةُ ألفاظ صُحِّحَ بعضُها و كانَ قياسُها الإعلالَ ، و أُعِلَّ بعضُها و كانَ قياسُهُ التصحيحَ ، فالَّذي صحَّ ، و كانَ القياسُ إعلالَهُ لفظتان هما :

١ _ (أَيِسَ) ، و أصلُهُ (يَئِسَ) ، و كانَ القياسُ في مثلِه أنْ تُقلبَ ياؤُهُ ألفًا ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، و لكنْ جُعلَتْ صحَّةُ اللامِ دليلا على القلبِ المكانيِّ [١] ، قالَ ابنُ جنِّي : " و ليسَ لكَ أنْ تحملَهُ على بابِ (عَوِرَ ، و حَوِلَ ، و صَيِدَ) ؛ لأنَّ ذلكَ منقوصٌ من (افْعَلَّ) ، كما تقدّمَ ، و ليسَ (أَيِسَ) محذوفًا من (افْعَلَّ) ، و لكنْ لَمَّا كانتِ العينُ من (يئِسَ) مكسورةً تركوها ظاهرةً مكسورةً في (أَيِسْتُ) ؛ ليكونَ ذلكَ دلالةً على القلبِ الواقعِ في الكلمةِ " . [٢]

و دلالةُ التَّصحيحِ على القلبِ ليسَ على إطلاقِه ؛ إذ لا يُقالُ : كلُّ مصحَّحٍ مقلوبٌ ، و لكنَّهُ مقيَّدٌ بأنَّهُ " إذا كانتِ الكلمتان بمعًنى واحد ، و لا فرقَ بينهما إلا بقلبٍ في حروفِهما ، فإنْ كانتْ إحداهما صحيحةً معَ ثبوتِ العلّةِ فيها دونَ الأخرى كـ (أَيِسَ) معَ (يَئِسَ) فالصحيحةُ مقلوبةٌ من الأخرى " . [٣]

٢ _ قالوا : (لَهْيَ أبوكَ) مقلوبٌ من (لاهِ أبوكَ) ، و منهُ قولُ الشَّاعرِ :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلتَ في حَسَبٍ   عَنِّي وَ لا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني [٤]

و أصلُهُ (للهِ أبوكَ) ، فحذفوا لامَ الجرِّ ، و لامَ التّعريفِ ، و بقيتْ فاءُ الكلمةِ ، و هو رأيُ سيبويهِ [٥] ، و ذهب المبرِّد إلى أنَّ الباقية هي لام الجرّ ، و على رأيِ سيبويهِ فإنَّ (لاهِ) على وزنِ (فَعَل) من (لاهَ يَليهُ) بمعَنى (ارتفع) [٦] تحركتِ الياءُ ، و انفتحَ ما قبلَها ،

---

[١] ينظر الشافية في علم التصريف ٩ .

[٢] ينظر المنصف ٢ / ١٠٦ .

[٣] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٤ .

[٤] البيت من البسيط ، و هو لذي الإصبع العدوانيّ في المفضَّليات ١٦٠، و خزانة الأدب ٧/ ١٧٣ ، و نسب في الأزهية ٩٧ لكعب الغنويّ .

[٥] ينظر الكتاب ٣/٤٩٨ .

[٦] ينظر البحر المحيط ١/١٢٤ .

فقُلبتْ ألفًا ، و كانَ القياسُ في (لَهْيَ) ألا تُسَكَّنَ الهاءُ ؛ لأنَّ موضعَ العينِ مفتوحٌ ، و يترتَّبُ على ذلكَ ألا تصحَّ الياءُ ، بل تُقلبُ ألفًا ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، فيقالُ : (لَهَى) .

و الَّذي أُعِلَّ ــ و كانَ القياس تصحيحه ــ ثلاثةُ ألفاظٍ ، و هي :

١ ــ قالوا : (جاهٌ) ، و هو مقلوبٌ من (وَجْهٍ) ، و كانَ القياسُ فيه أنْ يقالَ : (جَوْهٌ) ؛ لكونِها ساكنةً [1] ، فالحرفُ المنقولُ في القلبِ المكانيِّ يأخذُ شكلَ الحرفِ الَّذي نُقلَ إلى موضعِه البتَّةَ ، فكانَ يجبُ على هذا أنْ تصحَّ الواوُ .

و قد اختُلفَ في توجيهِ ذلكَ ، فنقلَ ابنُ جنِّي عن الفارسيِّ أنَّهم " لَمَّا أعلُّوهُ بالقلبِ أعلُّوهُ أيضًا بتحريكِ عينِه ، و نقلِه من (فَعْلٍ) إلى (فَعَلٍ) ، يريدُ أنَّهُ صارَ من (وجْهٍ) إلى (جَوْهٍ) ، ثُمَّ حُرِّكتْ عينُهُ ، فصارَ إلى (جَوَهٍ) ، ثُمَّ أُبدلتْ عينُهُ ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، فصارَ (جاهٌ) كما ترى " . [2]

و قيلَ : " الأَوْلى أنْ يُقالَ : نُقلت الواوُ و هي متحرِّكةٌ ، فصارَ الجيمُ الساكنُ فاءً ، و لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكنِ ، فحرَّكوها بالفتحِ ؛ لكونه أخفَّ ، أو لكونِه حركةَ الفاءِ الأصليِّ ، فصارَ (جَوَه) " [3] ، و على الرأيينِ السَّابقَينِ يكونُ وزنُهُ (عَفَلٌ) .

و قيلَ : إنَّ قلبَ الواوِ ألفًا معَ سكونِها شاذٌّ ، كما في (طائيٌّ) اكتفاءً بجزءِ العلّةِ [4] ، و قد خطَّأَ ابنُ جنِّي حملَ شيءٍ من ذلكَ على الشُّذوذِ ما دامَ لهُ وجهٌ من الصِّحَّةِ يُحملُ عليهِ [5] ؛ " لأنَّ القلبَ و إنْ كانَ لا ينقاسُ أوسعُ ، و أكثرُ من الشُّذوذِ " . [6]

و قيلَ : إنَّ الواوَ إنَّما قُلبتْ ألفًا ؛ لتحرُّكِها في الأصلِ ، و انفتاحِ ما قبلَها الآنَ ، كما قيلَ ذلكَ في (أقامَ ، و استقامَ) [7] ، و أصلُهما : (أقْوَمَ ، و استقْوَمَ) ، ثُمَّ نُقلتْ حركةُ

---

[1] ينظر شرح الشافية للجارَبْرديّ ١ / ٢٢ .

[2] ينظر الخصائص ٢ / ٧٦ .

[3] ينظر حاشية ابن جماعة على هامش شرح الشافية للجاربرديّ ١ / ٢٢ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٢٢ .

[5] ينظر المنصف ٢ / ١٠٦ .

[6] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢١٢ .

[7] ينظر حاشية ابن جماعة على هامش شرح الشافية للجاربرديّ ١ / ٢٢ .

الواوِ إلى القافِ ، فتحرّكتِ الواوُ بحسبِ الأصلِ ، و انفتحَ ما قبلَها بحسبِ الآنَ ، فقُلبتْ ألفًا ، و على الرأيَينِ الأخيرَينِ يكونُ وزنُهُ (عَفْلٌ) .

٢ ــ و نحوُ (جاهٍ) قولُهم : (القاهُ) بمَعنَى الطَّاعة [١] ، قالَ :

تَاللهِ لَوْلا النَّارُ أَنْ نَصْلاها

أَوْ يَدْعُوَ النَّاسُ عَلَيْنا اللهْ

لَمَا سَمِعْنا لأَميرٍ قَاها . [٢]

قالَ ابنُ برِّي : و الصَّوابُ عندي أنَّ (القاهَ) مقلوبٌ من (الوَقْهِ) بدلالةِ قولِهم : (وَقِهْتُ ، و استَوْقَهْتُ) ، و مثلُ (الوقْهِ ، و القاهِ) (الوجْهُ ، و الجاهُ) في القلبِ " . [٣]

و كانَ قياسُهُ ألا يُعلّ ، بل يُقالُ : (قَوْهٌ) ، و لعلّ ما قيلَ من آراءٍ في توجيهِ (جاهٍ) المقلوبِ عن (وَجْهٍ) تُقالُ أيضًا في (القاهِ) المقلوبِ عن (الوَقْهِ) .

٣ ــ و قالوا في موضعِ الوترِ من السَّهمِ : (فُوقٌ) على وزن (فُعْلٍ) ، ثمّ قلبوهُ ، فقالوا : (فُقًا) على وزنِ (فُعَلٍ) [٤] قالَ الشَّاعرُ :

وَ نَبْلِي وَ فُقَاها كـعَرَاقِيبِ قَطًا طُحْلِ [٥]

و كانَ قياسُهُ أنْ تصحَّ واوُهُ ؛ لأنَّ ما قبلَها ساكنٌ ، كما صحَّت في (دَلْوٍ) فيُقالُ : (فُقْوٌ) .

تعقيبٌ :

يتَّضحُ من عرضِ هذهِ المسألةِ ، و النّظرِ في الألفاظِ المقلوبةِ الَّتي جاءتْ فيها أنَّ الكلمةَ الَّتي توافرَ فيها شرطُ الإعلالِ بعدَ القلبِ المكانيِّ أُعلّتْ ، و إنْ لم تكنْ في الأصلِ الَّتي قُلبتْ عنهُ معتلّةً ، و أنَّ الألفاظَ الَّتي زالَ شرطُ إعلالِها بعدَ القلبِ المكانيِّ صحَّتْ ، و إنْ كانتْ

---

[١] ينظر لسان العرب ١٣ / ٥٣٢ ــ ٥٣٣ (ق ي ه) .

[٢] الأبيات من الرجز ، و هي للزَّفَيان في لسان العرب ١٣ / ٥٣٢ (ق ي ه) ، و لرؤبة في المعاني الكبير ١ / ٤٧٥ ، لأبي النَّجم العِجليّ في ملحق ديوانه ٣٩٩ .

[٣] ينظر لسان العرب ١٣ / ٥٦١ (و ق ه) .

[٤] ينظر خزانة الأدب ٧ / ١٧٨ ، نقلا عن التذكرة للفارسيّ .

[٥] البيت من الهزج ، وقد نُسب للفِنْد الزِّمَّانيّ ، و قيل لامرئ القيس بن عابس في لسان العرب ١٥ / ١٦١ (ف ق ا) .

في الأصلِ الَّتي قُلبتْ منهُ معتَلّة ، و أنَّ القلبَ المكانيَّ عارضٌ يُعتدُّ به في ذلكَ ، فتُعاملُ الكلمةُ و كأنَّها مبنيَّةٌ عليه ، و من القوانينِ الَّتي احتكمَ إليها اللَّفظُ بعدَ القلبِ المكانيِّ :

١ ــ إذا اجتمعَتْ همزتانِ الأُولى مفتوحةٌ ، و الثَّانيةُ ساكنةٌ أُبدلتِ الثَّانيةُ ألفًا ، و مِمَّا وردَ من ذلكَ في ما وقعَ فيهِ قلبٌ مكانيٌّ : (آبارٌ ، و آرامٌ ، و آراءٌ ، و آفِدَةٌ ، و آدُرٌ) ، و نحوُ ذلكَ مِمَّا لا قلبَ فيهِ : (آدمُ ، و آزرُ ، و آمَنَ) .

٢ ــ إذا وقعتِ الواوُ ، أو الياءُ بعدَ ألفِ الجمعِ قُلبتا همزةً ، و مِمَّا وردَ من ذلكَ في المقلوبِ (ترائقُ) ، و نحوُ ذلكَ مِمَّا لا قلبَ فيه : (صحائفُ ، و عجائزُ) .

٣ ــ إذا تطرَّفتِ الواوُ إثرَ كسرةٍ قُلبتْ ياءً ، و مِمَّا وردَ من ذلكَ في المقلوبِ : (شاكٍ ، و لاثٍ ، و اليَمي ، و الحادي ، و الطَّادي) ، و نحوُ ذلكَ مِمَّا لا قلبَ فيهِ : (الغازي) .

٤ ــ إذا وقعتِ الواوُ ، أو الياءُ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدة قُلبتْ همزةً ، و مِمَّا وردَ من ذلكَ في المقلوبِ (ضِئاء) ، و نحوُ ذلكَ مِمَّا لا قلبَ فيهِ : (كساءٌ ، و بناءٌ) .

٥ ــ إذا تحرَّكتِ الواوُ ، أو الياءُ ، و انفتحَ ما قبلَها قُلبتْ ألفًا ، و مِمَّا وردَ من ذلكَ في المقلوبِ : (ناءَ ، و راءَ ، طاغوتٌ ، و جَأَى) ، و نحوُ ذلكَ مِمَّا لا قلبَ فيهِ : (قالَ ، و باعَ ، و غزا ، و رمَى) .

و الَّذي يدلُّ على صحَّة ما قرَّرتُهُ من أنَّ القلبَ المكانيَّ عارضٌ معتَدٌّ بهِ مطلقًا في الإعلالِ ، و التَّصحيحِ ، و أنَّ الحرفَ المنقولَ فيهِ يُضبطُ بشكلِ الحرفِ الَّذي نُقلَ إلى موضعِهِ ، واطِّراد ذلكَ :

١ ــ تعدُّدُ الأقوالِ في توجيهِ الإعلالِ في (جاه) المقلوبِ عن (وجْهٍ) ، و لولا أنَّ قياسَهُ بعدَ القلبِ (جَوْهٌ) ، و هو ما يقتضي صحَّةَ الواوِ لَمَّا اختلفوا فيه .

٢ ــ تعليلُ سيبويهِ لسكونِ الهاءِ في (لَهْيَ) حيثُ قالَ : " و قالَ بعضُهم : (لَهْيَ أبوكَ) ، فقلبَ العينَ ، وجعلَ اللامَ ساكنةً إذ صارتْ مكانَ العينِ ساكنةً ، و تركُوا آخرَ الاسمِ مفتوحًا كما تركُوا آخرَ " أينَ " مفتوحًا ".[1]

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٩٨ .

و لم يشُذّ عن ذلكَ _ فيما وقفتُ عليهِ _ إلا خمسةُ الألفاظِ ، و هــي : (أيِـسَ ، و لَهْيَ) ، و كانَ القياسُ إعلالَهما ، و (جاهٌ ، و قاهٌ ، و فُقًا) ، و كانَ القياسُ تصحيحَها ، على أنّ لشذوذِ بعضِها وجهًا :

فأمَّا تصحيحُ (أيِسَ) فقدَ ذكرَ ابنُ سيده علَّةَ ذلكَ ، فقالَ : " إنّمـا صـحّ ؛ لأنَّـهُ مقلوبٌ عمَّا تصحُّ عينُهُ ، و هو (يئستُ) ؛ لتكونَ الصحَّةُ دليلا على ذلكَ المعنى ، كمـا كانتْ صحَّةُ (عَوِرَ) دليلا على ما لابدّ من صحَّتِه ، و هو (اعْوَرَّ) " . [1]

و عندي علّةٌ أخرى ، و هي أنَّ علّةَ القلبِ المكانيِّ تتردَّدُ بين التوسُّعِ لغرضِ التخفيفِ ، و الضرورةِ [2] ، و ليسَ في (أيس) ضرورةٌ ، فلم يبقَ إلا التخفيفُ ، و لو قلبوهُ لقـالوا : (إسْتُ) ، و لوجبَ أنّ يقالَ في مضارعِهِ : (أآس) ، كما يقالُ : (هِبتُ أهاب) ، و لا شكّ أنّ اجتماعَ همزتينِ ، و لا سبيلَ إلى تخفيفِ إحداهما ثقيلٌ ، فأمَّا تخفيفُ الثانيةِ بالإبدالِ نحو (آخذُ) ، أو بينَ بينَ _ و هو القياسُ فيها بعدَ تحرُّكِها بحركةِ الياءِ المنقولةِ _ فمتعـذّرٌ للألفِ بعدَها ، و أمَّا التخفيفُ بحذفِ إحداهما فمتعذّرٌ كذلكَ ، فلا سبيلَ لحذفِ الأولى ؛ لكونِها حرفًا جيءَ بهِ لمعنى المضارعةِ ، و لا سبيلَ لحذفِ الثانيةِ ؛ لأنَّ جزمَ المضارعِ يسقطُ الألفَ (العينَ) ؛ لسكونِهِ ، و سكونِ اللامِ بالجازمِ ، و قد سقطت الفاءُ من قبـلُ ، و في ذلكَ إجحافٌ بالكلمةِ ، فلم يبقَ إلا تصحيحُ الماضي بعدَ قلبِهِ ، و إنْ كانَ ذلكَ شاذًا ؛ لئلا ينتقضَ ماراموهُ من الخفَّةِ بالقلبِ ، أو لئلا يجوروا على الكلمةِ بحذفِ فائِها ، و عينِهـا ، و ذلكَ ، كما قالَ ابنُ يعيشَ : " لا نظيرَ لهُ " [3] ، و لهذا قالوا : " أيِسْتُ منهُ آيَسُ يأْسًا " . [4]

فإنْ قيلَ : أينَ الخفَّةُ ، و (أيِسَ) لا سبيلَ لتخفيفِ همزتِه لتصدُّرِها ، في حينِ يجـوزُ تخفيفُ همزةِ (يئِسَ) بجعلِها بينَ بينَ ؟

فالجوابُ : أنّ من يهمزُ من العربِ فـ (أيِسَ) أخفُّ من (يئِسَ) ؛ لمـا فيـهِ مـن الانتقالِ من ثِقَلِ الهمزةِ إلى خِفَّةِ ما بعدَها ، فالهمزةُ " نبرةٌ في الصّدرِ تخرجُ باجتهادٍ ، و هي

---

[1] ينظر المحكم و المحيط الأعظم ٨ / ٦٣١ (أ ي س) .

[2] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢١٠ .

[3] ينظر سفر السعادة ١ / ١١ .

[4] ينظر الصّحاح ٣ / ٩٠٦ (أ ي س) .

أبعدُ الحروفِ مخرجًا ، فثقُلَ عليهم ذلكَ ؛ لأنَّهُ كالتَّهوُّعِ " [1] ، و لهذا جاءَ عنهُم (فُعــل) دون (فِعُل) ، و لهذا أيضًا أمالوا الألفَ إذا تقدَّمَها حرفُ استعلاءٍ ؛ لما فيه من التَّسفُّلِ بعد الصُّعودِ ، و لم يميلوا ما جاءَ حرفُ الاستعلاءِ فيهِ بعدَ الألفِ ؛ لما فيهِ من الــصُّعودِ بعــد النُّزولِ .[2]

و أمَّا من لا يهمزُ فأنَّهُ سيخففُها بجعلها بينَ بينَ ، و بينَ بينَ أقربُ إلى حرفِ العلة منهُ إلى الهمزِ ، لذا منعَ سيبويهِ تخفيفَها بينَ بينَ في (سُئِلَ ، و يستهزِئونَ) ؛ لما يترتّــبُ علــى ذلكَ من ياءٍ قبلَها ضمٌّ ، أو واوٍ قبلَها كسرٌ ، فيجتمعَ حينئذٍ في (يــئِسَ) مــا يقــاربُ المتماثلَين ، و لا سبيلَ لإدغامِهما ، لتصدُّرِهما ، و ليسَ في الأفعالِ مطلقًا مضعَّفُ الفاءِ ، و العينِ [3] ، و اللهُ أعلمُ .

و أمَّا (لَهْيَ) فيجوزُ أنْ تكونَ قد قُلبتْ من (لاهٍ) بعدَ إعلاله ، كما ذهبَ إلى ذلكَ سيبويهِ في قولِهِ آنفًا : " وجعلَ اللامَ ساكنةً إذ صارتْ مكانَ العينِ ساكنةً " .

قلتُ : و نظيرُهُ حينئذ (آدُرٌ) ، و أصلُهُ (أَدْوُرٌ) جمعُ (دارٍ) ، ثُمَّ قُلبتْ واوُهُ همزةً ؛ لانضمامِها ، فقيلَ : (أَدْؤُرٌ) ، ثُمَّ قُدِمتْ على الفاءِ بعدَ إعلالِها ، و لــو قُــدِّمتْ قبــلَ الإعلالِ لقيلَ : (أَوْدُرٌ) .

و أمَّا (الجاهُ ، و القاهُ) فلعلَّ القولَ بأنَّ الواوَ فيهما قُلبتا شذوذًا ، و إنْ كانتا ساكنتَين اكتفاءً بالفتحة قبلَهما أقربُ ما يقالُ فيهما ، " و ذلكَ قليلٌ غيرُ مطَّرِدٍ ، قالوا : (وجــلَ ياجَلُ) أجرَوْا الحرفَ السَّاكنَ مُجرى المتحرِّكِ ؛ طلبًا للتَّخفيفِ " [4] ، كما قلبــتِ اليــاءَ ساكنــةً في (طائيٌّ ، و حاريٌّ) في النِّسبــةِ إلى (طَيِّئٍ ، و حِيرةَ) ، و كمــا قــالوا : (هاهيتُ ، و عاعيْتُ ، و حاحيْتُ) ، و أصلُها (هيْهيتُ ، و عيْعيْتُ ، و حيْحيْتُ) . [5]

و أمَّا (فُقًا) فهو جمعٌ مقلوبٌ عن (فُوَقٍ) جمعَ (فُوقَة) كــ (غُرْفة ، و غُرَف) ، لا عن (فُوقٍ) المفردِ ، قالَ ابن سيده : " الفُوقُ من السَّهمِ : موضــعُ الــوترِ ، و جمعُــهُ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٨ .

[2] ينظر في هذا المعنى أسرار العربيّة ٢٨٠ .

[3] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٤٥ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ٢٢٦ .

[5] ينظر المسائل المشكلة ٣٩٤ .

أفواقٌ ، و فُوَقٌ ، و وفُقًا مقلوبٌ " [1] ، كما نصَّ عليهِ أبو حاتمٍ السِّجسْتانيُّ [2] ، و أبو عليٍّ القالي [3] ، و ابنُ فارسٍ . [4]

---

[1] ينظر المخصَّص ٦ / ٥٤ ، كما أورد نحوه في ١٥ / ١٨٠ .

[2] ينظر المذكر و المؤنث لأبي حاتم السِّجسْتانيّ ١٩٤ .

[3] ينظر المقصور و الممدود لأبي عليّ القالي ٢٣٠ ، و القالي : هو أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي ، خــرج إلى الأندلس و بثّ علومه هناك ، له البارع في اللغة ، و الأمالي ، توفي سنة ٣٥٦ هـــ ، ينظر إنباه الرّواة ١ / ٢٣٩ ، و البغية ١ / ٤٥٣ .

[4] ينظر مقاييس اللغة ٤ / ٤٤٢ (ف ق أ) ، و ابن فارس : هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، له الصّاحبي في فقه اللغة ، و غيره ، توفي بالرّيّ سنة ٣٩٥ هـــ ، ينظر : إنباه الرّواة ١ / ١٢٧ ، و البغية ١ / ٣٥٢ .

المسألةُ الرابعةُ : أَثَرُ القلبِ المكانيِّ على التَّصغيرِ :

إذا صَغَّرتَ كلمةً مقلوبةً عن غيرِها قلبًا مكانيًّا فإنَّك تُصغِّرُها على ما جدَّ فيها من التَّقديمِ ، و التَّأخيرِ ، و لا تلتفتَ إلى الأصلِ الَّذي قُلبتْ عنهُ ، قالَ الرَّضيُّ : " اعلمْ أنَّك إذا حقَّرتَ كلمةً فيها قلبٌ لم تَرُدَّ الحروفَ إلى أماكنِها ، تقولُ في (لاثٍ) ، و أصلُهُ : (لائثٌ) ، و (شاك) ، و أصلُهُ : (شائكٌ) ، و في (قِسِيٌّ) ـ علمًا ـ ، و (أَيْنُقٍ) ، و أصلُهما : (قُوُوسٌ) ، و (أَنْوُقٌ) : (لُوَيْث ، و شُوَيْك) ـ بكسرِ الثَّاءِ ، و الكافِ ـ و (قُسَيٌّ) بحذف ثالثةِ الياءاتِ نسيًا ، و (أُيَيْنِقٌ) ، و ذلكَ لأنَّ الحاملَ على القلبِ سَعَةُ الكلامِ ، و لم يُزِلْها التَّصغيرُ حتى تُردَّ الحروفُ إلى أماكنِها " .[1]

و لهذا قالوا في تصغيرِ (أشياءَ) : (أُشَيَّاءُ) [2] ، صغَّروهُ على لفظِهِ المقلوبِ ، فاعتدُّوا بالقلبِ المكانيِّ ، و لم يعيدُوا الحرفَ إلى موضعهِ الَّذي كانَ عليهِ في الأصلِ قبلَ طُروءِ القلبِ .

و قالوا في (جاهٍ) ، و هو من (الوجاهةِ) ، فقُلبَ : (جُوَيْهٌ) " دونَ رجوعٍ إلى الأصلِ ؛ لعدمِ الحاجةِ إلى ذلكَ " .[3]

و قد ذكرَ ذلكَ سيبويهِ و علّلَ له بعلَّةٍ أخرى ، فقالَ : " اعلم أنَّ كلَّ ما كانَ فيه قلبٌ لا يُردُّ إلى الأصلِ ، ذلكَ لأنَّه اسمٌ بُنِيَ على ذلكَ ... ، و ليسَ شيئًا تَبِعَ ما قبلَهُ ، كواوِ (مُوقِنٍ) ، و ياءِ (قِيلٍ) ، و لكنّ الاسمَ يَثْبُتُ على القلبِ في التَّحقيرِ ، كما تَثْبُتُ الهمزةُ في (أَدْؤُرٍ) إذا حقَّرتَ ، و في (قائلٍ) " .[4]

تعقيبٌ :

يتَّضحُ من العرضِ السابقِ أنَّ كلَّ لفظٍ عرضَ عليهِ القلبُ المكانيُّ ، ثُمَّ صُغِّرَ لا يؤثِّرُ فيهِ التَّصغير ، و لا يُعتدُّ بهِ ، بل تُصغَّرُ الكلمةُ على لفظِها ، قالَ ابنُ مالكٍ :

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٩٤ .

[2] ينظر لسان العرب ١ / ١٠٥ (ش ي ء) .

[3] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩١٢ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٦ .

وَ أصْلَ مَقْلوبٍ إذا صُغِّرَ لا   تَرْدُدْ وَ لكِنْ أَبْقِهِ مُحَوَّلا [1]

و في هذا اعتدادٌ بالقلبِ المكانيِّ ، و كأنَّ الكلمةَ بُنِيَتْ عليه ، و لعلّ العلّةَ في ذلكَ أنّ القلبَ المكانيَّ إنَّما عرضَ في اللّفظِ توسُّعًا في الكلامِ ، أو لضرورةِ الـــوزنِ قليـــــلا ؛ لأنَّ الكلمةَ المقلوبةَ تحتفظُ بالحركاتِ ، و السُّكونِ الّذي كانَ في الكلمةِ الّتي قُلبتْ عنــها ، و لضرورةِ القافيةِ كثيرًا ، و ليسَ لعلّـــةٍ موجبةٍ تزولُ بالتّصغيرِ زوالَ علةِ قلبِ الواوِ يــاءً في (ميزانٍ) ، و قلبِ الياءِ واوًا في (مُوقِنٍ) ، فيقالُ : (مُوَيْزِينٌ ، و مُيَيْقِنٌ) ، فلــيسَ ثَـــمَّ حاجةٌ تدعو إلى رجوعِ الحروفِ إلى مواضعِها قبلَ القلبِ .

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٦ .

الفصلُ الثَّاني : العوارض المعنويَّة التي لا يترتَّبُ عليها تغيير اللَّفظ

المبحثُ الأوَّلُ : عُروضُ التَّسْمية

المبحثُ الثَّاني : عُروضُ الوصْفيَّة

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : عُروضُ التَّسمِيَةِ :

يُطلقُ الاسمُ في اللُّغة العربيّةِ ، و يُرادُ به عِدَّةُ معانٍ : [1]

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ قسيمًا للفعلِ ، و الحرفِ ، و هو الاسمُ المطلقُ ، قــالَ سـيبويهِ : " فالكلِمُ : اسمٌ ، و فعلٌ ، و حرفٌ جاء لمعنًى ليس باسمٍ ، و لا فعلٍ . فالاسمُ : رجلٌ ، و فرسٌ ، و حائطٌ " . [2]

الثَّاني : أنْ يكونَ قسيمًا للكُنيةِ ، و اللَّقبِ ، و هو العَلَمُ ، قالَ ابنُ هشام : " و ينقسمُ أيضًا إلى اسمٍ ، و كُنيةٍ ، و لقبٍ . فالكُنيــةُ : كلُّ مركّبٍ إضافيٌّ في صــدرِهِ (أبٌ ، أو أمٌّ) ، كـ (أبي بكرٍ ، و أمِّ كُلْثومٍ) . و اللَّقبُ : كلُّ ما أشـعرَ بِرفعــةِ المــسمَّى ، أو ضِعَتِه ، كـ (زينِ العابدينَ ، و أنفِ النَّاقةِ) . و الاسمُ : ما عداهما ، و هو الغالبُ ، كـ (زيدٍ ، و عمرٍو) " . [3]

الثَّالثُ : أنْ يكونَ في مقابلِ المصدرِ ، كقولهم : الذَّبحُ مصدرٌ ، و الذِّبحُ بالكسرِ اسمٌ لما يُذْبحُ [4] ، و منهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَفَدَيْنَـٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [5] ، و الغَسْلُ مصدرٌ ، و الغُسْلُ بالضمِّ الاسمُ من الاغتسال . [6]

و يمكنُ أنْ يُضافَ معنًى رابعٌ ، و ذلكَ أنْ يكونَ الاسمُ في مقابلِ الصِّفةِ ، و هو ما لم يدلّ إلا على ذاتِ المسمَّى ، كـ (رجلٍ ، و فرسٍ ، و عِلْمٍ ، و جَهْلٍ) ، و معنى الـصِّفةِ حينئذٍ : ما دلّتْ على ذاتٍ ، و صفةٍ مفهومةٍ ممَّا اشتقتْ منــهُ ، كـ (كـضاربٍ ، و مضروبٍ ، و أحمرَ ، و أصفرَ ، و مصْريٍّ) . [7]

و المقصودُ بعُروضِ التّسميةِ ههنا أحدُ ثلاثةِ أمورٍ :

---

[1] ينظر أثر التّسمية في بنية الكلمة و مواضع إعرابها ١٣ ــ ١٥ .

[2] ينظر الكتاب ١ / ١٢ .

[3] ينظر أوضح المسالك ١ / ١٢٦ ــ ١٢٧ .

[4] ينظر لسان العرب ٢ / ٤٣٧ (ذ ب ح) .

[5] سورة الصّافّات ٣٧ / الآية ١٠٧ .

[6] ينظر لسان العرب ١١ / ٤٩٤ (غ س ل) .

[7] ينظر الكلّيّات ٨٤ ــ ٨٥ .

الأولُ : أنْ يُنقلَ اللَّفظُ إلى الاسميَّةِ المطلقةِ ، و لا يكونُ ذلكَ إلا عن فعـلٍ ، أو عـن حرف .

الثَّاني : أنْ يُنقلَ اللَّفظُ إلى العلميَّةِ ، و يكون ذلكَ عن اسمٍ غيرِ علمٍ ، سـواءٌ أكـانَ جامدًا أم مشتقًّا ، مفردًا أم مركَّبًا ، معربًا أم مبنيًّا ، أو عن فعلٍ مجرَّدٍ عن الفاعلِ ، أو فعلٍ مركَّبٍ مع غيرِه ، أو عن حرفٍ مفردٍ ، أو مركَّبٍ .[1]

الثَّالثُ : أنْ يُنقلَ اللفظُ من الوصفِ إلى الاسمِ الدالِّ على ذاتِ المسمَّى المجـرَّدِ مـن الصِّفةِ كـ (الذَّبيحة) اسمٌ لما يصلحُ للذَّبحِ من النَّعمِ ، و إنْ لم يُذبحْ ، على ما سيأتي .

و تجدرُ الإشارةُ قبلَ الخوضِ في مسائلِ هذا المبحثِ إلى عددٍ من الأمورِ :

أوَّلا : لنْ أتطرَّقَ في هذا المبحثِ إلى الأحكامِ الخاصَّةِ بالاسمِ ، أو العلمِ ؛ لمجرَّدِ كونِ اللَّفظِ اسمًا ، أو علمًا ؛ لأنَّ البحثَ إنَّما هو فيما عرَضَ منهما .

ثانيًا : كثرةُ اتّكاءِ النُّحاةِ على عروضِ التسميةِ ؛ لمقاصدَ متعددةٍ سأذكرُها بعدُ ، سواءٌ أكانَ ذلكَ مسموعًا أم مقيسًا ، واقعًا لغويًّا أم مثالا مُفترضًا [2] ـــ كثرةً يصعبُ معها ذكرُ ما أوردوهُ من ذلكَ ؛ إذ قلَّما يخلو كتابٌ نحويٌّ ، أو صرفيٌّ من التَّسميةِ العارضةِ ، فحسبي من القلادةِ ما أحاط بالعنقِ ، و لذا سأسردُ ما يجلو أثرَ التَّسميةِ العارضةِ بوجوهــهِ المختلفــةِ ؛ ليكونَ ما ذُكِرَ دليلا على ما لم يُذكر .

ثالثًا : تختلفُ الأحكامُ النَّحويَّةُ ، و الصرفيَّةُ بينَ ما سُمِّيَ بلفظِهِ المفردِ ، و ما سُمِّيَ بهِ محكيًّا عن جملةٍ ، فتقولُ على الأولِ : (هذا ضَرَبٌ ، و قولٌ ، و يغـزٍ ، و إضْـربُ ، و ضربةُ) ، فتنوِّنُ ما لم يمتنعْ من الصَّرفِ ، و تُعِلُّ ، و تقطعُ الهمزةَ ، و تبدلُ تـاءَ التَّأنيـثِ السَّاكنةَ تاءً متحرِّكةً ، و تقولُ فيما سبقَ على الحكايةِ : (هذا ضَربَ ، و قُلْ ، و يغزو ، و اضربْ ، و ضربتْ) ، كما أنَّ بعضَ الأحكامِ لا تجري في المحكيِّ من الجملِ كالنَّسبِ ، و

---

[1] قلتُ : يُقصد بالمركَّب ههنا ما يدلُّ جزؤهُ على جزءِ معنــاهُ سواءٌ أكان على سبيل الإسنادِ ، أو الإضافةِ ، أو المزجِ ، أو غيرها ، و سواءٌ أكان مركبًا من كلمتينِ أم من أكثر من كلمتينِ ، و هو المفهوم من تعريفهم للمفردِ بأنَّهُ ما لا يدلُّ جزؤُهُ على جُزءِ معناه .

[2] المقيسُ ، و المفترضُ يشتركان في أنَّ العربَ لم تنطقْ به ، و يفترقان في أنَّ المقيس يجري عادةً على سننِ الباب ، كأن تسميَ بـــ (محمدٌ فاضلٌ) ، و المفترضُ ما لا يجري على سننِ الباب ، كأنْ تسمّيَ بالباء من (ضربَ) ، أو بـــ (ما ، و لا) ؛ لأنَّ المعرب لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ ، أو حرفينِ ثانيهما مدٌّ ، فيسقطُ بالتنوينِ ، و الله أعلمُ .

التَّثنيـــةِ ، و الجمعِ ، و غيرِ ذلكَ مِمَّا سيأتي خلالَ عرضٍ مسائلِ هذا المبحثِ إنْ شـــاءَ اللهُ تعالى .

رابعًا : كانَ للنُّحاة مقاصدُ عدَّةٌ دعتهم إلى نقلِ لفظ ما إلى الاسميَّة ، منها :

١ ــ استقصاءُ مسائلِ البابِ ،كتصغيرِ الثُّنائيِّ وضعًا مِمَّا تنقصُ حُروفُهُ عن بنيةِ التَّصغيرِ ، و ذلك بعد حديثِهم عن تصغيرِ الثُّلاثيِّ ، و الرُّباعيِّ ، و الخماسيِّ المجرَّدِ منها و المزيـــدِ ، و الثُّنائيِّ المحذوفِ منهُ بتعويضٍ ، و بغير تعويضٍ .

٢ ــ ارتباطُ الحكمِ النَّحويِّ ، أو الصَّرفيِّ بالاسمِ ، فيفترضونَ اسميَّةَ اللَّفظِ ؛ لإجـــراءِ ذلكَ الحكمِ عليهِ ، كالتَّسميةِ بـــ (خمسةَ عشرَ) ؛ للنَّسبِ إليهِ " و لا يجوزُ النَّـــسبُ إلى العددِ المركّبِ غيرِ علمٍ " [1] ، و كذا لترخيمه . [2]

٣ ــ بيانُ اطِّرادِ الحكمِ النَّحويِّ ، أو الصَّرفيِّ ، كانقلابِ الواوِ المتطرِّفةِ إِثْرَ ضمٍّ ياءً ، و ذلك في التَّسميةِ بـــ (يغزو) بلا فاعلٍ ، فيقالُ فيها : (يغْزٍ) ، و كإمالةِ ما وُجدَ فيـــهِ سببُها بعدَ التَّسمية .

٤ ــ سدُّ فراغٍ في الأمثلة ، و ذلكَ بألا يجدوا المثالَ إلا إذا لجئوا إلى التَّسمية . [3]

٥ ــ بيانُ حالِ اللفظِ من حيثُ : التذكيرُ و التأنيثُ ، كتسميةِ المذكَّر بـــ (حائضٍ ، و طامثٍ) [4] ، و أصـــلُ حـــروفِهِ إذا ترتَّب على التَّسميةِ ردُّ المحذوفِ ، كالتَّسميةِ بـــــ (ذو) [5] ، و الأصليُّ و الزائدُ ، كالتسميةِ بـــ (أَرْطى) ، و (أَوْلَق) . [6]

خامسًا : إذا عرضتِ التَّسميةُ على لفظٍ ما تأثَّرَ هذا اللَّفظُ بما يتناسبُ مـــعَ الوضـــعِ الطارئِ في لفظِه ، و معناه .

أمَّا في معناه فيُراعى فيهِ ما جدَّ من الدِّلالةِ على العددِ ، و الجنسِ ، و ما يترتَّبُ علـــى ذلكَ منَ المطابقةِ في :

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٧٣ .

[2] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٩٣ .

[3] ينظر في هذا المقصدِ أثر التَّسميةِ في بنية الكلمةِ و موضعِ إعرابها ٦٦ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٦ ــ ٢٣٧ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٦٢ .

[6] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٢٣٩ .

١ ــ الإشارةِ إليه ، فتقولُ : (هذا مسلمانِ ، و مسلمونَ ، و شمسٌ) أعلامًا لمذكَّر ، و تقولُ : (هذهِ مُسلماتٌ ، و عمرُو) علمينِ لمؤنَّث .

٢ ــ عودِ الضميرِ مفردًا مذكَّرًا في قولِكَ : (مسلمانِ ، أو شمسٌ أكرمتُهُ) ، و مفـــردًا مؤنَّثًا في قولِكَ : (مسلماتٌ ، أو زيدُ أكرمتُها) .

٣ ــ وصفِهِ بالإخبارِ عنهُ ، أو بنعتِهِ ، أو بالحالِ ، فتقولُ : (مـــسلمان العاقـــلُ قـــادمٌ مسرعًا) ، و (مسلماتٌ العاقلةُ قادمةٌ مسرعةً) .

٤ ــ تأنيثِ الفعلِ ، و تذكيرِهِ ، فتقولُ : (جاءني هندٌ ، و جاءتني عمرُو) .

٥ ــ توكيدِهِ توكيدًا معنويًّا بما يتناسبُ مع المعنى الطَّارئِ ، فيقالُ : (جـــاءَ مـــسلمانُ نفسُهُ ، و ذهبتْ مسلماتٌ عينُها) .

و أمَّا في اللَّفظ فيمكنُ الإشارةُ إلى عِدَّةِ أُمورٍ ، منها :

الأوَّلُ : دخولُ الإعرابِ ظاهرًا ، أو مقدَّرًا إذا لم تحكِ ، فيما كان قبلَ التسميةِ مبنيًّا ؛ لكونـــهِ فعلا ، أو حرفًا ، أو اسمًا غيرَ متمكِّنٍ ، فتقولُ : (هـــذا ضَـــرَبٌ ، و رمًـــى ، و إضربُ ، و ليتٌ ، و مَنٌ) ، قالَ الرَّضيُّ : " و إذا نقلتَ الكلمةَ المبنيَّةَ ، و جعلتَها علمًـــا لغيرِ ذلكَ اللَّفظِ فالواجبُ الإعرابُ ، و إنْ جعلتَها اسمَ ذلكَ اللَّفظِ سواءٌ كانتْ في الأصلِ اسمًا ، أو فعلا ، أو حرفًا فالأكثرُ الحكايةُ ، كقولِكَ : (مِنْ) الاستفهاميَّةُ حالُها كـــذا ، و (ضربَ) فعلٌ ماضٍ ، و (ليتَ) حرفُ تمنٍّ ، و قد يجيءُ معربًا ، نحو قولِكَ : (ليـــتٌ) يُنصَبُ و يُرفَعُ ، قالَ :

لَيْتَ شِعْرِي و أَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ   إنَّ لَيْتًـــا و إنَّ لَوًّا عَناءُ [1] " [2] .

و كذا دخولُ نوعِ الإعرابِ الخاصِّ بالاسمِ ، و هو الجرُّ ، و امتناعُ الجزمِ في الفعـــلِ المضارعِ ، فتقولُ : (مررتُ بيضْربِ زيدٍ) .

و يترتَّبُ على دخولِ الإعرابِ ، و نوعِهِ الخاصِّ بالاسمِ عدَّةُ أمورٍ :

١ ــ الإدغامُ فيما امتنعَ لسكونِ ثاني المتماثلين للجزمِ ، أو للبناءِ علـــى الـــسكونِ ، و ذلكَ قولُكَ في (يرْدُدْ ، و ارْدُدْ) إذا سمَّيتَ بهما : (يردٌّ ، و أُردٌّ) .

[1] البيت من الخفيف ، هو لأبي زبيد الطَّائيّ في شعره ٢٤ ، و الكتاب ٣ / ٢٦١ .

[2] ينظر شرح الكافية للرَّضيّ ٣ / ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

٢ ــ إعلالُ المعتلِّ اللامِ بالياءِ أصالةً ، أو بعدَ قلبِها ياءً إعلالَ (قاضٍ) ، فتقولُ في (اللاتي ، و يرمي ، و يغزو) إذا سمَّيتَ بها : (لاتٍ ، و يرمٍ ، و يغزٍ) ، و إنْ سمَّيتَ بها مؤنَّثًا أعللتَها إعلالَ (جوارٍ) .

٣ ــ حذفُ هاءِ السَّكتِ التي تلحقُ في الوقفِ بعد حركةِ البناءِ ، فتقولُ في (ارمهْ ، و عهْ) إذا سمَّيتَ بها : (إرمٍ ، و وَعٍ) ، قال الرّضيُّ : " و تحذفُ هاءُ السَّكتِ من كلِّ ما هي فيه إذا سُمِّيَ به " .[1]

٤ ــ وجوبُ رجوعِ العينِ المحذوفةِ لسكونها و سكونِ اللامِ بعدها للجزمِ ، أو البناءِ ؛ لأنَّ اللامَ قد تحرَّكتْ بحركةِ الإعرابِ ، فتقولُ في المسمَّى بـ (قُلْ ، و بعْ ، و يخفْ) : (هذا قُولٌ ، و بيعٌ ، و يخافُ) .

" و أمَّا (سلْ) إذا سمَّيتَ بها فإنَّكَ لا تردُّ الهمزةَ ؛ لأنَّها لم تحذف لموجبِ الجزمِ ، أو البناءِ " .[2]

٥ ــ التَّضعيفُ ، و ذلكَ إذا كانَ اللَّفظُ المسمَّى بهِ ثنائيًّا ثانيه حرفُ علّةٍ سواء جُعِلَ علمًا للَّفظِ ، أو لغيرِه ، و ذلكَ إذا أعربتَهُ ، نحو (لوْ ، و في ، و لا) ، فتقولُ : (هذا لوٌّ ، و فيٌّ ، و لاءٌ) ؛ " لأنَّكَ لو أعربتَهُ بلا زيادةِ حرفٍ آخرَ أسقطتَ حرفَ العلَّةِ للتَّنوينِ ، فيبقى المعربُ على حرفٍ واحدٍ ، و لا يجوزُ .

و كذلكَ لو أوَّلناهُ بالكلمةِ ، أو سمَّينا بهِ ، و منعناهُ من الصّرفِ ، وجبَ التَّضعيفُ ؛ لأنَّا لا نأمنُ من التَّنكيرِ ، فيجيءُ التَّنوينُ إذًا " .[3]

الثَّاني : قطعُ همزةِ الوصلِ إذا سُمِّيَ بما هي فيهِ منَ الأفعالِ ، كأنْ تُسمَّيَ رجلا (إضرب) ، فتقطعُ الألفَ ؛ لأنَّ ألفَ القطعِ تنقاسُ ، و تكثرُ في الأسماءِ مثل (أحمرَ ، و أخضرَ) ، و ما أشبهَ ذلكَ .[4]

---

[1] ينظر شرحه الكافية ٣ / ٢٧٦ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٧٥ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٦٩ ــ ٢٧٠ .

[4] ينظر المسائل المنثورة ٢٨٠ .

الثَّالثُ : عدمُ دخولِ (أل) التعريفِ على المثنّى ، و الجمعِ السالمِ بنوعَيه إذا سُمِّيَ بها مفردًا ، نحو من سمّيتَهُ (مسلمَينِ ، أو مسلمِينًا ، أو مسلماتٍ) ، و كـذا (زيـدانِ ، و زيدونَ ، و فاطماتٌ) ، كما لا تدخلُ على (زيدٍ ، و هندٍ) .

و نزعُ (ألِ) التعريفِ من الاسمِ الذي كانت تلزمُهُ ، كـ (الآنَ ، و الأفضلِ) ، و (الَّذي ، و الَّتي) ، و فروعِهما ؛ لأنَّ أصلَ العلمِ أنْ يستغنيَ عن اللام .[1]

و جوازُ دخولِها في ما نُقلَ عن الفعلِ اسمًا لا علمًا نحو قولِهم : (اليَنْجَلِبُ) ، و هـي خرزةٌ يُؤخذُ بها الرّجال .[2]

الرَّابعُ : إذا سمَّيتَ بفعلٍ لا ضميرَ فيه ، و قد لحقتْهُ تاءُ التَّأنيثِ الـسَّاكنةُ ، كمـا في (ضَرَبَتْ) صيَّرتَها متحرِّكةً ، فقلت : (هذا ضربةُ قد جاءَ) ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ لا تكونُ في الاسمِ إلا متحرِّكةً ، فإذا وقفتَ عليها وقفت عليها و قد أبدلتَها هاءً .[3]

و تفتحُ ما قبلَها إذا سمَّيتَ بـ (هَنْتَ ، و مَنْتَ) ، فتقولُ : (هذا هنَةُ ، و منَةُ) .[4]

و تدخلُها على ما سُمِّيَ به من الفعل كـ (أَسْنُمَةَ)[5] ، كأنَّهُ (أَسْنُمُ) في الأصلِ ثُمّ سُمِّيَ بهِ .

" فإنْ قلتَ : لو كانَ منقولا من الفعلِ لما دخلت عليه تاءُ التَّأنيثِ ؛ لأنَّ التَّاءَ لا تدخلُ على الفعلِ المضارِع ؟

فالجوابُ : أنَّهُ لَمّا انتقلَ إلى العلميَّةِ ساغ دخولُ تاءِ التَّأنيثِ عليه ، و الدَّليلُ على ذلـكَ قولُهم : (اليَنْجَلِبَةُ) ... ، و هي فعلٌ في الأصلِ ؛ لأنَّها على وزنِ الفعلِ المختصِّ ، لكنْ لَمّا انتقلت إلى الاسميَّةِ ساغ دخولُ التَّاءِ عليها " .[6]

قلت : قياسًا على رجوعِ المحذوفِ في (قُلْ ، و تخفْ) إذا قلتَ : (هـذا قُـولٌ ، و تخافُ) ، يقالُ في (رمت ، و غزتْ) مسمًّى بهما : (هذا رماةُ ، و غزاةُ) ؛ لتحرُّكِ تاءِ التَّأنيثِ ، و وجوبِ فتحِ ما قبلَها ، و اللهُ أعلم .

---

[1] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٢٧٧ .

[2] ينظر لسان العرب ١ / ٢٧٤ (ج ل ب) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢١٠ .

[4] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٥٦ .

[5] أَسْنُمَةُ : علم لأكمةٍ معروفة بقربِ طَخْفة ، ينظر لسان العربِ ١٢ / ٣٠٦ (س ن م) .

[6] ينظر الممتع في التصريف ١ / ٧٥ .

الخامسُ : إذا سمَّيتَ بنحو (ضَرَبا ، و ضَرَبوا) على أنَّ الألفَ في الأوَّلِ علامةُ تثنيةٍ ، و الواوَ في الثَّاني علامةُ جمعٍ ، و أنَّهما حرفانِ بمثابة التَّاءِ في (ضربتْ) ألحقتَ بهما النُّونَ ، فقلتَ : (ضَرَبان ، و ضَرَبون) ؛ لأنَّ تثنيةَ الأسماءِ ، و جمعها تلحقهُ النُّونُ .

أمَّا إذا جعلتَ الألفَ ، و الواوَ ضميرَينِ فلا اختلافَ بينَ جميعِ النَّحويينَ أنَّهُ يُحكى ، و لا تلحقُهُ النُّونُ .[1]

و كذا لو سمَّيتَ بـ (ذوي ، و أُولي) فلا بدَّ من ردِّ النُّونِ الَّتي أُسقطتْ منهما للإضافة .[2]

المسألةُ الأُولى : أثرُ التَّسميةِ في إعرابِ المثنَّى ، و الجمعِ السَّالمِ بنوعَيه :

إذا سُمَّيَ بالمثَّنى نحو (مُسْلمان) ، أو ما يئولُ بعد التَّسميةِ إلى صورة المثنَّى ، كأنْ يُسمَّى بـ (ضَرَبا) على أنَّ الألفَ فيهِ علامةُ تثنيةٍ ، فيُقالُ : (ضَربان) ، و كذا لو سُمِّيَ بـ (تضربان) ـ إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلكَ جاز فيهِ وجهان :

الأوَّلُ : أنْ يُعربَ إعرابَ المثنَّى ، تقولُ في الرَّفعِ : (هذا مُسلِمانِ ، و ضَرَبانِ ، و تضربانِ) ، و تقولُ في النَّصبِ : (رأيتُ مُسْلمَينِ ، و ضربَينِ ، و تضْربَينِ) ، و تقولُ في الجرِّ : (مررتُ بمُسْلمَينِ ، و ضربَينِ ، و تضْربَينِ) ، و هو الأكثرُ ، و الأقيسُ ، و يلزمُ فيما تجاوزتْ حروفهُ السَّبعةَ ، كـ (مُسْتَعْتبان) ، و فيهِ تركُ الاعتدادِ بالعلميةِ العارضة .

الثاني : أنْ يُجعلَ النُّونُ مُعتقبَ الإعرابِ بشرطِ ألا تتجاوزَ حروفُ الكلمةِ سبعةَ أحرف ، فتُلزمَهُ حينئذٍ الألفَ دونَ الياءِ لخفَّتِها ، و يُمنعُ في المعرفةِ من الصَّرفِ للعلميَّةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّونِ ، فيكونُ كـ (عُثمانَ) ، و فيهِ اعتدادٌ بالعلميّةِ العارضة .[3]

و إذا سُمِّيَ بجمعِ المذكرِ السَّالمِ ، نحو (مُسْلمون) ، أو ما يلحقُ بهِ ، أو ما يئولُ إلى صورتِهِ ، كأنْ يُسمَّى بـ (ضَرَبوا) على أنَّ الواوَ فيهِ علامةُ جمعٍ ، فيُقال : (ضَرَبون) ، و كذا لو سمَّيتَ بـ (تضربون) ففيهِ الأوجهُ التاليةُ :

الأوَّلُ : أنْ يُعربَ على ما كانَ عليهِ قبلَ التَّسميةِ ، فيُقال في الرّفعِ : (هذا مُسْلمونَ ، و ضَرَبونَ ، و تضْرِبونَ) ، و يُقالُ في النَّصبِ : (رأيتُ مُسْلمينَ ، و ضَرَبينَ ، و

---

[1] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٢٩ ـ ٣١ .

[2] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٢٧٦ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

تضْرِبينَ) ، و يُقالُ في الجرِّ : (مررتُ بمُسْلِمينَ ، و ضَرَبِينَ ، و تضْرِبِينَ) ، و هو أقيسُ الأوجهِ ، و أجودُها ، و فيهِ تركُ الاعتدادِ بالعلميَةِ العارضةِ .

الثاني : أنْ يلزمَ آخرَهُ الياءَ ، و تكونَ النُّونُ معتقبَ الإعرابِ رفعًا ، و نصبًا ، جرًّا مع تنوينِهِ إذا لم يكنْ فيهِ ما يمنعُ الصّرفَ ، كـ (تضربين) ، بشرطِ ألا تتجاوزَ حروفُ الكلمةِ سبعةَ أحرفٍ نحو (مُسْتَعتبين) ، فيُقالُ : (هذا مُسْلِمينٌ ، و ضَرَبِينٌ ، و (رأيتُ مُسْلِمينًا ، و ضَرَبِينًا) ، و (مررتُ بمُسْلِمينٍ ، و ضَرَبِينٍ) ، كـ (غِسْلينٍ) .

الثالثُ : أنْ يلزمَ آخرَهُ الواوَ ، و تكونَ النُّونُ معتقبَ الإعرابِ رفعًا ، و نصبًا ، جرًّا مع تنوينِهِ إذا لم يكنْ فيهِ ما يمنعُ الصّرفَ ، كـ (تضربون) ، فيُقالُ في الرفعِ : (هذا مُسْلِمونٌ ، و ضَرَبونٌ ، و في النصبِ (رأيتُ مُسْلِمونًا ، و ضَرَبونًا) ، و الجرِّ (مررتُ بمُسْلِمونٍ ، و ضَرَبونٍ) ، كـ (عُربونٍ) .

الرابعُ : أنْ يلزمَ آخرَهُ الواوَ ، و تكونَ النُّونُ معتقبَ الإعرابِ رفعًا ، و نصبًا ، جرًّا من غيرِ تنوينٍ للعلميّةِ ، و شبهِ العُجمةِ ، فيُقالُ في الرّفعِ : (هذا مُسْلِمونُ ، و ضَرَبونُ) ، و في النّصبِ (رأيتُ مُسْلِمونَ ، و ضَرَبونَ) ، و في الجرِّ (مررتُ بمُسْلِمونَ ، و ضَرَبونَ) ، فيجري مَجرى (هارونَ) .

الخامسُ : أنْ يلزمَ آخرَهُ الواوَ ، و تلزمَ النُّونُ الفتحَ ، ذكرهُ أبو سعيد السيرافيُّ ، و زعمَ أنّهُ ثابتٌ في كلامِ العربِ ، و أشعارِها بالرِّوايةِ الصّحيحةِ ، ثُمّ قالَ : " كأنّهم حكوا لفظَ الجمعِ المرفوعِ في حالِ التّسميةِ ، و ألزموهُ طريقةً واحدةً " . [1]

و إذا سُمِّيَ بجمعِ المؤنّثِ السّالِمِ ، نحو (مسلماتٍ) ففيهِ الأوجهُ التّاليةُ :

الأوّلُ : أنْ يُعربَ على ما كانَ عليهِ قبلَ التّسميةِ ، فيُقال : (هذه مسلماتٌ ، و رأيتُ مسلماتٍ ، و مررتُ بمسلماتٍ) ، و عليهِ جاء قولُهُ تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ ﴾ [2] ، و في ذلكَ تركُ الاعتدادِ بالعلميةِ العارضةِ .

الثاني : أنْ يُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ للعلميَّةِ ، و التّأنيثِ ، فيقال : (هذه مسلماتُ ، و رأيتُ مسلماتَ ، و مررتُ بمسلماتَ) ، و فيهِ اعتدادٌ بالعلميّةِ العارضةِ .

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٦ ـ ١٩٧ ، و ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٥١ ـ ٢٥٤ .

[2] سورة البقرة ٢ / الآية ١٩٨ .

الثالثُ : أنْ يُعربَ على ما كانَ عليهِ قبلَ التَّسميةِ ، و يُتركَ تنوينُهُ ، فيُقالُ : (هــذه مسلماتُ ، و رأيتُ مسلماتَ ، و مررتُ بمسلماتِ) ، و فيهِ جمعٌ بينَ الاعتدادِ بالعلميّــةِ العارضةِ ، و إهمالُ الاعتدادِ بها . [1]

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧٤ .

المسألةُ الثّانيةُ : أَثَرُ التَّسميةِ على الصَّرفِ ، و منعه :

من العِلَلِ المانعةِ من الصَّرفِ كونُ الاسمِ معرفةً ، و المقصودُ بالمعرفةِ المانعةِ من الصّرفِ هُهنا العلميّةُ ؛ لأنَّ الضميرَ ، و اسمَ الإشارةِ ، و الاسمَ الموصولَ من المعارفِ مبنيٌّ لا يدخلهُ التنوين بوجه ، و المعرّف بالألفِ و اللامِ ، أو بالإضافةِ إلى معرفةٍ يُجرُّ بالكسرةِ و إنْ كانَ ممنوعًا من الصّرفِ ، و إنَّما لم يدخلْهُ التنوينُ ؛ لأنَّهُ لا يجتمعُ مع الألف و اللامِ ، و لا مع الإضافةِ ، فلم يبقَ إلا العلميَّةُ .[1]

و إذا كانَ للاسمِ عدَّةُ معانٍ كما مرَّ[2] ، فإنَّهُ لا يتعلّقُ بهذه المسألةِ من عروضِ التسميةِ إلا ما أصبح علمًا ، و هو الغالب ، أو اسمًا بعدَ أنْ كانَ وصفًا ، و قد عدُّوا ستةَ ألفاظٍ ، و هي (أبطحُ) ، و هو المكان المنبطح من الوادي ، و (أجرعُ) ، وهو المكان المستوي ، و (أبرقُ) ، و هو المكان الذي فيه لونانِ ، و (أدهمُ) للقيدِ ، و (أسودُ) للحيّةِ السّوداءِ ، و (أرقمُ) للحيّةِ التي فيها نقطٌ سودٌ ، و بيضٌ ، فقد منعوها الصّرفَ ؛ " لأنَّها وُضعت صفاتٌ ، فلم يُلتفتُ لما طرأ لها من الاسميّةِ ... ، و ربّما اعتدَّ بعضُهم باسميَّتِها الطارئة ، فصرفها " .[3]

ثُمَّ إنَّ اللَّفظَ المفردَ المنقولَ إلى العلميّةِ لا يخلو من أنْ يكونَ في الأصلِ اسمًا ، أو فعلا ، أو حرفًا .

فإنْ كانَ اسمًا فلنْ يخلو من أحدِ حالَين :

أحدُهما : أنْ يكونَ معربًا ، و هو لا يخلو حينئذٍ من أنْ يكونَ قبلَ نقلِهِ مصروفًا ، أو ممنوعًا من الصَّرفِ .

فإنْ كانَ ممنوعًا من الصّرفِ لا يخلو من أنْ يكونَ ممنوعًا لعلّةٍ واحدة ، أو لعلّتينِ ، فإنْ كانَ ممنوعًا من الصَّرفِ لعلّةٍ واحدةٍ لم تؤثّر فيه العلميَّةُ الطارئةُ ، بل يبقى على منعِ الصَّرفِ ، و ذلكَ كأنْ تُسمِّيَ بـ (مساجدَ ، أو صحراءَ ، أو تقوى) مذكّرًا ، أو مؤنّثا ،

---

[1] لم يأتِ التعريفُ بغير العلميَّة على رأيٍ إلا في (جُمَع ، و كُتَع ، و بُصَع ، و بُتَع) ، فإنَّها معرَّفةٌ بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكّد ، و (سحر ، و أمس) ، فإنّهما مُعرَّفانِ بتقدير (أل) ، فأشبهت العلم في كونها معارف من غير قرينة لفظيَّة . ينظر أوضح المسالك ٤ / ١٢٨ ـ ١٣٠ ، و ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٥٦ ـ ٢٥٩ .

[2] ينظر صفحة ٢٠٤ .

[3] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

قال أبو العبَّاس المبرِّد : " فإنْ سمَّيتَ رجلا بـــ (مساجدَ ، و قناديلَ) فإنَّ النَّحويِّينَ أجمعينَ لا يصرفونَ ذلكَ في معرفةٍ ، و لا نكرةٍ ، و يجعلونَ حالَهُ و هو اسمٌ لواحـــدٍ كحالِـــهِ في الجمعِ " . [1]

و اختُلفَ في العلَّةِ ، فقالَ الفارسيُّ : العلميَّةُ ، و شبهُ العُجْمَةِ ، و قـــالَ الجُـــزوليُّ [2] : العلميَّةُ ، و عدمُ النَّظيرِ في الآحادِ ، و في هذا اعتدادٌ بالعلميَّةِ العارضةِ ، و قيامِهـــا مقـــامَ الجمعِ ، و لم يعتدّ بها ابنُ الحاجبِ ، و اعتبرَ الجمعَ الأصليَّ . [3]

و نُقِلَ عنِ الأخفشِ أنَّهُ كانَ " يصرفُ نحوَ (مساجدَ) علمًا ؛ لزوالِ السَّببِ ، و هـــو الجمعُ ، و هو خلافُ المستعملِ عندهم " [4] ، و هذا مخالفٌ لما في **معانيه** ، فقد ذكرَ أنَّه لا ينصرف في نكرةٍ ، و لا معرفةٍ . [5]

و إنْ كان ممنوعًا من الصّرفِ لعلّتينِ ، فإنَّ إحدى العلّتينِ إمَّا أنْ تكـــونَ العلميَّـــةَ ، و حينئذٍ لا يُتصوّرُ طروءُ العلميّةِ ــ في الأكثرِ ــ إلا بتغاير نوعيهما كأنْ يُسمَّى شخصٌ بعلمِ جنسٍ كـــ (أُسامةَ ، أو ثُعالةَ) ، فلا يتأثّر بذلكَ بل يبقى ممنوعًا من الصّرفِ .

على أنَّ الزَّجَّاج قد قالَ : " إذا سمَّيتَ بـــ (عُمَرَ) هذا لم ينصرفْ " . [6]

و يُستثنى من ذلك (أمسُ ، و سحرُ) المعدولانِ إذا سمَّيتَ بهما رجلا صرفتهُما قـــالَ سيبويهِ : " و إنْ سمَّيتَ رجلا بـــ (أمس) في هذا القولِ صرفتَهُ ... ، و كذا (ســـحرُ) اسمُ رجلٍ تصرفُهُ ، و هو في الرَّجُلِ أقوى ؛ لأنَّهُ لا يقعُ ظرفًا " [7] ، و ذكَـــرَ المـــبرِّدُ أنْ لا اختلافَ في صَرْفِ (سحرٍ) علمًا لرجلٍ . [8]

أو أنْ يُسمَّى المذكَّرُ بالمؤنَّثِ ، أو المؤنّثُ بالمذكَّرِ ، و حينئذٍ لا يرتبطُ الحكمُ بالعـــلميّةِ

---

[1] ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٥ .

[2] هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزوليّ ، له المقدِّمة المـــشهورة ، تـــوفي ســـنة ٦٠٧ هـــــ ، ينظـــر البغيـــة ٢ / ٢٣٦ ، و إشارة التعيين ٢٤٧ .

[3] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٦٨ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٥٠ .

[5] ينظر معاني القرآن للأخفشِ ١ / ٣٥٥ .

[6] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٥٢ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٤ ، و مثلهُ عندهُ (أمس) .

[8] ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٩ .

العارضةِ ، بل بالتَّذكيرِ ، و التَّأنيثِ ، و هو ما سنعرضُ لهُ في مسألةِ أَثَرِ العلميَّةِ على التَّذكيرِ و التَّأنيث .

و إمَّا أنْ تكونَ إحدى العلّتَين الوصفيّةَ ، و ذلك معَ الزِّيادة ، كـــ (سـكرانَ ، و غضبانَ) ، أو معَ الوزنِ ، كـ (أحمرَ ، و أفضلَ) ، أو معَ العدلِ ، كـــ (مـثنى ، و ثُلاثَ ، و أُخَرَ) ، " فإذا سُمِّيَ بشيءٍ من هذهِ الأنواعِ بقيَ على منعِ الصّرفِ ؛ لأنَّ الصِّفةَ لَّما ذهبتْ بالتَّسميةِ خلفتْها العلميَّةُ " [1] ، و هو مذهبُ الجمهورِ [2] ؛ و ذلكَ ؛ " لأنَّ العلـم وضعٌ مستأنفٌ " . [3]

و ذهبَ الأخفشُ [4] ، و المبرِّدُ [5] ، و الفارسيُّ في أحدِ قولَيهِ [6] ، و ابنُ عـصفورٍ [7] إلى صرفِ المعدولِ ؛ لأنّه إذا كانَ اسمًا فليس فيهِ معنى العدلِ ، بل هو دالٌّ على الذّاتِ المعيّنة .

و إنْ كانَ الاسمُ قبلَ نقلهِ إلى العلميَّةِ مصروفًا ، فإنَّ العلميَّةَ يُعتدُّ بها حينئذٍ ، و لم أقفْ على من خالفَ ذلكَ ، و يبقى الخلافُ في اعتبارِ العلّةِ الثّانية ، فمنِ اعتبرَها منعَ الصّرفَ ؛ لاجتماعِها مع العلميَّةِ ، و من لم يعتبرْها أبقى العلمَ مصروفًا ؛ لأنَّ العلميّةَ وحدَها لا تمنـعُ الصّرفَ ، و يمكنُ تأصيلُ القولِ في هذهِ العلَلِ بما يلي :

١ ــ إذا سُمِّيَ بما فيهِ الألفُ و النُّونُ زائدتَينِ فإنَّهُ لا ينصرفُ و ذلك كـأنْ يُـسمَّى بــ (عُرْيانٍ ، و إنسانٍ ، و ضِبْعانٍ ، و سِرْحانٍ ، و ظَرِبانٍ ، و كَرَوانٍ) [8] ، و سواءٌ أكانَ اسمًا ، أم صفةً ، مفردًا ، كما مرَّ أم جمعًا ، و لا يكـونُ إلّا على وزنَين هما : (**فِعْلان**) ، كـ (غِـربانٍ ، و غِلْمانٍ ، و حيتانٍ ، و غِـزْلانٍ) ، و (**فُعْلان**) ، كـ (ذُكْرانٍ ، و

---

[1] ينظر أوضح المسالك ٤ / ١٢٤ .

[2] ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٣٤ ، و ينظر الكتاب ٣ /٢٠٣ ، و ٢٢٤ ــ ٢٢٥ ، و المقتضب ٣ / ٣٧٧ .

[3] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٤٠ .

[4] ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٤ ــ ٢٤٥ .

[5] ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٧ .

[6] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٣٥ ، و قوله الآخر وافق فيه الجمهور ، ينظر المسائل المنثورة ٢٧٨ .

[7] ينظر شرحه جمل الزّجّاجيّ ٢ / ٢٠٩ .

[8] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٤٧ ــ ٤٩ .

قُضْبانٍ ، و رُكْبانٍ) ، قالَ المبرِّد : " و ما كانَ من الجمعِ على مثالِ (فُعْلان ، و فِعْـلان) نحو (قُضبان ، و ظِلمان) فغيرُ منصرفٍ في المعرفةِ ؛ لزيادةِ الألفِ و النُّونِ ، و خروجِهِ إلى بابِ (عثمانَ ، و سِرْحانَ) ، و ينصرفانِ في النّكرةِ " .[1]

و يدخلُ في هذا المثنّى المسمَّى بهِ إذا جُعلتِ النُّونُ مُعْتقبَ الإعرابِ ، فإنَّهُ يلزمُ الألـفَ حينئذٍ ، و يُمنعُ الصّرفُ للعلميّةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّونِ .

فإن لم تكنِ النُّونُ زائدةً لم يمتنعْ من الصّرفِ ،كالتَّسميةِ بـ (جِنانٍ ، و أثمانٍ) ، و إنْ احتملتِ النُّونُ الأصالةَ ، و الزيادةَ في نفسِها ، أو على رأْيٍ دارَ الحكمُ مع عِلّتهِ .[2]

٢ ــ إذا سُمِّيَ بلفظ أعجميٍّ ممَّا هو اسمُ جنسٍ ،كـ (ديباجٍ ، و ياسمينٍ ، و فِرِنْدٍ ، و جاموسٍ) ، " فهذهِ كلُّها مصروفةٌ في بابِها ، و مصروفةٌ إذا سمَّيتَ بها رجلا ... ، و إنَّما صُرفتْ ؛ لأنَّها دخلتْها الألفُ و اللامُ ، فتمكّنتْ في العربيَّة " [3] ، إلا أنْ يمنعَهُ ما يمنعُ العربيَّ من الصّرفِ [4] ، كأنْ يكونَ فيه التّاءُ [5] ، أو زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ ، كـ (نرْجس) ، فهـو كـ (نضْربُ) [6] ، أو سمَّيتَ بهِ مؤنَّثًا .[7]

و يُشبَّهُ جمعُ المذكَّر السَّالمُ إذا سُمِّيَ به فلزمَ الواوَ ، و جُعلتِ النونُ مُعتقَبَ الإعـرابِ بلا تنوين بالأعجميِّ ، فلا يُصرفُ ، و قد مرَّ آنفًا .

٣ ــ إذا سمَّيتَ بموازنِ الفعلِ مِمَّا كانَ مصروفًا فإنَّهُ لا يخلو من أنْ يكـونَ في أوَّلـهِ زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ ، أو لا ، فإنْ لم يكنْ صُرفَ ، خلافًا ليونس [8] ، كأنْ تسمِّيَ رجلا بـ (ضارِبٍ ، أو خاتَمٍ ، أو جبَلٍ ، أو كَتِفٍ ، أو عضُدٍ) ، فهيَ كـ (ضارِبْ ، و خاصَمَ ، و قتَلَ ، و حسِبَ ، و كرُمَ) ؛ إذْ إنَّ ما سُمِّيَ بهِ من الفعلِ من ذلكَ مـصروفٌ ، فمـن الأولى أنْ يُصرفَ ما كانَ اسمًا .

---

[1] ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٠ .

[2] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٤٨ .

[3] ينظر المصدر السّابق ٦١ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٤ .

[5] ينظر المقتضب ٣ / ٣١٩ .

[6] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٣١٨ .

[7] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٣٥٠ .

[8] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٦٦ .

و إنْ كانَ في أوَّلِهِ زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ ، فإنّها إنْ كانَتْ همزةً ، أو ياءً فحكمُهُ أنْ تكونَ زائدتَينِ إذا كانت حروفُهُ الثلاثةُ أصليّةً ... ، و ذلكَ نحو (يَرْمعٍ ، و أيْدعٍ ، و أفْكَلٍ) [1] ، فإذا سمَّيتَ بها منعتها الصّرفَ .

و كذا إذا كانَ جمعًا ، نحو (أكْلُب ، و أعْبُد) ، فلو سمَّيتَ بهما لمنعتهما من الصّرفِ ؛ لأنّهما على مثالِ (أعْبُدُ ، و أُقْتُلُ) . [2]

و يُستثنى من ذلكَ ما خالفَ طريقةَ الفعلِ ، كـ (أُلْبُبٍ) ، فإنَّ الأخفشَ يرى صرفَهُ إذا سمِّيَ به ؛ لأنَّهُ قد باينَ الفعلَ بالفكِّ [3] ، و مذهبُ سيبويهِ المنعُ . [4]

و إنْ كانتْ تاءً ، أو نونًا حُكمَ بأنَّ كلَّ واحدٍ أصلٌ حتى يجيءَ أمرٌ يُبيِّنُ زيادتَها ، فالنُّونُ في (نهشلٍ) ، و التَّاءُ في (توْأمٍ) أصليَّتانِ ، و وزنُهما : (فَعْلَلٌ ، و فَوْعَلٌ) ، فلو سمَّيتَ بهما رجلا صرفتَهُما ، و النُّونُ في (نَرْجِسٍ) ، و التَّاءُ في (تَتْفُل) زائدتانِ ، فلو سمَّيتَ بهما رجلا لم تصرفْهُما . [5]

فإنْ كان في أوّلِهِ زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ ، و لم يكنْ على وزنِهِ ، و سمَّيتَ به انصرف ، قال سيبويه : " و اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كانت في أوّلِهِ زائدةٌ ، و لم يكنْ على مثالِ الفعلِ فإنَّهُ مصروفٌ ، و ذلكَ نحو (إصْليت [6] ، و أُسْلوب [7] ، و يَنْبوت [8] ، و تَعْضوضٍ) [9] " . [10]

ثانيهما : أنْ يكونَ مفردًا مبنيًّا ، و حينئذٍ إمَّا أنْ يكونَ علمًا على لفظِهِ فيُحكى ، كقولِكَ : (مَنْ) الاستفهاميّةُ حكمُها كذا ، و هو الأكثر ، و قد يجيءُ معربًا ، فإنْ أوَّلتَهُ

---

[1] اليرمع : حجارةٌ ليس لها صلابة ، و لا ثبات ، و الأيدع : الزعفران ، و الأفكل : الرِّعدةُ ، ينظر فيهنّ لسان العرب ٨ / ١٣٤ (ر م ع) ، و ٤١٢ (ي د ع) ، و ١١ / ٥٢٩ (ف ك ل) .

[2] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ١١٣ .

[3] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٥٠ _ ٢٥١ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٠ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ١٩٤ _ ٢٠٠ ، و المقتضب ٣ / ٣١٤ _ ٣١٨ .

[6] يقالُ : سيفٌ إصْليتٌ ، أيْ : منجردٌ ماضٍ في الضَّريبةِ ، و هو الصَّقيلُ أيضًا ، ينظر لسان العرب ٢ / ٥٣ (ص ل ت) .

[7] الأُسْلوبُ : الطريقُ ، و الوجهُ ، و المذهبُ ، ينظر لسان العرب ١ / ٤٧٣ (س ل ب) .

[8] الينبوتُ يُطلقُ على ضربينِ من الشَّجر ، ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٩٧ (ن ب ت) .

[9] التَّعضُوضُ : ضربٌ من التَّمرِ شديدُ الحلاوةِ ، يُجلبُ من هَجَر ، ينظر المصدر السَّابق ٧ / ١٩١ ، (ع ض ض) .

[10] ينظر الكتاب ٣ / ١٩٩ _ ٢٠٠ .

بالمذكَّر كاللَّفظ فهو منصرفٌ مطلقًا ، و إنْ أوَّلتَهُ بالكلمةِ ، أو اللَّفظةِ ، أو كانَ اللَّفظُ في نفسهِ مؤنَّثًا أخذ حكمَ العلمِ المؤنَّثِ في الصَّرفِ ، و منعهِ ، قالَ سيبويه : " و أعلمْ أنَّكَ إذا سمَّيتَ كلمةَ بـ (خلْفٍ ، أو فوقٍ ، أو تحت لم تصرفها ... ، و كذلكَ قبلُ ، و بعدُ ، و كذلكَ أينَ ، و كيفَ ، و متى ... ، و أعلم أنَّ جميعَ ما ذكرنا لا ينصرف منه شيءٌ إذا كانَ اسمًا للكلمةِ ، و ينصرفُ جميعُ ما ذكرنا في المذكَّرِ ، إلا أنَّ (وراءَ ، و قُدَّامَ) لا ينصرفانِ ؛ لأنَّهما مؤنَّثانِ " .[1]

و إمَّا أنْ تجعلَهُ علمًا على غيرِ لفظِهِ فتعربهُ ، و تصرفهُ إلا أنْ يُجامع العلميةَ التأنيثُ فيأخذَ حكمَ المؤنَّثِ .[2]

فإنْ كانَ المسمَّى بهِ فعلا لا ضميرَ فيهِ فقد قالَ سيبويه مجملا حال الفعلِ عند التَّسميةِ بهِ : " فكلُّ اسمٍ يُسمَّى بشيءٍ من الفعلِ ليست في أوَّلِهِ زيادةٌ ، و لهُ مثالٌ في الأسماءِ انصرفَ ، فإنْ سمَّيتَهُ باسمٍ في أوَّلِهِ زيادةٌ ، و أشبهَ الأفعالَ لم ينصرف ، فهذا جملةُ هذا كلِّه " .[3]

إلا أنَّ في المسألة تفصيلا ، فالفعلُ المسمَّى به لا يخلو من أنْ يكونَ في أوَّلِهِ زيادةٌ ، و هي : الهمزةُ ، و التاءُ ، و الياءُ ، و النُّونُ ، أو لا يكونُ .

فإنْ كانَ في أوَّلِه تلكَ الزيادةُ ، امتنع من الصَّرفِ ؛ " لأنَّها تُحرزُ وزنَ الفعلِ ، و تدلُّ عليهِ "[4] ، كأنْ تُسمِّيَ رجلا بـ (يزيدَ ، و يشكرَ ، و يضربَ)[5] ، و (يعدَ ، يهَبَ) ، و (يقولَ ، و يبيعَ ، و يخافَ ، و أقيمَ[6]) من (لم يقلْ ، و لم يبعْ ، و لم يخفْ ، و أقِمْ) ، و (إضربَ ، و أُقتلَ ، و إذهبَ)[7] ، و نحوها .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٦٧ _ ٢٦٨ .

[2] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٢٦٨ _ ٢٦٩ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٨ .

[4] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٦٦ .

[5] ينظر المقتضب ٣ / ٣١١ _ ٣١٢ .

[6] ضُبط (أقيمٌ) بالتنوينِ في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، فلعلّهُ خطأٌ طباعيّ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ١٩٨ .

و يُستثنى من ذلكَ ما كانَ آخرُهُ معتلا ، فهو مصروفٌ في الرّفعِ ، و الجرّ ، نـصُّوا في ذلك على المضارع ، فإنَّ سيبويهِ يُنوِّنُ ، و يحذفُ لامَهُ ، و يصرفُهُ ، و أمَّا يونسُ ، فإنَّـهُ يمنعُهُ من الصّرفِ كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى [1] ، و يظهرُ أنَّهُ مذهبُ الأخفشِ أيضًا .

و تقولُ في الأمر إذا سمَّيت بــ (ارْمِهْ ، و رَهْ) رجـلا : (هـذا إرمٍ ، و إرْأى قـد جاءَ) ، و تقديرُهُ (إدْعًى) . [2]

و أمَّا في النَّصبِ فهو ممنوعٌ من الصّرف ، فتقولُ : (رأيـتُ يرمـيَ ، و يغـزيَ ، و إرْمِيَ) .

و إنْ لم يكنْ في أوّلِهِ الزيادةُ فهو مصروفٌ إنْ أشبهَ الأسماءَ في وزنِه ، قال سـيبويهِ : " زعمَ يونسُ أنّكَ إذا سمّيتَ رجلا بــ (ضارِبٍ) من قولكَ : (ضارِبْ) و أنتَ تأمرُ فهو مصروفٌ ، و كذلك إنْ سمَّيتَهُ (ضارَبَ) ، و كذلك (ضَرَبَ) ، و هو قولُ أبي عمرو ، و الخليل ، و ذلكَ ؛ لأنَّها حيثُ صارت اسمًا ، و صارت في موضعِ الاسـمِ المجـرور ، و المنصوبِ ، و المرفوعِ ، و لم تجئْ في أوائلها الزّوائدُ التي ليسَ في الأصلِ عندهم أنْ تكونَ في أوائلِ الأسماءِ إذا كانت على بناءِ الفعلِ غلبت الأسماءُ عليها إذا أشبهتها في البناءِ ... .

و أمَّا عيسى فكانَ لا يصرفُ ذلكَ ، و هو خلافُ قولِ العربِ سمعنـاهم يـصرفونَ الرّجلَ يُسمَّى (كَعْسَبًا) ، و إنَّما هو (فَعَلَ) من الكَعْسَبةِ ، و هو العدْوُ الشّديدُ " . [3]

و يظهرُ أنْ ذلكَ يجري في المعتلِّ اللامِ أيضًا ، فتقولُ في رجلٍ سمَّيتَهُ (شقِيَ ، و سرُوَ ، و رمى) : (هذا شقٍ ، و سرٍ ، و رمًى ، و رأيتُ شقيًا ، و سرٍ ، و رمًـى ، و مـررتُ بشقٍ ، و سرٍ ، و رمًى) ؛ لأنَّها كــ (كَتِفٍ ، و رَجُلٍ ، و جَبَلٍ) ، و لم أقف على مـن ذكرَهُ

فإنْ لم يُشبهِ الأسماءَ في الوزنِ ، و ذلكَ في الوزنِ المختصِّ بالفعلِ ، امتنعَ من الصّرفِ ، و ذُكِرَ من ذلكَ :

---

[1] ينظر أثرها على الإعلال صفحة ٢٣٤ ، و يُنظر : الكتاب ٣ / ٣١٢ ، و المسائل المنثورة ٢٨١ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٣١٨ ، و فيه (إرْأً) ، و تقديرهُ (إدْعًى) ، و في ما ينصرفُ و ما لا ينصرف ١٥١ : (رَأً) ، كقولك : (رَعًا) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٦ .

١ ـ أنْ يكونَ مبنيًّا للمفعولِ بشرطِ ألا يكونَ معتلا ، أو مدغمًا ، قالَ المبرِّد : " فإنْ سمَّيتَ بفعلٍ لم تُسمِّ فاعلَهُ لم تصرفْهُ ؛ لأنَّهُ على مثالٍ ليستْ عليهِ الأسماءُ ، و ذلـــكَ نحـــو (ضُرِبَ ، و دُحرِجَ ، و بوطِرَ) إلا أنْ يكونَ معتلا ، أو مدغمًا ، فإنَّهُ إذا كـــانَ كـــذلكَ خرجَ إلى بابِ الأسماءِ ، و ذلكَ نحو (قيلَ ، و بيعَ ، و رُدَّ) ، و ما كانَ مثلها " .

٢ ـ أنْ يكونَ على وزنِ (فَعَّل) ، كـ (قَطَّعَ ، و كَسَّرَ) ، فلو سمَّيـــتَ بهمـــا لم تصرفْهما ؛ " لأنَّ الأسماءَ لا تكون على (فَعَّل) " .[1]

٣ ـ أنْ يكونَ أمرًا على وزنِ (فَعْلِلْ) ، كـ (دَحْرِجْ ، و زَلْزِلْ) .[2]

و يمكنُ أنْ يُضافَ إلى ذلكَ أنْ يكونَ أمرًا على وزنِ (فَعِّـــلْ) ، كـــــ (قَطِّــعْ ، و كَسِّرْ) ؛ لأنَّ الأسماءَ لا تكونُ عليهِ .

و إنْ كانَ المسمَّى بهِ حرفًا مفردًا فإنَّ حكمَهُ حكمُ المبنيِّ من الأسماءِ ، و قد مرّ .[3]

---

[1] ينظر المقتضب ٣ / ٣١٤ .

[2] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٦٥ .

[3] ينظر صفحة ٢١٧ ـ ٢١٨ .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ التَّسميةِ على التَّثنيةِ ، و الجمعِ :

التَّثنيةُ ، و الجمعُ من خصائصِ الأسماءِ ، فالفعلُ الباقي على فعليّته ، و الحرفُ الباقي على حرفيّته لا يُثنَّيانِ ، و لا يُجمعانِ .

١ ـ المثنّى ، و جمعُ المذكّر السالمُ لا يُثنَّيانِ ، و لا يُجمعانِ جمعَ مذكّرٍ سالمًا ؛ لما في ذلكَ من الجمعِ بينَ إعرابَينِ إذا قلتَ : (رَجُلانانِ ، و رَجُلانونَ ، و مُسْلِمونانِ ، و مُسْلِمونونَ) ، فإذا أردتَ تثنيتَهما ، أو جمعَهما قلتَ : (كلُّهم رجلانِ ، و كلُّهم مسلمون) ، و كذا إذا سمَّيتَ بهما حاكيًا حالتَهما اللّتينِ كانتا لهما قبلَ التَّسمية .

فإنْ سمَّيتَ بهما ، و جعلتَ النُّونَ مُعتَقَبَ الإعراب ، فقلتَ : (هذا مسلمانٌ ، و هذا مسلمينٌ) جاز تثنيتُهما ، و جمعُهما ؛ لأنَّهما الآنَ بمنزلةِ (زعفرانٍ ، و قِنَّسْرِينَ) ، فلا يجتمعُ فيهما إعرابانِ ، و لهذا ثُنِّيَ ، و جُمِعَ جمعُ المؤنَّثِ السالمُ مُسمًّى بهِ جمعَ مذكّرٍ سالمًا ؛ لأنَّه لا يجتمعُ فيه إعرابانِ إذا قلتَ : (مسلماتان) ، و (مسلماتون) إذا سمَّيتَ بهِ رجلا .[1]

٢ ـ (حُبْلى ، و حَمْراءُ) باقيتانِ على الوصفيّةِ لا يجمعانِ جمعَ مذكّرٍ سالمًا ؛ لِما فيهما من التَّأنيثِ ، فإذا سُمِّيَ بهما مذكَّرٌ عاقلٌ جاز ذلكَ فيهما ، فتقولُ حينئذٍ : (حُبلَون ، و حمراوون) .[2]

٣ ـ إذا سمَّيتَ امرأةً بـ (عَبْلةٍ ، أو ضَخْمةٍ) ، ثمَّ جمعتَ بالألفِ و التَّاءِ ثقّلتَ ، كما تثقّلُ (تَمْرةً) ، فقلتَ : (عَبَلاتٌ ، و ضخَماتٌ) ؛ لأنَّهما صارتا اسمَينِ ، و لو كانتا صفتينِ لم يجزْ إلا إسكانُ العينِ .[3]

و يُقاسُ على ذلكَ أنّكَ لو سمّيتَ امرأةً بـ (عُبْرٍ ، أو نِقْضٍ)[4] لجازَ فيهما من الأوجهِ ما يجوزُ في (غُرْفةٍ ، و سِدْرةٍ) .

٤ ـ لجمعِ التكسيرِ أوزانٌ اختصّت بالأسماءِ ، أو غلبت فيها ، و أوزانٌ اختصَّت بالصّفاتِ ، أو غلبت فيها ، " و إذا سمَّيتَ رجلا ، أو امرأةً بشيءٍ كانَ وصفًا ، ثُمَّ أردتَ

---

[1] ينظر أثر التّسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ١٠٥ ، و ما بعدها .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٤ .

[3] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٣٩٩ .

[4] العُبْرُ : الثّكلى ، و النِقْضُ : المهزول من الإبل و الخيل ، ينظر لسان العرب ٤ / ٥٣٢ (ع ب ر) ، و ٧ / ٢٣٤ (ن ق ض)

أنْ تُكسِّرهُ كسَّرتَهُ على حدٍّ تكسيرِكَ إيّاهُ لو كانَ اسمًا على القياسِ ، فإنْ كانَ اسمًا قد كسَّرتْهُ العربُ لم تجاوزْ ذلك " .[1]

و يمكنُ أنْ يُمثَّل على ما انتقلَ إلى الاسميةِ من الصّفات فجُمِعَ جمعَها بما يلي :

أ ـ الوصفُ إذا كانَ على زنةِ (أفعل) الذي مؤنَّثُهُ (فعلاء) كـ (أحمرَ ، و أعرجَ ، و أكحلَ) يُجمعُ على (فُعْل) ، فيُقال : (حُمْرٌ ، و عُرْجٌ ، و كُحْلٌ) ، و إذا كانَ اسمًا جُمعَ على (أفاعل) نحو (أفكلٍ ، و أفعى) ، فيُقال : (أفاكلُ ، و أفاعٍ) ، و منهُ (أكبرُ ، و أصغرُ) قالَ سيبويه : " ألا ترى أنَّكَ لا تصفُ به ، كما تصف بـ (أحمرَ) ، و نحوه ، لا تقولُ : (رجلٌ أصغرُ ، و رجلٌ أكبرُ) ....، فلمّا لم يتمكّن هذا في الصّفة ، كتمكُّنِ (أحمرَ) أُجريَ مُجرى (أجدلٍ ، و أفْكلٍ) "[2] ، فيُقال : (أكابرُ ، و أصاغرُ) .

فإنْ انتقلَ شيءٌ من ذلكَ إلى الاسميّة جُمعَ على (أَفاعِل) ، و لهذا تقولُ في (أسودَ ، و أرقمَ) لنوعٍ من الحيَّاتِ ، و (أدهمَ) للقيدِ ، و (أبطحَ) لمكانٍ : (أساودُ ، أراقمُ ، و أداهمُ ، و أباطحُ) .[3]

و تقولُ في (آدمَ) إذا سَمَّيتَ به : (أوادِمُ) ، فإنْ لم تسمِّ به فجمعُهُ (أُدُمٌ) .[4]

كما أنَّهُ لا يُجمعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ما دامَ أنَّهُ وصفٌ و مؤنَّثُهُ (فعلاء) ، خلافًا لابن كيسان ، فإن جُعلَ علمًا لمذكَّرٍ جاز جمعُهُ ، فتقولُ في (أحمرَ) علمًا : (أحمرونَ) ، قال سيبويه : " و إنْ سَمَّيتَ رجلا بـ (أحمرَ) فإنْ شئتَ قلتَ : (أحمرونَ) ، و إنْ شئتَ كسَّرتَهُ ، فقلتَ : (الأحامرُ) ، و لا تقولُ : (الحُمْرُ) ؛ لأنَّهُ الآنَ اسمٌ ، و ليسَ بصفةٍ ، كما تجمع (الأرانب ، و الأرامل) " .[5]

ب ـ إذا كانَ (فعيلٌ) بمعنى (مفعولٍ) صفةً جُمعَ على (فَعْلى) ، كـ (أسيرٍ ، و قتيلٍ ، و جريحٍ) ، فإذا انتقلت إلى الاسميّةِ ، كـ (الذّبيحةِ ، و الأكيلة ، و النطيحةِ ، و الضحيَّةِ) ؛ لأنَّ (الذّبيحةَ) ليست بمعنى (المذبوح) الذي و قع عليهِ الذّبحُ ، كـ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٠٢ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٤ / ٦٤٤ .

[3] ينظر الكتاب ٤ / ٦٤٤ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ١٨٩ ـ ١٩٠ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٦٨ .

[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٥٩ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٨ .

(المضروب) الّذي وقعَ عليهِ الضربُ ، بل هي مختصّةٌ بما يصلحُ للذّبحِ ، و يُعدُّ لــهُ مــن النّعَمِ ، و كذا (الأكيلةُ) ليستْ بمعنى (المأكولُ) ؛ إذ لو كانَ كــذلكَ لكــانَ يُــسمّى الخبزُ ، و البَقْلُ (أكيلةً) إذا أُكلَ ، بل الأكيلةُ مختصّةٌ بالشّاةِ ، وكذا الباقي ، فلمّا خرجتِ الكلماتُ المذكورةُ من حيِّز الصِّفاتِ إلى حيِّز الأسماءِ لم تُجمعْ على (فَعْلى) ، فلا يُقالُ : (ذبْحى) ، بل (ذبائحُ) .[1]

ج ــ إذا كانَ (فعيل) صفةً فإنَّهُ يُجمعُ على (فُعَلاء) ، كــ (كريمٍ ، و بخيــلٍ) ، فيُقال : (كُرماءُ ، و بخلاءُ) ، و " لو سمَّيتَ رجلا بــ (سعيد ، أو شريف) جمعتَهُ كمــا تجمعُ الفعيلَ من الأسماءِ الّتي لم تكن صفةً قطُّ ، فقلتَ : (فُعْلان ، و فُعُــل) إنْ أردتَ أنْ تكسِّرَهُ " .[2]

د ــ و إذا كانتِ الصِّفةُ على (فاعِل) لمذكَّرٍ عاقلٍ جُمعتْ علــى (فــاعِلون) ، أو (فَعَلة) ، كــ (كاتب) ، فيقال : (كاتبون ، أو كَتَبَةٌ) ، و لا تُجمع على (فَواعِلَ) ، " و إنْ سمَّيتَه بــ (خالد) ، فأردتَ أنْ تُكسِّرَ للجمعِ قلت : (خوالدُ) ؛ لأنَّهُ قد صــار اسمًا بمنزلةِ (القادمِ ، و الآخرِ) ، و إنَّما تقولُ : (القوادمُ ، و الأواخرُ) " .[3]

فأمَّا إذا جاءتِ الصِّفةُ و قد كُسِّرتْ ، كتكسيرِهم إيّاها لو كانتِ اسمًا ، ثُمَّ سمَّيتَ بهــا رجلا فإنَّكَ تكسِّرُهُ على ذلك التَّكسيرِ ؛ لأنَّهُ كُسِّرَ تكسيرَ الأسماءِ ، فــلا تجاوزتَّــهُ[4] , و يمكنُ أنْ يُمثِّلَ لها بــ (فارسٍ) إذا سمّيتَ بهِ ، فإنَّهم جمعُوها كما يُجمعُ الاسمُ ، فقالوا : (فوارسُ) ، و كذا يُجمعُ لو سمَّيتَ به .

و إذا كُسِّرتِ الصِّفةُ على صِيَغٍ متعدِّدة جمعَتْ تكسيرَ الأسماءِ ، و الصِّفاتِ ، ثُمّ سمَّيتَ بها اقتصرتَ على ما يخصُّ الأسماءَ ، كــ (شُجاعٍ) جمعوهُ على (شُجْعانَ ، و شِــجْعانَ ، و شِجْعَة) ، و هذه ممَّا يخصُّ الأسماءَ ، و قالوا : (شِجاعٌ ، و شُجَعاءُ) ، فإذا سمَّيتَ بــهِ جمعتَهُ على الأوجهِ الثَّلاثة الأُولى ، و لم يجزْ جمعُهُ على الوجهَينِ الأخيرَينِ .[5]

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٤٢ ــ ١٤٤ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٠٢ ــ ٤٠٣ .

[3] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٣٩٩ .

[4] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٤٠٤ .

[5] ينظر ما نقلهُ عبد السلام هارون عن شرح السِّيرافيّ الكتاب ٣ / ٤٠٤ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ التَّسمِيَةِ على التَّذكيرِ ، و التأنيث :

المسمَّى بلفظ ما إمَّا أنْ يكونَ في نفسه مؤنَّثا ، أو مذكّرًا ، فإنَّ كانَ مؤنَّثا فإنَّهُ يُكسبُ ذلكَ اللَّفظَ التَّأنيثَ سواءٌ أكانَت فيه علامةُ تأنيث ، أم لم تكنْ ، و سواءٌ أكانَ عربيًّا ، أم أعجميًّا ، مؤنثًا في أصلِه ، أم مذكَّرًا ، جمعًا ، أم مفردًا ، اسمًا ، أم فعلا ، أم حرفًا ، و لهذا يمتنعُ من الصّرفِ .[1]

و يُستثنى من ذلكَ أنواعٌ ثلاثة :

الأوّل : ما كانَ ثلاثيًّا ساكنَ الوسط ، و هو حينئذ لا يخلو من أحدِ أحوال ثلاث :

الحالة الأولى : أنْ يكونَ اسمًا عربيًّا مؤنَّثا ، أو اسمًا الغالبُ فيه التأنيثُ ، فإنْ سمَّيتَ به مؤنَّثا فالنَّحويُّون مجمعون على أنَّكَ " بالخيارِ إنْ شئتَ صرفتَهُ ، و إنْ شئتَ لم تصرفْهُ ، و تركُ الصّرفِ أجودُ ، و تلكَ الأسماءُ ، نحو (قِدْر ، و عنْز ، و شَمْس ، و دعْد ... ، و قد قالَ الشَّاعرُ ، فصرفَ ذلكَ ، و لم يصرفْهُ :

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ و لم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[2]

فصرفَ ، و لم يصرفْ "[3] ، و خالفهم في ذلك الزَّجَّاجُ ، و أوجبَ المنعَ[4] ، و هو محجوجٌ باستعمالِ العرب .[5]

الحالةُ الثَّانيةُ : أنْ يكونَ اسمًا عربيًّا مذكَّرًا ، كـ (زيدٍ ، و عمْرو) ، فإنْ سمَّيتَ به مؤنَّثا لم يجز صرفُهُ عند ابن أبي إسحاقَ[6] ، و أبي عمرو ، قال سيبويه : " و هو القياس ؛ لأنَّ المؤنّث أشدُ ملائمةً للمؤنّثِ ، و الأصلُ عندهم أنْ يُسمَّى المؤنّثُ بالمؤنّثِ ، كما أنَّ أصلَ تسميةِ المذكّرِ بالمذكّرِ .

---

[1] الصَّرف ، و منع الصّرف إنّما هو بالنظر إلى العلميّة ، و التَّأنيث دونَ غيرهما ، فإذا توافر سواهما من موانع الصرف فلهُ حكمهُ .

[2] سبق تخريجهُ مع اختلافٍ في الرِّوايةِ ، ينظر صفحة (١٣) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤١ .

[4] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٦٨ ـ ٦٩ .

[5] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٣٤ .

[6] هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ولاءً ، توفي سنة ١١٧ هـ ، ينظر أخبار النّحويّين ٤٢ ، و إنباه الرّواة ١ / ١٠٤ .

و كانَ عيسى يصرفُ امرأةً اسمها (عمرٌو) ؛ لأنَّهُ على أخفِّ الأبنية " [1] ، و نُسبَ أيضًا ليونسَ بنِ حبيب ، و أبي عمرَ الجرميِّ . [2]

الحالةُ الثَّالثةُ : أنْ يكونَ اسمًا أعجميًّا علمًا ، كـ (لـوطٍ ، و هـودٍ ، و مـاه ، و حِمْصٍ) ، أو غيرَ علمٍ ، كـ (خُشٍّ ، أو دلٍّ) [3] ، فإن سمَّيتَ بهِ مؤنَّثًا لم ينصرفْ . [4]

الثَّاني : ما سُمِّيَ بهِ مفردًا من جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ ، كـ (أذرعات ، و عرفـات) ، فإنَّ أحدَ وجوهِ إعرابِهِ المنعُ من الصّرفِ ، قالَ ابنُ جنِّي : " و اعلمْ أنَّ من العربِ من يُشبِّهُ التَّاءَ في (مسلمات) معرفةً بتاءِ التَّأنيثِ في (طلحةَ ، و حمزةَ) ، و يُشبِّهُ الألفَ الَّتي قبلَها بالفتحةِ الَّتي قبلَ تاءِ التَّأنيثِ ، فيمنعُها حينئذٍ من الصّرفِ ، فيقـولُ : (هـذهِ مـسلماتُ مقبلةً) ، كما تقولُ : (هذهِ سعدةُ مقبلةً) ، و على هذا بيتُ امرئِ القيسِ :

تَنوَّرْتُها من أَذْرِعاتَ و أَهْلُها بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالي [5] " . [6]

الثَّالثُ : أنْ يكونَ منقوصًا ، كـ (قاضٍ ، و جوارٍ ، و يرمٍ ، و يغزٍ) ، و ذلـكَ في حالَتَي الرَّفعِ ، و الجرِّ .

و إنْ كانَ المُسمَّى مذكَّرًا فإنَّ اللَّفظ المسمَّى بهِ قد يكونُ ثلاثيًّا ، أو أكثرَ ، مفردًا ، أو جمعًا ، مشتملا على علامةِ تأنيثٍ ، أو خاليًا منها ، و إذا خلا من العلامـةِ فقـد يكـونُ مؤنَّثًا ، أو يغلبُ عليه التَّأنيثُ ، و قد يكونُ مذكَّرًا ، و يمكنُ إجمالُ ذلكَ فيما يلي :

١ ــ كلُّ ما سمَّيتَ بهِ مذكَّرًا مما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ فهو ممنوعٌ من الصّرفِ سـواءٌ أكـانَ ثلاثيًّا ، كـ (شاة ، و شِيَة) [7] ، أم أكثرَ ، كـ (طلحة ، و نسَّابة) ، مفردًا كما مـرّ ،

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٢ .

[2] ينظر المقتضب ٣ / ٣٥٢ ، و الجرميّ : هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرميّ ، له كتاب الأبنية ، و الفرخ ، و غريب كتاب سيبويه ، توفي سنة ٢٢٥ هـ ، ينظر : أخبار النَّحويِّين ١٤ ، و طبقات الزّبيديّ ٧٤ .

[3] الخُشُّ : الطِّيب فارسيّ ، و الدلُّ : الفؤاد فارسيّ أيضًا ، ينظر قصد السَّبيل ١ / ٤٥٩ ، و ٢ / ٣٢ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٣ ، و المقتضب ٣ / ٣٥٠ ــ ٣٥١ ، و٣٥٥ .

[5] البيت من الطويل ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ٣١ .

[6] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٦ ــ ٤٩٧ .

[7] ينظر المقتضب ٣ / ٣٢٢ .

أم جمعًا ، كـ (أجْرِبة ، و صياقلة) ، عربيًّا كما مرَّ ، أم أعجميًّا .[1]

و كذا ما كانَ آخرُهُ ألفًا سواءٌ أكانت للتَّأنيثِ ، كـ (غضبى ، و حُبارَى ، و جُمادى) ، أم كانت للإلحاقِ ، كـ (مِعْزى ، و أَرْطَى ، و حَبَنْطَى [2]) [3] ؛ تشبيهًا لها بألفِ التَّأنيث .

فأمَّا ما كانَ قبلَها ألفٌ زائدةٌ ، و كانت لغير تأنيثٍ ، كـ (عِلْباءٍ [4] ، و حِرْباءٍ) فمصروفٌ .[5]

٢ ــ إذا سمَّيتَ مذكَّرًا بثلاثيٍّ مؤنّثٍ لا علامةَ فيه فهو مصروفٌ ، تحرَّكَ ثانيه أو سكنَ ، كـ (دعْد ، و شمْسٍ ، و قدَمٍ) ؛ لخفَّته ؛ لأنَّ الثَّلاثةَ أقلُّ أصولِ الأسماءِ .[6]

٣ ــ إذا سمَّيتَ مذكَّرًا بجمعٍ ، فإنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ فلا يخلو من أنْ يكونَ من الجمعِ الأقصى ، أو من غيرِهِ ، فإنْ كانَ من الجمعِ الأقصى لم ينصرفْ ، و قد مرّ ، و إنْ كانَ من غيرِهِ انصرفَ ، ما لم يكنْ فيهِ علامةُ تأنيثٍ ، كـ (كَتَبَة ، و قتلى ، و شعراء) ، و إنَّما انصرفَ ؛ لأنَّ تأنيثَ الجمعِ لا يُعتدُّ بهِ حينئذٍ ، قالَ سيبويه : " و أعلم أنَّكَ إذا سمَّيتَ رجلا (خُرُوقًا ، أو كِلابًا ، أو جِمالا) صرفتهُ في النَّكرةِ ، و المعرفةِ ، و كذلكَ الجماعُ كُلُّهُ ، ألا تراهم صرفوا (أنمارًا ، و كِلابًا) ، و ذلكَ ؛ لأنَّ هذهِ تقعُ على المذكَّرِ ، و ليس يُختصُّ بهِ واحدُ المؤنّثِ ، فيكونُ مثلَهُ " [7] ، حتى لو سمَّيتهُ (نساءً ، و هنودًا) .[8]

و إنْ سمَّيتهُ بجمعِ مؤنَّثٍ سالمٍ جاز صرفُهُ ، فتقولُ : " (هذا مسلماتٌ ، و مررتُ بمسلمات ، و إنَّ مسلمات عاقلٌ) ، فتثبتُ التنوين " [9] ، و جاز ألا يُصرفَ ، فيُقال : (هذا مسلماتُ) ، و جاز أنْ يبقى على إعرابِهِ الذي كانَ لهُ قبلَ التسميةِ ، فلا يُعتدّ بها حينئذٍ .

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٣٤٤ .

[2] الحبنْطَى : هو الغليظ القصير البطين . ينظر لسان العرب ٧ / ٢٧١ (ح ب ط) .

[3] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٣٧ ، و ٤٠ .

[4] العِلْباء : عَصَبُ العُنُق ، و هما عِلباوانِ ، يمينًا ، و شمالا ، ينظر لسان العربِ ١ / ٦٢٧ (ع ل ب) .

[5] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٤٣ ــ ٤٤ .

[6] ينظر المقتضب ٣ / ٣٢٠ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٩ .

[8] ينظر المنصف ١ / ١٦٢ ، و أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ١١٥ .

[9] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٥ ــ ٤٩٦ .

و إنْ سمَّيته بجمعِ مذكّرٍ سالمٍ انصرفَ .[1]

و ما كانَ اسمَ جمعٍ لمؤنّثٍ ، و لم يكنْ لهُ واحدٌ ، فتأنيثُهُ كتأنيثِ واحدِهِ ، و لذا فإنَّكَ لا تصرفُهُ اسمَ رجلٍ ، نحوَ (إبلٍ ، و غنمٍ) .[2]

٤ ـ إذا سمَّيتَ بما زادَ عن ثلاثةٍ فلا يخلو من أنْ يكونَ مفردًا ، أو جمعًا . فإنْ كانَ جمعًا فقدْ مرّ .

و إنْ سمَّيتهُ بمفردٍ لا علامةَ تأنيثٍ فيه فلهُ الأحوالُ التَّاليةُ :

الأُولى : أنْ يكونَ ممَّا يُسمَّى بهِ المذكَّرُ ، و المؤنَّثُ ، كـ (رَبابٍ ، و دَلالٍ ، و سَحابٍ) ، فيُصرفُ حينئذٍ ؛ لأنَّكَ سمَّيتَ بهِ مذكَّرًا ، فكأنَّكَ قد نقلتَهُ من مذكَّرٍ إلى مذكَّرٍ .[3]

الثَّانية : أنْ يكونَ اسمًا مؤنَّثًا غيرَ صفةٍ ، كـ (عَناقٍ ، و عَقْربٍ ، و عُقابٍ ، و عَنْكَبوتٍ)[4] ، و منها (قُدَّامٌ ، و وراءٌ)[5] ، أو ممَّا يختصُّ بالمؤنَّثِ ، كـ (سُعادَ ، و زينبَ)[6] ، فلا ينصرفُ .

و من ذلكَ ما كانَ معدولا عن مؤنّثٍ ،كـ (خباثِ ، و لَكاعِ ، و حلاقِ ، و يسارِ ، و قطامِ ، و رقاشِ) ، أو معدولا و معناه مؤنّثٌ ،كـ (نزالِ) ، قالَ سيبويه : " و اعلمْ أنَّ كلَّ ما ذكرْنا في هذا البابِ من (فَعالِ) ما كانَ منهُ بالرّاءِ ، و غيرِ ذلكَ إذا كانَ شيءٌ منهُ اسمًا لمذكّرٍ لم ينجرَّ أبدًا ، و كانَ المذكّرُ في هذا بمترلته إذا سُمِّيَ بـ (عناقٍ) ؛ لأنَّ هذا البناءَ لا يجيءُ معدولا عن مذكّرٍ ، فيُشبَّهُ به ، تقولُ : (هذا حذامُ ، و رأيتُ حذامَ قبلُ ، و مررتُ بحذامَ قبلُ) ، سمعتُ ذلكَ ممن يُوثقُ بعلمه " .[7]

---

[1] ينظر المقتضب ٤ / ٣٦ ـ ٣٨ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤٠ .

[3] ينظر المسائل المنثورة ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٦ , و المقتضب ٣ / ٣٢٠ .

[5] ما ينصرف و ما لا ينصرف ٩٤ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٩ .

[7] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٧٩ .

و بعضُ العربِ إذا سمّى رجلا بـ (رقاشِ ، و غلابِ) ، و ما أشبههُما صرفَ ، يجعلُهُ اسمًا مبنيًّا على (فعالٍ) ، نحو (صباحٍ ، و ذهاب) .[1]

فأمَّا (ذراعٌ) فقد كثر تسميتهم به المذكَّر ، و تمكَّنَ ، و صار من أسمائه الخاصّةِ عندهم ، و وصفوا بهِ المذكَّرَ فقالوا : (هذا ثوبٌ ذراعٌ) ، فلمَّا تمكَّنَ في المذكَّرِ ، و غلب عليهِ صرفوهُ إذا سمّوا بهِ رجلا .

و أمَّا (كُراع) فإنَّ الوجهَ تركُ الصّرفِ ، و من العربِ من يصرفُهُ يُشبِّهُهُ بـ (ذِراعٍ) ؛ لأنَّهُ من أسماءِ المذكَّرِ .[2]

الثالثة : أنْ يكونَ وصفًا خاصًّا بالمؤنّث ، كـ (حائضٍ ، و طامثٍ ، و مرضعٍ ، و طالقٍ) ، فإذا سمَّيتَ بها رجلا صرفتَهُ ؛ لأنَّ هذا مذكّرٌ أُجريَ على مؤنّثٍ ؛ لأنَّهم يريدونَ (شيءٌ حائضٌ ، و شيءٌ طامثٌ) .[3]

و منهُ " (جنوبٌ ، و شمالٌ ، و حَرورٌ ، و سَمومٌ ، و قَبولٌ ، و دبورٌ) ، فإذا سمَّيتَ رجلا بشيءٍ منها صرفتَهُ ؛ لأنَّها صفاتٌ في أكثرِ كلامِ العربِ ، سمعناهم يقولون : (هذهِ ريحٌ حَرورٌ ، و هذهِ ريحٌ شمالٌ ، و هذهِ الرّيحُ الجنوبُ) ... سمعنا ذلك من فُصحاءِ العربِ لا يعرفون غيرهُ ... ، و من جعلها اسمًا لم يصرف شيئًا منها اسمَ رجلٍ " .[4]

---

[1] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٠٣ ، و قصد بمبنيٍّ أي : مصوغ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٦

[3] ينظر المسائل المنثورة ٢٦٦ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٨ .

المسألةُ الخامسةُ : أثرُ التَّسميةِ على النّسب :

١ ـ ليسَ كلُّ ما سُمِّيَ به تجوزُ النّسبةُ إليه [1] ، و معَ ذلكَ فإنَّ التَّسميةَ قد تجيزُ النسبَ إلى ما لم يجزِ النسبُ إليهِ البتَّةَ قبلَها ، كالفعلِ ، و الحرفِ ، و المركَّب العددي ، كـ (خمسةَ عشرَ) . [2]

٢ ـ إذا نُسبَ إلى المثنّى ، و الجمعِ السَّالمِ بنوعيْه ، و جمعِ التَّكسيرِ رُدَّ إلى مفردهِ [3] ؛ لأنَّ أصلَ المنسوبِ إليهِ ، و الأغلبَ فيهِ أنْ يكونَ واحدًا ، و ليُعلمَ أنَّ المنسوبَ إليهِ من ذلكَ ليس علمًا لشيءٍ [4] ، و لأنَّ في النّسبِ إلى المثنّى ، و الجمعِ زيادةٌ لا حاجةَ إليها ، ثُمّ إنَّ المثنّى ، و جمعَ المذكّرِ السَّالمِ تُحذفُ النُّونُ منهما ؛ لدلالتِها على تمامِ الكلمةِ ؛ لأنَّها عوضٌ عن التَّنوينِ في المفردِ ، و ياءُ النَّسبِ جزءٌ من أجزائِها ، و تُحذفُ الألفُ ، و الواوُ ، و الياءُ منهما ؛ لأنَّها إعرابٌ ، و لا يكون في الوسطِ إعرابٌ هذا من جهةٍ ، و من جهةٍ أخرى أنَّكَ لو ثنَّيتَهما ، أو جمعتهما بعدَ النَّسبِ ، و فيهما الألفُ ، و الواوُ ، و الياءُ لكنت تجمعُ بينَ علامتَيْ إعرابٍ إذا قلتَ : (مُسْلمانيَّان ، و مسلمونيُّون) . [5]

و أمَّا الألفُ و التَّاءُ في جمعِ المؤنّثِ السَّالمِ فتُحذفان ؛ " لإفادتهما معًا للتَّأنيثِ كإفادتهما للجمعِ ، فيلزم من إبقائهما اجتماعُ التَّاءينِ في نحو (عرفاتيَّة) ، و لا ينفصلُ إحدى الحرفَينِ من الأخرى ثبوتًا ، و زوالا ؛ لكونهما كعلامةٍ واحدة " . [6]

فإذا سُمِّيَ بالمثنّى ، و جمعِ المذكّرِ السَّالمِ ، أو ما يلحقُ بهما فإنْ أُعربَ إعرابَهُ قبلَ التَّسميةِ رُدَّ إلى المفردِ ، و إنْ جُعلَ النُّونُ معتقَبَ الإعرابِ نُسبَ إليه على لفظهِ . [7]

و إنْ سُمِّيَ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ فإنْ أُعربَ إعرابَهُ قبلَ التَّسميةِ رُدَّ إلى المفردِ ، و إنْ أُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ نُسبَ إليهِ على لفظهِ بعدَ حذفِ التَّاءِ ، و عُوملَ معاملةَ

---

[1] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٦٥ ـ ٦٦ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٧٣ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، و المقتضب ٣ / ١٦٠ ، و أجاز قومٌ أنْ يُنسبَ إلى لفظ الجمع مطلقًا ، ينظر همع الهوامع ٦ / ١٧١ .

[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٨٠ .

[5] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ١٠ .

[6] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٧ .

[7] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ١٠ ـ ١٢ .

المقصور .[1]

و إذا سُمِّيَ بجمعِ التَّكسيرِ نُسب إليهِ ، و ذلكَ قولُهم : (أنماريٌّ ، و كِلابيٌّ و مَدائنيٌّ ، و فرائضيٌّ) ؛ " لأنَّهُ صارَ اسمَ شيءٍ بعينه ، و ليس المقصودُ منهُ أنْ يدلَّ على ما يقتضيه اللَّفظُ من الجمعِ ، فلمَّا صارَ اسمًا للواحدِ تنزَّلَ منزلةَ الواحد " .[2]

٣ ـ إذا سُمِّيَ بلفظٍ يُنسبُ إليهِ على صورةٍ شاذّةٍ فإنَّهُ عند النَّسبِ إليهِ بعد التَّسمية يجري على القياسِ ، ففي النَّسبِ إلى (شاءٍ) كانَ القياسُ أنْ يُقال : (شائيٌّ) " لكنَّ العربَ قالوا فيهِ : (شاويٌّ) على غيرِ قياسٍ ، فإنْ سُمِّيَ بـ (شاءٍ) فالأجودُ (شائيٌّ) ؛ لأنَّهُ وضعٌ ثانٍ ، و يجوزُ (شاويٌّ) ، كما كانَ قبلَ العلميّة " [3] ، يستوي في ذلكَ ما لم يكن علمًا ، كـ (دَهْرٍ) فتقولُ : (دَهْريٌّ) في الأجودِ ، و (دُهْريٌّ) ، كما كانَ قبلَ العلميَّةِ ، و ما كانَ علمًا ، كقولِهم في (زَبينةَ) : قبيلةٌ من باهِلَةَ : (زَبانيٌّ) ، فإنْ جعلتها علمًا لابنٍ لكَ قلتَ : (زَبَنيٌّ) .[4]

---

[1] ينظر المقرَّب ٤١٠ ـ ٤١١ .

[2] ينظر أسرار العربيّة ٣٧٨ .

[3] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٥٧ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٨ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٨٤ .

المسألةُ السَّادسةُ : أَثَرُ التَّسمِيَةِ على التَّصغيرِ :

التَّصغيرُ من خصائصِ الأسماءِ ، فلا يصغرُ الفعلُ الباقي على فعليَّتِــهِ [1] ، و لا الحـــرفُ الباقي على حرفيَّتِه ، فإذا سُمِّيَ بنحو (ضَربَ ، و مِــنْ) جــاز تــصغيرُهما ، فيُقــالُ : (ضُرَيْبٌ ، و مُنَيٌّ ، أو مُنيْنٌ) ، و مع ذلكَ فليسَ كلُّ اسمٍ يدخلُهُ التَّصغيرُ [2] ، و لا كلُّ ما نُقلَ إلى العلميَّةِ جازَ تصغيرُهُ . [3]

١ ــ لا يُصغَّر جمعُ التَّكسيرِ الدَّالُّ على الكثرةِ على لفظِه ؛ لأنَّ في ذلكَ إخبارٌ بأنَّهُ قليلٌ كثيرٌ في حالٍ ، و هذا محالٌ [4] ، فإذا رِيمَ تصغيرُهُ رُدَّ إلى أدنى العددِ ، أو إلى مفــردِهِ ، ثُــمَّ يُجمعُ جمعَ مذكَّرٍ ، أو مؤنَّثٍ سالمينِ ، فيُقال في تصغيرِ (كِلابٍ) : (أُكَيْلِــبٌ) ، و في (فقراءَ ، و شواعرَ) : (فُقَيِّرونَ ، و شُوَيْعِراتٌ) . [5]

فإنْ سُمِّيَ بشيءٍ من ذلكَ صُغِّر كما يُصغَّرُ الواحدُ ، فتقولُ في (غِلْمانٍ ، و دراهِــمَ ، و مفاتيحَ) : (غُلَيْمانُ ، و دُرَيْهِمٌ ، و مُفَيْتِيحٌ) . [6]

٢ ــ إذا صُغِّرَ الاسمُ الثلاثيُّ المؤنَّثُ الخالي من علامة التَّأنيــثِ ، كـــ (هنــدٍ ، و قدم) ، أو ما يئولُ إلى ثلاثيٍّ بالرَّدِّ ، كـــ (يدٍ) ، أو بالحذفِ ، كـــ (سماءٍ) أدخلتَ فيه الهاءَ ، فقلتَ : (هُنَيْدةُ ، و قُدَيْمةٌ ، و يُدَيَّةٌ ، و سُمَيَّةٌ) . [7]

فإنْ سُمِّيَ مؤنَّثٌ باسمٍ ثلاثيٍّ مذكَّرٍ ، كـــ (حَجَرٍ ، و شَجَرٍ ، و زيد) ، أو بمؤنَّـــثٍ لم تكن التَّاءُ تدخلُ في مصغَّرِهِ ، كـــ (حربٍ ، و نابٍ ، و دِرعٍ) أدخلتَ التَّاءَ فيــهِ إذا سُمِّيَ بهِ ، فتقولُ في امرأةٍ سمَّيتَها بما سبقَ : (حُجَيْرةُ ، و شُجَيْرةُ ، و زُيَيْدةُ ، و حُرَيْبَةُ ، و نُيَيْبةُ ، و دُرَيْعةُ) ؛ لأنَّ العلَمَ " منقولٌ ، و وضْعٌ ثانٍ غيرُ الوضعِ الأوَّلِ ، و غرضُهُ الأهــمُّ

---

[1] يستثنى من ذلك فعلَ التَّعجُّبِ ، فإنَّ تصغيرَهُ كثيرٌ في الشعر ، و سعة الكلام ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٢٧ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ ــ ٤٨١ ، و شذا العرف في فنّ الصرف ١١٢ .

[3] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٧٧ ــ ٧٨ .

[4] ينظر المقتضب ٢ / ١٥٧ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٤٨٩ ــ ٤٩٦٣ ، و المقتضب ٢ / ٢٧٩ .

[6] ينظر المقتضب ٢ / ٢٧٩ ، و ٢٨٦ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٤٨١ ــ ٤٨٢ .

الإبانةُ عن المسمَّى ، لا معناهُ الأصليُّ ... ، و قليلا ما يُراعى في العلمِ معنى المنقولِ منهُ " .[1]

و إنْ عُكسَ ذلكَ ، فسُمِّيَ مذكَّرٌ بثلاثيٍّ مؤنَّث مجرَّدٍ من التَّاءِ ، كـ (أُذن ، و عينٍ) لم تلحق به التَّاءُ ، بل يُقالُ : (أُذَيْنٌ ، و عُيَيْنٌ) ؛ لأنَّ العلمَ وضعٌ مستأنفٌ .[2]

و خالفَ في ذلك يونسُ ، فأدخل الهاءَ ، و احتجّ بقولِهم : (أُذَيْنةَ ، و عُيَيْنةَ) ، و إنَّما سُمِّيَ بمحقَّرٍ .[3]

و قياسُ ذلكَ أنَّكَ لو سمَّيتَ امرأةً بـ (حُجَيْرٍ ، و جُبَيْلٍ) ، و نحوهما بعد تصغيرِهما لم تلحقْهما التَّاءُ .

٣ ـ فصَّلَ الرّضيُّ القولَ فيما تُقلبُ ألفُهُ عندَ التَّصغير ياءً ، و ما لا تُقلبُ ممَّا خُتمَ بالألفِ و النونِ [4] ، فإذا عرضَتِ العلميَّةُ لشيءٍ من ذلكَ لم يُعتدَّ بها ، بل يبقى لهُ حكمُهُ السَّابقُ ، قالَ الرَّضيُّ : " و أمَّا العلمُ المنقولُ عن الشيءِ فحكمُهُ حكمُ المنقولِ عنهُ ، تقولُ في (سرْحانَ ، و ورَشانَ[5] ، و سُلطانَ) أعلامًا : (سُرَيْحينٌ ، و وُرَيْشينٌ ، و سُلَيْطينٌ) ، و تقولُ في (ظَربانَ [6] ، و عُقْرُبانَ ، وسكرانَ ، ونَدمانَ) أعلامًا : (ظُرَيْبانَ ، و عُقَيْرِبانَ ، و سُكَيْرانَ ، و نُدَيْمانَ) ، كما كانت قبلَ النَّقلِ إلى العلميّة " .[7]

٤ ـ إذا سُمِّيَ بمكبَّرات شواذ التصغير نحو مكبَّرِ (أُنَيْسيانٍ ، و رُوَيْجلٍ ، و لُيَيْليةٍ) ، ثُمَّ صغِّرتَهُ جرى على القياس ، قالَ سيبويه في المنسوبِ ، و المصغَّر : " و جميعُ هذا إذا صار اسمًا في غيرِ هذا الموضعِ ، فأضفتَ إليهِ جرَى على القياسِ ، كما يجري تحقيرُ (ليلةٍ ، و

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٤٠ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٢٤٠ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٨٤ ، و المقتضب ٢ / ٢٤٢ .

[4] شرحه الشافية ١ / ١٩٦ ـ ٢٠١ .

[5] الورشانُ :طائرٌ شبْهُ الحمامة ، ينظر لسان العرب ٦ / ٣٧٢ (و ر ش)

[6] الظَّربان : دُوَيْبَّةٌ شِبْهُ الكلبِ منتن الرَّائحةُ ، ينظر المصدر السَّابق ١ / ٥٧١ (ظ ر ب) .

[7] شرحه الشافية ١ / ٢٠١ .

إنسانٍ) ، و نحوِهما إذا حوّلتَهُما ، فجعلتَهُما اسمًا علمًا " [1] ، فتقولُ في (إنسانَ ، و رجلٍ ، و ليلةَ) أعلامًا : " (أُنيْسِينٌ ، و رُجَيْلٌ ، ولُيَيلَةُ) ؛ إذِ العلمُ وضعٌ ثانٍ " . [2]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٨ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٧٨ .

المسألةُ السَّابعةُ : أَثَرُ التَّسْمِيَةِ في الإعلالِ :

١ ــ تُبدلُ الواوُ ياءً في (فُعْلَى) إذا كانتْ اسمًا نحو (الحُذْيا) ، و هي العطيَّةُ ، يقالُ : حذوتُهُ أحذوهُ ، أيْ : أعطيتُهُ [١] ، فإنْ كانتْ صفةً بقيت الواوُ نحو قولِهم : (خذِ الحُلْوَى و أعطِهِ المُرَّى) . [٢]

و قد قالوا : (العُلْيا ، و الدُّنْيا) ، و قالَ أهلُ نجد : (القُصْيا) [٣] ، و هي صفاتٌ ، و كانَ حقُّها ألا تُعلَّ ، و علَّةُ إعلالِها أنَّها " و إنْ كانَ أصلُها الصِّفَةَ ، فإنَّها الآنَ قد أُخرِجتْ إلى الأسماءِ بتركِهم إجراءَها وصفًا في أكثرِ الأمرِ ، و استعمالِهم إيّاها استعمالَ الأسماءِ " [٤] ، و في هذا اعتدادٌ بالتَّسميةِ العارضة .

كما قالوا في الاسمِ : (القُصْوَى) " تنبيهًا على أنَّهُ في الأصلِ صفةٌ " [٥] ، فلم يعتدُّوا بعُروضِ التَّسميةِ ، و كأنَّهم تركوا إعلالَهُ ؛ ليكونَ منبهةً على الأصلِ .

٢ ــ إذا تطرَّفتِ الواوُ إِثْرَ ضمَّةٍ أصليَّةٍ في اسمٍ متمكِّنٍ قُلبت الواوُ ياءً ، و الضمَّةُ كسرةً ، كـ (التَّغازي) . [٦]

قال سيبويهِ : " و سألتُهُ عن رجلٍ يُسمَّى (يغزو) ، فقالَ : (رأيتُ يغزيَ قبلُ ، و هذا يغزٍ ، و هذا يغزي زيد ... ، و ثباتُ الواوِ خطأٌ ؛ لأنَّهُ ليسَ في الأسماءِ واوٌ قبلَها حرفٌ مضمومٌ ، و إنَّما هذا بناءٌ اختُصَّ به الفعلُ " [٧] ، و كانَ يونسُ يقولُ : (يغزي) يقلبُ ، و لا ينوِّنُ ، كما لا يُنوَّنُ نحوَ (يشْكُرُ) علمًا [٨] ، و هو مذهبُ الأخفشِ ، فقد ذكرَ الرَّضيُّ أنَّ الأخفشَ يقولُ في التَّسميةِ بـ (رَهْ) : (إرْأَى) غيرَ مصروفٍ ، فيكونُ موافقًا

---

[١] ينظر المقصور و الممدود للقالي ٢٣٧ .

[٢] ينظر الممتع في التّصريف ٥٤٤ ــ ٥٤٥ .

[٣] ينظر إصلاح المنطق ١٣٩ .

[٤] ينظر المنصف ٢ / ١٦١ .

[٥] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٤٥ .

[٦] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٦٨ .

[٧] ينظر الكتاب ٣ / ٣١٦ .

[٨] ينظر التّعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٢٨ ،

ليونسَ [1] ، و نُسبَ للكوفيِّينَ (هذا يغزو) ، بلا قلبٍ [2] ، فلم يرفضوا هذهِ الصورةَ ؛ لأنَّها عارضةٌ بالتَّسمية .

هذا إذا كانَ قد سُمِّيَ بهِ و ليس فيهِ ضميرٌ ، و " لو سمَّيتَ بهِ و فيهِ ضميرُ الفاعلِ لقلتَ : (جاءني يغزو ، و رأيتُ يغزو ، و مررتُ بيغزو) ، فلا تغيِّرُهُ على وجهٍ " . [3]

فإنْ سُمِّيَ بـ (يَوْضُو) المخفَّفِ عن (يَوْضُؤُ) فالاختيارُ _ و إنْ لم أقف على من تعرَّضَ لنحوِ هذا _ ألا يُعلّ ، و يُفرَّقُ بينَهُ و بينَ ما واوُهُ أصلٌ ؛ لأنَّهم لا يعلُّونَ في قولِهم : (لولوٌ ، و سُوٌ) مع كونِهما اسمَينِ ، فمن الأولى ألا يُعلَّ و هو فعلٌ ، و اللهُ أعلمُ .

٣ _ لا يعلُّ الاسمُ الثُّلاثيُّ المزيدُ فيهِ الموازنُ للفعلِ بالنَّقلِ ، أو بالنَّقلِ و القلب ، كما يُعلُّ الفعلُ ، نحو (يقومُ ، و يبيعُ ، و أقامَ ، و أباعَ) إلا إذا كانَ مُباينًا للفعلِ بزيادةٍ لا تلحقُ الفعلَ ،كالميمِ مثلا ، فيقالُ : (معيشةٌ ، و معونةٌ ، و مقامٌ ، و مسارٌ) [4] ، و ذلكَ ؛ لأنَّه " لو أُعلّ لكانَ يلتبسُ بعدَ التَّسميةِ بهِ بالفعلِ بسببِ سقوطِ الكسرِ ، و التَّنوينِ " . [5]

فأمَّا قولُهم : (يزيدُ) اسمُ رجلٍ فإنَّهُ إنَّما أُعلَّ ، ثمَّ نقلَ بعدَ إعلالِهِ إلى العلميَّةِ ، و لو كانَ مرتجلا على (يَفْعِل) لقيلَ : (يَزْيِدُ) [6] ، و نحوُهُ (أبانُ) علمًا غيرَ مصروفٍ ، فإنَّهُ نُقلَ بعدَ إعلالِهِ . [7]

---

[1] ينظر شرحه الكافية ٣ / ٢٧٦ .

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٨٣ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ١١٩ .

[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٤٥ .

[5] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٢٣ .

[6] ينظر المنصف ١ / ٢٧٩ .

[7] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٢٤ .

المسألةُ الثَّامنةُ : أَثَرُ التَّسمِيَةِ على الإدغامِ :

ما سُمِّيَ بهِ من المفكوكِ لا يخلو من أنْ تُزيلَ التَّسميةُ سببَ فكِّهِ ، أو لا تزيلَه ، فإنْ لم تُزلْ سببَ فكِّه بقيَ على إدغامه سواءٌ أكانَ اسمًا ، كـ (قَرْدَد ، و مهدد) ، أم فعلا ، كـ (جلببَ) ، و سواءٌ أكانَ الفكُّ مطّردًا ، كما مرّ ، أم شاذًّا ،كـ (أَلْبُبِ ، و أَلِلَ) ، فلا يتأثّرُ بالعلميَّةِ ، قالَ سيبويهِ : " و إذا سمَّيتَ رجلا بـ (أَلْبُبِ) من قولكَ :

قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ بَناتُ أَلْبُبِ [1]

تركتَهُ على حالهِ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ جاءَ على الأصلِ " . [2]

و إنْ أزالتِ العلميَّةُ سببَ فكِّهِ أُدغِمَ ، كأن تُسمِّيَ بـ (ارْدُدْ) ، أو (يـرْدُدْ) من قولهم : (لم يرددْ) ، فتقولُ : (هذا أُرُدُّ ، و يَرُدُّ) ، قالَ سيبويهِ : " و كذلكَ لو سمَّيتَهُ بـ (تَرْدُدْ) من قولكَ : (إنْ تَرْدُدْ أَرْدُدْ) ، و (تخفْ أخفْ) لقلتَ : (هذا يخافُ ، و يرُدُّ) ... ، و إذا سمَّيتَ رجلا بـ (اعْضَضْ) قلتَ : (إعَضُّ) كما ترى ؛ لأنَّكَ إذا حرَّكتَ اللامَ من المضاعفِ أدغمتَ ، و ليس اسمٌ من المضاعفِ تُظهَرُ عينُهُ ، و لامُهُ " . [3]

[1] البيت من الرّجز ، و هو بلا نسبة في المقتضب ١ / ١٧١ , و المنصف ١ / ٢٠٠ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٠ .

[3] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٣١٩ .

المسألةُ التَّاسعةُ : أَثَرُ التَّسميَةِ على همزةِ الوصلِ :

ما سُمِّيَ بهِ مما في أوَّلِهِ همزةُ وصلٍ لا يخلو من أحد أمرَين :

١ ــ أنْ يكونَ اسمًا ، فتبقى همزتُهُ موصولةً ، قالَ أبو عليّ الفارسيّ : " إذا سمَّيتَ رجلا بـــ (اسم ، أو ابنٍ) ، أو بشيءٍ مِمَّا في أوَّلِهِ ألفُ الوصلِ تركتَهُ على حالِهِ , و لم تقطعْهُ ؛ لأنَّكَ نقلتَهُ من اسمٍ إلى اسمٍ ، فوجبَ أنْ تتركَهُ على ما كانَ عليه " .[1]

و كذا لو سمَّيتَهُ (استخراجٌ ، أو استضرابٌ) " و صلتَ الألفَ ؛ لأنَّ هـــذه الألـــفَ كانتْ في المصدرِ موصولةً ، كما كانت في الفعلِ موصولةً ، فنقلتَ اسمًا فيهِ ألفُ وصلٍ من معنًى إلى معنًى ، و كلا المعنيَينِ اسمانِ ، فتركتَ الألفَ على حالِها " .[2]

٢ ــ أنْ يكونَ فعلا ، و حينئذٍ قد يُسمَّى بهِ و لا ضميرَ فيهِ ، و قد يُسمَّى بهِ و فيـــهِ الضميرُ ، فإنْ سُمِّيَ بهِ و لا ضميرَ فيهِ و جب قطعُ همزتِهِ ، فإذا " سمَّيتَ رجلا (إضـــرب) قطعتَ الألفَ ؛ لأنَّ بابَ الأفعالِ ينقاسُ فيهِ ألفُ الوصلِ فيها ، و في مصادرِها ، فتقـــولُ : (انطلقَ ، و استخرجَ ، و احرنجمَ ، و استقبلَ ، و استضربَ) ، و كذلكَ ما يجري عليها من المصادرِ ، فلمَّا كانتْ ألفاتُ الوصلِ تنقاسُ في الفعلِ ، و لا تنقاسُ في الأسماءِ ... وجبَ أنْ تُقطعَ ؛ لأنَّ ألفَ القطعِ تنقاسُ في الأسماءِ مثل (أحمرَ ، و أخضرَ) ، و ما أشبهَ ذلكَ ، و إنْ كانت ألفاتُ القطعِ أيضًا في الأفعالِ ، إلا أنَّها و إنْ كانت فيها فلا تنقاسُ ، و لا تكثرُ ككثرتِها في الأسماءِ ؛ لأنَّكَ قد نقلتَ إلى التسميةِ " .[3]

و منهُ (إصمتُ) ، اسمٌ للفلاةِ ، قالوا : لقيتُهُ ببلدةِ إصْمِتَ ، و بوحشِ إصْمِتَ ، أي : بمكانٍ قَفْرٍ لا أنيسَ فيه ، قالَ :

أَشْلَى سَلوقيَّةً باتتْ و باتَ لها   بِوحْشِ إصْمِتَ في أذْنابِها أَوَدُ[4]

و تركتَهُ بصحراءِ إصْمِتَ ، أيْ حيثُ لا يُدرى أينَ هو ، و هو غيرُ مُجرى[5] ، إمَّا

---

[1] ينظر المسائل المنثورة ٢٨٠ .

[2] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٢٦ ، و ينظر الكتاب ٣ / ١٩٩ .

[3] ينظر المسائل المنثورة ٢٨٠ .

[4] البيت من البسيط ، و هو للرّاعي النُّميريّ في ديوانه ٦٩ ، و أشلى : دعا ، و الأوَدُ : الاعْوِجاج ، ينظر لسان العرب ١٤ / ٤٤٣ (ش ل ى) ، و ٣ / ٧٥ (أ و د) .

[5] ينظر لسان العرب ٢ / ٥٥ (ص م ت) .

لأنَّهُ علمُ جنسٍ لكلِّ مكانٍ قفرٍ ، و إمَّا لكونه علمًا لبريَّةٍ معيَّنة [1] ، و " قطعُ الهمـــزةِ مـــن (إصْمِتَ) مع التَّسميةِ بهِ خاليًا من ضميرِهِ هو الَّذي شجَّعَ النحاةُ على قطعِ نحـــوِ هـــذهِ الهمَزات إذا سُمِّيَ بما هي فيه " . [2]

و إنْ سُمِّيَ بهِ و فيهِ الضميرُ نحو (اضربْ) " تركتَ ألفَهُ موصولةً ، و وقفتَ آخرَهُ في الرَّفعِ ، و النّصبِ ، و الجرِّ ، و كذلكَ كلُّ كلامٍ عملَ بعضُهُ في بعضٍ ، تقـــولُ : (هـــذا اضْربْ قد جاءَ) ، تلفظُ بالضَّادِ بعد الذّالِ ، و سقطتْ ألـــفُ (اضـــربْ) ؛ للوصـــلِ ، وسقطتْ ألفُ (هذا) ؛ لسكون الضَّادِ ، و بقيَ موقوفًا ؛ لأنَّهُ قُدِّرَ مع المضمرِ ، كأنَّـــكَ قلتَ : (اضربْ أنتَ) " . [3]

و ممَّا يحتملُ الوجهَينِ قولُهُ تعالى : ﴿ مِن إِسۡتَبۡرَقٍ ﴾ [4] ، قالَ الزّجّاجُ : " إنَّما صُـــرفَ لأنّه نكرةٌ ، و الألفُ مقطوعةٌ ، و إنَّما قُطعتِ الألفُ ؛ لأنَّكَ نقلتَ الأفعالَ إلى الأسماءِ ، و أصلُ ألفاتِ الوصلِ للأفعالِ ، فلمّا أخرجتَها إلى الأسماءِ أخرجتَها إلى بـــابٍ غـــيرِ ألفـــاتِ الوصلِ " . [5]

و قُرِئَ بهمزةِ وصلٍ ، و فتحِ القافِ [6] ، فقيلَ [7] : يحتملُ أنْ يكونَ اسمًا ممنوعًـــا مـــن الصّرفِ ، و لا وجهَ لهُ ؛ لأنَّهُ ليسَ بعلمٍ ، فليسَ فيهِ إلا الوزنُ ، و يحتملُ أنْ يكونَ سمَّـــاهُ بالفعلِ ، و فاعله ، فأبْقى الهمزةَ مقطوعةً .

و وصفَ ابنُ جنِّي هذهِ القراءةَ بأنَّها سهوٌ ، أو كالسهوِ [8] ، قال أبو حيَّانَ : " إنَّمـــا قالَ ذلكَ ؛ لأنَّهُ جعلَهُ اسمًا ، و منعهُ من الصّرفِ ، و هذا لا يجوز ؛ لأنَّهُ غيرُ علـــمٍ ، و قد

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٧ / ٣٢٤ .

[2] ينظر المبهج في تفسير أسماء الحماسة ٥٢ .

[3] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٢٦ .

[4] سورة الرحمن ٥٥ / الآية ٥٤ ، و القراءةُ بقطعِ الهمزةِ و التنوين هي قراءةُ الجمهور ، ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٢١٢ .

[5] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ٢٦ .

[6] نسبت إلى أبان عن عاصم في مختصر ابن خالويه ٧٩ ــ ٨٠ ، و إلى ابن مُحَيْصن في المحتسب ٢ / ٣٠٤ .

[7] ينظر البحر المحيط ٦ / ١١٦ ــ ١١٧ .

[8] ينظر المحتسب ٢ / ٢٩ .

أمكنَ جعْلُهُ فعلا ماضيًا ، فلا تكونُ هذه القراءةُ سهوًا " . [1]

و ليس المقصودُ بالسَّهوِ عندَ ابن جِنِّي ما فهمَهُ أبو حيّانَ ، و إنَّما قَصَدَ ابنُ جِنِّي أنَّ الفعلَ ، و فاعلَهُ إنَّما يُنقلانِ في المسموعِ من كلامِ العربِ إلى العلمِ ، لا إلى الاسمِ ، نحو (تأبَّط شرًّا) ، قالَ في موضعٍ آخرَ : " هذهِ صورةُ الفعلِ البتَّةَ بمنزلةِ (استخرجَ) ، و كأنَّهُ سُمِّيَ بالفعلِ و فيهِ ضميرُ الفاعلِ ، فحُكيَ كأنَّهُ جملةٌ ، و هذا بابٌ إنَّما طريقُهُ في الأعلامِ ، كـ (تأبّطَ شرًّا ، و ذرَّى حبًّا ، و شابَ قرناها) " . [2]

و قد تلحقُ الهمزةُ بعدَ التَّسميةِ ، و ذلكَ إذا سمَّيتَ بحرفٍ ساكنٍ ، كالعينِ من (جعْفَرٍ) ، أو الباءِ من (اضْرِبْ) ، فإنَّ سيبويه يكملُهُ بهمزةِ وصلٍ مكسورةٍ ، فيقولُ : (اِعٌ ، و اِبٌ) إلا أنَّهُ يقطعُها في الابتداءِ ، و يصلُها في وسطِ الكلامِ ، و نظَّرَ ذلكَ بقولِهم : (مَنَ ابٌ لَكَ ، و ذهبَ ابٌ لَك) ، فلا يختلُّ أنْ يبقَى على حرفٍ واحدٍ . [3]

و مذهبُ الزّجّاجِ قطعُ الهمزةِ " على ما أجمعوا عليهِ إذا سمَّوا رجلا بـ (اضربْ) قالوا كلُّهم : (هذا إضْرِبُ قد جاءَ) ، و قالوا : قطعنا الألفَ لأنَّا نقلناهُ من بابِ الأفعالِ إلى بابِ الأسماءِ ، فقطعْنا ألفَهُ ، فكذلكَ فعلتُ أنا في (إبٍ) ؛ لأنّي نقلتُهُ من بابِ اللَّفظِ بحرفٍ إلى بابِ التَّسميةِ " . [4]

و على مذهَبِ سيبويهِ تقولُ في (أل) من (الغلامِ) مُسمًّى بها : (ألٌ قد جاءَ) إذا ابتدأتَ ، و (هذا الٌ) ، في وسطِ الكلامِ ، و على مذهبِ أبي إسحاقَ الزَّجّاجِ تقطعُ الهمزةَ في الحالتَينِ . [5]

---

[1] ينظر البحر المحيط ٦ / ١١٧ .

[2] ينظر المحتسب ٢ / ٣٠٤ _ ٣٠٥ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٣ _ ٣٢٤ .

[4] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٥٦ ، و فيهِ مذاهبُ أخرى ، و ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٧٨ _ ٨٧٩ .

[5] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٥٧ .

المَبْحَثُ الثَّاني : عُروضُ الوصْفيّة

المسألةُ الأُولى : أَثَرُ الوصفِ العارضِ على ضَبْطِ العينِ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ :

إذا كانَ المجموعُ بالألفِ و التَّاءِ اسمًا ، ثلاثيًا ، ساكنَ العينِ ، غيرَ معتلِّها ، و لا مدغمِها وجبَ فتحُ عينه إنْ كانتْ فاؤُهُ مفتوحةً ؛ إتباعًا لفتحة فائه ، فيقالُ : (حَسَرَاتٌ ، و تَمَرَاتٌ ، و دَعَدَاتٌ ، ...) ، فإنْ كانَ صفةً وجبَ بقاءُ عينه ساكنةً ، فيقالُ في جمعِ (ضَخْمَة ، و خَدْلَة ، و سَهْلَة) : (ضَخْمَاتٌ ، و خَدْلاتٌ ، و سَهْلاتٌ) . [1]

فإنْ عرضتِ الوصفيَّةُ على الاسمِ الَّذي استحقَّ وجوبَ فتحِ عينِه وجبَ أنْ يُعتدّ بها ، فتبقى العينُ ساكنةً ، و هو القياسُ مراعاةً لما طرأ عليها من الوصفيَّةِ ، و أجازَ المبرِّدُ [2] ، و تبعَهُ ابنُ الحاجبِ [3] ألا يُعتدَّ بها ، فيبقى للَّفظِ حكمُهُ الَّذي كانَ لهُ قبلَ عروضِها ، و ممَّا جاءَ من ذلكَ :

١ ــ أَنَّهم جمعوا (رَبْعَةً) [4] على (رَبَعات) ، فقالوا : " (رجالٌ رَبَعاتٌ ، و نساءٌ رَبَعاتٌ) ، و ذلك لأنَّ أصلَ (رَبْعَةٍ) اسمٌ مؤنّثٌ وقعَ على المذكّرِ ، و المؤنّثِ ، فوُصفا به " . [5]

و الَّذي يدلُّ على أنَّهُ كانَ في الأصلِ اسمًا ، لا صفةً أنَّهُ لو كانَ صفةً " لفُصِلَ بينَ المذكّرِ ، و المؤنّثِ بحذفِ التاءِ ، كما تقولُ : (رجلٌ عالمٌ ، و امرأةٌ عالمةٌ) " . [6]

و قد حَكَى ثعلبٌ عن ابنِ الأعرابيِّ في جمعِهِ (رَبْعاتٌ) ، بسكونِ الباءِ على ما هو الأصلُ فيه . [7]

---

[1] ينظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٥٧٨ ــ ٥٨١ ، و شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٢٨ ــ ٣٤ ، و شرح الكافية للرضيّ ٣ / ٣٩٢ ــ ٣٩٦ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٥٩ ــ ٦٦ .

[2] ينظر المقتضب ٢ / ١٩٢ ، و فيها " و لو أسكنه مُسَكِّنٌ على أنّه صفةٌ كان مُصيبًا " .

[3] ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٥٤٠ .

[4] رجلٌ رَبْعَةٌ : أي لا بالطويل ، و لا بالقصير ، ينظر المحكم و المحيط الأعظم ٢ / ١٠٠ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ .

[6] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ٣١ .

[7] ينظر مجالس ثعلب ٢ / ٥٢٧ .

٢ ــ و قالوا : (شاةٌ لَجْبَةٌ) ، و هي الّتي قلّ لبنُها [1] ، ثمّ قالوا في جمعِه : (شياهٌ لَجَباتٌ) نصّ على ذلكَ سيبويهِ [2] ، و الفرّاءُ [3] ، و قد أنكرَ ذلكَ الرّضيُّ ، فقالَ : " لم أرَ في موضعٍ أنّ (لجْبةً) في الأصلِ اسمٌ ، بلى قيلَ ذلكَ في (رَبْعةٍ) " [4] ، و من حفِظَ حُجّةٌ على من لم يحفظْ .

تعقيبٌ :

ما نُقِلَ من الاسميَّةِ ، و استُعملَ صفةً يجري فيه ما يجري في الصّفة المحضة من وجوبِ بقاءِ عينِه ساكنةً ، و لهذا يقالُ : (امرأةٌ كلْبةٌ) : أيْ دنيّةٌ [5] ، و (نساءٌ كلْباتٌ) بسكونِ العينِ ؛ اعتدادًا بالوصفيّةِ العارضةِ ، خلافًا للمبرّدِ ، و ابنِ الحاجبِ ، فإنّهما يُجيزانِ إهمالَ الاعتدادِ بما طرأَ عليها ، فيُقالُ : (كَلْبَاتٌ ، و كَلَباتٌ) ، و ممّا جاءَ ظاهرُهُ على إهمالِ الاعتدادِ بالوصفِ العارضِ قولُهم : (نساءٌ رَبَعَاتٌ ، و شياهٌ لَجَباتٌ) ، و اختُلفَ فيهما على وجهَينِ :

١ ــ أنّهما جمعُ (رَبْعة ، و لَجْبَة) فُتحت العينُ فيهما ؛ لأنّ كلا منها أصلُهُ اسمٌ نُقِلَ إلى الوصفيّةِ ، فلُمِحَ أصلُهُ ، و أُهملَ العارضُ ، و دليلُ اسميّةِ (رَبْعة) عدمُ مطابقتِه للموصوفِ في قولِهم : (رجلٌ ربْعَةٌ) ، و ممّن قالَ بذلكَ سيبويهِ ، و أبو عليٍّ الفارسيُّ في (رَبَعاتٍ) [6] ، و الزّمخشريُّ [7] ، و ابنُ الحاجبِ فيهما [8] ، و نُسبَ لأكثرِ النُّحاةِ . [9]

٢ ــ أنّهما جمعُ (رَبَعَة ، و لَجَبة) بفتحِ العينِ ، لا (رَبْعَة ، و لَجْبة) ، فقد قالوا فيهما : (رَبَعَةٌ و رَبَعاتٌ ، و لَجَبَة و لَجَباتٌ) بالفتحِ ، و (رَبْعَةٌ و رَبْعاتٌ ، و لجْبَة و

---

[1] ينظر لسان العرب ١ / ٧٣٥ ــ ٧٣٦ (ل ج ب) .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ .

[3] ينظر مجالس ثعلب ٢ / ٥٢٧ .

[4] ينظر شرحه للشافية ١ / ١١٤ .

[5] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٣١ .

[6] ينظر التكملة ٤٦٩ .

[7] ينظر المفصّل في صنعة الإعراب ١٩٢ .

[8] ينظر الشافية في علم التصريف ٤٦ .

[9] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٢ .

لَجْباتٌ) بالتَّسكينِ [1] ، ثُمّ استغنَوا بـ (رَبَعاتٍ) في جمعِ (رَبْعَةٍ) ، و بـ (لَجَباتٍ) في جمعِ (لَجْبة) [2] ، و هو رأيُ سيبويهِ ، و الفارسيِّ في (لَجَباتٍ) دونَ (رَبَعاتٍ) .

و خلاصةُ القولِ أنَّ ما نُقلَ منَ الاسمِ إلى الوصفِ يجبُ فيهِ الاعتدادُ بالوصفِ العارضِ ، فتسكنُ عينُهُ خلافًا للمبرِّدِ ، و ابنِ الحاجبِ .

فأمَّا (رَبَعاتٌ) فهو وإنْ كانَ في الأصلِ اسمٌ إلا أنَّه جَمْعُ (رَبَعةٍ) ، كيفَ و قد قالوا : (رَبَعَةٌ و رَبَعاتٌ ، و رَبْعَةٌ و رَبْعاتٌ) ، فيكونُ جاريًا على القياسِ في مثلهِ ، و لا وجهَ لحمله على الشُّذوذِ .

و أمَّا (لَجَباتٌ) فهو جَمْعُ (لَجَبةٍ ، و لَجْبةٍ) ؛ إذ لم يُقَلْ : (لَجْباتٌ) [3] ، فيكونُ ذلكَ من بابِ الاستغناءِ ، و هو رأيُ سيبويهِ ، و تبعَهُ الفارسيُّ ، أو يُحملُ على الشُّذوذِ ، فلا يُقاسُ عليهِ ، و الأوّلُ أَوْلى ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٢ .

[2] ينظر التذييل و التكميل ٢ / ٥٣ .

[3] ينظر لسان العرب ١ / ٧٣٦ (ل ج ب) .

المسألةُ الثانيةُ : أَثَرُ عُروضِ الوصفيّةِ على مطابقةِ الوصفِ للموصوفِ :

إذا كانَ الوصفُ [1] مفردًا مشتقًا متحملا ضميرَ الموصوفِ وجبتْ مطابقتُهُ لـه [2] ، فيطابقُ الخبرُ مبتدأَهُ ، و الحالُ صاحبَها ، و النعتُ منعوتَهُ في الجنسِ : (التذكيرِ ، و التأنيثِ) ، و العددِ : (الإفرادِ ، و التثنيةِ ، و الجمعِ) .

أمَّا عن مطابقةِ الخبرِ للمبتدأ فقد قالَ الرّضيُّ : " و الخبرُ المشتقُّ يجبُ مطابقتُهُ للمبتدأ تذكيرًا ، و تأنيثًا ، و إفرادًا ، و تثنيةً ، و جمعًا " . [3]

و أمَّا عن المطابقةِ بينَ الحالِ و صاحبِها فيقولُ الشيخُ ياسين [4] : " قولُهُ : (الثاني : أنْ تكونَ) يريدُ : الحالَ (مشتقّةً) ، يُستفادُ من ذلك أنّه لا بُدّ من مطابقتها إذا كانتْ حقيقيّةً لصاحبِ الحالِ تذكيرًا ، و تأنيثًا ، و إفرادًا ، و تثنيةً ، و جمعًا " . [5]

و أمَّا عن مطابقةِ النَّعتِ للمنعوتِ فقد قالَ الأزهريُّ [6] : " و أمَّا الإفرادُ ، و التثنيةُ ، و الجمعُ ، و التذكيرُ ، و التأنيثُ فإنْ رفعَ الوصفُ الحقيقيُّ ، أو المجازيُّ ضميرَ الموصوفِ المستترَ وافقَهُ فيها أيضًا ، و نعني بالحقيقيِّ : أنْ يجريَ على من هو لهُ كـ (جاءتني امرأةٌ كريمةٌ ، و رجلٌ كريمٌ ، و رجلانِ كريمانِ ، و رجالٌ كرامٌ ... ، و نعني بالوصفِ المجازيِّ : أنْ يجريَ على غيرِ من هو لـهُ إذا حُوِّلَ الإسنادُ عن الظَّاهرِ إلى ضميرِ الموصوفِ ، و جُرَّ الظَّاهرُ بالإضافةِ إنْ كانَ معرفةً ، و نُصبَ على التمييزِ إنْ كانَ نكرةً نحو (جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ) بالإضافةِ ، أو (كريمةٌ أبًا) بالتمييز " . [7]

---

[1] يُقصد بالوصف ههنا معناه العامّ الّذي يشمل : الخبر ، و الحال ، و النّعت ، كما يُقصد بموصوفها : المبتدأ ، و صاحب الحال ، و المنعوت .

[2] هذا الوجوب هو الأصل على أنّ هناك ضروبًا من المخالفة ارتبط بعضها بشروط ، و بعضها الآخر بألفاظ ، منها ما هو مطّرد مقيس ، و منها ما هو شاذّ ، فتُراجع في مظانّها من كتب النحو ، و من تلك المظانّ : (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة) لنجلاء نور محمد عبد الغفور عطّار الفصل الأوّل : القسم الأوّل (٢٥ _ ١٦٦)

[3] ينظر شرحه الكافية ٣ / ٥٧ .

[4] هو الشّيخ ياسين بن زين الدين الحمصيّ ، الشّهير بالعُلَيْميّ ، توفي بالقاهرة سنة ١٠٦١ هـ ، ينظر : الأعلام ٩ / ١٥٥ ، و معجم المؤلّفين ١٣ / ١٧٧ .

[5] ينظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٣٦٩ .

[6] هو زين الدِّين خالد بن عبد الله الأزهريّ ، له شرح العوامل المائة ، و موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، و غيرهما ، توفي سنة ٩٠٥ هـ ، ينظر : الشّذرات ٨ / ٢٦ ، و معجم المؤلفين ٤ / ٩٦ .

[7] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٤٦٦ _ ٤٦٧ .

فإنْ وُصِفَ باسمٍ جامدٍ ، كالمصدرِ نحو (عَدْلٍ ، و رِضًى) ، أو اسمِ الجنسِ نحو (أسد) ، أو غيرِهما مِمَّا ليس وصفًا فبلمْحِ ما يتضمَّنهُ من معنى الوصفيّةِ إنْ قُصدتْ [1] ، ثُمَّ لا يُعتدُّ بعروضِ الوصفيّةِ فيها ، فلا تُطابقُ موصوفَها ، بل تلزمُ ما كانتْ عليهِ أكانتْ مذكّرةً أم مؤنّثةً ؟

و قد اختُلف فيما وقعَ من ذلكَ خبرًا ، أو نعتًا ، أو حالا ، فأمَّا الخبرُ نحو (محمدٌ عَدْلٌ ، و أسدٌ) ، و النَّعتُ نحو (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ ، و أسدٍ) فقد قيلَ فيهِ بثلاثةِ أوجهٍ :

الأوّل : تتريلُهُ مترلةَ الأسدِ ، و جعلُهُ نفسَهُ هو العدلُ مبالغةً في ذلكَ .

الثاني : أنْ يكونَ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ ، فيُقدَّرُ مع الأسد (مثلٌ) مضافةٌ إليه ، كأنّكَ قلتَ : (محمَّدٌ مثلُ الأسدِ ، و مررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ) ، ثُمّ حُذفَ المضافُ ، و قامَ المضافُ إليهِ مَقامَهُ ، و مع العدلِ (ذو) مضافةٌ إليه أيضًا ، كأنّكَ قلتَ : (محمّدٌ ذو عدْلٍ ، و مررتُ برجلٍ ذي عدلٍ) ، ثُمّ حُذفَ المضافُ ، و قامَ المضافُ إليهِ مَقامَهُ ، و نُسِبَ للبصريِّينَ .

الثالث : أنّ يُؤوَّلَ بمشتقٍّ فيهِ معنى الصِّفةِ المقصودةِ ، فيُؤوَّلُ (أسدٌ) بـ (شجاعٍ ، أو جريءٍ) ، و يُؤوَّلُ (عَدْلٌ) بـ (عادلٍ) ، و هو رأيُ الكوفيِّينَ في النَّعتِ . [2]

و أمَّا الحالُ ففي نحوِ (هجمَ القائدُ أسدًا) تجوزُ الأوجهُ الثلاثةُ السابقةُ ، و في قولنا : (أقبلَ زيدٌ رَكْضًا) ثلاثةُ أوجه :

الأوّل : أنْ يكونَ منصوبًا على الحالِ مؤوَّلا بمشتقٍّ ، فيكونُ تقديرُهُ : (أقبلَ زيدٌ راكضًا) ، و هو مذهبُ سيبويهِ ، و جمهورِ البصريِّينَ .

الثّاني : أنْ يكونَ منصوبًا على الحالِ ، و لكنْ بعدَ حذفِ المضافِ ، و إقامتِهِ مُقامَهُ ، و التقديرُ : (أقبلَ زيدٌ ذا ركْضٍ) .

الثّالث : أنْ يكونَ مفعولا مطلقًا ، قيلَ : لفعلٍ مقدّرٍ ، أي : (يركضُ ركضًا) ، و

---

[1] قولي : إنْ قُصدت ، احترازٌ من قولنا في الخبر ـ خاصّةً ـ : (هذا أسد) إشارة إلى الأسد حقيقة ، بخلاف قولنا : (زيدٌ أسد) أي : شجاع ، أو جريء .

[2] ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٠ ـ ٣٤١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٨ ، و المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤١١ .

عليهِ الأخفشُ ، و المبرِّدُ ، و قيلَ : للفعلِ المذكورِ ، و عليه الكوفيُّونَ .[1]

و على الرّغم مِمَّا رَدّ به ابنُ عصفورٍ على أنَّ التَّأويلَ بالوصفِ فيه إخراجٌ للَّفظِ عن بابه ، و بقاؤُهُ في بابِهِ أولى إلا أنَّ هناك ما يقوِّي تأويلَهُ بالمشتقِّ ، و إشرابَهُ معنى الوصفيّةِ في كلِّ ما سبقَ :

الأوّل : تحمُّلُهُ الضميرَ نحو (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، و بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّهُ) ، و عملُهُ في الظّاهرِ نحو (مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوهُ) ، و تعليقُ الظّرفِ بهِ نحو :

أَنَا أبو المِنْهالِ بَعْضَ الأحْيانْ

لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ[2]

و مثلُ ذلكَ لا يستقيمُ إلا بعدَ حملِها على الوصفيَّةِ ، و سيأتي تفصيلُ ذلكَ في المسألةِ التاليةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

الثّاني : أنَّهم وصفوا بمصادرَ لا يستقيمُ إلا أنْ تُحملَ على التَّأويلِ بالوصفِ ، و ذلكَ قولُهم : " (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ) ، و (برجلٍ شَرْعِك من رجلٍ) ، و (برجلٍ هدِّكَ من رجلٍ) ، و (برجلٍ كفيكَ من رجلٍ) ، و (برجلٍ همِّكَ من رجلٍ) ، و (نحوكَ من رجلٍ) ، فهذهِ كلُّها على معنًى واحد ... فهذهِ ، و ما قبلَها من المصادرِ المفردةِ جاريةٌ على ما قبلَها جريَ الصِّفةِ ، و الأصلُ أنَّها مصادرُ لا تُثنَّى ، و لا تُجمعُ ، و لا تؤنَّثُ ، و إنْ جرتْ على مثنًّى ، أو مجموعٍ ، أو مؤنَّثٍ " .[3]

قلتُ : لولا تقديرُ الوصفيَّةِ فيها ؛ لتكونَ من الإضافةِ اللَّفظيّةِ لما صحَّ أنْ تكونَ صفةً للنّكرةِ ؛ لأنَّها مضافةٌ إلى معرفةٍ .

الثّالث : أنْ تأويلَ الموجودِ بالمشتقِّ ــ مع وجوبهِ في بعضِ ما سبقَ ــ أولى من تقديرِ محذوفٍ ؛ لأنّ في إدِّعاءِ الحذفِ حكمٌ بالنّقصِ على جملةٍ تامَّةٍ .

---

[1] ينظر همع الهوامع ٤ / ١٤ ــ ١٥ .

[2] البيتان من الرّجز ، و هما لأبي المنهال في لسان العرب ١٣ / ٤٢ (أ ي ن) .

[3] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٣ / ٥٠ .

و يُستأنسُ لذلكَ بما عقدَهُ ابنُ جني في كتابهِ **الخصائص** من أنَّ العربَ تستخلصُ من الأعلامِ معانيَ الأوصافِ [1] ، و مِمَّا مثَّلَ به قولُهُ :

فَلا تَحْسَبًا هِنْدًا لها الغَدْرُ وحْدَها   سَجِيَّةُ نَفْسٍ كلُّ غانِيَةٍ هِنْدُ [2]

فكأنَّهُ قالَ : كلُّ غانيةٍ غادرةٌ ، أو قاطعةٌ ، أو خائنةٌ ، أو نحوُ ذلكَ .

تعقيبٌ :

إذا وُصِفَ باسمٍ جامدٍ _ بالمعنى العامِّ للوصفِ _ فعرضتْ فيه الوصفيَّةُ لم يُطابقْ موصوفَهُ لا في جنسهِ ، و لا في عددهِ ، فيقالُ : (محمّدٌ ثِقَةٌ ، و هندٌ عَدْلٌ) ، و (هندٌ أسدٌ) ، و (هجمَ القائدانِ أسدًا) ... إلى آخرِ ذلكَ ، و قد جعلَ ابنُ عصفورٍ كلَّ ما خالفَ موصوفَهُ من قبيلِ الوصفِ بالاسمِ ، فلم يُثبتْ به وزنًا في الصّفاتِ [3] ، كما جُعلتِ المطابقةُ و ما تعنيه من الاعتدادِ بالوصفيَّةِ العارضةِ ضربًا من الشُّذوذِ الموقوفِ بهِ على السَّماعِ ، و مخالفةً للأصلِ [4] ، نحو قولِهم : (امرأةٌ عَدْلَةٌ ، و فرسٌ طوعَةُ القيادِ) ، و قولِهِ :

وَ الحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشاءُ أخْرَجَها   مِنْ جُحْرِها آمِناتُ اللهِ وَ الكَلِمُ [5]

---

[1] ينظر الخصائص ٣ / ٢٧٠ _ ٢٧٣ .

[2] البيت من الطويل ، و هو لأبي تمّام في ديوانه ١١٥ .

[3] ينظر مثلا : الممتع في التّصريف ١ / ٨٨ ، و ٩٩ ، و ١٠٩ ، و ١٢٣ .

[4] ينظر الخصائص ٢ / ٢٠٥ _ ٢٠٧ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٩٩ .

[5] البيت من البسيط ، و هو لأميّة بن أبي الصّلت في ديوانه ٥٧ ، و المحكم و المحيط الأعظم ٣ / ٢٠٤ (ح ت ف) .

المسألةُ الثَّالثةُ : أَثَرُ الوصفِ العارضِ على الاسمِ في عملِه ، و تعلُّقِ شبهِ الجملةِ به :

العملُ أصلٌ في الفعلِ فرعٌ في الاسمِ ، و الحرفِ ، و لهذا عَمِلَ بعضُ هـذين تـشبيهًا بالفعلِ ، كالمصدرِ ، و اسمِ الفاعلِ ، و (إنَّ) و أخواتِها ، و (ما) ، و غيرِها .

و قد عدَّ ابنُ هشامٍ - رحمهُ الله تعالى — ما يعملُ عملَ الفعلِ من الأسماءِ ، فأوصلَها إلى عشرٍ [1] ، فإنْ كانَ الاسمُ محضًا عاريًا عن الوصفيَّةِ المشبهةِ للفعلِ ، و المقتـضيةِ للعمـلِ لم يعملِ البتَّةَ لا في ظاهرٍ ، و لا في مضمرٍ خلافًا للكوفيِّين ، و الرُّمَّانيِّ [2] في الخبرِ الجامدِ ، فقد أجازوا تحمُّلَهُ الضميرَ من غيرِ تأويلٍ بمشتقٍّ نحو (زيدٌ أخوكَ ، و عمرٌو غلامُكَ) ، علـى تقديرِ (هو) . [3]

فإنْ أُوِّلَ بمشتقٍّ ممَّا يعملُ عملَ الفعلِ [4] ، فعرضَ فيهِ معنى الوصفيَّةِ تحمَّـلَ الـضميرَ ، كقولِنا : (زيدٌ أسدٌ) على معنى (شجاع) ، و عملَ في الظَّاهرِ نحو قولنا : (زيدٌ أسـدٌ ابناهُ) ، فيجوزُ أنْ تجعلَ (ابناهُ) مرفوعًا بـــ (أسدٌ) ، كما " جازَ أيضًا أنْ ينصبَ بعـدَ ذلكَ تمييزًا ، و حالا ، كقولِ الشاعرِ :

تُخَبِّرُنا بَأَنَّـكَ أَحْـوَذِيٌّ وَ أَنْتَ الْبَلْسَكاءُ بِنا لُصُوقَـا [5] " . [6]

و من ذلكَ قولُ العربِ : (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) ، و (مررتُ بقـاعٍ عـرفجٍ كلُّهُ) [7] ، " فـ (عربٌ ، و عرفجٌ) جامدانِ إلا أنَّهما مؤوَّلانِ بالمشتقِّ ، فـ (عـربٌ)

---

[1] ينظر شرح شذور الذهب ٤٩١ .

[2] هو أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ ، له شرح كتاب سيبويه ، و الحدود ، و معاني الحروف ، وغيرها ، توفي سنة ٣٨٤ هـ ، ينظر : النزهة ٢٣٣ ، و إنباه الرواة ٢/٢٩٤ .

[3] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٥ ـ ٥٧ (م / ٧) .

[4] إنَّما قيَّدتُه بقولي : (ممَّا يعمل عمل الفعل) ؛ لأنَّ من المشتقَّات ما لا يعمل أصلا كاسم الآلة ، و اسمي الزمان ، و المكان .

[5] البيت من الوافر ، و هو لأبي العميْثل في لسان العرب ١٠ / ٤٠٣ (ب ل س ك) ، و البَلْسَكاءُ ـ بفتح الباء ، و السِّين ، و كسرهما نبتٌ يلتصق بالثياب .

[6] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ .

[7] ينظر الكتاب ٢ / ٢٤ ، ٣١ .

أُوِّلَ بـ (فُصحاءَ) ، و (عرفجٌ) أُوِّلَ بـ (خَشِنٍ) ، فلذلكَ تحمَّلا ضميرًا ، و أُكِّدَ ذلك الضميرُ المرفوعُ بقولِهم : (أجمعونَ) ، و بقولِهم : (كلُّهُ) " .[1]

و لتحمُّله الضميرَ قبَّحَ سيبويهِ قولَكَ : (مررتُ برجلٍ سواءٍ و العدمُ) ، " حتى تقولَ : (هو و العدمُ) ؛ لأنَّ في (سواء) اسمًا مضمرًا مرفوعًا ، كما تقولُ : (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) ، فارتفعَ (أجمعونَ) على مضمرٍ في (عربٍ) بالنيَّة ... ، فإنْ تكلَّمتَ بهِ على قبحِهِ رفعتَ (العدمَ) ، و إنْ جعلتَهُ[2] مبتدأً رفعتَ (سواء) " .[3]

و على تأويلِ الاسمِ الجامدِ بالمشتقِّ العاملِ عملَ الفعلِ تقولُ : " (مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوهُ) إذا كنتَ تريدُ أنْ تجعلَهُ شديدًا ... ، و من قالَ : (مررتُ برجلٍ أسد أبوهُ) قالَ : (مررتُ برجلٍ مائةٍ إبلُهُ) ... ، و مثلُ ذلكَ (مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوهُ) إذا أردتَ معنى أنَّهُ كاملٌ ، و جرُّهُ كجرِّ (الأسد) " .[4]

و من ذلكَ قولُ الشاعرِ :

وَ لَيْلٍ يَقولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُماتِهِ ... سَواءٌ صَحيحاتُ العُيونِ وَ عورُهَا

كأنَّ لَنا مِنْهُ بُيوتًا حَصِينَةً ... مُسُوحًا أَعاليهَا وَ سَاجًا سُتُورُهَا[5]

فـ (أعاليها) مرفوعةٌ بـ (مُسُوحًا) على تأويلِ (سودٌ) ، و (ستورُها) مرفوعةٌ بـ (ساجٍ) على تأويلِ (كثيفٌ)[6] ، و لولا تأويلُهما بمشتقٍّ لما جازَ الوصفُ بهما ؛ لأنَّ كلا منهما اسمُ جوهرٍ ، و لهذا قالَ ابنُ جني بعدَ أنْ أوردَهما : " و هذا يدلُّكَ من مذهبِها أنَّها إذا نقلتَ شيئًا من موضعِهِ إلى موضعٍ آخرَ مكَّنتْهُ في الثاني ، ألا ترى أنَّ هذهِ الأشياءَ كلَّها أسماءٌ في أُصولِها ، و لَمَّا نقلتْها إلى أنْ وصفتْ بها مكَّنتْها ، و ثبَّتتْ أقدامَها فيهِ حتى رفعتْ بها الظَّاهرَ " .[7]

---

[1] ينظر التذييل و التكميل ٤ / ١٣ .

[2] أي : الضمير (هو) .

[3] ينظر الكتاب ٢ / ٣١ .

[4] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٩ .

[5] البيتان من الطويل ، و هما للأعشى في ديوانه ١٧١ ، و نُسبا لمُضَرِّس بن رِبْعِيّ الأسدي في خزانة الأدب ٥ / ١٨ .

[6] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٢ / ٢٩٦

[7] ينظر خزانة الأدب ٥ / ١٨ ــ ١٩ ، نقلا عن كتاب ابن جنِّي (إعراب الحماسة) .

و ممَّا يجري مَجرى العملِ أنَّ أشباهَ الجملِ من الجارِّ و المجرورِ ، و الظـروفِ لا بـــدَّ لهـــا من متعلَّقٍ تتعلَّق به " ممَّا هو متضمِّنٌ لها ، و مستدعٍ لها ؛ لطلبِ الفائدةِ ، و استقامةِ الكلامِ " [1] ، و قد عدَّ ابنُ هشامٍ ــ رحمه الله ــ ما تتعلَّقُ به ، و ذلكَ هو " الفعلُ ، أو مـــا يُشْبِهُهُ ، أو ما أُوِّلَ بما يُشْبِهُهُ ، أو ما يشيرُ إلى معناهُ ، فإنْ لم يكنْ شيءٌ من هذهِ الأربعـــةِ موجودًا قُدِّرَ " . [2]

و من أمثلة تعلُّقِ الجارِّ و المجرورِ بالجامدِ ؛ لعروضِ الوصفيَّة فيه قولُ الشاعرِ :

وَ إنَّ لِسَانِي شُهْـــدَةٌ يُشْتَفَــى بِها   وَ هُوَّ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ [3]

حيثُ علَّقَ (على مَنْ) بـــ (عَلْقَمٌ) ، و هو الحنظلُ ؛ لما فيهِ من معنى (شديدٍ ، أو صعبٍ) [4] ، أو نحوِهما .

و منهُ قولُهُ تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [5] ، " فـــ (في) متعلِّقةٌ بـــ (إلهٌ) ، و هو اسمٌ غيرُ صفة بدليلِ أنَّهُ يُوصفُ ، فيقالُ : (إلهٌ واحـــدٌ) ، و لا يوصفُ به ، لا يُقالُ : (شيءٌ إلهٌ) ، و إنَّما صحَّ التعلُّقُ به ؛ لتأويلِه بـــ (معبودٍ) " . [6]

و من أمثلة الظَّرفِ قولُ الشّاعرِ :

تَرَكْتِ بِنا لَوْحًا وَ لَوْ شِئْتِ جَادَنا   بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بِكَرْمانَ ناصِحُ [7]

" فـــ (بُعَيْدَ) متعلِّقةٌ بـــ (ثلجٍ) لما فيهِ من معنى (باردٍ) " . [8]

و مثلُهُ قولُ الرّاجزِ :

أنا ابْنُ ماوِيَّـــةَ إِذْ جَـــدَّ النَّقُرْ

---

[1] ينظر رصف المباني ١٦٨ .

[2] ينظر مغني اللبيب ٤٨٤ .

[3] البيت من الطويل ، و قد نُسب لرجلٍ من هَمْدان ، ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٤٨٠ .

[4] ينظر تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ١٦٦

[5] سورة الزخرف ٤٣ / الآية ٨٤ .

[6] ينظر مغني اللبيب ٤٨٥ .

[7] البيت من الطويل ، و هو لجرير في ديوانه ٢٦٦ ، و لَوْحًا : أي عطشًا .

[8] ينظر تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ١٦٦ .

وَ جاءَتِ الخَيْـلُ أثابيَّ زُمَـرْ [1]

فعلَّقَ (إذْ) بـ (ابنِ ماويَّةَ) ؛ لما فيها من معنى الشّجاعِ ، أو البطلِ . [2]

و مثلُ ذلكَ قولُهُ :

أَنا أَبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ

لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُـؤْلانْ [3]

فعلَّقَ (بعضَ الأحيانِ) بـ (أبو المنهالِ) " كأنَّه قال : أنا المغني في بعضِ الأحيانِ ، أو أنا النَّجدُ في بعضِ تلكَ الأوقاتِ " . [4]

تعقيـبٌ :

إذا ذُكرَ الاسمُ الجامدُ مخبرًا به فلا يخلو من حالَتَينِ :

الحالة الأولى : أنْ يُرادَ حقيقةُ اللفظ كأنْ يُقالَ : (هذا أسدٌ) إشـارةً إلى الحيـوانِ المعروفِ ، و حينئذ لا يعملُ ، و لا تتعلَّقُ به شبهُ الجملةِ ؛ لأنَّه ليسَ فيه أدنى رائحـةٍ مـن الوصفِ ، و لهذا " إنْ قلتَ : (مررتُ بدابَّةٍ أسدٌ أبوها) فهو رفعٌ ؛ لأنَّكَ إنَّما تُخبـرُ أنَّ أباها هذا السَّبُعُ ، و لا يجوزُ أنْ تصفَ بـ (أسدٍ) ، فتجرَّهُ ، و ترفعَ (أبوها) به " . [5]

الحالة الثانية : ألا يُرادَ حقيقةُ اللَّفظِ ، و ذلكَ كأنْ تشيرَ إلى رجلٍ بقولِـكَ : (هـذا أسدٌ) ، فإنْ قصدتَ تنزيلَهُ منزلةَ الأسدِ مبالغةً ، أو قصدتَ التشبيهَ فلا ضميرَ في (أسدٍ) ، و لا عملَ لهُ في ظاهرٍ ، و لا تعلُّقَ لشبهِ الجملةِ بهِ خلافًا للكوفيِّينَ ، و الرُّمَّانيِّ ، كما مـرَّ آنفًا .

و إنْ أوَّلتَهُ بصفةٍ وافيةٍ بمعناهُ أجريتَهُ مُجرى ما أوَّلتَهُ بهِ ، فحمَّلْتَهُ ضميرًا ، و رفعتَ به ظاهرًا ، و علَّقتَ بهِ شبهَ الجملةِ .

---

[1] البيتان من الرّجز ، وقد سبق تخريج الأول منهما صفحة (١٨٢) ، وهما في شرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ٣٢٣ ، و (أثابيّ) : جمع أُثْبِيَّة ، و هي الجماعة .

[2] ينظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ٣٢٢ .

[3] سبق تخريجهما ، ينظر صفحة (٢٤٥) .

[4] ينظر الخصائص ٣ / ٢٧١ .

[5] ينظر الكتاب ٢ / ٢٩ .

و ما سبقَ " سائغٌ في النَّعتِ ، و الحالِ ، فمنَ النَّعتِ :(مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ) ....، و مثلُهُ (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) ... ، و من أمثلةِ الكتابِ (مررتُ بزيدٍ أسدًا شدَّةً) فنصبَ (أسدًا) على الحالِ " . [1]

على أنَّ هناكَ فرْقًا بين تحمُّله الضَّميرَ ، و تعلُّق شبه الجملة به ، و عمله في الظَّاهرِ ، فإنَّ تحمُّلَهُ الضَّميرَ ، و تعلُّقَ شبهِ الجملةِ به سائغٌ مقبولٌ متى ما أُوِّلَ بمشتقٍّ يعملُ عملَ الفعـــلِ ، أمَّا عن تحمُّله الضَّميرَ فهذا ممَّا اتَّفقَ عليهِ النُّحاةُ [2] ، يؤيِّدُ ذلك أنَّ منَ المشتقَّاتِ العاملةِ عملَ الفعلِ ما يعملُ في أكثرِ الكلامِ في المضمرِ دونَ الظَّاهرِ ، كاسمِ التَّفضيلِ . [3]

أمَّا عن تعلُّقِ شبهِ الجملةِ بهِ فأمرُهُ أهونُ ، فقدَ ذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى جوازِ تعلُّقِ شـــبهِ الجملةِ بحروفِ المعاني [4] ، و قد قالَ ابنُ جني : " قال لي أبو عليّ ـ رحمـــهُ الله ـ يومًـــا : الظَّرفُ يتعلَّقُ بالوَهْمِ مثلا " . [5]

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

[2] ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٥ .

[3] ينظر التذييل و التكميل ٤ / ١٣ .

[4] ينظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ٤٨٩ ـ ٤٩١ .

[5] ينظر الخصائص ٢ / ٤٠٠ .

المسألةُ الرَّابعةُ : أَثَرُ الوصفيَّةِ العارضةِ على منعِ الصّرفِ :

يُشترطُ في منعِ صرفِ الصِّفةِ إذا جامعتِ الوصفيَّةَ علَّةٌ أخرى أصالةُ الوصفيَّةِ ، كما يشترطُ في ذي الوزنِ ، و زيادةِ الألفِ و النونِ ألا يكونَ مؤنَّثُهُ بالتاءِ ، و لهذا صُرِفَ نحو (ندمانٍ و أرملٍ) ؛ لقولِهم في مؤنَّثِه: (ندمانةٌ و أرملةٌ) ، يقولُ ابنُ مالكٍ ــ رحمهُ اللهُ ــ :

وَ زائِدا (فَعْلان) في وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرى بِتَاءِ تأْنيثٍ خُتِمْ
وَ وصَفٌ اصْلِيٌّ وَ وَزْنُ (أَفْعَلا)   مَمْنوعَ تَأْنيثٍ بتا كَـ (أَشْهلا) [1]

و يُقصدُ بالوصفيَّةِ " كونُ الاسمِ موضوعًا لذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ " [2] ، و بأصالتِها ألا تكونَ عارضةً على ما أصلُهُ الاسمُ ، سواءٌ أبقيتِ الصِّفةُ على أصلِها بعدَ ذلكَ ، كَـ (أحمرَ) أم زالتْ بغلبةِ الاسميَّةِ ، كَـ (أسودَ ، و أرقمَ) لنوعٍ من الحيَّات ، و (أدهمَ) للقيد ، و (أبطحَ) لمكانٍ .[3]

و لعروضِ الوصفيَّةِ في (أربعٍ) صُرِفَ في قولِكَ : (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) [4] ؛ " لأنَّ (أربعًا) ليس بصفةٍ إنَّما هو اسمٌ للعددِ فإذا وصفتَ به فإنَّما وضعتَهُ في موضعِ الصِّفة ؛ لأنَّك إذا قلتَ : (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) فإنَّما تقصدُ بالعددِ إلى تقليلٍ ، أو تكثيرٍ ، فلهذا جازَ أنْ تصفَ بهِ ، و أصلُهُ التسميةُ ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : (جاءني أربعُ نسوةٍ و خمسُ نسوةٍ) ، كما تقولُ : (جاءني بعضُ نسوةٍ) ، فإنَّما هو اسمٌ كما وصفْنا " .[5]

و يُقاسُ على (أربعٍ) صفةً ــ خلافًا للرّضيّ على ما سيأتي ــ " وضعُكَ (أرنبًا) موضعَ (ذليلٍ) ، و (أكْلُبًا) موضعَ (أخسَّاءَ) ، فإنَّهما حينئذٍ وصفانِ ، و هما على وزنينِ من الأوزانِ المعتبرةِ لكنّ وصفيَّتَهما عارضةٌ ، فلا اعتدادَ بها " .[6]

---

[1] ينظر ألفيَّة ابن مالك ٥٨ .
[2] ينظر الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٣١ .
[3] ينظر شرح المقدّمة الكافية ١ / ٢٧٧ .
[4] ينظر الكتاب ٣ / ١٩٤ ، و المقتضب ٣ / ٣٤١ .
[5] ينظر ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٦ ــ ١٧ .
[6] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥١ .

و لم يشذَّ عن ذلكَ إلا ثلاثةُ ألفاظٍ ذكرَها سيبويهِ [1]: هي (أجدلُ) ، و هو الصَّقرُ [2] ، و (أخيلُ) ، و هو : " طائرٌ أخضرُ ، و على جناحيه لُمْعةٌ تخالفُ لونَهُ ، سُمِّيَ بذلكَ للخيلانِ [3] ، و (أفعى) لنوعٍ من الحيَّات ، فإنَّها أسماءٌ بدليلِ " أنها لا تُستعملُ في غيرِ المذكورِ ، و لا تقعُ توابعَ ، لا يُقالُ : صقرٌ أجدلُ ، و لا طائرٌ أخيلُ ، و لا حيَّةٌ أفعى " [4] ، و قد منعَها الصّرفَ بعضُهم ؛ " للمحِ معنى الصِّفةِ فيها ، و هي القوّةُ ، و التّلوُّنُ ، و الإيذاءُ " [5] ، و إنْ كانتْ أسماءً في الأصلِ ، و الحالِ ، و الأكثرُ في كلامِ العربِ أنْ تكونَ مصروفةً [6] ، و من ورودِ (أجدلٍ) غيرَ مصروفٍ قولُ الشّاعرِ :

كَأنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ   فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيًا [7]

و قالَ الآخرُ ، فصرفَ (أخيلا) :

ذَرِينِي وَ عِلْمِي بِالأمُورِ وَ شِيمَتِي   فَما طائِرِي يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلا [8]

قالوا : و منعُ الصَّرفِ في (أفعى) أبعدُ منهُ في (أجدلٍ ، و أخيلٍ) [9] ؛ لأنَّه لا فعلَ له و لا مصدرَ [10] ، فلا مادَّةَ لها في الاشتقاقِ .

و خالفَ الرضيُّ جمهورَ النُّحاةِ في اشتراطِ أصالةِ الصِّفةِ في منعِ الصَّرفِ ، فقالَ : " و أنا إلى الآنَ لم يقمْ لي دليلٌ قاطعٌ على أنَّ الوصفَ العارضَ غيرُ معتدٍّ به في منعِ الصَّرفِ ، أمَّا قولُهم : (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) مصروفًا فيجوز أنّ يكونَ الصَّرفُ لعدمِ شرطِ وزنِ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٠ .

[2] ينظر لسان العرب ١١ / ١٠٣ (ج د ل) .

[3] ينظر المصدر السّابق ١١ / ٢٢٩ (خ ي ل) .

[4] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ١٥ .

[5] ينظر أوضح المسالك ٤ / ١١٩ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٠ .

[7] البيت من الطويل ، و هو لجعفر بن عُلْبَةَ الحارثيّ في المؤتلف و المختلف ٢٢ ، و للقطاميّ في ديوانه ١٨٢ .

[8] البيت من الطويل ، و هو لحسّان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ في ديوانه ٤٠١ .

[9] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٣ .

[10] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠١ .

الفعلِ على ما يُذكرُ ، و هو عدمُ قبولِه للتّاءِ [1] ، فإنَّه يقبلُها لقولِهم : (أربعةٌ) ، لا لعـــدمِ شرطِ الوصفِ .

و ليس قولُهم : إنَّ التّاءَ في (أربعة) ليستْ بطارئة على (أربـــعٍ) ؛ لأنَّ (أربعـــةً) للمذكَّرِ ، و (أربعًا) للمؤنَّثِ ، و المذكَّرُ في الرُّتبةِ قبلَ المؤنَّـــثِ بخـــلافِ (يعمـــلٍ ، و يعملة) ، فإنَّ (يعملةً) للمؤنَّثِ ، فالتّاءُ طارئةٌ ـــ بشيءٍ ، و إنْ دقّقوا فيه النَّظرَ ؛ لأنّه إذا جازَ ألا يُعتدَّ بالوزنِ الأصليِّ في (يعملٍ) ؛ لكونِه قد يعرضُ له بعـــدُ مـــا يخرجُـــهُ عـــن الاعتبارِ ، و هو التّاءُ في المؤنَّثِ ، فكيفَ يُعتدُّ بالوزنِ العارضِ في (أربعٍ) مع كونِه قبـــلُ على حالةٍ خرجَ بها عن شرطِ اعتبارِ الوزنِ ، و هي اتِّصالُهُ بالهاءِ " . [2]

تعقيـــبٌ :

اشترطَ جمهورُ النُّحاةِ أصالةَ الوصفِ في منعِهِ للصَّرفِ ، و لهذا صُرِفَ (أربعٌ) صـــفةً لـــ (نسوةٍ) في قولِهم : (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) ؛ لأنَّ وصفيَّتَهُ عارضةٌ ، وهو اسمٌ للعددِ ، و خالفَهم في ذلكَ الرّضيُّ ، فأجازَ تأثيرُ الوصفِ العارضِ ، و خرَّجَ صرفَ (أربعٍ) بقبولِهِ تاءَ التَّأنيثِ ، لا بعروضِ الوصفِ .

و تظهرُ ثمرةُ هذا الخلافِ في قولِكَ : (رجلٌ أرنبٌ) ، إذا قصدتَ بِهِ معنى (ذليلٍ) ، و (قومٌ أكْلُبٌ) إذا عنيتَ (أخسَّاءَ) ، فالجمهورُ يصرفُهما ؛ لأنَّ وصفيتَهما عارضةٌ ، و الرَّضيُّ يجيزُ منعَهما من الصَّرفِ اعتدادًا بالصِّفةِ العارضة .

و رأيُ الجمهورِ أولى بالقبولِ ؛ لأنَّ الوصفيَّةَ وإنْ كانتْ علَّةً راجعةً إلى المعنى [3] ، و أنَّ القائلَ : (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) يقصدُ معنى (معدوداتٍ) ، و هي صفةٌ ، إلا أنَّ الأصلَ في الاسمِ الصَّرفُ ، فلا يخرجُهُ إلى منعِ الصَّرفِ إلا سببٌ قويٌّ ، و لاشكَّ أنَّ الوصفَ العارضَ سببٌ ضعيفٌ .

---

[1] (أربع) كـــ (أذْهب) ، و قبوله لتاء التأنيث يُضعفُ شبهَهُ بالمضارع ؛ لأنّها لا تلحقُه ، ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٢٢ .

[2] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٢٧ .

[3] الأسماء الممنوعة من الصرف لعلة تقوم مقام علتين ، أو لعلّتين إحدى علّتيها لفظية ، و الأخرى معنوية .

فأمَّا من منعَ صرفَ (أجدلَ ، و أخيلَ ، و أفعى) فلكونِه صفةً عنــدَهُ ، لا اعتــدادًا بالوصفِ العارضِ ، و هو المفهومُ من قولِ سيبويه : " هذا بابُ ما كانَ من (أفعلَ) صفةً في بعضِ اللّغاتِ ، و اسمًا في أكثرِ الكلامِ ، و ذلكَ (أجدلٌ ، و أخيلٌ ، و أفعًى) ، فأجودُ ذلك أنْ يكونَ هذا النحوَ اسمًا ، و قد جعلَهُ بعضُهم صفةً ، و ذَلكَ لأنَّ الجَــدْلَ : شــدَّةُ الخَلْقِ ، فصارَ (أجدلٌ) عندَهم بمنزلةِ (شديد) .

و أمَّا (أخيلٌ) فجعلوهُ (أَفْعَل) من الخِيلانِ للونِه ، و هو طائرٌ أخــضرُ ، و علــى جناحَيْه لمعةٌ سوداءُ مخالفةٌ للونِه .

و على هذا المثالِ جاءَ (أفعًى) كأنَّه صارَ عندَهم صفةً " .[1]

و قالَ المبرِّدُ : " فإنْ قالَ قائلٌ : إنَّ (أجدلَ) إنَّما هو مأخوذٌ من (الجدْلِ) ، و هي : شِدَّةُ الخَلْقِ ، و (أخيلَ) إنَّما هو (أَفْعَل) مأخوذٌ من (الخِيلان) ، و كذلك (أفعَــى) إنَّما هو (أَفْعَل) مأخوذٌ من التَّكادَةِ .

قيلَ لهُ : فإنَّه كذلكَ ، و إلى هذا كانَ يذهبُ من يراهُ نعتًا ، و لا يصرفُهُ في معرفةٍ ، و لا نكرةٍ ، و ليسَ بأجودِ اللغتينِ .

أجودُهما أنْ تكونَ أسماءً منصرفةً في النّكرةِ ؛ لأنَّها و إنْ كانَ أصلُها ما ذكرْنا ، فإنَّها تدلُّ على ذاتِ شيءٍ بعينه " .[2]

و بهذا يظهرُ وهمُ ما ردَّدَهُ متأخِّرو النّحاةِ من أنَّ منعَ صرفِ ثلاثــةِ الألفــاظِ ــ و إنْ كانتْ أسماءً في الأصلِ ، و الحالِ ــ للمْحِ معنى الوصفِ ؛ لأنَّ تلكَ الألفاظَ إمَّا :

١ ــ أنْ تكونَ أسماءً في الأصلِ ، و الحالِ كــ (أرنبٍ) ، و هذا يستوجبُ صــرفَها عندَ جميعِ العربِ ، و صرفُها ــ كما مرّ في عرضِ المسألةِ ــ غيرُ متَّفقٍ عليه .

٢ ــ أنْ تكونَ صفاتٍ في الأصلِ ، و الحالِ كــ (أحمرَ) ، و هذا يــستوجبُ منــعَ صرفِها عندَ جميعِ العربِ ، و ذلكَ غيرُ متَّفقٍ عليه أيضًا .

٣ ــ أنْ تكونَ أسماءً غلبَ عليها الوصفُ كــ (نسوةٍ أربعٍ) ، و هــذا يــستوجبُ صرفَها أيضًا كما صُرفتْ (أربعٍ) صفةً .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٠ ــ ٢٠١ .

[2] ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٩ .

٤ ــ أنْ تكونَ صفاتٍ غلبَ عليها الاسمُ [1] ، كـ (أسودَ ، و أرقمَ) لنوعينِ من الحيَّاتِ ، و (أدهمَ) للقيدِ ، و نحوِها ، و هذا يستوجبُ أنْ يكونَ الأكثرُ منعَها من الصّرفِ ، و الأمرُ فيها بعكسِه .

فلم يبقَ إلا أنْ تكونَ عندَ من صرفَها أسماءً في الأصلِ ، و الحالِ ، كـ (أرْنَبٍ) ، و تكونَ عندَ من لم يصرفْها صفاتٍ في الأصلِ ثم غلبتْ عليها الاسميَّةُ ، فلم يعتدّ بما طرأَ عليها من الاسميَّةِ ، فتكونُ كـ (أبطحَ ، و أدهمَ) عندَ من لم يصرفْها ، و هو المفهومُ من قولِ سيبويهِ ، و المبرِّدِ رحمَهما الله ، و بهذا يطَّردُ إهمالُ الاعتدادِ بالوصفِ العارضِ ، و تخرجُ هذهِ الألفاظُ الثَّلاثةُ عنِ الشُّذوذِ ، و الله أعلمُ .

---

[1] و هو مذهب ابن سيده في (أجدل ، و أخيل) ينظر المحكم و المحيط الأعظم ٥ / ١٥٨ (خ ي ل) ، و فيها : " و لذلك وجَّهه سيبويه على أنّ أصله الصّفة ، ثمّ استُعمل استعمال الأسماء ، كـ (الأبرقِ) ، و نحوه ، و ٧ / ٢٢٨ (ج د ل) ، و فيها : " و الأجدل : الصّقر ، صفة غالبة ، و أصله من الجدْل : و هو الشّدّة " .

الفصلُ الثَّالثُ: العوارضُ المعنويَّةُ التي يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفظِ

المبحثُ الأوَّلُ: عُروضُ التَّعريفِ

المبحثُ الثاني: عُروضُ تاءِ التَّأنيث

المبحثُ الثَّالثُ: عُروضُ التَّثنيةِ، والجمعِ

المبحثُ الرَّابعُ: عُروضُ التَّصغيرِ

المبحثُ الخامسُ: عُروضُ النَّسبِ

المبحثُ السَّادسُ: عُروضُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ : عُروضُ التَّعريفِ :

الأصلُ في الأسماءِ التَّنكيرُ ، و التَّعريفُ عارضٌ ، هذا مذهبُ سيبويه الَّذي قال : " النَّكرةُ أشدُّ تمكُّنًا من المعرفةِ ؛ لأنَّ الأشياءَ إنما تكونُ نكرةً ، ثُمّ تُعرَّفُ " [1] ، و إلي ذلكَ ذهبَ جمهورُ النُّحاةِ [2] ، و استدلّوا على ذلكَ بثلاثةِ أشياءَ :

الأوَّل : أنَّ النّكرةَ أعمُّ ، و العامُّ قبلَ الخاصِّ ؛ لأنَّ الخاصَّ يتميَّزُ عن العامِّ بأوصافٍ زائدة على الحقيقةِ المشتركةِ ، و الزِّيادةُ فرعٌ .

الثَّاني : أنْ جميعَ الحوادثِ يقعُ عليها اسمُ (شيءٍ) ، فإذا أردتَ اسمَ بعضِها خصَّصْتَهُ بالوصفِ ، أو ما قامَ مَقامهُ ، و الموصوفُ سابقٌ على الوصفِ .

الثَّالث : أنَّ التعريفَ يفتقرُ إلى علامةٍ لفظيَّةٍ ، أو وضعيَّةٍ ، و النَّكرةُ لا تحتاجُ إلى علامة . [3]

و ذهبَ الكوفيُّون ، و ابنُ الطَّراوةِ [4] إلى أنَّ من الأسماءِ ما التَّعريفُ فيه قبلَ التَّنكيرِ نحو (مررتُ بزيدٍ ، و زيدٍ آخرَ) ، و منها ما لا يفارقُهُ التعريفُ أصلا ، كالمضمراتِ ، و منها ما التنكيرُ فيها قبلَ التَّعريفِ . [5]

و ردَّ أبو عليّ الشَّلَوْبين [6] بأنَّ سيبويه إنَّما نظَر إلى حالِ الوجودِ ، فأثبتهُ لا إلى ما تخيَّلهُ الكوفيُّون ، و ابنُ الطَّراوةِ ؛ لأنَّ الأجناسَ هي الأوَّلُ ، ثُمَّ الأنواعُ ، و وضعُ الأجناسِ على التنكيرِ ؛ إذ كانَ الجنسُ لا يختلطُ بالجنسِ ، و الأشخاص هي التي حدثَ فيها التعريفُ ؛ لاختلاطِ بعضِها ببعضٍ إذًا ، فالذي حصلَ لهُ التعريفُ تناولَهُ التنكيرُ قبلُ .

و يدلُّ على أصالةِ النكرةِ أنَّكَ لا تجدُ معرفةً إلا و لهُ اسمٌ نكرةٌ ، و تجدُ كثيرًا من النَّكراتِ لا معرفةَ لها ، ألا ترى أنَّ (الغلامَ ، و غلامي) أصلُهما : (غلامٌ) ، و أنَّ

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

[2] ينظر همع الهوامع ١ / ١٨٩ .

[3] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٥٠١ .

[4] هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطَّراوة ، توفي سنة ٥٢٨ هـ ، ينظر : إنباه الرّواة ٤ / ١١٣ ، و البغية ١ / ٦٠٢ .

[5] ينظر التذييل و التكميل ٢ / ١٠٥ .

[6] هو أبو عليّ عمر بن محمد الشَّلَوْبينيّ الأندلسيّ ، له شرح المقدِّمة الجُزوليَّة ، توفي سنة ٦٣٢ هـ ، ينظر : إنباه الرّواة ٢ / ٣٣٢ ، و البغية ٢ / ٢٢٤ .

المضمرَ اختصارُ تكريرِ المظهرِ ، و المشارُ نائبٌ منابَ المظهرِ ، فهذا يستغني بهِ عن (زيـدِ) الحاضرِ .[1]

و ممَّا يترتَّبُ على عُروضِ التّعريفِ :

أثرُ عُروضِ التَّعريفِ على الوقفِ :

يظهرُ أَثَرُ عُروضِ التَّعريفِ على الوقفِ في حالتَين :

الحالةُ الأولى : الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ المعرَّفِ بالألفِ و اللامِ في حالتي الرفعِ ، و الجرِّ ، فإنّهُ يجوزُ إثباتُ الياءِ ، و حذفُها مع تسكينِ ما قبلَها ، و بكلٍّ قُرئَ قولُهُ سبحانهُ و تعالى : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [2] ، و قوله سبحانه : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [3] ، و قد سبقَ تفصيلُ ذلك .[4]

و إثباتُ الياءِ أقيسُ ، و هو أجودُ الوجهَينِ ؛ لأنَّها إنّما تُحذفُ ؛ لسكونِها ، و سكونِ التّنوينِ ، و لا تنوينَ مع الألفِ و اللامِ ، و هي قراءةُ الجمهورِ .

و أمَّا الواقفُ بحذفِها ــ و هي قراءةُ الجمهور ــ فوجهُهُ " أنَّهُ قدَّر حـذف اليـاءِ في (قاضٍ) ، و نحوِهِ ، ثُمَّ أَدخلَ عليه الألفَ و اللامَ ، و بقيَ الحذفُ على حالـهِ ، و هـذا الوجهُ ضعيفٌ جدًّا " [5] ، و فيهِ إهمالُ الاعتدادِ بالألفِ و اللامِ ؛ لعروضهما .

الحالةُ الثَّانيةُ : الوقفُ بنقلِ الحركةِ ؛ اهتمامًا بالإعرابِ الدالِّ على المعنى ، و الضنِّ بـهِ أنْ يُحذفَ [6] ، كقراءةِ أبي عمرو : ﴿ وَ تَوَاصَوا بِالصَّبِرْ ﴾ [7] ، و مثلُهُ قولُهُ :

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُرْ [8]

و له شروطٌ خمسةٌ ، منها : ألا تكونَ الحركةُ الّتي يُرادُ نقلُها فتحـةً على الأصحِّ عندَ

---

[1] ينظر همع الهوامع ١ / ١٨٩ ــ ١٩٠ .

[2] سورة الرّعد ١٣ / الآية ٩ .

[3] سورة غافر ٤٠ / الآية ١٥ .

[4] ينظر صفحة (١٧٢) .

[5] ينظر أسرار العربيّة ٣٩ ــ ٤٠ .

[6] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ١٩٨ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٣٢١ .

[7] سورة العصر ١٠٣ / الآية ٣ ، و قد سبقَ تخريجها صفحة (١٨٢) .

[8] البيت من الرجز ، و قد سبق تخريجه صفحة (١٨٢) .

جُمهورِ البصريِّين .[1]

و إنَّما اشترطوا ألا تكونَ الحركةُ المنقولةُ فتحةً ؛ لأنَّ الاسمَ الذي سيوقفُ عليه بالنقلِ لا يخلو من أنْ يكونَ منونًا ، أو غير منوَّن ، فأمَّا المنوَّنُ فإنَّ في الألفِ ما يُبيِّنُ حركتَهُ إذا قلتَ : (رأيتُ بكْرًا) ، كما أنّ الوقفَ عليه بالنَّقلِ يترتَّبُ عليه حذفُ ألفِ التنوينِ .[2]

و استثنى الرّضيُّ في ذلك ربيعةَ لحذفهم الفتحةَ أيضًا[3] ، كما في قوله

أَلا حَبَّذا غُنْمٌ و حُسْنُ حَديثِها لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبي بِها هائمًا دَنِفْ[4]

و أمَّا غيرُ المنوَّنِ فكانَ القياسُ يقتضي جوازَهُ ؛ لأنَّهُ أصبحَ بمترلةِ المرفوعِ ، و المجرورِ ليس فيهِ ما يُبيِّنُ حركتَهُ ، و لكنَّ جمهورَ البصريِّين مع هذا منعهُ ، قال سيبويه : " و لم يقولوا : (رأيتُ البَكْرْ) ؛ لأنَّهُ في موضعِ التنوينِ ، و قد يُلحَقُ ما يُبيِّنُ حركتَهُ "[5] ، و ذلك بناءً على أنَّ اللامَ عارضةٌ .

تعقيب :

الأصلُ في الأسماءِ التَّنكيرُ ، و التَّعريفُ عارضٌ عليهِ ، و قد جاءَ موقفُ النُّحاةِ متباينًا من حيثُ الاعتدادُ بالتَّعريفِ العارضِ ، و إهمالُ الاعتدادِ بهِ .

ففي الوقفِ على الاسمِ المنقوصِ المعرَّفِ بالألفِ و اللامِ في حالتِي الرّفعِ ، و الجرِّ ، هناكَ من أثبتَ الياءَ ؛ لزوالِ التنوينِ المقتضي حذفَها ، فقالَ : (هذا القاضي ، و ذهبتُ إلى القاضي) ، و نُصَّ على أنَّهُ أجودُ اللُّغتَينِ ، و في هذا اعتدادٌ بالتَّعريفِ

و منهم من أبقى الياءَ محذوفةً ذاهباً إلى أنَّ التَّعريفَ عارضٌ ، فلم يعتدَّ بهِ ، و ما كانَ ينبغي لابن الأنباريّ أنْ يُضعِّفَهُ ، فقد قُرِئَ في القراءةِ السبعيَّةِ بالوجهَينِ كليهما قولُهُ سبحانهُ و تعالى : ﴿ الكَبِيرُ المُتَعَالِ ﴾ ، و قولُهُ : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ .

---

[1] ينظر تلك الشروط ، و ما يتعلّق بها في التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٥١ _ ٢٥٦ .

[2] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢٥٢ .

[3] ينظر شرحه الشافية ٢ / ٣٢١ .

[4] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الملوكي لابن يعيش ٢٣٥ ، و شرح قطر الندى لابن هشام ٥٤٠.

[5] ينظر الكتاب ٤ / ١٧٣ .

و في الوقفِ بنقلِ الحركةِ منعَ جمهورُ البصريِّينَ ذلكَ في الاسمِ المنصوبِ المعرَّفِ بالألفِ و اللامِ ؛ لأنَّه و إنْ سقطتِ الألفُ الَّتي كانتْ في المنصوبِ المنوَّنِ حتى صار بمنزلةِ المرفوعِ ، و المجرورِ ، فزالَ ما يدلُّ على حركةِ الإعرابِ التي جاء النقلُ حفاظًا عليها ـ وإنْ سقطت الألفُ فإنْ سقوطَها عارضٌ ؛ لعُروضِ سببِهِ ، قالَ أبو البقاءِ العُكْبَريّ : " و يؤيِّدُ ذلـــكَ أنَّ التَّنكيرَ هو الأصلُ ، و التَّعريفُ عارضٌ ، فوجبَ ألا يُعتدَّ بالعارضِ ، و أنْ يستمرَّ حكـــمُ التَّنكيرِ " . [1]

و إذا كانَ الحكمُ منوطًا بالعلَّةِ ، و ساغَ القياسُ فإنّه لا يمتنعُ على لغةِ ربيعةَ أنْ يقال : (رأيتُ بكَرْ) ؛ لأنَّهُ في لغتهم كالمرفوعِ ، و المجرورِ يوقفُ عليهِ بالسُّكونِ ، كما نصَّ على ذلكَ الرَّضيُّ .

و على هذا لا يمتنعُ أنْ يقالَ ـ على سبيلِ القياسِ أيضا ـ بعدَ التَّعريـــفِ : (رأيـــتُ البَكَرْ) ، و لكنَّهُ ضعيفٌ ضعيفٌ ؛ لقلَّةِ الوقفِ بالنّقلِ في نفسهِ ، و قلَّةِ حذفِ التَّنـــوينِ في الاسمِ المنصوبِ في الوقف ، و هي لغةُ ربيعةِ ، فتظاهرا على تضعيفهِ ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] الأشباه و النظائر في النحو ٣ / ٢٦٧ ـ ٢٦٨ نقلا عن التّبيين ، و ما ذكره السّيوطي ليس في التّبيين المطبوع ، و إنّما فيه ما هو بمعناه ، ينظر ١٨٤ ـ ١٨٥ .

المَبْحَثُ الثَّاني : عروض تاء التأنيث :

الأصلُ في الأسماءِ التَّذكيرُ ، و التَّأنيثُ فرعٌ عنه ، " و إنَّما كان المؤنَّثُ بهذه المنزلة ، و لم يكن كالمذكَّرِ ؛ لأنَّ الأشياءَ كلَّها أصلُها التَّذكيرُ ، ثُمَّ تختصُّ بعدُ ، فكلُّ مذكَّرٍ شيءٌ ، و الشيءُ مذكَّرٌ ، فالتَّذكيرُ أوَّلُ ، و هو أشدُّ تمكُّنًا " .[1]

و ممَّا يدلِّلون به لأصالةِ التَّذكيرِ ، و فرعيَّةِ التَّأنيث :

١ ـ أنَّ كلَّ عينٍ ، أو معنًى مِمَّا هو مدلولُ الأسماءِ سواءٌ أكان مذكَّرًا أم مؤنَّثًا يصحُّ أنْ يُطلقَ عليه (شيءٌ ، و معلومٌ ، و مذكورٌ) ، و هذهِ الأسماءُ مذكَّرةٌ ، و هو المفهوم من قولِ سيبويهِ السّابقِ .[2]

٢ ـ أنْ المذكَّرَ لا علامةَ لهُ ، و أمَّا المؤنّث فيفتقرُ إلى علامةٍ تميِّزهُ عن المذكَّر ، " و لو كانَ أصلا لم يفتقر إلى علامةٍ كالنَّكرةِ لَمّا كانت أصلا لم تفتقر إلى علامةٍ ، و المعرفةُ لَمَّا كانت فرعًا افتقرت إلى العلامة " .[3]

و للتَّأنيثِ كما هو معلومٌ علامتانِ : التَّاءُ ، و الألف ، و لكنَّ النُّحاةَ يفرّقون بينهما ، فالتَّاءُ " بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فجُعلا اسمًا واحدًا نحو (حضرموتَ) "[4] ، فهي بهذا زائدةٌ عن اللَّفظ الدَّاخلةِ فيهِ عارضةٌ عليهِ ، أمَّا الألفُ فقد صيغتِ الكلمةُ عليها ، فهي لازمةٌ لها ، لا تنفكُّ عنها .

و يدلِّلون على ذلكَ بما يلي :

١ ـ أنّ تاءَ التَّأنيث لا تكون للإلحاقِ ؛ لأنّها زائدةٌ على اللَّفظ ، بخلافِ ألف التَّأنيث مقصورةً أو ممدودةً فإنَّها تأتي للإلحاقِ[5] ؛ لأنَّ الكلمةَ مبنيَّةٌ عليها ، قال سيبويهِ : " و يدلُّكَ على أنَّ الهاءَ بهذهِ المنزلةِ أنَّها لم تُلحقْ بناتَ الثّلاثة ببناتِ الأربعةِ قطُّ ، و لا الأربعةَ بالخمسة ؛ لأنَّها بمنزلةِ (عشرَ ، و موتَ) ، و (كَرِبَ) في (معد يكرِبَ) ، و إنَّما تَلحقُ بناءَ المذكّرِ ، و لا يُبنى عليها الاسمُ كالألفِ " .[6]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٢٤١ ، و ينظر في هذا المعنى أيضًا : المقتضب ٣ / ٣٥٠ ، و تسهيل الفوائد ٢٥٣ .

[2] و ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ١ / ٥٠٢ ، و شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٨ .

[3] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٨ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٠ .

[5] ينظر المغني في تصريف الأفعال ٧٣ ـ ٧٦ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٠ .

٢ ـ أَنَّكَ تفتحُ ما قبلها كما تفتحُ ما قبلَ الاسمِ الثاني من الاسمينِ المركَّبين ، فتقولُ : (قائمَةٌ ، و طلحَةُ) ، كما تقولُ : (حضْرَموتُ) .[١]

٣ ـ أنَّ الثلاثيَّ سواءٌ أكان محرَّك الوسطِ ، كـ (حكَمٍ) ، أم ساكنَهُ لا يُرخَّم عند جمهورِ النُّحاة[٢] ، فإنْ كان ثالثُهُ تاءَ التَّأنيثِ جازَ ، فتقولُ في (سنة) : (يا سنَ) ؛ " لأنَّ هذه التَّاءَ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، و ليست من بناءِ الاسمِ ، فجازَ حذفُها ، كما يُحذفُ الاسمُ الثَّاني من الاسمِ المركَّبِ ، تقولُ في ترخيمِ (حَضْرَمَوْتَ) : (يـا حَـضْرَ) ، و في (بَعْلَبكَ) : (يا بَعْلَ) ، و ما أشبهَ ذلكَ " .[٣]

٤ ـ أنَّك إذا صغَّرتَ الاسمَ الذي هي فيهِ لم تحذفْها ، بل تُجري التَّصغيرَ فيما قبلَها ، ثُمَّ تأتي بها ، فتقولُ : (شُجَيْرةٌ ، و تُمَيْرةٌ) ، كما تقولُ : (حُـضَيْرَموتُ)[٤] ، بخـلافِ الألفِ ، فإنَّها قد تُحذفُ[٥] ، فتقولُ : (حُبَيِّرٌ ، و عُلَيْقٍ) مصغَّرًا (حُبارى ، و عَلْقَى) ، تحذفُهُما ، كما تحذفُ اللامَ من (سَفَرْجَلٍ) في قولكَ : (سُفَيْرِجٌ) .

٥ ـ أنَّكَ تحذفُها في التَّكسيرِ ، فتقولُ في تكـسيرِ (جَفنـةٍ) : (جِفـانٌ) ، و في (قَصْعةٍ) : (قِصاعٌ) ، و ليستِ الألفُ كذلكَ ، بلْ تَثْبُـتُ في التَّكـسيرِ ، فتقـولُ في (حُبلَى) : (حُبالَى) ، و في (سكْرَى) : (سُكارى) ؛ لأنَّ الكلمةَ بُنيتْ عليها بنـاءَ سائرِ حروفِها ، كما تقولُ في (جعفرٍ ، و زِبْرِجٍ) : (جعافرُ ، و زبارِجُ) .[٦]

و لَمَّا كانَ البحثُ مبنيًّا على العارضِ عنونتُ هذا المبحثَ بعروضِ تـاءِ التَّأنيـثِ ، لا بعروضِ التأنيثِ مطلقًا ؛ لأنَّ من التَّأنيث ـ و إنْ كان فرعًا عن المذكَّر ـ ما تُـبْنى عليـهِ الكلمةُ .

على أنَّ تاءَ التَّأنيثِ قد تلزمُ اللَّفظَ مع أنَّها في الأصلِ مبنيَّةٌ على العُـروضِ ، و لكـنَّ عروضَها " هو الكثيرُ فيها ، و الغالبُ عليها "[٧] ، فهيَ عارضَةٌ في كـلِّ ما أمكنَ تجريدُه

---

[١] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ٩٠ .

[٢] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٩٩ .

[٣] ينظر أسرار العربيّة ٢٣٨ .

[٤] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ٩٠ .

[٥] ينظر مبحث عروض التّصغير (١٢) .

[٦] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ٩٠ .

[٧] ينظر المصدر السَّابق ٥ / ٩٩ .

منها ، فدلّ على نقيضِ ما جاءتْ لهُ ، و لها في ذلكَ دلالاتٌ مختلفةٌ منها [1] :

١ ــ أنْ تكونَ فرقًا بين المذكَّرِ ، و المؤنَّثِ ، و هذا أهمُّها ، و يكونُ في الصِّفة ، كـ (قائمٍ و قائمة) ، و الجنسِ ، كـ (مرءٍ و مرأة ، و رجلٍ و رجلة) .

٢ ــ أنْ تكونَ فرقًا بين الجنسِ و واحده فيما كان المفردُ بغير تاء التأنيث ، و الجمعُ بها ؛ لأنَّ المفردَ مقدَّمٌ على الجمعِ ، كـ (كمءٍ و كمأة) ، فتكونُ التَّاءُ حينئذٍ في الجمعِ عارضةً ، فأمَّا (تمرةٌ ، و تمرٌ) فالتَّاءُ لازمةٌ في المفرد ، ثُمَّ جاءَ الجمعُ بحذفِها ، و من العارضة أيضًا الدَّاخلةُ على المصدرِ للدلالةِ على المرَّةِ ، كـ (ضَرْبٍ و ضَرْبةٍ) ؛ لأنَّ الأصلَ في المصدرِ الدلالةُ على الجنسِ ، ثُمَّ يعرضُ عليه الدلالةُ على العددِ ، و الهيئة .

٣ ــ أنْ تكونَ للمبالغةِ في الصِّفةِ ، كـ (راوٍ و راويةٍ) ، أو لتأكيدِ المبالغةِ ، كـ (عَلاَّمٍ و عَلاَّمة ، و نَسَّابٍ و نَسَّابة) .

٤ ــ أنْ تكونَ لتأكيدِ تأنيثِ الجمعِ ، كـ (حجارٍ و حجارةٍ ، و صُقورٍ و صُقورةٍ ، و صياقلَ و صياقلة) ، " و العربُ تدخلُ الهاءَ في كلِّ جمعٍ على (فِعالٍ ، أو فُعولٍ) " . [2]

٥ ــ أنْ تكونَ دالَّةً على تعريبِ الأعجميّ ، كـ (جواربَ و جواربةٍ) .

٦ ــ أنْ تكونَ دالَّةً على تلبُّسِ المؤنَّث بالصِّفةِ ، كـ (مُرْضِعةٍ) للَّتي في حالِ إرضاعٍ ، و (مرضِعٍ) أي : ذات رَضاعٍ ، أو إنسانٍ مرضعٍ . [3]

٧ ــ أنْ تدخلَ أمارةً لنقلِ اللَّفظِ من الوصفيّةِ إلى الاسميَّةِ ، كـ (النَّطيحةِ ، و الذَّبيحةِ) ، " و هذه التَّاءُ أكثرُها غيرُ لازمٍ " . [4]

و قد عبَّر الزمخشريُّ عن تلك المعاني بالتَّأنيثِ ، و شَبَهِ التَّأنيثِ " يريدُ أنَّ الأصلَ في إلحاقِ التَّاءِ الفرقُ بين المذكَّرِ و المؤنَّثِ الحقيقيّ ، و إلحاقُها فيما عدا ذلكَ من جهةِ الشَّبهِ ، و التَّفريعِ على هذا الأصلِ " . [5]

فأمَّا ما كانتِ التَّاءُ لازمةً فيهِ فمنهُ :

---

[1] ينظر في ذلكَ : المفصَّل في صنعة الإعراب١٩٩ ، و شرحه لابن يعيش ٥ / ٩٨ ، و شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٣٢٤ ، و شرح الأشموني ٤ / ١٨٢ .

[2] ينظر لسان العرب ٤ / ١٦٥ (ح ج ر) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٨٣ ــ ٣٨٤ .

[4] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٣٢٩ .

[5] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٩٩ .

١ ـ جمعُ التّكسير غيرُ الجمعِ الأقصى ،كـ (أعمدةٍ ، و صِبيةٍ ، و قُضاةٍ ، و سَحَرةٍ ، و قِرَدةٍ) .[1]

٢ ـ أنْ تكونَ دالةً على النّسبِ ، كـ (أشعريٍّ و أشاعرةٍ ، و مُهلّبيٍّ و مهالبةٍ) .

٣ ـ أنْ تكونَ عِوَضًا عن ياءِ الجمعِ ، كـ (جحاجيحَ و جَحاجِحَةٍ) ، و إنّما كانتِ التّاءُ لازمةً ؛ لأنّها و الياءَ لا تسقطانِ معًا ، و لا تثبتان معًا .

٤ ـ المصدرُ ، كـ (وِلايةٍ ، و حُمْرةٍ ، و عُذوبةٍ ، و فَصَاحةٍ ، و رُؤْيةٍ ، و كَرَاهِيَةٍ ، و تَجْرِبةٍ ، و زلزلةٍ ، و مُقاتَلَةٍ) .

٥ ـ أنْ تكونَ فرقًا بينَ الجنسِ و واحدِه إذا كان المفرد بالتّاءِ ؛ لأنَّ الجمعَ عارضٌ على المفرد ، و آتٍ بعدهُ ، كـ (تمرةٍ و تمرٍ) .

٦ ـ صفةُ المذكّرِ ، كـ (بُهْمةٍ) للشجاعِ ، و (سُوقةٍ) للوضيعِ ، أو ما يشتركُ فيهِ المذكّرِ و المؤنّثِ ، كـ (رَبَعة) .

٧ ـ ما كانتِ التّاءُ فيه لتأكيدِ التّأنيثِ ، كـ (ناقةٍ ، و نعجة) ، فهما مؤنّثانِ مستغنيانِ عن التاءِ ، استغناءَ (عقربٍ ، و أتانٍ) ، فدخلتِ التّاءُ لازمةً ؛ لتأكيدِ معنى التّأنيثِ ، فإنْ كانت لتأكيدِ التّأنيثِ في الصِّفةِ ، فإنّها غيرُ لازمةٍ " ، كـ (عجوزٍ و عجوزةٍ) ، فإنَّ (عجوزًا) موضوعٌ للمؤنّثِ ، و التّاءُ فيهِ غيرُ لازمة " .[2]

٨ ـ ما كانتِ التّاءُ فيه لتكثيرِ حروفِ اللّفظِ ، كـ (قريةٍ ، و بلدةٍ ، و غرفةٍ ، و خليفة) ، و غرضُها تأنيثُ اللّفظِ .

٩ ـ ما كانتِ التّاءُ فيه عِوَضًا عن محذوفٍ ، كـ (سنةٍ ، و لغةٍ) .

و غيرُ ذلكَ ، و ضابطُهُ : كلُّ اسمٍ بُنِيَ على التّاءِ ، و دخلت في صيغتهِ ، فلم تنفكّ عنهُ ، و لم ينطقْ دونَها .

أَثَرُ التّأنيثِ العارضِ على الإعلال :

١ـ إذا وقعتِ الواوُ لامًا بعد ضمّةٍ أصليّةٍ طرفًا في اسمٍ متمكّنٍ ، كما في (الأدلُو) ، أو في حكمِ الطّرفِ بأنْ يأتيَ بعدها حرفٌ غيرُ لازمٍ ، كتاءِ التّأنيثِ نحو (التّغازوَة) وجب

[1] ينظر شرح الشّافية للرّضيّ ٣ / ١١٥ .

[2] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٣٢٨ .

قلبُ الواوِ ياءً ، و الضَّمَّةِ كسرةً ، فيُقالُ : (الأدلِي ، و التّغازِيَةُ) ؛ لأنَّ الواوَ المضمومَ ما قبلَها ثقيلٌ على ثقيلٍ .[1]

فإنْ كانت تاءُ التّأنيثِ لازمةً للكلمة ، كـ (قَمَحْدُوَة ، و قَلَنْسُوَة ، و تَرْقُوَة ، و عَرْقُوَة ، و قَرْنُوَة)[2] لم تُعلّ ؛ لأنَّ الواوَ لم تتطرّفْ ، فليسَ لهذه الألفاظ مذكّرٌ دخلتْ عليه التّاءُ عارضةً بعد إعلاله ، و لهذا لمَّا كانت لازمةً أعتدَّ بها في ترك الإعلالِ ، كما اعتُدّ بالألف و النون في (عُنْفُوان ، و أُقْحُوَان) .

و على هذا قالوا : (أرضٌ مسْنِيَّةٌ ، و عيشةٌ مرْضِيَّةٌ) ، و أصلُهما : (مسْنُوَّةٌ ، و مرْضُوَّةٌ) قُلبتِ الواوُ فيهما ياءً ، و الضّمّةُ كسرةً ؛ لأنَّ الهاءَ " إنَّما دخلتْ على (مسْنِيٌّ ، و مرْضِيٌّ) للتّأنيثِ بعد أنْ لزمَ المذكَّرَ القلبُ ، فبقيَ بعدَ مجيءِ الهاء بحاله " .[3]

و فرَّقوا بينَ (مسْنِيَّة ، و مرْضِيَّة) ، و (أُبُوَّة ، و أُخُوَّة) ؛ لأنَّ " (أُبُوَّةً ، و أخُوَّةً) مصدرانِ أصلانِ جاءا على (فُعُولَة) بمنزلة (الحُكُومة ، و الخُصُومة) ، فالهاءُ لازمةٌ لهما في أوَّلِ أحوالِ بنائهما على هذه الصِّيغةِ ، و الهاءُ في (مفعولةٍ) داخلةٌ على (مفعولٍ) ، فهي مفارقةٌ ، فهذا الفصلُ بينهما " .[4]

فاختلفَ الحكمُ تبعًا لاختلافِ تاءِ التّأنيثِ ، فإنْ كانت عارضةً لم يُعتدّ بها ، و إنْ كانت لازمةً اعتُدّ بها ، و يجري ذلكَ في مسائلِ التمرين أيضًا ، فـ " تقولُ في (مَفْعُلَةٍ) من (رميتُ) : (مَرْمُوَةٌ) إذا بنيتها على التّأنيثِ ، و (مَرْمِيَةٌ) إذا بنيتها على التّذكيرِ .

قال أبو الفتحِ : " معنى قولِه : " إذا بنيتَها على التّأنيث " ، أنْ تقدِّرَ الكلمةَ غيرَ منفكّةٍ من الهاءِ ، و لكنَّها بُنيتْ في أوَّلِ أحوالِها على الهاء ، كما بُنيتْ (غُرْفَةٌ ، و شُرْفَةٌ) في أوَّلِ أحوالِهما على الهاءِ ، و لم يُقدَّرا (غُرْفًا ، و شُرْفًا) ، ثُمّ دخلت الهاءُ عليهما ... و معنى قولِه : " على التّذكيرِ " ، أنْ تقدِّرَ الهاءَ داخلةً على مذكّرٍ قد نُطقَ بهِ بغيرِ هاءٍ ، كما تقولُ في (قائمةٍ ، و قاعدةٍ) : إنَّ الهاءَ داخلةٌ فيهما بعد أنْ كانتا (قائمًا ، و قاعدًا) " .[5]

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٦٨ .

[2] القرنوة : نبات ، ينظر لسان العرب ١٣ / ٣٤٠ (ق ر ن) .

[3] ينظر المنصف ٢ / ١٢٨ .

[4] ينظر المصدر السّابق في الصّفحة نفسها .

[5] ينظر المصدر السّابق ٢ / ٢٨٨ ــ ٢٨٩ .

٢ ــ إذا تطرَّفتِ الواوُ ، و الياءُ بعد ألفٍ زائدة قُلبتا همزةً ابتداءً ، أو يُقال : أنهما قُلبتا ألفًا ؛ لتحرُّكهما ، و كونِ الألفِ في حكمِ الفتحةِ ، ثُمّ قُلبتِ الألفُ همزةً لما رِيمَ تحريكُها لالتقاءِ الساكنينِ ، و لم تُحذفْ إحدى الألفينِ ؛ لئلا يزولَ الغرضُ الذي بنَوا الكلمةَ عليهِ ، و ذلك نحو (كساءٍ ، و عطاءٍ ، و بناءٍ ، و سِقاءٍ) .[1]

فإذا أدخلتَ تاءَ التّأنيثِ على شيءٍ من ذلك لزمَ القلبُ ، و لم يُعتدّ بتاءِ التّأنيثِ ؛ لعروضِها ، فتقولُ : (كِساءةٌ ، و سِقاءةٌ)[2] ، و نحو ذلكَ تاءُ الوحدةِ العارضةِ في المصدر ، كـ (اصطفاءة ، و استقاءة) .

فإنْ كانتِ التّاءُ لازمةً وجبَ تصحيحُ الواوِ ، و الياءِ ؛ لأنهما لم يتطرَّفا ؛ ، و ذلكَ ، كـ (الشقاوَةِ ، و النّقاوَةِ ، النِّهايةِ ، و النّكايةِ) ، و نحوها .[3]

و قالوا : (صلايةٌ ، و عبايَةٌ ، و عظايَةٌ)[4] ، فجاءوا بهنَّ على القياسِ للزومِ تاءِ التّأنيثِ ، كما قالوا : (قَلَنْسُوةٌ و قلنْسٍ) ، و (عَرْقُوة و عَرْق) .

و قالوا فيهنَّ أيضًا : (صلاءةٌ ، و عباءةٌ ، و عظاءةٌ) فأعلُّوا الياءَ ، قال سيبويهِ : " و سألتُهُ عن قولِهم : (صلاءةٌ ، و عباءةٌ ، و عظاءةٌ) ؟

فقال : جاءوا بالواحدِ على قولِهم : (صلاءٌ ، و عظاءٌ ، و عباءٌ) ، كما قالوا : (مسْنِيَّةٌ ، و مرْضِيَّةٌ) حيثُ جاءتا على (مرضِيٌّ ، و مسْنِيٌّ) " .[5]

٣ ــ إذا تحرّكتِ الواوُ و الياءُ و انفتحَ ما قبلَهما قُلبتا ألفًا ، و الأصلُ في هذا الإعلالِ للفعلِ ، فإنْ كانتا طرفًا في اسمٍ قُلبتا و إنْ لم يُشابهِ الاسمُ الفعلَ بوجهٍ ، فإنْ كانتا في الاسمِ في غير الطَّرفِ فإنَّهُ لا يعلُّ من الأسماءِ إلا أربعةَ أنواعٍ :

أحدها : ما وازن الفعلَ ، أي : ساواهُ في عددِ الحروفِ ، و الحركاتِ المعيَّنةِ ، و إنْ باينهُ في تعيينِ الزياداتِ ، و مواقعِها ، فإنْ لم يوازنِ الاسمُ الثلاثيُّ المزيدُ فيهِ الفعلَ لم يُعلّ

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٦ ــ ٢٧٧ .

[2] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٥٤٧ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ١٢٧ .

[4] " الصّلايةُ : كلُّ حجرٍ عريضٍ يُدقّ عليه عطرٌ أو هبيدٌ " ، و " العبايةُ : ضربٌ من الأكسيةِ واسعٌ فيه خطوطٌ سودٌ كبيرةٌ " ، و " العظايةُ : على خلقةِ سامٍّ أبرص ، أُعَيْظِمُ منها قليلا " . ينظر فيها لسان العرب ١٤ / ٤٦٨ (ص ل ى) ، و ١٥ / ٢٦ (ع ب ى) ، و ٧١ (ع ظ ى) .

[5] ينظر الكتاب ٤ / ٣٨٧ .

هذا الإعلالَ ، و لهذا لم يُعلّ نحو (الطَّوفانِ ، و الحَيَدانِ ، و حَيَدَى ، و صَوَرى)[1] عند سيبويهِ ؛ لخروج الاسمِ بهذه الزيادةِ اللازمةِ عن وزنِ الفعلِ .[2]

و مع ذلك فقد قالوا: (غارةٌ ، و غابةٌ) ، فأعلُّوا ، و لزومُ التاءِ فيهما يُخرجهما عن وزنِ الفعلِ ، قال الرّضيّ : " إنَّ التاءَ و إنْ أخرجتِ الكلمةَ عن وزنِ الفعلِ لكن لمّا كانَ وضعُها على العروضِ و إنْ كانت لازمةً ههنا لم تكنْ كجزءِ الكلمةِ ، فـ (حَوَكَةٌ ، و خَوَنَةٌ) شاذّان " .[3]

و قالَ عن إعلالهما بنقلِ حركتهما إلى الساكنِ قبلَهما كما في (يقومُ ، و يبيعُ ، و أقامَ ، و أباعَ) : " و اعلمْ أنَّ الاسمَ الذي يُحملُ على الفعلِ في هذا النقلِ نوعانِ :

أحدهما : الثلاثيُّ المزيدُ فيهِ الموازنِ للفعلِ الموازنةَ المذكورةَ قبلُ في قلبِ الواوِ ، و الياءِ ألفًا مع مُباينةِ الفعلِ ... ، و إنّما لم يُنقلْ في نحوِ (أخْوِنَةٍ ، و أصْوِنَةٍ) و إنْ صيَّرتْهُ التاءُ مباينًا للفعلِ كالميمِ في الأوّلِ ؛ لأنَّ التاءَ و إنْ كانتْ ههنا لازمةً فوضعُها على عدمِ اللزومِ ، فهيَ ههنا كما في (أسْوَدةٍ) تأنيثِ (أسْوَدَ) في الحيَّةِ " .[4]

تعقيبٌ :

لتاءِ التّأنيثِ دلالاتٌ مختلفةٌ ، و هي مع ذلكَ لا تخلو من أحدِ نوعَينِ :

أحدُهما : أنْ تكونَ عارضةً فيما دخلتْ عليهِ ؛ إذ إنَّهُ ينفكُّ عنها ، و يُنطقُ دونَها ليدلّ غالبًا على نقضِ المعنى الذي جيءَ بها من أجلِه .

ثانيهما : أنْ تكونَ لازمةً لما دخلت فيه ؛ لأنَّ اللفظَ قد صيغَ عليها ، و لم يُنطقْ دونَها .

و قد ذكروا مسائلَ من إعلالِ الواوِ ، و الياءِ تتأثّر تبعًا لنوعِ تاءِ التَّأنيثِ ، و هذهِ المسائلَ هي :

---

[1] الحَيَدَى : الذي يَحيدُ ، و حمارٌ حَيَدى ، أيْ : يحيدُ عن ظِلّه ؛ لنشاطِه . و الصَّوَرَى : موضعٌ ، ينظر لسان العرب ٣ / ١٥٩ (ح ي د) ، و المقصور و الممدود لأبي عليّ القاليّ ١٤٥ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٩٥ ــ ١٠٦ .

[3] ينظر المصدر السّابق ٣ / ١٠٦ .

[4] ينظر المصدر السّابق ٣ / ١٤٥ .

١ ــ إذا وقعتِ الواوُ لامًا بعد ضمَّة أصليَّة طرفًا في اسمٍ متمكِّنٍ ، كما في (الأدلُو) ، وجبَ قلبُ الواوِ ياءً ، و الضَّمَّة كسرةً ، فيُقال : (الأدلِي) .

فإنْ جاءت عقبَ الواوِ تاءُ التَّأنيثِ أعلُّوا إنْ كانتْ عارضةً ، كــــ (التَّغازِيَــة) ، و تركوا الإعلالَ إنْ كانتْ لازمةً ، كــ (قَمَحْدُوةٍ ، و قَلَنْسُوةٍ ، و تَرْقُوةٍ ، و عَرْقُــوةٍ ، و قَرْنُوةٍ) ؛ لأنَّ الواوَ لم تتطرَّفْ حينئذٍ .

و شذَّ من ذلكَ لفظانِ ، هما : (سواسِوَةٌ ، و مقاتِوةٌ [1]) ، قال أبو عثمان : " لم يجئْ في كلامِهم مثلُ (مقاتِوَةٍ) إلا قولُهم : (قومٌ سواسِوَةٌ) سمعتُهُ من أبي عُبيدةَ " [2] ، و هذا من الشَّاذِّ ؛ لصحَّةِ الواوِ طرفًا مكسورًا ما قبلَها . [3]

و لا يمكنُ القولُ : إنَّهما مبنيّتانِ على التَّأنيثِ ؛ إذ ليس في الجمعِ الأقصى ما بُنِيَ عليه إلا ما كانت التَّاءُ فيه عوضاً من الياءِ ، هذا و إنَّهم قد قالوا : سواسِيَةٌ ، و سَواسٍ [4] ، قال الشَّاعرُ :

سَواسٍ كَأَسْنانِ الحِمارِ فَما تَرَى لِذي شَيْبَةٍ مِنْهُم ْعلى ناشِئٍ فَضْلا . [5]

و أمَّا (مقاتِوةٌ) فقد قالوا في جمعِ التَّصحيحِ : (مَقْتَوِين) [6] ، فجاءوا بهما على الأصلِ حملا لأحدِ الجمعينِ على الآخرِ .

و يشكلُ بناءً على ما قرَّرُوهُ من أثرِ لزومِ تاءِ التَّأنيثِ ، و عروضِــها في الإعــلالِ ، و التَّصحيحِ قولُهم : (أكسِيةٌ ، و أدعِيةٌ) ، ونحوِهما ، و أصلُهما : (أكْسِوَةٌ ، و أدعِوَةٌ) ، فأعلُّوا و كان القياس يقتضي ألا يُعلَّ مثلُهما ؛ للزومِ التَّاءِ

٢ ــ إذا تطرَّفتِ الواوُ ، و الياءُ بعد ألف زائدة قُلبتا همزةً ابتداءً ، أو يُقــال : قُلبتــا ألفًا ، ثُمّ قُلبتِ الألفُ همزةً لما ريم تحريكُها ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ، و ذلك نحو (كــساءٍ ، و عطاءٍ ، و بناءٍ ، و سِقاءٍ) .

---

[1] المقاتوةُ : هم الخُدَّام ، و قد قالوا : على القياس : المقاتِيَةُ ، ينظر لسان العرب ١٥ / ١٦٩ (ق ت ى) .

[2] ينظر المسائل الحلبيَّات ٣٤٢ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ١٣٤ .

[4] ينظر لسان العرب ١٤ / ٤٠٩ (س و ى) .

[5] البيت من الطويل ، و هو لكُثَيِّر عزة ، ينظر ديوانه ٣٨٤ .، و لعمرو بن أحمر الباهليّ في ديوانه ١٣٢ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٤١٠ .

فإذا دخلتْ تاءُ التَّأنيثِ على شيءٍ من ذلك لزِمَ القلبُ ، و لم يُعتدّ بتـاءِ التَّأنيـثِ ؛ لعروضها ، فتقولُ : (كِساءةٌ ، و سِقاءةٌ ، و اصطفاءةٍ ، و استقاءةٍ) .

فإنْ كانتِ التَّاءُ لازمةً وجب تصحيحُ الواوِ ، و الياءِ ، كـ (الشقاوَةِ ، و النَّقاوَةِ ، و النِّهايَةِ ، و النِّكايةِ) ، و نحوها ، و كما قالوا : (صلايةٌ ، و عبايَةٌ ، و عظايَةٌ) على ما يقتضيه القياسُ .

و لهذا كانَ ينبغي أنْ يُحملَ على الشّذوذِ قولُهم : (صلاءةٌ ، و عباءةٌ ، و عظاءةٌ) ، و قد علّلَهُ الخليلُ بقولِهم : (صلاءٌ ، و عباءٌ ، و عظاءٌ) ، و أنَّهم حملوا الواحدَ على الجمعِ ، و في قولِ الخليلِ ـ رحمهُ اللهُ ـ مخالفةٌ للأصلِ ؛ إذ فيه بناءُ الواحدِ على الجمعِ ، و هو مقدَّمٌ عليه ، و لهذا اعتذرَ لهُ ابنُ جنّي [1] ، و نقلَ العُكْبَريُّ أنَّها " لغةٌ ضعيفةٌ " [2] ، و لـو كان الأمرُ كما قالَ الخليلُ لجاز أنْ يُقالَ : (قَلَنْسِيَةٌ ، و عَرْقِيَةٌ) بناءً علـى (قَلـنْسٍ ، و عرْقٍ) .

و حينَ رأى الرّضيُّ اطّرادَ الإعلالِ في (استقاءةٍ ، و اصـطفاءةٍ) ، و التّـصحيحِ في (قلنْسُوةٍ ، و عرقُوةٍ) ، و مجيءَ (صلايةٍ ، و عبايَةٍ ، و عظايَةٍ) بالإعلالِ ، و التّصحيحِ مع أنَّ التَّاءَ في جميعها للوحدَةِ ـ حينَ رأى ذلكَ رَبطَ ذلكَ باطّرادِ التَّاءِ ، و شذوذها ، فقالَ : " و إنَّما جازَ (عظاءةٌ و عظايَةٌ ، و عباءةٌ و عبايَةٌ ، و صلاءةٌ و صلايةٌ) بالهمزِ ، و التَّاءِ ، و إنْ كانتِ التَّاءُ فيها أيضًا للوحْدَةِ كما في (استقاءةٍ ، و اصطفاءةٍ) ؛ لكونِ تاءِ الوحـدةِ في المصدرِ قياسيَّةً كثيرةً ، فعُروضُها ظاهرٌ بخلافِ اسمِ العينِ ، فإنَّ ما يكونُ الفـرقُ بـينَ مفردِه و جنسه بالتَّاءِ سماعيٌّ قليلٌ [3] .. ، فجازَ الهمزُ في الثّلاثة نظرًا إلى عدمِ لزومِ التاءِ ؛ إذ يُقالُ : (عباءٌ ، و عظاءٌ ، و صلاءٌ) في الجنسِ ، و جازَ الياءُ ؛ لأنَّ الأصلَ لزومُ التَّاءِ ؛ إذ ليستْ قياسيَّةً كما قلنا ، فصارت ، كتاءِ (النّقاوَةِ ، و النِّهايَةِ) ، و لكونِ تاءِ الوحـدةِ في

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ١٢٨ ـ ١٣٠ .

[2] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ٢٩٤ .

[3] هذا يناقض ما ذكره في شرح الكافيةِ من أنّ التَّاء في نحو (تمرة) قياس ، ينظر ٣ / ٣٢٥ ، و المعتمد ما في شرح الشافية ؛ لأنّه بعده في التّأليف .

اسمِ العينِ كاللازمِ جازَ (قلنْسُوةٌ ، و عرقُوةٌ) ، و إنْ كانَ اسمُ الجنسِ منهما (قلنسيًا ، و عرقيًا) " . [1]

و يظهرُ لي أنَّ تاءَ الوحدةِ في المصدر عارضةٌ ؛ لأنَّ الأصلَ في المصدرِ الدلالـةُ علـى الجنسِ ، ثُمّ يعرضُ عليه الدلالةُ على العددِ ، و الهيئة ، بخلافِ نحوِ (قلنسوةٍ و قلـنسٍ) ، فإنَّ التّاءَ في الواحد لازمةٌ ؛ لأنَّ المفرد مقدَّمٌ على الجمعِ ، و لهذا كانَ إعلالُ (استقاءةٍ) ، و تصحيحُ (قلنسُوةٍ) على القياسِ .

فأمَّا قولُهم : (عبايَةٌ و عباءَةٌ) فالقولُ في هذا ، و نحوهِ ما ذكرهُ الرّضـيُّ في **شـرحهِ الكافيةَ** من أنَّ أسماءَ الجنسِ لا تدلُّ على آحادٍ ؛ إذ اللَّفظُ لم يوضعْ للآحادِ ، بل وُضِعَ لِما فيهِ الماهيَّةُ المعيَّنةُ ، سواءٌ كان واحدًا ، أو مثنًى ، أو مجموعًا ، و لهذا يقعُ على الكـثيرِ ، و القليلِ ، فيقعُ (التّمرُ) على التّمرةِ ، و التّمرتَينِ ، و التّمَرات ، فإنْ أكلتَ تمرةً ، أو تمـرتَينِ جاز لكَ أنْ تقولَ : (أكلتُ التّمرَ) ، و لو كانَ جمعًا لم يجز ذلكَ ، كما لا يقعُ (رجالٌ) على رجلٍ ، أو رجلَينِ . [2]

و مصداقُ وقوعِهِ على الكثيرِ ، و القليلِ قولُهُ عزَّ و جلَّ : ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ [3] ، و قال سبحانهُ : ﴿ كَأَنَّهُم أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [4] ، فهو قد يستعملُ في الواحدِ ، و الجمعِ . [5]

٣ ــ أنَّ الواوَ ، و الياءَ إذا تحرَّكت و انفتحَ ما قبلها في اسمِ ثلاثيٍّ مزيدٍ ، و لم تكـنْ طرفًا لم تقلبا ألفًا إلا إذا وازنَ الاسمُ الفعلَ ، و لذا لم تُعلّ في نحوِ (الجوَلان ، و حيَدى) ، و نحوهما ؛ لخروجِ الاسمِ بهاتينِ الزيادتينِ عن وزنِ الفعلِ .

و على هذا كانَ ينبغي ألا يُعلّ نحو (غارةٍ ، و غابة) ؛ لأنَّ التاءَ لازمةٌ تخرجُ الكلمةَ عن وزنِ الفعل ، كما ينبغي أيضًا ــ و هو ما يقتضيه قولُهم : إنَّ التّاءَ في مثله لازمةٌ ــ ألا يُحكمَ على (حوَكةٍ ، و خوَنةٍ) بالشّذوذِ ، و لكنَّ تاءَ التّأنيثِ كمـا قـالَ الرّضـيُّ :

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ١٧٤ ــ ١٧٦ .

[2] ينظر ٣ / ٣٦٦ ــ ٣٦٧ .

[3] سورة ق ٥٠ / الآية ١٠ .

[4] سورة القمر ٥٤ / الآية ٢٠.

[5] ينظر المفردات في غريب القرآن ٢ / ٦٢٨ .

موضوعةٌ على العُروضِ و إنْ لزمت ، فمَنْ خالفَ ما قرَّرهُ النُّحاةُ من الإعلالِ ، و التَّصحيحِ فيما لزِمَتْ تاؤهُ فهو ناظرٌ إلى ذلكَ ، و ربَّما كانَ هذا هو العِلَّةَ في إعــلالِ (أكــسِيَةٍ ، و أدعيَةٍ) .

و يبدو أنَّ التَّاءَ كما كانتْ معنًى كثيرةَ الاضطرابِ ، و التَّخالُفِ علــى حــدٍّ قــولِ برجشتراسر [1] ، فهي كذلكَ نحويًّا ، و صرفيًّا ، و لعلَّ إشارةَ النُّحاةِ إلى اللَّفظِ و المعنى ، و العارضِ و اللازمِ ، و تأويلهم بالجمعِ ، و الجماعةِ ، و البقعــةِ ، و المكــانِ ... محاولــةٌ لتفسيرِ ، بل تبريرِ بعضِ الأحكامِ النحويّةِ ، و الصرفيّةِ المرتبطةِ بالمؤنَّثِ .

[1] ينظر التّطور النحويّ ١١٤ .

المبحَثُ الثَّالثُ : عُروضُ التثنيةِ ، و الجمعِ :

الأصلُ في الأسماءِ الإفرادُ ؛ " لأنَّ الواحدَ أوّلُ " [1] ، ثُمَّ تعرضُ عليهِ التّثنيةُ ، و الجمعُ ، فهما مركّبان منهُ ، و لهذا أُعربَ المفردُ بالحركاتِ ، و أُعربَ المثنَّى ، و المجموعُ على حدِّهِ بالحرفِ ، فأُعطِيَ الأصلُ للأصلِ ، و الفرعُ للفرعِ [2] ، كما كانَ الجمعُ في صيغةِ الجمعِ الأقصى علةً مانعةً من الصَّرفِ ؛ لفرعيَّتهِ على المفرد في وجههِ المعنويّ ، و المسبَّبُ دليلٌ على السّببِ .

على أنَّ من الألفاظِ المثنَّاةِ ، و المجموعةِ ما كانتْ أصلا في نفسِها ؛ لأنَّه لا واحدَ لها من لفظِها ، فتكونُ طارئةً عليهِ ، أو لم يُتكلَّمْ بمفردِها ، و لهذا :

١ ـ قالوا : (مِذْرَوان) [3] ، " جاءَ بالواوِ ؛ لأنَّهُ بُنِيَ مثنًّى ، و لمْ يأتِ لهُ واحدٌ ، فيُثنَّى عليهِ " [4] ، و قياسُهُ لو بُنِيَ على المفرد : (مِذْرَيان) ؛ " لأنَّ الألفَ وقعتْ رابعةً كألفِ (مِعْزى) ، لكنَّهُ لمَّا بُنيتِ الكلمةُ على علامةِ التّثنيةِ صحَّت ، كما صحَّتْ واوُ (شَقاوَة) إذْ بُنيتِ الكلمةُ على التّأنيثِ " . [5]

٢ ـ و قالوا : (ثِنايان ، و هِنايان) [6] ، قالَ سيبويهِ : " و سألتُ الخليلَ عن قولِهم : (عقلْتُهُ بثِنايَينِ ، و هِنايَينِ) لِمَ لمْ يهمزوا ؟

فقال: تركوا ذلكَ حيثُ لمْ يُفرَدِ الواحدُ ، ثُمّ بنوا عليه " . [7]

و قياسُهُما ـ لو بنَوهما على المفردِ ـ أنْ يقولوا : (ثِناوَين ، و هِناوَينِ ، أو ثِناءَينِ ، و هِناءَين) ؛ " لأنَ بعدَ الألفِ الزَّائدِ حرفَ علّة ، فلو كانَ أُفرِدَ ، فقيل : (ثِناءٌ) ، كانَ يكونُ أُبدِلَ همزةً ، و تكونُ همزةً بدلا من أصلٍ ، فيجيءُ فيها الوجهانِ من الإبدالِ ،

---

[1] ينظر الكتاب ١ / ٢٢ .

[2] ينظر أسرار العربيَّة ٤٨ ـ ٤٩ .

[3] " المذروان : طرفا كلِّ شيءٍ " ، ينظر لسان العرب ١٤ / ٢٨٥ (ذ ر ا) .

[4] ينظر أدب الكاتب ٦٠٢ .

[5] ينظر التذييل و التكميل ٢ / ٢٩ .

[6] الثّنايان :حبلٌ مثْنيٌّ يُعقلُ به البعير ، و الهنايان مثلهُ ، ينظر لسان العرب ١٤ / ١٢١ (ث ن ي) .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٢ .

و الإقـــرارِ ، لكنّه بُنيتِ الكلمةُ على التّثنيةِ ، فبقيَ كالمبنيِّ على هـــاءِ التّأنيـــثِ ، كـــــ (سِقايَةٍ) " . [1]

٣ _ و قالوا في النّسبِ إلى (عباديدَ) : (عباديدِيّ) [2]؛ لأنّه لا واحدَ لهُ من لفظهِ ، فيُنسبُ إليه .

و من المسائلِ المتعلّقةِ بعُروضِ التّثنيةِ ، و الجمعِ :

المسألةُ الأُولى : أثَرُ التّثنيةِ ، و الجمعِ على عينِ ما حُرِّكتْ عينُهُ بعدَ حذفِ لامِه :

الأصلُ في (يدٍ ، و غدٍ) : (يَدْيٌ ، و غَدْوٌ) ساكنتا العينِ ، فـــ " كلٌّ واحدٍ منهما (فَعْلٌ) ، يُستدلُّ على ذلكَ بقولِ ناسٍ من العربِ : آتيكَ غدْوًا ، يريدونَ : (غدًا) ، قالَ الشّاعرُ :

و ما النّاسُ إلا كَالدِّيارِ و أهْلُها   بها يَوْمَ حَلُّوها و غَدْوًا بَلاقِعُ [3]

و قولُهم : (أيدٍ) ، و إنّما هي (أفْعُلُ) ، و (أفْعُل) جمـــاعُ (فَعْـــلٍ) " [4] ، ثُـــمّ حُذفتِ اللامُ منهما تخفيفًا ، فتحرّكتِ العينُ ؛ لأنّها أصبحتْ حرفَ إعــرابٍ ، و كـــانَ القياسُ يقتضي عندَ رجوعِ المحذوفِ تسكينَ العينِ على ما هو الأصلُ فيها إلا أنّهم قـــالوا : (يَدانِ) ، و هو الأكثرُ [5] ، كما قالوا : (يَدَيان) بتحريكِ العينِ ، قالَ :

يَدَيَانِ بَيْضاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ   قَدْ يَمْنَعانِكَ أنْ تُضامَ و تُضْهَدَا [6]

فأبقَى العينَ بحالِها قبلَ الرَّدِّ ، و في هذا إهمالٌ للاعتدادِ بالعارضِ .

و من ذلكَ قولُهم : (شاءٌ) في جمعِ (شاةٍ) ، و أصلُها : (شَـــوْهَةٌ) علـــى زنـــة (فَعْلَة) ، كـــ (قصْعَة) حُذفتْ منها الهاءُ تشبيهًا لها بحروفِ العلّةِ ؛ لخفائها ، و ضعفِها ، و تطرُّفِها ، فصارتْ (شَوَةٌ) انفتحتِ الواوُ لمجاورتِها تاءَ التأنيثِ ، فقُلبتِ الـــواوُ ألفًـــا ؛

---

[1] ينظر التذييل و التكميل ٢ / ٢٩ _ ٣٠ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٧٨ .

[3] البيت من الطويل ، و هو للبيد في ديوانه ١٦٩ ، و لذي الرُّمّة في ملحقِ ديوانه ٣ / ١٨٨٧ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٨ .

[5] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٤١٢ .

[6] البيت من الكامل ، و هو بلا نسبة في المنصف ١ / ٦٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٣ ، و خـــزانة الأدب ٧ / ٤٧٦ .

لتحرُّكِها و انفتاحِ ما قبلَها ، فصارتْ (شاةٌ) ، فلمَّا جُمعتْ بطرحِ التَّاء ، كـ (تمرةٍ ، و تمرٍ) رجعتِ الهاءُ ، فقيلَ : (شاهٌ) ؛ لئلا يبقى الاسمُ المتمكِّنُ على حرفَينِ ثانيهما لينٌ يُسقطُهُ التَّنوين ، فيبقى الاسمُ المتمكِّنُ على حرفٍ واحدٍ ، و هو ما لا نظيرَ لهُ ، " فإنْ قيلَ : فهلا حينَ أعدتُم اللامَ المحذوفةَ ، و حذفتُم تاءَ التَّأنيثِ ؛ للفرقِ بين الواحدِ و الجمعِ أعدتُم العينَ إلى سكونها ، و صحَّحتُموها ، فقلتُم : (شَوْهٌ) ،كـ (حوْضٍ ، و روْضٍ) ؟

قيلَ : لَمَّا تحرَّكت العينُ لمجاورتها تاءَ التَّأنيثِ ، و استمرّ ذلكَ لزِمَ حتى صارت الكلمةُ كأنَّها مصوغةٌ على هذه البنيةِ ، و صارَ ردُّ اللام في الجمعِ كالعارضِ الذي لا يُعتدُّ بهِ ... هذا مذهبُ سيبويهِ " . [1]

تعقيب :

إذا تحرَّكَتْ عينُ الكلمةِ الساكنةُ بعدَ حذفِ لامِها ؛ لكون العينِ قد جاورتْ ما يوجبُ تحرُّكَها ، كـ (شاةٍ) ، أو أنَّها صارتْ حرفَ إعرابٍ ، كـ (يدٍ) فإنَّ القياس يقتضي سكونَها إذا رجعَ المحذوفُ ، إلا أنَّهم قد قالوا : (شاءٌ) في جمعِ (شاة) ، فلمْ يعتدُّوا برجوعِ اللامِ في الجمعِ ، كما قالوا : (يَدَيانِ) ، فحركوا العينَ معَ أنَّ رجوعَها عارضٌ ، فأجازوا فيه :

١ ــ أنْ يكونَ من قبيلِ إهمالِ الاعتدادِ بالعارضِ ، و جُعِلَ ذلكَ من أصولِ سيبويه ؛ " لأنَّ الحرفَ عندَهُ إذا تحرَّكَ بحركةِ حرفٍ محذوفٍ لزمتِ الحركةُ ذلكَ الحرفَ ، و إنْ عادَ المحذوفُ ... ، و كانَ أبو الحسنِ يردُّ عليه هذا الأصلَ ، و يردُّ الحرفَ المتحرِّكَ إلى أصله إذا تَمَّمَ الاسمَ " [2] ، و نصَّ سيبويهِ عليهِ في النَّسبِ ، فقال في النَّسبِ إلى (يدٍ ، و غدٍ ، و حرٍ) : (يدَوِيّ ، و غدَوِيّ ، و حرَحِيّ) . [3]

٢ ــ أنْ يكون مثنَّى (يدًا) مقصورًا ، كما قالوا في (رحًى) : (رحَيانِ) ، و بهِ

---

[1] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٨٠ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٤١٤ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٨ ــ ٣٥٩ ، و سيأتي مفصّلا ــ إنْ شاء الله تعالى ــ في مبحث عروض النّسبِ .

قال الجوهريُّ [1] ، و الرّضيُّ [2] ، و منه قولُهُ :

يا رُبَّ سـارٍ باتَ مـا تَوَسَّدا

إلا ذِراعَ العَنْسِ أَوْ كَفَّ اليَدَى [3]

فلا تعلُّقَ للعروضِ بهِ حينئذٍ .

---

[1] ينظر الصِّحاح ٦ / ٢٥٤٠ (ي د ي)

[2] ينظر شرحه الكافية ٣ / ٣٥٦ .

[3] البيتانِ من الرّجز ، و هما بلا نسبة في المصدرين السابقين .

المسألة الثّانيةُ : أثرُ التّثنيةِ ، و الجمعِ السّالمِ في إعلالِ الواوِ ، و الياءِ :

إذا كانَ المجموعُ بالألفِ و التّاءِ اسمًا ، ثلاثيًا ، ساكنَ العينِ ، غيرَ معتلّها ، و لا مدغمِها وجبَ فتحُ عينِه إنْ كانتْ فاؤُهُ مفتوحةً ؛ إتباعًا لفتحة فائه ، فيقال : (حَسَرات ، و تَمَرات ، ودَعَدات ، ...) ، فإنْ كانتْ فاؤُهُ مكسورةً ،كـ (سِدْرة) ، أو مضمومةً ، كـ (غُرْفة) جاز في عينِه السُّكونُ ، و الفتحُ ، و الإتباعُ لحركةِ فائِه ، فيقال : (سِدْراتٌ ، و غُرْفاتٌ ، و سِدَراتٌ ، و غُرَفاتٌ ، و سِدِراتٌ ، و غُرُفاتٌ) .[1]

فإذا كانتِ العينُ معتلّةً بالواوِ ، كـ (جَوْزات) ، أو بالياءِ ، كـ (بَيْضاتٍ) وجبَ الإسكانُ إلا عند هذيلٍ ، فإنّهم يفتحونَ العينَ ، قالَ :

أَخُو بَيَضات رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْن سَبُوحُ [2]

و قُرِئَ في الشّواذِّ : ﴿ ثَلاثُ عَوَراتٍ لَكُمْ ﴾ [3] ، و نُسبت هذه اللّغة إلى تميمٍ [4] ، " و لا تُقلبُ الواوُ ، و الياءُ ألفًا ؛ لعروضِ الحركة عليها " [5] ، و " عذرُهُ في ذلكَ أنَّ هذه الحركةَ إنّما وجبتْ في الجمعِ ، و قد سبقَ العِلْمُ بكونِها في الواحدِ ساكنةً ، فصارتِ الحركةُ في الجمعِ عارضةً ، فلم تُحفلْ " .[6]

و نحوُ ذلكَ ما إذا أدّتِ التّثنيةُ ، و الجمعُ إلى رجوعِ اللامِ ، و هي واوٌ ، أو ياءٌ متحركةٌ بعد فتحٍ ، نحو (عصَوَانِ ، و رحَيانِ ، و صلَواتٌ ، و فَتَياتٌ) ، فإنّهما لا يقلبانِ ألفًا ؛ لأنَّ حركتَهما عارضةٌ من أجلِ التّثنية ، و الجمعِ ، و لما يترتّبُ على الاعتدادِ بالعارضِ من اللّبسِ ، فلو أُبدلَتِ الواوُ ، و الياءُ ألفًا لحُذفتْ إحدى الألفَينِ ، فكان يُقال : (عصَانِ ، و رحَانِ) ، فيلتبسان بمفردَيهما عندَ الإضافة ، و يُقال : (صلاتٌ ، وفتاتٌ) ، فيلتبسانِ بمفردَيهما وصلا ، و لعلَّ هذا اللّبسَ هو الّذي دعاهمْ إلى ردِّ اللامِ المحذوفةِ .

---

[1] ينظر في تفصيل هذه المسألة : شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٢٨ ـ ٣٤ ، و شرح الكافية للرضيّ ٣ / ٣٩٢ ـ ٣٩٦ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٥٩ ـ ٦٦ .

[2] البيتُ من الطويل ، و هو لأحد الهذليين في شرح المفصَّلِ ٥ / ٣٠ ، و الدرر ١ / ٨٥ ، و ليس في ديوانهم .

[3] سورة النور ٢٤ / الآية ٥٨ ، و هي قراءة الأعمش ، و عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٣ ، و فتح القدير ٤ / ٥١ .

[4] ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٣ .

[5] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١١٣ .

[6] ينظر المحتسب ١ / ٥٨ .

و كما لم يُحفلْ بالحركةِ العارضةِ في الجمع في (جَوْزاتٍ ، و بَيْضاتٍ) لم يُحفلْ بها في (خُطُوات) ، فلمْ تُبدلِ الواوُ ياءً ، كما في (أدْلٍ) ؛ لعروضِ الضمَّةِ في الجمعِ [1] ، فلمْ يُعتدّ بها ، أو يقالُ : إنَّ ضمَّ الطَّاءِ إنَّما كان في الجمعِ ، فلمَّا " بُنيت الكلمةُ عليها صارت الواوُ حشوًا ، لا طرفًا ، فصحَّتْ ، كما صحّت في (عُنْفُوانٍ ، و أُرْجُوانٍ) ؛ لأنَّ الكلمةَ مبنيَّةٌ على الألفِ ، و النُّونِ " . [2]

تعقيب :

الأصلُ في الإعلالِ أنْ يدورَ مع سببِه وجودًا ، و عدمًا ، إلا أنَّ الإعلالَ قد يتخلّفُ عن سببِه لغرضٍ ما ، و من ذلكَ أمنُ اللّبسِ ، فقد قالوا : (عِيدٌ) ، فأبدلوا الواوَ ياءً ؛ لسكونِها و انكسارِ ما قبلَها ، فلمَّا جمعوهُ قالوا : (أعيادٌ) ، و قياسُهُ (أعوادٌ) ؛ لزوالِ العلّةِ الموجبةِ للقلبِ ، إلا أنّهم أبقَوا الياءَ ؛ فرقًا بين جمعِ (عيدٍ ، و عُودٍ) .

وكذلكَ الحالُ ههنا ، فقد تركوا إعلالَ (جَوَزات ، و بَيَضات) ؛ لأنَّ العينَ " لو أُعلَّتْ لوجبَ القلبُ ، فأقولُ : (جازاتٌ ، و باضاتٌ) ، فيلتبسُ ذلكَ بما عينُهُ في الواحدِ ألفٌ منقلبةٌ نحو (قارَةٍ و قاراتٍ) ، و (جارةٍ و جاراتٍ) " . [3]

و كذا الأمرُ في (عصَوَانٍ ، و رحَيانٍ ، و صلَواتٌ ، و فتَيَاتٌ) ؛ لما يترتَّبُ على الإعلالِ من الحذفِ ، و الوقوعِ في اللّبسِ كما مرّ .

---

[1] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٣٩٤ .

[2] ينظر المنصف ٢ / ٢٩٢ .

[3] ينظر المحتسب ١ / ٥٧ _ ٥٨ .

المَبْحَثُ الرَّابعُ : عُروضُ التَّصغير

المسألةُ ألأُولى : أثرُ التَّصغيرِ على العملِ :

التَّصغيرُ من خصائصِ الأسماءِ ، فلا يُصغَّرُ الفعلُ [1] ، و لا الحرفُ ، و هو عارضٌ على الاسمِ [2] ؛ إذِ الأصلُ في الأسماءِ التكبيرُ ، ثُمَّ يعرضُ لها التَّصغير بعدُ لمعنًى من المعاني .

هذا ، و قدْ سبقتِ الإشارةُ إلى أنَّ هناكَ أسماءً تعملُ عملَ الفعلِ ، فتنصبُ المفعولَ ، و أنَّ ذلكَ إنَّما كانَ حملا على الفعلِ ، و تشبيهًا لها بهِ [3] ، كالمصدرِ ، و اسمِ الفاعلِ ، و اسمِ المفعولِ ... إلى آخرِهِ . [4]

فإنْ عرضَ التَّصغيرُ على أحدِها فقد تجاذبَهُ نقيضانِ : التَّصغيرُ الَّذي يقوِّي جانبَ الاسميَّةِ ، و عملُهُ الَّذي ساغَ لهُ لما فيهِ من مشابهةِ الفعلِ ، و لهذا قالَ سيبويهِ : " و اعلمْ أنَّكَ لا تُصغِّرُ الاسمَ إذا كانَ بمنزلةِ الفعلِ ، ألا ترى أنَّهُ قبيحٌ (هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا) ، و (هو ضُوَيْربُ زيدٍ) إذا أردتَ بـ (ضاربٍ زيدًا) التنوينَ ، و إنْ كانَ (ضاربُ زيدٍ) لِمَا مَضَى فتصغيرُه جيِّدٌ " . [5]

وكما يُشترطُ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ يُشترطُ في المصدرِ ، و اسمِ المفعولِ ، قالَ الرَّضيُّ: " و التَّصغيرُ يمنعُ المصدرَ عن العملِ ، كما يمنعُ اسمَ الفاعلِ ، و المفعولِ ؛ لضعفِ معنى الفعلِ بسببِ التَّصغيرِ الَّذي لا يدخلُ الأفعالَ " . [6]

و إنَّما يمنعُها عن نصبِ المفعولِ [7] ، و لهذا فلا حُجَّةَ للكسائيّ فيما حَكَى عنْ بعضِ العربِ منْ قولِهم : (أظنُّني مُرتَحِلا و سُوَيِّرًا فَرْسَخًا) ؛ " لأنَّ (فَرْسَخًا) ظرفٌ ، و الظَّرفُ يعملُ فيهِ رائحةُ الفعلِ " . [8]

---

[1] ينظر في تعليل منع الفعل من التَّصغير شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١٣٤ ـ ١٣٦ ، و يستثنى من ذلك فعلَ التعجُّبِ ، فإنَّ تصغيرَهُ كثيرٌ في الشعر ، و سعة الكلام ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٢٧ .

[2] ممّن نصّ على عروضه ابن يعيش في شرح الملوكي ١٣١ ، و الرَّضيّ في شرحه الكافية ١ / ١٠٦ .

[3] ينظر قضيَّة الشَّبه في النحو العربي ٣٣٨ .

[4] ينظر صفحة (٢٤٧) .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٤٨٠ .

[6] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ٣ / ٤١١ .

[7] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٩١ .

[8] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ .

و الاعتدادُ بالتَّصغيرِ ، و ما يترتَّبُ على ذلكَ من منعِها عــنِ العمــلِ ، و وجــوبِ الإضافةِ هو مذهبُ البصريِّينَ ، و وافقَهُم الفرَّاءُ منَ الكوفيِّينَ ، و ذهبَ باقي الكــوفيِّينَ إلى إهمالِ الاعتدادِ بالتَّصغيرِ ، فجوَّزوا الإعمالَ معَهُ [1] ، و تبعَهُم أبو جعفرِ النَّحَّاسُ قياسًا على إعمالِهِ مُكسَّرًا . [2]

و قيَّدَ بعضُ المتأخرينَ [3] ـــ و نُسبَ لابنِ عصفورٍ [4] ـــ الاعتدادَ بالتَّصغيرِ العارضِ فيما كانَ له مكبَّرٌ مستعملٌ ، فأمَّا إذا كانَ الوصفُ لا يستعملُ إلا مصغَّرًا ، و لم يُلفظْ لهُ بمكبَّرٍ فإنَّه يجوزُ إعمالُهُ ، و منه قولُهُ :

فَما طَعْمُ راحٍ في الزُّجاجِ مُدامَةٍ تَرَقْرَقُ في الأَيْدي كُمَيْتٍ عَصيرُها [5]

في روايةِ من جرَّ (كُمَيْتًا) ، و رفعَ (عصيرَها) بهِ .

تعقيــبٌ :

الفرْعُ لابدّ لهُ أنْ ينحطَّ عنْ رُتبةِ الأصلِ المحمولِ عليه ، فالفرعُ لا يأخذُ حكمَ الأصلِ منْ كلِّ وجهٍ ، و إلا كانَ أصلا مثلَهُ ، و المصدرُ ، و اسمُ الفاعلِ ، و اسمُ المفعولِ إنَّمــا نصبتِ المفعولَ تشبيهًا لها بالفعلِ ، و لهذا لم يكنْ عملُها هذا مطلقًا ، بل مشروطًا بشروطٍ مذكورةٍ في أبوابِها من كتبِ النَّحوِ .

و من تلكَ الشروطِ ألا تُصغَّرَ ، كما هو مذهبُ البصريِّينَ ، و الفرَّاءِ ؛ لأنَّ التَّــصغيرَ يُزيلُ شبهَها بالفعلِ معنًى ، و لفظًا ، و لعلَّ العلَّةَ في ذلكَ أنَّ التَّصغيرَ وصفٌ في المعــنى ، فقولُكَ : (رُجَيْلٌ) في معنى : رجلٌ صغيرٌ ، فكما يُشترطُ ألا توصفَ قبلَ العملِ [6] اشتُرِطَ ألا تُصغَّرَ .

---

[1] ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٧ / ٣٠٤ .

[2] ينظر همع الهوامع ٥ / ٨١ .

[3] ينظر شرح الأشموني ٢ / ٥٦٤ .

[4] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٥ / ٢٢٦٨ ."

[5] البيت من الطويل ، و هو لمُضَرِّس بن رِبْعيّ في الدُّرر ٥ / ٢٦٧ .

[6] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٥ / ٢٢٥٨ ، و ٢٢٦٨ .

و السَّببُ في تأثيرِ التَّصغيرِ فيها مع كونهِ عارضًا أنَّها فرعٌ في العملِ ، يدلُّ على ذلكَ أنَّ الفعلَ إذا صُغِّرَ شذوذًا بقيَ له عملُهُ ، نحوَ (ما أُحَيْسنَ زيدًا !) [1] ، و قولِ الشاعرِ :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هَؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ وَ السَّمُرِ [2]

" فـ (أُمَيْلِحَ) تصغيرُ (أَمْلَحَ) ، و قد جاءَ ذلكَ كثيرًا في الشِّعرِ ، و سَعةِ الكلامِ " . [3]

فأمَّا ما ذهبَ إليه ابنُ عصفورٍ فهو رأيٌ حسنٌ يدورُ مع العلَّةِ ، فلمَّا لم يكنْ للكلمة مكبَّرٌ مستعملٌ ، و كانَتْ ملازمةً للتصغيرِ نُزِّلَ التَّصغيرُ مع عروضِه منزلةَ اللازمِ ، و كأنَّ الكلمةَ مبنيَّةٌ في أصلِها عليه ، فعملتْ ، كما يعملُ الأصلُ المكبَّرُ .

---

[1] فعليَّة (أفعل) التَّعجُّب مذهب البصريِّين ، و الكسائيّ من الكوفيِّين ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٢٦ - ١٤٨ (م / ١٥) .

[2] البيت من البسيط ، و قد اختُلف في نسبته ، فنُسبَ للمجنون ، و هو في ديوانه ١٥٣ ، و لبعض الأعراب في المخصَّص ١٤ / ١٠١ ، و لكامل الثّقفيّ في دُمْية القَصْر ٨١ ، و للمجنون ، أو للعَرْجيِّ ، أو لذي الرُّمَّة ، أو للحُسين بن عبد الله ، أو للحُسين بن عبد الرحمن العرينيّ في خزانة الأدب ١ / ٩٣ ، و لعليّ بن أحمد العرينيّ في لسان العرب ٣ / ٢٣٥ (ش د ن) .

[3] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٢٧ .

المسألةُ الثانيةُ : أَثَرُ التَّصغيرِ على الصَّرفِ ، و منعـــه :

إذا عرضَ التَّصغيرُ على كلمةٍ فلا يخلو الأمرُ ــ فيما يتعلَّقُ بالصَّرفِ ، و منعهِ ــ مــن أحدِ أحوالٍ ثلاث :

الحالةُ الأُولى : أنْ تزولَ بالتَّصغير علَّةُ منعِ الصَّرفِ .

الحالةُ الثانيةُ : أنْ يجلبَ التَّصغير علَّةَ منعِ الصَّرفِ .

الحالةُ الثالثةُ : ألا يزيلَ علَّةً ، و لا يجلبَها ، بل تبقى الكلمةُ على حالتِها الَّتي كانَــتْ عليها قبلَ التَّصغير .

فأمَّا ما أزالَ التَّصغيرُ علَّةَ منعِه الصَّرفَ فإنَّ الرّضيَّ قد عدّ عددًا من العِلَلِ الَّتي تــزولُ بالتَّصغيرِ ، و مثَّلَ لها في مبحثٍ عقدَهُ ، و هي : العـــدلُ ، و وزنُ الفعـــلِ ، و الجمـــعُ الأقصى ، و زيادةُ الألفِ و النونِ مع تفصيلٍ في بعضها [1] ، و قد ذكرَها ابنُ مالكٍ قبلَهُ ، وزادَ ما أشبَهَ ألفَ التَّأنيثِ المقصورةَ ، و هما ألفا الإلحاقِ ، و تكثيرِ البنيةِ ، كما ذكرَ ابنُ عقيلٍ العُجْمةَ ، و دونكَ تفصيلَها :

١ ــ العدلُ ، و هو علَّةٌ لفظيَّةٌ ؛ لأنَّ " العدْلَ : هو أنْ تريدَ لفظًا ، ثُمَّ تعدِلَ عنهُ إلى لفظٍ آخرَ ، فيكونُ المسموعُ لفظًا ، و المرادُ غيرَهُ ، و لا يكونُ العدلُ في المعــنى ، إنَّمــا يكونُ في اللَّفظِ ، فلذلكَ كانَ سببًا ؛ لأنَّهُ فرعٌ على المعدولِ عنهُ " [2] ، و ذلكَ كمــا في (عُمَيْرٍ) تصغيرِ (عُمَرَ) قالَ سيبويهِ : " إنْ حقَّرتَهُ صرفتَهُ ؛ لأنَّ (فُعَـيْلا) لا يقــعُ في كلامِهم محدودًا عن (فُوَيْعِلٍ) ، و أشباهه " [3] ، و كذلكَ (سُحَيْرٌ) مُصغَّرُ (سحرَ) [4] ؛ " لزوالِ العدلِ ، فلم يُعدلا إلا مُكبَّرَيْنِ " [5] ، و على هذا يُقالَ في مُصغَّر (حــذامَ ، و قطامَ) عندَ مَن يمنعُها منَ الصَّرفِ في لغة تميمٍ ؛ للعلميَّةِ ، و العدلِ عــن (حاذمــةَ ، و قاطمةَ) ،كسيبويهِ [6] ، يُقالُ فيهما : (حُذَيِّمٌ ، و قُطَيِّمٌ) ، و أمَّا عندَ المبرِّدِ فــ (حُذَيِّمُ ،

---

[1] ينظر شرحه لكافية ابن الحاجب ١ / ١٧٨ ــ ١٨٠ .

[2] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٦٢ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

[4] ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٨ .

[5] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤١ .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٧ .

و قُطَيِّمُ) ؛ لبقاءِ العلميَّةِ ، و التَّأنيثِ المانعَينِ (حذامَ ، و قطامَ) من الصَّرفِ عنـدَهُ [1] ، كما يقالَ : (زُيَيْنبُ) .

و كذلكَ " إنْ حقَّرتَ (ثُناءَ ، و أُحادَ) صرفتَهُ ، كما صرفتَ (أُخَيْرًا ، و عُمَيْرًا) تصغيرَ (عُمرَ ، و أُخرَ) إذا كانَ اسمَ رجلٍ ؛ لأنَّ هذا ليسَ هنا من البناءِ الَّذي يُخالَفُ به الأصلُ " . [2]

٢ ـ الوزنُ ، و ذلكَ " إنْ لم يكنْ في أوَّله زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ ، كـ (خُضَيْضمٍ ، و دُحَيْرجٍ) في (خضَّمَ ، و دَحْرجَ) " [3] أعلامًا ، و كذلكَ (حُمَيْدٌ) مصغَّرُ (أحمـدَ) تصغيرَ ترخيمٍ ، فإنْ بقيَ له الوزنُ بعدَ التَّصغيرِ ثبتَ على منعهِ ، كمـا في (أُحَيْمـدَ ، و يُشَيْكِرَ) .

و قد اختُلفَ في مصغَّرِ (أَحْوَى) عندَ من قلبَ الواوَ يـاءً ، كـــ (أُسَـيِّدَ) [4] ، فذهبَ يونسُ ، و سيبويهِ إلى منعهِ الصَّرفَ ؛ " لأنَّ الزيادةَ ثابتةٌ في أوَّلِهِ " [5] ، و ذهـبَ عيسى إلى صرفه ؛ لخروجهِ عن وزنِ الفعلِ بالحذفِ .

٣ ـ صيغةُ منتهى الجموعِ ؛ لزوالِ الصِّيغةِ بوجوبِ ردِّهِ إلى مفردهِ ؛ لما بينَ الكثرةِ ، و التَّصغيرِ من تناقضٍ في المعنى ، و مثالُهُ (مُسَيْجداتٌ ، و دُرَيْهماتٌ) مُصغَّرا (مساجدَ ، و دراهِمَ) ، و كذا لو سُمِّيَ به ، كـ (جنادلَ ، و قناديلَ) علمين ، فهما ممنوعانِ من الصَّرفِ باتِّفاقِ النَّحويِّينَ [6] ، أمَّا مصغَّرُهُما (جُنَيْدِلٌ ، و قُنَيْديلٌ) فمـصروفانِ ، قـالَ سيبويهِ : " و اعلمْ أنَّكَ إذا سمَّيتَ رجلا (مساجِدَ) ، ثُمَّ حقَّرتَهُ صـرفتَهُ ؛ لأنَّـكَ قـد حوَّلتَ هذا البناءِ " [7] ، فصُرِفَ ؛ لزوالِ علَّتَيْ منعِهِ : اللَّفظيَّةِ بزوالِ البنـاءِ ، و المعنويَّـةِ بالدَّلالةِ على المفردِ .

---

[1] ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٥ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٦ .

[3] ينظر شرح الكافية للرَّضيّ ١ / ١٧٨ ـ ١٧٩ .

[4] ينظر في هذه المسألة : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٤٠ ، و شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٢٣٢ ، و ما بعدها ، و شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ١٢٦ ـ ١٢٧ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٤٧١ .

[6] ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٥ .

[7] ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، و ينظر شرح الكافية الشافيـة ٣ / ١٥٠٣ ، و شرح الكافيـة للرضيّ ١ / ١٧٨ .

٤ ــ زيادةُ الألفِ ، و النُّونِ بشرطِ أنْ تُقلبَ الألفُ في المصغَّرِ ياءً [1] ، و ذلكَ نحــو (سُلْطانَ ، و سِرْحانَ) إذ يُقالُ في تصغيرِهما : (سُلَيْطينٌ ، و سُرَيْحينٌ) مصروفتَينِ [2] ، فإنْ لم تُقلبْ الألفُ ياءً بقيَ ممنوعًا من الصَّرفِ ، كما في (عُمَيْرانَ ، و عُطَيْشانَ) .

٥ ــ ما أشبهَ ألفَ التَّأنيثِ [3] ، فقدَ ذكرَ ابنُ مالكٍ ــ رحمه الله ــ فيما لا ينــصرفُ مكبَّرًا ، و ينصرف مصغَّرًا ،كلمةَ (عَلْقَى) [4] علمًا ، إذْ تزولُ الألفُ في مصغَّرِها ، فيُقالُ : (عُلَيْقٍ) [5] ، و في الكتابِ : " و إذا سمَّيتَ رجلا (حَبَنْطَى) ، أو (علْقَى)لم تــصرفْهُ في المعرفةِ ... ، و سألتُهُ عن تحقيرِ (علْقًى) ــ اسمَ رجلٍ ــ فقــالَ : أصــرفُهُ ، كمــا صرفتُ (سِرْحانَ) حينَ حقَّرتُهُ ؛ لأنَّ آخرَهُ حينئذٍ لا يُشبهُ آخرَ (ذِفْرَى) [6] " [7] .

و قد قصدَ بها " كلَّ ألفٍ زائدةٍ في آخرِ الاسمِ العلمِ ، سواءٌ كانَتْ للإلحاقِ ، كما في (أَرْطَى ، و ذِفْرَى ، و حَبَنْطَى) ، أو لا ، كــ (قَبَعْثَرَى) [8] ؛ لأنَّها بالعلميَّةِ تمتنعُ مــن التاءِ كألفِ التأنيثِ " [9] ، و تقييدُهُ لها مكبَّرةً بالعلميَّةِ دليلٌ علــى أنَّــه أرادَ مــا ألفُهــا للإلحاقِ ؛ إذ لو كانَتْ للتَّأنيثِ لاستغنتِ الكلمةُ بها عن العلميَّةِ في منعِ الصَّرفِ ، يؤكِّــدُ ذلكَ تصغيرُهُ لها على (عُلَيْقٍ) بحذفِ الألفِ ، و قد عُلِمَ أنَّ الألفَ المقصورةَ رابعةً ، إنَّما تُحذفُ إذا كانَتْ للإلحاقِ .

٦ ــ العُجمةُ ، ذكرَها ابنُ عقيلٍ ، و خصَّ ذلكَ بما إذا صغَّرتَ نحوَ (إســحاقَ ، و إبراهيمَ ، و إسماعيلَ) تصغيرَ ترخيمٍ إذ يُقالُ : (سُحَيْقٌ ، و بُرَيْهٌ ، و سُمَيْعٌ) [10] ، فإنْ لم

---

[1] فصَّل الرَّضيُّ ما تُقلبُ الألف فيه ياءً ، و ما تبقى ، فأحسن في شرحه الشافية ١ / ١٩٦ ــ ٢٠١ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٢١٧ .

[3] عقد سيبويهِ لذلكَ بابًا بعنوان " هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلكَ من الانصراف في النَّكرة ، و المعرفة ، و ما لحقته الألف فانصرف في النَّكرة ، و لم ينصرف في المعرفة " . ينظر الكتاب ٣ / ٢١٠ .

[4] " العَلْقَى : شجرٌ تدوم خضرتُهُ في القيظ ، و لها أفنان طِوالٌ دِقاقٌ ، و ورقٌ لِطافٌ ، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث ، و بعضهم يجعلها للإلحاق ، و ينوِّن " . ينظر لسان العرب ١٠ / ٢٦٤ (ع ل ق) .

[5] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٣ .

[6] الذِّفْرَى : العظم الشَّاخص خلف الأُذُن . ينظر لسان العرب ٤ / ٣٠٧ (ذ ف ر) .

[7] ينظر ٣ / ٢١٩ .

[8] القبعْثَرَى : الجملُ العظيمُ ، و الفصيلُ المهزولُ . ينظر لسان العرب ٥ / ٧٠ (ق ب ع ث ر) .

[9] ينظر شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٠٥ .

[10] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤١ ، و قد نوَّنَهما عبد السلام هارون ــ رحمه الله ــ في قول سيبويهِ : " وزعم الخليلُ أنَّه سمع في (إبراهيمَ ، و إسماعيلَ) : (بُرَيْهٌ ، و سُمَيْعٌ) ، ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ .

تُصغِّرْها تصغيرَ ترخيمٍ ، و قلتَ : (أُسَيْحاقُ ، و بُرَيْهيمُ ، و سُمَيْعيلُ) [1] ، أو (أُبَيْريهُ ، و أُسَيْميعُ) ـــ و هو اختيارُ المبرِّدِ [2] ـــ فهي ممنوعاتٌ من الصَّرف ، قال سيبويهِ : " و إذا حقَّرت اسمًا من هذه الأسماءِ فهو على عُجْمتهِ ، كما أنَّ (العناقَ) إذا حقَّرتها ـــ اسم رجلٍ ـــ كانَتْ على تأنيثها " . [3]

و مع أنَّ العُجْمَةَ علَّةٌ تعودُ إلى اللَّفظِ " بكونهِ منَ الأوضاعِ الأعجميَّةِ " [4] ، فإنَّهم إنَّما يقصدونَ بها ـــ فيما أظنُّ ـــ أنَّها وصفٌ للَّفظِ مجرَّدٌ عن هيئةٍ مخصوصةٍ سواءٌ في وزنِهِ ، أو في ائتلافِ حروفٍ بعينها ، و لهذا " لو سَمَّيْتَ بـ (يَعْقُوبٍ) ـــ تعني ذكرَ القَبَجِ [5] ـــ لانصرفَ ؛ لأنَّه عربيٌّ على مثالِ (يَرْبُوع) ... ، و كذا (إسحاقٌ) إذا أردتَ به المصدرَ من قولِك : (أسحقَه اللهُ إسحاقًا) " [6] ، في حينِ أنَّ ما ماثلَها من الأعجميِّ غيرُ مصروف .

كما أنَّ (جِبْرِيلَ) " قد تصرَّفتْ فيهِ العربُ على عادتها في تغييرِ الأسماءِ الأعجميَّةِ حتّى بلغتْ فيهِ إلى ثلاثَ عشْرَةَ لغةً " [7] ، و كُلُّها ممنوعٌ منَ الصَّرفِ على ما فيها منَ الإبدالِ ، و الحذفِ ، و الزِّيادةِ .

قلتُ : أمَّا التفريقُ بينَ ما صُغِّرَ تصغيرَ ترخيمٍ ، فيُصرفُ ، و ما لم يُصغَّر تصغيرَ ترخيمٍ ، فيمتنعُ من الصَّرفِ ، و هو ما ذكرهُ ابنُ عَقيلٍ ـــ رحمه اللهُ ـــ فوجهُهُ أنَّك لا تُصغِّرُ لفظًا على زنةِ (فُعَيْل) تصغيرَ ترخيمٍ إلا بعدَ أنْ تحذفَ من المكبَّرِ ، فتقتصرَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فإذا آلَ الأعجميُّ إلى ثلاثيٍّ صُرِفَ ؛ لأنَّهم يشترطونَ ليُمنعَ من الصَّرفِ أنْ يكونَ زائدًا على ثلاثةٍ ، قالَ ابنُ مالك : " و كذا إذا كانَ ثلاثيًّا ، ساكنَ العينِ ، أو متحرِّكًا فإنَّه منصرفٌ قولًا واحدًا في لغةِ جميعِ العربِ " [8] ، فإذا صغَّرتهُ حينئذٍ فإنَّك

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

[2] و هي إحدى مسائل الغلط الَّتي اعترض بها المبرِّد على سيبويه ، ينظر الانتصار لسيبويهِ على المبرِّد ٢٢٣ .

[3] الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

[4] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٤٤ .

[5] " القَبَجُ : الحَجَلُ " ، ينظر لسان العرب ٢ / ٣٥١ (ق ب ج) .

[6] ينظر المقتضب ٣ / ٣٢٥ ـــ ٣٢٦ .

[7] ينظر البحر المحيط ١ / ٤٨٥ .

[8] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٩ ـــ ١٤٧٠ .

تكونُ قد صغَّرتَ مصروفًا ، لا ممنوعًا من الصَّرف ، و لو لم يشترطوا زيادتَهُ عن ثلاثةِ أحرف لوجبَ منعُهُ من الصَّرفِ ، و اللهُ أعلمُ .

و يُفهمُ من هذا أيضاً أنَّ ياءَ التَّصغيرِ لا يُعتدُّ بها ، فلا تُصيِّرُ العلمَ الأعجميَّ إذا كانَ ثلاثيًا ممنوعًا منَ الصَّروف ، بل يُقالُ في تصغيرِ (لوطٍ) : (لُوَيْطٌ) ، و إنْ أصبحَ بالياءِ على أربعةِ أحرفٍ ، و اللهُ أعلمُ .[1]

و أمَّا ما جلبَ لها التَّصغيرُ علةَ المنعِ فلهُ ثلاثةُ أقسامٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ مكبَّرُهُ مصروفًا ؛ لانعدامِ علَّةِ المنعِ ، و ذلكَ نحو تصغيرِ " (تِحْلِئٍ[2] ، و تَوَسُّط ، و تُرْتُب[3] ، و تِهِبِّط[4]) أعلامًا ممَّا يتكمَّلُ فيه بالتَّصغيرِ سببُ المنعِ ، فإنَّ تصغيرَها : (تُحَيْلِئٌ ، و تُوَيْسِطٌ ، و تُرَيْتِبُ ، و تُهَيْبِطُ) على وزنِ مضارعِ (بَيْطَرَ) ، فالتَّصغيرُ كمَّلَ لها سببَ المنعِ ، فمُنعتْ من الصَّرفِ فيه " .[5]

الثاني : أنْ يجوزَ في مكبَّرِهِ الصَّرفُ ، و منعُهُ ، ثُمَّ يتعيَّنَ منعُهُ من الصَّرفِ بعدَ التَّصغيرِ نحو (هندٍ ، و دَعْدٍ) ، فمصغَّرُهما (هُنَيْدَةُ ، و دُعَيْدَةُ) ممنوعَينِ من الصَّرفِ للعلميَّةِ ، و التأنيث .

الثالثُ : أنْ يكونَ مكبَّرُها ممنوعًا منَ الصَّرفِ ، فيعرضُ لها التَّصغيرُ مُستبدلا علَّةً بعلَّة ، و ذلكَ نحو (أجادلَ) علمًا[6] ، فهو ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميَّةِ ، و شبهِ العُجْمةِ ، و مصغَّرُهُ (أُجَيْدِلُ) ممنوعٌ للعلميّةِ ، و وزنِ الفعلِ ، و قريبٌ منه (تضارِبَ) علمًا ، فمصغَّرُهُ (تُضَيْرِبُ) على زنةِ (تُدَحْرِجُ) ، و قد استبدلَ التَّصغيرُ وزنًا بوزنٍ ، و وَهِمَ الرَّضيّ ، و جعله من القسمِ الأوَّلِ ممَّا عرضَ لهُ منعُ الصَّرفِ في مصغَّرِه ، و لم يكنْ في مكبَّرِهِ ، فلزَّهُ مع (تِحْلِئٍ) في قَرَنٍ حيثُ قالَ : " أمَّا إنْ عرضَ الوزنُ في المصغَّرِ ، و لم

---

[1] و قد اضطرب بعضُ المحقّقين في ضبطِه فنوَّن آخره مصغَّرًا غير مُرَخَّم ، و ترك بعضهم ضبطهُ ، ينظر : الأصول في النحو ٣ / ٥١ ، و التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ٢٩٧ ، و الانتصار لسيبويه على المبرِّد ٢٢٣ ، و شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٦٣ ، و لسان العرب ١٢ / ٤٨ (ب ر ص م) .

[2] " التِّحْلِئُ : القشرُ على وجهِ الأديمِ ممَّا يلي الشَّعرَ " ينظر لسان العرب ١ / ٦٠ (ح ل أ) .

[3] " التُّرْتُبُ : الأمرُ الثَّابتُ ... ، و العبد يتوارثُه ثلاثةٌ ؛ لثبوتهِ في الرِّقِّ ... ، و التُّراب ؛ لثباتهِ ، و طول بقامهِ " ينظر لسان العرب ١ / ٤١٠ (ر ت ب)

[4] التِّهِبِّط : بلد ، و قيل : طائر . ينظر لسان العرب ٧ / ٤٢٣ (هـ ب ط) .

[5] ينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٣ ـ ١٥٠٤ .

[6] ينظر المقتضب ٤ / ١٨ ، و المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٢ .

يكنْ في المكبَّرِ ، كما تقولُ في (تضارَبَ) علمًا : (تُضَيْرِبُ) ، و في (تحَلِّئ) : (تُحَيْلِئُ) فبعضُهم لا يعتبرُهُ ؛ لعروضِه ، و الأكثرونَ يعتبرونَهُ " [1] ، و قد ذكرَ قبلُ أنَّ من الأوزانِ الخاصَّة بالفعلِ (تفاعَل ، و تُفاعِل) . [2]

و أمَّا ما بقيتِ الكلمةُ بالتَّصغيرِ على حالتِها الَّتي كانَتْ لها فلهُ قسمان :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ الكلمةُ مصروفةً ، فتبقى بعدَ التَّصغيرِ كذلكَ ؛ إذْ ليسَ ثَمَّةَ علَّةٌ ليزيلَها ، كما أنَّه لم يجلبْ علَّةً ، و ذلكَ نحو تصغيرِ (جَبلٍ ، و جنْدلٍ ، و عصفورٍ) ، فيقالَ : (جُبَيْلٌ ، و جُنَيْدِلٌ ، و عُصَيْفيرٌ) مصروفةً في المكبَّرِ ، و المصغَّرِ .

الثاني : أنْ تكونَ الكلمةُ ممنوعةً من الصرَّفِ ، و لكنْ دونَ أنْ يُؤثِّرَ التَّصغيرُ في علَّةِ منعِها ، و ذلكَ نحو (حُمَيْزَةَ ، و زُيَيْنبَ) حيثُ بقيَ لهما العلميَّةُ ، و التَّأنيثُ ، و نحو (حُمَيْراءَ) ؛ للوصفيَّةِ ، و التَّأنيثِ في المكبَّرِ ، و المصغَّرِ ، و نحو (أُحَيْمدَ ، و يُشَيْكرَ) ؛ للعلميَّةِ ، و الوزنِ فيهما ، و نحو (سُكَيْرانَ) ؛ للوصفيةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّونِ ، و نحو (سُلَيْمانَ) ؛ للعلميّةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّونِ ، و نحو (بُعَيْلَبكَّ ، و حُضَيْرَموتَ) _ عندَ من منعَها الصَّرفَ _ للعلميّةِ ، و التّركيبِ ، و أمثلتُها لا تُحصى كثرةً .

تعقيبٌ :

يؤثِّرُ التَّصغيرُ في الكلمةِ لفظًا ، و معنًى ، فأمَّا تأثيرُهُ لفظًا فبما يُحدثُهُ من تغييرٍ في الحركاتِ بضمِّ الأوَّلِ ، و فتحِ الثاني ، و كسرِ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ إلا فيما استُثنِيَ ، و تغييرٍ في الحروفِ بالزيادةِ ، و الحذفِ ، و القلبِ حسبَ مقتضى العلَّةِ .

و أمَّا تأثيرُهُ معنًى فبما يطرأُ على الكلمةِ من الوصفِ المناسبِ لغرضِ التَّصغيرِ ممَّا لم يكنْ في المكبَّرِ ، فقولُنا : (رُجَيْلٌ) في معنى : رجلٌ صغيرٌ .

فأمَّا ما يتعلَّقُ بالمعنى من العللِ المانعةِ من الصَّرفِ ، و هي : العلميَّةُ ، و الوصفيَّةُ ، و التَّأنيثُ ، فإنَّ التَّصغيرَ لا يؤثِّرُ فيها :

فأمَّا العلميَّةُ _ إنْ كانَتْ _ فالعلمُ علمٌ قُبيْلَ التَّصغيرِ ، و بعدَهُ ، و إنْ لم تكنْ فالتَّصغيرُ لا يجلُبُها .

---

[1] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٧٩ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٦٥ .

و أمَّا الوصفيَّةُ فالتَّصغيرُ لا ينقُضُها ، و إنْ لم تكنْ " فإنَّ بعضَهم يعتبرُ الوصفَ العارضَ في التَّصغيرِ ؛ لكونه بناءً مستأنفًا ، كما اعتدَّ بالوصفِ العارضِ في نحو (مثنَى ، و ثُلاثَ) ، فلا ينصرفُ (أُدَيِّرُ) تصغيرُ (أدْورٍ) ؛ للوزنِ ، و الوصفِ العارضِ " .[1]

و ما ذكرَهُ الرَّضيُّ عن بعضِهم غيرَ معزوٍّ بعيدٌ جدًّا ، و الصَّوابُ _ في نظري _ أنَّ الوصفَ العارضَ بالتَّصغيرِ غيرُ معتدٍّ بهِ في مَنْعِ الصَّرفِ ؛ لأنَّ الوصفَ العارضَ بالتَّصغيرِ في اسمٍ جامدٍ لا يأخذُ حُكْمَ الوصفِ أصالةً من كلِّ وجهٍ ، فهو :

١ _ لا يعملُ عملَ الوصفِ لا في ظاهرٍ ، و لا في مضمرٍ[2] مع أنَّه في تأويلِ ما يعملُ (صغيرٍ ، أو مليحٍ ، أو عظيمٍ) ، و إذا كانَ الوصفُ المصغَّرُ لا يعملُ ، كما مرَّ فمن الأَوْلَى ألا يعملَ الاسمُ الجامدُ المصغَّرُ ، و بهذا يظهرُ الفرقُ بينَ (أسدٍ ، و أُسيدٍ) من حيثُ العملُ ، و عدمُهُ إذا أُوِّلا بمشتقٍّ .

٢ _ لا يوصفُ بهِ ؛ " لخفاءِ معنى الوصفِ فيه ، فلا يُقالَ : (شخصٌ رُجَيْلٌ) " .[3]

فأمَّا ما قد يُحتجُّ بهِ من جمعِهِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، و ذلكَ قولُهم : (رُجَيْلون ، و غُلَيِّمون) ، و قد كانَ هذا في المكبَّرِ ممتنعًا ، فليسَ لما حدثَ فيه من الوصفِ العارضِ ، كما يُفهمُ من كلامِ النُّحاةِ ، بلِ الأمرُ فيهِ _ كما أرَى _ هو الحفاظُ على الصِّيغةِ المقصودةِ بالتَّصغيرِ ، و ذلكَ أنَّ جمعَهُ جمعَ تكسيرٍ لا يكونُ إلا بكسرِ بنيةِ المصغَّرِ ، و لو كانَتْ علَّةُ جمعِهِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا هو الوصفُ لجازَ جمعُهما في قولِكَ : (مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه) بمعنى (كاملٌ) ، و (غلامٍ ابنُهُ) ، فكانَ يُقالَ مثلا : (مررتُ برجالٍ رَجُلِينَ آباؤُهم) مع أنَّ الوصفَ فيهِ أقوي بدليلِ عملِه .

و للحفاظ على الصيغةِ المقصودةِ بالتَّصغيرِ لم يُجمعْ المصغَّرُ إلا جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، أو جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا إذا أُريدَ جمعُهُ ، و لم يُجمعْ جمعَ تكسيرٍ البتَّةَ ؛ لأنَّ علامةَ الجمعِ فيهما تأتي بعدَ الفراغِ من بنيةِ التَّصغيرِ ، و من هنا قالَ سيبويهِ عن (جُمَيْلٍ ، و كُعَيْت) : " و قالَوا : (كِعْتانٌ ، و جِمْلانٌ) ، فجاءوا بهِ على التَّكبيرِ ، و لو جاءوا به و هم يريدونَ أنْ يجمعوا المحقَّرَ لقالوا : (جُمَيْلاتٌ) ، فليسَ شيءٌ يُرادُ بهِ التَّصغيرُ إلا و فيهِ ياءُ

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ١ / ١٧٩ .

[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٣٧ .

[3] ينظر شرح الكافية للرّضيّ ١ / ١٧٩ .

التَّصغيرِ " [1] ، و من قالوا : (كُمْتٌ) " كسَّروهُ على مُكبَّرِهِ المُتوهَّمِ ، و إنْ لم يُلفظْ بهِ ، قالَ طُفَيْلٌ : [2]

وَ كُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَها و اسْتَشْعَرتْ لونَ مُذْهَبِ [3] " [4]

حتى إنَّهم لو أرادوا جمعَ (كُمَيْتٍ) مصغَّرًا لوجبَ أنْ يقولوا : (كُمَيْتاتٌ) .

و أمَّا التَّأنيثُ فإنَّهُ قد يكونُ معنويًّا ، و قد يكونُ لفظيًّا ، فأمَّا التأنيثُ المعنويُّ فإنَّ التَّصغيرَ لا يجْلُبُهُ ، كما أنَّه لا ينالُ منهُ ، و لهذا يقالُ : (زُيَيْنبُ) ممنوعةً من الصَّرفِ للعلميَّة ، و التأنيث .

و أمَّا المؤنَّثُ اللَّفظيُّ فإنَّ علامتَهُ إمَّا أنْ تكونَ تاءً ، أو ألفًا ممدودةً ، و كلاهما يُعدَّان كلمةً مستقلَّةً ، و لهذا يحدثُ التَّصغيرُ فيما قبلَهما من حروفٍ ، ثُمَّ يُؤتَى بهما ، فلا يتأثَّران به ، بل يُقالُ : (حُمَيْزَةُ ، و حُمَيْراءُ) ، ممنوعانِ من الصَّرفِ ، إلا أنَّ تاءَ التَّأنيثِ قد يجلبُها التَّصغيرُ بعدَ أنْ لم تكنْ ، فيُعتدُّ بها حينئذٍ ، و ذلكَ قولُك : (هُنَيْدَةُ) في تصغيرِ (هند) ، فتحتَّمَ منعُها الصَّرفَ مصغَّرةً ، و قد كانَ يجوزُ في مكبَّرِها الصَّرفُ ، و منعُهُ ، كما أنَّ ابنَ الأنباريِّ يحذفُ المدودةَ خامسةً فصاعدًا ، و يُبدلُ منها التَّاءَ ، و لم يوافقْهُ أحدٌ من النُّحاةِ [5] ، و على هذا تُصرفُ إنْ لم يكنْ معَ التَّأنيثِ علَّةٌ أخرى ، فيُقالُ : (خُنْفُساءُ) ممنوعةً من الصَّرفِ ، و (خُنَيْفِسَةٌ) مصروفةً عندَهُ .

و إمَّا أنْ تكونَ علامةُ التَّأنيثِ اللَّفظيِّ ألفًا مقصورةً ، فإنْ كانَتْ رابعةً ثبتتْ ، و لم ينلْها التَّصغيرُ ، فيُقالُ في (حُبْلى) : (حُبَيْلَى) ممنوعةً من الصَّرفِ .

و إنْ كانَتْ خامسةً ، فصاعدًا ، فلها في التَّصغيرِ حكمان : إمَّا أنْ يجوزَ حذفُها ، و بقاؤُها ، و ذلكَ إذا كانَتْ خامسةً و في حروفِ الكلمةِ قبلَها حرفٌ من حروفِ الزيادةِ ،

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ .

[2] هو طُفَيْل بن عوف – وقيل كعب – بن ضُبَيس الغنويّ ، يكنى أبا قُرّان ،ولقب بالمحبَّر ، كما لقب بطفيل الخيل ، شاعر جاهلي قديم فصيح . الشعر والشعراء ٤٥٣ ، و الأغاني ٣٣٧/١٥ ، الآلئ ٢١٠ .

[3] البيت من الطويل ، و هو في ديوانه ٢٣ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٨٨ ، و الكُمْتة : حُمرة يخالطها سواد ، و منه قيل للفرسِ كُميتٌ ، و المُدمَّى : الشديد الحمرة شبه لون الدّمِ ، و استشعرت : لبست ، ينظر لسان العرب ٢ / ٨١ (ك م ت) ، و ١٤ / ٢٧٠ (د م ي) ، و ٤ / ٤١٣ (ش ع ر) .

[4] ينظر لسان العرب ٢ / ٨١ (ك م ت) .

[5] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٤٤ .

فأنت مخيَّرٌ بين حذفِها ، و حذفِه [1] ، فقوَّتُها لدلالتِها على معنًى تساوي قوَّتَهُ بتوسُّطِهِ ، و إمَّا أنْ يجبَ حذفُها ، و ذلكَ في غيرِ ما سبقَ .

فإنْ بقيتْ بقيَ للكلمةِ منعُ الصَّرفِ ، و ذلكَ قولُك في (حُبارى) : (حُبَيْــرى) ، و إنْ حُذفتْ ، فإنْ أُبدلَ منها تاءُ تأنيثٍ ، و هو مذهبُ أبي عمرِو بنِ العلاءِ [2] ، و لم يرَ ذلكَ غيرُهُ من النُّحاة [3] ــ بقِــيَ لها التأنيثُ ، فيمنـــعُ مع علَّةٍ أخرى ، كما تقـــول في (حُبارى [4] ، و لُغَّيْزَى [5]) علمَينِ : (حُبَيِّرَةُ ، و لُغَيْغِزَةُ) ممنوعانِ من الصَّرفِ ، و إنْ لم تبقَ ، فإنْ كانَ في الكلمةِ معنى التأنيثِ مُنعتْ من الصَّرفِ ، كما تَمتنـــعُ (عَنَـــاقُ ، و عَقْربُ ، و عُقابُ ، و عنكبوتُ) إذا سمِّيتَ بها مذكَّرًا [6] ، و لهذا قالَ سيبويهِ : " و لـــو سمَّيتَ رجلا (حُبارَى) ، ثُمَّ حقَّرتَهُ ، فقلتَ : (حُبَيِّرُ) لم تصرفْهُ ؛ لأنَّك لو حقَّـــرتَ (الحُبارَى) نفسَها ، فقلتَ : (حُبَيِّرٌ) كنتَ إنَّما تعني المؤنَّثَ ، فالياءُ إذا ذهبتْ فإنَّمـــا هي مؤنَّثةٌ كـــ (عُنَيِّقٍ) " [7] ، فليستْ (مِعْزَى) ــ علمًا ـــ بأولى منها في منعِ الصَّرفِ إذا حقَّرتها .

و أمَّا ما يتعلَّقُ باللَّفظِ من العللِ المانعةِ من الصَّرفِ ، و هيَ : العدْلُ ، و الـــوزنُ ، و الجمعُ ، و زيادةُ الألفِ و النُّونِ ، و العُجْمَةِ فإنَّ عروضَ التَّصغيرِ يُعتدُّ به اعتدادًا مطلقًا ، و لم أقفْ على مخالفةٍ للعلماءِ في هذا ، فأمَّا الخلافُ في (أُحَيَّ) ، و نحوِهِ فهو خلافٌ في المعتبرِ من الوزنِ ، لا في الاعتدادِ بالتَّصغيرِ .

فإنْ أزالَ عن الكلمةِ علَّـــةَ منعِها الصَّرفَ صُرفتْ ، نحو (عُمَيْــرٍ ، و سُـــحَيْرٍ ، و حُذَيِّمٍ ، و قُطَيِّمٍ ، و ثُلَيِّثٍ) في تصغـــيرِ (عُمَرَ ، و سَـــحَرَ ، و حَـــذامَ ، و قَطَـــامَ ، و ثلاثَ) ؛ لزوالِ العدلِ ، و (خُضَيْضِمٍ ، و حُمَيْدٍ) في تصغيرِ (خَـــضَّمَ ، و أحمَـــدَ) ؛

---

[1] ينظر التكملة ٥٠٩ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٣٧ .

[3] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢٤٤ .

[4] الحُبارَى : طائرٌ يقع على الذّكر ، و الأنثى ، واحدُها ، و جمعُها سواءٌ . ينظر لسان العرب ٤ / ١٦٠ (ح ب ر) .

[5] اللُّغَّيْزَى : اللُّغزُ ، و هو ما أُلغِز من كلام ، و كذا حفرةٌ يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض . ينظر لسان العرب ٥ / ٤٠٥ ــ ٤٠٦ (ل غ ز) .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .

[7] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٢٣٦ .

لزوالِ وزن الفعلِ ، و (سُلَيْطين ، و سُرَيْحين) في تصغيرِ (سُلْطانَ ، و سِرْحانَ) ؛ لزوالِ الألفِ بقلبِها ياءً ، و (قُنَيْديلٍ ، و مُسَيْجدٍ) مصغَّرَيْ (قناديلَ ، و مساجدَ) علمينِ ، و (مُسَيْجِدات ، و دُرَيْهمات) في تصغيرِ (مساجدَ ، و دراهمَ) ؛ لزوالِ صيغة الجمعِ ، و (عُلَيْقٍ ، و أُرَيْطٍ ، و قُبَيْعِثٍ) في تصغيرِ (عَلْقى ، و أرْطَى ، و قَبَعْثَرَى) أعلامًا ؛ لزوالِ الألفِ المُشْبِه لألفِ التّأنيثِ المقصورةِ ، و يُستثنى من هذا الأخيرِ ما إذا كانَت الكلمةُ مؤنّثةً معنًى ، فإنَّها لا تنصرفُ ، قالَ سيبويه : " و أمَّا (مِعْزَى) فلا يُصرفُ إذا حقّرتَها اسمَ رجلٍ ؛ من أجلِ التّأنيثِ " .[1]

و إنْ جلبَ لها علّةَ منعِ الصَّرفِ مُنعتْ ، سواءٌ أكانَت الكلمةُ قُبَيْلَ التَّصغيرِ مصروفةً ، كما في (تُحَيْلِئَ) مصغرِ (تِحْلِئٍ) علماً ، أم متردِّدةً بينَ الصَّرفِ ، و منعه كما في (هُنَيْدَةَ) مصغرِ (هِنْدٍ) ، أم استبدلَ التَّصغيرُ علّةً بعلّةٍ كما في (أُجَيْدِلَ ، و تُضَيْرِبَ) مصغَّرَيْ (أجادلَ ، و تضاربَ) علمَين .

و إنْ لم يَطَلِ التَّصغيرُ اللّفظَ بجلبِ علّةٍ ، أو بإزالتِها بقيتِ الكلمةُ على حالتِها قبلَهُ مصروفةً كما في (جُبَيْلٍ ، و جُنَيْدِلٍ ، و عُصَيْفيرٍ) مصغَّراتِ (جبلٍ ، و جَنْدَلٍ ، و عصفورٍ) ، و ممنوعةً من الصَّرفِ كما في (أُحَيْمِدَ ، و يُشَيْكِرَ ، و سُكَيْرانَ ، و سُلَيْمانَ ، و بُعَيْلَبكَّ ، و بُرَيْهيمَ ، و سُمَيْعيلَ) في تصغيرِ (أحمدَ ، و يشْكُرَ ، و سَلْمانَ ، و بَعْلَبكَّ ، و إبراهيمَ ، و إسماعيلَ) .

---

[1] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٢١٩ .

المسألةُ الثالثةُ : أثرُ التَّصغيرِ على الإعلالِ ، و الإبدالِ :

إذا عرضَ التَّصغيرُ على كلمةٍ فلا يخلو الأمرُ ـــ فيما يتعلَّقُ بالإعلالِ ، و الإبـــدالِ ـــ من أحدِ أحوالٍ ثلاث :

الحالةُ الأولى : أنْ تزولَ بالتَّصغيرِ علَّةُ الإعلالِ ، و الإبدالِ .

الحالةُ الثانيةُ : أنْ يجلبَ التَّصغيرُ علَّةَ الإعلالِ ، و الإبدالِ .

الحالةُ الثالثةُ : ألا يزيلَ علَّةَ الإعلالِ ، و الإبدالِ ، و لا يجلبَها ، بل تبقى الكلمةُ على حالتِها الَّتي كانَتْ عليها قبلَ التَّصغيرِ .

فممَّا أزالَ التَّصغيرُ علَّةَ إعلالِه ، أو إبدالِه :

١ ـــ زوالُ الفتحِ الموجبِ لقلبِ الواوِ ، و الياءِ ألفًا ، و ذلكَ قولهم في (بـــاب ، و ناب) : (بُوَيْبٌ ، و نُيَيْبٌ) حيثُ رجعتِ الألفُ إلى أصلِها الواوِ في (باب) ، و اليـــاءِ في (ناب) ، و قد قُلبتا فيهما لتحرُّكِهما ، و انفتاحِ ما قبلَهما ، فلمَّا زالَ الفتحُ بـــضمِّ أوَّلِ المصغَّرِ رجعتا ؛ لأنَّ ما قبلَ الألفِ لا يكونُ إلا مفتوحًا ، و في هذا اعتدادٌ بما طـــرأَ للتَّصغيرِ .

٢ ـــ زوالُ سكونِ الواوِ الموجبِ لقلبِها ياءً إذا انكسرَ ما قبلَها مـــع زوالِ الكـــسرِ ؛ للزومِ ضمِّ أوَّلِ المصغَّرِ ، و زوالُ سكونِ الياءِ الموجبِ لقلبِها واوًا إذا انضمَّ مـــا قبلَهـــا ؛ للزومِ فتحِ ثاني المصغَّرِ ، كما قالُوا في تصغيـــرِ (ميزان ، و مُـــوقِن) : (مُـــوَيْزِينٌ ، و مُـــيَيْقِنٌ) ، و ذلكَ أنَّ أصلَهما : (مِوْزانٌ ، و مُيْقِنٌ) سكنتْ الواوُ ، و انكسرَ ما قبلَها فقُلبتْ ياءً ، و سكنتِ الياءُ ، و انضمَّ ما قبلَها فقُلبتْ واوًا ، و ذلكَ لاســـتثقالِهم للـــواوِ الساكنةِ بعدَ كسرٍ ، و الياءِ السَّاكنةِ بعدَ ضمٍّ ، " فلمَّا ذهبَ ما يستثقلونَ رُدَّ الحرفُ إلى أصلِه " .[1]

٣ ـــ زوالُ اجتماعِ الواوِ ، و الياءِ ، و ذلكَ أنَّ الواوَ ، و الياءَ إذا اجتمعتا ، و سبقتْ إحداهُما بالسُّكونِ قُلبتِ الواوُ ياءً ، و أُدغمتْ في الياءِ ، و لا يكـــونُ في الأصـــليَّين إلا بتقدُّمِ الواوِ على الياءِ ؛ لأنَّهُ " لم يأتِ العينُ ياءً و اللامُ واوٌ " ،[2] و مثالُ ذلكَ (طُوَيٌّ ،

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٤٥٨ .

[2] ينظر شرح الشافية للرَّضيّ ٣ / ٧٣ ، و واو (حيوان) ياءٌ لعدم النَّظير .

و لُوَيٌّ) مُصغَّرا (طَيٌّ ، و لَيٌّ) ، و أصلُهما : (طَوْيٌ ، و لَوْيٌ) ، فلمَّا فرَّقتْ ياءُ التَّصغيرِ بينهما زالَ اجتماعُهما ، فانتقضتْ علَّةُ إعلالِ الواوِ .

٤ ــ إذا تطرَّفتِ الواوُ ، و الياءُ إثرَ ألفٍ زائدةٍ قُلبتا همزةً ، كما في (كساءٍ ، و بناءٍ) ، و أصلُهما : (كساوٌ ، و بنايٌ) ، و بتصغيرِهما على (كُسَيٌّ ، و بُنَيٌّ) تزولُ الألفُ ، فيرجعُ كلٌّ إلى أصلِه ، إلا أنَّ الواو في (كساوٍ) لَمَّا وليتْ ياءَ التَّصغيرِ الساكنةَ قُلبتْ ياءً ، و أُدغمتْ فيها .

٥ ــ الأصلُ في (ذوائبَ) : (ذآئبُ) ، " فكُرِهَ اكتنافُ همزتينِ للألفِ الَّتي هي لخفَّتِها كلا فصلٍ ، فأبدلوا الأولى شاذًّا لزومًا " [1] ، و لهذا " لو سمَّيتَ رجلا (ذوائبَ) قُلتَ : (ذُؤَيْئِبٌ) [2] ، فتعودُ الواوُ إلى أصلِها الهمزِ ؛ لزوالِ الألفِ ، و جعلَهُ الرَّضيُّ مِمَّا اتُّفقَ عليه ، و نقلَ أبو حيّانَ عن ابنِ الطراوةِ (ذوَيْئِبٌ) ، بلا ردٍّ . [3]

٦ ــ و منَ الإعلالِ بالحذفِ ما حُذفَ منهُ ، فبقيَ على حرفَينِ ، فإنَّه لابدَّ من ردِّ المحذوفِ ؛ " لأنَّ أقلَّ أوزانِ التَّصغيرِ (فُعَيْلٌ) ، و لا يتمُّ إلا بثلاثةِ أحرفٍ ، فإذا كنتَ محتاجًا إلى حرفٍ ثالثٍ فردُّ الأصليِّ من الكلمةِ أولى من اجتلابِ الأجنبيِّ " [4] ، سواءٌ أكانَ الحذفُ قياسيًّا ، و هو ما كانَ لِعلَّةٍ ، كـ (عِدةٍ ، و زِنةٍ ، و عصًا ، و رحًى) أم غيرَ قياسيٍّ ، و هو ما كانَ لمجرَّدِ التخفيفِ ، كـ (يدٍ ، و دمٍ ، و حمٍ ، و أخٍ ، و أبٍ) .

٧ ــ و قالوا في (دِنَّار ، و قِرَّاط) ، و (دِبَّاج ، و شِرَّاز) في قولِ بعضِهم : (دِينارٌ ، و قيراطٌ ، و ديباجٌ ، و شيرازٌ) ، فأبدلوا أوَّلَ المتماثلَين ياءً " ؛ لثقلِ التَّضعيفِ " [5] ، فلمَّا صغَّروها رجعوا المبدلَ إلى أصلِه ، فقالوا : (دُنَيْنِيرٌ ، و قُرَيْرِيطٌ ، و دُبَيْبِيجٌ ، و شُرَيْرِيزٌ) ؛ لفصلِ ياءِ التَّصغيرِ بينَ المتماثلين ، و قالَ الرَّضيُّ : " لزوالِ الكسرِ الموجِبِ لقلبِ أوَّلِ المضعَّفِ ياءً " . [6]

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ١ / ٢١٣ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦١ .

[3] ينظر ارتشاف الضَّرَب ٣٧٢ .

[4] ينظر شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٢١٨ .

[5] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٤٦ .

[6] ينظر شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٢١١ .

و قولُ الرَّضيِّ : " لزوالِ الكسرِ الموجبِ " ليسَ جيِّدًا ؛ إذ لو كانَ الكسرُ هو الموجبُ لأوجبهُ في (حنَّاءٍ ، و قنَّاءٍ) ، و نحوهما ، و لكنَّهم لَّما فرُّوا من المتماثلينِ ؛ لثقلهما _ بدليلِ كثرةِ الإبدالِ فيهما ياءً ، كـ (تقضَّى ، و تسنَّى ، و ايتصلتْ ، و تسرَّيتُ ، و أمليتُ) فرُّوا من ثِقَلِ المتماثلينِ لو صغَّروهما على (دُيَيْنيرٍ ، و قُيَيْريطٍ) ، بل ههنا أثقلُ ؛ لتعذُّرِ الإدغامِ ؛ لوجوبِ فتحِ أوَّلهما .

و ممَّا جلبَ التَّصغيرُ علَّةَ إعلالِه ، و لم تكنْ في المكبَّرِ:

١ _ قلبُ الألفِ واوًا إذا وقعتْ ثانيةً زائدةً و ذلكَ ؛ لانضمامِ ما قبلَها ؛ لأنَّه أوَّلُ المصغَّرِ ، فيقالُ في (كاتبٍ ، و خاتَمٍ) : (كُوَيْتِبٌ ، و خُوَيْتِمٌ) .

٢ _ قلبُ الألفِ ، و الواوِ إذا كانَتْ في المصغَّرِ مدَّةً خامسةً ، و ذلكَ أنَّ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ حينئذٍ يجبُ كسرُهُ ، فلسكونهما ، و انكسارِ ما قبلَهما تبدلانِ ياءً ، فيقالُ في (مِفتاحٍ ، و عُصفورٍ) : (مُفَيْتيحٌ ، و عُصَيْفيرٌ) .

٣ _ قلبُ الواوِ التَّاليةِ لياءِ التَّصغيرِ ياءً ، سواءٌ أكانَتْ زائدةً ، كـ (عجوزٍ) أم أصليَّةً ، كـ (عُرْوَة) ، فيقالُ فيهما : (عُجَيِّزٌ ، و عُرَيَّةٌ) ، و ذلكَ لاجتماعِ الواوِ ، و الياءِ ، سبقِ إحداهما بالسُّكونِ ، و منهُ قولُهم : (عُصَيَّةٌ) في تصغيرِ (عصًا) ، و (كُسَيٌّ) في تصغيرِ (كساء) ؛ لأنَّ الألفَ في (عصًا) ، و الهمزةَ في (كساءٍ) رجعتا إلى أصلهما أعني الواوَ ، ثُمَّ جرى فيها ما جرى في (عُرَيَّة) .

فإنْ " تحرَّكتْ لفظًا في إفراد ، و تكسيرٍ ، و لم تكنْ لامًا ، و لا لإلحاقٍ في كلمةٍ خماسيَّة " [1] ، جاز ألا تُبدلَ الواوُ ياءً ، فيقال في (أَسْوَدَ ، و جَدْوَلٍ) : (أُسَيِّدُ ، و جُدَيِّلٌ) ، و يجوزُ (أُسَيْوِدُ ، و جُدَيْوِلٌ) .

٥ _ قلبُ الألفِ الزائدةِ التاليةِ لياءِ التَّصغيرِ ياءً لسكونِها ، و سكونِ ياءِ التَّصغيرِ ، فيقالُ في (رِسالةٍ) : (رُسَيِّلَةٌ) ، و إنَّما لم يقلبوها واوًا ؛ لأنَّها ستئولُ إلى الياءِ ؛ لاجتماعِها مع ياءِ التَّصغيرِ ، و سبقِها لها بالسُّكونِ .

٦ _ و ممَّا أُعلَّ بالحذفِ قولُهم : (أُحَيٌّ ، و مُعَيَّةٌ ، و عُطَيٌّ) في تصغير (أَحْوَى ، و معاويةَ ، و عطاءٍ) ، و ذلكَ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ .

---

[1] ينظر ارتشاف الضَّرَب ١ / ٣٥٥ .

فإنْ لم يجلبِ التَّصغيرُ العلَّةَ ، أو يزلها بقيتِ الكلمةُ على حالتِها دونَ تغـيـيرٍ ، و مـن أمثلةِ ذلكَ : (حُبَيْلَى ، و أُجَيْمالٌ) بقيتِ الألفُ ؛ لأنَّه لم يُكسرْ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ ، و منهُ (حُمَيْراءُ) بقيتِ الهمزةُ المبدلةُ من ألفِ التأنيثِ ، و منهُ (تُرَيِّثٌ ، أُدَيْـدٌ) ؛ لبقـاءِ الضمَّةِ الَّتي قُلبتِ الواوُ بسببِها تاءً .

إلا أنَّ الحالةَ الأولى ، و الثَّانيةَ أكثرُ ؛ لكثرةِ التغييرِ في المصغّرِ بضمِّ أوَّلِـهِ ، و فـتحِ ثانيهِ ، و زيادةِ ياءٍ ثالثةٍ ساكنةٍ ، و كسرٍ ما بعدَها إلا فيما استُثنِيَ ، و حذف مـا يُخِـلُّ ببنيتِه ، و ردِّ ما يقيمُها .

تعقيـبٌ :

الأصلُ في الإعلالِ ، و الإبدالِ أنْ يدورا مع العلَّةِ ، فيجريَ منـهما في اللفـظِ مـا يقتضيهِ و جودُ العِلَّةِ ، و زوالُها حتى لو كانَ وجودُها ، أو زوالُها عارضًا لعروضِ سببِهِ ، كالتَّصغيرِ .

و من هنا قالَ ابنُ هشامٍ : " و الضَّابطُ أنَّ ما أُبدلَ لعلّةٍ لا تزولُ بالتَّصغيرِ لم يُردّ إلى أصلِهِ ، و ما أُبدِلَ لعلّةٍ تزولُ بالتَّصغيرِ يُردُّ إلى أصلِه ، و هلُمَّ جرًّا " .[1]

و لهذا رجعتِ العينُ إلى أصلِها ــ الواوِ ، و الياءِ ــ في تصغيرِ (باب ، و نـاب) ؛ لأنَّهما إنَّما قُلبتا ألفينِ ؛ لتحرُّكِهما ، و انفتاحِ ما قبلَهما ، فلمَّا زالتِ العلَّةُ بضمٍّ ما قبلَهما انتقضَ الإعلالُ ، فرجعتا .

و رجعتِ الواوُ إلى أصلِها الياءِ في (مُيَيْقِنٍ) مصغرِ (مُوقِنٍ) ، و اليـاءُ إلى أصـلِها الواوِ في (مُوَيْعِيدٍ) مصغَّرِ (ميعادٍ) ؛ إذ إنَّ علةَ قلبهما هي سكونُهما ، و انكسارُ مـا قبلَ واوِ (مِوْعادٍ) ، و انضمامُ ما قبلَ ياءِ (مُيْقِنٍ) ، فلمَّا انتقضَ سكونُهما بالتَّصغيرِ زالَ إعلالُهما ، فرجعتا .

و كذا يُقالُ في (طَيٍّ ، و لَيٍّ) ، و أصلُهما : (طَوْيٌ ، و لَوْيٌ) اجتمعتِ الواوُ ، و الياءُ ، و سبقتْ أُولاهما بالسكونِ ، فقُلبتِ الواوُ ياءً ، و أُدغمتا ، فلمَّا صُغِّرا انتقـضتِ العلَّةُ ، و هي اجتماعُهما ؛ لوقوعِ ياءِ التَّصغيرِ بينهما ، فزالَ الإعلالُ ، فقيلَ : (طُوَيٌّ ، و لُوَيٌّ) .

[1] التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٣ .

و لمّا انضمَّ ما قبلَ الألف في (كاتبٍ ، و خاتَمٍ) قُلبتْ واوًا ، فقيلَ : (كُوَيْتِبٌ ، و خُوَيْتِم) ، و لم تكنْ تلكَ العلّةُ في المكبَّرِ .

و لمّا انكسرَ ما قبلَ الألفِ في (مفتاحٍ) ، و الواوِ في (عُصفورٍ) قُلبا ياءً ، فقيـــلَ : (مُفَيْتِيحٌ ، و عُصَيْفِيرٌ) ، و لم تكنْ تلكَ العلّةُ في المكبَّرِ ، و إنّما عرضتْ في التَّصغيرِ .

و كذا أُبدلتِ الواوُ في (عجوزٍ) ، و في (عصًا ، و كساءٍ) بعد رجوعهما ياءً ، و أُدغمتْ في ياءِ التَّصغيرِ فقيلَ : (عُجَيِّزٌ ، و عُصَيَّةٌ ، و كُسَيٌّ) ، و العلّة الّـــتي عرضـــت بالتَّصغير ، ولم تكنْ في المكبّرِ هي اجتماعُ الواوِ ، و الياءِ ، و سبـــقُ أُولاهما بالسُّكونِ ، فقُلبتِ الواوُ حينئذٍ ياءً ، و أُدغمتْ في ياءِ المصغَّرِ .

و قد يجتمعُ الأمرانِ ــ أعني زوالَ علّةٍ ، و عروضَها ــ فيُعطَى لكــلٍّ منــهما مـــا يستوجبُهُ ، كما مرَّ آنفًا من رجوعِ لام (عصًا ، و كساءٍ) إلى أصلهما ؛ لزوالِ العلّةِ ، و إعلالِهما ؛ لوجودِ العلّةِ .

و في كلمةِ (فمٍ) اجتمعَ رجوعُ المحذوفِ ، و عودةُ المبدلِ ؛ لأنَّ أصلَه : (فَـــوْهٌ) حُذفتْ فاؤُهُ تخفيفًا ، ثُمَّ أبدلتْ واوُهُ ميمًا ؛ كراهةَ بقاءِ الاسمِ المعرب على حرفَينِ ثانيهُما لينٌ يسقطُهُ التنوينُ ، فيبقى على حرفٍ واحد ، فلمّا صغَّروهُ قالوا : (فُوَيْهٌ) .

و قد خرجتْ عن هذا الأصلِ مواضعُ شاذّةٌ ، و أخرى مُطَّردةٌ ، اتَّفقَ على بعـــضِها النُّحاةُ ، و اختلفوا في بعضٍ منها ، و من ذلكَ :

قولُهم : (عُيَيْدٌ) في تصغيرِ (عيدٍ) ، و جمعُهُ على (أعيادٍ) ، و هو مـــن الـــواوِ ؛ " ليفرِّقوا بينهُ و بينَ تصغيرِ (عُودٍ) " [1] ، و جمعِه .

و من ذلكَ أنَّ من العربِ من لا يردّ المبدلَ إلى أصلِه في الجمعِ ، قالَ :

حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلا بإذْنِنا　　وَ لا تَسْأَلُ الأَقْوامَ عَهْدَ المَيَاثِقِ [2]

" فعلى هذا يجوزُ في (ميثاق ، و ميعاد) : (مُيَيْثِيقٌ ، و مُيَيْعِيدٌ) " [3] .

و منهُ أنَّ كلَّ ألفٍ ثانية مبدلة من همزةٍ سُبقتْ بهمزةٍ ، كــــ (آدَمَ ، و آزرَ) ، و أصلُهما : (أَأْدمُ ، و أَأْزرُ) أُبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفًا ؛ لاجتماعِ همزتَينِ الأولى مفتوحةٌ ، و الثانية ساكنةٌ ، فإنَّ القياسَ ردُّ الهمزةِ إلى أصلِها ؛ لزوالِ سببِ إبدالِها ، فكانَ يُقالُ في

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢١١ .

[2] البيت من الطّويل ، و هو لعِياض بن أمّ دُرَّةَ الطّائي ، و هي رواية ثعلب عن الفرّاء ، ينظر نوادر أبي زيد ٦٥ .

[3] ينظر النّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٣٣ ــ ٩٣٤ .

تصغيرِ (آدمَ ، و آزرَ) : (أُؤَيْدِمَ ، و أُؤَيْزِرَ) ، و لكنَّهم قالوا : (أُوَيْدِمُ ، و أُوَيْزِرُ) ؛ تشبيهًا لها بالألفِ الزائدةِ في (خاتَمٍ) .

و إنْ كانَ الحرفُ المبدلُ إليهِ ياءً أُقرَّ على حالِه ،كـ (أيِمَّةٍ) ، فيُقالُ : (أُيَيْمَّةٌ) .[1]

ومِمَّا اختلفَ النُّحاةُ فيه :

١ ــ بابُ (قائمٍ و بائعٍ) ، و هو كلُّ اسمِ فاعلٍ اعتلَّتْ عينُ فعلِه ، فمذهبُ سيبويهِ بقاءُ الهمزِ ، قالَ ــ رحمهُ اللهُ تعالى ــ : " فمن ذلكَ (قائلٌ ، و قائمٌ ، و بائعٌ) ، تقولُ : (قُوَيْئِمٌ ، و بُوَيْئِعٌ) "[2] ، و مذهبُ أبي عمرَ الجرميِّ (قُوَيِّمٌ ، و بُوَيِّعٌ)[3] ، و أصلُ (قُوَيِّمٍ) : (قُوَيْوِمٌ) ، رجعتْ الهمزةُ إلى أصلِها ؛ لزوالِ موجبِ إعلالِها ، و هو وقوعُ الواوِ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ، ثُمَّ أُبدلتِ الواوُ ياءً ؛ لاجتماعِها مع الياءِ ، و سبقِ إحداهما بالسكونِ .

و احتجَّ سيبويهِ بــ " أنَّك إذا كسَّرتَ هذا الاسمَ للجمعِ تُثْبِتَ فيهِ الهمزةَ ، تقولُ : (قوائِمُ ، و بوائِعُ ، و قوائِلُ) ، و كذلكَ تُثْبِتُ في التَّصغيرِ " .[4]

و ليسَ هذا بحُجَّةٍ ؛ لأنَّ سببَ الإعلالِ في الجمعِ المكسَّرِ قائمٌ ، و هو وقوعُ الواوِ ، و الياءِ بعدَ ألفِ الجمعِ الزائدةِ .

و احتجَّ لهُ الشَّنتمريُّ برفعِ اللَّبسِ ، و دفعِ الإيهامِ بتصغيرِ ما لَم يُعلّ كـ (عاوِرٍ ، و صايِدٍ) ، " ففصلوا بينَ ما هُمِزَ قبلَ التَّصغيرِ ، و ما لَم يُهمزْ " .[5]

و ليسَ هذا بحجة أيضًا ؛ لأنَّ ما صُحِّحتْ عينُ فعلِه قليلٌ جدًّا ، فلا يُجعلُ مهيمنًا على ما كثُرَ ، و اتَّسعَ .

و كأنَّ ابنَ مالكٍ أدركَ ذلكَ حينَ قالَ : " لأنَّ (قُوَيِّمًا) يُوهِمُ أنَّ مكبَّرَهُ (قَوِيمٌ ، أو قِوامٌ ، أو قَوامٌ) ، و (قُوَيْئِمٌ) لا إيهامَ فيهِ ، فكانَ أولى " .[6]

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٨ ، و ارتشاف الضَّرَب ١ / ٣٧١ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

[3] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢١٥ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

[5] ينظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٣٧ ..

[6] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ .

و إذا كانوا يحملونَ التَّصغيرَ على التَّكسيرِ ، و التَّكسيرَ على التَّصغيرِ ، و هو ما يقرِّبُ قولَ سيبويهِ إلا أنَّ اختيارَ الجرميِّ أولى لاتِّساقه مع أصولِ الإعلالِ ، و قواعدِ التَّصغيرِ ، و ضَعْفِ ما احتُجَّ به لسيبويهِ من رفعِ اللَّبس ، ذلكَ " أنَّ سيبويهِ لم يلتفتْ للإلباسِ في مواضعَ كثيرةٍ " [1] ، و إذا كانَ لمخالفِ الجرميِّ أنْ يحتجَّ باللَّبسِ ، فهو حُجّةٌ للجرميّ أيضًا في تصغير (ثائرٍ) من (ثأرَ ، و ثارَ) ، و (جائرٍ) من (جأرَ ، و جارَ) ، و (سائلٍ) من (سألَ ، و سالَ) ، و (سائمٍ) من (سئمَ ، و سامَ) ، و نحوها ، فإنَّه يُلبسُ في اختيارِ سيبويهِ ، و اختيارُ الجرميِّ يُزيلُ لبْسَهُ ، و يقطعُ قولَ كلِّ خطيبٍ ما حكاهُ الكسائيُّ من قولهم : (أظنُّني مُرتحلا ، و سُوَيِّرًا فرسخًا) [2] ، و لم يحتجّ بهِ أحدٌ في هذهِ المسألةِ ، مع أنَّهُ صريحٌ فيها ، و اللهُ أعلمُ .

٢ _ بابُ (مُتَّزِنٍ ، و مُتَّسِرٍ) ، و هو كلُّ اسمِ فاعلٍ من (افتعلَ) المصوغِ ممَّا فاؤُهُ واوٌ ، أو ياءٌ ، فمذهبُ سيبويهِ _ بعدَ حذفِ تاءِ الافتعالِ لبناءِ (فُعَيْعِل) _ بقاءُ التَّاءِ المنقلبةِ عن الواوِ ، و الياءِ ، فيقولُ في تصغيرِ (مُتَّزِنٍ ، و مُتَّسِرٍ) :(مُتَيْزِنٌ ، و مُتَيْسِرٌ) [3] ، و احتجَّ سيبويهِ بقوّةِ التَّاءِ ؛ لبقائِها في تصريفِ اللَّفظِ ، فيُقالُ : (اتَّزَنَ ، و اتَّزِنْ ، و يتَّزِن ، و متَّزِنٌ) ، فجرتْ مَجرى ما هو من نفسِ الحرفِ .

و احتُجَّ له برفعِ اللّبسِ بينَ من يقولُ : (مُتَّعِدٌ) ، و من يقولُ (مُوتَعِدٌ) ، و هي لغةُ أهلِ الحجازِ [4] ، و قيلَ : إنَّه إذا قيلَ : (مُوَيْعِدٌ) يوهم أنَّ مُكبَّرَهُ (مَوْعِدٌ ، أو مُوعَدٌ ، أو مُوْعِدٌ) . [5]

و خالفهُ الزَّجَّاجُ [6] ، و أبو عليٍّ الفارسيُّ [7] حيثُ ردَّا الواوَ ، و الياءَ ، فقالا :

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٦٢ ، و لا يعني ذلكَ أنَّ أمن اللبس ليسَ من مطالب العربيّة ، غير أنَّ التَّصغير بابٌ يكثر فيه اللّبس ، فليسَ هناك ما هو أكثر لبسًا من تصغير التَّرخيم ، بل قد يلتبس اسمُ الفاعل باسمِ المفعول مع ما بينهما من تناقض ، و ذلكَ إذا صيغا من مصدر (أفعلَ) المعتلّ العين ،كـ (مجيرٍ ، و مُجار) ، فتصغيرُهما (مُجَيِّرٌ) ، و المعتل اللام ، كـ (مُعطٍ ، و مُعطى) ، فتصغيرهما (مُعَيْطٍ) ، و غيره ممَّا لا يحصى .

[2] ينظر حكاية الكسائيّ في : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ ، و مغني اللبيب ٤٨٦ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٤ ، و قد اقتصر سيبويه فيما مثل به على ما فاؤه واوٌ .

[4] ينظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٣٧ .

[5] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٩ .

[6] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٣٦ ، و شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ١٢٣ .

[7] ينظر التكملة ٥٠٦ .

(مُوَيْزِنٌ ، و مُيَيْسِرٌ) ؛ لأنَّ التَّاءَ الَّتي تُبدلُ من أجلِها الواوُ ، و الياءُ تسقطُ في التَّصغيرِ ، فيرجعانِ .

و قياسًا على قولِ سيبويه فإنَّك تُبقي فاءَ (مُفْتعِل) المبدلةَ لتُدغَمَ في تائـه المبدلـةِ ، فتقولُ في (مُطَّلِمٍ) ، و (مُدَّكِرٍ) ، و (مُتَّرِدٍ) [1] : (مُطَيْلِمٌ ، و مُدَيْكِرٌ ، و مُتَيْرِدٌ) ، و تقولُ على مذهبِ الزَّجاجِ ، و الفارسيِّ : (مُظَيْلِمٌ ، و مُذَيْكِرٌ ، و مُثَيْرِدٌ) ، قالَ الفارسيّ عن (مُذَيْكِرٍ) : " تردُّ الذالَ الَّتي كانَتْ في (الذِّكرِ) ؛ لأنَّك إنَّما كنتَ أبدلتَ للإدغامِ في الدَّالِ المُبدلةِ من تاءِ (مُفتعِلٍ) ، فلمَّا حذفتَها كما حذفتَ التَّاءَ في (مُغْـتَلِمٍ) رددتَ الدَّالَ " . [2]

و مذهبُ سيبويه ههنا أحسنُ ؛ لما فيه من طردِ بـابِ الافتعـالِ ، و إذا كـانَ لا يُستغرب لتحقيقِ ذلكَ حملُ أكثرِ البابِ مِمَّا لا عِلَّةَ فيه على أقلِّه مِمَّا فيه علَّـةٌ ، فكيـفَ يُستغربُ حملُ لفظٍ واحدٍ للتَّصغيرِ العارضِ على أكثرِ بابِ الافتعالِ من الفعلِ بأنواعِه ، و ما بُنِيَ للمفعولِ منهُ ، و المصدرِ ، و اسمَي الفاعلِ ، و المفعولِ ... إلى آخرِه ، و للعربيّـةِ ضروبٌ شتّى في طلبِ المماثلةِ ، و المجانسةِ منها : طردُ البابِ ، و الإتباعُ في الحركـةِ ، و الكلمةِ ، و الازدواجُ ، و إدغامُ المتقاربَينِ ، و الإمالةُ .

و قد " أنشدَ أبو عليّ لابنِ مقبلٍ : [3]

يا لَيْتَ لي سَلْوَةً يُشْفَى الفُؤادُ بِها   مِنْ بَعْضِ ما يَعْتَري قَلْبي مِنَ الذِّكَرِ [4]

بالدَّالِ ، يريدُ : (الذِّكَرِ) : جمع ذِكْرةٍ ، و ليسَ هنا ما يوجبُ البدلَ ، إلا أنَّه لمَّـا رآهم يقلبونَها في (ادَّكرَ ، و يدَّكرُ ، و مُدَّكِرٍ ، و ادِّكارٍ) ، و نحو ذلـكَ ألِـفَ فيهـا القلبَ ، فقالَ أيضًا : (الدِّكَر) ، و لهذا نظائرُ في كلامِهم " . [5]

---

[1] أصلها : (مُظطلِمٌ) من (الظُّلمِ) ، و (مُذدَكر) من (الذِّكر) ، و (مُثترِدٌ) من (الثَّريد) أُبدلت فاءاتُها من جنس الحرف الَّذي أبدل إلية تاء الافتعال ؛ لغرض الإدغام .ينظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٧١ ، و ١٨٨ ، و شرح الملوكي لابن يعيش ٣١٩ ــ ٣٢٠ .

[2] ينظر التكملة ٥٠٦ .

[3] هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل القيسيّ ، شاعرٌ مخضرمٌ من المعمّرين ، ينظر الشّعر و الشّعراء ١ / ٤٥٥ ، و الآلئ ٦٨ .

[4] البيت من البسيط ، و هو في ديوانه ٧٤ ، و فيه (الذِّكر)

[5] بنظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٨٨ .

و لو كانَ الغرضُ الأوحدُ الأوكدُ من إبدالِ الواوِ ، و الياءِ تاءً هـو الإدغـامُ ، و لا شيءَ غيرَه لكانَ لاختيارِ الزَّجَّاجِ ، و الفارسيِّ وجهٌ ، و أحسبُ أنَّ الَّذي يقولُ : (وَدٌّ) في (وتدٍ) لن يقولَ في تصغيرِه إلا (وُتَيْدٌ) ؛ لأنَّ الإدغامَ غرضُهُ ، فلمَّا فُصلَ بينَ الحرفَينِ المدغمَينِ عادَ كلٌّ لأصلِه .

٣ ــ و مذهبُ سيبويهِ في تصغيرِ رجلٍ يُسمَّى بــ (يضعَ ، و يـدعَ) أنْ يُقـالَ : (يُضَيْعُ ، و يُدَيْعُ) [١] ، و خالفَهُ المازنيُّ ، فردَّ المحذوفَ ، و قالَ فيهما : (يُوَيْضِـعُ ، و يُوَيْدِعُ) . [٢]

و رأيُ سيبويهِ ــ فيما أحسبُ ــ هو الصَّوابُ الَّذي لا يجوزُ غيرُهُ ؛ لأنَّ " الاسمَ إذا حُذفَ منهُ شيءٌ ، و بقيَ بعدَ الحذفِ ما يحصلُ به بناءُ التَّصغير ، و هو ثلاثةُ أحـرفٍ لم يُردّ المحذوفُ " [٣] ، ثُمَّ إنَّ الحذفَ لم يكنْ عن علَّةٍ تزولُ بالتَّصغيرِ ، فيلزمُ ردُّ المحذوفِ . [٤]

قلتُ : و أقوى من ذلكَ أنْ يقالَ : إنَّ هذا الحذفَ إنَّما كانَ في الفعلِ لعلَّةٍ أوجبتهُ ، و لمَّا سُمِّيَ به لم تجلبِ التَّسميةُ ما يوجبُ ردَّهُ [٥] ، فلمَّا استقرَّ اسمًا و قدْ ثبتَ له الحذفُ لم يجزْ رجوعُ المحذوفِ .

ذلكَ أنَّ الردّ في المحذوف لا يخلو من :

ــ أنْ توجبَهُ التَّسميةُ ، و التَّصغيرُ ،كــ (قُلْ) ، فتصغيره : (قُوَيْلٌ) لا يجوز غيرُهُ ..

ــ أنْ يوجبَهُ التَّصغيرُ دونَ التَّسميةِ ،كــ (يد) إذا جعلتَها علمًا لم تردّ المحذوف ، و لكنَّكَ تردُّهُ في التَّصغيرِ ؛ لتُوَفِّرَ له بنيتَهُ ، فتقولُ : (يُدَيَّةٌ) .

ــ أنْ توجبَهُ التَّسميةُ دونَ التَّصغيرِ ،كــ (يقُلْ) ــ مجزومًا ــ فتصغيرُهُ (يُقَيِّلُ) .

و (يضعُ ، و يدعُ ، و يعدُ) لم توجبْ ردَّهُ لا التَّسميةُ ، و لا التَّصغيرُ الَّذي ما ساغَ لهُ إلا بعدَ التَّسميةِ ، فإذا لم تَردّ في التَّسميةِ ، فكيفَ تَرُدُّ في التَّصغيرِ ــ و قد توفَّرتْ لــه بنيتُه ــ و هو تابعٌ لها ، و آتٍ بعدَها !

---

[١] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٧ .

[٢] ينظر الانتصار لسيبويهِ على المبرّد ٢٢٦ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢٢٤ .

[٣] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١٢٠ .

[٤] ينظر الانتصار لسيبويهِ على المبرّد ٢٢٦

[٥] ينظر في ردّ المحذوف بسبب التّسمية أثر التّسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٥٠ .

٤ ـــ و اختارَ سيبويهِ في (أدؤر ، و أثؤب) ، و نحوهما ممَّا أُبــدلتْ واوُهُ المــضمومةُ همزةً أنْ يبقَى على إبدالهِ ، فيقالَ في تصغيرهِ (أُدَيْئرٌ ، و أُثَيْئبٌ) [١] ، و وافقَهُ الزَّجَّــاجُ ، " و احتجَّ له بأنَّ الهمزَ ، و تركَهُ جائزٌ ، فجعلوا إثباتَ الهمزِ في التَّصغيرِ دلالةً على قــولِ من يهمزُ " . [٢]

و خالفهُ المبرِّدُ فقالَ : (أُديِّرٌ ، و أُثَيِّبٌ) [٣] ؛ لأنَّ الواوَ إنَّما أُبدلتْ همزةً لانضمامِها ، و قد زالَ الضمُّ بالتَّصغيرِ .

---

[١] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

[٢] ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويهِ ٢ / ٩٣٧ .

[٣] ينظر رأي المبرّد في النكت في تفسير كتاب سيبويهِ ٢ / ٩٣٦ ، و شرح الشافية للرّضيّ ١ / ٢١١ .

المسألةُ الرّابعةُ : أَثَرُ التّصغيرِ على ما خُفِّفَتْ همزتُهُ :

يمكنُ تقسيمُ المخفّف تبعًا لأثرِه على التّصغيرِ إلى قسمَين :

القسمُ الأولُ : ما خُفِّفَ بالإبدالِ سواءٌ أكانَ الإبدالُ قياسيًّا أم شاذا ، فإذا صُغّر ما خُفِّفَ عن المهموزِ بالإبدالِ رجعَ ما فيه من الهمزِ إلى أصلِه ؛ لأنّ التّصغيرَ مما يردّ الأشياءَ إلى أصولِها ، فممَّا أُبدلَ قياسًا قولُهم : (نَبِيٌّ ، و بريّةٌ ، و ذُرِّيّةٌ) ، بتركِ الهمزِ ، و هي لغةُ سائرِ العربِ عدا أهلِ مكةَ ، فإنّهم ـ كما قالَ أبو عبيدةَ نقلا عن يونسَ ـ " يخالفون غيرَهم من العربِ ، فيهمزونَ " [1] ، و لهذا قالَ سيبويه : " فأمّا (النبيُّ) فإنّ العربَ قد اختلفتْ فيه ، فمَن قالَ : (النُّبآءُ) قالَ : كانَ مُسيْلمةُ نُبَيِّئَ سَوْءٍ ، و تقديرُها (نُبَيِّعٌ) ، و قالَ العبّاس بنُ مرداسٍ : [2]

يَا خَاتَمَ النُّبَآءِ إنّكَ مُرْسَلٌ   بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا [3]

ذا القياسُ ؛ لأنّه مما لا يلزمُ ، و من قالَ : (أنبياءُ) قالَ : (نُبَيُّ سَوْءٍ) ... ، و أمّا (النّبوّةُ) فلو حقّرتَها لهمزتَ ، و ذلكَ قولُك : (كانَ مُسيلمةُ نبوّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوْءٍ) ؛ لأنّ تكسيرَ (النبوّةِ) على القياسِ عندنا ؛ لأنّ هذا البابَ لا يلزمُهُ البدلُ ، و ليسَ أحدٌ إلا و هو يقولُ : (تنبّأَ مُسيلمةُ) ، و إنّما هو من (أنْبأتُ) " . [4]

و في (البريّةِ) قالَ سيبويهِ : " و سألتُ يونسَ عن (بريّةٍ) فقالَ هي من (برأتُ) ، و تحقيرُها بالهمزِ " . [5]

و مثلُها (رويّةٌ) في قولهم : " (ليسَتْ لَهُ رويّةٌ) ، و هو من (روّأْتُ) في الأمرِ " . [6]

و تقولُ في (ذيبٍ) : (ذُؤَيْبٌ) [7] ، و على قياسِهِ تقولُ في (راسٍ ، و بوسٍ) : (رُؤَيْسٌ ، و بُؤَيْسٌ) .

---

[1] ينظر إصلاح المنطق ١٥٩ .

[2] هو العبّاس بن مِرْداس ، شاعرٌ مخضرمٌ ، أسلم قبلَ فتح مكّة ، ينظر : الشعر و الشّعراء ٢ / ٤٦٧ ، و الأغاني ١٤ / ٢٩٤ .

[3] سبق تخريجه ، ينظر صفحة (١٢٠)

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٤٦٠ .

[5] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٤٦١ .

[6] ينظر إصلاح المنطق ١٥٨ .

[7] ينظر ارتشاف الضّرَب ١ / ٣٧١ .

و من المبدلِ من الهمزةِ شذوذًا قولُهم : (مِنْسَاةٌ) ، فقد استعملتْها العـــربُ محقّقةً ، كما خفّفتْها شذوذًا ، و على التّحقيقِ قالَ شاعرُهم :

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ   بِمِنْسَـــأَةٍ قَدْ جَاءَ حَبْلٌ بِأَحْبُلِ [1]

و قالَ الآخرُ على التّخفيفِ :

إِذَا دَبَبْتَ عَلَى المِنْسَاةِ مِنْ كِبَرٍ   فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهْوُ وَ الغَزَلُ [2]

و على هذا تقولُ في (منْساة) : (مُنَيْسِئَةٌ) ؛ " لأنّها من (نسأتُ) ، و لأنّهم لا يثبتونَ هذه الألفَ الّتي هي بدلٌ من الهمزةِ ، كما لا يلزمونَ الهمزةَ الّتي هي بـــدلٌ مـــن الياءِ ، و الواوِ ، ألا ترى أنّك إذا كسّرتَهُ للجمعِ قلتَ : (مناسيُّ) " . [3]

و مثلُها قولُهم في (المرأةِ ، و الكمْأةِ ، و اللّبْأةِ) [4] : (مراةٌ ، و كماةٌ ، و لباةٌ) بلا همزٍ ، فإذا صُغِّرتْ قيلَ : (مُرَيْـــئَةٌ ، و كُمَيْـــئَةٌ ، و لُبَيْـــئَةٌ) .

و قالوا : (الخابيةُ) بلا همزٍ ، و هي " من خبـــأْتُ الشيءَ " [5] ، و على هذا يقالُ في تصغيرِها : (خُوَيْـــبِـــئَةٌ) .

القسمُ الثاني : ما خُفِّفَ بالحذفِ ، فإنْ بقيَ من حروفِ الكلمةِ ما يتحصَّلُ به بناءَ التّصغير ، كقولهم : (هارٍ) من قولهِ تعالى : ﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [6] ، و (ناسٌ) ، و أصلُها : (أناسٌ) قالَ :

إِنَّ المَنَايَـــا يَطَّلِعْـــنَ عَلَى الأُنَـــاسِ الآمِنِيـــنَا [7]

و (شرٌّ ، و خيرٌ) من قولِهم : (هو شرٌّ منك ، و خيرٌ منك) ، و أصلُهما : (أخْيَرُ ، و أشَرُّ) ، لم ترجعِ الهمزةُ ، بل يقالُ فيما سبقَ : (هُوَيْرٌ ، و نُوَيْسٌ ، و خُيَيْرٌ ، شُرَيْرٌ) ، و إنْ لم يبقَ ما يحصلُ به التّصغيرُ رجعتِ الهمزةُ ، كقولِكَ في تصغيرِ (سَلْ) علمًـــا مـــن

---

[1] البيت من الطويـــل ، و هو لأبي طالب بن عبد المطّـــلب في تاج العـــروس ٧ / ٢٦٩ (ح ب ل) ، و بلا نسبة في المنصـــف ٢ / ٥٨ _ ٥٩ .

[2] البيت من البسيط ، و هو بلا نسبة في المنصف ٢ / ٥٩ ، و لسان العرب ١ / ١٦٩ (ن س أ) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٩ .

[4] ينظر في هذه الألفاظ الكتاب ٣ / ٥٤٥ ، و التكملة ٢٣٠ .

[5] ينظر إصلاح المنطق ١٥٩ .

[6] سورة التوبة ٩ / الآية ١٠٩ .

[7] البيت من مجزوء الكامل ، و هو لذي جَـــدَن الحميريّ في خـــزانة الأدب ٢ / ٢٨٧ ، و بلا نسبة في الخصائص ٣ / ١٥١ ، و شرح شواهد الشافية ٢٩٦ .

(اسْأَلْ) : (سُؤَيْلٌ) [1] ، قالَ ابنُ يعيشَ : " و اعلمْ أنّ الاسمَ إذا حُذِفَ منهُ شيءٌ ، و بقيَ بعدَ الحذفِ ما يحصلُ به بناءُ التَّصغيرِ ، و هو ثلاثةُ أحرفٍ لم يُردّ المحذوفُ ؛ لأنّ الحذفَ لم يكنْ عن علّةٍ تزولُ في التَّصغيرِ ، إنَّما كانَ الحذفُ لضربٍ من التخفيفِ في المكبّرِ ، و هو أحوجُ إليهِ في المصغّرِ ؛ لزيادةِ حروفِه " . [2]

و لهذا ردّ سيبويه ـــ رحمهُ اللهُ ـــ على ما زعمَهُ يونسُ من قولِ العربِ : (هُوَيْئِرٌ) بقولِه : " فهؤلاءِ لم يحقِّروا (هارًا) إنَّما حقَّروا (هائرًا) ،كما قالوا (رُوَيْجِلٌ) ، كأنَّهم حقَّروا (راجلا) " [3] ، و هي كما ترى قاعدةٌ عامّةٌ في كلِّ ما حُذِفَ منه سواءٌ أكانَ المحذوفُ همزةً أم غيرَها . [4]

و اختارَ أبو عمرٍو في (مُرٍ) اسمِ فاعلٍ من (رأى) ، و (يُرى) علمًا : مُرَيْءٍ ، و يُرَيْءٍ) ، فردَّهُ سيبويهِ بأنَّه ينبغي أنْ يقولَ في (ناسٍ) : (أُنَيِّسٌ) ، و ليسَ من العربِ أحدٌ إلا يقولُ : (نُوَيْسٌ) . [5]

و قالوا في الهمزةِ المحذوفةِ قياسًا بعدَ نقلِ حركتِها : (المَلَكُ) ، و أصلُهُ (مَلأَكٌ) ، و هي الرسالةُ [6] ، و جمعوهُ (ملائكةٌ) ، و على قياسِ ما سبقَ يقالُ في تصغيرِه : (مُلَيْكٌ) .

---

[1] ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١١٨ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٥ / ١٢٠ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٦ .

[4] ينظر الخلاف في ردّ المحذوف ، و عدم ردّه في الكتاب ٣ / ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ، و الأصول في النحو ٣ / ٥٦ ـ ٥٧ ، و شرح الشافية للرضيّ ١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، و ارتشاف الضّرب ١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، و غيرها .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٧ .

[6] ينظر إصلاح المنطق ١٥٨ .

المسألةُ الخامسةُ : أَثَرُ التَّصغيرِ على همزةِ الوصلِ :

إذا صُغِّرَ ما أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ فلا تخلو همزةُ الوصلِ من أحدِ أمرينِ :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ عِوضًا عمّا حُذفَ من الاسمِ ، و حينئذٍ يجبُ حذفُها ؛ لأنَّـــك " حينَ حرَّكتَ الفاءَ استغنيتَ عنها ، و إنَّما تحتاجُ إليها في حالِ السُّكونِ " [١] ، كما يجبُ ردّ المحذوفِ ، و هو لامُ الكلمةِ ؛ لأنَّ بنيةَ التَّصغيرِ لا تتمُّ بها ، و ذلكَ قولُهم في (ابنٍ ، و ابنةٍ ، و اسمٍ ، و استٍ) : (بُنَيٌّ ، و بُنَيَّةٌ ، و سُمَيٌّ ، و سُتَيْهَةٌ) [٢] ، و مثلُها (اثنانِ ، و اثنتانِ) ؛ إذْ إنَّ أصلَ مفردِهما : (ثِنْيٌ ، و ثِنْيةٌ) حُذفتْ لا مُهما ، و أُسكنتْ فاؤُهما ، فجيءَ بهمزةِ الوصلِ عِوَضًا عنهما [٣] ، و تصغيرُهما (ثُنَيَّان ، و ثُنَيَّتان) ، " و إنَّما لم تــتمّ بنيةُ التَّصغيرِ بهمزةِ الوصلِ ؛ لأنَّها غيرُ لازمةٍ ، بل لا تكونُ إلا في الابتداءِ ، فلو اعتُدَّ بها لم تبقَ البنيةُ في حالِ الدَّرجِ إنْ سقطتِ الهمزةُ ، و إنْ لم تسقطْ خرجتْ همزةُ الوصلِ عـــن حقيقتِها ؛ لأنَّها هي الَّتي تسقطُ في الدَّرجِ " . [٤]

الثاني : ألا تكونَ عِوَضًا ، و لها حينئذٍ حالتانِ :

أولاهما : أنْ تبقى موصولةً ، و ذلكَ إذا كانَ اللفظُ الَّذي هي فيهِ اسمٌ في الأصلِ ، و الحالِ ، و ذلكَ ، كـــ (امْرئ) ، فتصغيرُهُ (مُرَيءٌ) بحذفِ همزةِ الوصلِ ، و كذلكَ في كلِّ مصدرٍ ماضيهِ متجاوزٌ لأربعةِ أحرفٍ ، و في أوَّلِه همزةُ و صلٍ ، كـــ (انطـــلاقٍ ، و افتقارٍ ، و استخراجٍ) ، و غيرِها ، و تصغيرُها (نُطَيْليقٌ ، و فُتَـــيْقيرٌ ، و تُخيْـــريجٌ) [٥] ، تُحذف همزةُ الوصلِ ؛ لأنَّها إنَّما جاءتْ لسكونِ أولها ، فلمَّا لـــزم تحريكُـــهُ ؛ لأنَّ أوَّلَ المصغَّرِ لا يكونُ إلا مُحرَّكًا استُغنيَ عنها .

و حذفُ همزةِ الوصلِ هو رأيُ الجمهورِ [٦] ، و خالفَهم في ذلكَ ثعـــلبٌ ، فقـــالَ في نحوِ (اضطرابٍ) : (أُضَيْرِيبٌ) ، فأثبتَ همزةَ الوصـــلِ ، و حذفَ الطَّاءَ المبدلةَ من تاءِ

---

[١] ينظر الكتاب ٣ / ٤٥٤ .

[٢] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٥ / ١٢١ .

[٣] ينظر أمالي ابن الشجريّ ٢ / ٢٨٥ .

[٤] ينظر شرح الشافية للرَّضيّ ١ / ٢١٩ ــ ٢٢٠ .

[٥] ينظر الكتاب ٣ / ٤٢٣ ــ ٤٢٤ .

[٦] ينظر ارتشاف الضَّرب ١ / ٣٦٥ .

الافتعالِ ؛ لأنّها فَضَلَتْها بالتقدُّم .[1]

و في رأيِ الجمهورِ اعتدادٌ بحركةِ التَّصغيرِ مع عروضِه ، قالَ أبو حيَّانَ : " فإنْ قلتَ : فلمَ لا يجوزُ إثباتُ همزةِ الوصلِ في نحوِ (استضراب) إذا صُغِّرَ ، و إنْ كانَ ما بعدَها متحرِّكًا ؛ لأنَّ هذا التحريكَ عارضٌ بالتَّصغيرِ ، فلم يعتدُّوا بهذا العارضِ ، كما لا يُعتدُّ به في قولِهم : (الَحْمرُ) بإثباتِ همزةِ الوصلِ مع تحريكِ اللامِ بحركةِ النَّقلِ ؟

فالجوابُ : أنَّ بينَ العارضَينِ فرقًا ، و هو أنَّ عارضَ التَّصغيرِ لازمٌ لا يوجدُ ثاني مصغَّرٍ غيرَ متحرِّكٍ أبدًا ، و عارضُ (الَحْمرِ) غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّه يجوزُ ألا تُحذفَ الهمزةُ ، و لا تُنقلَ الحركةُ ، فيقالَ : (الأحمرُ) ، و لا يمكنُ ذلكَ في المصغَّرِ في حالٍ من الأحوالِ " .[2]

و سواءٌ أنُقِلَ الاسمُ الَّذي فيهِ همزةُ الوصلِ بعدَ ذلكَ إلى العلميَّةِ أمْ لم يُنقلْ ؛ " لأنَّك إذا سمَّيتَ رجلا بـ (اسمٍ ، أو ابنٍ) ، أو بشيءٍ مِمَّا في أوَّلِه ألفُ الوصلِ تركتَهُ على حالِه ، و لم تقطعْهُ ؛ لأنَّك نقلتَهُ من اسمٍ إلى اسمٍ ، فوجبَ أنْ تتركَهُ على ما كانَ عليه " .[3]

ثانيهما : أنْ تُقطعَ همزةُ الوصلِ ، و ذلكَ إذا كانَ اللفظُ الَّذي هي فيهِ فِعْلٌ في الأصلِ ، ثُمَّ نُقلَ بعد ذلكَ للعلميَّةِ ، فيجبُ قطعُها حينئذٍ[4] ، فتقولُ في (اضْرِبْ ، و انطَلَقَ ، و افْتَقَرَ) ، و نحوِها : (إضْرِبُ ، و إنطلقُ ، و إفتقرُ) ، فإذا صغَّرتَها فإنَّ ما يقتضيهِ عمومُ قولِهم بحذفِ همزةِ الوصلِ حذفَها أيضًا ، فتقولُ : (ضُرَيْبٌ ، نُطَيْليقٌ ، و فُتَيْقيرٌ) ، و إنْ لم أقفْ على من نصَّ على ذلكَ .

و الَّذي يظهرُ لي هو بقاؤُها ، فيقالُ فيما سبقَ : (أُضَيْرِبُ ، و أُطَيْلِقُ ، و أُفَيْقِرُ) ، و اللهُ أعلمُ .

تعقيبٌ :

القياسُ في همزةِ الوصلِ الَّتي زيدتْ توصُّلا للنّطقِ بالسَّاكنِ أنْ تُحذفَ إذا تحرَّكَ ما

---

[1] ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٠٢ ، و همع الهوامع ٦ / ١٣٨ .

[2] ينظر الأشباه و النظائر للسيوطي ٤ / ١٨١ .

[3] ينظر المسائل المنثورة ٢٨٠ .

[4] ينظر أثر التسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ٤٣ .

زيدتْ من أجلهِ ، أو قامَ ما يغني غناءَها ، و ذلكَ في الدَّرجِ ، و لهذا كانَ ما اختارَهُ جمهورُ النُّحاةِ من حذفِ همزةِ الوصلِ عند تصغيرِ ما هي فيه هو الوجهُ الَّذي لا ينبغي العدولُ عنه خلافًا لثعلبٍ ، و ليسَتْ علَّةُ ذلكَ ما ذكرَهُ العُكْبَرِيُّ حينَ قالَ : " فإنْ حقَّرتَ المصادرَ الَّتي في أوائلِها همزةُ وصلٍ حذفتَ همزةَ الوصلِ ؛ للزومِ تحرُّكِ ما بعدَها ؛ لأنَّ ثاني المصغَّرِ محرَّكٌ أبدًا " [1] ؛ لأنَّ ذلكَ يقتضي أنَّها حُذفتْ بعد التَّصغيرِ ، و إنَّما العلَّةُ أنَّك إنْ " ضممتَ الهمزةَ ، و فتحتَ ما بعدَها فأنت في الدّرجِ إما أنْ تحذفَها فتُخلَّ بـ (فُعَيْلٍ) ، و إمَّا أنْ تثبتَها فتخالفَ وضعَها ، و تنطقَ بها مع الاستغناءِ عنها ، و في الابتداءِ يُستغنى عنها بتحريكِ ما بعدَها " . [2]

فإنْ كانَ ما يبقى بعدَ حذفِها لا يفِي ببنيةِ التَّصغيرِ ، و ذلكَ في كلِّ ما كانَتْ همزةُ الوصلِ فيه عِوضًا عما حُذفَ من أصولِهِ رَجَعْتَ المحذوفَ ، فتقولُ في (ابنٍ) ، و نحوِها : (بُنَيٌّ) ، و إنْ بقِيَ بعد حذفِها ما يفِي ببنيةِ التَّصغيرِ سواءٌ أحُذِفَ من الاسمِ شيءٌ و عُوِّضَ عنهُ بالهمزةِ كـ (ابنمٍ) أمْ لم يُحذَفْ ، كـ (امرئٍ ، و انطلاقٍ ، و استخراجٍ) حذفْتَ همزةَ الوصلِ أيضًا ، و أجريْتَ في الباقي ما يستوجبُهُ التَّصغيرُ .

هذا إنْ كانَتْ الهمزةُ موصولةً في الاسمِ المصغَّرِ ، فإنْ كانَتْ مقطوعةً ؛ لانتقالَ اللفظِ من الفعليّةِ إلى العلميَّةِ فالرَّاجحُ فيما يبدو لي بقاؤُها ؛ لقوَّتِها بالتَّصدرِ ، و دلالتِها على عدمِ أصالةِ اللفظِ في الاسميَّةِ ، و أنَّهُ منقولٌ إليها من الفعليَّةِ ، و دلالتِها على زيادةِ ما كانَتْ فيه ، كما في (أُضَيْرِبَ) .

و يتحتَّمُ بقاؤُها إذا سمَّيتَ بـ (ألٍ) ، فتقول : (أُلَيْلٌ) ، أو (أُلَيٌّ) .

---

[1] ينظر اللباب في علل البناء و الإعراب ٢ / ١٦٩ .

[2] ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٥٧٤ .

المسألةُ السَّادسةُ : أثرُ التَّصغيرِ في مجيءِ ما لم يأتِ في اللغةِ العربيّةِ أصالةً :

قد يؤدِّي التَّصغيرُ إلى مجيءِ ما لا يسوغُ في اللغةِ العربيَّةِ على سبيلِ الأصالةِ ، و ذلكَ لكونِ التَّصغير عارضًا ، و يظهرُ ذلكَ في مسألَتين :

الأولى : اجتماعُ السَّاكنينِ : ياءُ التَّصغير ، و أولُ المدغمين بعدَهُ ، قالَ سيبويهِ : " و ذلكَ قولُك في (مُدُقٍّ) : (مُدَيْقٌّ) ، و (أَصَمَّ) : (أُصَيْمٌّ) ، و لا تغيِّرُ الإدغامَ عن حالِه ، كما أنَّكَ إذا كسَّرتَ (مُدُقًّا) للجمعِ قلتَ : (مَداقٌّ) ، و لو كسَّرتَ (أَصَمَّ) على عدَّةِ حروفِهِ ، كما تكسِّرُ (أَجْدَلا) ، فتقولُ (أجادلُ) لقلتَ : (أَصامُّ) ، فإنَّما أجريتَ التَّحقيرَ على ذلكَ ، و جازَ أنْ يكونَ الحرفُ المدغمُ بعدَ الياءِ السَّاكنةِ ، كما كانَ ذلكَ بعد الألفِ في الجمعِ " .[1]

الثَّانيةُ : صيرورةُ الاسمِ على غيرِ أوزانِ العربيَّةِ ، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ : " و ليسَ يلزمُنا متى حذفْنا زائدًا أنْ نُبقيَ الباقيَ على مثالٍ معروفٍ من الأسماءِ ، و لو وجبَ هذا لما جازَ أنْ نقولَ في (افتقارٍ) : (فُتَيْقيرٌ) ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (فِتْعالٌ) ، و لا شيءٌ من هذا الضَّربِ " .[2]

و خالفَ في ذلكَ المازنيُّ ، فاشْترطَ ألا يخرجَ اللَّفظُ بالتَّصغيرِ عن أوزانِ الاسمِ ، قيلَ : فيما حُذفتْ منهُ همزةُ الوصلِ ،كما في المسألةِ السَّابقةِ ، و قيلَ : إنَّه يشترطُ ذلكَ في المصغَّرِ كلِّه .[3]

و قد أنكرَ عليهِ ابنُ عصفورٍ ذلكَ ، فقالَ : " و هذا الَّذي قالَ لا يُلتفتُ إليه إلا عندَ ترجيحِ حذفِ إحدى الزيادتينِ على الأخرى ، و لو كانَ هذا الَّذي ذهبَ إليه صحيحًا لم يجزْ في (افتقارٍ) : (فُتَيْقيرٌ) ؛ لأنَّهُ ليسَ في كلامِهم (فِتْعالٌ) " .[4]

و نُقلَ ذلك عن الزَّجَّاجِ أيضًا ، فقد ذهبَ ابنُ عصفورٍ مذهبَ الخليلِ في أنَّ الزائدَ في (صَمَحْمَحٍ) ، و نحوِه هو الأوَّلُ بدليلِ أنَّهم لمَّا صغَّروهُ قالوا : (صُمَيْمِحٌ) ، ثُمَّ قالَ : " فحذفوا الحاءَ الأولى ، و لو كانتِ الأولى هي الأصليَّةُ ، و الثانيةُ هي الزَّائدةُ لوجبَ حذفُ الثانيةِ ؛ لأنَّهُ لا يُحذفُ في التَّصغيرِ الأصلُ ، و يبقى الزَّائدُ .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤١٨ .

[2] ينظر الأصول في النحو ٣ / ٤٧ .

[3] ينظر همع الهوامع ٦ / ١٣٨ .

[4] شرح جمل الزَّجَّاجيّ لابن عصفور ٢ / ٢٩٥ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فلعلَّ الَّذي منعَ من حذفِ الحاءِ الأخيرةِ ، و إنْ كانت هي الزَّائدةُ ما ذكرَهُ الزَّجَّاجُ من أنَّكَ لو فعلتَ ذلكَ لقلتَ : (صُمَيْحِمٌ) ، و يكون تقديرُهُ من الفعــلِ (فُعَيْلِعٌ) ، و ذلكَ بناءٌ غيرُ موجودٍ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا القَدرَ ليسَ بمسوِّغٍ حذفَ الأصليِّ ، و تركَ الزَّائدِ ؛ لأنَّ البناءَ الَّذي يؤدِّي إليهِ التَّصغير عارضٌ لا يُعتدُّ به " .[1]

و جعلَ سيبويهِ موافقةَ المصغَّرِ لأوزانِ الأسماءِ مرجِّحًا لاختيارِ المحذوفِ فيما كانَتْ فيه الخِيَرَةُ ، فقالَ عن تصغيرِ (استضرابٍ) بعدَ حذفِ همزةِ الوصلِ : " و صارتْ السِّينُ أولى بالحذفِ حيثُ لم يجدوا بُدًّا من حذفِ أحدِهما ؛ لأنَّكَ أردتَ إذنْ أنْ يكونَ تكسيرُهُ ، و تحقيرُهُ على ما في كلامِ العربِ ، نحو (التِّجْفافِ ، و التِّبْيان) ، وكانَ ذلكَ أحسنَ من أنْ يجيئوا على ما ليسَ من كلامِهم ، ألا ترى أنَّه ليسَ في الكلامِ (سِفْعال) " .[2]

تعقيــــبٌ :

يُغتفرُ في التَّصغيرِ لعروضِهِ ما لا يُغتفرُ في غيرِهِ أصالةً ، و من ذلكَ التقاءُ الــسَّاكنينِ ، كقولكَ في تصغيرِ (أصمَّ ، و مُدُقٍّ ، و أزِمَّةٍ) : (أُصَيْمٌ ، و مُدَيْقٌ ، و أُزَيْمَّــةٌ) ، و لا يكونُ ثاني السَّاكنينِ إلا مُدغمًا .

و منهُ مجيءُ اللَّفظِ على وزنٍ لا يجيءُ مثلُهُ في الأصــلِ ، فتقــولُ في (انطــلاقٍ ، و افتقارٍ) : (نُطَيْليقٌ ، و فُتَيْقيرٌ) ، و هما تصغيرُ (نطلاق ، و فتْقار) ، و ليسَ في الكلامِ ما هو على وزنِ (نِفْعال) ، و لا (فِتْعال) ، و خالفَ في ذلكَ المازنيُّ فاشــترطَ أنْ لا يؤدِّي التَّصغيرُ إلى ما ليسَ من كلامِ العربِ .

غيرَ أنَّ مراعاةَ ما تكلَّمتْ به العربُ في ترجيحِ الحذفِ لأحدِ الزائدَينِ علــى الآخــرِ دليلٌ أنَّ ذلكَ غيرُ مُطَّرحٍ بالكليَّةِ ، و لذلكَ رجَّحَ سيبويه ــ رحمهُ اللهُ ــ في (استحراجٍ) حذفَ السِّينِ ، و بقاءَ التاءِ ، و صغَّرَهُ علــى (تُخَيْــريجٍ) ؛ لأنَّــه بالتَّــاءِ يئــولُ إلى (تِخْراجٍ) ، فيكونُ كــ (تِبْيانٍ ، و تِجْفافٍ) ، و بالسِّينِ يئولُ إلى (ســخْراجٍ) ، و ليسَ في العربيَّةِ (سِفْعالٌ) ، و عنى سيبويه بذلكَ أنَّه ليسَ في العربيَّةِ سينٌ زيدتْ منفــردةً

---

[1] ينظر الممتع في التَّصريف ١ / ٣٠٦ .

[2] ينظر الكتاب ٣ / ٤٣٣ ــ ٤٣٤ .

لمجرَّدِ الزيادةِ ، بلْ لا بدَّ من التَّاءِ معها ، في حين أنَّ التَّاءَ قد زيدتْ منفردةً ، و لا سينَ معها ، و لم يقصدْ سيبويهِ حقيقةَ الوزنِ ، كيف و قد قالَ : " فالتَّاءُ في (افتقارٍ) إذا حذفتَ الألفَ بمنزلةِ الياءِ في (ديباجٍ) ... ، فالنُّونُ في (انطلاقٍ) بعدَ حذفِ الألفِ كالتاءِ في (تِجْفافٍ) " [1] ؛ لأنَّه يمكنُنا أنْ نقولَ : إنَّ السِّينَ في (سِخْراجٍ) كالتَّاءِ في (تِجْفافٍ) ، كما قالَ ذلكَ عنِ النُّونِ في (انطلاقٍ) بعدَ حذفِ الألفِ ، فكانَ يقالُ في تصغيرِهِ حينئذٍ : (سُخَيْرِيجٌ) .

و إذا كانَ أبو عثمانَ المازنيُّ قد اشترطَ الوزنَ في الاسمِ قبلَ تصغيرِهِ ، كما يظهرُ ذلكَ من قولِ ابنِ السَّرَّاجِ : " و قالَ أبو عثمانَ المازنيُّ : أقولُ في (انطلاقٍ) : (طُلَيْقٌ ، أو طُلَيِّقٌ) ؛ لأنَّهُ ليسَ في كلامِهم (نفْعالٌ) " [2] ، فإنَّ سيبويهِ رفضَ أنْ يؤدِّيَ التَّصغيرُ إلى وزنٍ لا يكونُ فيهِ إذا كسَّرتَهُ ، قالَ : " و تقولُ في (المقدَّمِ ، و المؤخَّرِ) : (مُقَيْدِمٌ ، و مُؤَيْخِرٌ) ، و إنْ شئتَ عوَّضتَ الياءَ كما قالوا : (مَقاديمُ ، و مآخيرُ) ، و (المقادمُ ، و المآخرُ) عربيَّةٌ جيِّدةٌ ، و (مُقَيْدِّمٌ) خطأٌ ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (مقادِّمٌ) ، فإذا لم يكنْ ذا فيما هو بمنزلةِ التَّصغيرِ في أنَّ ثالثَهُ حرفُ لينٍ كما أنَّ ثالثَ التَّصغيرِ حرفُ لينٍ ، و ما قبلَ حرفِ لينِه مفتوحٌ ، كما أنَّ ما قبلَ حرفِ لينِ التَّصغيرِ مفتوحٌ ، و ما بعدَ لينِه مكسورٌ ، كما كانَ ما بعدَ لينِ التَّصغيرِ مكسورًا ــ فكذلكَ لا يكونُ في التَّصغيرِ ، فعلى هذا فقسْ ، و هذا قولُ الخليلِ " . [3]

و لهذا لم يصغِّرْ (مُحْمرًّا) على (مُحَيْمِرٌ) ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (مفاعِلٌ) ، بل لا بدّ من حذفِ إحدى الرَّائَين ، و لا (مُقْعَنْسِسًا) على (مُقَيْعِنسٍ) ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (مَفاعنل) ، و صغَّر (حَمَارَّةً) [4] ، فقالَ فيها : (حُمَيْرَّةٌ) ؛ " لأنَّكَ لو كسَّرتَ (حمارَّةً) للجمعِ لم تقلْ : (حمائرُّ) ، و لكنْ تقولُ : (حمارٌّ) ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (فعائلٌّ) كما لا يكونُ (مفاعِلٌّ) " . [5]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٤٣٤ .

[2] ينظر الأصول في النحو ٣ / ٤٧ .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٤٢٦ .

[4] الحَمَارَّةُ : شدَّةُ القَيْظِ ، و الجمع حَمَارٌّ . ينظر لسان العرب ٤ / ٢١١ (ح م ر) .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٤٢٧ ــ ٤٢٨ .

المَبْحَثُ الخامسُ : عُروضُ النِّسب .

المسألةُ الأولى : أَثَرُ النَّسبِ في إكسابِ المنسوبِ معنى الوصفِ :

يكتسبُ الاسمُ إذا عرضتْ عليه النّسبةُ معنى الوصفِ و إنْ كانَ جامدًا في الأصل ، و يترتَّبُ على ذلكَ المسائلُ النحويَّة التَّالية :

١ ـ النَّعتُ به ، نحو (مررتُ برجلٍ قُرَشيٍّ ، أو تميميٍّ ، أو بِصْريٍّ) ، " فهذا و نحوهُ ليس بمشتقٍّ ؛ لأنَّهُ لم يُؤخذْ من فعلٍ ، كما أُخذَ (ضاربٌ) من (ضَرَبَ) ، و إنَّما هو مُتأوَّلٌ بـ (منسوب ، و معزُوٍّ) ، فهو في معنى اسمِ المفعولِ ؛ إذْ (منسوبٌ ، و معزوٌّ) من أسماءِ المفعولينَ " [1] ، و يفيدُ حينئذٍ ما تفيدُهُ الصِّفةُ المحضةُ " من التَّخصيصِ في النَّكراتِ ، و التَّوضيحِ في المعارفِ ، نحو (رأيتُ رجلا كوفيًّا ، و زيدًا الكوفيَّ) ، و قد يأتي للتَّعظيمِ ، و التّحقيرِ ، و غيرِهما كالصِّفة " [2] .

و قيَّدَ ابنُ مالكٍ ـ رحمهُ الله ـ الوصفَ بها بأنْ يكونَ النَّسبُ مقصودًا ، و ذلكَ ليخرجَ " (قُمْرِيٌّ) ، و نحوُهُ من الأسماءِ المنسوبةِ في الأصلِ ، و غلبتْ على أجناسٍ لا يُعرضُ فيها لنسب " [3] .

٢ ـ عملُهُ عملَ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ إنْ أُوِّلَ بـ (منسوبٍ) ، فيرفعُ حينئذٍ نائبَ فاعلٍ ظاهرًا ، أو مضمرًا ، و عَمَلَ الفعلِ المبنيِّ للفاعلِ إنْ أُوِّلَ بـ (مُنتسِبٍ) ، فيرفعُ حينئذ فاعلا ظاهرًا ، أو مضمرًا ، فإذا قلتَ : (مررتُ برجلٍ تميميٍّ) ، و (برجلٍ مصْريٍّ حمارُهُ) رفع " في الأوَّلِ ضميرَ الموصوفِ ، و في الثّاني مُتعلِّقَهُ مثلَ سائرِ الصِّفات ، و لا يعملُ في المفعولِ به ؛ إذ هو بمعنى اللازمِ (منتسِبٍ ، أو منسوبٍ) ، و لعدمِ مشابهتِه للفعلِ لفظًا لا يعملُ إلا في مُخصِّصِ تلكَ الذّاتِ المبهمةِ المدلولِ عليها إمَّا ظاهرًا ، كما في (برجلٍ مصريٍّ حمارُهُ) ، أو مضمرًا ، كما في (برجلٍ تميميٍّ) ، و لا يعملُ في غيرِه إلا في الظّرفِ الذي يكفيهِ رائحةُ الفعلِ نحو (أنا قُرَيشِيٌّ أبدًا) ، أو في الحالِ المُشْبهةِ لهُ ، كما مضى في

---

[1] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٣ / ٤٨ .

[2] ينظر حاشية الجارَبَرْدِيّ لابن جماعة ١ / ٩٩ .

[3] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤١٠ .

بابِهِ ، قالَ عِمْرانُ بنُ حِطّانَ :[1]

يَوْمًا يمانٍ إذا لاقَيْتُ ذا يَمَنٍ و إنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْناني[2] " .[3]

٣ ـ تسويغُ الابتداءِ بالنَّكرةِ ، سواءٌ كانت خَلَفًا عن موصوفٍ نحو (تميميٌّ عندي) ، أم معطوفةً على وصفٍ ، نحو (تميميٌّ و رجلٌ في الدّارِ) .[4]

٤ ـ توحيدُهُ و إنْ كان مرفوعُهُ مثنًّى ، أو مجموعًا ، فيجري مَجرى الصِّفةِ ، كما يقالُ : (أقائمٌ الزّيدانِ ؟ ، و الزّيدونَ) ، قال سيبويهِ : " وكذلكَ (أقرشيٌّ قومُكَ ؟) ، و (أقرشيٌّ أبواكَ ؟) إذا أردتَ الصِّفةَ جرى مَجرى (حسنٍ ، و كريمٍ) ، و إنَّما قالتِ العربُ : (قالَ قومُكَ ، و قالَ أبواكَ) ؛ لأنَّهم اكتفَوا بما أظهروا " .[5]

و على هذا تقولُ في النَّعتِ السَّببيِّ أيضًا : (مررتُ بامرأةٍ قرشيٍّ أبواهــا ، و قرشيٍّ قومُها) ، و من قـالَ : (أكلوني البراغيثُ) قالَ فيما تقدَّمَ : (أقرشيُّونَ قومُكَ ؟) ، و (أقرشيَّانِ أبواكَ ؟) ، و (مررتُ بامرأةٍ قرشيَّينِ أبواها ، و قرشيِّينَ قومُها) .

٥ ـ جمعُهُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا بعدَ أنْ كان قبلَ النّسبِ ممتنعًا[6] ، و ذلك نحو (أحمرَ ، و أعجمَ) ، فإنَّه قبلَ النسبِ لا يجوزُ جمعُهُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، فلا يُقالُ : (أحمرونَ) ، و لا (أعجمونَ) ، بل يُجمعُ على (فُعْلٍ) ، فيُقال : (حُمْرٌ ، و عُجْمٌ) ، و بعـد النَّسبِ يُقالُ : (أَحْمريُّونَ ، و أَعْجميُّونَ) ، و لهذا حُمِلتْ قراءةُ الجمهـورِ : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾[7] ، و قولُ الكُمَيْتِ :

وَ مَا ضَرَبَتْ هَجائِنَ مِنْ نِزارٍ فَوالِجُ مِنْ فُحُولِ الأعْجَمِينا[8]

و قولُ الآخَرِ :

---

[1] هو عِمران بن حِطّان السَّدوسيّ ، أحدُ رؤوس الخوارج ، و شعرائهم ، ينظر : ألاغاني ١٨ / ١١٤ ، و خزانة الأدب ٥ / ٣٥٠ .

[2] البيت من البسيط ، و هو له خزانة الأدب ٥ / ٣٥٧ .

[3] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٣ ـ ١٤ .

[4] ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٢٢ .

[5] ينظر الكتاب ٢ / ٣٦ ـ ٣٧ .

[6] هذه المسألةُ من مسائل الخلاف بين البصريِّين و الكوفيِّين ، و قد سبق عرضُها ، ينظر صفحة (٨٢) .

[7] سورة الشعراء ٢٦ / الآية ١٩٨ .

[8] سبق تخريج البيت ، ينظر صفحة (٨٢) .

فَما وَجَدَتْ نِساءُ بَني نِزارٍ حَلائِلَ أَحْمَرِينَ وَ أَسْوَدِينا [1]

على حذفِ ياءِ النَّسبِ ، و هو عندَ البصريِّينَ شاذٌّ .

تعقيـــبٌ :

إذا نُسبَ إلى اسمٍ ما فإنَّهُ يكتسي حُلَّةَ الوصفِ و إنْ كانَ جامدًا ، و في هذا اعتـــدادٌ بالوصفِ العارضِ عليهِ للنَّسبِ ، فتجري عليهِ أحكامُ الصِّفةِ في المسائلِ النَّحويةِ التَّالية :

١ ــ وقوعُهُ نعتًا مُفيدًا ما يفيدُهُ النَّعتُ من التخصيصِ ، و التوضيحِ ، و التَّعظيمِ ، و التَّحقيرِ ، و نحوِ ذلكَ ، و مؤوَّلا بــ (منسوبٍ ، أو مُنتسِبٍ) .

٢ ــ عملُهُ عملَ الفعلِ ، فيرفعُ ما بعدهُ ظاهرًا ، أو مُضمرًا على أنَّه نائبُ فاعلٍ إنْ أُوِّلَ بــ (منسوبٍ) ، و فاعلٌ إنْ أُوِّلَ بــ (مُنتسِبٍ) ، و لَمَّا كانَ عاملا عملَ الفعلِ بالــشبهِ المعنويِّ لا اللفظيِّ ، لم يعملْ في غيرِ ما سبقَ إلا في الظرفِ ، و الحالِ .

٣ ــ وقوعُهُ مبتدأً مع كونِهِ نكرةً ؛ لأنَّهُ في التَّقديرِ خَلَفًا عن موصوفٍ ، أو مــسوِّغٌ لوقوعِ غيرِهِ إذا عُطِفَ عليهِ .

٤ ــ إفرادُهُ مع كونِ مرفوعِهِ مثنًّى ، أو مجموعًا تنزيلا لهُ منزلةَ اسمِ الفاعلِ إلا على لغةِ (أكلوني البراغيثُ) .

٥ ــ جمعُهُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، و ذلكَ في نحوِ (أفعلَ) من الصِّفاتِ عندَ من يمنعُ جمعَها عليهِ ، و همُ البصريُّونَ ، و قد اتَّخذوا من حذفِ ياءِ النَّسبِ وجهًا أوَّلوا به كلَّ ما جاءَ من (أفعلَ) مجموعًا جمعَ مذكَّرٍ سالمًا .

---

[1] سبق تخريج البيت ، ينظر صفحة (٨٢) .

المسألةُ الثانيةُ : أَثَرُ النَّسَبِ على عينِ ما حُرِّكتْ عينُهُ لحذفِ فائِه ، أو لامِه :

الثلاثيُّ الَّذي حُذِفَ منهُ أحدُ أصولِه لا يخلو أنْ يكونَ المحذوفُ فـاءَهُ ، أو عينَـهُ ، أو لامَهُ ، و في النَّسبِ إلى كلٍّ ذلك تفصيلٌ للنحاة يدورُ حولَ ردِّ المحذوفِ ، و عدمِ ردِّهِ .[1]

فإنْ تحرَّكت العينُ بسببِ ما لحقَ الكلمةَ من الحذفِ إمَّا بالحركةِ المنقولةِ مـن الفـاءِ المحذوفةِ ، كـ (شِيَة) [2] ، أو لكونِ العينِ قد غدتْ حرفَ إعرابٍ ، كـ (يدٍ ، و غدٍ ، و اسمٍ) ، و قد كانَتْ قبلَ الحذفِ ساكنةً ، ثُمَّ رُدَّ المحذوفُ ؛ لعروضِ النَّسبِ إليها ــ ففي الاعتدادِ بالنَّسبِ ، و ما يترتَّبُ عليهِ من رجوعِ سكونِ العينِ ، و عدمِ الاعتدادِ بهِ ، و مـا يترتَّبُ عليهِ من بقاءِ العينِ محرَّكةً خلافٌ .

و بعدَ النَّظرِ في كلِّ ثلاثيٍّ ساكنِ العينِ حُذِفَ أحدُ أصولِه ، فتحرَّكتْ عينُهُ ، ثُمَّ نُسبَ إليه بردِّ المحذوفِ جوازًا ، أو وجوبًا وجدتُ أنَّ ذلك لا يخرجُ عن ثلاثةِ أحوالٍ :

الحالُ الأوَّلُ : أنْ يكونَ محذوفَ الفاءِ معتلَّ اللامِ ، و قد تحرَّكتْ عينُهُ بالحركةِ المنقولةِ من الفاءِ المحذوفةِ ،كـ (شِيَة) ، فيجبُ في النَّسبِ إليه ردُّ فائِه ؛ " لأنَّهُ علـى حـرفَينِ أحدُهما حرفُ لينٍ ، و لا تكونُ الأسماءُ على ذلكَ ، فإنَّما صلَحَ قبلَ النَّسبِ من أجلِ هـاءِ التَّأنيثِ ، فإذا نسبتَ إليه حذفتَ الهاءَ " .[3]

الحالُ الثَّانيةُ : أنْ يكونَ محذوفَ الـلامِ صحيحَ العينِ ، ولَمْ تُردَّ لامُهُ في تثنيـةٍ ، و لا جمعٍ ، كـ (يدٍ ، و غدٍ ، و حرٍ) ، و (دمٍ ، و ثُبة) عندَ سيبويه [4] ، فحينئذٍ يجـوزُ ردُّ لامِه ، فيجري فيه الخلافُ ، و يجوزُ ألا تردَّ فيُنسبُ إليه على لفظِه بـلا خـلافٍ ، قـالَ سيبويهِ : " اعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ على حرفَينِ ذهبتْ لامُهُ ، و لم يُردَّ في تثنيةٍ إلى الأصلِ ، و لا

---

[1] ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٣٥٧ ــ ٣٧٠ , و المقتضب ٣ / ١٥٢ ــ ١٥٩ ، و شرح المفصَّل لابن يعيش ٦ / ٢ ــ ٦ ، و شرح الشّافية للرّضيّ ٢ / ٦١ ــ ٧١ .

[2] " الوشْيُ في اللونِ : خلطُ لونٍ بلونٍ ، و كذلك في الكلامِ ، يقالَ : وَشَيْتُ الثّوبَ أَشيهِ وشْيًا ، و شِيَةً " ، ينظر لسان العرب ١٥ / ٣٩٢ (و ش ي) .

[3] ينظر المقتضب ٣ / ١٥٦ .

[4] ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٨ ، خلافًا للمبرِّدِ في (دمٍ) ؛ إذ أصلُها عنده (دَمَيٌ) محرَّكةُ العينِ ، ينظر المقتضب ٣ / ١٥٣ ، و نُسب للأخفش أيضًا في شرح الملوكي لابن يعيش ٤١٤ ، و للأخفش في (ثُبَة) ؛ إذْ هي عنده محذوفةُ العينِ ، لا اللامِ من (ثاب يثوبُ) ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٤٠٧ ، و تبعه الزَّجَّاجُ في معاني القرآن ٢ / ٧٩ ، و العُكْبَريُّ في اللباب في عللِ البناءِ و الإعراب ٢ / ٣٧١ .

في الجمعِ بالتَّاءِ ، كانَ أصلُهُ (فعْلَ ، أو فعَلَ ، أو فعُلَ) فإنَّكَ فيهِ بالخيارِ إنْ شئتَ تركتَهُ على بنائه قبلَ أنْ تُضيفَ إليه ، و إنْ شئتَ غيَّرتَهُ ، فرددتَ ما حُذِفَ منهُ " .[1]

الحالُ الثَّالثةُ : أنْ يكونَ محذوفَ اللامِ ، و قد عُوِّضَ عنها بهمزةِ وصلٍ في أوَّلِه ، كـ (اسمٍ) ، فيجوزُ حينئذٍ ردُّ لامِه ، و حذفُ همزةِ الوصلِ ، فيجري فيه الخلافُ ، و يجوزُ ألا تُردَّ فيُنسبُ إليهِ على لفظِه بلا خلافٍ ، قالَ سيبويه : " هذا بابُ الإضافةِ إلى ما فيهِ الزَّوائدُ من بناتِ الحرفَينِ ، فإنْ شئتَ تركتَهُ في الإضافةِ على حالِه قبلَ أنْ تُضيفَ ، و إنْ شئتَ حذفتَ الزَّوائدَ ، و رددتَ ما كانَ لهُ في الأصلِ " [2] ، و ممَّا مثَّل به ممَّا حُذِفَتْ همزتُهُ ، و رُدَّت لامُهُ (سَمَوِيٌّ) في النَّسبِ إلى (اسْمٍ) ، و " الأصلُ فيهِ (سِمْوٌ) على وزن (فِعْلٍ) بكسرِ الفاءِ ، و سكونِ العينِ " .[3]

فعندَ النّسبِ إلى كلِّ ما سبقَ مِمَّا كانَتْ عينُهُ ساكنةً في الأصلِ ، ثُمَّ تحرَّكتْ بعدَ الحذفِ مذهبانِ :

أحدُهما : مذهبُ سيبويهِ ، و هو فتحُ العينِ إمَّا إجراءً لها مُجرى (إبِلٍ ، و نَمِرٍ) ؛ لكراهةِ توالي الكَسَراتِ ، و ياءِ النَّسبِ المشدَّدةِ [4] فيما كُسِرتْ بعدَ الحذفِ عينُهُ ، قالَ سيبويه : " و تقولُ في الإضافةِ إلى (شِيَةٍ) : (وِشَوِيٌّ) لم تُسْكِنِ العينَ ، كما لم تُسْكِنِ الميمَ إذا قالَ : (دَمَوِيٌّ) ، فلمَّا تركتَ الكسرةَ على حالِها جرتْ مَجرى (شَجَوِيٌّ) ... ، فإنَّما ألقوا الكسرةَ فيما كانَ مكسورَ الفاءِ على العيناتِ ، و حذفوا الفاءَ " .[5]

و في ذلكَ تركٌ للاعتدادِ بالنَّسبِ العارضِ ، قالَ الرّضيُّ : " و لم تُجعلْ ساكنةً كما كانَتْ في الأصلِ ؛ لأنَّ الفاءَ و إنْ كانَتْ أصلا إلا أنَّ ردَّها ههنا لضرورةٍ كما ذكرْنا ، و هذهِ الضرورةُ عارضةٌ في النَّسبِ ، فلم يُعتدّ بها " .[6]

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٧ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٣٦١ .

[3] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧ ـ ٨ .

[4] ينظر المقتضب ٣ / ١٣٦ .

[5] ينظر الكتاب ٣ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

[6] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٢ / ٦٣ .

و إمَّا لخفَّةِ الفتحِ فيما حُرِّكتْ عينُهُ لكونِها بعدَ الحذفِ حرفَ إعرابٍ [1] ، فتقـــولُ في (يدٍ ، و غدٍ ، و حرٍ ، و دمٍ) إذا رددتَ المحذوفَ : (يَدَوِيٌّ ، و غَدَوِيٌّ ، و دَمَـــوِيٌّ ، و حِرَحِيٌّ) ، قالَ سيبويه : " فإنْ قيلَ : فهلا قالوا : (غَدْوِيٌّ) ، و إنَّما (يدٌ ، و غدٌ) كلُّ واحدٍ منهما (فَعْلٌ) ، يُستدلُّ على ذلكَ بقولِ ناسٍ من العربِ : آتيكَ غدْوًا ، يريـــدون : (غدًا) ، قالَ الشاعرُ :

و ما النَّاسُ إلا كَالدِّيارِ و أهْلُها بِها يَوْمَ حَلُّوها و غَدْوًا بَلاقِعُ [2]

و قولُهم : (أيدٍ) ، و إنَّما هي (أفْعُلُ) ، و (أفْعُل) جماعُ (فَعْلٍ) ؛ لأنَّهم ألحقُـــوا ما ألحقُوا و هم لا يريدونَ أنْ يُخرِجُوا من حرفِ الإعرابِ التَّحرُّكَ الذي كانَ فيه ؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يزيدوا ؛ لجهْدِ الاسمِ ما حذفوا منهُ ، فلم يريدوا أنْ يُخرِجُوا منهُ شيئًا كانَ فيـــهِ قبلَ أنْ يُضيفوا " . [3]

و ثانيهما : مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ ، و هو رجوعُ العينِ إلى أصلِها من السُّكونِ ؛ لأنَّ موجبَ تحريكِها قد زالَ برجوعِ المحذوفِ ، فتقولُ على مذهبِه في النَّسبِ إلى الأمثلـــةِ السَّابقةِ : (وِشْيِيٌّ ، و يَدْوِيٌّ ، و غَدْوِيٌّ ، و حِرْحِيٌّ ، و ثُبْوِيٌّ ، و سِمْوِيٌّ) .

تعقيـــبٌ :

إذا حُذفَ من الثُّلاثيِّ الأصولِ السَّاكنِ العينِ أحدُ حروفِهِ ، فتحرَّكتْ بهذا الحذفِ عينُهُ إمَّا بالحركةِ المنقولةِ ، كـــ (شيَةٍ) ، و أصلُها : (وِشْيٌ) ، و إمَّـــا بحركـــةِ الإعـــرابِ ؛ لصيرورةِ العينِ بعدَ حذفِ اللامِ آخرَ الكلمةِ ، كـــ (يدٍ ، و غدٍ ، و حرٍ ، و اســـمٍ) ، و أصلُها : (يَدْيٌ ، و غَدْوٌ ، و حِرْحٌ ، و سِمْوٌ) ، ثُمَّ نُسبَ إليه بعد ردِّ المحذوفِ جـــوازًا ، أو وجوبًا فإنَّ سيبويه يفتحُ العينَ إنْ كانَتْ مكسورةً ، كما يُفتحُ نحوُ (إبِـــلٍ ، و نَمِـــرٍ) كراهةَ أنْ تتوالى الكَسَراتُ ، و يـــاءُ النَّسبِ المضعَّفةُ ، فيقولُ في (شيَةٍ) : (وِشَوِيٌّ) ، و إنْ لم تكنْ مكسورةً ؛ لكونـــها حرفَ إعرابٍ حرَّكها ؛ لئلا يحـــرِمَها الحركةَ ، و اختـــارَ لها الفتـــحَ لخفَّتِهِ ، فيقـــولُ في (يدٍ ، و غدٍ ، و حرٍ ، و اسمٍ) : (يَدَوِيٌّ ، و غَدَوِيٌّ ، و

---

[1] ينظر النّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٩٤ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٦٧ .

[2] سبق تخريجه ، ينظر صفحة (٢٧٤) .

[3] ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٨ .

حِرَحِيٌّ ، و سِمَوِيٌّ) ، و في اختيارِه عدمُ اعتدادٍ بعارضِ النَّسبِ ، و ما ترتَّبَ عليهِ من رجوعِ المحذوفِ .

و أمَّا الأخفشُ فإنَّه يُعيدُ العينَ إلى أصلِها منَ السُّكونِ ، فيقولُ فيما سبقَ : (وِشْيِيٌّ ، و يَدْوِيٌّ ، و غَدْوِيٌّ ، و حِرْحِيٌّ ، و سِمْوِيٌّ) ، و في ذلكَ اعتدادٌ بالنَّسبِ العارضِ ، و ما ترتَّبَ عليهِ من رجوعِ المحذوفِ .

قالَ ابنُ جني مُعلِّلا ، و مؤيِّدًا اختيارَ سيبويه : " لأنَّهم لو حذفوا الحركةَ عندَ ردِّ اللامِ لكانتِ اللامُ كأنَّها لم تُردّ ؛ لأنَّها قد عاقبتِ الحركةَ ، فإذا حذفتَ الحركةَ بعدَ الرَّدِّ كنتَ لحذفكَ إيّاها كمَنْ لم يردّ ، و صارَ ردُّكَ كلا ردٍّ ، هذا قولُ أبي عليٍّ فيما أخذتُهُ عنه [1] ... ألا ترى أنَّ الشّاعرَ لمَّا ردَّ الحرفَ المحذوفَ بقّى الحركةَ التي أحدثها الحذفُ بحالها قبلَ الردِّ في قولِه :

يَدَيَانِ بَيْضاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعانِكَ أَنْ تُضامَ و تُضْهَدَا [2]

فتحريكُهُ الدّالَ بعد ردِّ الياءِ دلالةٌ على صِحّةِ ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ من تبقيةِ الحركةِ بعدَ الرَّدِّ " . [3]

قلتُ : قولُ ابنِ جني ــ إنْ صحَّ فهمي لهُ ــ بدأ بالقياسِ المؤيِّدِ للأخفشِ ، و انتهى بالسَّماعِ المؤيِّدِ لسيبويهِ ؛ لأنَّ اللامَ إذا كانت معاقبةً للحركةِ ــ و هي كذلكَ ــ وجبَ ألا يتواردا على اللَّفظِ ، و أنْ يُخليَ أحدُهما للواردِ مكانَهُ ، و تحريكُ الدَّالِ في (يدَيانِ) مع رجوعِ الياءِ ــ و رجوعُها في التَّثنيةِ عارضٌ ، كرجوعِها في النَّسبِ ــ يقوِّي مذهبَ سيبويه .

و لَمَّا كانَ هذا مذهبًا مطَّرِدًا لهما قالَ سيبويهِ في النَّسبِ إلى (شاة) ، و أصلُها : [4] (شَوْهَة) على وزنِ (فَعْلَة) ، فحُذفت الهاءُ ، و انفتحت الواوُ ؛ لمجاورتها تاءَ التَّأنيثِ ، فلمَّا تحرَّكتِ الواوُ ، و انفتحَ ما قبلَها قُلبتْ ألِفًا ، و عندَ النَّسبِ إليها تُحذف تاءُ التَّأنيثِ ،

---

[1] ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٨٣ .

[2] سبق تخريجُهُ في صفحة (٢٧٤) .

[3] ينظر المنصف ١ / ٦٣ ــ ٦٤ .

[4] ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٢٨٠ .

و تُردُّ الهاءُ _ قالَ سيبويهِ : (شاهِيٌّ) [1] ، فأبقى للعينِ حركتَها التي قُلبتْ من أجلِها ألفًا ، و لم يعتدّ بردِّ اللامِ ، و قالَ الأخفشُ : (شَوْهِيٌّ) [2]، فأعادَ العينَ إلى أصلِها .

و قد نَسبَ الشَّنْتَمريُّ إلى المبرِّدِ موافقتَهُ للأخفشِ مطلقًا ، فقالَ : " و كـان المـبرِّدُ يذهبُ إلى مثلِ قولِ الأخفشِ ، و أنَّ الشّيءَ إذا رُدَّ منه ما ذهبَ وجبَ أنْ يُنسبَ إليهِ على بنائه " . [3]

و في نِسبةِ ذلكَ للمبرِّدِ نظرٌ ، و الصَّوابُ أنَّ المبرِّدَ وافقَ الأخفـشَ في (شِـيَةٍ) دونَ غيرِها ، و فرَّقَ بينَ ما حُرِّكتْ عينُهُ لكونِها حرفَ إعرابٍ ، و ما حُرِّكتْ عينُهُ بالحركـةِ المنقولةِ من الفاءِ ؛ " لأنَّ الشَّينَ إنَّما تحرَّكتْ بحركةِ الواوِ ، و حُذفتِ الواوُ ، و لم يجُـزْ أنْ يُبتدأَ بالشِّينِ ساكنةً ، فلمَّا رجعتِ الواوُ رُدَّتِ الشِّينُ إلى السُّكونِ " . [4]

و قال عليُّ بن عيسى الرُّمَّاني عن مذهبَي سيبويهِ ، و الأخفشِ في النَّسبِ إلى (شِيَةٍ) : " و كلا المذهبَينِ صوابٌ " . [5]

فأمَّا النَّسبُ إلى (يدٍ ، و غدٍ) ، و نحوِهما ، و (شاةٍ) فقد رجعَ الأخفشُ عنـه في كتابهِ **الأوسط** ، فوافقَ سيبويهِ ، و ذكرَهُ سماعًا عن العربِ . [6]

قلتُ : إذا تعارضَ السَّماعُ ، و القياسُ وجبَ التمسُّكُ بالسماعِ ، و طرحُ القياسِ ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] ينظر الكتاب ٣ / ٣٦٧ .

[2] ينظر رأي الأخفش في التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ٢١١ .

[3] ينظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٩٩ .

[4] ينظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد ٢١١ .

[5] نقلا عن محقِّق كتاب ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٦١٩ .

[6] ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٧١ ، و ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

المسألةُ الثّالثةُ : أَثَرُ الحركةِ المجتلبةِ للنَّسبِ على حركاتِ اللفظِ ، و إعلالِ حروفِه :

١ ــ إذا كانَ الاسمُ المنسوبُ إليه على ثلاثةِ أحرفٍ ، و كان صحيحَ اللامِ ، مكسورَ العينِ ، وجبَ فتحُ عينِهِ في النَّسبِ ، سواءٌ أكانت فاؤُهُ مكسورةً ، كـ (إِبِلٍ) ، أم مفتوحةً ، كـ (نَمِرٍ) ، أم مضمومةً ، كـ (دُئِلٍ) ؛ " لأنَّكَ لو لم تفتحْهُ لصارَ جميعُ حروفِ الكلمةِ المبنيَّةِ على الخفَّةِ ــ أيْ : الثلاثيّةِ المجرَّدةِ من الزوائدِ ــ أو أكثرُها على غايةٍ من الثِّقلِ بتتابعِ الأمثالِ من الياءِ ، و الكسرةِ " . [1]

فإذا كُسِرتْ فاءُ الكلمةِ قبلَ النَّسبِ إتباعًا لكسرةِ العينِ إذا كان حرفًا حلقيًّا ــ و هي لغةُ تميمٍ [2] ــ نحو قولِهم في (الصَّعِقِ) : (صِعِقٌ) فإنَّ القياس أنْ يقالَ في النَّسبِ إليه : (صَعَقِيٌّ) تُفتحُ العينُ المكسورةُ ، كما هو الواجبُ في مثلِها ، فيرجعُ الفتحُ إلى الفاءِ ؛ لزوالِ سببِ الإتباعِ ، إلا أنَّ سيبويهِ ــ رحمه اللهُ ــ قالَ : " و قد سمِعْنا بعضَهم يقولُ في (الصَّعِقِ) : (صِعِقِيٌّ) يدعُهُ على حالِه ، و كَسَرَ الصَّادَ ؛ لأنَّهُ يقولُ : (صِعِقٌ) ، و الوجهُ الجيّدُ فيه (صَعَقِيٌّ) ، و (صِعِقِيٌّ) جيِّدٌ " . [3]

و مع ما حكاهُ سيبويهِ سماعًا عن العربِ في النَّسبِ إلى (صِعِقٍ) لم يجِزْهُ النحاةُ في النَّسبِ إلى (قِسِيٍّ) ، فلا يقال : (قِسَوِيٌّ) بكسرِ القافِ [4] ، قال سيبويه : " و تقولُ في الإضافةِ إلى (قِسِيٍّ ، و ثِدِيٍّ) : (ثُدَوِيٌّ ، و قُسَوِيٌّ) [5] ؛ لأنَّها (فُعُولٌ) ، فتردُّها إلى أصلِ البناءِ ، و إنَّما كُسِرَ القافُ ، و الثَّاءُ قبلَ الإضافةِ ؛ لكسرةِ ما بعدَها ، و هو السِّينُ ، و الدَّالُ ، فإذا ذهبتِ العلَّةُ صارتا على الأصلِ " . [6]

٢ ــ إذا نسبتَ إلى (كُنْتُ) ــ علمًا ــ حذفتَ عجُزَهُ ، و نسبتَ إلى صدرِهِ ، كما تقولُ في (تأبَطَ شرًّا) : (تأبَّطِيٌّ) ، فتقولُ حينئذٍ : (كُونِيٌّ) ، حكى ذلكَ سيبويهِ سماعًا

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٨ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ١٠٧ ــ ١٠٨ .

[3] ينظر المصدر السّابق ٣ / ٣٤٣ .

[4] ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٦٧ .

[5] عند النسب إلى (قِسِيٍّ) تُحذفُ أولى الياءين لزيادتها ، ثُمّ تُفتحُ السينُ كـ (إبِلٍ) ، فتنقلبُ الياءُ ألفًا ، ثمّ تُقلبُ عند النَّسبِ واوًا ، و يُعاد للقافِ ضمَّتُها ؛ لزوالِ علَّةِ كسرها .

[6] ينظر الكتاب ٣ / ٣٤٦ .

عن العربِ [1] ، و ذلك ؛ " لأنَّهُ أضافَ إلى المُصدَّرِ ، فحذفَ الفاعلَ ، و هو التّاءُ ، فانكسرَ اللامُ لأجلِ ياءِ النَّسبِ ، فرجعَ العينَ الساقطةَ للسَّاكنينِ ، و هذه الكسرةُ و إنْ كانتْ لأجلِ الياءِ التي هي كالكلمةِ المنفصلةِ إلا أنَّهُ إنّما ردَّ العينَ ؛ لأنَّ أصلَ اللامِ الحركةُ ، و سكونُها عارضٌ ، و كانَ الوجهُ أنْ يُقالَ : (كانيٌّ) ... لكنَّهُ أبقى الفاءَ في (كُونيٌّ) على أصلِ ضمِّهِ قبلَ النَّسبِ تنبيهًا على المنسوبِ إليهِ " [2]، وعلى هذا تقولُ في (قُمْتُ) : (قُوميٌّ) . [3]

٣ ــ إذا نسبتَ إلى نحوِ (طَيٍّ ، و لَيٍّ) فككتَ الإدغامَ ؛ " لئلا يجتمعَ أربعُ ياءاتٍ في البناءِ الموضوعِ على الخفَّةِ ، فيُحرَّكُ العينُ بالفتحِ الذي هو أخفُّ الحركاتِ ، فيرجعُ العينُ إنْ كانتْ واوًا إلى أصلِها ؛ لزوالِ سببِ انقلابِها ياءً ــ و هو اجتماعُهما معَ سكونِ الأوَّلِ ــ فتقولُ في (طَيٌّ) : (طَوَويٌّ) ، و يبقى الياءُ بحالِها نحو (حَيَويٌّ) ، و تُقلبُ الياءُ الثانيةُ واوًا " [4] ، و لا تُقلبُ الواوُ الأولى في (طَوَويٌّ) ، و الياءُ في (حَيَويٌّ) ألفًا مع تحرُّكِهما و انفتاحِ ما قبلَهما ؛ لأنَّ حركتَهما عارضةٌ للنَّسبِ ، و أصلُهما السُّكونُ ، كما لا تُقلبُ الواوُ بعدَهما ؛ لعروضِ الفتحةِ قبلَها .

٤ ــ إذا سمَّيتَ رجلا بــ (يَعِدَ) ، " فالقياسُ فتحُ العينِ ، فتقولُ فيهِ : (يَعَديٌّ) ، فتنظرُ إلى اللَّفظِ ، لا إلى أصلِ الوزنِ " . [5]

فإذا انفتحتِ العينُ ، و قد عُلِمَ أنَّ الواوَ إنَّما حُذفتْ لوقوعِها بينَ ياءٍ ، و كسرةٍ لَمْ يُعتدَّ بها ، فلا ترجعُ الواوُ ؛ لأنَّ الفتحَ عارضٌ للنَّسبِ .

تعقيبٌ :

الاسمُ المنسوبُ إليهِ تطرأُ عليهِ بسببِ النَّسبِ تغييراتٌ بعضُها عامٌّ في كلِّ منسوبٍ ، و هو كسرُ ما قبلَ ياءِ النَّسبِ ، و بعضُها خاصٌّ بلفظٍ دونَ لفظٍ ، و من الخاصِّ مِمَّا يتعلَّقُ

---

[1] ينظر المصدر السَّابق ٣ / ٣٧٧ .
[2] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٧٧ .
[3] ينظر سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٢٥ .
[4] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ٤٩ ــ ٥٠ .
[5] ينظر حاشية الجارَبَرْديّ لابن جماعة على شرح الشافية للجارَبَرْديّ ١ / ١٠٢ .

بالعُروضِ ؛ لما يترتَّبُ عليهِ من أحكامٍ : إبدالُ حركةٍ مكانَ حركةٍ ، كقولِهم : (نَمَرِيٌّ ، و إِبَـلِيٌّ) في النَّسبِ إلى (نَمِرٍ ، و إِبِلٍ) ، و منهُ زيادةُ حركةٍ ، كقولِهم : (طَوَوِيٌّ ، و حَيَوِيٌّ) في النَّسبِ إلى (طَيٍّ ، و حَيٍّ) ، و منهُ حـذفُ كلمةٍ ، كالنَّسبِ إلى (تـأبَّطَ شرًّا) إذْ يُقالُ : (تأبَّطِيٌّ) .[1]

فإذا نُسبَ إلى ثلاثيٍّ ، أو ما يئولُ عندَ النَّسبِ إلى ثلاثيٍّ ، و قد كُسرت فاؤهُ إتباعًـا لكسرةِ الحرفِ الذي بعدَها [2] فالقياسُ أنْ يعودَ للفاءِ حركتُهُ ؛ لأنَّ سببَهُ ، و هو كسرُ مـا بعدَها يزولُ بالنَّسبِ لوجوبِ فتحهِ ، و في هذا اعتدادٌ بالنَّسبِ العارضِ ؛ لأنَّـه لَمَّـا زالَ السَّببُ زال المُسبَّبُ ، فيُقالُ في (صِعِقٍ) ، و أصلُهُ (صَعِقٌ) كُسرتْ فاؤهُ إتباعًا لكـسرةِ عينِه : (صَعَقِيٌّ) ، و في (قِسِيٍّ ، و عِصِيٍّ ، و ثِدِيٍّ) ـ أعلامًا ـ تقولُ : (قُسَوِيٌّ ، و عُصَوِيٌّ ، و ثُدَوِيٌّ) ، إلا أنَّه قد سُمِعَ في (صِعِقٍ) وجهان :

الأوَّلُ : (صِعِقِيٌّ) ، و هو في غايةِ الشُّذوذِ ؛ لأنَّ الغرضَ من الإتباعِ التماثلُ الصَّوتيُّ ليعملَ اللسانُ من جهةٍ واحدةٍ فتخفَّ الكلمةُ ، و هذا التوالي للكَسَراتِ ، و بعـدَها يـاءا النَّسبِ ثقيلٌ ، ثُمَّ إنَّ فتحَ العينِ يتبعُهُ فتحُ الفاءِ ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، فيتحقَّقُ فيه من الخفَّةِ مـا في الإتباعِ ، بل ههنا أخفُّ لخفَّةِ الفتحة .

الثاني : (صِعَقِيٌّ) ، و فيه إهمالٌ للاعتدادِ بالنَّسبِ العارضِ ، و قد حكمَ عليهِ سيبويهِ بأنَّهُ جيِّدٌ ، و وجهُ ذلكَ أنَّ مَنْ أتبعَ ـ و هم بنو تميمٍ ـ فإنَّ مِنْ شأنِه الإتباعَ دائمًا ، فـلا يقولُ إلا (صِعِقٌ) حتى كأنَّ الكلمةَ مبنيَّةٌ على (فِعِلٍ) ، لا (فَعِلٍ) ، فلمَّا نسبَ إليها لم يحفلْ بزوالِ سببِ الإتباعِ ، و قال : (صِعَقِيٌّ) ، كـ (إِبَلِيٍّ) .

و إذا جاز أنْ يُقالَ في (صِعِقٍ) : (صِعَقِيٌّ) ، و أنَّهُ جيِّدٌ ، فإنَّهُ يجب عودةُ الفاءِ إلى أصلِها عندَ النَّسبِ إلى (قِسِيٍّ ، و عِصِيٍّ ، و ثِدِيٍّ) ، فلا يُقالُ : (قِسَوِيٌّ ، و عِصَوِيٌّ ، و ثِدَوِيٌّ) ، فما وجهُ التفريقِ بينها ، و بين (صِعَقِيٌّ) و قد زالَ السَّببُ فيهما ؟

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٢ / ١٧ .

[2] إنّما قلتُ : (ما بعدَها) و إنْ كان الغالب أنْ يكون ما بعدَها عينَ الكلمةِ ليدخل فيه نحو (قِسِيٍّ) فإنَّ ما بعد الفاءِ لامُ الكلمةِ قُدِّمتْ ، لا عينها ، كما قال الرَّضيُ ، و إنَّما هذا تجوُّزٌ منهُ ، ينظر شرحـه لشافية ابن الحاجب ٢ / ٣٢ .

قلتُ : الكسرةُ فيهما و إنْ كانتْ للإتباعِ إلا إنَّ (صِعِقًا) ليس لها معنًى تدلُّ عليه الحركاتُ إلا المعنى الأصليَّ ، و أمَّا في (قِسِيٍّ ، و عِصِيٍّ ، و ثِدِيٍّ) فإنَّها معَ دلالتِها على أصلِ معناها تدلُّ بصيغتِها أنَّها منقولةٌ من (فُعُولٍ) المجموعِ ، فلمَّا تواردَ عليها ضروبٌ من التغييرِ هي : الإتباعُ قبلَ النَّسبِ ، و حذفُ الياءِ الأولى ، ثُمَّ فتحُ الثاني ، ثُمَّ قلبُ الياءِ الثانيةِ بعدَ ما انفتحَ ما قبلَها ألفًا ، ثُمَّ واوًا بعدَ النَّسبِ لم يبقَ ما يعيِّنُ أصلَها ، فرجعوا الضمَّ إلى الفاءِ .

ثُمَّ إنَّ الإتباعَ ـ بعد تتبُّعي لمواطنِهِ ـ إنَّما يطَّردُ فيما يُؤمنُ لبسُهُ ، و يتعيَّنُ أصلُهُ ، و لهذا اتبعُوا في (فُعُولٍ) جمعًا فقالوا : (قِسِيٌّ ، و عِصِيٌّ ، و ثِدِيٌّ) ؛ إذْ ليس هناك جمعٌ على (فِعِيلٍ) ، فأُمِنَ معه اللَّبسُ ، كما أُمِنَ اللَّبسُ في (شِهِدَ ، و صِعِقٍ) ؛ لأنَّهُ إنْ كانَ فعلا ، كـ (شِهِدَ) تعيَّنَ أنَّهُ (فَعِلَ) ؛ إذْ ليس في الأفعالِ (فِعِلَ) ، و لا يمكنُ أنْ يكون عن (فُعِلَ) ؛ لأنَّ الضمَّ فيه لمعنًى .

وإنْ كانَ اسمًا فلنْ يكونَ عن (فُعِل) ؛ لأنَّ ذلكَ ليس في الأسماءِ أصالةً [1] ، و لنْ يكونَ (فِعِلٍ) أصالةً بلا إتباعٍ ؛ لأنَّه لم يرد عنهم في الأسماءِ ، و الصِّفاتِ بلا خلافٍ غيرُ (إِبِلٍ) [2] ، و حملُ اللَّفظِ على أوسعِ البابَينِ مِمَّا يتمسَّكُ به الصَّرفيُّون .

و كذلك يُؤمنُ اللَّبسُ في نحو (شِعِيرٍ ، و بِعِيرٍ) ؛ لأنَّه ليس في الأسماءِ (فِعِيلٌ) ، فعُلِمَ أنَّ فيه إتباعًا لنْ يكونَ إلا عنْ (فَعِيلٍ) ؛ لأنَّهُ ليس في الأسماءِ (فُعِيلٍ) ، فلمَّا كانَ الكسرُ في كلِّ ما سبقَ من (قِسِيٍّ ، و لِعِبٍ ، و شِعِيرٍ ، و شِهِدَ) إتباعًا عن أصلٍ متعيِّنٍ أُمِنَ اللَّبسُ فيهِ .

و إذا نسبتَ إلى مركَّبٍ فالقياسُ النَّسبُ إلى صدرِه ، و حذفُ العجُزِ ، و على هذا تقولُ في النَّسبِ إلى (كُنْتُ) : (كُونِيٌّ) ؛ لأنَّ العينَ إنَّما حُذفتْ لسكونِها ، و سكونِ اللامِ باتِّصالِ تاءِ الفاعلِ ، فلمَّا حُذفتِ التاءُ ، و وليَ اللامُ ياءَ النَّسبِ كُسرَ ، فزالَ سببُ حذفِ العينِ ، فعادتْ ، و في هذا اعتدادٌ بحركةِ النَّسبِ العارضِ ، و كانَ من تتِمَّةِ هذا الاعتدادِ أنْ تزولَ الضمَّةُ عن الفاءِ ، فتُفتحَ ؛ لأنَّ الفاءَ إنَّما ضُمَّتْ للدلالةِ على أنَّ الفعلَ

---

[1] ينظر ليس في كلام العرب ٦٥ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٤ ، و ليس في كلام العرب ٩٦ .

واويٌّ العينِ ، فلمَّا عادتِ الواوُ لَمْ يعُدْ للضمَّةِ حاجةٌ ، وكأنَّ رجوعَ الواوِ بسببِ النَّسبِ عارضٌ لم يُعتدّ به .

و إذا تحرَّكتِ الواوُ ، أو الياءُ ، و انفتحَ ما قبلَهما ، و كانَ ذلكَ عارضًا بسببِ النَّسبِ لم يُقلبا ألفَينِ ؛ لأنَّهم يشترطونَ أصالةَ الحركةِ ، و لهذا تقولُ : (طَوَوِيٌّ ، و حَيَوِيٌّ) في (طَيٍّ ، و حَيٍّ) ، و لا تُقلبُ الواوُ الأولى ، و لا الياءُ ألفًا ، فأمَّا عدمُ قلبِ الواوِ التي قبلَ ياءِ النَّسبِ ألفًا فليسَ لأنَّ حركتَها عارضةٌ كما زعم الرَّضيُّ [1] ، و تعقَّبَهُ المحقِّقونَ ، و هم مصيبون فيما قالوا ، و ذلك " أنَّكَ لو قلبْتَها ألفًا للزمكَ أنْ تقلبَها واوًا ثانيةً للزومِ تحرُّكِ ما قبلَ ياءِ النَّسبِ ، و الألفُ لا تقبلُ الحركةَ ، فبطَلَ سعيُكَ " . [2]

و كما لم تُبدلِ الواوُ ، و الياءُ ؛ لعروضِ الفتحةِ قبلَهما ، كذلك لا تَرجعُ الواوَ في نحو (يَعِدَ) _ علمًا _ إذا نسبتَ إليهِ ، فأجريتَهُ على القياس ، و فتحتَ العينَ ، و إنْ كانتِ الواوُ إنَّما حُذفتْ ؛ لوقوعِها بين ياءٍ و كسرةٍ ، و اللهُ أعلمُ .

---

[1] كرَّر ذلك في مواضعَ من شرحه لشافية ابن الحاجب ، ينظر ٢ / ٥٠ ، ٣ / ١٨٩ ، ١٩٤ .

[2] ينظر هامش رقم (١) في ٢ / ٥٠ .

المَبْحَثُ السَّادسُ : عُروضُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ :

الأصـلُ في الفعلِ أنْ يكون مبنيًّا للفاعلِ ، ثُمَّ يعرضُ عليه البناءُ للمفعـولِ لأغـراضٍ لفظيَّةٍ ، أو معنويَّةٍ [1] ، و يلزمُ ذلكَ " أنْ يُغيَّرَ الفعلُ عن صيغته الأصليَّةِ إلى صـيغةٍ تُـؤْذِنُ بالنِّيابة ". [2]

و يتعلَّقُ بعروض بناءِ الفعلِ للمفعول مسألتان :

المسألةُ الأولى : أثرُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ على الإعلال :

ممَّا أشارَ إليه النُّحاةُ فيما يتعلَّقُ بعروضِ بناءِ الفعلِ للمفعول ، و أثرُهُ في الإعلال :

١ ــ تُحذفُ الواوُ من مضارعِ المثالِ إذا جاءَ على وزنِ (يَفْعِلُ) ، فيقالُ : (يَعِـدُ ، و يزنُ ، و يَصِلُ) [3] ، فإذا بنيتَ الأفعالَ السابقةَ للمفعولِ قلتَ : (يُوعَدُ ، و يُـوزَنُ ، و يُوصَلُ) ، تَرجعُ الواوَ ، " فإنْ قيـلَ : لِمَ لَمْ تُحذَفِ الواوُ و أنتم تزعمونَ أنَّ الفعلَ المبنيَّ للمفعولِ مغيَّرٌ من فعلِ الفاعلِ ، و لذلكَ لَمْ تُدغمِ العربُ الـواوَ في اليـاءِ في (بُويِـعَ ، و سُويِرَ) ، و أمثالِهما ؛ لأنَّ الأصلَ : (بايَعَ ، و سايَرَ) ، فكذلكَ ينبغي أنْ يُقالَ : (يُعَدُ ، و يُزَنُ) ؛ لأنَّ الأصلَ : (يَعِدُ ، و يَزِنُ) ؟

فالجوابُ : ... إنَّ العربَ قد تعتدُّ بالعارضِ ، و لا تلتفتُ إلى الأصلِ ، فيكونُ قـولُ العربِ : (يُوعَدُ) من قبيلِ الاعتدادِ بالعارضِ ، فلذلكَ لَمْ يُحملْ على فِعْـلِ الفاعـلِ ، و يكونُ (سُويِرَ) من قبيلِ تركِ الاعتدادِ بالعارضِ ، فلذلكَ حُملَ علـى (سـايَرَ) ، فلـم تُحذفِ الواوُ منهُ ، كما لم تُحذفْ من مضارعِ (فَعُلَ) " . [4]

٢ ــ إذا اجتمعتْ في أوَّلِ الكلمةِ واوانِ وجبَ قلبُ أُولاهما همزةً و ذلـكَ ؛ لأنَّهـم يستثقلونَ " اجتماعَ المثلَينِ في أوَّلِ الكلمة ، فلذلكَ قلَّ نحوُ (بَبْـرٍ ، و دَدَنٍ) " [5] ، فـإذا اجتمعت الواوانِ ــ و الواوُ أثقلُ حروفِ العلَّة ــ كما في (وَواصِـلُ ، و وَواقٍ) قُلبـتْ أُولى الواوينِ همزةً وجوبًا ، فقيلَ : (أواصِلُ ، و أواقٍ) ، و تقولُ في تصغيرِ (واصِـلٍ) :

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٠٧ .

[2] ينظر شرح الأشموني ٢ / ١٢٧ .

[3] ينظر ما سبق صفحة (٤٥) .

[4] ينظر الممتع في التّصريف ٢ / ٤٢٩ ــ ٤٣٠ .

[5] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧٦ ، و البَبْرُ : ضربٌ من السِّباع ، و الدَّدَن : اللَّعبُ ، و اللَّهو ، ينظر لسان العرب ٤ / ٣٧ (ب ب ر) ، و ١٣ / ١٥١ (د د ن) .

(أُوَيصِلٌ) [١] ، و قال أبو عثمانَ المازنيُّ : " فإنْ كانت الثَّانيةُ مدَّةً كنتَ في الأُولى بالخيارِ ، إنْ شئتَ همزتَ الأُولى ، و إنْ شئتَ لم تهمزْ ، نحو (فُوعِلَ) من (وَعَدَ) ، تقولُ : (وُوعِدَ) ، و مثلُهُ قولُهُ تعالى : ﴿ مَا وُورِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا ﴾ [٢] " [٣] ، و إنَّما جازَ همزُ الأُولى ؛ لانضمامِها ، لا لاجتماعِ الواوَينِ .

و تعليلُ تَرْكِ الهمْزِ بكونِ الثَّانيةِ مدَّةً فيه نظرٌ ؛ لأنَّك لو بنيتَ من الوعدِ على مثالِ (طومارٍ) لقلتَ : (أُوعادٌ) بقلبها همزةً وجوبًا ، كما قالَ الخليلُ في (فُعْلٍ) من (وأيتُ) مخفَّفًا : (أُويٌ) ، و أصلُهُ : (وُؤْيٌ) ، ثُمَّ (وُويٌ) ، ثُمّ (أُويٌ) ، و كذا قالَ البصريُّون في مؤنَّثِ (أَوَّلَ) : (أُوْلى) ، و أصلُهُ عندهم : (وُوْلى) من (وَوَل) ، و هو عندَ الكوفيِّين (وُؤْلى) من (وأَلَ) ، ثمّ خُفِّفَت همزتُهُ ، فقيلَ : (وُولى) ، ثُمَّ وجب قلبُ واوِهِ همزةً فقيلَ : (أُولى) . [٤]

و لهذا قيَّدَ الرَّضيُّ المدَّةَ بكونِها منقلبةً عن حرفٍ زائد ، و هذا لا يكونُ ــ في كلِّ ما وقفتُ عليه ــ إلا في المبنيِّ للمفعولِ ، و هو بناءٌ عارضٌ فلم يُعتدّ به .

على أنَّ من النُّحاة من علَّلَ ذلكَ بعروضِ الواوِ ، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ : " فإنْ كانتِ الثَّانيةُ غيرُ لازمةٍ لم تُبدلْ الأُولى همزةً ، كما تُبدلُ من الواحدةِ المضمومةِ ، و ذلك نحو (وُوعِدَ) ، و في التَّنزيلِ : ﴿ مَا وُورِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا ﴾ لَمَّا لم تلزمْ لم يُعتدّ بها " [٥] ، و قال ابنُ جنِّي : " و تقولُ : إنَّ الواوَ الثانيةِ في (وُورِيَ) إنَّما هي منقلبةٌ عن ألفِ (وارَى) ، فلم يجبْ همزُ الأُولى ؛ لأنَّ الثَّانيةَ غيرُ لازمةٍ ، ألا ترى أنَّكَ إذا بنيتَ الفعلَ للفاعلِ الذي هو الأصلُ قلتَ : (وارَى) ، فزالتِ الثَّانيةُ " . [٦]

---

[١] ينظر التكملة ٥٨٠ .

[٢] سورة الأعراف ٧ / الآية ٢٠ .

[٣] ينظر المنصف ١ / ٢١٨ .

[٤] ينظر في تلك الأمثلةِ شرح الشافية للرَّضيّ ٣ / ٧٦ ــ ٧٧ .

[٥] ينظر التكملة ٥٨٠ .

[٦] ينظر المنصف ١ / ٢١٩ ــ ٢٢٠ .

كما ردَّ المازنيُّ قولَ الخليلِ في وجوبِ قلبِ الواوِ همزةً في (أُويٍّ) بوزنِ (فُعْلٍ) من (وأيتُ) مخفَّفًا " بأنَّ الواوَ في مثلِه عارضةٌ غيرُ لازمةٍ " [1] ، و لذا حكمَ بجوازِ الإبدالِ فيهِ ؛ لانضمامِ الواوِ .

فإنْ قيلَ : ما تقولُ في لزومِ همزِ (أُولى) على قولِ الكوفيِّين من أنَّهُ مخفَّفٌ عن (وُؤْلى) ؟

فجوابُهُ ما ذكرَهُ الرَّضيُّ من حملِهم الواحدَ على الجمعِ [2] ، و ذلكَ قولُهم : (أُوَلٌ) ، و هو ممَّا يلزمُ إبدالُهُ ؛ لأنَّ الثانيةَ على حدِّ قولِهم ليست بمدَّة ، فكأنَّه من طردِ البابِ .

٣ ــ إذا اجتمعتِ الواوُ و الياءُ ، و سكنتْ أولاهما قُلبتِ الواوُ ياءً ، و أُدغمتْ في الياءِ ، كما في (قَيَّلَ) مثلِ (بيطرَ) من (القولِ) ، فإذا بنيتَهُ بناءَ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ لم تدغمْ ، و قلتَ : (قُويلَ) ، و تقولُ في (بَيَّعَ) مثلِ (بيطرَ) من (البيعِ) : (بُويِعَ) ، و كذا تقولُ في (سايرَ ، و بايَعَ) : (سُويِرَ ، و بُويِعَ) ، و لا تدغمُ ، و إذا بنيتَ من القولِ ، و البيعِ مثلَ (اغدَوْدَنَ) قلتَ : (اقْوَوَّلَ ، و ابْيَيَّعَ) بالإدغامِ ، قالَ أبو عثمانَ المازنيُّ : " فإذا بنيتَ هذا الفعلَ بناءَ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ قلتَ : (ابْيُويِعَ ، و اقوُووِلَ) ، و لا تدغم لأنَّها مدَّةٌ ، كما تقولُ : (اغْدُودِنَ) ، فتوافقُ هذهِ الواوُ الواوَ التي تكونُ بدلا من الألفِ في (سُويِرَ) ؛ لأنَّها صارت مدَّةً ؛ للضمَّةِ قبلَها ، و هذا قولُ الخليلِ ، و سيبويهِ ، و أبي الحسنِ الأخفشِ ، و كلِّ من يوثقُ بعلمه " [3] .

و لو كانَتِ العلَّةُ في تَرْكِ إدغامهِ أنَّهُ مدَّةٌ لم يُدغمْ في نحوِ (مرميٍّ ، و مقضيٍّ) ، لأنَّ أصلَهما : (مَرْمُويٌ ، و مَقْضُويٌ) ، و لا في قولِهم : (احْوِيَّاءٌ) مصدرُ (احْواوَى) ، و أصلُهُ : (احْوِيواءٌ) [4] ، بلِ العلَّةُ أنَّهُ عارضٌ في بناءِ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، " فكما تقولُ في (بايَعَ) : (بُويِعَ) ، و لا تُدغمُ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ لازمةً ؛ لقولِكَ في الأصلِ : (بايَعَ) ، فكذلكَ تقولُ في (فُعِلَ) من (فيعلَ) من (بعتُ) : (بُويِعَ) ، فتُجري ياءَ (فيعلَ)

---

[1] ينظر شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧٧ .

[2] ينظر الشافية في علم التّصريف ٩٥ .

[3] ينظر المنصف ٢ / ٣٣ ــ ٣٤ .

[4] ينظر ما سبقَ صفحة (٧١ ــ ٧٢) .

مُجرى ألفِ (فاعَلَ) ، و لا تقولُ (فُعِّلَ) في شيءٍ من ذلكَ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ في (بُويِعَ) أصلا إنَّما هي منقلبةٌ عن ياءٍ ، أو ألفٍ " .[1]

و لعلّ مِمَّا يقوِّي تَرْكَ الاعتدادِ بالعارضِ ما يؤدِّي إليه من لَبْسٍ ، قالَ المازنيُّ " و معَ هذا أيضًا أنَّهم أرادوا أنْ يكونَ بينها و بين (فُعِّلَ ، و تُفُعِّلَ) فرقٌ ، فلم يدغموا "[2] ، فإذا قيلَ : (سُيِّرَ) لم يُعلمْ حينئذٍ أهو من (سايَرَ) أم من (سَيَّرَ) ، و لهذه العلّةِ أيضًا لم يدغموا المتماثلينِ مع توافرِ حدِّه بسكون الأوَّلِ منهما ، و تحرُّكِ ثانيهما ، بل قالوا : (تُقُوولَ ، و نُوولَ) ، و أصلهما (تقاولَ ، و ناولَ) فرقًا بينهما و بينَ (تُقُوِّلَ ، و نُوِّلَ) من (تَقَوَّلَ ، و نَوَّلَ) .

تعقيبٌ :

القياسُ يقتضي أنْ يجريَ في الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ ما يجري في غيرِه من الإعلال إذا تحقَّقَ شرطُهُ ، و قامَ موجِبُهُ ، فتقولُ في (قالَ ، و غزَى ، و قاتلَ ، و تشاركَ ، و أقامَ ، و استطاعَ) : (قِيلَ ، و غُزِيَ ، و قُوتِلَ ، و تُشُورِكَ ، و أُقِيمَ ، و اسْتُطِيعَ) ، تُجري في كلِّ فعلٍ ما تقتضيه القوانينُ الصَّرفيَّةُ .

و إنْ أدَّى بناءُ الفعلِ للمفعولِ إلى نقضِ قانونٍ ما فالقياسُ يقتضي زوالُ المُسبَّبِ عنهُ ؛ لذا تقولُ في (باع ، و رمى) : (بِيعَ ، و رُمِيَ) تَرْجِعُ الألفَ إلى أصلها الياءِ ؛ لزوالِ موجبُ قلبها ألفًا ، و تقول في (قالَ) : (قُولَ) عند من أخلصَ ضمَّ الفاءِ ، فتعودُ الواو للضَّمَّةِ قبلَها ، و في كلِّ ما سبقَ اعتدادٌ بالعارضِ .

و مِمَّا اعتُدَّ فيه بما طرأَ في بناءِ الفعلِ للمفعولِ رجوعِ الواوِ فيما حُذفتْ واوُهُ ؛ لوقوعها بين ياءٍ و كسرةٍ ، فقالوا في بناء (يعِدُ ، و يزِنُ) للمفعولِ : (يُوعَدُ ، و يُوزَنُ) مع أنَّ الفتحَ بعدَ الواوِ عارضٌ ، فلم يعاملوهُ معاملةَ (يضَعُ) ، بل إنَّكَ لو بنيتَ (يضَعُ) للمفعولِ لقلتَ : (يُوضَعُ) ، ففرَّقوا بينَ الفتحِ العارضِ لحرفِ الحلقِ ، و الفتحِ العارضِ للبناءِ للمفعولِ .

---

[1] ينظر المنصف ٢ / ٢٤ .

[2] ينظر المصدر السَّابق ٢ / ٢٩ .

و ممَّا لم يُعتدّ فيه بالعارضِ تركُ قلبِ أولى الواوينِ إذا اجتمعتا في أوَّلِ الكلمةِ همزةً ، و ذلكَ لعروضها في المبنيِّ للمفعولِ ، فيُقال : (وُوري ، و وُوعِدَ ، و وُوزِنَ) ، و هو ما استثناهُ الرَّضيُّ من وجوبِ قلبِ أولى الواوينِ همزةً بقولِهِ : " إلا إذا كانتِ الثّانيةُ مدَّةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ " [1] ، و إنَّما ذلكَ لعروضِها ، فلم يُعتدّ باجتماعِهما .

فإنْ قيلَ إنَّ التَّصغيرَ ، و الجمعَ عارضَينِ كذلك ، و قد قالوا في جمعِ (واصِلةٍ) : (أواصل) ، و في تصغيرِ (واصِلٍ) : (أُويصل) ؟

قيلَ : إنَّ ذلكَ من الاعتدادِ بالعارضِ ، و ذلكَ أنَّ اجتماعَ الواوينِ أوَّلَ الكلمةِ كلُّهُ عارضٌ عدا (أُولى و أُوَل) عندَ البصريِّين ، فيجبُ الإبدالُ فيهما ، و في كلمةِ (واوٍ) عندَ الأخفشِ اجتمع ثلاثُ واواتٍ ، و لهذا قالَ : (أوَّيتُ واوًا) . [2]

و قد تظاهرَ على إعلالِ (أواصلَ) ، و الاعتدادِ بالعارضِ ثقلُ الواوَينِ ، و الحفاظُ على بِنْيَةِ الجمعِ الأقصى ، و ذلكَ أنَّهُ لو قيلَ : (وَوَاصلُ) لوجبَ قلبُ الواوِ الثّانيةِ ألفًا ؛ لتحرُّكِها ، و انفتاحِ ما قبلَها ، فيجتمعُ ألِفانِ ، فتُحذفُ إحداهما وجوبًا ، و الجمعُ الأقصى لا يكونُ إلا بألِفٍ ثالثة .

و تظاهرَ على إعلالِ (أُوَيْصِلٍ) فرطُ الثِّقلِ ؛ لكونِ الأولى مضمومةً ، وحَمْلُ التَّصغيرِ على التَّكسيرِ ، و اللهُ أعلمُ .

و ممَّا لم يُعتدَّ فيه بالعارضِ تركُ الإدغامِ في نحو (سُوِيرَ ، و قُوولَ) ؛ لعروضِهِ في المبنيِّ للمفعولِ ، لا لكونِه مدَّةً ، بدليلِ إدغامِهم في نحوِ (مرميٌّ ، و مقْضيٌّ) ، وأصلُهما : (مَرْمُويٌ ، و مَقْضُويٌّ) ، و (احْوِيَّاءِ) مصدرِ (احْواوَى) ، و أصلُهُ : (احْوِيواءٌ) ، و هي مدَّةٌ كما ترى .

و إنَّما أدغمَ في (مرميٌّ ، و مقْضِيٌّ) ؛ لأصالةِ الواوِ ، فهيَ لم تبدل بسببِ بنيةٍ عارضةٍ ، و أُدغمَ في (احْوِيَّاءٍ) ؛ للزومِ قلبِ الألفِ ياءً لانكسار ما قبلها .

[1] ينظر شرحه لشافية ابن الحاجب ٣ / ٧٦ .

[2] ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٩٨ ، و شرح الشافية للرّضيّ ٣ / ٧٤ .

المسألة الثانيةُ : أثرُ بناء الفعلِ للمفعولِ على التقاءِ السّاكنين :

سبقَ القولُ في مواضعَ أنَّ اللغةَ العربيّةَ ترفضُ التقاءَ السَّاكنينِ أصالةً البتَّةَ ، فلا يجتمعُ فيها ساكنانِ إلا عُروضًا ، و من مواضعِ العُروضِ التي تُضافُ إلى ما تقدَّمَ ، التقاؤُهما في الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ ، و قدْ يكونُ أوّلُ السَّاكنينِ في هذا البابِ واوًا ، كما في (حُوجَّ زيدٌ) [1] ، و قولِهم : (تُمودَّ الثّوبُ) [2] ، و أصلُ ذلكَ من " (ماددْتُ زيدًا الثَّوبَ) ، أيْ : كلٌّ منهما مدَّهُ ، ثُمَّ دخلتْ تاءُ المطاوعة ، فأُسندَ الفعلُ إليهما ، و بقيَ (الثَّوبُ) منصوبًا على ما تقدَّمَ ، و صارَ الفعلُ من قبيلِ الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى واحدٍ ، فلمَّا بُنِيَ إلى ما لم يُسمَّ فاعلُهُ أُسندَ الفعلُ إلى (الثّوبُ) ، فقيل : (تُمودَّ الثَّوبُ) " . [3]

و قد يكونُ ألفًا ، كما في قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [4] ، في أحدِ الوجهَينِ ، و قيلَ إنَّهُ مبنيٌّ للفاعلِ . [5]

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٥ .

[2] ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٨ .

[3] ينظر شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ .

[4] سورة البقرة ٢ / الآية ٢٨٢ .

[5] ينظر البحر المحيط ٢ / ٣٧٠ .

الخاتمة

كنتُ بعدَ أنْ جمعتُ مادَّةَ البحْثِ قد قدَحَ في ذهني مُنْطلَقانِ في تناولِها :

أوَّلُهما : أنْ أنطلقَ من العارضِ ، ساردًا العوارضَ عارضًا عارضًا ، و مبيِّنًا الآثارَ المترتِّبَةَ لكلٍّ منها ــ اعتدادًا ، أو إهمالا ــ على اللَّفظِ .

ثانيهما : أنْ أنطلقَ من الأثرِ حاشدًا العوارضَ الَّتي تعرضُ فيهِ ، و ما يُعتدُّ بهِ منـــها في ذلكَ الأثرِ ، و ما لا يُعتدُّ .

و قد ترجَّحَ لديَّ المُنْطَلَقُ الأوَّلُ منهما ؛ لأمورٍ ، منها :

١ ــ أنَّ الأثرَ يترتَّبُ على العارضِ ، فالعارضُ سببٌ ، و هو أوَّلُ ، و الأثرُ نتيجـــةٌ ، فهو تابعٌ للعارضِ ، و آتٍ بعدَهُ .

٢ ــ دقَّةُ ، و وضوحُ هذا المنطَّلقِ في تحديدِ العوارضِ ، و الأصولِ الَّتي تعرضُ عليها .

٣ ــ اتِّساقُ ذلكَ مع الفكرِ النَّحويِّ ، و الصَّرفيِّ الَّذي ألَّفَ بهِ أكثرُ علمائِنا السَّابقِينَ ، فالعارضُ و أثرُهُ بمثابةِ البابِ و أحكامِهِ .

٤ ــ توازنُ فصولِ البحْثِ ؛ إذ لو عُكِسَ الأمرُ لكانتِ الآثارُ المتعلِّقةُ بالبِنيةِ تـــستحوذُ على مُعظمِ البحثِ ؛ لغَلَبَةِ الجانبِ الصَّرفيِّ عليهِ .

٤ ــ التَّوافقُ بينَ هذا المنطَلَقِ ، و ما عنونْتُ بهِ البحثَ (**ما يعـــرِضُ للألفـــاظِ بـــين الاعتداد به و الإهمال**) .

و لَمَّا كانَ لكلٍّ مُنْطَلَقٍ منهما ما يكشفُ جانبًا من الجوانبِ المتعلِّقةِ بالعارضِ ــ و قـــد اخترتُ الأوَّلَ مُنْطَلَقًا ــ رأيتُ أنْ أُشيرَ إلى الثَّاني إشارةً موجزةً في الخاتمةِ ، قبلَ الحديثِ عن نتائجِ البحثِ .

أثرُ العوارضِ على الأحكامِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ ، و ما يلحقُ بهما :

أوَّلا : البِنْيَةُ :

فشكلُ البِنْيَةِ ضَبْطُها ، و حروفُها تعرضُ عليه الحركةُ ، و السُّكونُ : فالحركةُ تعـــرِضُ بالنَّقلِ ، و منهُ تخفيفُ الهمزةِ بالنَّقلِ و الحذفِ ، و الإتباعِ ، و الإعرابِ ، و مناسبةِ حـــرفِ الحلقِ ، و من المُناسبةِ ما تكونُ بسببِ لُحوقِ الضَّمائرِ للفعلِ ، و علاماتِ التَّثنيةِ ، و الجمعِ بنوعَيْهِ ، و ياءِ النَّسبِ للاسمِ ، و حركةِ التَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ ، و السُّكونُ يعرضُ بالإدغامِ ، و التَّخفيفِ .

و تعرضُ على حروفِ البنيةِ : الزيادةُ ، و الحذفُ ، و الإبدالُ ، وردُّ المحذوفِ .

فالزّيادةُ تعرضُ بإشباعِ الحركةِ ، و تاءِ التّأنيثِ ، و الألفِ و النُّونِ ، و من الحذفِ التّرخيمُ ، و الوقفُ لما فيه من حذفِ الحركةِ ، و التّنوينِ ، و من الإبدالِ تخفيفُ الهمزةِ .

و يؤثِّرُ في البنيةِ ضبطًا ، و حروفًا الصِّيغةُ و ذلكَ بالتّصغيرِ ، و النّسبِ ، و بناءِ الفعلِ للمفعولِ ، و القلبِ المكانيِّ ؛ لأنَّ ما جدَّ للحرفِ من موقعٍ ، و شكلٍ طارئٌ عليه ، كما يؤثِّرُ فيهما النّقلُ إلى الاسميَّةِ بمفهومِها الشّاملِ الّذي بيّنْتُهُ ، أو الوصفيَّةِ . و من الآثارِ المترتّبةِ على ذلكَ ، و ما ينبني عليها من أحكامٍ بسببِ الاعتدادِ بالعارضِ ، أو إهمالِ الاعتدادِ بهِ :

١ ــ الشّكلُ :

لا تتأثَّرُ حركةُ همزةِ الوصلِ إذا عرَضَ تغيُّرُ حركةِ عينِ الفعلِ بالحركةِ المنقولَةِ ، فيقالُ: (اُغْزِي ، و امِشُوا) على أصلِ بنائِهما الّذي كانَ يجبُ لهما ، و ذهبَ ابنُ مالكٍ ، و تبعَهُ ابنُهُ إلى جوازِ الكسرِ في نحوِ (اُغْزِي) ، و في هذا اعتدادٌ بالعارضِ ، و الضمُّ أجودُ .

و في المنادى المرخَّمِ على لغةِ من ينتظرُ ــ و هي أكثرُ اللُّغتَينِ ــ لم يعتدَّ بالحذفِ العارضِ ، فبقيَ شكلُ آخرِ الكلمةِ على ما كانتْ عليه ، نحو (يا حارِ ، و يا بُرْثُ ...) ، إلا إنْ حُذفَ المُدغَمُ الثّاني ، و هما بعد ألف ، فيتحرَّكُ حينئذٍ بحركته إنْ كانَ لهُ أصلٌ في الحركةِ ، نحو (يا رادِ أقبلْ) ، أو بحركةٍ إنْ لم يكنْ لهُ أصلٌ في الحركةِ ، نحو (يا إسحارَ) ؛ لئلا يلتقيَ ساكنانِ على غيرِ حدِّهما .

و ممَّا عرضَ لهُ الحذفُ تخفيفًا ، فبقيَ آخرُ الاسمِ على صورتِهِ قبلَ الحذفِ قراءةُ : ﴿ لا تُضارْ وَالِدَةٌ بِوَلَدِها ﴾ ، و قولهم : (لا أكلِّمُهُ حَيْرِيْ دَهْرٍ) .

و في (شِهْدَ ، و فِخْذ) كُسرتِ الفاءُ ــ قبلَ العُروضِ ــ إتباعًا للعينِ ، فلمَّا سكنتِ العينُ تخفيفًا لم يُعتدَّ بالتّسكينِ العارضِ ، و بقيتِ الفاءُ على كسرِها .

و كذا في (صِعَقِيٍّ) فُتحتِ العينُ للنّسبِ فلم يُعتدَّ به ، و بقيت الفاءُ مكسورةً ، و الوجهُ الجيِّدُ فيه أنْ يُعتدَّ ، فيُقالُ : (صَعَقِيٌّ) .

وخالفوا ذلكَ في النَّسبِ إلى (قِسِيٍّ) ، فأوجبوا الاعتدادَ بعدَ فتحِ العينِ ، و ردُّوا ضمَّةَ الفاءِ ، فقالوا : (قُسَوِيٌّ) ؛ لعلّةٍ استنبطُها .

و بقيت الكافُ مضمومةً معَ رجوعِ العينِ في النّسبِ إلى (كُنتُ) ، فلم يعتدّوا بهِ ، و قالوا : (كُونِيٌّ) .

و إذا كانَ الاسمُ المنسوبُ إليهِ على ثلاثةِ أحرفٍ ، و كان صحيحَ اللامِ ، مكسورَ العينِ ، وجبَ فتحُ عينِهِ في النَّسبِ ، فإنْ آلَ إلى ثلاثيٍّ بالحذفِ ، كـ (بلزٍ) ، أو كُسرَ ثانيهِ بحركةِ تخفيفِ الهمزةِ ، كـ (يَزِرَ) جاز الاعتدادُ ، و عدمُهُ .

و إذا تحرَّكت العينُ السَّاكنةُ لحذفِ اللامِ ، ثُمَّ نُسبَ إليهِ بردِّ اللامِ ، فسيبويهِ لا يعتدُّ ، و يبقي العينَ متحرِّكةً ، فيقولُ : (يَدَوِيٌّ ، و غَدَوِيٌّ) ، و الأخفشُ يردُّ للعينِ سكونَها ؛ اعتدادًا برجوعِ اللامِ في النَّسبِ العارضِ ، فيقولُ : (يَدْوِيٌّ ، و غَدْوِيٌّ) ، و هو مذهبٌ مطَّرِدٌ لهما .

و تأييدًا لمذهبِ سيبويهِ بقيت مفتوحةً في قولِهِ : (يَدَيان) ، و لم يُعتدَّ بالتَّثنيةِ العارضةِ .

و إذا كانَ الجمعُ على (فُعْلٍ) عينُهُ ياءٌ قد سكنتْ تخفيفًا ،كـ (صُيْدٍ) ، و أصلُهُ : (صُيُدٌ) جمعُ (صَيُودٍ) لم يُعتدَّ بالتَّسكينِ العارضِ ، و منهم من يعتدُّ ، فيكسرُ لأجلِهِ الفاءَ قائلا : (صِيدٌ) ، كـ (بِيضٍ) ؛ استثقالا لياءٍ ساكنةٍ إثرَ ضمٍّ .

و إذا تحرَّكتْ لامُ التَّعريفِ بحركةِ الهمزةِ المخفَّفةِ بالنَّقلِ ، ثُمَّ الحذفِ جاز جوازًا مطَّردًا إهمالُ الاعتدادِ ، فيتحرَّكُ السَّاكنُ قبلَها ، نحو (مِنَ الَرْضِ) ، و جاز الاعتدادُ ، فيبقى ساكنًا ، نحو (مِنْ لَرْضٍ) .

و منهُ ضبطُ العينِ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ ، فإذا سكنتِ العينُ تخفيفًا في نحوِ (سَمُرةٍ ، و كَلِمَةٍ) ، ثُمَّ جُمعت لم يُعتدَّ بالسُّكونِ العارضِ ، فلا تُفتَحُ العينُ .

و إذا سُمِّيَ بـ (عبْلَةَ ، و ضَخْمَةَ) ، و نحوِهما مِنَ الصِّفاتِ اعتُدّ بالتَّسميةِ العارضةِ ، فوجب فتحُ العينِ عندَ جمعِهما ، و إنْ كانتا في الأصلِ صفتَين .

و إنْ وُصِفَ باسمٍ ، نحوَ (امْرأةٌ كلْبَةٌ) ، أيْ : دنيَّةٌ ، ثُمَّ جُمعَ اعتُدّ بالوصفيَّةِ العارضةِ ، فقيلَ : (كَلْباتٌ) ، لا (كَلَباتٌ) خلافًا للمبرِّدِ ، و ابنِ الحاجبِ اللَّذينِ أجازا الفتحَ ؛ إهمالا للعارضِ .

٢ ــ حكمُ التَّثنيةِ و الجمعِ :

(أفعلُ) الوصفُ الَّذي مؤنَّثُهُ (فعلاءُ) لا يُجمعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ــ خلافًا لابنِ كَيْسانَ ، و نُسبَ الجوازُ للكوفيِّينَ ــ فإنْ عرضَتْ عليهِ التَّسميةُ جازَ جمعُهُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، و كذا إذا عرضَ عليهِ النَّسبُ اعتُدَّ بهِ ، فقيلَ : (أحمريُّونَ) ، و لو عرضَ عليهِ بعد

النَّسبِ حذفُ يائه لاستمرَّ لهُ حكمُ الجوازِ ، و لم يُعتدَّ بالحذفِ ، و عليهِ حُملتْ قراءةُ الجمهورِ : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾ .

و (فُعْلى ، و فعْلاءُ) و صفانِ لا يُجمعانِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، فإنْ عرضَتْ عليهما التَّسميةُ اعتُدَّ بها ، فجُمِعا ، فيُقالُ في (حُبْلى ، و حمراءَ) علمَينِ لمذكَّرٍ : (حُبلَونَ ، و حمراوونَ) .

و إنْ سُمِّيَ بالفعلِ ، أو الحرفِ جازَ تثنيتُهما ، و جمعُهما ؛ اعتدادًا بها ، فتقولُ : (ضَربانِ ، و ضربون ، و إلوانِ ، و إلوونَ) .

و المثنَّى و جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ لا يُثنَّيان ، و لا يُجمعانِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ، فإنْ سُمِّيَ بهما مفردًا ، و جُعلَ النونُ مُعتقَبَ الإعرابِ ثُنِّيا ، و جُمعا ، فيُقالُ : (رجلانانِ ، و رجلانونَ ، و مُسْلمينانِ ، و مسلمينونَ) .

٣ _ الإعلالُ :

و ضعَ الصَّرفيُّونَ قواعدَ تضبطُ الإعلالَ بوجوهه من القلبِ ، و الحذفِ ، و الإسكانِ ، و الأصلُ في الإعلالِ أنْ يدورَ مع العلَّةِ ، فيجريَ منهُ في اللَّفظِ ما يقتضيه و جودُ العلَّةِ ، و زوالُها من الإعلالِ ، و التَّصحيحِ ، و قد تبيَّنَ من خلالِ ما عرضتُهُ أنَّ من العوارضِ ما لا يؤثِّرُ البتَّةَ في قوانينِ الإعلالِ ، فلم يُعتدَّ به ، و أنَّ من العوارضِ ما يُعتدُّ بهِ ، فيجري في اللَّفظِ ما تقتضيه ، كما كانت بعضُ العوارضِ موضعَ خلافٍ بالنَّظرِ إلى استعمالِ العربِ ، أو اختيارِ النُّحاةِ ، أو ما استقرَّ للعارضِ من اطِّرادِ الاعتداد به ، أو إهمالِ الاعتدادِ .

فإذا تحرَّكتِ الواوُ ، أو الياءُ و انفتحَ ما قبلَهما قلبتا ألفًا ، فإنْ عرض الفتحُ لحرفِ الحلقِ ، كـ (نَحَوَهُ) ، أو تحركت الواوُ ، أو الياءُ بسببِ ما لحقَ الفعلَ منَ الضمائرِ ، كـ (غزوَا ، و رضيَا) ، أو الحروف ، كـ (ارضيَنَّ) ، أو ما لحقَ الاسمَ من علاماتِ التَّثنية ، أو الجمعِ ، كـ (عَصَوَان ، و رَحَيَان ، و صَلَوَاتٌ ، و فَتَياتٌ) ، و منهُ ما أجازتهُ هذيلٌ في الجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ من نحوِ (بَيَضات ، و جَوَزات) ، أو بسببِ حركةِ الهمزةِ المخفَّفة ، كـ (حوَب ، و جيَلٍ) لم يُعتدَّ بذلكَ مطلقًا ، وكذا لا يُعتدُّ بالحذفِ ، فلم يُعلَّ نحوُ (مخْيَط) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (مخياطٌ) ، و لا بالفتحةِ العارضةِ للنَّسبِ في (طَوَوِيٍّ ، و حَيَوِيٌّ) .

و يُستثنى من ذلكَ عروضُ القلبِ المكانيِّ ، فقد أعلُّوا ، أو صحَّحوا كلَّ ما طرأ فيهِ

سببٌ لإعلاله ، أو تصحيحه ، فقالوا : (ناءَ ، و راءَ ، و طاغوتٌ) و أصلُها : (نــأوَ ، و رَيَأَ) ، و (طَيَغُوتٌ ، أو طَوَغوتٌ) ؛ اعتدادًا به ، إلا ما شذَّ من (أيِسَ ، و لَهْــيَ) ، و قالوا ، فصحَّحوا : (شواعي ، و عاقي) في (شوائعَ ، و عائقٍ) خلا ما شذَّ من قولِهم : (جاهٌ ، و قاهٌ ، و فُقًا) ، و قد اجتهدتُ في بيانِ وجه الشُّذوذ فيهما .

و إذا سكنتْ لامُ الفعلِ حُذفتْ عينُهُ السَّاكنةُ ، نحوَ (قُلْتُ ، و قُلْ ، و لم يقُلْ) ، فإنْ تحرَّكتِ اللامُ بحركةِ تخفيفِ الهمزةِ ، نحو (لم يقُلَ ابوكَ) لم يُعتدَّ بها مطلقًـا ، و مثلُـهُ في إهمالِ الاعتداد حركةُ التقاءِ السَّاكنَينِ ، نحو (قُلِ الحقَّ) إلا في الضَّرورةِ ، و يُستثنى مـن ذلكَ تحرُّكُ اللامِ بالتَّسميةِ العارضةِ ، نحو قولِكَ : (قُولٌ ، و بيعٌ) ، فيعتدُّ بها مطلقًا ، وتُردُّ اللامُ .

و ممَّا عرضتْ عليهِ الحركةُ ، فاعتُدَّ بها أنْ تتحرَّكَ اللامُ بالكسرةِ المناسبةِ لياءِ النَّسبِ ، فحينئذٍ ترجعُ العينُ ، و ذلكَ قولُهم : (كُونِيٌّ) في النَّسبِ إلى (كُنْتُ) بعـد حـذفِ عَجُزِه .

و إذا كانت اللامُ ألفًا ، و سكنَ ما بعدها حُذفت ، كما في (رَمَتْ ، و قَـضَوا ، و جَلا الأمرَ) ، فإنْ تحـرَّكَ السَّاكنُ الثَّاني بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، نحوَ (رمتِ المــرأةُ ، و قَضَوُا الأمرَ) لم يُعتدّ بها ، و شذَّ (رماتا) ، فإنْ حُرِّكَ بحركةِ تخفيفِ الهمزةِ ، نحوَ (جــلا لَمْرَ) جاز الاعتدادُ ، و تركُهُ جوازًا مطَّردًا .

و إذا كانَ الفعلُ الماضي مثالا واويًّا حُذفتْ فاؤهُ إذا كانَ مضارعُهُ مكـسورَ العـينِ ، نحـوَ (يَعِد) ، فإنْ تحرَّكتْ عينُهُ بالفتحِ ؛ لحرفِ الحلقِ لم يُعتدَّ به مطلقًا ، نحو (يَضَعُ ، و يَسَعُ) ، و كـذا إذا فُتحتِ العينُ للنَّســبِ لم يُعتدَّ بها ، فتقولُ في النَّسبِ إلى (يَعِــدَ) علمًا : (يِعَدِيٌّ) ، فإنْ فُتحتْ ؛ لبناءِ الفعلِ للمفعولِ اعتدَّ بها ، فرجعتِ الواوُ ، و قيــلَ : (يُوعَدُ) .

و في (بِيضٍ) كُسِرتِ الفاءُ ؛ لتسلمَ الياءُ ، فإنْ سكَنَتِ الياءُ تخفيفًا ، نحوَ (صُيُد ، و غُيُر) اعتُدَّ بهِ ، فكُسِرت الفاءُ ، فقيل : (صِيدٌ ، و غِيرٌ) ؛ استثقالا للياءِ الــسَّاكنةِ إثــرَ ضمٍّ .

و إذا كانتِ اللامُ في الفعلِ واوًا مكسورًا ما قبلَــها قُلبــت ياءً ، نحــو (رَضِيَ ، و غَزِيَ) ، و إنْ كانت ياءً ، و انضمَّ ما قبلَها قُلبتْ واوًا ، نحوَ (قَضُوَ) ، فإنْ عرضَ سكونُ

ما قبلَهما تخفيفًا لم يُعتدَّ بهِ مطلقًا ، بل يُقالُ : (رَضْيَ ، و غُزْيَ ، و قَضْوَ) .

كما لا يُعتدُّ بالسُّكونِ العارضِ على (كُفُوًا ، و هُزُوًا) اللَّذين أُبدلت الهمزةُ فيهما واوًا للضَّمَّةِ قبلَها ، فتبقى الواوُ مع التَّسكينِ ، و ذلكَ قولُهم : (كُفْوًا ، و هُزْوًا) .

و إذا انضمَّتِ الواوُ ضمًّا لازمًا جازَ قلبُها همزةً ، كـ (أُجوه ، و أَثْؤُب) ، فإنْ كانَ الضَّمُّ عارضًا بالإعرابِ ، كـ (هذا دلوٌ) ، أو بتخفيفِ الهمزةِ ، نحو (قامَ أبوكَ أوُ امُّكَ) لم يُعتدَّ بهما مطلقًا ، و إنْ كانَتِ الضَّمَّةُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ ، نحوَ قولِـه تعـالى : ﴿ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ لم يُعتدَّ بهِ إلا عندَ قيسٍ ؛ لِثقَلِ الواوِ مضمومةً .

و إذا اجتمعتْ واوانِ في أوّلِ الكلمةِ وجبَ قلبُ الأولى منهما همزةً إذا كانتِ الثَّانيـةُ لازمةً ، فإنْ كانتْ عارضةً ببناءِ الفعلِ للمفعولِ لم تُبدلْ ، نحوَ (وُوعِدَ) ، و أبدلـتْ في (أواصلَ) ؛ للثِّقلِ ، و حفظِ بنيةِ التَّكسيرِ ، و في (أُوَيصلٍ) ، لفرطِ الثِّقَلِ بضمِّ الأُولى ، و الحملِ على التَّكسيرِ .

و كلُّ اسمٍ منقوصٍ مصروفٍ يُعلُّ في الرَّفعِ و الجرِّ بحذفِ يائِهِ ؛ لسكونِها ، و سكونِ التَّنوينِ فإن كانتِ الياءُ مبدلةً من همزةٍ ، كـ (طاري ، و ناشي) وصلا ـ و لا يكـونُ ذلكَ إلا في الضَّرورةِ ـ اعتُدَّ بتخفيفِ الهمزةِ ، فأُعلَّتْ ، أو وقفًا فلا يُعتدّ بالتَّخفيفِ لما بينَ عِلَّةِ التَّخفيفِ بالإبدالِ ، و هي سكونُ الهمزةِ ، و عِلَّةِ الحذفِ ، و هـي التَّنـوينُ التَّـابعُ للحركةِ من تنافٍ .

و إذا تطرَّفتِ الواوُ إثرَ ضمٍّ في اسمٍ متمكِّنٍ قُلبتِ الضَّمَّةُ كسرةً ، و الواوُ ياءً ، نحـو (تغازٍ) ، و أيسرُ منهُ أنْ تتطرَّفَ إثر كسرٍ ، كـ (غازٍ) ، فإنْ لم تتطرَّف ؛ لتاءِ التَّأنيثِ العارضةِ لم يُعتدَّ بذلكَ ، و نُزِّلتْ منزلةَ المتطرِّفةِ ، كما في (غازِيةٍ ، و مرضِيَّةٍ) ، خلافًـا للازمةِ ، كـ (قَمَحْدُوَة) .

فإنْ كانَ تطرُّفُها إثرَ ضمٍّ بسببِ تخفيفِ الهمزةِ ، أو التَّرخيمِ على لغةِ من ينتظرُ لم يُعتدَّ بهما ، فتقولُ : (لُولُوٌ ، و امروٌ) ، و (يا ثمو) ، و إنْ كانتِ الاسميَّةُ عارضةً ، كعروضِها على الفعلِ (يَغزٍ) اعتُدَّ بها ، خلافًا للكوفيِّينَ إلا فيما كانتْ واوُهُ مخفَّفةً عن همـزةٍ نحـو (يوضو) علمًا ، فإنَّهُ لا يُعلّ .

و نحوُ ذلكَ مِمَّا يكونُ التَّطـرُّفُ جزءًا من عِلَّـةِ إعلالِهِ (كساءٌ ، و بناءٌ) ، فإنْ لحقَ

بشيءٍ من ذلكَ تاءُ التَّـأنيث بقِيَ الإعـلالُ ، كـ (كِساءَةٍ ، و سِقاءَةٍ ، و اصطفاءَةٍ ، و استقاءَةٍ) ، و للزومِ التَّاءِ صحَّت الواوُ ، و الياءُ في (شَقاوَة ، و نِهايَة) .

و إذا اجتمعتِ الـواوُ ، و اليـاءُ و سبقتْ إحداهُما بالسُّكون أُبدلتِ الواوُ يـاءً ، و أدغمتا ، فإنْ كانتْ إحداهُما لعارضٍ لم يُعتدَّ به إنْ كانَ العارضُ بناءَ الفعلِ للمفعول ، أو تسكينَ العينِ تخفيفًا ، بل تصحّ ، نحو (سُوِيرَ ، و حَيْوانٍ) ، و إنْ كانَ التَّصغيرُ اعتُدّ به ، فقيلَ: (عُجَيِّزٌ ، و قُوَيِّمٌ) ، إلا ما استُثنِيَ من نحو (جُدَيْوِلٍ ، و أُسَيْوِدَ) ، و في تخفيـفِ الهمزةِ خلافٌ ، فقالوا في (رُؤْيَة) : (رُوْيَةٍ) ، و هو الأجودُ و الأشهرُ ، و (رُيَّـةٍ) ، و ينبغي حملُها على الإبدالِ ، لا التَّخفيفِ القياسيِّ ، و عليه يُحملُ (رِيَّة) .

و إذا اكْتَنَفَ ألفَ الجمعِ واوان ، أو ياءانِ ، أو واوٌ و ياءٌ وجبَ قلبُ الثَّانيـةِ منـهُما همزةً متى وَلِيَتِ الطَّرفَ ، كما في (أوائلَ ، و عيائلَ) ، و صحَّت إنْ بَعُدت عنِ الطَّـرفِ نحوَ (عواوير) ، فإنْ بَعُدت الثَّانيةُ عنِ الطَّرفِ بالزيادةِ العارضـةِ ، أو وَلِيَـتِ الطَّـرفَ بالحذفِ العارضِ لم يُعتدَّ بالعارضَينِ كليهما ، بل يبقى ما كانَ لهما منَ الصِّحَّةِ ، و الإعلالِ قبلَ طروءِ الحذفِ ، و الزِّيادة ، فيُقالُ : (أَوَائيلُ ، و عَوَاوِرُ) .

و إذا كانت (فَعْلَى) اسمًا لامُها ياءٌ قُلبتْ واوًا ، نحوَ (شَرْوي) ، و لا يُعتدُّ بعـارضِ المدِّ فيها لو مُدَّتْ ضرورةً ، أو احتملَتهُ السَّعةُ وجهًا ، نحو (عـوَّاءٍ) ، و عكـسُ ذلـكَ (فعلاءُ) مِمَّا عينُهُ واوٌ ، و لامُهُ ياءٌ ، تقولُ : (لَيَّاءُ) ، و لا يُصيِّرُها القـصرُ إلى حُكـمِ (فَعْلَى) ، فلا يُقالُ : (لَوَّى) .

و إنْ كانتْ (فُعْلى) صفةً لامُها واوٌ بقيتْ ، كـ (حُلْوى) ، فإنْ عَرضتْ عليهـا التَّسميةُ اعتُدَّ بها ، فقُلبتِ الواوُ ياءً ، نحوَ (دُنْيا ، و عُلْيا) .

و قد اعتُدَّ بالتَّصغيرِ في الإعلالِ ، و التَّصحيحِ غالبًا ، إلا ما شذَّ من (عُيَيد) ، و مـا اطَّردَ من قولِهم : (أُويدِمٌ) ، و اختُلفَ في (قُوَيِّمٍ ، و قُوَيْئِمٍ) ، و (أُدَيْئِرٍ ، و أُدَيِّرٍ) .

٤ ـ الإبدالُ :

قد يُبدلُ حرفٌ لمجاورتِهِ حرفًا آخر ، فإنْ أُبدلَ الحرفُ الآخرُ إبدالا عارضًا لم يُعتدَّ بـه قياسًا على ما جاء من قولِه (الْطَجَعَ) من (الضُّجْعَة) ، بقيتِ الطاءُ المبدلةُ من تاءِ الافتعال للضَّادِ قبلَها مع ذهابِ الضَّادِ بالإبدالِ .

و عكسُهُ قولُهم : (اضْتَقَطَ) ، و أصلُهُ (الْتَقطَ) ، و تاءُ الافتعالِ في مثلِه لا تُبدلُ ، فلمَّا عرضتِ الضَّادُ بالإبدالِ لم تُبدلِ التاءُ أيضًا .

و اختُلِفَ في تصغيرِ نحوِ (مُتَّزِنٍ ، و مُتَّسِرٍ) ، فسيبويه لا يعتدُّ بحذفِ تاءِ الافتعالِ للتَّصغيرِ ، و يُبقي إبدالَ الواوِ ، و الياءِ تاءً ، فيقولُ (مُتَيْزِنٌ ، و مُتَيْسِرٌ) ، و اعتدَّ به الزَّجَّاجُ ، و الفارسيُّ فقالوا : (مُوَيْزِنٌ ، و مُيَيْسِرٌ) ، و يُقاسُ عليه تصغيرُ نحوِ (مُطَّلِمٍ ، و مُدَّكِرٍ ، و مُتَّرِدٍ) .

و اعتدُّوا بالتَّصغير في نحوِ (دينارٍ ، و قيراطٍ) ، و أصلُهما : (دِنَّارٌ ، و قِرَّاطٌ) أبدلوا ياءً ؛ فِرارًا من ثِقَلِ توالي المتماثلَينِ ، ثُمَّ قالوا في تصغيرِهما : (دُنَيْنِيرٌ ، و قُرَيْرِيطٌ) ؛ لفصلِ ياءِ التَّصغيرِ بينهما ، و قد يكونُ من قبيلِ إهمالِ الاعتدادِ بالعارضِ ظاهَرَهُ الرَّجوعَ إلى الأصلِ إذا قيلَ : إنَّهم فرُّوا من ثقلِ المتماثِلَينِ لو قالُوا : (دُنَيْنِيرٌ ، و قُيَيْرِيطٌ) .

٥ ـ الحذفُ :

يجوزُ حذفُ النُّونِ من مضارعِ (كانَ) إذا سكنَ أخرُ الكلمةِ ، و لم يتبعْها ساكنٌ ، فإنْ تحرَّكتْ بحركةِ التقاءِ السَّاكنَينِ ، نحو (لم يكنِ الرَّجلُ) لم تُحذفِ اعتدادًا بتلكَ الحركةِ خلافًا للكوفيِّينَ ، و يُونسَ ، و تبعهم ابنُ مالك تمسُّكًا بإهمالِ الاعتداد .

و إذا عرضَ الوقفُ على المنقوصِ المنوَّنِ في الرَّفعِ ، و الجرِّ جازَ جوازًا مُطَّرِدًا إهمالُ الاعتدادِ بذهابِ التَّنوينِ في الوقفِ ، فيُقالُ : (هذا قاضْ) ، بحذفِ الياءِ ، و الاعتدادُ به ، فيُقالُ : (هذا قاضي) ، فتَثْبُتُ الياءُ ، و بكُلٍّ قُرِئَ ، و الإهمالُ أجودُ .

و إنْ عرضَ عليه التَّعريفُ اعتُدَّ به ، فثبتتِ الياءُ ؛ إذْ لا تنوينَ ، و منهم منْ لا يعتدُّ ، فيحذفُ الياءَ ، فيقولُ : (هذا القاضِ) ، و بكلٍّ قُرِئَ ، و الإثباتُ أكثرُ .

كما يجوزُ الاعتدادُ ، و الإهمالُ جوازًا مطَّرِدًا إذا تحرَّكتْ لامُ التَّعريفِ بحركةِ الهمزةِ المخفَّفةِ بالنَّقلِ ثُمَّ الحذفِ ، فيُحذفُ السَّاكنُ قبلَها ، نحو (على الَرْضِ) ، كما يجوزُ أنْ يبقى ساكنًا .

و يُحذفُ السَّاكنُ المبدلُ إبدالا عارِضًا إذا كانَ مدًّا متى التقى ساكنًا ، نحو (يُملَى الكتابُ) .

و إنْ بقيَ الاسمُ المعربُ بعد العارضِ على حرفَينِ ثانيهما علةٌ وجبَ ردُّ المحذوفِ ، نحوَ (شاءٍ) جمعِ (شاةٍ) ، و (وِشَوِيٌّ) في النَّسبِ إلى (شِيةٍ) .

كما يجبُ ردُّ المحذوفِ في نحوِ (يُدَيَّةٍ ، و وُعَيْدَةٍ) ؛ لأنَّ بنيةَ التَّصغيرِ لا تتمُّ إلا بهِ ، و اختلفوا في ردِّهِ في (يَضَعَ) علمًا ، فقيل : (يُضَيْعٌ ، و يُوَيْضِعُ) .

٦ ـ التَّصغيرُ :

تعرضُ التَّسميةُ على المكبَّرِ ، فيُعتدُّ بها ، فيُصغَّرُ ما لم يكنْ يُصغَّرُ قبلَها ،نحو (ضُرَيْبٍ ، و (أُلَيٍّ) اعتدادًا بها .

و إذا صُغِّرَ نحوُ (أرَسَ) علمًا لمؤنَّثٍ أصلُهُ : (أرْأَسُ) قيلَ : (أُرَيسُ) ، لا تُلحقُهُ التَّاءَ ؛ لأنَّهُ آلَ إلى الثُّلاثيِّ بتخفيفِ الهمزةِ ، فلم يُعتدَّ به ، و إنْ اكتسبَ التَّأنيثَ بالعلميَّةِ ، أو نُزِعَ اعتُدَّ بها ،كـ (حَجَرَ) لمؤنَّثٍ ، و (أُذُن) لمذكَّرٍ ، فقيلَ : (حُجَيرَةُ ، و أُذَيْنٌ) .

و إذا قُطعتْ همزةُ الوصلِ بالتَّسميةِ اعتُدَّ بها فبقيتْ في التَّصغيرِ ، و قيلَ : (أُضَيْرِبُ) .

و إذا صُغِّرَ المقلوبُ قلبًا مكانيًّا اعتُدَّ بهِ ، فقيلَ : (جُوَيْهٌ) .

و إنْ سُمِّيَ بجمعِ الكثْرةِ صُغِّر كما يُصغَّرُ الواحدُ اعتدادًا بها ، فتقولُ في (غِلْمانٍ ، و دراهمَ ، و مفاتيحَ) : (غُلَيْمانُ ، و دُرَيْهِمٌ ، و مُفَيْتِيحٌ) .

و إنْ سُمِّيَ بما فيهِ ألفٌ و نونٌ زائدانِ لم يُعتدَّ ، و صُغِّرَ كما كانَ يُصغَّرُ قبلَها ، فيقالُ : (سُرَيْحينٌ ، و سُلَيْطينٌ) ، و (عُقَيْرِبانُ ، و سُكَيْرانُ) .

و إذا سُمِّيَ بمكبَّراتِ شواذِّ التَّصغيرِ جازَ الاعتدادُ ، و إهمالُهُ ، فتُصغَّرُ على القياسِ ، أو على الشُّذوذِ .

٧ ـ الإدغامُ :

إذا كانَ الإدغامُ غرضًا للمتكلِّمِ ، فالحديثُ عنهُ يعدُّ من نوافلِ القولِ ، كقولِهم في (مقروءٍ) : (مقروٌّ) ، و كإبدالِ أحدِ الحرفَينِ المتقاربَينِ مخرجًا ، أو صفةً إلى ما يُماثلُ الآخرَ ؛ لإدغامه فيه .

و ميدانُ البحثِ إنَّما هو ما توافرَ فيهِ سببُ الإدغامِ لِمَا عرضَ لهُ ، و قد تبيَّنَ أنَّهُ لم يخلُ من أنْ يكونَ بينَ متماثِلَينِ في الأصلِ ، أو بينَ الواوِ، و الياءِ السَّاكنِ أُولاهُما .

فأمَّا ما كانَ بينَ متماثِلَينِ في الأصلِ فإنَّهم :

ـ اعتدُّوا بالإبدالِ ، فأدغموا في نحو (أناسيَّ ، و مكاكيَّ) .

ـ و لم يعتدُّوا بحركةِ الإعرابِ في (لنْ يُحْيِيَ) ، و (مُحْيِيًا) ، و أوجبوا الإظهارَ ، خلافًا للفراءِ الذي أجازَ الإدغامَ في الفعلِ (أنْ يُحْيِيَ) ، و (يُحْيِي) .

ـ و من لم يُدغمْ نحوَ (لَمْ يرْدُدْ ، و ارْدُدْ) ؛ لسكونِ ثاني المتماثِلَينِ لم يعتدَّ بتحرُّكِـه بحركةِ التَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنَينِ في (اردُدِ الرَّجلَ) ، و لا لحركةِ تخفيفِ الهمزةِ في (اخْصُصَ اباكَ) .

ـ و مذهبُ الخليلِ ، و سيبويهِ أنَّ زيادةَ الألفِ ، و النُّونِ لا تنقضُ حُكمًا أُبرِمَ للكلمة قبلَ دخولِها ، فأظهروا في (رَدَدان) ، و أدغموا (رَدُدانًا ، و رَددانًا) ، فقالوا : (رَدَّانٌ) فيهما ، و خالفهما الأخفشُ في الأخيرَينِ ، فأظهرَ اعتدادًا بالزِّيادةِ .

و أمَّا ما كانَ بينَ الواوِ ، و الياءِ الَّتي سبقتْ إحداهما بالسُّكونِ فإنَّهم :

ـ لم يعتدُّوا بالتَّسكينِ العارضِ تخفيفًا في نحوِ (حَوِيانٍ ، و قَوِيانٍ ، و حَيُوانٍ) ، إذا قيلَ : (حَوْيانٌ ، و قَوْيانٌ ، و حَيْوانٌ) ، و أظهروا .

ـ كما لم يعتدُّوا بالإبدالِ العارضِ في (دِيوانٍ) ، و لا فيمن قالَ : (اجْلِيواذٌ ، و اعْلِيواطٌ) ، و أوجبوا الإظهارَ .

ـ و كذا لم يعتدُّوا بتخفيفِ الهمزةِ في نحو (رُويَةٍ ، و رُويا ، و نُوي) ، فأظهروا ، فأمَّا من أدغمَ فينبغي حملُهُ على الإبدالِ ، لا على التَّخفيفِ القياسِيِّ ، فيطَّردُ الحكمُ في البابَينِ .

٨ ـ الإمالةُ :

من أسبابِ الإمالةِ الكسرةُ ، و العارضُ إمَّا أنْ يجلبَها ، أو يذهبَ بها ، فإذا ذهبتِ الكسرةُ بالوقفِ فأكثرُ من يميلُ لا يعتدُّ بذلكَ ، و منهم من لا يُميلُ اعتدادًا بالعارضِ .

و إنْ ذهبتْ بالإدغامِ ، كقولِهم : (جادٌّ) فالأفصحُ الاعتدادُ ، و تركُ الإمالةِ ، و منهم من لا يعتدُّ نظرًا إلى أنَّ الأصلَ الفكُّ .

و إنْ جاءتْ بسببِ الإعرابِ فإنَّهم و إنْ أمالوا نحو (من مالِهِ) إلا أنَّها لعروضِها سببٌ ضعيفٌ ، و لذا يستولي عليها المستعلي بعدها مع ضعفِهِ ، بدليلِ عدمِ تأثيرِهِ في الكسرةِ اللازمةِ .

و إنْ جلَبَ العارضُ الألفَ ، و ذلكَ في الوقفِ على المنصوبِ المنوَّنِ فإمالتُهُ قليلةٌ ؛ لأنَّهُ في حكمِ التَّنوينِ .

٩ ـ همزةُ الوصلِ : و قد دارَ أثَرُ العارضِ على همزةِ الوصلِ حولَ أربعةِ أحكامٍ :

(أ) حذفُها ، أو بقاؤها :

همزةُ الوصلِ زيدتْ توصُّلا للنُّطقِ بما سكَنَ أوَّلُهُ ، فإذا تحرَّكَ ما زيدتْ للنُّطقِ به ، فإنَّ القياسَ حذفُها اعتدادًا بتلكَ الحركةِ ، و قد جاء كلامُ العربِ في المشهورِ منهُ جاريًا على هذا القياسِ ، فحُذفتْ من (قَتَّلوا) بعدَ أنْ أُدغمَ تاءُ الافتعالِ في عينِه ، و تحرَّكت الفاءُ ، و قالوا في مصدرِه : (قِتَّالا) ، و لهذا تقولُ من (الحُوَّة) على مثالِ (احْمَرَّ) : (حَوَّى) ، و في مصدرِه (حِيْواءٌ ، أو حِوَّاءٌ) ، خلافًا للفرَّاءِ في قولِه : (اِقَتَّلوا) .

و تقولُ تميمٌ ، و قيسٌ ، و أسدٌ : (رُدَّ ، و عَضَّ ، و فِرَّ) ، فتحذفُ همزةَ الوصلِ بعدَ تحرُّكِ فاءِ الفعلِ بالحركةِ المنقولةِ من عينِه للإدغامِ ، خلافًا لعبدِ القيسِ فيما حكاهُ الكسائيُّ من قولِهم : (أُرُدَّ ، و أُعُضَّ ، و اِفِرَّ) .

و قالوا في (اسْأَلْ) : (سَلْ) ، فحذفوا همزةَ الوصلِ ؛ لتحرُّكِ الفاءِ بالحركةِ المنقولةِ من الهمزِ للتَّخفيفِ ، خلافًا للأخفشِ ، الَّذي حَكَى عنهم (اِسلْ) ، كما حكاها المازنيُّ ، و نسبَها أبو زيدٍ ، و الفرَّاءُ لعبدِ القيسِ .

و تقولُ في تصغيرِ (ابنٍ ، و اسمٍ ، و انطلاقٍ ، و استخراجٍ) : (بُنَيٌّ ، و سُمَيٌّ ، و نُطَيْليقٌ ، و تُخَيْريجٌ) ، فتُحذفُ همزةُ الوصلِ ؛ لضمِّ أوَّلِ المصغَّرِ .

و خالفَ ثعلبٌ ، فقالَ في تصغيرِ (اضطرابٍ) : (أُضَيْرِيبٌ) بإثباتِ همزةِ الوصلِ ، و حذفِ الطَّاءِ المبدلةِ من تاءِ الافتعالِ

و لم يشذّ عن ذلكَ إلا ما أوَّلُهُ همزةُ قطعٍ قد دخلت عليه أداةُ التعريفِ نحو (الأحمرِ ، و الآخرةِ) ، فخُفِّفتْ همزتُهُ بنقلِ حركتِها إلى اللامِ ، و حذفِها فإنَّ الأكثرَ في كلامِ العربِ ، و الأشهرَ في القراءةِ إثباتُ همزةِ الوصلِ ، و هو مذهبُ سيبويهِ ، و اختيارُ أبي عليٍّ الفارسيِّ .

و حكى أبو الحسنِ الأخفشُ عن ناسٍ من العربِ (لَحْمَرَ) بحذفِها ؛ اعتدادًا بالحركةِ المنقولةِ عن الهمزةِ .

(ب) حركتُها :

فإذا قيلَ : (اِمْشُوا ، و أُغْزِي) فإنَّ حركةَ العينِ ــ عندَ من قالَ بالإتباعِ في نحوِ (اِضْرِبْ ، و اُدْخُلْ) من البصريِّينَ ، و الكوفيِّينَ ــ العارضةَ لا يُعتدُّ بها .

و ذهب ابنُ مالكٍ ، و تبعَهُ ابنُهُ إلى جوازِ الضمِّ ، و الكسرِ في نحوِ (اُغْزِي) ، و الضمُّ أجودُ ؛ لأنَّ الأصلَ (اُغْزُوِي) ، و مرجعُ الوجهَينِ إهمالُ الاعتدادِ بالعارضِ في الأوَّلِ ، و ما ترتَّبَ عليهِ من بقاءِ الضمِّ ، و الاعتدادِ به ، و ذلكَ بكسرِها .

و أوجبوا الكسرَ في (اِمْشُوا) ؛ لأنَّ الأصلَ كسرُ الهمزةِ ؛ إتباعًا لكسرةِ العينِ ، و قد عُضِّدَ بأصلِ الكسرِ ، فأُلغِيَ العارضُ ؛ لمعارضةِ أصلَينِ .

(ج) قطعُها :

همزةُ الوصلِ لا تُقطعُ في الدَّرجِ ــ في غيرِ (أل) التَّعريفِ ــ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ ، فإنْ سُمِّيَ بشيءٍ فيهِ همزةُ وصلٍ ، فإنَّ المسمَّى به لا يخلو من أنْ يكونَ اسمًا ، فتترُكُ الألفُ موصولةً على حالِها ، تقولُ : (هذا اسمٌ قد جاءَ) ، أو فعلا ، فتبقى الهمزةُ موصولةً إنْ كانَ محكيًّا ، فإنْ لم يُحكَ قُطعتْ همزتُهُ إجماعًا ، تقولُ على الأوَّلِ : (هذا اضْرِبْ) ، و على الثَّاني : (هذا إضْرِبُ) ، أو حرفًا ــ و لا يكونُ إلا (أل) المعرِّفةَ ــ فتُوصَلُ الهمزةُ في مذهبِ سيبويهِ في الدَّرجِ ، و تُقطَعُ في مذهبِ الزَّجَّاجِ .

(د) جلبُها :

و ذلكَ إذا سُمِّيَ بحرفٍ واحدٍ ساكنٍ ،كالباءِ من (اضْرِبْ) ، و العينِ من (جعْفرٍ) ، فسيبويهِ يُكملُهُ بهمزةِ وصلٍ مكسورةٍ ، و لكنَّهُ يقطعُها في الابتداءِ ، و يصلُها في وسطِ الكلامِ ، و الزَّجَّاجُ يقطعُها في الحالتَينِ .

١٠ ــ مجيءُ البنيةِ على صورةٍ لا تكونُ في العربيَّةِ أصالةً :

تبيَّنَ أنَّ إحدى العِلَلِ الداعيةِ إلى إهمالِ الاعتدادِ بالعارضِ ألا يخرجَ اللفظُ عن سننِ العربيَّةِ ، و مَهْيَعِ العربِ في كلامِها ، و لهذا كانَ إهمالُ الاعتدادِ كالمنادي على عروضِ الصُّورةِ التي جدَّت بالعارضِ ، فلم تحفلِ العربُ بمجيءِ ما لا يكونُ في العربيَّةِ أصالةً :

ــ فبقيتِ الواوُ ، و الياءُ بحالِهما في (رَضْيَ ، و غُزْيَ ، و قَضْوَ) ، دلالةً على عروضِ تسكينِ عينِ الفعلِ ، و مثلُهُ لا يكونُ أصليًّا في الفعلِ .

ــ و لم يستثقلوا الخروجَ من كسرةِ البنيةِ إلى ضمَّةِ الإعرابِ في قولِهم : (كَتِفٌ ، و يجلِسُ) .

ــ كما لم يستنكروا كسرَ الفعلِ ؛ بالتقاءِ السَّاكنَينِ ، نحو (لم يقمِ الرَّجلُ) ، أو بتخفيفِ الهمزةِ ، نحو (خُذِ ابِلَكَ) ، فلم يعتدّوا بهما .

ـ و توالتْ أربعةُ متحرِّكاتٍ في كلمةٍ في قولِهم : (جَنَدِلٌ ، و عَرَتُنٌ ، و عَبَقَـرٌ ، و عَرَقُصانٌ) .

ـ و جاءَ من الأوزانِ ما ليسَ في العربيَّةِ نحوَ (فُعَلِلٍ ، و فَعَلِلٍ ، و فَعَلُلٍ) في الرُّباعيِّ ، كـ (هُدَبِدٍ ، و جَنَدِلٍ ، و عَرَتُنٍ) ، و (فَيْعِلٍ) في الصَّحيحِ ، كـ (يا طَـيْلِسُ) ، و (فِعْلِي ، و فَعْلِي) ، كـ (يا حِذْرِي ، و يا عَرْقِي) ، و (أَفْعولُ ، و يَفْعالُ) في الأفعالِ كـ (أنظورُ ، و ينْباعُ) بالزِّيادةِ ، و (يُفْعُلُ) ، كـ (يُعْفُـرُ) بالإتبـاعِ ، و قـالوا : (فُتَيْقيرٌ ، و نُطَيْليقٌ) مصغَّرَي : (نِطلاقٍ ، و فتقارٍ) ، و ليس في العربيَّـةِ (نِفْعـالٌ ، و فِتْعالٌ) ، و إنَّما ذلكَ عارضٌ بالتَّصغيرِ ، خلافًا للمازنيِّ .

ـ و تطرَّفتِ الواوُ إثرَ ضمٍّ في الاسمِ المتمكِّنِ في (يا ثمُو ، و لولو) .

ـ و صحَّتِ الواوُ و الياءُ متطرِّفتينِ بعدَ فتحٍ في (يا كرَوَ ، و يا رحَيَ) مُرخَّمَينِ ، و في (ضَوٍ ، و نوٍ) المخفَّفتَينِ من (ضَوْءٍ ، و نوْءٍ) ، و بعد ألفٍ زائدةٍ في (يا شقاوَ ، و يا سِقايَ) ؛ لعروضِ التَّرخيمِ ، و صحَّتِ الواوُ الثَّانيةُ في (عَواوِرَ) ؛ لعروضِ الحذفِ

ـ و مجيءِ الاسمِ المعربِ الأصلِ ساكنَ الآخرِ في (يا هِرَقْ)

و مع ذلكَ فقد تحامتِ العربُ أحيانًا ما يُخالفُ طريقتها مع كونِهِ عارضًا :

ـ فلم يقِفُوا بالنَّقلِ في قولِهم : (هذا عِدُلْ ، و منِ البُسِرْ) ، و أتبعـوا ؛ لمـصيرِهما بالنَّقلِ إلى وزنٍ مرفوضٍ ، و استثنَوا من ذلكَ مهموزَ اللامِ ، فلم يعبئوا بالوزنِ المرفـوضِ ، نحو (منَ البُطِئْ ، و هو الرِّدُؤْ) .

ـ و رجَّحَ سيبويه في تصغيرِ (استخراجٍ) حذفَ السِّينِ على حذفِ التَّـاءِ ، فقـالَ : (تُخَيْرِيجٌ) لأنَّهُ بالأوَّلِ يكونُ مصَّغرَ (تِخْراجٍ) ، كـ (تِبْيان) ، و بالثَّاني يكونُ مكبَّرُهُ (سِخْراجًا) ، و ذلكَ وزنٌ معدومٌ .

ـ و ضعَّفوا (في ، و لا) مسمًّى بهما ؛ لأنَّ التَّنوينَ يُسقِطُ حرفَ العِلَّةِ ، فيبقى الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ ، و هذا لا يكونُ .

ثانيًا : الإعرابُ ، و البناءُ :

العارضُ ههنا إمَّا أنْ يطرأَ على حرفِ الإعرابِ ، و إمَّا أنْ يطرأَ على نوعِ الكلمةِ ، و ما تستحقُّهُ من الإعرابِ ـ و منهُ منعُ الصَّرفِ ـ و البناءِ ، و يؤثِّرُ في الصَّرفِ ، و منعِهِ ما

يطرأُ على عِلَلِه التِّسعِ ، و يمكنُ الإشارةُ إلى أثرِ العوارضِ في الإعرابِ ، و البناءِ على النَّحوِ التَّالي :

١ _ حرفُ الإعراب ، و البناء :

إنْ عرضَ الإبدالُ على حرفِ الإعرابِ ، و ذلكَ بأنْ يُبدلَ ياءً اعتُدَّ به ، فعوملَ معاملة ما أصلُهُ الياءُ ، فيسقطُ الياءُ في الفعلِ ؛ لسكونِ الجزمِ ، و البناءِ ، و في الاسمِ في الرَّفعِ ، و الجرِّ ؛ لسكونِ التَّنوينِ ، و يُعاملُ كذواتِ الياءِ في تقديرِ الحركةِ ، و ظهورِها ، و سقوطهِ إذا لَقِيَ ساكنًا .

و إنْ عرضَ على حرفِ الإعرابِ تخفيفُ الهمزة ، بأنْ جُعلتْ حرفَ مدٍّ ، فقد نُقلَ عن العلماءِ الخلافُ في جوازِ الاعتدادِ ، و تركِهِ ، فتقولُ مُعتدًّا : (لم يقرا ، و اقْرا) ، و غيرَ مُعتدٍّ : (لم يقرَ ، و اقْرَ) ، و الرَّاجحُ ترْكُ الاعتدادِ ، و حَمْلُ الحذفِ على البدلِ ، لا على التَّخفيفِ القياسيِّ .

فإنْ خُفِّفتِ الهمزةُ بالحذفِ اعتُدَّ به ، و صارَ حرفُ الإعرابِ ما قبلَها ، فجرى عليه الحكمُ الذي يستحقُّهُ لمَّا كانَ أصلا ، تقولُ (لم يشَ) في المخفَّفِ بالحذفِ من (يشاءُ) .

٢ _ الإعرابُ :

تبيَّنَ أنَّ التَّسميةَ العارضةَ يُعتدُّ بها في دخولِ الإعرابِ فيما لم يكنْ قبلَها مُعربًا ، من الفعلِ ، و الحرفِ ، و في دخولِ نوعِ الإعرابِ الخاصِّ بالاسمِ ، و هو الجرُّ ، و التَّنوينِ ، و امتناعِ الجزمِ في الفعلِ المضارعِ .

و إنْ عرضتِ التسّميةُ على المثنَّى ، و الجمعِ السَّالمِ بنوعَيْه جازَ في إعرابِه ألا يُعتدَّ بها ، فيبقى لهُ علامةُ إعرابِه ، كما يجوزُ فيه أوجهُ أخرى من الإعرابِ فيها ترْكُ الاعتداد .

أمَّا ما يتعلَّقُ بالصَّرف و منعه فإنَّهُ قد يطرأُ على الممنوعِ منَ الصَّرف عارضٌ منَ العوارضِ التي لم يُبنَ اللَّفظُ في أصله عليها ، و حينئذ لا يخلو الأمرُ من ألا يطالَ العارضُ علَّةَ منعه ، ولا يؤثِّرَ فيها ، أو أنْ يطالَهَا مؤثِّرًا فيها ، أو ناقضًا لها .

كما أنَّهُ قد يطرأُ على المصروفِ منَ العوارضِ ما يجلبُ لهُ علَّةَ منعه منَ الصَّرفِ .

و هذه العوارضُ منها ما هو لفظيٌّ يقتصرُ تأثيرُهُ في اللَّفظِ دونَ المعنى ، و منها ما هو معنويٌّ يؤثِّرُ في المعنى دونَ اللَّفظِ ، و منها ما يؤثِّرُ في اللَّفظِ ، و المعنى معًا .

و قد تبيَّنَ من خلالِ البحثِ أنَّ هذا الحكمَ من أكثرِ الأحكامِ الَّتي تعْرِضُ عليها العوارضُ ، و يكونُ أثرُها على العِلَلِ المانعةِ من الصَّرفِ على النَّحوِ التَّالي :

العلَّةُ الأُولى : التَّأنيثُ ، و يمنعُ من الصَّرفِ وحدَهُ إنْ كانَ بالألفِ ، فإنْ كانَ بالتَّاءِ ، أو بالمعنى فلا بدَّ من علَّةٍ أخرى .

فإن عرضَ على الثلاثيِّ المؤنَّثِ سكونُ وسطِهِ تخفيفًا صُرِفَ ، كـ (عَضْدٍ) مخفَّفًا عن (عَضُدَ) اسمَ امرأةٍ .

و التَّصغيرُ إنَّما يؤثِّرُ فيما حُذفتْ بسببِهِ علامةُ التَّأنيثِ ، كـ (حُبَيِّرٍ) ، أو ما أشبهتْ ألفَ التَّأنيثِ ، كـ (عُلَيْقٍ) ، فيصرفُ حينئذٍ ، فإنْ بقيتِ العلامةُ ، فلم ينلْ منها التَّصغيرُ ، كـ (حُمَيْرَةَ ، و حُمَيْراءُ ، و حُبَيْلى) لم يُعتدّ به .

و لو حُذفتِ الألفُ و عُوِّضَ عنها بالتَّاءِ ، كمذهبِ ابنِ الأنباريِّ في نحوِ (خُنْفُساء) ، و تصغيرِها على (خُنَيْفِسَة) ، أو أُبدلَ منها التَّاءُ ، كمذهبِ أبي عمرِو بنِ العلاءِ في نحوِ (حُبارى) و تصغيرِها على (حُبَيِّرَة) اعتُدّ بالتَّأنيثِ فمنعَ معَ علَّةٍ أخرى .

و كذا يُعتدُّ بالتأنيثِ في نحوِ (هُنَيْدَةُ) في تصغيرِ (هندٍ) ، فتحتَّمَ منعُها الصَّرفَ مصغَّرةً ، و قد كانَ يجوزُ في مكبَّرِها الصَّرفُ ، و منعُهُ .

العلَّةُ الثَّانيةُ : الجمعُ الأقصى ، فإذا عرضَ عليهِ حذفُ الألفِ ،كقولِهم : (جَنَدلٌ ، و ذَلَذلٌ) في (جَنادِلَ ، و ذلاذِلَ) ، أو حذفُ الياءِ في المنقوصِ منهُ ، كـ (جوارٍ) ــ في رأيٍ ــ اعتدَّ بالحذفِ العارضِ ، فصُرِفَ ؛ لزوالِ البناءِ ، و كذا إذا صُغِّرَ ، كقولِهم : (مُسَيْجِدٌ) في تصغيرِ (مساجدَ) ؛ لوجوبِ ردِّهِ إلى المفردِ ، فتزولَ علَّتا منعِهِ : اللَّفظيَّةُ بزوالِ البناءِ ، و المعنويَّةُ بالدَّلالةِ على المفردِ .

و يبقى ممنوعًا منَ الصَّرفِ إذا عرضتْ عليهِ التَّسميةُ ، كـ (مساجدَ ، و قناديلَ) علمَين ، أو القلبُ المكانيُّ ، كقولِهم : (تَرائِقُ) في (التَّراقي) ما لم يصرْ منقوصًا ، فيُعاملُ عند ذلكَ معاملةَ (جوارٍ) ، كـ (أوالٍ ، و ثعالٍ ، و شواعٍ) في (الأوائلِ ، و الثَّعائلِ ، و الشَّوائع) .

العلَّةُ الثَّالثةُ : العلميَّةُ ، لا يوجدُ منَ العوارضِ ما يؤثِّرُ في العلميَّةِ ، فإنْ صُرِفَ علمٌ لعارضٍ فبتأثيرِه في العلَّةِ المصاحبةِ للعلميَّةِ .

و كلُّ ما عرضتْ عليهِ العلميَّةُ اعتُدَّ بها اعتدادًا مطلقًا ، فكانت فيهِ إحدى العِلَلِ المانعة من الصَّرف .

العِلَّةُ الرَّابعةُ : الوصفُ ، و تعرضُ عليه التَّسميةُ ، فيُعتدُّ بها اعتدادًا مطلقًا ، لأنَّ العلمَ وضعٌ مستأنفٌ ، فتحلُّ عِلَّةُ العلميَّةِ محلَّ عِلَّةِ الوصفيَّةِ ، فيمتنعُ اللَّفظُ حينئذٍ منَ الصَّرفِ متى ما كانتْ فيه علَّةٌ أخرى .

فإنْ عرضتْ الوصفيَّةُ بالتَّصغيرِ ، كـ (أُدَيِّرٍ) ، أو بتضمُّنِ معناها ، كـ (أرنبٍ) ـ للذَّليلِ ـ لم يُعتدَّ بهما على الأصحِّ ، فيُصرفانِ خلافًا لبعضِهم في الأوَّلِ ، و للرَّضيِّ في الثَّاني .

العِلَّةُ الخامسةُ : زيادةُ الألف و النُّون ، فإنْ عرضَ عليها الإبدالُ بأنْ أُبدلَ النُّونُ لامًا ، كـ (أُصَيلالَ) علمًا لمذكَّر ، أو أُبدلَ الحرفُ الأصليُّ نونًا ، كـ (حِنَّان) علمًا لمذكَّرٍ ، و أصلُهُ (حِنَّاءٌ) ، لم يُصرفْ في الأوَّلِ ، و لمْ يمتنعْ في الثَّاني ، بل يُعطَى الحرفُ المبدلِ حُكمَ الحرفِ المبدلِ منهُ ، فيبقى لكلٍّ منهما حالتُهُ قبلَ الإبدالِ ، و لا يُعتدُّ به .

و إنْ عرضتْ عليها التَّسميةُ اعتُدَّ بها مطلقًا ، فامتنعَ اللَّفظُ منَ الصَّرفِ للعلميَّةِ ، و زيادةِ الألفِ و النُّون سواءٌ أكانَ قبلَ طروئِها مصروفًا أم ممنوعًا منَ الصَّرفِ .

فأمَّا التَّصغيرُ فإنْ قلبَ الألفَ ياءً اعتُدّ به ، فصُرفت الكلمةُ ، كـ : (سُلَيْطِين) في تصغيرِ (سُلْطانَ) ، و إنْ لم يقلبِ الألفَ ياءً بقيتْ ممنوعةً من الصَّرف ؛ لأنَّهُ لم يُؤثِّرْ في عِلَّةِ المنعِ ، كما في (عُمَيْرانَ ، و عُطَيْشانَ) مصغَّرَيْ (عِمْرانَ ، و عَطْشانَ) .

العِلَّةُ السَّادسةُ : الوزنُ ، و هي عِلَّةٌ لفظيَّةٌ ، و ذلكَ بمجيءِ اللَّفظِ على وزنٍ يختصُّ بالفعلِ ، أو بأنْ يكونَ في أوَّلِه زيادةٌ كزيادتِه .[1]

و العوارض التي تعرضُ على الوزنِ إمَّا ألا تؤثِّرَ في الوزنِ فيبقى لـهُ منعُ الصَّرفِ كعروضِ الإبدالِ في قولِهم : (هَراقُ) علمًا ، و القلبِ المكانيِّ في قولِهم : (أرْغُلُ) ، و يشبهُهما تخفيفُ الهمزةِ بالنَّقلِ ، فلا يُعتدُّ به ؛ لدلالةِ الحركةِ المنقولَةِ على الوزنِ الأصليِّ ، نحوَ (يَرَسَ) علمًا مخفَّفًا من (يَرْأَسَ)

و إمَّا أنْ تزيلَ الوزنَ ، فإنْ أشبهَ الاسمَ في وزنِه العارضِ صرفَ ، كـ (ضُرْبٍ ، و

---

[1] ينظر شرح المقدّمة الكافية ١ / ٣١٠ ـ ٣١١ .

أنظورٍ ، و خُضَيْضِمٍ) أعلامًا لرجالٍ ، و كذا يُصرفُ لو أزالَ العارضُ الزيادةَ التي أشبهَ بها الفعلَ ، كـ (خَيْرٍ) المحذوفِ من (أَخْيَرَ منهُ) ، و (حُمَيْدٍ) مُصغَّرِ (أحمدَ) .

فإنِ انتقلَ اللَّفظُ بالعارضِ إلى وزنٍ لا يكونُ في الأسماءِ تردَّدَ بينَ الصَّرفِ ؛ لانعدامِ وزنِ الفعلِ ، و منعِ الصَّرفِ ؛ لدلالةِ عدمِ الوزنِ عليه كالإتباعِ في (يُعْفُرَ) ، و الزِّيادةِ في (يَنْباعَ) .

و قد يجلبُ العارضُ الوزنَ المختصَّ ، كـ (تُحَيْلِئَ) علمًا مصغَّرًا عن (تِحْلِئٍ) ، فيمتنعُ و قد كانَ مصروفًا .

و قد ينتقلُ اللَّفظُ بالتَّسميةِ إلى بابِ (جوارٍ) ، فيُعاملُ معاملتَها ، كـ (يغْزٍ) علمًا مُعلا من (يغْزو) .

العلَّةُ السَّابعةُ : العدلُ ، فإنْ عرضتْ عليهِ التَّسميةُ لم يخلُ من أنْ تكونَ العلَّةُ الأُخرى التَّعريفَ ، أو أنْ تكونَ الوصفَ .

فإنْ كانَتِ الوصفُ ، كـ (أُخرَ ، و أُحادَ ، و مَوْحدَ) فجمهورُ النَّحاةِ على أنَّهُ إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلكَ اعتُدَّ بالتَّسميةِ العارضةِ بقيامِها مَقامَ الوصفِ ، فمنعتْ من الصَّرفِ ؛ للعلميَّةِ ، و العدلِ ، خلافًا للأخفشِ ، و المبرِّدِ ، و الفارسيِّ في أحدِ قولَيْهِ ، و ابنِ عصفورٍ ، فصرفوها ؛ لزوالِ معنى العدلِ بالعلميَّةِ .

و إنْ كانَتِ التعريفُ ، فإمَّا أنْ يكونَ علمًا ، كـ (عُمَرَ ، و قطامَ) فلا ينصرفُ ، و إمَّا ألا يكونَ علمًا ، كـ (سحر ، و أمس) ـ على رأيٍ [٢] ـ فإنْ سُمِّيَ بهما صُرِفا .

و إنْ عرضَ عليهِ التَّصغيرُ ، اعتُدَّ بهِ مطلقًا ، فكلُّ معدولٍ إذا صُغِّرَ زالَ العدلُ منهُ ، فَصُرِفَ .

و أمَّا عروضُ الحذفِ فلم يرِدْ إلا في قراءةِ : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مثْنى و ثُلاثَ وَ رُبَـعَ ﴾ ، فلم يُعتدّ به .

العلَّةُ الثَّامنةُ : العُجْمةُ ، و لا يؤثِّرُ فيها إلا تصغيرُ التَّرخيمِ ، فيُصرفُ العلمُ الأعجميُّ حينئذٍ ، أمَّا غيرُهُ من العوارضِ كالحذفِ ، أوِ الزيادةِ ، أوِ الإبدالِ ، أوِ التَّصغيرِ غيرِ المرخَّمِ فلا يُعتدّ بها ، بل يبقى ممنوعًا كما كانَ قبلَها .

---

[٢] ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٥٦ ـ ٢٥٩ .

ثالثًا : العمل :

الفعلُ أصلٌ في عملِه ، و إنَّما يعملُ الاسمُ عملَ الفعلِ تشبيهًا لهُ به ، فإنْ كانَ الاسمُ محضًا لم يعمل في ظاهرٍ ، و لا في مضمرٍ خلافًا للكوفيِّينَ ، و الرُّمَّانيِّ في تحمُّلِ الخبرِ الجامد ضميرًا ، فإنْ عرضَ فيهِ معنى الوصفِ اعتُدَّ بهِ ، فعملَ في المضمرِ ، كـ (زيدٌ أسدٌ) ، أيْ : (هو) ، و في الظَّاهرِ ، كـ (مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوهُ) ، فـ (أبوهُ) فاعلٌ بـ (رجلٍ) ، و تعلَّقتْ بهِ أشباهُ الجملِ .

ومن المؤوَّلِ بالمشتقِّ الاسمُ المنسوبُ ؛ إذ يعملُ _ و إنْ كانَ جامدًا _ في المضمرِ ، نحوِ (مررتُ برجلٍ تميميٍّ) ، و في الظَّاهرِ ،كما في (مررتُ برجلٍ مِصْرِيٍّ حمارُهُ) ، و تعلَّقَ بهِ الظّرفُ ، نحو (أنا قُرَيْشِيٌّ أبدًا) .

و لَمَّا كانَ الاسمُ فرعًا على الفعلِ في العملِ ضَعُفَ ، فإنْ تشبَّثَ بالاسميَّةِ ؛ لعروضِ التَّصغيرِ الذي يختصُّ بالاسمِ ، كتصغيرِ اسمِ الفاعلِ في (هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ) ، و مثلُهُ المصدر ، و اسم المفعولِ ، لم يعملْ خلافًا للكوفيِّينَ غيرِ الفراءِ .

و نظرًا لرسوخِ قدمِ الفعلِ في العملِ فإنَّ ما يعرضُ عليهِ منَ التَّصغيرِ شذوذًا لا يعتدُّ بهِ ، و لا يؤثِّرُ فيهِ ، بل يبقى لهُ ما كانَ من عملٍ ، نحو (ما أُمَيْلِحَ زيدًا !) .

رابعًا : التَّركيبُ :

١ _ **كيفيَّةُ الجمعِ** : ذلكَ أنَّ ما عرضَ عليهِ تخفيفُ الهمزةِ يُجمعُ كما كانَ يُجمعُ قبلَ تخفيفها ، فيُقالُ في (راسٍ) : (رُءُوسٌ و أَرْؤُسٌ) ، و بالتَّخفيفِ : (رووسٌ ، و أرُسٌ) ، و لا يُعتدّ بالتَّخفيفِ ، فيُقالُ (أرْوَاسٌ) ،كـ (مالٍ و أموالٍ) .

فأمَّا ما كانَ فيهِ قلبٌ مكانيٌّ فيُجمعُ على ما يستحقُّهُ بما طرأَ عليهِ من القلبِ ؛ اعتدادًا بهِ ، فيُقالُ في (لاثٍ ، و أيْنُقٍ) : (لواثٍ ، و أيانقُ) .

و إذا سمَّيتَ رجلا ، أو امرأةً بشيءٍ كانَ وصفًا ، ثُمَّ أردتَ أنْ تُكسِّرَهُ كسَّرتَهُ على حدِّ تكسيرِكَ إيّاهُ لو كانَ اسمًا على القياسِ ، فتقولُ في (أحمرَ ، و ذبيحةٍ) : (أحامرُ ، و ذبائحُ) ، لا (حُمْرٌ ، و ذبْحى) إلا إنْ كُسِّرتِ الصِّفةُ في الأصلِ تكسيرَ الأسماءِ ، فيبقى لها ذلكَ ، كـ (فارسٍ) ، (فوارسَ) .

٢ _ **المطابقةُ بينَ الصِّفةِ ، والموصوفِ** : و لها وجهان :

(أ) المطابقةُ في العددِ ، فإذا وقعَ الاسمُ الجامدُ وصفًا ، خبرًا ، أو نعتًا ، أو حالا ؛

لعروضِ معنى الوصفِ فيه لم يُعتدّ بالوصفيَّةِ ، فلا يُطابقُ موصوفَهُ إلا شُذوذًا .

و إذا سُمِّيَ بالمثنَّى ، أو الجمعِ اعتُدَّ بالتَّسميةِ مطلقًا في :

١ ــ الإشارةِ إليه ، فتقولُ : (هذا مُسْلِمانِ ، و مُسْلِمونَ ، و مُسْلِماتٌ) أعلامًا لمذكَّر ، و (هذهِ مُسْلِماتٌ) علمًا لمؤنَّثٍ .

٢ ــ عودِ الضميرِ مفردًا مذكَّرًا في قولِكَ : (مُسْلِمانِ ، أو مُسْلِمونَ أكرمتُهُ) ، و مفردًا مؤنَّثًا في قولِكَ : (مُسْلِماتٌ أكرمتُها) .

٣ ــ وصفِهِ بالإخبارِ عنهُ ، أو بنعتِهِ ، أو بالحالِ ، فتقولُ : (مُسْلِمانِ العاقلُ قادمٌ مسرعًا) ، و (مُسْلِماتٌ العاقلةُ قادمةٌ مسرعةً) .

٤ ــ و توكيدِهِ توكيدًا معنويًّا ، فيُقالُ : (جاءَ مُسْلِمانِ نفسُهُ ، و ذهبتْ مُسْلِماتٌ عينُها) .

(ب) المطابقةُ في الجنسِ ، فإذا وقعَ الاسمُ الجامدُ وصفًا ــ خبرًا ، أو نعتًا ، أو حالا ــ لعروضِ معنى الوصفِ فيه لم يُعتدّ بالوصفيَّةِ ، فلا يُطابقُ موصوفَهُ إلا شُذوذًا ، فيُقالُ (هندٌ عدلٌ ، أو أسدٌ) ، و (زيدٌ ثقةٌ ، أو عقربٌ) .

و إذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ ، أو مؤنَّثٌ بمذكَّرٍ اعتُدَّ بالتَّسميةِ مطلقًا في :

١ ــ الإشارةِ إليه ، فتقولُ : (هذا شمسٌ) ، و : (هذهِ عمرُو) .

٢ ــ عودِ الضميرِ مذكَّرًا في قولِكَ : (شمسٌ أكرمتُهُ) ، و مؤنَّثًا في قولِكَ : (زيدُ أكرمتُها) .

٣ ــ وصفِهِ بالإخبارِ عنهُ ، أو بنعتِهِ ، أو بالحالِ ، فتقولُ : (شمسٌ العاقلُ قادمٌ مسرعًا) ، و (زيدٌ العاقلةُ قادمةٌ مسرعةً) .

٤ ــ تأنيثِ الفعلِ ، و تذكيرِهِ ، فتقولُ : (جاءني هندٌ ، و جاءتني عمرُو) .

٣ ــ التقاءُ السَّاكنَينِ :

العربيَّةُ ترفضُ التقاءَ السَّاكنَينِ ، فلا يلتقيانِ على سبيلِ الأصالةِ ، و بتتبُّعِ مواطنِ التقاءِ السَّاكنَينِ وجدتُ أنَّ التقاءَهما في كلمةٍ ، أو كلمتَينِ لا يكونُ في العربيَّةِ إلا عارضًا حتَّى الموْضعُ الَّذي جاءَ وَفْقَ ما اشترطَهُ النُّحاةُ في حدِّ التقائهما في كلمةٍ من كونِ أوَّلِهما حرفَ مدٍّ ، و ثانيهما مُدغمًا ؛ لأنَّ كونَ ثانيهما مدغمًا أمرٌ عارضٌ ؛ إذِ الأصلُ في المدغمِ الفكُّ ، و مثلُهُ التقاؤُهما في الوقفِ ؛ لأنَّ الأصلَ الوصلُ .

و أعجبُ من ذلكَ أنَّهم لم يركنوا إليهِ في مواضعَ إلا بعروضٍ مركَّبٍ ، فجمعوا مع الإدغامِ التَّصغيرَ ،نحو (مُدَيْقٌ ، و أُصَيْمَّ) ، أو بناءَ الفعلِ للمفعولِ ، نحو (تُمودَّ الثَّوبُ) ، أو بكونِه في كلمتَينِ ، نحوَ (ثَوبَّكر) ، و (تكتبانٍّ) ، و (تكرمونِّي) ؛ لأنَّ توالِيَ كلمتَينِ بخصوصِهما عارضٌ ، فقد تزولُ إحداهما .

كما تبيَّنَ أنَّ الألفَ أخفُّ في ذلكَ من أختَيها ، و مع عروضِه فقد تنكَّبَهُ العربُ ، و عاملُوهُ أحيانًا معاملةَ اللازمِ ، فتحامَوهُ تارةً بتحريكِ السَّاكنِ الأوَّلِ ــ و منَ التَّحريكِ همزُ الألفِ في نحو (دأبَّةٍ) ؛ لأنَّ الألفَ إذا رِيمَ تحريكُها أُبدلتْ همزةً ــ ، أو حذفِه ــ و إنْ كانَ عارضًا بالإبدالِ ، نحو (تقضَّى البازيُّ) ــ أو إبدالِه ، ثُمَّ إدغامِه في السَّاكنِ الذي بعدهُ ، و تارةً بتحريكِ السَّاكنِ الثَّاني ، نحو (انْطَلْقَ يا زيدُ) .

كما لم يحفلوا بتحرُّكِ السَّاكنِ الثَّاني بحركةٍ عارضةٍ ، فأبقَوا ما استقرَّ من حكمٍ للسَّاكنِ الأوَّلِ بسببِ التقائِه بساكنٍ بعدَهُ على حالِه ، كما في (لم يَقُلَ ابوكَ ، و صُمِ الشَّهرَ ، و رمتِ المرأةُ ، و لا تنسوُا الفضْلَ ، و اكتبِ الاسمَ) ، و لم يُستثنَ من ذلكَ إلا أنْ يكونَ السَّاكنُ الثَّاني لامَ التَّعريفِ و قد حُرِّكتْ بالحركةِ المنقولةِ منَ الهمزةِ المحذوفةِ ، فيجوزُ جوازًا مطَّردًا الاعتدادُ بحركةِ الهمزةِ ، و إبقاءُ السَّاكنِ ، و يجوزُ إهمالُ الاعتدادِ بها ، فيجري في السَّاكنِ الأوَّلِ ما يُوجبهُ التقاءُ السَّاكنَينِ .

و أَحْسبُ أنَّ التقاءَ ساكنَينِ خالصَينِ متمحِّضَينِ في السُّكونِ متعذرٌ ، و إنْ كانَ ذلكَ عارضًا .

خامسًا : المعنى :

كلُّ ما سُمِّيَ به مؤنَّثٌ فإنَّهُ يكتسبُ معنى التأنيثِ سواءٌ أكانَت فيه علامةُ تأنيثٍ ، أم لم تكنْ ، و سواءٌ أكانَ عربيًّا ، أم أعجميًّا ، مؤنثًا في أصلِه ، أم مذكَّرًا ، جمعًا ، أم مفردًا ، اسمًا ، أم فعلا ، أم حرفًا .

و كلُّ ما سُمِّيَ به مذكَّرٌ أصبحَ مذكَّرًا في معناهُ ، إلا أنَّ ما فيه علامةُ تأنيثٍ ، كـ (طلحةَ ، و غضْبى) ، أو كانَ معناهُ مؤنَّثًا اسمًا غيرَ صفةٍ ، كـ (عقربٍ ، و أتانٍ) ، و منه (قُدَّامٌ ، و وراءٌ) ، و كذلكَ ما كانَ معدولا عن مؤنَّثٍ ، كـ (لَكَاعِ) ، أو كانَ مِمَّا يخصُّ المؤنَّثَ ، كـ (سعادَ ، و زينبَ) ، فإنَّه و إنْ سُمِّيَ به مذكَّرٌ فإنَّ فيه تأنيثًا يُراعى في الصَّرفِ ، و منعِه .

نتائجُ البَحْــثِ ، و توصياتُهُ :

١ ــ الأصلُ : ما جاءَ عليهِ اللَّفظُ في أوَّلِ وضعِهِ ، ولوِ افْتراضًا ، و العارضُ : ما يطرأُ عليهِ استعمالا فيما بعدُ ، و قد جلَّى البحثُ العوارضَ ، و الأصولَ الَّتي طرأتْ عليها تلــكَ العوارضُ .

٢ ــ يُشترطُ في العارضِ أنْ يكونَ ورودُهُ على الكلمةِ جائزًا ، لا واجبًا ، و لهذا فكلُّ ما يطرأُ على الكلمةِ لعلَّةٍ موجبةٍ لا يعدُّ من العارضِ في شيءٍ .

٣ ــ العُروضُ ، و ما يرتبطُ بهِ من الاعتدادِ ، و الإهمالِ ضربٌ من التَّصرُّفِ ، و لهــذا قلَّما يتحمَّلُهُ الحرفُ إلا تبعًا لطروئه على ما يُجامعُهُ من اسمٍ ، أو فعلٍ .

٤ ــ من العوارضِ ما يلزمُ اللَّفظَ ، إمَّا لكونِهِ لغةً لقبيلةٍ ، كتخفيفِ الهمزةِ ، و تسكينِ عينِ الثُّلاثيِّ تخفيفًا ، و الإتباعِ ، و الإمالةِ ، و بعضِ صورِ الإدغامِ ، و إمَّا لكــونِ أصــلِهِ مرفوضًا ، كالإدغامِ في (جادٌّ ، و دوابُّ) ، و الحذفِ في (خَيرٍ منهُ ، و شرٍّ منهُ) .

٥ ــ لزومُ العارضِ لكونِهِ لغةً لقبيلةٍ ، أو لكونِ الأصلِ الَّذي طرأَ عليــهِ مرفوضًــا لا يُخْرِجُهُ ذلكَ عن العُروضِ .

٦ ــ تنقسمُ العوارضُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

ــ عوارضُ لفظيَّةٌ قوامُها : الحرفُ (بالإبدالِ ، و تخفيفِ الهمــزةِ ، و الحــذفِ ، و الزِّيادةِ ، و القلبِ المكانيِّ) ، و الضَّبطُ (بتسكينِ متحرِّكٍ ، و تحريكِ ساكنٍ ، و اســتبدالِ حركةٍ بحركةٍ) ، و يدخلُ في الأوَّلِ و الثَّاني الوقفُ ، و في الثَّالثِ الإعرابُ .

ــ عوارضُ معنويَّةٌ تطرأُ دونَ تغييرِ اللَّفظِ .

ــ عوارضُ معنويَّةٌ لا تكونُ إلا بتغييرِ اللَّفظِ.

٧ ــ افترقتِ العوارضُ اللَّفظيَّةُ عنِ المعنويَّةِ في أمرَينِ :

أوَّلُهما : أنَّ العوارضَ اللَّفظيَّةَ منها ما كانَ خاصًّا بلغةِ قبيلةٍ ما ، في حينِ أنَّ العوارضَ المعنويَّةَ كانتْ في لغةِ العربِ عامَّةً .

ثانيهما : أنَّ العوارضَ اللَّفظيَّةَ لا تتناولُ الأحكامَ المتعلِّقةَ بمعنى اللَّفظِ ، كالتَّــسميةِ ، و الوصفيَّةِ ، و التَّأنيثِ المعنويِّ ، و لهذا انصبَّ توجُّهها على الأحكامِ المتعلِّقةِ بالجانبِ اللَّفظيِّ للكلمةِ ، و أمَّا العوارضُ المعنويَّةُ : ما لا يترتَّبُ عليها تغييرُ اللَّفظِ ، و ما يترتَّــبُ عليهــا تغييرُهُ ، فإنَّها تتناولُ الأحكامَ المتعلِّقةَ بجانبَي الكلمةِ اللَّفظِ ، و المعنى .

٨ ــ أكَّدَ البحثُ حقيقتَينِ : خطأَ القطْعِ بأنَّ العارضَ لا يُعتدُّ به إلا فيما لا يتناول موضعَ الحكمِ ، و علَّتَهُ ، و صوابَ ما ذهبَ إليهِ أكثرُ النُّحاةِ من أنَّ الغالبَ في العارضِ ألا يُعتدَّ به .

على أنَّ هناكَ من العوارضِ ما يُعتدُّ به مطلقًا ، وذلكَ عُروضُ القلبِ المكانيِّ ، و أنَّ الإبدالَ الأكثرُ فيهِ أنْ يُعتدَّ بهِ ، و كذا العوارضُ المعنويَّةُ إذا كانَ الحكمُ المترتِّبُ على ذلكَ العارضِ يرتبطُ بالمعنى .

٩ ــ تأثَّرَ الاعتدادُ بالعارضِ ، و إهمالُ الاعتدادِ بهِ أحيانًا بضروبٍ من مقاصدِ العربيَّة ، فأكَّدتْ تلكَ المقاصدُ تركَ الاعتدادِ بالعارضِ على ما هو الغالبُ فيه ، و ربَّما كانتْ داعيةً للاعتدادِ بهِ ، و من تلكَ المقاصدِ : تلافي الثِّقَلِ و طلبُ الخِفَّةِ ، و طردُ البابِ ، و المجانسةُ ، و أمنُ اللَّبسِ ، و عدمُ نقضِ الغرضِ ، و الحفاظُ على الأصولِ و عدمُ تَداخُلِها ، و رفضُ ما تأباهُ العربيَّةُ أصالةً من الأوزانِ ، و البنيةِ ، و الرجوعُ إلى الأصلِ ، و عدمُ الجمعِ بينَ النَّقيضَينِ ، و نحوُ ذلكَ .

١٠ ــ تنازعَ العارضَ اعتدادًا بهِ ، و إهمالا لهُ استعمالُ العربِ ، و اختلافُ لَهَجَاتِهم ، و كونُهُ عارضًا ، أو غيرَ عارضٍ ، إضافةً إلى قياسِ النُّحاةِ ، و تشعُّبُ مسائله ، و لهذا فليسَ هناكَ ضوابطُ كليَّةٌ ، و لا قوانينُ عامَّةٌ تقنِّنُ قضيَّةَ العارضِ ككلٍّ ، و ما يرتبطُ بهِ من الاعتدادِ ، و الإهمالِ .

و لكنَّ البحثَ استطاعَ أنْ يقنِّنَ ما ضاقتْ فيهِ دائرةُ العارضِ ، و ذلك بالعارضِ الواحدِ ينبني عليهِ الحكمُ و نقيضُهُ مهما تعدَّدتْ مسائلُهُ ، كما ظهرَ ذلكَ جليًّا في عرضِ المسائلِ ، و التَّعقيبِ عليها .

كما استطاعَ أنْ يُقنِّنَ للحكمِ النَّحويِّ ، و الصَّرفيِّ الواحدِ باختلافِ العوارضِ الَّتي تعرضُ عليهِ ، كما ظهر ذلكَ واضحًا في صدرِ الخاتمة .

١١ ــ في البحْثِ جمعٌ لمحترزاتِ قيدِ الأصالة الَّذي يُشترطُ أحيانًا ، كشرطِ أصالةِ الحركةِ في قلبِ الواوِ ، و الياءِ ألفًا ، و أصالةِ الضَّمَّةِ في همزِ الواوِ ، و أصالةِ الوصفِ في منعِ الصَّرفِ .

١٢ ــ كانَ للعارضِ ، و ما يترتَّبُ على الاعتدادِ بهِ ، و إهمالِ الاعتدادِ كثرةً ، و قلَّةً أثرُهُ في اختيارِ النُّحاةِ ، و التَّرجيحِ بينَ آرائهم ، و تضييقِ دائرةِ الشُّذوذِ ، كما كانَ لهُ أثرُهُ

في تقييدِ بعضِ الأحكامِ ، و في ذلكَ إحرازٌ للقوانينِ النَّحويَّةِ ، و الصَّرفيَّةِ .

١٣ ــ حفَلَ البحثُ بالكثيرِ من تفسيرِ النُّصوصِ ، و المعارضةِ بين حُجَجِ النَّحاةِ ، و مناقشةِ آرائهم ، و التَّرجيحِ فيما بينها ، و ممَّا اختطَّهُ الباحثُ لنفسه :

(أ) إضافةُ قيدِ الأصالةِ إلى حُكمَينِ ذُهِلَ عن إضافته إليهما :

١ ــ إذا كانَ المجموعُ بالألفِ و التَّاءِ اسمًا ، ثُلاثيًا ، ساكنَ العينِ **أصالةً** ، غيرَ معتَلِّها ، و لا مُدغمِها وجبَ فتحُ عينِهِ إنْ كانتْ فاؤُهُ مفتوحةً إتباعًا لفتحةِ فائهِ ، فلا تُفتحِ العينُ في (سَمْرات ، و كَلْمات) ؛ لعروضِ التَّسكينِ .

٢ ــ إذا تطرَّفت الواوُ **أصالةً** في الاسمِ المتمكِّنِ إثرَ ضمٍّ ، أُبدلتِ الضَّمَّةُ كسرةً ، و الواوُ ياءً ، فلا تُبدلُ في (يا ثمو) ؛ لعروضِ التَّطرُّفِ ، و لا في نحوِ (لولو) ؛ لعروضِ الواوِ بتخفيفِ الهمزةِ .

(ب) التَّفريقُ بين البدلِ اللازمِ ، و العارضِ ، فاللازمُ : هو ما كانَ لعلَّةٍ مُوجبةٍ ، فهو لازمٌ مطَّردٌ مَقيسٌ ما لزِمَتْ تلكَ العلَّةُ ، و البدلُ غيرُ اللازمِ ، و هو العارضُ : هو ما كانَ لغيرِ عِلَّةٍ مُوجبةٍ ، و إنَّما هو التَّخفيفُ ، و الاستحسانُ ، و إنْ لزِمَ في بعضِ الألفاظِ .

(ج) ربطُ ترخيمِ المنادى في لُغتَيْهِ بالاعتدادِ بالعارضِ ، و إهمالِ الاعتدادِ بهِ ، فمَنْ ينتظرُ لا يعتدُّ بالحذفِ العارضِ ، و من لا ينتظرُ يعتدُّ به .

(د) التقاءُ السَّاكنينِ لا يكونُ إلا عارضًا ، بل إنَّ في القولِ بالتقائهما ضربًا منَ التَّجوُّزِ ، و ذلكَ أمرٌ راجعٌ إلى طبيعةِ أصواتِ اللُّغةِ العربيَّةِ .

(هـ) لتاءِ التَّأنيثِ معانٍ كثيرةٍ ، و قد حاولَ الباحثُ أنْ يَميزَ بينَ لازمِها ، و عارضِها مُتَمِّمًا ما أشارَ إليه النُّحاةُ من ذلكَ .

(و) جَمْعُ الاسمِ الجامدِ إذا صُغِّرَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا لم يكن بسببِ معنى الوصفِ الَّذي داخلَهُ بالتَّصغيرِ ، و إنَّما للحفاظِ على بنيتِه المصغَّرةِ .

(ز) أنَّ مَنْعَ صرْفِ (أفعى ، و أجدلَ ، و أخيلَ) ــ و إنْ كانتْ أسماءً في الأصلِ ، و الحالِ ــ لم يكنْ للمحِ معنى الوصفِ ، بل لأنَّها صفاتٌ غلبتْ عليها الاسميَّةُ ، فامتنعتْ ، كما مُنِعتْ (أدهمُ ، و أبرقُ ، و أبطحُ) منَ الصَّرفِ ، فيطَّردُ بهذا ما اشترطَهُ النُّحاةُ منْ أصالةِ الوصفِ .

(ح) قولُ جريرٍ :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

الَّذي استشهدَ به النُّحاةُ على (وجدَ يَجُدُ) في لغةِ بني عامر لا يصلُحُ شاهدًا ؛ لأنَّ معنى (لا يَجُدْنَ غليلا) ، أيْ : لا يَعْطَشْنَ عَطَشًا ، و (غليلا) مفعولٌ مطلقٌ من معنى (جادَ) ، لا من لفظِه .

(ط) إذا وُقِفَ على (طارئٍ ، و ناشئٍ) ، و نحوِهما بإبدالِ الهمزةِ ياءً أبدالا قياسيًّا ؛ لسكونِها و انكسارِ ما قبلَها فالواجبُ فيه ألا يُعتدَّ بعارضِ التَّخفيفِ ، بل يُوقَفُ عليه بالياءِ ، فيُقالُ : (هذا أمرٌ طاري ، و غلامٌ ناشي) ، و لا يعاملُ معاملةَ المنقوصِ حقيقةً ؛ لأنَّ إبدالَ الهمزةِ إنَّما كانَ ؛ لسكونِها وقفًا ، و سقوطُ الياءِ إنَّما يكونُ على تقديرِ التَّنوينِ وصلا ، و عدمِ الاعتدادِ بعارضِ الوقفِ ، و بينَ تقديرِ الوقفِ الدَّاعي إلى البَدَلِ القياسيِّ ، و تقديرِ الوصلِ الدَّاعي ـ لما فيهِ من الإعرابِ ، و التَّنوينِ ـ إلى الحذفِ تنافٍ ، و تسويغٌ لما لا يجوزُ إلا في الضرورةِ .

توصياتٌ :

١ ــ ميدانُ الصَّرفِ ، و اللُّغة ميدانٌ مازالَ خصبًا ، و البحثُ يدعو إلى تكثيف العناية به ، بما يكشفُ أسرارَ هذه اللُّغة الشَّريفة ، و يُميطُ اللِّثامَ عن فرائدها ، كما أنَّهُ ميدانٌ يفتحُ البابَ واسعًا أمامَ الباحث ؛ ليُبرزَ شخصيَّتَهُ العلميَّةَ ، و فكرَهُ النَّقديَّ .

٢ ــ علومُ العربيَّة ، و لاسيَّما ما يتعلَّقُ بتصْريف اللَّفظ ، بحاجة إلى التَّوسُّعِ في دراستها دراسةً إحصائيَّةً من خلالِ معاجمِ العربيَّة وَفْقَ قضايا معيَّنة ، للوقوفِ على طبيعـــة الفكـــرِ الَّذي أنشأَ هذه اللغةَ ، و القدرةِ على تفسيرِ ظواهرِها تفسيرًا أقربَ ما يكونُ إلى الدِّقَّة .

و قد مرَّتْ بعضُ الظواهرِ الصَّرفيَّة أردتُ أنْ أقولَ فيها كلمةً ، فتتبَّعتُ ألفاظَ إحداها في ثلاثةِ أجزاءٍ من **لسان العرب** ، و لَّما أنْ رأيتُ ذلكَ خروجًا عن موضوعٍ حُـــدِّدَ بخُطَّـــةٍ مُعيَّنةٍ ، و زمنٍ محدودٍ تجاوزتُ عن ذلكَ .

و لعلَّ ذلكَ يدعو إلى إعادةِ النَّظر في توسيعِ بابِ البحوثِ المـــشتركةِ في الدِّراســـاتِ النظريَّة .

٣ ــ ما يُكتبُ في العربيَّةِ ليسَ شرعًا نُحرِّمُ بهِ حلالا ، أو نُحلِّلُ به حرامًا ، و لم يأتِ في قرآنٍ ، و لا سُنَّة أنَّ علماءَ العربيَّة لا يُجمعونَ على خطأ ، فيجبُ أنْ تُعزَّزَ لدى الطُّلابِ الباحثِينَ الجُرأةُ المنضبطةُ بأصولِ العلمِ ، جرأةٌ لا تنتقصُ من مكانة علمائنا ، أو تنـــالُ مـــن وقارِهم في أنفسِنا ، فكلٌّ من استبانَ لهُ في هذا العلمِ مسلكٌ أدَّاهُ إليهِ طولُ التأمُّلِ ، و مـــا استقرَّ في نفسهِ من قوَّةِ الحُجَّةِ كانَ خليلَ عصرِهِ في ذلكَ المسلكِ .

الفهارسُ الفنيّةُ

أولاً : فهرس الآيات ، والقراءات القرآنية [1]

[1] وُضعت علامة (*) أمام ما كان قراءةً .

سورة النِّساء (٤)

سورة المائدة (٥)

سورة الأنعام (٦)

ثانيًا: فهرس الأمثال

ثالثًا : فهرس الأقوال المأثورة، والأساليب النَّحويّة :

رابعًا: فهرس الشعر

القافية	البحر	القائل	الصَّفحة
حَرَّها قَوْمٌ بُراءُ	الوافر	غير منسوب	٧٦
إنَّنا قَوْمٌ بُراءُ	الوافر	زهير بن أبي سُلمى	٧٧
مِنْ حَرْبِهِمْ لَبُراءُ	الخفيف	الحارث بن حِلِّزة	٧٦
عَناءُ	الخفيف	أبو زبيد الطّائيّ	٢٠٧
كلابا	الوافر	جرير	١٧٠
و غاربُهْ	الطّويل	الأخطل	١١
القَرَبُ	البسيط	ذو الرُّمَّة	١٨٧
تَرْكيبُ ، تَقْريبُ	البسيط	أبو سعيد الأنباريّ	١٨٨ـ١٨٩
مُذْهَبِ	الطّويل	طُفَيْل الغنويّ	٢٨٩
حاصِبِ	الطّويل	ذو الرُّمَّة	١٨٨
الهُضْبِ	الهزج	أبو دؤاد لإياديّ	٣٩
العُلَبِ	المنسرح	اختلف في نسبته	١٣ ، ٢٢٤
م الكَذِبِ	المنسرح	لقيط بن زرارة	١٣٤
واجِي	الوافر	عبد الرَّحمن بن حسّان	١١٤
وِدَاجي ، داجِي	الوافر	عبد الرَّحمن بن حسّان	١١٤
سَبوحُ	الطّويل	أحد الهذليِّين	٢٧٧
بائِحُ	الطّويل	عنترة بن شدّاد	١٣٥
ناصِحُ	الطّويل	جرير	٢٤٩
أبَدا	البسيط	إبراهيم بن هَرْمة	١١٣
جُوادا	الوافر	الباهليّ	٤٨
تُضْهَدا	الكامل	غير منسوب	٢٧٤ ، ٣١٧
هِنْدُ	الطّويل	أبو تمّام	٢٤٦
أَوَدُ	البسيط	الرّاعي النميريّ	٢٣٧

خامسًا : فهرس الرَّجز

الرَّجز	القائل	الصَّفحة
عَجِبْـتَ مِنْ لَيْـلاكَ وَ انْتِيـابِـها مِنْ حَيْـثُ زارَتْني وَ لَمْ أَوْرا بِـها	غير منسوب	١١٢
قَـدْ عَلِـمَـتْ ذاكَ بَنـاتُ أَلْبُبِ	غير منسوب	٢٣٦
وَ صَحِّحِ المفعـولَ من نحوِ (عَدا) و أعْلِـلِ انْ لم تَتَحَـرَّ الأَجْـوَدا	ابن مالك	١٢٧
وَإِنْ رَأَيْـتَ الحِجَـجَ الـرَّواددا قَواصِـرًا بِالْعُـمـرِ أَوْ مَـوادِدًا	رُؤْبة بن العجّاج	١٥٤
يا رُبَّ سـارٍ بـاتَ مـا تَوَسَّدا إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كَـفَّ اليَدى	غير منسوب	٢٧٦
لَوْ عُصِّرَ منهُ البَانُ وَ الْمِسْكُ انْعَصَرْ	أبن النّجم العجليّ	١١
تَقَضِّيَ البـازِي إِذِ البـازِي كَسَرْ	العجّاج	٦٢
فيـها عَيَائِـلُ أُسُـودٍ وَ نُمُـرْ	حَكيم بن مُعيَّة الرَّبعيّ	١٠٣
أَنا ابْنُ مَـاوِيَّةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ وَ جاءَتِ الخَيْـلُ أَثـابِيَّ زُمَـرْ	اختلف في نسبته	١٨٢ ، ٢٤٩ــ ٢٥٠ ، ٢٥٩
وَكَحَّـلَ العَيْنَيْـنِ بالعَـواوِرِ	منظر الأسديّ	٨٤
بِلالُ خَيْـرُ النَّـاسِ وَ ابْنُ الأَخْيَرِ	رُؤْبة بن العجّاج	٧٩
لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَـهْ وَ لا شِبَعْ مَالَ إِلى أَرْطَاةِ حِقْـفٍ فَالْطَجَعْ	منظور الأسديّ	٦٨
وَ مَنْهَـلٍ لَيْـسَ لَهُ حَـوازِقُ وَ لِضَفادِي جَـمِّـهِ نَـقانِـقُ	قيل : إنَّها لخلف الأحمر	٦٤
تَهْـزَأُ مِنِّي أُخْـتُ آلِ طَيْسَلَـهْ قالَتْ أَراهُ دالِـفًا قَـدْ دُنِّيَ لَـهْ	اختلف في نسبته	١٧

وَ مِفْعَـلٌ أُلْحِـقَ بـالمِفْعالِ في الحكْمِ كالمِقْوَلِ ،و المِقْوالِ	ابن مالك	٨٦
وَيْهـاً فِـداءٌ لَـكَ يَا فَضَالَهْ أَجِرَّهُ الرُّمْـحَ و لا تُهَـالَـهْ	غير منسوب	١٥٨ ـ ١٥٩
وَ أصْلَ مَقْلوب إذا صُـغِّرَ لا تَرْدُدْ و لكِـنْ أبْقِـه مُحَوَّلا	ابن مالك	٢٠٢
مَرْوانُ مَرْوانُ أخُو اليَوْمِ اليَمي	الأخْزر الحِمَّانيّ	١٩٢
وَ زائدا فَعْلانَ في وَصْف سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرى بتاء تأْنيث خُتِـمْ وَ وصفٌ اصْليٌّ و وَزْنُ أفْعَلا مَمْنوعَ تَأْنيث بتـا كـأَشْهلا	ابن مالك	٢٥٢
بَلْ لَـوْ رَأَيْتَ النَّاسَ إذْ تُكُمُّوا بغُمَّة لَـوْ لَمْ تُفَـرَّجْ غُمُّـوا	العجَّاج	٦٤
حَدَبْـدَبى بَدَبْـدَبى منْكُمْ لانْ إنَّ بَني فَـزارَةَ بـنِ ذُبْيـانْ قَدْ طَـرَّقَتْ ناقَتُـهُمْ بإنْسـانْ مُشَيَّـأٍ سُبْحـانَ ربِّي الرحمـنْ	اختلف في نسبته	١٣٥ ـ ١٣٦
أنَا أبـو المِنْهـالِ بَعْضَ الأحْيانْ لَيْـسَ عَلَـيَّ حَسَبي بِضُـؤْلانْ	أبو المِنْهال	٢٤٥ ، ٢٥٠
يَـا حِبُّ قَـدْ أَمْـسَـيْنـا وَ لَـمْ تَـنَـامِ الْعَـيْـنـا	غير منسوب	١٥٨
تَـاللهِ لَوْلا النَّـارِ أَنْ نَصْـلاها أَوْ يَدْعُـوَ النَّـاسُ عَلَيْـنا اللهْ لَمَا سَمِـعْنا لأمِـيرٍ قَـاهـا	اختلف في نسبته	١٩٦

سادسًا: فهرس الأمثلة الصرفيّة، واللُّغويّة:

سابعًا: فهرس الأعلام

يـــونس : ١٩ ، ٢٤ ، ٩٧ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٥٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤

ثامنًا : فهرس المصادر والمراجع :

أولا : المخطوطات و الرّسائل الجامعيَّة :

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، نسخة مصورة أصلها بدار الكتب المصرية برقم (١٣٧) .
- المقتبس في توضيح ما التبس ، لأبي عاصم عليّ بن عمر الإسفندريّ ، من أوّل قسم الأفعال إلى نهاية قسم الحروف ، دراسة و تحقيق : عبد الله بن محمد حامد اللحياني ، رسالة ماجستير بكليّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى ، ١٤٢١ هـ .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

- أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر ، لابن القطّاع الصّقلّيّ ، تحقيق : د / أحمد محمد عبد الدّايم دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ، ١٩٩٩م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار الباز ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- أثر التّسمية في بنية الكلمة و موضع إعرابها ، د / سليمان بن إبراهيم العايد بلا طبعة و لا تاريخ .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق :د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، سورية ، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام (ضمن نوادر المخطوطات) ، لمحمد بن حبيب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجبيل ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ، تحقيق : د/ عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .

- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م .

- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، لاطبعة ولا تأريخ .

- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف، القاهرة ، مصر ، ط ٤ .

- الأصمعيات ، لأبي سعيد عبدالملك بن قريب ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ،وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ٧ ، ١٩٩٣م .

- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د/ عبدالعزيز الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م .

- الأعراب الرواة ، د/ عبدالحميد الشلقاني ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ليبيا ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ — ١٩٨٢م .

- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م .

- أعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد أحمد السيد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : د/زهير غازي زاهد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ،لبنان ، ط ٨ ، ١٩٨٩م .

- الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، شرحه : عبد أ . علي مهنا، و سمير جابر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .

- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني ، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر ، بلا طبعة ولا تأريخ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : د/ زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، لاطبعة ولا تأريخ .
- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ، تحقيق : د/ محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م .
- الإيضاح في شرح المفصل ،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العراق ، لاطبعة ولا تأريخ .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: د/ مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط ٥ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، تحقيق : محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الصفاة ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- تاج العروس من شواهد القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، دارالحياة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ .
- تاج اللُّغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ،دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .

- التّبيان في إعراب القرآن = إملاء ما منَّ به الرحمن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- تحصيل عين الذهب عن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق: د/ زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام ، تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سورية، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهري ، تحقيق : عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م .
- التصريف الملوكي ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: د/ ديزيره سقال ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق: د/ محمد عبدالرحمن المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ،لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة، القاهرة ،مصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- التكملة ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م .
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د/ فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .

- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكـــري ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م .
- حاشية الجاربرديّ لابن جماعة ضمن شرح الشافية ، لأحمد بن ا لحسن الجاربردي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغـــاني ، مؤســـسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٥ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق : بدر الـــدين قهـــوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- الحلل في شرح أبيات ا لجمل ، لابن السد ا لبطليوسي ، تحقيق : د/ مصطفى إمام ، مطبعة الـــدار المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٩٧٩م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقاهر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتـــب ، بـــيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ — ١٩٨٣م .
- ديوان الأخطل ، شرحه ، و قدّم له مهدي محمد ناصر الدّين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ط ١ ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ٣.
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، دار بيروت ، بيروت ، لبنـــان ، بـــلا طبعـــة ١٩٨٦ م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : د/ نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ٣ .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه ، مكتبة الخانجي ، القـــاهرة ، مـــصر ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- ديوان أبي دؤاد الإياديّ نشر جوستاف جرونيام ضمن (دراسات في الأدب العربيّ) ترجمة إحسان عبّاس ، مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ١٩٥٩ م .

- ديوان ذي الرمة ، تحقيق : د/ عبدالقدوس أبوصالح ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنـــان ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٢م .
- ديوان رؤية بن الحجاج (مجموع أشعار العرب) ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بـــن الـــورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م .
- ديوان الراعي النميري ، جمعه وحققه داينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ — ١٩٨٠م .
- ديوان طفيل الغنويّ ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، بـــيروت ، لبنـــان ، ط١، ١٩٦٨ م .
- ديوان عنترة ، تحقيق : محمد بن سعيد مولوي ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكـــة العربيـــة السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، دار الجمهورية ، بغداد ، العراق ، ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م .
- ديوان عبد بن رواحة الأنصاريّ الخزرجيّ ، جمع و تحقيق حسن محمد باجودة ، مكتبة التـــراث ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، ١٩٧٢ م .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صـــادر، بـــيروت ، لبنان ، ١٣٧٨هـ — ١٩٥٨م .
- ديوان العجاج ، تحقيق : د/ عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنـــان ، ١٤١٦هـــــ — ١٩٩٥م .
- ديوان عنترة ، تحقيق : محمد بن سعيد مولوي ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكـــة العربيـــة السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، بيروت ، لبنـــان ، ١٣٧٩هـــــ — ١٩٦٠م .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح :د/ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩١هـــــ — ١٩٧١م .
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق : عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، سورية ، ١٣٨١هـ — ١٩٦٢م .

- ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم : عباس عبدالساتر ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه : علاء الدين أغا ، النادي الأدبي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١هـ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، سورية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : د/ أحمد حسن فرحات ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د/ حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، سورية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- سِفر السَّعادة و سفير الإفادة لعلم الدّين أبي الحسن عليّ بن محمد السَّخاويّ ، تحقيق : د / محمد أحمد الدَّالي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م .
- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ — ١٩٣٦م .
- سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- الشافية في علم التّصريف لجمال الدّين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، دراسة و تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكيَّة ، مكة المكرّمة ، المملكة العربيّة السعوديّة ط١ ، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م .

- شرح أبيات إصلاح المنطق ،لأبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي ، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس ، الدار المتحدة ، دمشق ، سورية ،ط ١ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمدي يوسف بن المرزبان السيرافي ، تحقيق : د/ محمد الريح هاشـم، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القاهر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سورية، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٨م .
- شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك = منهج السّالك .
- شرح ألفيّة ابن مالك لأبن النّاظم ، تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ، و لا تاريخ .
- شرح التسهيل ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي ، تحقيق: د/ عبدالرحمن السـيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- شرح التصريف ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د/ ابراهيم بن سليمان النعيمي ، مكتبة الرشد، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د/ صاحب أبوجناح ، لاطبعة ولا تأريخ.
- شرح ديوان أبي تمّام ، شاهين عطيّة ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة و لا تاريخ .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، عبدالرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العـربي ، بيروت، لبنان ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م .
- شرح ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي ،دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، د/ إحسان عبـاس ، وزارة الإرشـاد والأنباء،الكويـت ، ١٩٦٢م .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، يوسف حسن عمـر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح الشافية ، لأحمد بن الحسن الجاربردي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، عبدالغني الدقر ، الشركة العربية للتوزيع ، دمشق ، سورية ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .

- شرح شواهد الإيضاح ، لعبدالله بن بري ، تحقيق : د/ عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة، مصر .

- شرح شواهد الشافية ، لعبدالقاهر البغدادي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، لاطبعة ولا تأريخ .

- شرح ابن عقيل ، لبهاء الدين عبدالله بن عقل العقيلي ، محمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، لاطبعة ولا تأريخ .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري / تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ،دار المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م .

- شرح القصائد العشر ، ليحيى بن الخطيب التبريزي ، قدم له : فوّاز الشعار ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .

- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

- شرح قطر الندي وبل الصدى ، لجمال الدين عبدالله بن هشم الأنصار ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .

- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، تحقيق : د/ عبدالمنعم أحمد هريدي ، مركزا لبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

- شرح اللمع ، لأبي القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي ، تحقيق : د/ فائز فارس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .

- شرح مختصر التصريف العزي ، لمسعود بن عمر ا لتفتازاني ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكـــرم ، دار السلاسل ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- شرح المعلقات السبع ، للقاضي حسين بن أحمد الزوزني ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، دار ابن كثير ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق : د/ تركي بـــن ســـهو العتيبـــي، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، سورية، ط ١ ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م .
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ، تحقيق : محمد نفاع وحسين عطوان ، مطبوعات مجمـــع اللغـــة العربية ، دمشق ، سورية ، ١٣٨٩م .
- شعر أبي زبيد الطّائيّ ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، العراق ، ط١، ١٩٦٧ م .
- شعر عبدالرحمن بن حسّان ، جمعه و حقّقه مكّي العاني ، بغداد ، العراق ، ط١، ١٩٧١ م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : داود سلوم ، عالم الكتب العلميـــة ، بـــيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .
- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق : د/ عبدالله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمـــد ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـــــ — ١٩٨٢م .
- ضرائر الشعر أو مايجوز للشاعر في الضرورة ، لأبي عبدالله محمد بن جعفـــر القـــزاز القـــيرواني ، تحقيق : د/ محمد زغلول سلام ، ومحمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، لا طبعة ولا تأريخ .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، لمحمود شكري الألوسي ، شرحه : محمد بهجة الأثري ، الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحيّ ، تحقيق : محمد محمود شاكر، دار المدني ،جدة ، المملكة العربية السعودية ، لا طبعة ولا تأريخ .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد محمد بن سعد الهاشمي ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ٢ .
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق ، تحقيق : د/ محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م .
- فتح القدير ، لأبي محمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م .
- الفصيح ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق: د/ عاطف مدكور ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، لاطبعة ولا تأريخ .
- الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي ، تحقيق : د/ أسامه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .
- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي ، تحقيق : د/ عثمان محمود الصيني ، مكتبة التوبة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م .
- القلب والإبدال ، (ضمن الكتر اللغوي) لابن السكيت ، نشره : د/ أوغست هفنر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، مصر ، لاطبعة ولا تأريخ.
- الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : د/ محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .

- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٩٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، رتبه : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق : د/ محي الدين رمضان ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، لاطبعة ولا تأريخ .
- الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، أعده :د/عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سورة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، لاطبعة ولا تأريخ .
- لغة تميم ، دراسة وصفية للدكتور ضاحي عبدالباقي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر ، لاطبعة ولا تأريخ .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- اللهجات العربيّة في التّراث للدكتور / أحمد علم الدّين الجنديّ الدار العربيّة للكتاب ، طرابلس ، ليبيا ، بلا طبعة ، ١٩٨٣م .
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصول تاريخيّة ، صالحة راشد غنيم آل غنيم ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرّمة ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ليس في كلام العرب ، للحسين أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، مؤسسة عبدالحفيظ البساط ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .

- ما ذكره الكوفيّون من الإدغام لأبي سعيد السِّيرافيّ ، تحقيق : د / صبيح التّميميّ ، دار البيان العربيّ ، جدة ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ٥ .

- مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .

- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، لاطبعة ولا تأريخ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ ا لقراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، دار سزكين ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .

- المحكم والمحيط الأعظم ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق : أحمد عبدالستار فراج ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ط ١ ، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م .

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره ج. برحشتراسر ، دار الهجرة، لاطبعة ولا تأريخ .

- المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، دار الفكر ، لاطبعة ولا تأريخ .

- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : د/ طارق الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .

- المذكر والمؤنث ، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .

- مرآة الجنان ، وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط ١ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .

- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط ٢ .

- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار التراث ، القاهرة، مصر ، لاطبعة ولا تأريخ.
- المسائل البصريّات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيّات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سورية ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- المسائل الشّيرازيّات لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : د / حسن هنداويّ ، كنوز أشبيليا ، الرّياض ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- المسائل العسكريّة ، لأبي علي الفارسي ، ت : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ،القاهرة ،مصر ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .
- المسائل العضديّات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د/ علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة (البغداديّات) لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله التنكاوي ، لاطبعة ولا تأريخ .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سورية ، بلا طبعة ولا تأريخ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : د/ محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م .
- المستقصى في أمثال العرب ، لأبي القاسم جارالله الزمخشري ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م .
- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق : د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩٠م .

- معاني القرآن لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرَّاء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، و محمد علي النّجّار ، دار السُّرور ، بلا طبعة ، و لا تاريخ .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق ابراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د/ عبدالجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- المعاني الكبير لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٤٠٥ هـ _ ١٩٨٤ م .
- معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م .
- معجم البلدان ، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، تحقيق : فريد بن عبدالعزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، لا طبعة ولا تأريخ.
- معجم العين ، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م .
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى ، جمع : د/ داود سلُّوم ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي كتب العربية ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م .
- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، تحقيق : د/ ف. عبدالرحيم ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لشمس الدين أحمد بن محمد الذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د/مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط ٢ .
- المغني في تصريف الأفعال ، د / محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، ط٢ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- المفصـــل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان، ط ٢.
- المفضليات للمفضل بن محمد الضبي ، ت : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هـــارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط ١٠ ، ١٩٩٤م .
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق ت : عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـــ — ١٩٧٩م .
- مقاييس المقصور و الممدود لأبي عليّ الفارسيّ تحقيق / عبد المجيد بن حسن الحاثيّ ، دار الطّـــرفَين الطائف ، المملكة العربيّة السّعودية ، بلا طبعة ، و لا تاريخ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ؛ لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ، منـــشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، لا طبعة ولا تأريخ .
- المقتضب ، لأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتـــب ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .
- المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجوادي ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، لا طبعة ولا تأريخ.
- المقصور والممدود ، لأبي إسماعيل بن القاسم القالي ، تحقيق : د/ أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبـــة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٩هـــ — ١٩٩٩م .
- الممتع في التصريف ،لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـــ — ١٩٨٧م .
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مـــصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٣هـــ — ١٩٥٤م .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي نور الدين الأشموني ، تحقيق : د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، بلاطبعة ولا تأريخ .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازي الفارسي الفسوي ، تحقيق : د/عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٤هـــ — ١٩٩٣م .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن الأنباري ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي .
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، أشرف على تصحيحه: علي بن محمد الضباع ، دار الكتاب العربي ، لاطبعة ولا تأريخ .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ،ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت : د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق: د/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م .

تاسعًا : فهرس محتويات البحث

عاشرًا : فهرس الفهارس الفنيّة

Abstract

The research's title : What is happening to the words of Arabic language to point them or to leave unpointed .

The research discusses the changes in the sources of words according to the grammatical and morphological causes.

The research is divided into three chapters concluded many points according the following :

The first chapter is about the lexical changes in the form, the replacing letters, omitting and increasing letters, pronouncing the letter ('a), the two consonants followed each other, stop speech in a limited points, changes the orders of the letters.

The second chapter is about the meaning changes without lexical changes such as the naming changes, and the descriptive changes.

The third chapter is about the changes in meaning with changes in letters such as the definite article, feminine form, duality and plurals, diminutive, relational adjective and passive voice.

The conclusion includes a short notes about the changes in the lexical, grammatical and the relative changes in the words. Also, the researcher clarifies the results of his research in the conclusion such as :

1-Identifying the lexical origins and changes in the words. The originals are the defaults of a word's letters and the changes are the accidental changes in the word for a possible causes.

2- The lexical changes in a word may be necessary as a dialects of the Arabic tribes, or as a refused changes.

3- There are three lexical changes such as the word letters changes, the meaningful changes which has no changes in litters and the last one is the meaningful changes which need lexical changes.

4-The lexical changes have no changes in the meaning. The meaningful changes have no changes in the letters. And the third one there are changes in meaning and letters.

5- The research insures the wrong dogmatization of the lexical changes have no effects. But the right view of the most grammatical schools is that changes have no effects in most cases, but in some cases, they have effects.

6- The Arabic language has a distinguished characteristic to have effects of the lexical changes of the word.

7- There are so many cases in the Arabic language which have lexical changes and the researcher has the ability to put the rules of these lexical changes. The single lexical change can has the rule and its opposite in the different problems. Also, the researcher has the ability to put the lexical, morphological rules of the changes and collect the exception problems of these rules .